المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية

العلاقات العربية التركية

من منظور عربي

الجزء الأوّل

١٩٩١

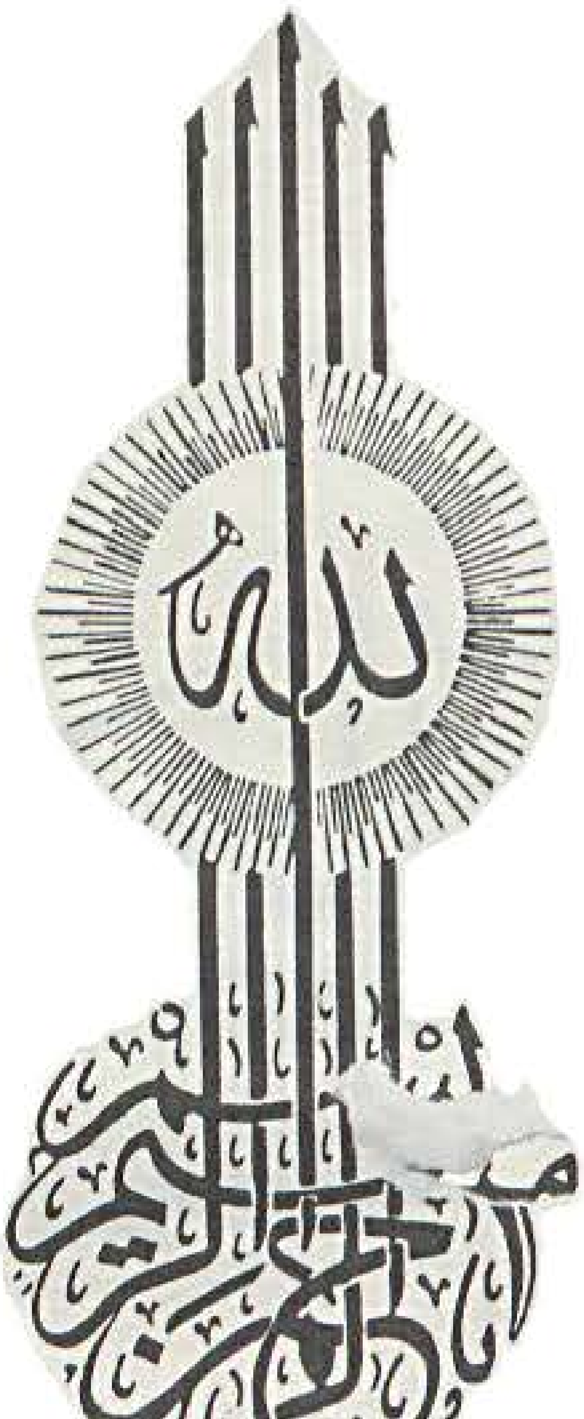
الله
بسم الله الرحمن الرحيم

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية

العلاقات العربية التركية

من منظور عربي

الجزء الأول

1991

اشراف : الأستاذ الدكتور محمد صفى الدين أبو العز

المنسقان : الأستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم
والأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق

المشاركـــون :

الأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى
الأستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم
الأستاذ الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور
الأستاذ الدكتور عبد العزيز سليمان نوار
الأستاذ الدكتور عبد الوهاب بكـــر
الأستاذ الدكتور نازلى معوض أحمد
الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق
السيد الدكتور محمد محمد عارف (الاعداد الببليوجرافى)

كل الآراء الواردة بهذا الكتاب تعبر عن أصحابها ،
ولا تعبر بالضرورة عن معهد البحوث والدراسات
العربية ، أو أية جهة أخرى يرتبطون بها .

تقديـــم

من بين المحاور الأساسية التى دارت حولها المشروعات البحثية لمعهد البحوث والدراسات العربية، منذ أكثر من عقدين، الاهتمام بدراسة وتحليل الأسس العلمية لعلاقات الوطن العربى بالعالم المحيط. وقد أفرز هذا الاهتمام مجموعة من الأعمال العلمية التى قام المعهد بنشرها، والتى لقيت إقبالاً واسعاً فى الأوساط العلمية والأكاديمية ومن جموع الباحثين، وخاصة ما عنى منها بدراسة الجوانب التاريخية، والجغرافية، والاقتصادية، والسياسية للتعاون العربى الافريقى، وكذلك الدراسات التى تناولت الحوار العربى الأوروبى، والعلاقات العربية اليابانية من حيث أصولها التاريخية، ومقوماتها السياسية والاقتصادية والثقافية.

واستمراراً لهذا الاهتمام، يصدر هذا العمل الجديد ضمن مشروعات المعهد البحثية خلال الدورة المالية لعامى ١٩٩٠ و١٩٩١، متناولاً «العلاقات العربية التركية»، ويقيناً فإنه لم تؤثر فى التاريخ العربى وسيطه وحديثه، علاقة ما بقدر ما أثرت العلاقة بالشعب التركى، وبالدولة العثمانية، فقد تجاوزت هذه العلاقة فى كثير من الأوقات المفهوم التاريخى للعلاقة بين الشعوب أو بين الدول، ووصلت إلى درجة من التلاحم كان من الصعب فصمها. وادراكاً لهذه الحقيقة، بذلت عناية خاصة فى وضع مخطط هذه الدراسة وإسنادها إلى الباحثين المتخصصين، وقد اعتمد هذا المخطط على استعراض مراحل تطور هذه العلاقات منذ التعارف الأول بين العرب والأتراك، ثم معرفة أوضاع الوطن العربى فى ظل الرابطة العثمانية، وما تلا ذلك من خروج عربى عنها، كما تضمن المخطط تحليلاً للعلاقات العربية التركية فيما بين الحربين العالميتين، وإبان مرحلة المد القومى العربى، كما توخى المخطط تعرفاً دقيقاً على مواقف تركيا ازاء الصراع العربى الاسرائيلى، والوضع العام لهذه العلاقات فى ضوء التطورات السياسية المعاصرة.

وقد رؤى ألا يقصر البحث والتقصى على الطرف العربى وحده، ومن ثم فقد عقد اتفاق بين معهد البحوث والدراسات العربية و«مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية» فى استانبول ــ وهو المركز التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامى ــ على أن تتولى مجموعة من الباحثين الأتراك طرح التحليل التركى للموضوعات الثمانية التى يتناولها مخطط الدراسة، وبهذا يصبح كل موضوع منها مزدوجاً فى معالجته، شاملاً لوجهتى النظر العربية والتركية.

وشأن الدراسات التى سبق للمعهد إصدارها معالجة لعلاقات الوطن العربى بالعالم الخارجى، فقد روعى فى هذا العمل أكثر من معيار؛ يتمثل أولها فى توفير مصدر متخصص للباحثين الذين يتناولون بالتحليل والاستنتاج علاقات العرب بالعالم الخارجى، خاصة وأنه على كثرة ما كتب فى العديد من جوانب العلاقات العربية التركية، إلا أنه لم يصدر حتى الآن عمل واحد متكامل يؤصل هذه العلاقات، ويستعرضها، ويحللها فى شمولها، فقد كتب مؤرخو العصور الوسطى كثيراً عن تاريخ «السلاجقة»، كما

سهم مؤرخو العصور الحديثة بأعمال علمية متنوعة ، تناولت العلاقات العربية التركية فى عصر الدولة لعثمانية .. ورغم ذلك فقد استمرت بعض حلقات هذه العلاقات مفقودة!! ، ومن أبرزها علاقة العرب بالأتراك خلال الفترة التى سبقت اقامة دولة « السلاجقة » التى تكفلت بحماية الجناح الشرقى من العالم الاسلامى ، ومن بينها أيضاً الفترة التى تلت نهاية الحرب العالمية الأولى ، وسقوط الدولة العثمانية ، وهى غالباً ما كانت تتجاهل أو يمر عليها مرور الكرام على اعتبار أن علاقات العرب بالترك قد وصلت إلى نهاية الطريق ، وكأنه كان مفترضاً أن معاهدة « لوزان » فى عام ١٩٢٣ ــ والتى تنازلت تركيا بمقتضاها عن حقوق السيادة التى كانت لها على العالم العربى ــ قد أنهت علاقة بين العرب والأتراك استمرت زهاء الألف عام !! .

أما المعيار الثانى الذى راعته هذه الدراسة فيتمثل فى الالتزام بالموضوعية ، بغض النظر عن الأوضاع السياسية ، وربما يعزى القصور الذى اعتور دراسات سابقة تناولت العلاقات العربية التركية ــ إلى أنها قد تأثرت باعتبارات سياسية ، حملت الدولة العثمانية كافة أوزار التخلف فى العالم العربى ، وحمّلتها مصدر كل شر حاق به ، ومثل هذه الاتجاهات ــ التى برزت على وجه الخصوص ابان فترات الصدام بين القوميتين « العربية » ، و« الطورانية » ــ كان يقابلها طرح تركى يركز على إبراز الدور التركى فى حماية العالم العربى من مخاطر الهجمة الأوروبية التى أحدقت به منذ أواخر القرن الخامس عشر ، وأنه لو حققت هذه الهجمة أهدافها لأنزلت بالهوية العربية أشد الأضرار!! ووعياً بهذه الحقيقة ، جاءت الدراسة التى بين أيدينا محررة من أية مؤثرات غير موضوعية ، وخلوا من تبنى مواقف سياسية متأرجحة يختلف تفسيرها باختلاف الظروف والمواقف التى غالباً ما تكون طارئة . ومثل هذه المعالجات لابد بطبيعتها أن تترك بصمات سلبية على أية دراسة علمية جادة تتوخى ابراز الحقائق مجردة وواضحة دون أى لبس أو غموض .

ويطيب لنا عند تقديم المجلد الأول من هذا العمل العلمى ، وهو الذى يمثل معالجة العلاقات العربية التركية من منظور عربى أن نتوجه بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم عضو المجلس العلمى للمعهد وللأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق ، اللذين قاما بالتنسيق العام للبحوث التى تضمنتها هذه الدراسة ، كما يحق علينا تقديم الشكر للسادة الأساتذة الباحثين الذين توفروا على انجاز هذا العمل ، والذين كانت معالجاتهم وقدراتهم على التحليل العلمى الموضوعى وراء انجازه ، والأمل معقود على أن تتواصل الأبحاث والدراسات التى تتوخى البحث الجاد فى الجوانب العديدة للعلاقات العربية التركية فى وقت تتنامى فيه هذه العلاقات وتتخذ أبعاداً وآفاقاً جديدة .

ندعو الله أن يوفقنا لما فيه الخير لأمتنا العربية

الأستاذ الدكتور أكمل الدين احسان أوغلو	الأستاذ الدكتور محمد صفى الدين أبو العز
المدير العام لمركز الأبحاث للتاريخ	رئيس معهد البحوث
والفنون والثقافة الاسلامية ــ استانبول	والدراسات العربية

مقدمة

علاقة لافكاك منها تلك التى تربط الوطن العربى بالقوتين الكبيرتين المتاخمتين لهذا الوطن، تركيا وإيران، و«اللافكاك» مفروض على الطرفين حتى لو أراده أحدهما، فما حدث من الجانب التركى بعد قيام الجمهورية والمحاولة التى بذلها مؤسسوها من إعطاء ظهرها إلى العرب، وهى محاولة تؤكد التطورات المعاصرة أنها قد آلت إلى فشل!

و «اللا فكاك» ليس مجرد تعبير بلاغى، وإنما هو صناعة أفرزتها حقائق الجغرافيا، كما شكلتها فى نفس الوقت تطورات تاريخية طويلة، مما خلق علاقة عضوية «جيوبولوتيكية».

حقائق الجغرافيا تبدو فى أكثر من جانب..

الجغرافيا الطبيعية التى تقول (أولاً) إن تركيا شاءت السلطة القائمة فى أنقره أو لم تشأ هى جزء من عالم الشرق الأوسط الذى يشكل العرب مساحته الأكبر، وهى لاتستطيع أن تتنصل من هذا العالم مهما أرادت.

يفصح عن هذه الحقيقة أنه بعد سنوات طويلة من إعطاء الظهر التركى للعرب، ولأكثر من عقدين من الزمان، عندما اشتعلت الحرب الثانية، وبعد أن برز إلى الوجود تعبير «الشرق الأوسط» فإن استراتيجية الغرب الذى يممت تركيا وجهها شطره لم تملك إلا أن تضعها مع العرب فى سلة واحدة!

تأكدت هذه الوضعية بعد الحرب الثانية حين كانت كل مشاريع الأحلاف الغربية تضع تركيا وإيران والدول العربية جنباً إلى جنب فى خططها، بدءاً بقيادة

الشرق الأوسط الذى عرضته بريطانيا على مصر عام ١٩٥١ ولم يقدر له الخروج إلى حيز الوجود، ومرورًا بحلف بغداد عام ١٩٥٥ وكانت تركيا طرفًا فيه مع دولة عربية على الأقل هى العراق، ووصولاً إلى مشروع أيزنهاور الذى طرحته الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة بعد حرب السويس عام ١٩٥٦، وكانت تركيا أيضًا طرفًا فيه مع الدول العربية التى عرض عليها الاشتراك فيه.

وتقول الجغرافيا الطبيعية (ثانيًا) أن تركيا والعرب شركاء فى عالم البحر المتوسط الذى تتلاطم أمواجه على الشواطىء العربية والتركية المتلاصقة!

وتتجاوز المسألة كثيرًا تلاطم الأمواج لتصنع تشابك مصالح ومخالطة حضارة، بل وتصنع شكلاً من الانتماء «البحر متوسطى» الذى شكل فى بعض أنحاء العالم العربى، خاصة خلال ثلاثينيات وأربعينيات هذا القرن، تيارًا ثقافيًا قويًا كان من أشهر رموزه الدكتور طه حسين فى مصر.

وتجسد الجغرافيا الطبيعية (ثالثًا) على قضية الماء؛ فنتيجة للموقع المرتفع الذى تحتله تركيا، وتطل منه على الأراضى العربية الواقعة شرقيها فإن روافد عديدة لأنهار تلك الأراضى تنحدر من مرتفعات تركيا الأسيوية.

وقد استمرت تلك الأنهار لفترة طويلة أداة وصل لا يمكن فصمها بين العرب والترك حينما لم تكن مشاكل المياه مطروحة، إلا أنه مع انشاء شبكات الرى الحديثة وما صاحبها من بناء الخزانات والسدود كان لابد من تنظيم ما يمكن تسميته «بالعلاقات المائية»، وهى علاقات شديدة الحيوية؛ فلم يعد بالإمكان ترك الأنهار «تجرى فى أعنتها» أو تبيت الحكومات العربية والتركية «خالية البال»!

حقائق «الجغرافيا البشرية» أيضًا لعبت دورها فى صنع «اللافكاك»؛ فتحركات الموجات البشرية منذ القرون الأولى لظهور الاسلام قد خلقت لونًا من التمازج البشرى كان من الصعب فصمه.

كان هذا التمازج أوضح ما يكون بالطبع فى مناطق التخوم بين الكتلتين البشريتين الكبيرتين، العرب والترك؛ فقد أصبح من الصعب فى مثل هذه المناطق القول بأغلبية بعينها عربية أو تركية.

وفى ظل دولة الخلافة الاسلامية وتحت مظلتها سواء كان ذلك فى العصور الوسطى أو فى العصور الحديثة، فى عهد الدولة العثمانية لم تكن هذه القضية «الاثنوجرافية» لتشغل بال أحد، سواء على هذا الجانب أو على ذاك الجانب، فلم يكن أحد من الطرفين يرى أنه فى موقع مختلف.

غير أن ما بدأ يحدث خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر من نشوء الروح القومية، سواء عند العرب أو عند الترك خلق شعورًا بالتمايز عند الأولين وبالتميز عند الأخيرين، مما مهّد لصدام لم يتأخر كثيرًا انبعث من السبب الأثنوجرافى!

وجاء خروج العرب عن الدولة العثمانية مدفوعًا بالشعور بالتمايز، كما جاء إعطاء الترك ظهرهم للعرب متأثرًا بالشعور بالتميز.

الأهم من ذلك ما ترتب على هذا الخروج فى مناطق التمازج على التخوم البشرية؛ فقد أقام كل من الطرفين ادعاءاته على هذه المناطق معتبرًا أن الأغلبية البشرية له فيها. وقد استتبع ذلك نشوء مشاكل حدودية بين الجانبين تدخلت فيها القوى الأوربية التى ورثت النفوذ فى أملاك الدولة العثمانية القريبة من تركيا، بريطانيا وفرنسا. كما تطلب الأمر تدخل المنظمة الدولية التى قامت بعد الحرب العالمية الأولى والمعروفة بعصبة الأمم.

أخطر من كل هذا أن حل تلك المشاكل بدون الرضاء الكامل من الطرفين قد ترك ندوبًا غائرة فى العلاقات بينهما، وهى ندوب لا يمكن القول أن آثارها قد اندملت حتى هذه اللحظة!

من جانب آخر فإن هذا التمازج البشرى لم يقتصر على مناطق التخوم، بل امتد إلى العمق الاجتماعى والثقافى لكلا الكتلتين البشريتين؛ ملحوظة على «البيت العربى». أما فى العمق الثقافى فقد ظلت كتابة التركية بالحروف العربية سائدة حتى عشرينات هذا القرن، ناهيك عن دخول عديد من المفردات العربية على اللغة التركية أصبحت تشكل مساحة غير صغيرة منها.

أما عن «تطورات التاريخ» التى صنعت حالة اللافكاك فقد أفرزتها ظروف اللقاء التركى العربى فى بواكير العصور الوسطى، وهو اللقاء الذى تحول إلى لون من التلاحم كانت له طبيعة تلك العصور.

طبيعة تلك العصور التى أوجدت مكانة متفردة للعنصر التركى فى الدولة الإسلامية على اختلاف أطوارها تمثلت فيما كان للعناصر العسكرية من وضعية خاصة فى ظل الدول الدينية التى قامت فى تلك العصور سواء فى الغرب المسيحى أو فى الشرق الإسلامى.

ولما كان قد حكم النظام الاجتماعى الاقتصادى السياسى فى تلك العصور «الاقطاع العسكرى» فقد تمتع الأتراك باعتبارهم العنصر الذى تميز بطبيعته

العسكرية بعد أن انتهى الدور الذى قام به كل من العرب والفرس.. تمتعوا بمكانة متميزة فى السياسة والمجتمع.

ويثير الاهتمام هنا أنه بينما كان الدور الذى لعبه هذان العنصران محدودًا من الناحية الزمنية، عصر الخلفاء الراشدين والأمويين بالنسبة للعرب، وصدر العصر العباسى بالنسبة للفرس، فإن الدور العسكرى الذى لعبه الترك امتد امتدادًا طويلاً منذ عصر الخليفة المعتصم (٨٣٢-٨٤٢م) حتى سقوط الدولة العثمانية بعد الحرب الأولى (١٩٢٤)، وهى سيطرة تربو على القرون العشرة.

وتتدافع التفسيرات عن أسباب هذا العمر الطويل للسيطرة التركية على العالم الإسلامى.

لعل أهم هذه التفسيرات قدرة العنصر التركى على تجديد نفسه باستمرار، وهو ماعجز عنه العنصران الآخران؛ فالمخزون البشرى التركى استمر يقدم المدد الذى لا يتوقف للقوة العسكرية التركية فى الدولة الإسلامية.

منها أيضًا ذلك الدور التركى البارز فى الدفاع عن دار الإسلام فى مقابل دار الحرب التى تمثلت أساسًا خلال تلك الحقبة فى الدولة البيزنطية، وهو دور لم يتوقف حتى بعد سقوط القسطنطينية عاصمة الدولة على أيدى محمد الفاتح السلطان العثمانى عام ١٤٥٣، فقد اندفع الأتراك بعد ذلك إلى سهول أوربا الشرقية، وشكلوا تهديدًا حقيقيًا لأوربا.

ومثل هذا الدور الجهادى أدى بعناصر الدولة الإسلامية الأخرى إلى قبول سيادة العنصر التركى طالما أنه يقوم بالوظيفة التى كان مطلوبًا أن يقوم بها هذا العنصر خلال تلك الحرب حماية دار الإسلام وتهديد دار الحرب.

وبالرغم من أن هذا الدور كان وليد العصور الوسطى إلا أنه استمر لفترة غير قصيرة خلال العصور الحديثة، وهى الفترة التى تواكبت مع الفتح العثمانى للعالم العربى فى خلال النصف الأول من القرن السادس عشر، وكان لهذا الاستمرار ما يبرره!

فهو من ناحية قد حدث بعد أن بدأ الأوربيون يحدقون بالمياه العربية من خلال حركة الكشوف الجغرافية التى نشطت خلال ذلك القرن، وأخذت تتحول إلى امبراطوريات استعمارية كبيرة.

وهو من ناحية أخرى قد استمر بعد أن زادت حدة هذا التهديد خلال القرن التاسع عشر وارتفعت الصيحة « بجامعة اسلامية » تحفظ للمسلمين وحدتهم تحت الراية العثمانية !

بيد أنه لم يكن متوقعاً ومع انهيار مفردات العصور التى أفرزت الوضعية التركية المتميزة أن تستمر هذه الوضعية ؛ فالانتماء القومى بدأ يحل بالتدريج محل الانتماء الدينى، والدولة المركزية أخذت تحل محل دولة العصور الوسطى ذات الطبيعة اللامركزية ، فضلاً عن التحول التدريجى إلى الرأسمالية التى بدأت فى الزراعة معقل الاقتصاد الإقطاعى العسكرى الذى كان العمود الاقتصادى الفقرى للطبقة التركية العسكرية الحاكمة ، مما أنزل بهذا العمود ضربة قاصمة .

أضف إلى كل ذلك أن ما حدث من اختلال فى توازن القوة بين الغرب المسيحى الذى أخذ بمعطيات العصور الحديثة والدولة العثمانية التى تجمدت عند نظام العصور الوسطى قد أدى إلى كشف هذه الدولة فى مجال المواجهة العسكرية ، وهو انكشاف بدأ منذ الحرب الروسية ـ التركية عام ١٧٦٨ ، وكانت أول حرب ينال فيها الأتراك هزيمة واضحة على يد قوة مسيحية ، مما كشفت عنه بنود معاهدة كجك قينارجى عام ١٧٧٤ . ولم يتوقف أبدًا بعد ذلك ، خاصة بعد النجاح الفرنسى بعد ذلك بأقل من عقد ونصف فى احتلال باشوية مصر درة التاج العثمانى على أيدى نابليون بونابرت عام ١٧٩٨ ، وهو الاحتلال الذى لم ينهه إلا قوة أوربية أخرى هى بريطانيا . ورغم التبريرات التى ساقها أبناء هذا العصر من أن الله قد سلط الكفار على بعضهم البعض إلا أنه مما لا شك فيه كان قد اتضح لأبناء الدولة من العرب قبل غيرهم أن العنصر التركى قد فقد وظيفته ، وظيفة الدفاع عن دار الإسلام التى كانت تبرر أسباب بقائه فى السلطة على هذا النحو.

بيد أن انتهاء هذه الوظيفة لم يكن يعنى بحال الانتهاء الفورى للعلاقات العربية ـ التركية ، ولأكثر من سبب .

فقد استمر العديدون على الجانبين يؤمنون بأن صيغة الوحدة الإسلامية تستمر الصيغة الأمثل فى مواجهة الهجمة الأوربية ، ومن ثَمّ جاء هذا التأييد الكبير لفكرة الجامعة الإسلامية بكل مفرداتها ، ولم يكن هؤلاء ليتخلوا عن هذه الصيغة بسهولة .

كما استمر عديدون لا يرون للصيغة العثمانية التى وحدت بين العرب والترك بديلاً ؛ فقد كانوا يرون أن البديل هو الوقوع فرادى تحت رحمة الاستعمار الأوربى الزاحف على أوطانهم ، رغم إيمانهم بهذه الأوطان .

ولعل الزعيم المصرى مصطفى كامل يقدم النموذج لهؤلاء ؛ فالرجل بالرغم من كل هيامه الوطنى لم يجد ثمة تعارضًا بين هذا الهيام وبين استمرار العلاقة الخاصة بين مصر وتركيا ؛ فقد كان يعلم أن انفصام هذه العلاقة سيمكن الاحتلال البريطانى من بلاده بشكل نهائى .

والحقيقة أنه قد نشأت علاقة طردية بين تزايد التغلغل الأوربى فى الدولة العثمانية وزيادة ضعف حكومة الباب العالى وتقطع العلاقة بين العرب والترك ، وهو التقطع الذى انتهى إلى تفكك الدولة نفسها وخروج العرب عن الإمبراطورية العثمانية .

■ □ ■ □ ■

بالتجاهل لحقائق الجغرافيا والتاريخ تصور الكثيرون أن انهيار الامبراطورية العثمانية وما استتبعه من أن أصبح للترك دولتهم وللعرب دولهم ، فإن ذلك قد أنهى العلاقة بين الطرفين ، وهذا غير صحيح .

فمن الناحية الجغرافية لازال الموقع المشترك قائمًا ، ولازالت الأنهار تجرى من المرتفعات التركية إلى السهول العربية ، ولازالت الشواطئ المطلة على المتوسط متواصلة .

ومن الناحية التاريخية فإن قرونًا عشرة أو يزيد لايمكن أن تمر من ذاكرة الشعوب بهذه السهولة ، والعرب لم ينسوا الترك أبدًا ، كما أن محاولة الترك لنسيانهم قد باءت بالفشل !

العرب لم ينسوا الحقبة التركية وإن اختلفوا حولها اختلافًا بينًا ؛ فذكريات عرب المشرق قد شابها كثير من المرارة عن تلك الحقبة لأنها انتهت بصدام مروع بين القوميتين العربية والتركية ، وبتعليق جمال باشا وأعضاء الجمعيات العربية على أعواد المشانق فى دمشق خلال الحرب العالمية الأولى . ثم أنهم أفاقوا مع انهيار الإمبراطورية العثمانية على عصر الإمبريالية الأوربية وهى ترثهم ضمن ما ورثت من أملاك الامبراطورية الغاربة ، وقد حملوا الترك المسئولية ، فهم قد اعتقدوا أن السياسات التى فرضتها حكومة استانبول ، ركود وعزلة وجود عند أنظمة العصور الوسطى ، هى التى جعلتهم صيدًا سهلاً بعد ذلك للهيمنة الأوربية .

عرب المغرب اختلف موقفهم ؛ فهم يحملون من ذكريات العصر العثمانى الموقف المشترك ضد التهديد البحرى الأوربى وعصر « الأخوة بربا روسا » والمجاهدين البحريين .

وقد تأثرت كتابة تاريخ العلاقات العربية ـ العثمانية على الجانب العربى أيما تأثير بتلك الذكريات الأليمة فى جانب والسعيدة على الجانب الآخر، فضلاً عن تأثره بمجريات السياسة فى فترة ما بعد الإنفصال. وليس من شك أن المواقف التركية تجاه اسرائيل أو نحو الأحلاف الغربية أو حيال حركة القومية العربية التى تأججت فى الشرق، خاصة خلال الخمسينيات والستينيات، كل هذا زاد من قتامة رؤية العرب المشارقة للعلاقات مع الترك، وكتبوا تاريخ هذه العلاقات من خلال هذه الرؤية.

اختلف الأمر بالنسبة للمغاربة الذين لم تحكمهم الذكريات المريرة، أو التطورات السياسية المفعمة بأسباب العداء؛ فكتبوه من وجهة نظر مختلفة، وكان الأمر يتطلب إعادة لكتابة تاريخ العلاقات العربية ـ التركية من وجهة نظر موضوعية.

■ □ ■ □ ■

هذا عن الجانب العربى، أما الجانب التركى فقد أثرت فيه أيما تأثير سياساته الجمهورية ذات الوجه الغربى، وهو التوجه الذى سعى بكل ما أوتى من جهد إلى تقطيع جذور تركيا الشرقية بالشكل العنيف الذى بدأه أتاتورك، واستمر بشكل أو بآخر بعده، وهو ما كان مستحيلاً دوامه؛ لأنه يتجاهل حقائق الجغرافيا ومعطيات التاريخ.

فلم يمض وقت طويل بعد نهاية الحرب الثانية حتى وجدت حكومة أنقرة نفسها منغمسة فى الأمور العربية.

فى خلال الفترة بين عامى ١٩٤٥ و١٩٤٧ احتلت «المشكلة الفلسطينية» جانبًا هامًا من اهتمامات تركيا التى دعمت الموقف العربى خلال مناقشة القضية فى الأمم المتحدة (قرار التقسيم ١٩٤٧)، حين أيدت الموقف العربى بالإعتراض على قرار التقسيم.

بيد أنه بعد اعلان «مبدأ ترومان» عام ١٩٤٧ أخذ الموقف التركى حيال القضية العربية المحورية، القضية الفلسطينية، فى التحول، حين أصبحت تركيا عضوًا فى «لجنة التوفيق»، وهى اللجنة التى شكلتها الأمم المتحدة وعارضها العرب بقوة، وتتالت بعد ذلك عمليات التأييد التركية للسياسات الغربية فى فلسطين.

فضلاً عن الموقف التركى المساند لهذه السياسات فى اللجنة المذكورة فإن حكومة أنقرة لم تلبث أن اعترفت باسرائيل فى ٢٨ مارس عام ١٩٤٩، مما كان له وقع أليم فى الدوائر الرسمية والشعبية فى سائر أنحاء العالم العربى.

ومع الوقت ازداد الانغماس التركى فى الشئون العربية. ويمكن أن نقسم تطور العلاقات العربية التركية خلال العقود الأربعة الأخيرة إلى مرحلتين يفصل بينهما الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٦٧.

المرحلة الأولى شملت الخمسينيات وأغلب الستينيات، وقد اتسمت بتوتر ملحوظ؛ فهذه المرحلة قد عرفت تعاظم المد القومى العربى، وهو مد كان ينذر بالنسبة للأتراك بقيام دولة عربية كبرى على حدودها فيما بدا عام ١٩٥٨ على وجه الخصوص بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة فى فبراير من ذلك العام، وقيام ثورة ١٤ تموز فى العراق بكل ما صاحبها من توقعات بانضمام العراق إلى الجمهورية الشابة.

وقد زاد من حدة هذا العداء تباين المواقف بين حركة القومية العربية وبين تركيا؛ فبينما كان يرى عبد الناصر ممثلاً لهذه الحركة أن الخطر الحقيقى الذى يواجه العرب من الغرب، خاصة على ضوء موقفه من تأييد إسرائيل، ومن ثم مد يديه للتعاون مع السوفييت، فإن الوجود السوفيتى على الحدود التركية، فضلاً عن العداء التاريخى الذى ظل الأتراك يذكرونه للروس.. كل هذا جعلهم دائمى التخوف من التهديد الرابض على حدودهم فى الشمال، كما جعلهم مرحبين بالدخول فى أى أحلاف تقيهم من هذا الخطر.

المرحلة الثانية بدأت بعد حرب عام ١٩٦٧؛ فقد تضاءلت مع الوقت ونتيجة لهذه الحرب المخاوف التركية من تحول العرب إلى قوة إقليمية تكون مصدرًا لتهديدهم، وبدا أن إسرائيل هى التى يمكن أن تحتل هذا المكان.. قوة إقليمية مهددة.

وقد ساعد على تعاظم هذا الشعور لدى الترك انحسار موجة المد القومى العربى، ثم زوال حدة التوتر فى المنطقة خاصة بعد حرب ١٩٧٣ وما استتبعها من محاولات مصالحة عربية ـ اسرائيلية لم تعد معها قضية العلاقات التركية ـ الإسرائيلية تثير نفس القدر من الحساسية فى العواصم العربية.

نفس المرحلة شهدت عصر «الازدهار النفطى» بكل معطياته الاقتصادية خاصة وأن تركيا دولة غير نفطية.

فبالإضافة إلى الحصول على احتياجاتها النفطية من مصادر عربية فإن قيام تجارة نشطة بين تركيا وبين الأسواق العربية التى ازدهرت كانت تشجع حكومة أنقرة على تحويل وجهها شطر العالم العربى الذى أعطته ظهرها لفترة غير قصيرة!

وقد شهد منتصف السبعينيات تحولاً ملحوظًا فى العلاقات بين الطرفين حين شاركت تركيا لأول مرة فى اجتماع منظمة الدول الإسلامية الذى عقد فى جدة

(١٩٧٥)، بل أن المؤتمر السابع لوزراء خارجية الدول الإسلامية عقد فى تركيا نفسها (١٩٧٦).

وخطت حكومة أنقرة خطوات أخرى فى سبيل دعم روابطها مع العرب التى عادت لتجديدها فصوتت فى الأمم المتحدة إلى جانب القرار باعتبار الصهيونية احدى صور العنصرية، وسمحت بفتح مكتب لمنظمة التحرير فى العاصمة التركية.

وقد أدت حربا الخليج الأولى والثانية بكل معطياتها النفطية إلى مزيد من توثيق تركيا لعلاقاتها مع العرب.

فمع قيام الحرب العراقية ـ الإيرانية فى بداية الثمانينيات سمحت تركيا بعبور النفط العراقى فى أراضيها وحققت من وراء ذلك مكاسب مالية كبيرة.

وفى حرب الخليج الثانية التى تفجرت من جراء الغزو العراقى للكويت لم تكن تركيا بعيدة؛ فقد وقفت فى صف الحلفاء فى تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وحشدت قواتها على حدودها مع العراق، وسعت بعد ذلك لجنى مكاسب مالية وسياسية لم تقتصر على الدعم المالى من دول الخليج فحسب بل اتجهت إلى نيل حصة فى عملية إعادة إعمار الكويت، فى نفس الوقت أقامت جسورًا مع العراق لاستئناف ضخ النفط العراقى عبر أراضيها ومد العراق بالمواد الغذائية.

فضلاً عن كل ذلك فقد نشطت السياحة العربية إلى تركيا، كما نشطت فى نفس الوقت العلاقات الثقافية بين الطرفين، وزاد الاهتمام المشترك بتاريخ الدولة العثمانية التى انعقدت حولها مؤتمرات عديدة، كما أقيمت مراكز للكشف عن جوانب من هذا التاريخ.

وتاريخ الدولة العثمانية فى الجانب الأهم منه هو تاريخ العلاقات التركية ـ العربية بكل أبعادها الدينية والسياسية والاجتماعية بل والثقافية.

■ □ ■ □ ■

على ضوء العرض السابق برزت مجموعة من الحقائق التى وضعت موضوع العلاقات العربية ـ التركية على بساط البحث.

الحقيقة الأولى: أنه قد جاء الوقت لاستجلاء «الحقيقة التاريخية» حول الدور العثمانى فى العالم العربى بعيدًا عن «الذكريات المريرة» التى لصقت بتلك العلاقات فى الفترة الأخيرة من عصر الامبراطورية، وبعيدًا أيضًا عن التطورات السياسية المعاصرة، خاصة بعد أن خف كثيرًا بعض أسباب التوتر فى العلاقات

العربية ـ التركية، سواء بعد انتهاء الحرب الباردة، أو بعد الاتجاه إلى مصالحة عربية ـ إسرائيلية.

الحقيقة الثانية: أنه قد جاء الوقت أيضًا لعقد مصالحة بين رؤية العرب المشارقة ورؤية العرب المغاربة لتاريخ العلاقات العربية ـ التركية، وليس من سبيل لعقد هذه المصالحة إلا بدراسة تتوخى الموضوعية؛ فالحقيقة وحدها هى التى تقضى على مثل هذا التضارب العربى ـ العربى!

الحقيقة الثالثة: إخراج الجانب التركى مما حصر نفسه فيه مؤخرًا من اعتبار العلاقات العربية ـ التركية هى الامبراطورية العثمانية فحسب؛ فقد كانت هناك علاقات عربية ـ تركية قبل العصر العثمانى، كما استمرت هذه العلاقات قائمة بعد هذا العصر.

آخر هذه الحقائق التأكيد على بديهية علمية تحتاج إلى التذكير بها فى هذه المناسبة، وهى أن العلاقات بين أى شعبين من الطبيعى أن تمر بأوقات صفاء ومن الطبيعى أيضًا أن تمر بأوقات كدر، وأية دراسة تبرز جانبًا دون الآخر لا تفقد حيدتها فقط، بل تفقد فى نفس الوقت علميتها، وعندئذ توضع فى المكتبات، إما على رفوف الكتب الاحتفائية وإما على رفوف الكتب السياسية الموجهة!

■ □ ■ □ ■

إدراكًا لكل هذه الحقائق تم تشكيل لجنة من الباحثين العلماء انكبت على العمل الذى بين أيدينا وأنجزته. وهو عمل يتوخى الحقيقة العلمية فى العلاقات العربية ـ التركية من الألف إلى الياء.

ولما كانت العلاقات العربية ـ التركية أقدم كثيرًا من القرن السادس عشر، قرن الفتح العثمانى للعالم العربى أو أغلبيته، فقد تم تخصيص فصلين من هذا العمل عن تلك الفترة المبكرة.

الفصل الأول عن «بداية التعارف بين العرب والترك» والذى تتبع اللقاء الأول بين الطرفين الذى حدث من خلال الامتداد العربى لبلاد الترك على عهد الدولتين الأموية والعباسية، ثم ما أعقب ذلك من اعتناق الأتراك الإسلام، وانتهى الأمر بأن أصبحوا العنصر العسكرى فى الدولة العباسية بعد أن توقف العرب ثم الفرس عن القيام بهذا الدور.

الفصل الثانى يستعرض الدور الإيجابى للعناصر التركية فى الدولة الإسلامية وهو دور سار فى اتجاهين :

الإتجاه الأول بدفع الأخطار عن الدولة الإسلامية فى مشاركتهم الفعالة فى الحروب الصليبية ، والتى عاونت أخيرًا على وقف الدويلات الصليبية فى الشام ثم تصفيتها ، أو فى التصدى للمغول ووقف زحفهم الشهير فى اتجاه مصر بفضل دولة المماليك الاتراك التى قامت فى القاهرة .

الاتجاه الثانى بالاستمرار فى الضغط على الدولة البيزنطية كجزء من وظيفة القوة العسكرية فى الدولة الإسلامية .. حماية الثغور وحصر الدولة لتصفيتها وهو ما نجح فيه أخيرًا الأتراك العثمانيون الذين تمكنوا أخيرًا من احتلال القسطنطينية لتصبح عاصمة دولتهم التى كانت أطول دول الأتراك عمرًا وأكثرها امتزاجًا بالعرب .

قاد ذلك إلى **الفصل الثالث** الذى أرخ لهذه الدولة وللعلاقات التركية العربية إبّانها ، وقد تعامل هذا الفصل مع مجموعة من الحقائق وطرح مجموعة من القضايا التى ظلت محل مناقشات حامية بين المهتمين بتاريخ العلاقات العربية ـ التركية .

ومن الحقائق التى تعامل معها هذا الفصل الدور العثمانى فى التصدى للأخطار البرتغالية والأسبانية فى المحيط الهندى والحوض الجنوبى من البحر المتوسط ، وهو امتداد للدور الذى استمر يلعبه العنصر التركى ، وإن كان على شكل دولة هذه المرة ، فى الحفاظ على دار الإسلام وحمايتها من المخاطر ، خاصة مع ملاحظة غلبة الروح الصليبية على نشاط البرتغال والأسبان خلال تلك المرحلة من الكشوف والاستعمار .

من هذه الحقائق أيضًا أن الدولة العثمانية مهما اختلف المؤرخون حولها فهى قد حفظت للعالم العربى وحدته بامتداد فترة تناهز الأربعة قرون ، وهو عنصر ايجابى آخر محسوب لها .

مع هذه الحقائق التى لا خلاف عليها يطرح هذا الفصل قضايا ذات طبيعة خلافية هذه المرة .

من هذه القضايا محاولة استجلاء الحقيقة حول ما قيل عن الدور الذى لعبته الدولة العثمانية فى فرض لون من الركود والعزلة على العالم العربى ، مما أوقعه لقمة سائغة فى فم الاستعمار الغربى مع سقوط الدولة .

منها أيضًا قضية التحديث فى الدولة وانعكاساته على العرب فيما عرف بحركة التنظيمات العثمانية ، ويستمر ما ترتب على هذه الحركة بالنسبة للعرب موضع

مناقشات طويلة مما يمثل جانباً هاماً فى العلاقات العربية ـ التركية خلال القرن التاسع عشر.

ويتتبع الفصل الرابع «الخروج العربى عن الدولة العثمانية» وهى عملية لم تكن لتتم بسهولة.

ويناقش هذا الفصل فكرة شائعة، وهى أن هذا «الخروج» إنما قد تم خلال الحرب العالمية الأولى، وكنتيجة من نتائجها، وهى نظرة شديدة القصور؛ فما لا يقبله العقل أن علاقة عمرها نحو أربعة قرون يمكن أن تنهار خلال أربع سنوات فحسب.

انطلاقاً من هذا الفهم فقد عالج هذا الفصل العلاقات العربية ـ التركية خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حين تفاعلت عوامل تاريخية عديدة انتهت بالخروج العربى عن الدولة العثمانية وانقطاع علاقة عربية ـ تركية طويلة قامت على التبعية من الأولين للآخرين.

وكالعادة فى مثل هذه الأحداث التاريخية الجسيمة تتصارع عوامل الإبقاء على وضع بعينه مع عوامل تغيير هذا الوضع؛ فبينما أدت الدعوة إلى الجامعة الإسلامية، كذا التضافر بين العرب والترك لمقاومة الاستبداد الحميدى إلى تأخير الخروج، فإن ذكريات الحركات الانفصالية العربية التى أصلت فكرة الخروج جنباً إلى جنب مع التدخل الأوربى بكل معطياته قد ساعدت فى سرعة الإجهاز على الدولة، وبنشر فكرة القومية بين الطرفين كانت من العوامل التى عجلت بالتغيير.

وينتهى هذا الصراع بالخصام العربى التركى أيام الاتحاديين الذى تحول إلى مواجهة دامية خلال الحرب العالمية الأولى، لم تلبث أن انتهت إلى الخروج العربى من الدولة، وإلى القرار التركى بهجر العرب بل والشرق نهائياً والاتجاه نحو الغرب بكل مقولاته فى التحديث والعلمانية وحتى الحروف اللاتينية والزى!

رغم الفراق التركى فإن الهجران لم يكن سهلاً؛ فقد كان على الترك والعرب تصفية إرث زواج دام أكثر من عشرة قرون.

ربما كان أهم ما فى هذا الإرث مناطق التخوم، خاصة مع كل من العراق وسوريا، منطقة الموصل فى الأولى، ولواء الاسكندرونة فى الثانية.

وفى ظروف خاصة عالجها الفصل الخامس الذى تناول العلاقات العربية ـ التركية فى فترة مابين الحربين تمت تسوية مسألة الموصل لصالح الجانب العربى، وتمت تسوية مسألة الاسكندرونة لصالح الجانب التركى بيد أنه لا يمكن

القول أن هذه التسويات قد تمت دون أن تترك ندوبـًا فى العلاقات العربية ـ التركية ؛ فقد استمر العرب يطلقون على الاسكندرونة توصيف اللواء السليب ، واستمر الترك ينظرون إلى الموصل نفس النظرة حتى أنه قيل خلال حرب الخليج الثانية وفى أعقابها أن هناك خططـًا تركية للحصول على الموصل !

أيضـًا ، ورغم الهجران التركى للعرب ، فإن هذا الهجران لم يمر سهلاً بالنسبة للآخيرين خاصة وأنه قد طرح على الساحة العربية عديدًا من المشاكل مثل مشكلة المصير الذى يمكن أن تئول إليه الخلافة كنظام نشأ مع قيام الدولة الإسلامية ، واستمر قائمـًا إلى أن ألغاه النظام الجمهورى الجديد فى تركيا وهو نظام كان العرب شركاء فيه دائمـًا ، وهل يستسلم هؤلاء لانهاء هذا النظام أم يسعون لاحيائه ، ومشاكل أخرى فى العلاقات الدبلوماسية بين الجمهورية التركية الناشئة وبين الدول العربية التى حصلت على استقلالها ، وكانت فى غالبيتها نظمـًا ملكية محافظة ، وهى مشاكل أضفت على هذه العلاقات نوعـًا من التوتر، ناهيك عن مواقف القوى المحافظة فى العالم العربى من سياسات أتاتورك العلمانية ، والتى استهجنتها أشد الاستهجان !

عمومـًا فإن الهجران التركى للعرب لم يستمر طويلاً ؛ فقد عادوا بعد الحرب الثانية إلا أنه لم يكن عودًا حميدًا !

فقد عاد الترك فى ركاب الغرب الذى اختاروه لرفقتهم ، وفى إبان تعاظم موجة المد العربى وتفاقم الصراع العربى ـ الإسرائيلى مما تم تخصيص فصلين له فى هذا العمل .

الفصل السادس عن العلاقات العربية ـ التركية فى مرحلة المد القومى العربى ، **والسابع** عن «تركيا والصراع العربى ـ الإسرائيلى» .

ورغم أن الفصلين من الناحية الموضوعية متداخلان على نحو ملحوظ إلا أن محورية قضية الصراع العربى ـ الإسرائيلى فى العلاقات العربية ـ التركية قد دعت إلى إفراد فصل خاص بها .

وأهم مايلاحظ فى هذا الشأن أن فترة تصاعد المد القومى العربى ، وتأجج الصراع العربى ـ الإسرائيلى قد شابها كثير من أسباب التوتر، خاصة عندما اتخذ الجانب العربى موقفـًا مؤيدًا للطرف اليونانى فى المسألة القبرصية ، وكانت بدورها قضية محورية بالنسبة للجانب التركى .

آخر فصول الدراسة عن الفترة التى أعقبت حرب ١٩٦٧ وماعرفه عقد السبعينيات من ازدهار نفطى أثر أيما تأثير على العلاقات بين الجانبين مما دعا إلى أن

يكون عنوان هذا الفصل «التقارب التركى العربى فى ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة» ليتابع الموقف التركى من العرب حتى الياء، والياء فى هذه الدراسة حرب الخليج الثانية، ونظن أنها آخر الياءات فى التاريخ العربى المعاصر حتى إعداد هذه الدراسة على الأقل.

الفصل الأول

التعارف الأول بين العرب والترك(*)

يمثل الترك السلالة الرئيسية لجموع البدو الرحل الذين انتشروا فى اقليم الطاى واقليم الاستبس فى آسيا الوسطى.

ولعل الصعوبة الكبرى فى دراسة تاريخ الترك تنبع من أن المعلومات الأولى عنهم لم تكتب بلغتهم، وإنما جاءت فى شكل إشارات متناثرة يمكن التقاطها من خلال ما كتبه جيرانهم، وخاصة الصينيين والعرب. ومن أهم هذه المصادر آثار أورخون التى اكتشفت فى النصف الأخير من القرن الماضى. وتحوى هذه الآثار كتابات ونقوشاً أدت إلى الكشف عن الأصول الأولى للغة الترك، فضلاً عن بعض جوانب من تاريخهم فى أواخر القرن السادس وأوائل السابع للميلاد، وهى المرحلة التى تمثل عصر فجر التاريخ بالنسبة للترك(١). ونستطيع أن نقرر أن معلوماتنا عن الجناح الشرقى للترك ـ وهم الذين تطلق عليهم بعض المصادر العربية اسم الأتراك المشرقين(٢) ـ تستمد فى ذلك الدور من المصادر الصينية، فى حين تستمد معلوماتنا عن جناحهم الغربى ـ وهم الأتراك المغربون من المصادر العربية والفارسية. والواقع أنه ليس بين الدول التركية جميعاً ما يمكن أن يستمد تاريخه من كتابات تركية إلا الدولة العثمانية، مع ملاحظة أن كتابات المؤرخين العثمانيين تحوى من الكلمات العربية والفارسية أكثر مما تحوى من الكلمات التركية(٣).

واشتهر الترك بين جيرانهم بالقوة الجسدية والقسوة، والجسارة المشوبة بالعنف، حتى أن بعض الباحثين ـ مثل طومسن Thomsen يقولون إن لفظ «ترك» معناه

اعد هذه الدراسة الأستاذ الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، أستاذ تاريخ العصور الوسطى بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة.

«القوة والبأس» والغالب أن هذا اللفظ كان اسماً لبيت من البيوت الحاكمة، بمعنى أنه تعبير عن ظاهرة سياسية أكثر منه تعبير عن ظاهرة عرقية عنصرية. وفى القرن السابع الهجرى ـ الثالث عشر للميلاد ـ وصف القزوينى الترك «بكثرة العدد، وزيادة الشجاعة، والجلادة، وصورة السباع، عراض الوجوه، فطس الأنوف، عبل السواعد، ضيقو الأخلاق، والغالب عليهم الغضب والظلم والقهر، وأكل لحوم الحيوانات. ولا يرون إلا ما كان اغتصاباً، كما هى عادة السباع. وليس عيشهم الا شن غارة..»(٤).

أما بلادهم فقد أطلق عليها اسم «تركستان». وقد عرف ياقوت الحموى تركستان بأنها «اسم جامع لجميع بلاد الترك». ومن الواضح أن تركستان كلمة فارسية تعنى «بلاد الترك».

وأول ما نسمعه فى التاريخ عن هؤلاء الترك هو أنهم أقاموا لأنفسهم فى القرن السادس للميلاد دولة امتدت من حدود الصين شرقاً إلى حدود الدولتين الفارسية والبيزنطية (دولة الروم) غرباً. وامتازت حكومة هذه الدولة عن غيرها من حكومات الشعوب البدوية بأنها كانت تحت أمرة أسرة، لا تحت أمرة فرد(٥). وفى ذلك الدور، مد الترك سيادتهم على أجزاء من بلاد ما وراء النهر ــ نهر جيحون ــ بمعنى أن حدود بلاد الترك كانت فى العهد الساسانى (٢٢٦ــ٦٣٧م) تبدأ شمالى هذا النهر مباشرة. وفى ذلك يقول الطبرى إن الحد بين الفرس والترك. كان منتهى رمية سهم عبر نهر بلخ(٦). ولعل هذا هو الذى جعل الجغرافيين المسلمين يجعلون إقليم ما وراء النهر ــ وهو الإقليم الواقع بين نهرى جيحون وسيحون ــ لا يدخل ضمن إقليم تركستان، لأنهم قصدوا بتركستان الموطن الأصلى للترك، لا البلاد التى غزوها وانساحوا فيها. ومعنى هذا أن الوطن التركى انقسم عندئذ إلى قسمين: قسم يقع شرقى بلاد ما وراء النهر ويمتد حتى حدود الصين شرقاً، وسهوب روسيا شمالاً، وقد ينبسط ليشمل بلاد القوقاز وحوض نهر الفولجا، وقسم غربى يشمل المناطق الزراعية الخصبة بين نهرى جيحون وسيحون، أى يشمل بلاد ما وراء النهر. واشتهر من قبائل القسم الغربى التركس الذين تلقب شيوخهم بالخانية فى القرن السابع للميلاد. أما القسم الشرقى فقد أطلق على قبائله اسم «طوقوز» (أوغوز)، وهو الاسم الذى صار يطلق فيا بعد على الترك الغربيين أيضاً.

ولا شك فى أن توسع الترك فى القرن السادس للميلاد، وإقامة دولة كبيرة لهم امتدت من شمال الصين والمحيط الهادى شرقاً حتى بلاد ما وراء النهر غرباً، عبر اقليم الاستبس فى آسيا الوسطى كانت له نتائج ضخمة بالنسبة لجيرانهم الجدد على

حدودهم الغربية، وخاصة البيزنطيين (الروم) والفرس. من ذلك أنه حدث فى أواخر القرن السادس أن غزا الترك شبه جزيرة القرم، حتى وصلوا إلى أبواب مدينة خرسون، ولكن البيزنطيين عادوا واستردوا منهم القرم حوالى سنة ٥٩١م. وثمة اتصالات جرت بين الترك والبيزنطيين فى أواخر القرن السادس للميلاد للقيام بعمل حربى مشترك ضد دولة بنى ساسان الفارسية، أعداء الروم ـ أعنى البيزنطيين ـ الألداء. ولكن يبدو أن هذه الاتصالات لم تسفر عن أى اجراء عملى.

ولم يلبث أن استفز توسع الترك فى الاتجاه الغربى البيزنطيين والفرس جميعاً. ومن المرجح أن الفرس كانوا أشد احساساً بالخطر التركى بعد أن لامس الترك حدود دولتهم، لا فى آسيا الوسطى فحسب، بل غربى بحر قزوين أيضاً. ويرى بعض الباحثين أن أسوار دربند شروان ـ الذى عرفه العرب باسم باب الأبواب ـ أقيمت فى ذلك الدور لصد خطر الترك(٧).

وهكذا أخذ بنو ساسان يحصنون البلاد شرقى بحر قزوين ـ الخزر ـ لدفع خطر الترك، فأقاموا سورًا آخر لحماية جرجان، وإن كان يبدو أن هذا السور لم يكف لحماية هذه الولاية فاستولى عليها الترك، مما دفع كسرى أنوشروان إلى إقامة سور على الحدود بين جرجان وطبرستان(٨).

والواقع أن الدولة الساسانية استطاعت أن تحتفظ بتوازنها أمام الدولة البيزنطية طالما حافظت على علاقتها السلمية مع الترك، حتى إذا ما ساءت العلاقات بين الفرس والترك بسبب تفاقم خطر هؤلاء الأخيرين، فعندئذ لم يستطع الساسانيون أن يحتفظوا بتوازن دولتهم على الجهتين الغربية والشرقية جميعاً، أى إزاء الخصمين البيزنطى والتركى، فاستولى الترك على جرجان، كما ذكرنا(٩).

وفى تلك الأثناء، كان خانات الترك فى القرن السادس قد نجحوا فى توحيد آسيا الوسطى بأجمعها تحت سيطرتهم، وصار الأمل يحدوهم فى القضاء على القوة التى اعترضت سبيل توسعهم غرباً، وهى دولة الساسانيين، ولذلك سعوا للدخول فى حلف مع البيزنطيين ضد العدو المشترك ممثلاً فى الدولة الساسانية. ولكن ضعف الدولة البيزنطية عندئذ حال دون تنفيذ هذا المخطط.

وكانت الديانة الغالبة على الترك حتى ذلك الوقت هى الديانة البوذية السائدة فى شرق القارة الآسيوية، ولكن احتكاكهم بالفرس أدى إلى تأثرهم بجوانب من الحضارة الفارسية، فتسربت اليهم العقيدة الزرادشتية، وإن ظلت هذه العقيدة محدودة الانتشار بين الترك لعدم اهتمام أهلها بأمر الدعوة لها. هذا بالإضافة إلى بعض الديانات الأخرى التى وجدت منفذًا لنفسها بين الترك، ومن هذه الديانات المسيحية والمانوية.

وقد استهدفت الديانة المانوية التوفيق بين الزرادشتية والمسيحية والبوذية، مما جعلها تصادف قبولاً واسع الانتشار بين الترك فى تلك المرحلة السابقة على وصول الإسلام إليهم. وقد شجع ذلك بعض المانويين على الفرار بعقيدتهم من فارس إلى بلاد ما وراء النهر، حيث توافر لهم قدر من حرية العبادة، فعاشوا جنباً إلى جنب مع البوذيين والمسيحيين النساطرة. هذا وإن ظلت الزرادشتية ديانة الطبقة الحاكمة فى تلك الأصقاع حتى وصول الإسلام إليها (١٠).

وكان أن ظهر الإسلام فى صورة قوة كبرى فى القرن السابع للميلاد، مما أدى إلى تغييرات ضخمة فى موازين القوى فى الشرق والغرب جميعاً. ذلك أن نجاح حركة الفتوح الإسلامية العربية، والسرعة المذهلة التى تمت بها هذه الحركة على حساب القوى الكبرى المعاصرة ــ وبخاصة دولتى الفرس والروم ــ وانتشار القبائل العربية تبعاً لذلك شرقاً وغرباً، وما ترتب على ذلك من نتائج سياسية وحضارية.. كل ذلك كان له أثره فى تغيير خريطة العالم وادخال تغييرات عميقة الجذور على ملامح المجتمع وصورته المألوفة فى ذلك العصر.

وليس هذا مجال الخوض فى تفصيلات حركة الفتوح الإسلامية العربية فى المشرق، وإنما تكفى الإشارة إلى أن العرب المسلمين ما كادوا يثبتون أقدامهم فى بلاد فارس، حتى اتخذوا من خراسان ثغرًا اسلامياً على الحدود بينهم وبين الأتراك (١١).

وكان من المتعذر أن تظل العلاقات بين العرب وجيرانهم الترك هادئة، طالما أن حركة الفتوح العربية الإسلامية لم تتوقف ولم تصل إلى نهايتها. لذلك أخذ العرب يقومون بأعمال لسبر غور هؤلاء الجيران الذين غلبت عليهم الوثنية، وشنوا عليهم فعلاً عدة هجمات ــ منذ وقت مبكر بهدف إشاعة الفرقة بين قبائلهم وزعمائهم وضربهم بعضهم ببعض. من ذلك ما يتردد فى المصادر من أنه عندما غزا العرب خراسان سنة ٢٢هـ (٦٤٣م) استنجد يزدجرد ــ وهو فى مروالروذ ــ بخاقان ملك الترك، كما استنجد بملك السغد (١٢). وبملك الصين. ولكن العرب اتجهوا إلى مروالروذ، فانهزم يزدجرد وعبر النهر، وأقام ببلاد الترك «فلم يزل مقيماً زمن عمر كله» (١٣).

وكان أن تتابعت غزوات العرب فى بلاد الترك فى ذلك الدور المبكر، الأمر الذى أفزع الترك والخزر، فأجمعوا على مقاتلة العرب، وقالوا: «كنا أمة لا يقرن بنا أحد، حتى جاءت هذه الأمة القليلة (العرب) فصرنا لا نقوم لها». وقد حدث سنة ٣٢هـ (٦٥٢ــ٦٥٣م) أن خرج عبدالرحمن بن ربيعة لقتال الترك، فلما سمع الخليفة عثمان بذلك، كتب إليه ينهاه ويقول له «لا تقتحم بالمسلمين، فإنى أخشى أن يقتلوا» ولكن عبدالرحمن بن ربيعة لم يرجع عن مقصده فدخل معركة عنيفة ضد الترك دارت

فيها الدوائر على المسلمين «وانهزم الناس وافترقوا»(١٤). ويبدو أن العرب فى تلك المرحلة المبكرة كانوا يعملون حساباً كبيراً للترك، لما سمعوه عن شجاعتهم وقوة بأسهم وصلابة أجسامهم، فوضعت أحاديث نسبت إلى النبى (صلى الله عليه وسلم)، منها قوله: «اتركوا الترك ما تركوكم»(١٥).

والواقع أن الترك شكلوا عقبة لا يستهان بها فى وجه توسع العرب فى المشرق، فى تلك المرحلة الأولى من مراحل حركة الفتوح الإسلامية، العربية. من ذلك أن عامل معاوية على ثغر الهند ــ وهو عبدالله بن سوار العبدى ــ غزا القيقان(١٦) سنة ٤٣هـ (٦٦٣م)، «فاستنجدوا بالترك فقتلوه». وفى العالم التالى ــ سنة ٤٤هـ (٦٦٤م) غزا المهلب بن أبى صفرة ثغر السند فلقى «ببلاد القيقان ثمانية عشر فارساً من الترك فقاتلوه فقتلوا جميعاً». وبعد ذلك سنة ٤٧هـ (٦٦٧م) خرج المهلب للغزو ــ ومعه الحكم بن عمرو ــ فغزوا «بعض جبال الترك، فغنموا، وأخذ عليهم الترك الشعاب والطرق». وفى سنة ٥١هـ (٦٧١م) وجه زياد بن أبيه، الربيع بن زياد الحارثى أميراً على خراسان «ففتح قهستان عنوة، وقتل من بناحيتها من الأتراك». وهكذا حتى استعمل معاوية، عبيدالله بن زياد على خراسان سنة ٥٤هـ (٦٧٤م) فعبر النهر إلى جبال بخارى» ولما لقى الترك وهزمهم كان مع ملكهم زوجته، فعجلوها عن لبس خفيها، فلبست أحدهما وبقى الآخر، فأخذه المسلمون، فقوم بمائتى ألف درهم»(١٧).

ومن ناحية أخرى، فإن الترك انتهزوا الفرص المناسبة لمهاجمة العرب فى فتوحاتهم الجديدة. من ذلك أنهم انتهزوا فرصة اقامة الوالى عبدالله بن خازم فى هراة(١٨)، وأغاروا على قصر أسفاد ــ وبه جماعة من الأزد ــ فحصروهم. وعندما علم ابن خازم، وجه إليهم زهير بن حيان فى بنى تميم، وقال له: «إياك ومناوأة الترك. إذا رأيتموهم فاحملوا عليهم» فالتقى بهم فى يوم شديد البرودة، فانهزمت الترك، فى حين رجع زهير «وقد يبست يده على رمحه من البرد، فجعلوا يسخنون الشحم فيضعه على يده، ودهنوه وأوقدوا له ناراً فانتفخت يده»(١٩). ولعل هذه القصة توضح لنا الظروف المناخية الصعبة التى كان على العرب أن يتحملوها فى حروبهم ضد الترك، بسبب شدة البرودة التى لم يعتدها العرب(٢٠). ويلقى هذا بعض الضوء على جانب من أسباب بطء حركة الفتوح الإسلامية فى ذلك الاتجاه. يضاف إلى ذلك طبيعة الأرض وظروف البيئة الجغرافية، وهى بيئة صعبة لم يألفها العرب، يؤدى التوغل فيها إلى الوقوع فى متاهات لا نهاية لها.

من ذلك أن الحجاج بن يوسف ولى سنة ٧٩هـ سجستان عبيد الله بن أبى بكر، وأمره بمناجزة رتبيل ملك الترك، فأوغل عبيد الله فى أرضهم، وأصاب غنائم وفيرة، «وأصحاب رتبيل من الترك يتركون لهم أرضًا بعد أرض حتى أمعنوا فى بلادهم». وعندما أدرك المسلمون أنهم بعدوا عن مقرهم وأن الطرق انقطعت عليهم، وأن العدو أحاط بهم، «ظنوا أنهم هلكوا». وكان أن صالحهم عبيد الله على سبعمائة ألف درهم قدموها إلى «رتبيل ملك الترك ليمكن المسلمين من الخروج من أرضه» (٢١).

ومن مظاهر العداء بين العرب والترك فى ذلك الدور، حرص الترك على إيواء الخارجين على الخلافة الأموية. ومن أمثلة ذلك ما حدث سنة ٨٣هـ (٧٠٢م) عندما اشتد القتال بين الحجاج ابن يوسف وعبدالرحمن بن محمد عند الكوفة، اذ اتجه الأخير ــ بعد هزيمته ــ إلى سجستان، فاستقبله رتبيل ملك الترك فى بلاده، حيث «أنزله وأكرمه وعظمه»، وكان ناس كثير من المنهزمين من أصحاب عبدالرحمن ــ من الرؤوس والقادة الذين لم يقبلوا أمان الحجاج ونصبوا له العداوة فى كل موطن قد تبعوا عبدالرحمن». وكان أن أرسل الحجاج إلى رتبيل ملك الترك يهدده، ويطلب منه إعادة عبدالرحمن، ويقول له «إبعث إلي بهم وإلا لأوطئن أرضك ألف ألف مقاتل». ويبدو أن رتبيل خاف عاقبة عمله، فأرسل عبدالرحمن وثلاثين من أهل بيته إلى عمارة بن تميم اللخمى، فاحتز رأسه وبعث به إلى الحجاج، الذى أرسله بدوره إلى الخليفة عبدالملك (٢٢).

وقد حرص العرب فى الفترة التى اتخذوا فيها من خراسان ثغرًا على الحدود بين دولتهم والترك ــ وهى الفترة الممتدة تقريبًا بين سنتى ٣١، ٨٦هـ (٦٥١ــ٧٠٥م) على إقامة الحصون فى أطراف خراسان. وقامت هذه الحصون بمهمة مزدوجة، دفاعية وهجومية. وكانت هجمات العرب على بلاد الترك غالبًا فى فصل الصيف تجنبًا لبرودة الشتاء وقسوته فى تلك الأصقاع. ويفهم مما ذكره البلاذرى أن غزوات العرب لبلاد الترك اقترنت فى ذلك الدور بعدة أسماء، مثل عبيد الله بن زياد، وسعيد بن عثمان بن عفان، وعبدالرحمن بن زياد، وسلم بن زياد، وعبد الله بن خازم، ويزيد ابن المهلب (٢٣).

ولم يلبث أن ألف العرب التوغل فى تركستان وغزوها بين حين وآخر، حتى أن بعض الباحثين يتخذون سنة ٨٦هـ (٧٠٥م) بداية الفتح الحقيقى لتلك البلاد. وكانت الدولة الأموية عندئذ قد خلصت من مشاكلها الداخلية ــ وأهمها ثورة عبدالله بن الزبير ــ مما جعل الدولة تستأنف حركة الفتوح على مقياس واسع، شرقًا وغربًا. ويقترن فتح تركستان عادة باسم قتيبة بن مسلم الذى ولاه الحجاج خراسان

سنة ٨٦هـ (٧٠٥م)، فنجح فى استعادة طخارستان(٢٤)، كما استولى على الطالقان(٢٥) وبلخ فى نفس العام، ثم اجتاح اقليم بخارى (٨٩-٩٠هـ/ ٧٠٨-٧٠٩م) وسقطت بخارى ثم سمرقند فى أيدى العرب سنة ٩٣هـ (٧١٢م). وجاءت هذه الحركة التوسعية مصحوبة بانتشار الإسلام، إذ يذكر البلاذرى أن المسلمين عندما دخلوا سمرقند أحرقوا ما بها من أصنام وبنوا فيها مسجدًا أقيمت فيه الصلاة والخطبة(٢٦).

وعندما انشطرت دولة الترك إلى قسمين شرقى وغربى، مر كل قسم من هذين القسمين بأدوار من القوة والضعف، مما مكن الصينيين من التوسع على حساب الترك. على أن الترك الشرقيين -أو المشرقين- تمكنوا فى أواخر القرن السابع وأوائل الثامن للميلاد من اخضاع الترك الغربيين -أو المغربين- وأسر خانهم. وفى تلك المرحلة لم يكن العرب قد ثبتوا أقدامهم تمامًا فى بلاد ما وراء النهر، إذ انتفض عليهم السغد، واستنجدوا بالترك الذين سارعوا باقتحام بلاد ما وراء النهر سنة ٩٤هـ (٧١٢م) بحيث لم يتبق بأيدى العرب سوى اقليم سمرقند.

والواقع أن الشواهد التاريخية تدل على أن العرب ظلوا حتى أوائل القرن الثانى للهجرة -الثامن للميلاد- يكتفون بصد غارات الترك من جهة الشرق، فإذا أوغلوا فى بلادهم فإن ذلك كان لتأمين الدولة العربية الإسلامية، بحيث لم يحاول العرب التوغل فى تلك البلاد إلى مقر الخاقان. وفى أواخر القرن الأول الهجرى -أوائل الثامن للميلاد (٧٦-٩٨هـ/ ٧٠٥-٧١٥م) أحرز العرب- أثناء ولاية قتيبة بن مسلم على خراسان نصرًا على الترك، وإن ظلت سياسة العرب طوال القرن الثانى للهجرة -الثامن للميلاد- تقوم على أساس دفاعى تجاه الترك والعمل على صد هجماتهم(٢٧) وقد اتبع العرب فى ذلك الدور سياسة بناء الأسوار حول المدن التى يفتحونها فى بلاد ما وراء النهر لحمايتها من هجمات الأتراك.

ولا يقلل هذا مطلقًا من جهود قتيبة بن مسلم -الوالى على خراسان- وأهمية الانتصارات التى أحرزها على الترك فى تلك المرحلة. ذلك أنه عاد إلى ما وراء النهر ليستغل الصعوبات التى أحاطت بالترك وينزل بهم عدة ضربات حتى أجلاهم سنة ٩٦هـ (٧١٣م) عن الأراضى التى احتلوها فى ذلك الإقليم، وهكذا حتى قدم يزيد بن المهلب خراسان سنة ٩٨هـ(٧١٦م)، إذ «يذكر البلاذرى والطبرى أنه أقام شتوه -نحو ثلاثة أشهر أو أربعة- ثم غزا دهستان وجرجان «وكان أهل دهستان طائفة من الترك، فأقام عليها وحصر أهلها، وأبلى محمد بن سبرة بلاء حسنًا فى محاربة الترك «وكان ملك الترك يلقب صول، فبعث إلى يزيد «إنى أصالحك على

أن تؤمننى على نفسى وأهل بيتى ومالى، وأدفع إليك المدينة وما فيها وأهلها.. فصالحه وقبل منه، ودخل المدينة وأخذ ما فيها.. وكتب بذلك إلى (الخليفة) سليمان بن عبدالملك »(٢٨).

ومن الواضح أن احتكاك العرب بالترك فى ذلك الدور أدى إلى وقوع الأتراك المغربين تحت تأثير الحضارة الإسلامية العربية، بخلاف الأتراك المشرقين الذين وقعوا منذ القرن السابع تحت تأثير الحضارة الصينية. ويعنينا فى بحثنا هذا الأتراك المغربين، وأهم قبائلهم الأتراك الغز الذين انتشروا فى الأقاليم الممتدة من هضبة منغوليا حتى بلاد ما وراء النهر؛ ومن ثم فقد لامسوا الحدود الشرقية للدولة الإسلامية وتأثروا بالعرب وبحضارة الإسلام(٢٩). وهنا نلاحظ أن حركة الفتوح العربية الإسلامية وضعت حدًا لتوسع الترك فى الاتجاهين الجنوبى والغربى، مما جعل حركتهم التوسعية تتجه نحو الشمال. ولعل هذا مما جعل الجغرافيين المسلمين فى القرنين الثالث والرابع للهجرة ــ التاسع والعاشر للميلاد ــ يعرفون التركستان بأنها البلاد التى تقع إلى الشمال والشرق من بلاد ما وراء النهر.

■ □ ■ □ ■

ولكن صول Su la (ملك الترك) الغربيين لم يلتزم بالعهود التى قطعها على نفسه للولاة العرب فى بلاد ما وراء النهر، فاشتد طمعه فى الاستيلاء على تلك البلاد لوفرة الماء فيها وكثرة خيراتها، مما جعل العرب فى بلاد ما وراء النهر يرسلون فى طلب النجدة. ولما تأخر وصول المدد عليهم «صالحوا الترك على أربعين ألفًا وأعطوهم سبعة عشر رهينة»، وذلك سنة ١٠٢هـ (٧٢٠م)(٣٠). وقد استغل العرب فرصة هذا الصلح، فعملوا على إحكام سيطرتهم على بلاد ما وراء النهر، وأخضعوا قبائل السغد الذين اعتبروا أرضهم «بستان أمير المؤمنين»(٣١). ومع أن العرب عملوا على استئصال نفوذ الترك فى بلاد ما وراء النهر، إلا أن الشواهد تشير إلى أن صول قضى بقية حكمه فى مساعدة السغد ضد العرب، مما سبب للأخيرين متاعب جمة(٣٢).

والواقع أن الأمور لم تستقر للعرب فى بلاد ما وراء النهر بسهولة؛ إذ ظلت القبائل فى تلك البلاد تنتفض ضد الحكم العربى بين حين وآخر. ولعب الأتراك دورًا مباشرًا أو غير مباشر فى هذه الانتفاضات مما يفسر الهجمات التى شنها العرب على الترك فى عهود الخلفاء الأمويين سليمان ويزيد وهشام، ومعظم هذه الهجمات كان يكلف بها ولاة خراسان(٣٣). وربما كان من العوامل التى حركت أهالى بلاد ما وراء النهر ضد الحكم العربى، ما ألقاه عليهم هذا الحكم من التزامات اقتصادية.

من ذلك أنه حدث سنة ١٠٩هـ (٧٢٧م) أن اندلعت ثورة عارمة ضد الحكم العربى فى بلاد ما وراء النهر. وفى تلك الثورة استنجد السغد بالأتراك، فأعانوهم، مما أدى إلى انحسار النفوذ العربى انحسارًا سريعًا عن بلاد ما وراء النهر. وقد شجع ذلك الترك على تشديد هجماتهم على العرب سنة ١١٢هـ (٧٣٠-٧٣١م)، حتى أن الوالى العربى الجنيد بن عبدالرحمن لم يستطع انقاذ جيشه من هجمات خاقان الترك إلا بصعوبة، بالغة. وأعقب ذلك مجاعة شديدة حلت بمرو وخراسان سنة ١١٥هـ (٧٣٣م) ربما حدثت بسبب سيطرة الترك على بعض الوديان الزراعية التى كانت تمد تلك الأنحاء بالمؤن. وكان ذلك فى الوقت الذى شهد اشتداد الحركات المعادية للخلافة الأموية فى دمشق، وهى الحركات التى نشطت فى جوف الدولة وامتدت إلى العديد من أجزائها وبخاصة فى المشرق، مما أضعف من قوة الدولة العربية (٣٤).

ومع ذلك فإن غزوات العرب لبلاد الترك لم تتوقف فى ذلك الدور الأخير من عمر الدولة الأموية ففى عام ١١٩هـ (٧٣٧م) غزا أسد بن عبدالله -والى خراسان- الختل (٣٥)، «وأنذر أسد بالترك، فلم نحفل بهم حتى لحقوا واستنفذوا من غنائمنا واستباحوا بعض عسكرنا ..» (٣٦). ويبدو أن أسد بن عبدالله دخل عندئذ معركة ضارية ضد خاقان الترك، وأن الخاقان حقق انتصارًا فى المرحلة الأولى من مراحل القتال، ولكن التيار عاد وتحول فى صالح العرب مما أدى إلى تراجع الترك وتقهقرهم، ومرة أخرى يذكر الطبرى فى حوادث سنة ١٢١هـ (٧٣٩م) أن نصر بن سيار غزا بلاد ما وراء النهر مرتين «ثم غزا الثالثة، فقتل كورصول (ملك الترك) ...». ويروى الطبرى قصة مقتل كورصول -ملك الترك- فيقول أنه خرج لمقاتلة المسلمين فى خمسة عشر ألفًا، ولكنه وقع أسيرًا، فصلبه نصر بن سيار على شاطئ نهر الشاش. وكان أن حزن عليه الترك حزنًا شديدًا «وطفقوا يبكون عليه» ولما أراد نصر الرحيل، خشى أن يحمل الترك عظام ملكهم كورصول، فصب عليهم قارورة نفط، وأشعل فيه النار «فكان ذلك أشد على الترك من قتله» (٣٧).

ومهما يكن من أمر فإن دولة الترك المغربين لم تلبث أن سقطت وتفككت بعد مقتل كورصول، وبسقوط هذه الدولة لم يقم للترك بعد ذلك ملك فى تركستان، مما أدى إلى اضمحلال نفوذهم السياسى فى بلاد ما وراء النهر. وقد استغل الصينيون تلك الظروف، وخاصة أن تلك الفترة شهدت التطورات التى أدت إلى سقوط الدولة الأموية وقيام الدولة العباسية. ولكن موقف هاتين الدولتين من الترك لم يتغير، ففى سنة ١٣٠هـ (٧٤٨م) استعمل أبومسلم الخراسانى -بعد أن غلب على خراسان- العمال على البلاد، ومنهم أبوداود خالد ابراهيم الذى قام بعدة عمليات حربية فأغار

على نواحى كسن[٣٨] وفر حاكم الختل إلى الصين[٣٩]. وعندما حاول الصينيون التدخل فى المصادمات بين العرب والترك، استطاع زياد بن صالح سنة ١٣٤هـ (٧٥١م) أن ينزل الهزيمة بالقوات الصينية ويقتل ويأسر أعداداً كبيرة منهم. وقد ترتب على ذلك أن طلب حاكم أشروسنة[٤٠] فى العام التالى (١٣٥هـ — ٧٥٢م) المدد من الصين ضد العرب، ولكن طلبه قوبل بالرفض[٤١].

وبسقوط الدولة الأموية وقيام الدولة العباسية (سنة ١٣٢هـ — ٧٤٩م). لم يحدث تغيير فى سياسة الدولة الإسلامية تجاه الترك. من ذلك أن الخليفة المهدى العباسى (١٥٧— ١٦٩هـ/ ٧٧٥— ٧٨٥م) شهد عصره قيام المسلمين بحملة على فرغانة، كما أرسل الخليفة المهدى نفسه إلى ملوك الترك يدعوهم إلى الطاعة «فدخل أكثرهم فى طاعته»[٤٢] ويبدو أن هذه الطاعة كانت ظاهرية؛ لأن الترك استمروا فى مساعدة الحركات الثورية ضد الخلافة العباسية فى بلاد ما وراء النهر. ومن ذلك ما حدث سنة ١٩٠هـ (٨٠٦م) من أن رافع بن الليث ــ حفيد نصر بن يسار ــ أعلن الثورة فى سمرقند ضد الخليفة العباسى هارون الرشيد[٤٣] ولم يمكن اخماد هذه الثورة إلا سنة ١٩٢هـ (٨١٠م) عندما انصرف الترك عن تأييد الثوار «فضعف رافع»[٤٤]. وفى خلافة المأمون (١٩٨— ٢١٨هـ/ ٨١٣—٨٣٣م) خرجت الجيوش الإسلامية لغزو السغد وأشروسنة «وكان المأمون ــ رحمه الله ــ يكتب إلى عماله على خراسان فى غزو من لم يكن على الطاعة والإسلام من أهل ما وراء النهر ثم استخلف المعتصم بالله، فكان على مثل ذلك، وغلب الإسلام على من هناك، وصار أهل تلك البلاد يغزون من وراءهم من الترك»[٤٥].

ولكن يبدو أنه على الرغم من تدخل الترك فى الاضطرابات التى تعرض لها إقليم ما وراء النهر وعلى الرغم من أن الثوار والخارجين على الدولة فى ذلك الإقليم كانوا يستعينون بالترك ويطلبون نجدتهم إلا أن العرب فى القرن الثالث الهجرى ــ التاسع للميلاد ــ لم يواجهوا فى ذلك الجناح الشرقى للدولة الإسلامية، جيوشاً تركية متماسكة كتلك التى واجهوها فى العصر الأموى. حقيقة أن هذه المرحلة الجديدة شهدت قيام دولة للأتراك الغز فى الجزء الغربى من تركستان، ولكن نشاط هؤلاء الغز ضد الدولة الإسلامية اتجه إلى مساعدة الثوار الخارجين على الدولة الإسلامية أكثر من اتجاهه إلى غزو أراضى الدولة الإسلامية فى إقليم ما وراء النهر.

ولحماية البلاد من غارات الغز، أحيطت المراكز العمرانية فى نواحى بخارى والشاش وغيرهما بالأسوار. وقد حدث سنة ٢٠٥هـ (٨٢٠—٨٢١م) أن دب خلاف داخلى بين الحكام العرب بعضهم وبعض فى بلاد ما وراء النهر، فاستعان بعضهم

بالترك، ومهدوا لهم السبيل لدخول البلاد، ولكن العرب سرعان ما تخوفوا من سطوة الترك، فتخلوا عنهم، وهلك الترك فى المفازة بسبب العطش(٤٦).

وهكذا حتى قامت الدولة السامانية فى بلاد ما وراء النهر فى النصف الأخير من القرن الثالث الهجرى، التاسع للميلاد (٢٦١- ٣٨٩هـ/ ٨٧٣- ٩٩٩م)، فأخذ السامانيون على عواتقهم مهمة التصدى لغارات الترك، بل لقد قام السامانيون بين حين وآخر بحملات على بلادهم لدفع خطرهم. من ذلك ما تشير إليه المصادر من أن اسماعيل بن أحمد السامانى قام سنة ٢٨٠هـ (٨٩٣م) بغزو «بلاد الترك وافتتح مدينة ملكهم»(٤٧). وفى سنة ٢٩١هـ (٩٠٤م) «ورد كتاب من اسماعيل بن أحمد من خراسان يذكر فيه أن الترك قصدوا المسلمين فى جيش عظيم وخلق كثير، وأنه كان فى عسكرهم سبعمائة قبة تركية، ولا يكون ذلك إلا للرؤساء منهم.. فوافاهم المسلمون وهم غارون، فكبسوهم مع الصبح، فقتل منهم خلق كثير، وانهزم الباقون، واستبيح عسكرهم، وانصرف المسلمون إلى موضعهم سالمين غانمين»(٤٨) وبعد ذلك ـ سنة ٢٩٣هـ (٩٠٦م) فتح اسماعيل بن أحمد «مواضع من بلاد الترك والديلم»(٤٩).

على أنه يبدو أن موقف السامانيين من الترك خفت صلابته قرابة منتصف القرن الرابع الهجرى ـ العاشر الميلادى ـ وربما كان سبب ذلك ضعف الدولة السامانية، حتى أن بعض الخارجين عليها استعانوا عليها بالترك(٥٠). ولا توجد إشارة فيما تحت أيدينا من مصادر إلى أن السامانيين قاموا بحملة ضد الترك الوثنيين عندما استولى هؤلاء على بلاساغون(٥١) سنة ٣٣٢هـ (٩٤٢م) هذا وإن ظل السامانيون ـ بقدر استطاعتهم ـ يعملون على حماية حدود دولتهم من خطر الترك من ناحية كما عملوا على نشر الإسلام بين الترك من ناحية أخرى. من ذلك كثرة الجوامع التى أقاموها فى المدن التركية على حدود الدولة الإسلامية، ومنها مدينة ميركى التى حولت كنسيتها إلى جامع، ثم «بنى الأمير عميد الدولة فائق خارج الحصن رباطا»(٥٢) ويدل انشاء مثل هذه المؤسسات الإسلامية على أن حكومة السامانيين كانت لاتزال تتمتع بعض النفوذ فى بلاد الترك فى النصف الأخير من القرن الرابع الهجرى، العاشر للميلاد(٥٣).

ولما كان الأتراك الرحل فى حاجة دائمة إلى الحصول على الغلات الزراعية وغيرها من المنتجات من بلاد ما وراء النهر، وهى أشياء كان يتعذر أو يصعب حصولهم عليها عن طريق الإغارة، فانهم دأبوا على التردد على الثغور الإسلامية تجارًا، مما ساعد على انتشار الإسلام بينهم من ناحية، كما أدى إلى كسر الحواجز النفسية بينهم وبين جيرانهم من ناحية أخرى. وأدى هذا وذاك إلى تحول فى سياسة السامانيين تجاه الترك

الرحل فى القرن الرابع الهجرى ـ العاشر للميلاد ـ إذ سمحت الحكومة السامانية لأعداد منهم بالتزوج والاستقرار فى أقاليم الرعى فى بلاد ما وراء النهر، مقابل تعهدهم بحراسة حدود البلاد من أخطار المغيرين.

ولا شك فى أن هذه العلاقات التجارية الوثيقة التى ربطت بلاد ما وراء النهر بمناطق السهوب التى يسكنها الترك ساعدت على انتشار الإسلام بين الترك منذ وقت مبكر يرجع إلى العصر الأموى. ولكن هذا الانتشار ظل يسير بخطى بطيئة ؛ لأن الإسلام فى صورته المكتملة التى بسطها الفقهاء كان من الصعب على أهل السهوب استيعابه فى سهولة وسرعة (٥٤).

دخول الترك فى الإسلام:

ظلت حركة انتشار الإسلام فى بلاد ما وراء النهر تسير ببطء حتى عهد الخليفة المعتصم العباسى فى القرن الثالث الهجرى، التاسع الميلادى (٢١٨ـ٢٢٧هـ/ ٨٣٣ـ ٨٤٢م) (٥٥). وربما كان السبب فى ذلك ضعف نشاط الدعوة إلى الإسلام فى تلك الجهات، فضلاً عن أن بعض الولاة المسلمين ـ على خراسان ـ تصرفوا تجاه الأهالى بأسلوب لا يتفق وتعاليم الإسلام وروحه، مما أحدث شرخاً بين الحكام العرب من جهة وأهالى البلاد من جهة أخرى. ذلك أن هؤلاء الولاة أثقلوا على أهالى البلاد المفتوحة، وفرضوا عليهم أعباء مالية لا تتفق وأحكام الدين، حتى أنهم جمعوا الجزية ممن أعلن إسلامه. وقد تردد فى المصادر أن الخليفة الأموى هشام بن عبد الملك استعمل سنة ١١٠هـ (٧٢٨م) على خراسان رجلاً عرف بالخير والفضل، هو أشرس بن عبد الله السلمى. وما كاد أشرس هذا يتقلد مهام منصبه حتى أرسل إلى أهالى سمرقند وبلاد ما وراء النهر يدعوهم إلى الإسلام «على أن توضع عنهم الجزية»، أى ترفع عنهم ويعفون من أدائها وفقاً لتعاليم الإسلام. وكان أن أعلن كثيرون اسلامهم، وعندئذ شكا عمال الخراج إلى أشرس بأن الخراج قد انكسر ـ أى انخفض الدخل ـ بعد أن أعفى الذين دخلوا فى الإسلام من أداء الجزية. وسرعان ما تسرب الشك إلى صحة إسلام هؤلاء، وبدأ الهمس بأنهم «لم يسلموا رغبة، وانما أسلموا تعوذًا من الجزية». ولما كان «فى الخراج قوة المسلمين»، فإن أشرس عدل عن رأيه، وأرسل إلى عمال الخراج يقول لهم: «خذوا الخراج ممن كنتم تأخذونه منه. فأعادوا الجزية على من أسلم» (٥٦).

ولا شك فى أن مثل هذا التصرف كانت له انعكاساته السلبية على حركة انتشار الإسلام فى بلاد ما وراء النهر وما يجاورها من بلاد الترك فى آسيا الوسطى ؛ إذ غضب

الناس وأعلنوا استياءهم من هذا الإجراء الذى لا يتفق وروح الإسلام، وتجمهر منهم سبعة آلاف على بعد عدة فراسخ من سمرقند وأعلنوا امتناعهم عن دفع الجزية بعد أن دخلوا فى الإسلام. كذلك لم يرض بعض العرب المسلمين ــ من أعوان أشرس ــ عن هذا التصرف، وقالوا: «غدرتم، ورجعتم عما قلتم». ولكن أشرس ــ الذى وصفته المصادر بأنه كان يسمى «بالكامل لفضله»، لم يتراجع عن سياسته، واستمر فى جمع الجزية ممن أسلموا، وأنزل رجاله العقوبة بزعمائهم» واستخفوا بعظماء العجم والدهاقين... وأخذوا الجزية ممن أسلم من الضعفاء، فكفرت السغد وبخارى، واستجاشوا الترك..»(٥٧).

ولا شك فى أن هذه الانتكاسات التى تعرضت لها الدعوة الإسلامية فى بلاد ما وراء النهر كان لها صداها بين الأتراك أنفسهم، مما عرقل عملية انتشار الإسلام بينهم، لا سيما وأن طابع البداوة الذى غلب عليهم وحالة الفقر والتخلف الفكرى الذى كانوا يعانون منه.. كل ذلك جعلهم لا يستوعبون روح الإسلام وفكره ومثله وتعاليمه فى سهولة.

ومع أن الجيوش العربية قامت ــ كما أوضحنا ــ منذ القرن الأول للهجرة، السابع للميلاد ــ بحملات على بلاد الترك، فضلاً عن قيام العرب بصد غارات الترك ودفعهم عن حدود الدولة الإسلامية فى بلاد ما وراء النهر، إلا أنه يبدو أن الاتصالات السلمية وغير السلمية بين العرب والترك فى ذلك الدور لم تسفر عن نتائج ايجابية فيما يتعلق بانتشار الإسلام بين الترك(٥٨). وهكذا حتى كان القرن الثانى للهجرة ــ الثامن للميلاد ــ فأرسل الخليفة الأموى هشام بن عبد الملك (١٠٥ ــ ١٢٥هـ/ ٧٢٤ ــ ٧٤٣م) إلى «ملك الترك» يدعوه إلى الإسلام. وعندئذ جمع الملك مائة ألف فارس مدجج من رجاله، وقال للترجمان: «قل لهذا الرسول يعرف صاحبه، (أى الخليفة هشام) أن ليس فى هؤلاء حجام ولا اسكاف ولا خياط، فإذا أسلموا والتزموا شروط الإسلام من أين يأكلون؟؟»(٥٩).

ولم يكن ذلك قبل القرن الثالث الهجرى ــ التاسع للميلاد ــ عندما نلمس تيارًا هادئًا يمثل انتشار الإسلام بين الترك. وربما كان للتوسع فى استخدام الترك فى جهاز الدولة العباسية فى بغداد ــ وبخاصة فى عهد الخليفة العباسى المأمون ثم الخليفة المعتصم ــ أثر غير مباشر فى انتشار الإسلام بين قبائل الترك فى بلادهم(٦٠) ومع ذلك فإنه يبدو أن هذا الانتشار فى تلك المرحلة كان حثيثًا، بدليل أن الجغرافيين المسلمين فى القرن الرابع الهجرى ــ العاشر للميلاد ــ اعتبروا الترك غرباء وليسوا أخوة، تمشيًا

مع قوله تعالى «إنما المؤمنون أخوة»، كما اعتبروهم أعداء للإسلام والمسلمين مما يوضح أن الإسلام لم تكن له ركيزة واضحة بين الترك حتى ذلك الوقت.

ومهما يكن من أمر، فإن الملاحظ بوجه عام هو أن انتشار الإسلام بين الترك جاء حصيلة العلاقات بين بلاد المسلمين وبلاد الترك، سواء كانت هذه العلاقات سلمية أو عدائية (٦١).

وكان أن ظهرت الملامح الأولى لانتشار الإسلام بين الترك فى عصر الدولة السامانية، أى منذ النصف الأخير من القرن الثالث الهجرى ـ التاسع للميلاد ـ (٢٦١ ـ ٣٨٩هـ/ ٨٧٤ ـ ٩٩٩م). والمعروف أن هذه الدولة قامت فى خوارزم واتخذت من بخارى عاصمة لها، ثم بسط السامانيون نفوذهم على بلاد ما وراء النهر، وبذلك صارت الحدود الشمالية للدولة الإسلامية عندئذ مطابقة لحدين، أحدهما الحد العنصرى الذى يفصل بين العنصرين الإيرانى والتركى، والحد الحضارى الذى يفصل بين إقليم الزراعة وإقليم الرعى (٦٢).

ويؤكد بعض الباحثين أن الدعوة للإسلام خارج حدود الدولة الإسلامية، كانت فى القرن الرابع الهجرى ـ العاشر للميلاد ـ أكثر نشاطاً وأوسع نطاقاً وأعظم نجاحاً، فى وسط آسيا ـ منها فى أى مكان آخر، وذلك بفضل المدارس، التى يرى هؤلاء الباحثون أنها ظهرت لأول مرة فى المشرق قبل أن تظهر فى حاضرة الخلافة، أو فى أقاليم غرب آسيا. وإلى هذه المدارس يرجع الفضل فى انتشار الإسلام فى بلاد ما وراء النهر وما يجاورها شرقاً من أقاليم الترك فى وسط آسيا.

ومن الثابت أن السامانيين عدلوا الخطة التى اتبعها المسلمون فى المرحلة السابقة للدفاع عن خراسان وبلاد ما وراء النهر ـ وهى الخطة القائمة على أساس بناء أسوار لحماية البلاد من غارات الترك وغيرهم من قبائل البدو الرحل. وبدلاً من ذلك، اتبع السامانيون الأسلوب الذى يتمشى مع المبدأ القائل «الهجوم خير وسائل الدفاع» فأخذوا ينظمون غزوات فيا وراء الحدود، أى فى قلب اقليم المراعى الذى ينتشر فيه الترك. من ذلك أن السامانيين فتحوا سنة ٢٨٠هـ (٨٩٣م) مدينة طرازبند أو طراز(٦٣)، وحولوا كنيستها الكبيرة إلى جامع، مما نستشف منه حقيقتين: الأولى هى أن المسيحية كانت قد وصلت فعلاً إلى آسيا الوسطى قبل وصول الإسلام، والثانية هى أن السامانيين كانوا حريصين على جذب الأهالى فى تلك الأنحاء إلى دائرة الإسلام. وفى تلك المرحلة، يبدو أن فريقاً من التركمان أعلنوا دخولهم فى الإسلام، وعملوا فى خدمة السامانيين، وهؤلاء شكلوا درعاً للدفاع عن حدود الدولة السامانية لحمايتها من هجمات أقربائهم الذين لم يدخلوا بعد فى الإسلام.

وهنا ينبغى التأكيد على الحقيقة خاصة بأن المسيحية كان لها أتباع كثيرون من الترك عندما بدأ الإسلام يشق طريقه إليهم. وقد عرف الأتراك الغز المسيحية ثم الإسلام عن طريق خوارزم، وهو الإقليم المتمدين الذى كانت بينه وبين الغز علاقات تجارية وثيقة. ويقول البيرونى ــ وهو من علماء خوارزم فى القرن الخامس الهجرى، الحادى عشر للميلاد ــ أنه كان بين الخوارزميين مسيحيون. والغريب أن هؤلاء المسيحيين لم يكونوا نساطرة مثل إخوانهم فى فارس وتركستان، وإنما كانوا أرثوذكس، مما يفهم عنه أن الأتراك الغز الذين اعتنقوا المسيحية فى ذلك الدور المبكر كانوا على المذهب الأرثوذكسى. على أنه يبدو أن انتشار المسيحية فى تلك الأصقاع كان سطحيًا، ليست له جذور راسخة، مما أدى إلى عدم تشكيل عقبة جديدة فى وجه الإسلام. ولم يلبث أن غدا الإسلام الديانة الغالبة على تلك الأقاليم فى غرب آسيا(٦٤). وربما كان من أسباب ذبول المسيحية سريعًا فى بلاد الترك، عدم ارتباط المجتمع التركى بمراكز المسيحية الرئيسية فى حوض البحر المتوسط.

ومهما يكن من أمر، فإنه يبدو أن الغزوات التى قام بها السامانيون فى آسيا الوسطى لم تذهب بعيدًا عن حدود بلاد ما وراء النهر، وإنما اقتصرت على الأقاليم المجاورة لتلك الحدود. كذلك يبدو أن هذه الغزوات قد مهدت لهجرة بعض أهالى بلاد ما وراء النهر ــ وخاصة من عنصر السغد ــ للاستقرار فى بلاد الترك وإقامة مستوطنات لأنفسهم فيها. وكان ذلك فى المرحلة التى أخذ الإسلام ينتشر سريعًا فى بلاد ما وراء النهر. وقد واصل هؤلاء المسلمون الجدد ــ من قبائل ما وراء النهر ــ سياسة السغد فى الهجرة إلى بلاد الترك وإقامة مستوطنات لأنفسهم فيها. ومن أشهر هذه المستوطنات الإسلامية ثلاث مدن قامت فى حوض نهر سيحون الأدنى، هى جند، وخوارة، وينغى كنت أى القرية الحديثة. ويفهم من المصادر المعاصرة أن سكان هذه المستوطنات مع كونهم مسلمين، إلا أنهم خضعوا للأتراك الغز الذين كانوا حتى ذلك الوقت غير مسلمين. ومعنى هذا أن الأقاليم التى قامت فيها تلك المستوطنات لم تتعرض لغزو السامانيين، وإنما هاجر إليها المسلمون من بلاد ما وراء النهر، وأقاموا فيها مستوطنات أقرهم عليها الحكام الأتراك المحليون. وليس معنى ذلك أن أجزاء من البلاد التى تقع فيها هذه المستوطنات قد تعرضت لغزو السامانيين.

وقد صحب هذا التوسع فى انتشار الإسلام بين الترك، نشاط تيارين كبيرين: أولهما التيار التجارى نتيجة لحرص المسلمين فى تلك المستوطنات التى أقاموها فى بلاد الترك على مباشرة التجارة بين غرب القارة الآسيوية وشرقها عبر طرق التجارة المألوفة بين الشرق والغرب. ويذكر المقدسى أن التجار المسلمين كانوا «يجلبون من بلاد

الترك ثياب تركستان، وجلود تدبغ، والقسي الجيدة. ومن سمرقند يحمل إلى الترك الديباج. ومن فرغانة يجلب الرقيق الأتراك مع الثياب البيض وآلات السلاح والسيوف والنحاس الجديد» (٦٥). يضاف إلى هذا كله ماذكرته المصادر الصينية من أن تجار المسلمين كانوا يترددون على (بلاد المغل) ـ عبر آسيا الوسطى منذ سنة ٩٢٤م (٣١٢هـ).

ومن المعروف أن قوافل التجار فى تلك العصور كانت تحمل الأفكار والأخبار والتيارات الفكرية والعقائدية والروحية.. إلى جانب البضائع، بمعنى أن نشاط المسلمين التجارى فى بلاد الترك، حمل بين ثناياه تيار الإسلام وأركانه ومبادئه.

كذلك ارتبط تيار انتشار الإسلام بين الترك بالزهاد الذين رابطوا على حدود الدولة الإسلامية والذين قاموا فى المشرق بدور مشابه للدور الذى قام به المرابطون فى المغرب الإسلامى. يذكر القزوينى عن بلاد ما وراء النهر عندما انتشر فيها الإسلام أن «الغالب على أهلها بناء الرباطات، وعمارة الطرق، والوقف على سبيل الجهاد وأهل العلم، وليس فى قرية ولا منهل ولا مفازة إلا وبها من الرباطات مايفضل عن نزول من طرقه.. قال الاصطخرى: بلغنى أن بما وراء النهر أكثر من عشرة آلاف رباط..» (٦٦).

ويستشف من كلام ابن فضلان (٦٧) أن الشعوب البعيدة عن حدود الدولة الإسلامية، أو تلك التى لاتفصلها عن الدولة الإسلامية حدود مباشرة، كانت أسبق إلى الدخول فى الإسلام عن تلك التى تربطها بالدولة الإسلامية حدود مشتركة. ذلك أن الاحتكاك الذى كان يحدث عادة بين الجارين المتلاصقين، جعل شعور العداء يغلب على حسن التفاهم، مما شكل حاجزًا أمام انتشار الدعوة، فى حين أن الشعوب والأمم البعيدة كانت تصلها الدعوة إلى الإسلام عن طريق التجار والدعاة، بأسلوب هادئ يتفق وقوله تعالى: **«ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة»** ويؤكد المؤرخ الروسى بارتولد هذا المعنى بعبارة نصها:

«إن انتشار الإسلام بين هؤلاء البدو كان غير ممكن دون فهم روح الإسلام نفسه كعقيدة وديانة. ومن العوامل التى أدت إلى انتشار الإسلام بين الترك خاصة ما امتاز به الإسلام على سائر الأديان العالمية.. فالإسلام دين عالمى بمعنى الكلمة، أى أنه ليس مقصورًا على جنس أو مدينة. ولئن كانت بعض الديانات قد بذت الإسلام فى هذه الناحية، فإن توفيقها كان موقتا، ولم نستطع الحصول على نتائج دائمة كالتى أحرزها الإسلام (٦٨).

وإذا أخذنا بوجهة نظر بارتولد بأن عنصر البلغار ظهر نتيجة تزاوج الترك بالصقالبة أو السلاف، فإن انتشار الإسلام بين بلغار الفولجا يعبر عن جانب من جوانب دخول الترك فى الإسلام.

ومن الثابت تاريخياً أن بلغار الفولجا كانوا أكثر اتصالاً بالمدنية الإسلامية من غيرهم؛ ففى سنة ٩٢١م (٣٠٩هـ) وفد على الخليفة المقتدر العباسى سفراء من البلغار الذين دخلوا فى الإسلام، وطلبوا أن يرسل الخليفة إليهم بعض المتخصصين فى بناء القلاع والحصون، وكذلك بعض الفقهاء لتعليم أصول الإسلام. وكان من بين الذين أرسلهم الخليفة العالم ابن فضلان الذى وصف الرحلة من بغداد إلى بلاد البلغار، ثم العودة إلى بغداد، مروراً ببلاد الخزر. وإذا كانت قبائل الترك فى آسيا الوسطى قد تفاوتت فى المستوى الحضارى، فإن دخول بلغار الفولجا فى الإسلام يوضح حقيقتين: الأولى هى ماسبق أن ذكرناه من أن انتشار الإسلام بين الشعوب البعيدة كان أسبق زمنياً منه بين الشعوب الملاصقة للدولة الإسلامية. والحقيقة الثانية هى أن الإسلام كان أسرع انتشاراً بين الأتراك الذين أصابوا سهماً فى الحضارة من غيرهم الذين غلبت عليهم صفة البداوة والتخلف.

وهكذا شهد القرن الرابع الهجرى ــ العاشر للميلاد ــ انتشار الإسلام بين الترك بخطى سريعة. وقد اعتنق الترك الإسلام «برضاهم» كما يؤكد الباحثون(٦٩). وإذا كان دخول بلغار الفولجا يمثل خطوة كبيرة على طريق انتشار الإسلام بين الترك، فإن الخطوة الكبرى كانت سنة ٣٤٩هـ (٩٦٠م) عندما دخل فى الإسلام بضعة آلاف من الترك فى آسيا الوسطى. يذكر محمود الكاشغرى وابن الأثير فى حوادث هذه السنة مانصه: «وفيها أسلم من الأتراك نحو مائتى ألف خركاه»(٧٠). والخركاه هى الخيمة التى تأوى أسرة، فإذا كان متوسط عدد أفراد الأسرة يتراوح بين ثلاثة وخمسة أفراد، فإن معنى هذا أن عدد الأتراك الذين دخلوا فى الإسلام فى تلك السنة وحدها يتراوح بين ستمائة ألف، ومليون نفس.

ومن المرجح أن ساتوق بغراخان ــ حاكم كاشغر المتوفى سنة ٣٤٤هـ (٩٥٥ــ ٩٥٦م) هو أول من أسلم من خانات الترك. ويرى بعض الباحثين أن بغراخان هو نفسه الملقب قاراخان، وأنه ينتمى إلى أسرة القراخانيين الذين قضوا على السمانيين فى بلاد ماوراء النهر فى أواخر القرن الرابع الهجرى ــ العاشر للميلاد ــ. وقد اختلفت الروايات فيما يختص باسلام بغراخان، فمن قائل أنه أسلم بناء على رؤيا رآها فى منامه، ومن قائل إن الفضل فى إسلامه يرجع إلى فقيه عاش فى بلاطه فى منتصف القرن الرابع الهجرى ــ العاشر للميلاد ــ. ومهما يكن من أمر، فإن هؤلاء المسلمين

الجدد سرعان ما اكتشفوا أنه من الأفضل لهم أن يتوسعوا على حساب البلاد التى جاءهم منها الإسلام، لأنها أوفر ثروة وأرغد عيشاً من الأقاليم الشرقية والشمالية. التى انتشر فيها غير المسلمين من الترك، وهكذا اتجه القراخانيون فى أواخر القرن الرابع الهجرى ــ العاشر للميلاد ــ غرباً، فاحتلوا سمرقند وبخارى دون أن ينجح السامانيون فى دفعهم عن بلاد ما وراء النهر.

وفى تلك المرحلة من القرن الرابع الهجرى ــ العاشر للميلاد ــ أخذت شعبة أخرى من الترك ــ هم السلاجقة ــ يتحركون صوب ديار الإسلام (٧١). وليس أمامنا نص ثابت نستدل منه على بداية دخول الأتراك السلاجقة فى الإسلام، ولكن كل ما وقفنا عليه هو أن سلجوق ــ جد السلاجقة الذين نسبوا إليه ــ هاجر من بلاد التركستان إلى بخارى ــ أعظم مدن بلاد ما وراء النهر ــ حيث اعتنق ــ ومعه قومه ــ الإسلام. ولم يلبث أن أظهر السلاجقة حماسة كبيرة للإسلام، فكرسوا حياتهم للدفاع عنه والجهاد فى سبيله (٧٢). ولا شك فى أن دخول شعبتين كبيرتين من الترك فى الإسلام ــ هما القراخانيون والغز ــ فى مدى زمنى قصير، أمر له دلالته وآثاره بالنسبة لمسيرة التاريخ.

وكان أن اشتدت هذه الموجة ــ موجة الدخول فى الإسلام ــ بين الترك فى القرن الخامس الهجرى، ــ الحادى عشر للميلاد ــ، حتى غدت غالبية الأتراك تدين بالإسلام. يذكر المؤرخ ابن الأثير فى حوادث سنة ٤٣٥هـ (١٠٤٣م) ما نصه:

«فى هذه السنة ــ فى صفر ــ أسلم من كفار الترك، الذين كانوا يطرقون بلاد الإسلام بنواحى بلاساغون وكاشغر ويغيرون ويعيثون، عشرة آلاف خركاه (أسرة)، وضحوا يوم عيد الأضحى بعشرين ألف رأس غنم، وكفى الله المسلمين شرهم».

ثم يستطرد ابن الأثير، فيذكر أن هؤلاء الترك كانوا يصيفون بنواحى بلغار، ويشتون بنواحى بلاساغون، وأنهم كانوا يجتمعون مع بعضهم البعض لحماية أنفسهم من المسلمين، فلما أسلموا أمنوا على أنفسهم وتفرقوا فى البلاد. ويؤكد ابن الأثير أنه لم يبق عندئذ «من الأتراك من لم يسلم سوى تتر وخطا، وهم بنواحى الصين» (٧٣) ومعنى هذا اعتناق غالبية الترك للإسلام قرابة منتصف القرن الخامس الهجرى، الحادى عشر للميلاد، بحيث لم يبق على غير الإسلام منهم سوى قلة قليلة فى أقصى الشرق على تخوم دولة الصين.

ولما كان الأتراك حديثى عهد بالإسلام ــ الذى اعتنقوه عن إيمان وإرادة حرة ــ فإنهم أظهروا حماسة شديدة لهذه الديانة الجديدة، كما أظهروا تمسكاً بتعاليم الإسلام

وحرصًا على تطبيق أحكامه وتعاليمه، حتى أن كثيرًا من الشعوب الإسلامية المجاورة أخذت تترقب هيمنة الأتراك على بلادهم للخلاص من حكم بنى بويه الشيعة، وهم الذين سيطروا على الخلافة العباسية منذ سنة ٣٣٤هـ (١٩٤٥م). وحسب الترك أنهم تمسكوا بالمذهب السنى، وظهروا فى صورة حماته المدافعين عن أهل السنة، مذهبًا ودعوة وفقهاء وأتباعًا.

ومع ذلك فقد تفاوتت قبائل الترك فى مدى التزامها بأحكام الإسلام، فبينما أظهر القراخانيون تمسكًا شديدًا بتلك الأحكام، حتى أنهم حرموا على أنفسهم شرب الخمر، إذا بالغزنويين ــ وهم أتراك خلفوا السامانيين فى حكم البلاد الواقعة جنوب نهر جيحون ــ، يتساهلون فى مباشرة بعض المحرمات. وقد عرف عن محمود الغزنوى (٣٨٨ــ ٤٢١هـ/ ٩٩٨ــ ١٠٣٠م) أنه كان لا يتحرج من ارتكاب المحرمات(٧٤).

أما السلاجقة فقد اتبعوا المذهب الحنفى الذى أخذه الأتراك عن السامانيين. ثم أن السلاجقة فى موجة حماستهم للإسلام لم يقفوا عند حد إعلاء كلمته فى داخل الدولة الإسلامية، وحماية الخلافة العباسية التى تمثل الزعامة الدينية لأهل السنة، وإنما وجهوا طاقتهم أيضًا للدفاع عن الإسلام والمسلمين ضد الأعداء الذين أحاطوا بالدولة الإسلامية وهددوا حدودها، بل أوغلوا فى أراضيها. وبذلك تزعم السلاجقة حركة الجهاد الكبرى ضد الروم أو البيزنطيين من ناحية ثم ضد الصليبيين الغربيين الذين غزوا الدولة الإسلامية فى قلبها فى أواخر القرن الخامس الهجرى ــ الحادى عشر للميلاد ــ من ناحية أخرى.

الترك والخلافة العباسية:

على أن العلاقات بين الترك والعرب لم تقتصر آفاقها على مناطق الحدود بين الطرفين وهى المناطق التى ارتبطت بصفة أساسية بإقليم ما وراء النهر، وإنما اتخذت هذه العلاقات صورة أخرى عندما أوغل الترك فى جوف الوطن العربى، والواقع أنه بدخول الترك فى الإسلام، تحولت نقمة العرب على الترك إلى شئ من الإعجاب بشجاعتهم وصلابتهم وجمال صورتهم ونظافتهم، وعبروا عن هذا الإعجاب بوضع أحاديث نسبوها إلى النبى صلى الله عليه وسلم، منها الحديث الذى ذكره محمود الكاشغرى والذى ينسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم قوله: «إن لى جنودًا سميتهم الترك، واسكنتهم المشرق، فإذا غضبت على قوم سلطتهم عليهم»(٧٥).

وكان أن فتح العرب أبواب بلادهم أمام الترك، فأقبلوا منذ وقت مبكر على شراء المماليك والجوارى الأتراك، وأظهر الخلفاء العباسيون بوجه خاص رغبة قوية فى اقتناء

الترك الوافدين من بلاد ما وراء النهر. وكان الرقيق يجلبون من ذلك الإقليم عن طريق الشراء أو الغزو أو السرقة. وعند جلبهم يعلمون و يؤدبون الآداب الإسلامية، وقد يرتقى المملوك بفضل مواهبه الى أجل مناصب الدولة. ومن أمثلة هؤلاء أنوشتكين ــ مؤسس الدولة الخوارزمية، إذ كان تركيا، وأخذ يشق يطريقه حتى عينه السلطان ملكشاه السلجوقى واليًا على خوارزم(٧٦). يقول ابن حوقل عن إقليم ما وراء النهر:

«وأما الرقيق فيقع إليهم من الأتراك المحيطين بهم. وبإقليمهم ما يفضل عن كفايتهم، و ينقل إلى الآفاق من بلادهم. وهم خير رقيق وأفرهم، وأحسن ما يحيط بالمشرق وأكثره ثمنًا»(٧٧).

و يفهم من بعض الروايات التاريخية أن الخلافة العباسية استخدمت الأتراك فى الجيش منذ وقت مبكر، وذلك نظرًا لما اتصفوا به من قوة و بطش. من ذلك أن الأفضل بن يحيى البرمكى أنشأ فى خراسان فرقة كبيرة من الأتراك الغربيين أو المغربين، بلغ عدد أفرادها نحو خمسين ألف رجل، بعث منهم إلى بغداد نحو عشرين ألفًا، وأطلق عليهم اسم الفرقة العباسية(٧٨). ومع ذلك فإنه يبدو أن هؤلاء الترك ظلوا محدودى العدد والنفوذ فى بلاط الخلافة العباسية حتى أوائل القرن الثالث الهجرى ــ التاسع للميلاد ــ. ذلك أنه من المعروف أن الدولة العباسية قامت على أكتاف الفرس، ومنذ قيام هذه الدولة سنة ١٣٢هـ (٧٤٩م) والعنصر الفارسى يشكل عصب الدولة والدعامة التى اعتمد عليها الخلفاء فى حياتهم الخاصة والعامة، الأمر الذى أدى إلى انكماش نفوذ العرب بعد أن كانوا دعامة الحكم والحكام فى العصر الأموى.

وكان أن أحس الخليفة المعتصم (٢١٨ ــ ٢٢٧هـ/ ٨٣٢ ــ ٨٤٢م) بخطورة العنصر الفارسى عليه، بعد أن رأى تعصب الفرس لأخيه المأمون الذى كانت أمه فارسية. وعلى الرغم من أن المأمون أوصى بالخلافة من بعده لأخيه المعتصم، وكتب إلى جميع عماله فى شتى الأمصار بذلك(٧٩) إلا أن الفرس فى بلاط الخلافة حاولوا عدم تنفيذ هذه الوصية، وإقامة العباس فى الخلافة بعد وفاة أبيه المأمون. وما كادت تتم البيعة للمعتصم حتى خالجه الشك فى نوايا الفرس، وأدرك أنه لا يستطيع الاعتماد عليهم فى بلاطه. وكان أن بدأ المعتصم بالاتجاه نحو العرب «فاصطنع قومًا من جوف مصر ومن جوف قيس، فسماهم المغاربة»(٨٠). وهؤلاء ــ كما يبدو كانوا من العرب. ولكن المعتصم لم يجد فيهم ضالته المنشودة؛ لأن العنصر العربى كان قد انتابه الفتور عندئذ. لذلك فكر المعتصم فى الاعتماد على الترك، وخاصة أن أمه كانت من بلادهم. وقد اشتهر المعتصم بكثير من صفات الترك، كقوة البدن والشجاعة. وهكذا استكثر المعتصم من جلبهم: «واشتراهم و بذل فيهم الأموال،

حتى بلغت عدتهم آلاف مملوك، وقيل ثمانية عشر ألفاً ــ هو الأشهر، ولأجلهم بنى مدينة سامرا»(٨١). ولم يقتصر استخدام هؤلاء الترك على شئون الجندية والحراسة فحسب، بل إن المعتصم اعتمد عليهم فى كثير من شئون الإدارة والحكم، فضلاً عن إدراج أسمائهم فى ديوان الجند، بحيث أن المعتصم كان «أول خليفة أدخل الأتراك الديوان»(٨٢).

ولم يلبث أن اكتظت بغداد بمماليك المعتصم من الترك، وهؤلاء اتصفوا بالبداوة والخشونة والغلظة، مما ألحق بأهل بغداد ضررًا بليغًا، ولم يسكت أهل بغداد عن عدوان الترك عليهم فى الطرق والأسواق، وإنما تصدوا لهم، وربما قتلوا بعضهم، مما أقلق المعتصم. يذكر الطبرى أن غلمان المعتصم من الترك «كانوا لا يزالون يجدون الواحد بعد الواحد منهم قتيلاً فى أرباضها. وذلك أنهم كانوا عجمًا جفاة، يركبون الدواب فيتراكضون فى طرق بغداد وشوارعها، فيصدمون الرجل والمرأة، و يطئون الصبى...»(٨٣). أما المسعودى فيقول «أن الأتراك كانوا يؤذون العوام بمدينة السلام (بغداد) بجريهم بالخيول فى الأسواق، وإلحاق الأذى بالضعفاء والصبيان، فكان أهل بغداد يثورون على بعضهم فيقتلونهم إذا صدموا امرأة أو شيخًا كبيرًا أو صبيًا أو ضريرًا»(٨٤).

ولما شكا أهل بغداد إلى المعتصم عسف جنوده الأتراك، رأى أن يأمن عليهم، فشيد مدينة سرمن رأى ــ أو سامراء ــ وانتقل إليها ومعه رجاله الترك سنة ٢٢١هـ (٨٣٦م)، وجعل منها عاصمة جديدة ومقرًا لحكمه(٨٥). وقد حرص المعتصم على عدم ذوبان رجاله الترك فى المجتمع العربى المحيط بهم، فمنعهم من الزواج من غير عنصرهم، وجلب لهم النساء من بلادهم ليتزوجوا منهن.

ومهما يكن من أمر، فان اعتماد المعتصم على الترك والإكثار منهم، مع عدم انضباطهم وبقائهم على خشونتهم وجفائهم، كل ذلك أضاف عنصرًا قويًا جديدًا إلى دوامة النزاع العنصرى الذى كانت تعانى منه الدولة العباسية. ذلك أن النزاع العصبى لم يعد مقصورًا على ما كان هناك بين العرب والفرس، وإنما دخل الترك دائرة ذلك النزاع ليستفزوا العرب والفرس جميعًا. و يروى الطبرى أن المعتصم ركب يوم عيد للصلاة، فقام إليه شيخ، وقال له «يا أبا اسحاق» فأراد الجند ضرب الرجل، ولكن المعتصم منعهم وقال له «يا شيخ! مالك» قال: «لا جزاك الله عن الجوار خيرًا، جئت بهؤلاء العلوج من غلمانك الأتراك، فأسكنتهم بيننا، فأيتمت صبياننا، وأرملت بهم نسواننا، وقتلت رجالنا»(٨٦). وفى رواية أخرى لابن تغرى بردى، أن أهل بغداد عندما ضاق بهم الحال نتيجة لعسف الترك، قالوا للمعتصم «تحول عنا

وإلا قاتلناك » قال « كيف تقاتلونني وفي عسكرى ثمانون ألف دارع ؟ » قالوا « قاتلناك بسهام الليل ــ يعنون الدعاء » فقال المعتصم « والله مالى بها طاقة » . ولذلك بنى سر من رأى (٨٧) .

وكان أن تآمر العرب على قتل المعتصم وزعماء الترك جميعًا . ذلك أنه كان لا يزال فى الدولة بعض القادة العرب الذين أغضبهم ما غدا فيه الترك من مكانة فى الدولة . ومن هؤلاء الزعماء العرب عجيف بن عنبسة الذى أخذ يحرض العباس بن المأمون ضد عمه المعتصم . ولكن المعتصم قبض على العباس بن المأمون وأمر بلعنه ، كما قبض على عجيف ، وأقصى العرب عن مناصب الدولة ، وحذف أسماءهم من ديوان العطاء ، مما جعل من الترك قوة فى الدولة لا ينافسها منافس .

وهكذا أثار الترك زوبعة فى الدولة وعاصمتها ، الأمر الذى شجع الناقين عليهم على وضع أحاديث فى ذمهم ونسبتها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم . من ذلك ما نسب إليه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الترك أول من يسلب أمتى ما خولوا » وما نسب إلى ابن عباس أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « ليكونن الملك ــ أو قال الخلافة ــ فى ولدى حتى يغلب على عزهم الحمر الوجوه الذين كأن وجوههم المجان المطرقة » . كذلك نسب إلى أبى هريرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « لا تقوم الساعة حتى يجئ قوم عراض الوجوه ، صغار الأعين ، فطس الأنوف ، حتى يربطوا خيولهم بشاطئ دجلة » . ونسبوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أيضًا قوله : « اتركوا الترك ما تركوكم » وذلك اتقاء لشرهم وبطشهم (٨٨) .

ولا يعنينا فى بحثنا هذا تشريح هذه الأحاديث للتثبت من صحتها وصحة سندها ، وإنما الذى يعنينا هو أن صدورها فى ذلك الوقت بالذات إنما جاء تعبيرًا عن أحاسيس الناس ومشاعر الأهالى تجاه الترك . حقيقة أنهم أمدوا الدولة عندئذ بطاقة كبيرة قوية ، حتى أنه ينسب إليهم الانتصار على الروم فى موقعة عمورية سنة ٢٢٣هـ (٨٣٨م) . ولكن الأهالى كانوا أكثر إحساسًا بما يجرى أمام أعينهم فى قلب الدولة الإسلامية وفى عاصمة الخلافة من تعسف الترك وتسلطهم على مصائر البلاد وأرواح العباد . وقد برز على مسرح الحوادث من زعماء الترك فى ذلك الدور أشناس وايتاخ وبغا الكبير وبغا الصغير .

ثم إن ارتفاع شأن الترك جاء مصحوبًا بإجحاف العرب حقوقهم ومكانتهم . من ذلك أن الخليفة المعتصم « كتب إلى كندر بن نصر الصفدى أمير مصر ، يأمره بإسقاط من فى ديوان مصر من العرب ، وقطع العطاء عنهم ، ففعل ذلك » . ولم يرض العرب عن هذا الوضع ، فخرج فى مصر يحيى بن الوزير الجروى فى جمع من لخم وجذام ،

وقال له (لأمير مصر) : هذا أمر لا يقوم فينا أفضل منه ، لأنا منعنا حقنا وفيئنا . فاجتمع إليه نحو خمسمائة رجل .. » وانتهى الأمر بوقوع يحيى أسيرًا «فانقرضت دولة العرب من مصر وصار جندها العجم والموالى »(٨٩) .

وهكذا سارت الأمور فى عاصمة الخلافة والأمصار ، وقد ولى الخلافة بعد المعتصم ابنه الواثق بالله (٢٢٧ـ ٢٣٢هـ/ ٨٤٢ـ ٨٤٧م) ، الذى تابع سياسة أبيه فى الاعتماد على الترك والإكثار منهم ، وإضفاء الامتيازات عليهم وتسليم مقاليد الأمور فى الدولة لهم . من ذلك أن الواثق ما كاد يلى الخلافة ، حتى استخلف فى العام التالى أشناس التركى على السلطنة «وألبسه وشاحين مجوهرين وتاجًا مجوهرًا . وأظن أنه أول خليفة استخلف سلطانًا ، فإن الترك إنما كثروا فى أيام أبيه(٩٠) .

أما بالنسبة للعرب فى ذلك الدور ، فإن الأمر لم يقف عند حد الإجحاف بمكانتهم وحقوقهم ، وإنما امتد إلى التنكيل بهم فى عدة مواضع من شبه الجزيرة العربية ، تارة حول المدينة المنورة ، وأخرى بإقليم اليمامة ؛ ففى سنة ٢٣٠هـ (٨٤٥م) وجه الخليفة الواثق جيشًا بقيادة القائد التركى بغا الكبير ضد الأعراب الذين أغاروا على نواحى المدينة(٩١) ، وقد قتل بغا الكبير منهم من قتل ، وحبس من حبس ، وضرب من ضرب ، حتى أنه كان يحضر الواحد منهم تلو الآخر من أسرى بنى نمير ، ويضربه ما بين الأربعمائة إلى الخمسمائة ، مما جعل للترك مهابة فى نفوس العرب بعد أن كانوا يستخفون بهم ويقولون «ما هؤلاء العبيد والعلوج ؟؟ »(٩٢) .

وعندما ولى المتوكل الخلافة سنة ٢٣٢هـ (٨٤٦م) ، كان الترك قد وطدوا نفوذهم فى قلب الدولة الإسلامية ، وظهر بين صفوفهم ايتاخ ليقبض على زمام الأمور فى الدولة . وكان ايتاخ هذا غلامًا تركيًا اشتراه المعتصم ، وشق طريقه بين زملائه الترك لما تميز به من بأس «فرفعه المعتصم ، ومن بعده الواثق ، حتى ضم إليه من أعمال السلطان أعمالاً كثيرة .. وكان من أراد المعتصم أو الواثق قتله فعند ايتاخ يقتل وبيده يحبس .. فلما ولى المتوكل كان ايتاخ فى مرتبته ، إليه الجيش والمغاربة والأتراك والموالى والبريد والحجابة ودار الخلافة ... »(٩٣) .

وكان أن أحس المتوكل أن نفوذ الترك ازداد فى الدولة بحيث غدا يشكل خطرًا على الخليفة نفسه ، لا سيما وأن ازدياد النفوذ التركى جاء مصحوبًا بكثرة الدسائس والمؤامرات . هذا على الرغم مما وصف به المؤرخون أيام المتوكل بأنها «أحسن الأيام وأنضرها »(٩٤) . وكما لجأ المعتصم إلى نقل عاصمته إلى سامرا تحت تأثير اشتداد وطأة الترك على أهل بغداد ، كذلك فكر المتوكل فى الانتقال إلى دمشق ليتحرر من

كابوس الترك ، ولعله يجد فى دمشق دعامة من العنصر العربى تغنيه ــ أو على الأقل تحد ــ من نفوذ العنصر التركى (٩٥) وفعلاً انتقل المتوكل إلى دمشق سنة ٢٤٣هـ (٨٥٧م) . و يؤكد الطبرى أن المتوكل عندما انتقل إلى دمشق «عزم على المقام بها ، ونقل دواوين الملك إليها ، وأمر بالبناء بها » (٩٦) . ولكن الخليفة العباسى لم تطب له الإقامة بدمشق ، إذ « تحرك الأتراك فى أرزاقهم » .. و « شغب الجند واجتمعوا وضجوا يطلبون الأعطية » ، وعندما علم المتوكل أن الترك دبروا مؤامرة لقتله بدمشق ، أسرع بالعودة إلى سامرا .

وهكذا أخذت وطأة الترك على الخلافة العباسية تزداد عامًا بعد عام ، مما جعل المتوكل بعد عودته إلى سامرا يخطط للتخلص من زعماء الترك . وعندما لمس الخليفة أن ابنه ــ المنتصر ــ يشايع الترك قرر المتوكل « أن يفتك بالمنتصر ، و يقتل وصيفا و بغا ، وغيرهما من قواد الترك ووجوههم » (٩٧) . ولكن شاء القدر أن ينجح خصوم المتوكل فى قتله ، وشارك فى القتل باغر التركى حارس الخليفة ، و بغا الصغير ، وجماعة من غلمان الترك ، ودخل القتلة على المنتصر « فسلموا عليه بالخلافة ، وقالوا : مات أمير المؤمنين !! » (٩٨) .

ولا شك فى أن مقتل الخليفة العباسى ــ الذى يمثل رأس الدولة الإسلامية ــ على أيدى الترك ، يشكل سابقة خطيرة فى التاريخ ، كما أن هذا العمل جاء نذيرًا بتردى الخلافة ، واعلانًا بأن الخليفة العباسى غدا فى قبضة الترك ، وأن عليه أن يمتثل لمشيئتهم وإلا تعرض للعزل أو للقتل . وكان أن أخذ فى مناقبهم وشجاعتهم ومجدهم . وللجاحظ ــ وهو معاصر لتلك الفترة ــ رسالة كتبها للفتح بن خاقان التركى ــ وزير المتوكل ــ عبر فيها عن مزايا الأتراك وأسهب فى ذكر فضائلهم (٩٩) .

أما عن الموقف فى الدولة بعد مقتل المتوكل ، فإن الترك ازدادوا احساسًا بقوتهم وسطوتهم وغلبتهم على البلاد والعباد ، فطلبوا من الخليفة الجديد ــ المنتصر محمد ــ خلع أخويه المعتز وابراهيم من ولاية العهد ، « وكان المتوكل على الله قد أخذ لهم العهد فى كتب كتبها وشروط اشترطها » (١٠٠) . ومع أن المؤرخين المعاصرين وصفوا المنتصر بأنه « كان واسع الاحتمال راسخ العقل » ، إلا أن وطأة الأتراك عليه وعلى رعاياه كانت أشد من أن تحتمل . و يبدو أن عقدة الذنب فى حق أبيه كان لها أثرها فى نفس المنتصر ؛ إذ كثيرًا ما كان يذكر « قتل أبيه المتوكل و يقول فى الأتراك : هؤلاء قتلة الخلفاء » (١٠١) . وعندما أحس زعماء الترك أن المنتصر أخذ يضيق بهم ، فكروا فى الخلاص منه عن طريق دس السم له ، مما أدى إلى وفاته سنة ٢١٨هـ (٨٣٣م) بعد أن ظل فى الخلافة ستة أشهر .

وبعد وفاة المنتصر، ولى الخلافة المستعين، وهو أحمد بن محمد بن المعتصم. وقد لقى المستعين من ضغط الأتراك عليه ما لقيه أسلافه. وعندما سمع أن زعماء الترك يخططون لقتله، أرسل إلى بغا ووصيف يقول لهما: «أنتما جعلتمانى خليفة ثم تريدان قتلى؟». وكان أن قرر الخليفة الانتقال إلى بغداد، حيث كان الوضع قد بلغ درجة الغليان بسبب نقمة الناس على الترك لقتلهم الخليفة المتوكل وتحكمهم فى مصائر الدولة، «واستيلائهم على أمور المسلمين، يقتلون من يريدون من الخلفاء، ويستخلفون من أحبوا، من غير ديانة ولا نظر للمسلمين»(١٠٢). هذا إلى أن زعماء الترك انقسموا على أنفسهم إلى فريقين متصارعين، مما جعل دار السلام، دارًا للحرب.

ومن ناحية أخرى، فإن الأوضاع اضطربت فى سامرا، وفتح الأهالى السجن وأخرجوا من كان فيه فأرسل جماعة من قادة الترك إلى الخليفة فى بغداد «يسألونه الرجوع إلى دار ملكه (سامراء)، واعترفوا بذنوبهم وأقروا بخطئهم، وضمنوا ألا يعودوا ـ ولا غيرهم من نظرائهم ـ إلى شئ من ذلك مما أنكره عليهم»(١٠٣). ولكن الخليفة المستعين رد على قواد الترك قائلاً «أنتم أهل بغى وفساد، واستقلال للنعم» وعندما أعلن عفوه عنهم، قال أحدهم (فإن كنت قد رضيت، فقم فاركب معنا إلى سامرا، فإن الأتراك ينتظرونك). وعندئذ قام أحد العرب من رفاق الخليفة، وأمر بضرب ذلك التركى، وقال له: «هكذا يقال لأمير المؤمنين: قم فاركب معنا؟!». ولكن الخليفة تدارك الموقف، وقال: «لا، هؤلاء قوم عجم، لا يعرفون حدود الكلام»(١٠٤). وفى هذا إشارة واضحة إلى خشونة الترك وتخلفهم.

عندما يأس زعماء الترك من استجابة المستعين لرجائهم، والذهاب معهم إلى سامرا، قرروا اخراج المعتز بن جعفر المتوكل من الحبس ومبايعته خليفة سنة ٢٥٢هـ (٨٦٦م). أما المستعين فقد خلع نفسه من الخلافة وبايع المعتز. ولكن الأخير لم يكتف بذلك وإنما شن حربًا على المستعين ـ بتحريض من الترك ـ حتى انتهى الأمر بقتل المستعين. ومع ذلك، فإن المعتز سرعان ما أخذ يقاسى من ضغط الترك عليه، وتسلطهم على شئون البلاد، وتحكمهم فى حياته الخاصة والعامة. وكان المعتز يكره الترك لجفائهم وخشونتهم وجشعهم وقسوتهم. ويحكى عنه أنه جمع مرة جماعة من أهل الرأى وقال لهم عن الترك «أما تنظرون إلى هذه العصابة التى ذاع نفاقها؟ الهمج، العصاة، الأوغاد، الذين لا مسكة لهم، ولا اختيار لهم، ولا تمييز معهم، وقد زين لهم تقحم الخطأ سوء أعمالهم فهم الأقلون وإن كثروا، والمذمومون إذا ذكروا...»(١٠٥).

والواقع أن المعتز أحس بالشر من الترك بعد أن ولى الخلافة، وأخذ يترقب نهايته على أيديهم، فاستحضر المنجمين، وقال لهم بعض أصحاب الخليفة: «انظروا كم يعيش وكم يبقى فى الخلافة» فقال المنجم: «مهما أراد الأتراك!!». وهكذا عاش المعتز مهددًا لا يخلع سلاحه فى الليل أو فى النهار خوفًا من الأتراك وزعيمهم بغا. وقد تردد فى المصادر أنه قال: «لا أزال على هذه الحالة حتى أعلم: البغا رأسى، أو رأسه لى». وقد بلغ خوفه من بغا أنه كان يردد بين حين وآخر» إنى لأخاف أن ينزل على بغا من السماء أو يخرج على من الأرض».

وعندما أحس الترك بأن المعتز يدبر للخلاص منهم، قصدوه فى المكان الذى يقيم فيه» وتناولوه بالضرب بالدبابيس، فخرج وقيصه مخرق فى مواضع، وآثار الدم على منكبيه، وأقاموه فى الشمس فى وقت شديد الحر..»(١٠٦). وكان أن خلع المعتز نفسه من الخلافة فى أواخر شهر رجب سنة ٢٥٥هـ (٨٦٩م)، وأرسل فى طلب محمد بن الواثق ـ الملقب بالمهتدى ـ ليحل محله فى الخلافة. وكان كل ما طلبه المعتز من الترك عند خلعه هو «أن يعطوه الأمان أن لا يقتل، وأن يؤمنوه على نفسه وماله وولده». وعندما أراد المهتدى أن يتوسط فى أمر المعتز ويصلح الحال بينه وبين الأتراك ليبقى فى الخلافة، قال المعتز «لا حاجة لى فيها، ولا يرضوننى لها». وكان أن قتل المعتز فى محبسه بعد خلعه بستة أيام، مما أثار ألم المعاصرين، فأطنبوا فى رثائه، ومن ذلك قول بعضهم(١٠٧):

بكر الترك ناقين عليه خالعيه، أفديه من مخلوع
قتلوه ظلمًا وجورًا فألفوه كريم الأخلاق غير جزوع
أصبح الترك مالكى الأمر والعا لم ما بين سامع ومطيع

ولعل فى هذه الأشعار التى تناقلها الناس تعبيرًا صريحًا عن مدى استياء المعاصرين من الترك وسلوكهم وتسلطهم. وزاد من نفور الناس فى الترك جشعهم فى جمع الأموال، وهو جشع لا حدود له، إذ يكفى أن يمتلك فرد قدرًا من المال ليكون هدفًا للأتراك ويتعرض لمصادرتهم، وكانوا قبل أن يخلعوا خليفة أو يقتلوه يطالبونه بالأموال، فإن أنكر أن يكون لديه مالاً، عجّل ذلك بنهايته. ولم يسلم التجار والكتاب وغيرهم من المصادرة، حتى أنهم صادروا زوجة المتوكل ـ أم المعتز ـ بعد أن قتلوا ابنها، فاضطرت إلى الهروب إلى مكة، حيث سمعت فى بيت الله الحرام، وهى تدعو قائلة «اللهم أخز صالحًا (صالح بن وصيف التركى)، كما هتك سترى، وقتل ولدى، وشتت شملى، وأخذ مالى، وغربنى عن بلدى، وركب الفاحشة منى»(١٠٨).

وعندما أخذ الخليفة المهتدى يخطط فى الخفاء للخلاص من الترك وسيطرتهم، دبروا مؤامرة لقتله فتصدى لهم، وأراد أن يضرب بعضهم ببعض حتى يخلص منهم جميعاً، ولكنه لم يستطع تحقيق غرضه وانتهى أمره بالقتل سنة ٢٥٦هـ (٨٧٠م). وقد تباينت الروايات فى الكيفية التى قتله بها الترك، ولكنها تدل جميعاً على مدى قسوتهم وغلظتهم، فمن قائل أنه قتل بالخناجر «ومنهم من رأى أنه جعل بين لوحين عظميين وشدا بالحبال إلى أن مات، وقيل قتل خنقاً، وقيل كبس عليه بالبسط والوسائد حتى مات»(١٠٩).

ومع ذلك، فإنه يبدو أن سياسة المهتدى بالله تجاه الترك، وجرأته على تحديهم، هزت مكانتهم وأصابت وضعهم فى الدولة، مما ساعد الخلافة العباسية على استعادة بعض نفوذها فى الدولة. وقد ظهر هذا بوضوح فى عودة الخلافة من سامرا ــ وهى معقل الأتراك ــ إلى بغداد، وفيها عناصر كثيرة ضاقت ذرعاً بالترك وتحمست لحماية الخلافة من سيطرتهم عليها(١١٠). وقد اتضح هذا الاتجاه تدريجياً بعد المهتدى، إذ بويع للخلافة المعتمد على الله، وكانت خلافته ثلاثاً وعشرين سنة (٢٥٦ــ ٢٧٩هـ/ ٨٧٠ــ ٨٩٢م)، وهى مدة طويلة إذا قيست بالمدد التى قضاها فى الخلافة أسلافه المباشرين. حقيقة أنه أخذ على المعتمد انصرافه إلى اللهو والملذات والشراب، مما جعله يقضى فترة حكمه شبه محجور عليه تحت سيطرة أخيه الموفق. ولكن حسبه أنه لم يمت مقتولاً مثل أسلافه المباشرين أيضاً، وأن الذى قام بالسيطرة عليه كان أخوه وليس أحد القادة الترك. هذا بالإضافة إلى أنه كان أول خليفة انتقل من سر من رأى (سامرا) مذ بنيت، ثم لم يعد إليها أحد منهم.

وفى نهاية القرن الثالث الهجرى ــ التاسع للميلاد ــ ظهر جلياً امتداد الخلل الذى عانى منه قلب الخلافة العباسية تحت سيطرة الأمراء الترك إلى الولايات المتحدة والأمصار وأطراف الدولة، فكثرت الفتن والتيارات المذهبية والفرق المناوئة للدولة ومذهبها، مثل الاسماعيلية والقرامطة والفاطميين. وإذا كان بعض الخلفاء الذين ولوا منصب الخلافة العباسية بعد المعتمد ــ أمثال المعتضد والمكتفى ــ قد تميزوا بشئ من الكفاية والمقدرة، فإن من جاء بعدهم ــ أمثال المقتدر والقاهر والراضى ــ غلب عليهم الضعف والخمول، مما أعاد إلى الترك سابق هيمنتهم على الخلافة والدولة.

الصراع العنصرى فى الدولة العباسية:

وقد اصطلح فى التاريخ الإسلامى على اتخاذ عهد الخليفة المتوكل (٢٣٢ــ ٢٤٧هـ/ ٨٤٦ــ ٨٦١م) بداية العصر العباسى الثانى، وهو العصر الذى شهد

الانحلال السياسى للدولة العباسية، والذى استمر حتى سقوط بغداد فى أيدى التتار سنة ٦٥٦هـ (١٢٥٨م). ويربط المؤرخون ذلك الانحلال بازدياد نفوذ الترك فى الدولة، واعتماد الخلفاء عليهم، وإيثارهم إياهم على العرب والفرس جميعاً، وهم الذين كانوا ــ على التوالى ــ منذ قيام الدولة الإسلامية بمثابة الدعامة الرئيسية للحكم.

وبعد أن كان الترك المجلوبون إلى بلاط الخلافة يعملون فى تنفيذ أوامر الخليفة، ويأتمرون بأمره ويشكلون درعاً يحمى الخلافة من خصومها، إذا بنفوذهم يطغى على ماعداه، فاستغلوا كثرة عددهم ليشكلوا عصبية عنصرية جديدة، حلت محل العرب والفرس جميعاً، وقد بلغ من سطوتهم وسيطرتهم على الخلافة والخلفاء أن صاروا يعينون فى منصب الخلافة من يشاءون، ويعزلون ويقتلون من يكرهون، فضلاً عن سيطرتهم على شئون الدولة ومرافقها وتسلطهم على الرعايا واذلالهم وسلب أموالهم ومصادرتها.

ولم يلبث أن تمكن بعض أمراء الترك من إقامة دول مستقلة أو شبه مستقلة لأنفسهم فى أجزاء من جسم الخلافة. ذلك أن العديد من ولايات الدولة صار يقطع لأمراء الترك، وهؤلاء غالباً ما كانوا يفضلون الإقامة فى حاضرة الخلافة حيث النفوذ والجاه، وينيبون عنهم من بنى جلدتهم من يحكم الولاية باسمهم. وتتضح هذه الظاهرة بإلقاء نظرة على حكام مصر فى تلك المرحلة من مراحل التاريخ.

ذلك أن الخليفة المعتصم ولى أشناس التركى مصر (٢١٩ــ ٢٢٩هـ/ ٨٣٤ــ ٨٤٤م) ثم قلد الخليفة الواثق ايتاخ التركى ولاية مصر (٢٣٠ــ ٢٣٥هـ/ ٨٤٥ــ ٨٤٩م). وولى الخليفة المتوكل على الله الفتح بن خاقان بن أرتق مصر (٢٤٢ــ ٢٤٧هـ/ ٨٥٦ــ ٨٦١م). وولى الخليفة المعتز بالله مزاحم بن خاقان عرطوج مصر ٢٥٣هـ (٨٦٧م)، فلما توفى عين الخليفة المعتز بدلاً له ابنه أحمد بن مزاحم والياً على مصر ٢٥٤هـ (٨٦٨م). على أن أحمد بن مزاحم لم يلبث أن توفى هو الآخر، فولى بعده أمرة مصر الأمير باكباك التركى سنة ٢٥٤ هـ (٨٦٨م)، وقد اختار الأمير باكباك أن يظل مقيماً فى حاضرة الخلافة، وأن ينيب عنه أحمد بن طولون فى حكم مصر وكان باكباك زوج أم أحمد بن طولون، وكلاهما تركى الأصل.

وقد لجأ هؤلاء الولاة الأتراك إلى التمكين لأنفسهم على حساب العنصر العربى، وخاصة بعد أن أسقط الخليفة المعتصم العرب من ديوان العطاء ــ كما سبق أن أشرنا ــ مما أدى إلى تفكك العرب وانتشارهم فى ريف مصر، واحترافهم الزراعة طلباً للرزق. ولم يل أمرة مصر طوال ذلك الدور عربى، إلا عنبسة بن اسحق (٢٣٨ــ ٢٤٢هـ/ ٨٥٢ــ ٨٥٦م).

وقد ترتب على ضعف السلطة المركزية فى عاصمة الخلافة من ناحية، وبعد الولايات عن قلب الدولة من ناحية أخرى، أن لجأ الولاة – أو أمراء الولايات إلى الاستقلال بولاياتهم مما أدى إلى تفكك الدولة العباسية. وقد اتضحت صورة استقلال الحكام فى عدد من ولايات الدولة فى المشرق والمغرب جميعاً، وذلك منذ منتصف القرن الثالث للهجرة وأوائل القرن الرابع (التاسع والعاشر للميلاد). وبصرف النظر عن الدول المستقلة التى قامت فى المغرب، فإن الذى يسترعى الانتباه هو أن تلك التى قامت فى المشرق، وفى مصر والشام، ارتبطت بأسماء بيوت من الأعاجم، أصولها غير عربية، تركية أو فارسية. ولم يشذ عن ذلك إلا بعض البيوت العربية القليلة التى تمكنت من إقامة إمارات ضيقة النفوذ، قصيرة العمر. ومن ذلك أن قبيلة بنى تغلب أقامت دولة الحمدانيين فى الموصل وحلب (٣١٧– ٣٩٤هـ/ ٩٢٩– ١٠٠٤م). وأقامت قبيلة كلاب دولة المرداسيين فى حلب (٤١٤– ٤٧٢هـ/ ١٠٢٣– ١٠٧٩م). وأنشأ بنوعقيل إمارة العقيليين فى ديار بكر والجزيرة (٣٨٦– ٤٨٩هـ/ ٩٩٦– ١٠٩٦م). أما بنو أسد فقد أقاموا دولة المزيديين فى الحلة (٤٠٣– ٥٤٥هـ/ ١٠١٢– ١١٥٠م).

وقد برزت العصبية العربية بصورة واضحة فى دولة بنى حمدان التغلبية التى عظم نفوذها فى الموصل وحلب، واحتكت بالعصبيتين التركية والفارسية، مما أدى بالحمدانيين إلى التفكير فى احتواء الخلافة العباسية واستخلاصها من أيدى الأعاجم. وقد أدى ذلك إلى حروب طويلة بين الحمدانيين العرب من ناحية وخصومهم غير العرب من ناحية أخرى. وفى خلال هذه الحروب، احتمى الخليفة العباسى المتقى بالله بناصر الدولة الحمدانى، وقلده أمرة الأمراء، ولكن الأتراك بزعامة توزون تغلبوا على بن حمدان، واضطروا الخليفة إلى تولية أمرة الأمراء لتوزون. وهكذا أدت غيرة الحمدانيين على العروبة إلى قتال طويل مع الترك فى العراق(١١١).

أما عن الفرس، فقد ساءهم أن الترك انتزعوا منهم الهيمنة على شئون الخلافة العباسية، فبعد أن كان الفرس فى العصر العباسى الأول هم عمد الخلافة وسندها، ظهر الترك على المسرح ليحلوا محل الفرس ويسيطروا على مصائر الخلافة العباسية فى الداخل والخارج، كما رأينا، ولم يرض الفرس عن ذلك الوضع، مما جعل بغداد فى العصر العباسى الثانى تصبح مسرحاً لكثير من المصادمات بين الديالمة والأتراك. وكان أن نجح الفرس فى إقامة دول مستقلة على حساب الدولة العباسية، وذلك فى المشرق الإسلامى، أهمها الدولة الطاهرية فى خراسان (٢٠٥– ٢٥٩هـ/ ٨٢٠– ٨٣٢م) والدولة الصفارية فى فارس (٢٥٤– ٢٩٠هـ/ ٨٦٨– ٩٠٣م) والدولة

السامانية فى فارس وماوراء النهر (٢٦١ـ ٣٨٩هـ/ ٨٧٥ـ ٩٩٩م) والدولة الزيارية فى جرجان (٣١٦ـ ٤٣٤هـ/ ٩٢٨ـ ١٠٤٢م)، ودولة البويهيين فى فارس والعراق (٣٢٠ـ ٤٤٧هـ/ ٩٣٢ـ ١٠٥٥م)(١١٢).

ويعنينا من هذه الدول دولة البويهيين فى فارس. وذلك أن هذه الدولة قامت فى الوقت الذى ساءت أوضاع الخلافة العباسية ـ فى أوائل القرن الرابع للهجرة ـ العاشر للميلادـ وعاد الأتراك إلى التحكم والسيطرة على الخلافة والخلفاء. وفى ذلك الدور امتدت الفوضى إلى شتى أقاليم الدولة. من ذلك ـ على سبيل المثالـ ما حدث سنة ٣٢٣هـ (٩٣٥م) من مقتل مرداويج صاحب بلاد الجبل بأيدى الأتراك الذين «هجموا عليه فى الحمام، وكسروا باب الحمام، ودخلوا عليه وقتلوه». وكان سبب ذلك أنه حاول أن يحد من سطوتهم فى بلاده، وقال: «أن الأتراك هم الشياطين والمردة، فإما قهرهم وإلا أفسدوا»(١١٣).

وفى تلك المرحلة الحرجة التى شهدت اختلال الأمور، لم يجد الخلفاء العباسيون قوة أمامهم يستعينون بها فى مواجهة الترك، سوى بنى بويه، فاستعانوا بهم، ودخل أبوالحسن أحمد بن بويه بغداد، وخلع عليه الخليفة المستكفى (سنة ٣٣٤هـ/ ٩٤٥م). «ولقبه ذلك اليوم معز الدولة ولقب أخاه عليا عماد الدولة، ولقب أخاه الحسن ركن الدولة، وأمر أن تضرب ألقابهم وكناهم على الدنانير والدراهم»(١١٤).

على أنه إذا كان بنو بويه نجحوا فى تحرير الخلافة العباسية من سيطرة الترك، فإن الخلافة نفسها استبدلت ـ فى واقع الأمرـ سيدًا بسيد آخر، بمعنى أن البويهيين حلوا محل الترك فى الهيمنة على الخلافة وعاصمتها ورعاياها. وزاد الموقف سوءاً أن بنى بويه كانوا شيعة، فنظروا إلى الخليفة العباسى، وهو أمام أهل السنة ـ نظرة مفعمة بالكراهية والعداء الشديدين، وذلك فى عصور طفحت بالعداء المذهبى الذى فاق العداء الدينى أحيانًا فى شدته وتطرفه. وتذكر بعض مصادر التاريخ أن معز الدولة البويهى عندما دخل بغداد، فكر فى ازالة الخلافة العباسية نهائيًا، وإقامة خلافة علوية بدلاً منها، ولكنه عاد وآثر أن يتروى خشية قيام ثورة شاملة ضده فى العالم السنى. لذلك اكتفى البويهيون باتباع سياسة شبيهة بسياسة أمراء الترك تجاه الخلافة العباسية، فأمر معز الدولة البويهى بجذب الخليفة عن سرير الحكم «وجعل عمامته فى حلقه». ولم يكتف معز الدولة بعزل الخليفة المستكفى العباسى بعد أن قضى فى الخلافة سنة واحدة وأربعة أشهر، وانما «سمله وأعماه، وبقى محبوسًا إلى أن مات سنة ٣٣٨هـ (٩٤٩م)»(١١٥).

وهكذا تعرضت الخلافة العباسية لمحنة أخرى قاسية على أيدى البويهيين. هذا مع ملاحظة أن سيطرة البويهيين على الخلافة العباسية لم تضع حدًا لسطوة الترك الذين ظلوا فى العصر البويهى يسببون كثيرًا من المشاكل. ولا ننسى أن الترك وبنى بويه كانوا على طرفى نقيض فى العقيدة المذهبية، إذ كان الأتراك من أهل السنة المتشددين فى حين كان بنوبويه من غلاة الشيعة. وفى كثير من الفتن التى كانت تقع فى بغداد فى ذلك العصر، وقف بنوبويه إلى جانب الشيعة فى بغداد ـ وبخاصة أهل الكرخ (١١٦)، فى حين وقف الترك إلى جانب أهل السنة. من ذلك ـ على سبيل المثال ـ ما يقوله ابن الأثير فى حوادث سنة ٣٩١هـ، ونصه (١١٧):

«فى هذه السنة ثار الأتراك ببغداد بنائب السلطان ـ وهو أبوالنصر سابور ـ فهرب منهم، ووقعت الفتنة بين الأتراك والعامة من أهل الكرخ، وقتل بينهم قتلى كثيرة. ثم أن السنة من أهل بغداد ساعدوا الأتراك على أهل الكرخ».

وهكذا استمرت الأوضاع قرابة قرن من الزمان، أى حتى سنة ٤٤٧هـ (١٠٥٥م) عندما تلفتت الخلافة العباسية حولها بحثًا عن قوة تحميها، فلم تجد إلا الأتراك السلاجقة الذين بادروا بمد يد العون إلى الخلافة العباسية ضد بنى بويه الشيعة.

هوامش الفصل الأول

(١) بارتولد: تاريخ الترك فى آسيا الوسطى، ص٤ ومابعدها. (ترجمة أحمد السعيد سليمان القاهرة، ١٩٥٨).

(٢) عن الترك المشرقين أنظر القزوينى: آثار البلاد وأخبار العباد، ص ٤٩١.

(٣) بارتولد: المرجع السابق، ص ٢.

(٤) القزوينى: آثار البلاد وأخبار العباد، ٥١٤.

(٥) بارتولد: تاريخ الترك فى آسيا الوسطى، ص٣.

(٦) الطبرى: تاريخ الرسل والملوك، ج ١، ص ٣٨ (القاهرة، ١٩٦٧). وذكر ياقوت (ويقال لجيحون: نهر بلخ). معجم البلدان ــ مادة بلخ.

(٧) يذكر ياقوت ــ نقلا عن الاصطخرى ــ أن باب الأبواب مدينة على بحر طبرستان أو الخزر (قزوين)، وتشتهر هذه المدينة بمرسى حصين للسفن فى وسطها، وبسور من الحجارة طويل يمتد من الجبل إلى داخل البحر «وهى محكمة البناء، موثقة الأساس، من بناء أنوشروان». (معجم البلدان، مادة باب الأبواب، ومادة دربند).

(٨) القزوينى: آثار البلاد فى أخبار العباد، ص ٥٠٦ ومابعدها.

(٩) بارتولد: تاريخ الترك فى آسيا الوسطى، ص ٤٠.

(١٠) بارتولد: تركستان من الفتح العربى إلى الغزو المغولى، ص٢٩٧ــ٢٩٨ــ تعريب صلاح هاشم (١٩٨١).

(١١) يقول ياقوت الحموى «كل موضع قريب من أرض العدو يسمى ثغرا» (معجم البلدان ــ مادة ثغر) وكانت الثغور على أطراف الدولة الإسلامية تتخذ مراكز الدفاع والهجوم.

(١٢) السغد أو الصغد، بضم أوله وسكون ثانيه، ناحية بين بخارى وسمرقند، كثيرةالمياه، نضرة الأشجار، قصبتها سمرقند (ياقوت: معجم البلدان ــ مادة السغد).

(١٣) ابن الأثير: الكامل فى التاريخ، ج ٣، ص ٢٩ ــ ٣٦.

(١٤) المصدر السابق، ج ٣، ص ١٣١ ــ ١٣٢ (سنة ٣٢ هـ).

(١٥) ياقوت: معجم البلدان (مادة تركستان).

(١٦) القيقان: من بلاد السند، مما يلى خراسان (ياقوت: معجم المبلدان).

(١٧) ابن الأثير: الكامل فى التاريخ ج ٣، سنة ٤٣ هـ، ٤٤ هـ، ٤٧ هـ، ٥١ هـ، ٥٤ هـ.

(١٨) هراة، مدينة عظيمة من أمهات مدن خراسان (ياقوت: معجم البلدان).

(١٩) ابن الأثير: الكامل، ج ٤ ص ١٥٧ (سنة ٦٤ هـ).

(٢٠) يقول ابن الأثير فى حوادث سنة ٢٤١هـ (ج ٧ ص ٨٠): «وفيها خرجت ريح من بلاد الترك، فقتلت خلقا كثيرا، وكان يصيبهم بردها فيزكمون.

(٢١) ابن الأثير: الكامل، ج ٤، ص ٤٥٠ (سنة ٧٩هـ).

(٢٢) المصدر السابق ــ نفس الجزء، ج ٤، ص ٤٦٩ ــ ٥٠٢ (سنة ٨٣هـ).

(٢٣) البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٤١٠ ــ ٤١٩ (القاهرة، ١٣١٨هـ).

(٢٤) طخارستان: ولاية واسعة كبيرة من نواحى خراسان (ياقوت: معجم البلدان).

(٢٥) طالقان، أكبر مدن طخارستان، بين مرو والروذ وبلخ (ياقوت: معجم البلدان).

(٢٦) البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٥٠٨ ومابعدها. وكذلك.

ابن الأثير: الكامل ج ٤ ص ٥٧٣ (سنة ٩٣هـ).

(٢٧) بارتولد: تاريخ الترك فى آسيا الوسطى، ص ٣٧.

(٢٨) الطبرى: تاريخ الرسل والملوك، ج ٦، ص ٥٣٢ (سنة ٩٨هـ).

(٢٩) بارتولد: تاريخ الملوك فى آسيا الوسطى، ص ٢٩ ومابعدها.

(٣٠) الطبرى: تاريخ الرسل والملوك، ج ٦ ص ٦٠٨ (سنة ١٠٢هـ).

(٣١) اعتبر الجغرافيون المسلمون سغد أحد منتزهات الدنيا الأربعة. قال أبو بكر الخوارزمى جنان الدنيا أربع، غوطة دمشق وصغد سمرقند وشعب بوان وجزيرة الأبلة. (القزوينى: آثار البلاد وأخبار العباد، ص ٥٤٣، المقدسى: أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم، ٣١٦، أبو الفدا: تقوم البلدان ص ٤٨٤).

(٣٢) الطبرى: تاريخ الرسل والملوك، سنة ١٠٢هـ، ج ٦ ص ٦١٨.

(٣٣) البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٥١٤ ــ ٥٢٧.

(٣٤) الطبرى: تاريخ الرسل والملوك، ج ٧، ص ٩٥ ــ ٩٦ (سنة ١١٦هـ).

(٣٥) الختل ــ يضم أوله وتشديد ثانية ــ كورة واسعة كثيرة المدن، وهى أول كورة على جيحون فى بلاد ماوراء النهر (ياقوت: معجم البلدان).

(٣٦) الطبرى: تاريخ الرسل والملوك، ج ٧، ص ١٢٦ (حوادث سنة ١١٩هـ).

(٣٧) المصدر السابق: نفس الجزء، ص ١١٣ ــ ١٢٥، ١٧٣ ــ ١٧٥.

(٣٨) كسن: بالفتح ثم التشديد، قرية على مقربة من جرجان (ياقوت: معجم البلدان).

(٣٩) ابن الأثير: الكامل، ج ٥، ص ٤٥٣ (حوادث سنة ١٣٤هـ).

(٤٠) اشروسنة: بلدة كبيرة فيا وراء النهر، بين سيحون وسمرقند (ياقوت: معجم البلدان)

(٤١) بارتولد: تركستان، ص ٣١٧.

(٤٢) تاريخ اليعقوبى: ج ٢، ص ٣٩٧ (١٩٦٠).

(٤٣) الطبرى: تاريخ الرسل والملوك، ج ٨، ص ٣١٩ (سنة ١٩٠هـ).

(٤٤) المصدر السابق ــ نفس الجزء ص ٣٧٣ (سنة ١٩٣هـ).

(٤٥) البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٥٢٨ ــ ٥٢٩.

(٤٦) الطبرى: تاريخ الملوك والرسل، ج ٨ ص ٥٩٥ ــ ٥٩٦ (سنة ٢٠٧هـ).

(٤٧) ابن الأثير: الكامل فى التاريخ، ج ٧ ص ٤٦٤ (سنة ٢٨٠هـ).

(٤٨) الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ج ١٠ ص ١١٦ (حوادث سنة ٢٩١ هـ)، وكذلك ابن الأثير: الكامل، ج ٧ ص ٥٣٣ (سنة ٢٩١ هـ).
(٤٩) ابن الأثير: الكامل، ج ٧ ص ٥٤٧ (سنة ٢٩٣ هـ).
(٥٠) ابن الأثير: كتاب الكامل، ج ٨ ص ١٣٣ (حوادث سنة ٣١٠ هـ).
(٥١) ملاساغون: بلد عظيم فى ثغور الترك وراء نهر سيحون قريب من كاشغر (ياقوت: معجم البلدان).
(٥٢) المقدسى: أحسن التقاسيم، ص ٢٧٥ (ليدن ١٩٠٦).
(٥٣) بارتولد: تركستان من الفتح العربى إلى الغزو المغولى، ص٣٩٢.
(٥٤) المرجع السابق، ص ٣٩١.
(٥٥) توماس أرنولد: الدعوة إلى السلام، ص٢٤٣ (ترجمة حسن إبراهيم حسن وشريكيه، ١٩٥٧).
(٥٦) ابن الاثير: الكامل، ج ٥، ص ١٤٣—١٤٨ (سنة ١١٠ هـ).
(٥٧) المصدر السابق ــ نفس الجزء والسنة.
(٥٨) دائرة المعارف الإسلامية ــ مادة أتراك، ترك.
(٥٩) ياقوت الحموى: معجم البلدان، مادة تركستان. والحجام صانع الحجامة وهى ما يوضع فى زمام البعير كى لا يعض.
(٦٠) أرنولد: الدعوة إلى الإسلام، ص٢٤٣.
(٦١) بارتولد: تاريخ الترك فى آسيا الوسطى، ص ٤٨.
(٦٢) بارتولد: تاريخ الترك فى آسيا الوسطى، ص ٥٧.
(٦٣) طرازبند، بضم أوله، مدينة من وراء سيحون، من أقصى بلاد الشاش مما يلى تركستان وهى آخر بلاد الإسلام مما يلى ما وراء النهر. وأهل تلك البلاد يسقطون شطر الإسم فيقولون (طراز) (ياقوت: معجم البلدان).
(٦٤) بارتولد: تاريخ فى آسيا الوسطى، ص٧١ — ١٠٣.
(٦٥) المقدسى: أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم، ص ٣٢٥ (١٩٠٦).
(٦٦) القزوينى: آثار البلاد وأخبار العباد، ص٥٥٧ — ٥٥٨.
(٦٧) رسالة ابن فضلان ــ تحقيق سامى الدهان (دمشق، ١٩٥٩).
(٦٨) بارتولد: تاريخ الملوك فى آسيا الوسطى، ص ٧٠.
(٦٩) Grolier Academic Encyclopedia- turks (1986).
(٧٠) ابن الأثير: الكامل، ج ٨، ص ٥٣٢ هـ (حوادث سنة ٣٤٩ هـ). محمود بن حسن بن محمد الكاشغرى: كتاب ديوان لغات الترك (استامبول ١٩١٥—١٩١٧م).
(٧١) يذكر النويرى ما نصه «كان ابتداء ظهور هذه الدولة (السلجقية) فى سنة ثمان وعشرين وأربعمائة، وفى أخبارهم ما يدل على أنهم من الأتراك».
(٧٢) أرنولد: الدعوة إلى الإسلام، ص ٢٤٦.
(٧٣) ابن الأثير: الكامل، ج ٩، ص ٥٢٠، (حوادث سنة ٤٣٥ هـ).

(٧٤) بارتولد: تاريخ الترك فى آسيا الوسطى، ص ٨٤.
(٧٥) الكاشغوى: ديوان لغات الترك، ص ٢٩٤.
(٧٦) هند حسين طه: الأدب العربى فى أقليم خوارزم ص٥٧ (بغداد، ١٩٧٦).
(٧٧) ابن حوقل: صورة الأرض، ص ٣٨٥.
(٧٨) حسن أحمد محمود: الإسلام والحضارة العربية فى آسيا الوسطى ص١٣٧ـ١٣٨ (القاهرة ١٩٦٨).
(٧٩) الطبرى: تاريخ الرسل والملوك، ج ٦ ص ٤٢٨ـ٤٣١ (سنة ٢١٨ هـ).
(٨٠) المسعودى: مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج ٤، ص ٥٣.
(تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد ــ الطبعة الرابعة ــ القاهرة، ١٩٦٥).
(٨١) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج ٢، ص ٢٣٣ (سنة ٢٢٠ هـ).
(٨٢) السيوطى: تاريخ الخلفاء، ص ٣٣٥ (تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، ١٩٥٢).
(٨٣) الطبرى: تاريخ الرسل والملوك، ج ٦، ص ٤٥٢ (سنة ٢٢٠ هـ).
(٨٤) المسعودى: مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج ٤، ص ٥٣.
(٨٥) ذكر ياقوت الحموى ــ نقلا عن البشارى ــ أن المدينة التى أنشأها المعتصم «سميت سرور من رأى، ثم اختصرت فقيل سر من رأى، فلما ضربت وتشوهت خلقتها واستوحشت سميت ساء من رأى، واختصرت فقيل سامراء».
(معجم البلدان ــ مادة سامراء).
(٨٦) الطبرى: تاريخ الرسل، ج ٩ ص ١٨ (سنة ٢٢٠ هـ) كذلك.
ابن الأثير: الكامل، ج ٦، ص ٤٥٢ ــ والعلوج جمع علج وهو حمار الوحش الغليظ.
(٨٧) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج ٢ ص ٢٣٣.
والدارع هو لابس الداع للحرب.
(٨٨) ياقوت: معجم البلدان ــ مادة تركستان.
(٨٩) المقريزى: كتاب المواعظ والاعتبار، ج ١، ص ٩٤ (بولاق).
(٩٠) السيوطى: تاريخ الخلفاء، ص ٣٤٠.
(٩١) ابن الأثير: الكامل، ج ٧، ص ١٢ وما بعدها (حوادث سنة ٢٣٠ هـ وما بعدها).
(٩٢) الطبرى: تاريخ الرسل والملوك، ج ٩ ص ١٤٩ (سنة ٢٣٢ هـ ومابعدها).
(٩٣) المصدر السابق ــ نفس الجزء، ص ١٦٦ ــ ١٦٧ (سنة ٢٣٤ هـ).
(٩٤) المسعودى: مروج الذهب، ج ٤، ص ٨٦.
(٩٥) أحمد أمين: ظهر الإسلام، ج ١، ص ١٠ (١٩٦٩).
(٩٦) الطبرى: نفس الكتاب، ج ٩، ص ٢١٠ (سنة ٢٤٤ هـ).
(٩٧) الطبرى: تاريخ الرسل والملوك، ج ٩، ص ٢٢٥ (سنة ٢٤٧ هـ).
(٩٨) ابن الأثير: الكامل فى التاريخ، ج ٧، ص ٩٩ (سنة ٢٤٧ هـ).
(٩٩) أحمد أمين: ظهر الإسلام، ج ١، ص ١٤ ــ ١٥ (الطبعة الخامسة، ١٩٦٩).
(١٠٠) المسعودى: مروج الذهب، ج ٤، ص ١٢٦، الطبرى: تاريخ الرسل، ص ٢٤٢ (سنة ٢٤٨ هـ).

(١٠١) الطبرى : تاريخ الرسل، ج ٩ ص ٢٥٢ (سنة ٢٤٨هـ).
(١٠٢) ابن الأثير: الكامل، ج ٧، ص ١٢٢ (سنة ٢٤٩هـ).
(١٠٣) المسعودى : مروج الذهب، ج ٤، ص ١٦٢.
(١٠٤) ابن الأثير: الكامل، ج ٧، ص ١٤٢ (سنة ٢٥١هـ).
(١٠٥) ابن الأثير: الكامل، ج ٧، ص ١٩٦–١٩٧.
(١٠٦) الطبرى: تاريخ الرسل والملوك، ج ٩ ص ٣٨٩–٣٩٠ (سنة ٢٥٥هـ).
(١٠٧) المسعودى : مروج الذهب، ج ٤، ص ١٧٨–١٧٩.
(١٠٨) المسعودى : مروج الذهب، ج ٤، ص ١٨٦.
(١٠٩) أحمد أمين : ظهر الإسلام، ج ١، ص ٢٤.
(١١٠) ابن الأثير: الكامل، ج ٧، ص ٤٤٥ (سنة ٢٧٩هـ).
(١١١) أحمد أمين : ظهر الإسلام، ج ١، ص ٥٧–٥٩.
(١١٢) عصام عبد الرؤف الفقى : الدول الإسلامية فى المشرق، ص ٥–٢٢ (القاهرة ١٩٨٧).
(١١٣) ابن الأثير: الكامل، ج ٨، ص ٢٩٨، ٣٢٠، ٣٣٠ (٣٢٣هـ، ٤١١هـ، ٤١٥هـ).
(١١٤) المصدر السابق – نفس الجزء، ص ٤٤٩–٤٥٠ (سنة ٣٣٤هـ).
(١١٥) ابن الأثير: الكامل، ج ٨، ص ٤٥٠–٤٥١ (سنة ٣٣٤هـ).
(١١٦) وصف ياقوت الحموى أهل الكوخ فى بغداد بأنهم «كلهم شيعة أمامية، ولا يوجد فيهم سنى البتة» (معجم البلدان).
(١١٧) ابن الأثير: الكامل، ج ٩، ص ١٦٨ (سنة ٣٩١هـ).

الفصل الثانى

الدور التركى فى الدفاع عن الوطن العربى(*)

المعروف عن الأتراك الغز أنهم أقاموا لأنفسهم فى القرن السادس للميلاد دولة كبيرة ذات طابع بدوى، لم يفقها فى اتساعها إلا دولة التتار فيما بعد. وعندما سقطت هذه الدولة وقع الأتراك الغز تحت سيطرة الصينيين، حتى تخلصوا من تلك السيطرة واتجهوا غرباً، عبر سهوب وصحارى آسيا الوسطى. وكان خان التتار إذا ذكر اسم الترك، وصفهم بأنهم أعداء وأهل فتن. وقد وصف ابن فضلان الأتراك الغز فى أوائل القرن الرابع الهجرى ـ العاشر للميلاد ـ بأنهم قبيلة من الترك، لهم بيوت من الشعر، ينتقلون من مكان إلى آخر على عمل أهل البادية، أما عن أحوالهم فى تلك المرحلة ـ قبل اعتناقهم الإسلام ـ فقد ذكر ابن فضلان أنهم «كالحمير الضالة، لا يدينون لله بدين، ولا يرجعون إلى عقل، ولا يعبدون شيئاً، بل يسمون كبراءهم أرباباً»(١).

وفى الصحارى والسهوب الواقعة شرقى بحر قزوين، لم يستطع الغز ولا ذراريهم ـ وهم التركمان ـ أن يقيموا وحدة سياسية، بسبب كثرة الخلافات والحروب فيما بينهم وبين بعض. وهكذا انقسم الغز إلى بطون وقبائل ـ كان منها قبيلة السلاجقة ـ وأخذ كل بطن أو قبيلة يعمل لحسابه الخاص فى مجالات التوسع والغزو والهجرة. ومن العجيب أن هؤلاء الغز لم ينجحوا فى إقامة وحدة شاملة تجمعهم، هم الذين نبتت منهم دولة الأتراك السلاجقة، ثم دولة العثمانيين التى تعتبر أطول الدول التركية عمراً وأعمقها أثراً فى التاريخ(٢).

(*) أعد هذه الدراسة الأستاذ الدكتور سعيد عبدالفتاح عاشور، استاذ تاريخ العصور الوسطى بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة.

وينسب هؤلاء الأتراك السلاجقة إلى جدهم سلجوق بن دقاق الذى نزح على رأس قومه من اقليم تركستان، متجهين غرباً صوب ديار الإسلام، حيث أقاموا بصفة مؤقتة فى وادى نهر سيحون. وهناك دخلوا فى الإسلام ــ مثل غيرهم من قبائل الترك فى أواخر القرن الرابع الهجرى وأوائل القرن الخامس (العاشر والحادى عشر للميلاد)(٣). ويبدو أن جماعات من الأتراك الغز أخذت فى تلك المرحلة تواصل النزوح غرباً متجهة إلى شمال العراق، مما نتج عنه صدام بينهم وبين العرب المنتشرين فى تلك الجهات. من ذلك ما يذكره ابن الأثير من أن قرواش صاحب الموصل ظفر بالغز سنة ٤٢٠هـ بعد أن «صار القتال بين العرب والغز، حتى أنزل الله نصره على العرب، وانهزمت الغز، وأخذهم السيف وتفرقوا، وكثر القتل فيهم... وملك العرب حلل الغز وخركاهاتهم وغنموا أموالهم...»(٤).

والواقع أن هذه الجموع من الغز الذين تطرقوا إلى ديار بكر والموصل كان يغلب على سلوكهم طابع السلب والنهب، فأحدثوا من «الأعمال الشنيعة من الفتك وهتك الحريم ونهب الأموال» الشئ الكثير. وهذا السلوك من جانب بعض الأتراك الغز لا يتفق وسلوك الأتراك السلاجقة ــ وهو أيضاً فرع من الغز ــ ولكن حركتهم اتصفت بروح الانضباط والذين لم يقروا تلك التصرفات العدوانية من جانب أقربائهم. ولذا نلمس فى المصادر المعاصرة تبايناً بين «الأتراك والسلاجقة» و«الغز النهابين». وقد حدث سنة ٤٢٠هـ (١٠٢٩م) عندما اشتد عبث «الغز النهابين» فى شمال العراق أن أرسل جلال الدولة بن بويه إلى طغرلبك رئيس الأتراك السلاجقة يشكو له ما يحدث من «الغز النهابين». وكان أن أرسل طغرلبك أخاه إبراهيم ينال للضرب على أيديهم، وعندئذ فروا من وجهه، و«أجفلوا من بين يديه»(٥). ومهما يكن من أمر، فإن إقامة هؤلاء «الغز النهابين» أو «الغز العراقيين» كما أسماهم ابن الأثير أحياناً لم تطل فى شمال العراق، وإنما «كانت سحابة صيف تقشعت عن قريب»(٦).

ولم تطل إقامة الأتراك السلاجقة فى اقليم سيحون، إذ تحركوا بعد وفاة سلجوق إلى إقليم بخارى حيث ظلوا يتبعون الغزنويين تبعية غامضة، حتى ثاروا عليهم فى نهاية الأمر واستطاع زعيمهم طغرلبك الاستيلاء على نيسابور حاضرة خراسان سنة ٤٢٨هـ (١٠٣٧م)، فى الوقت الذى كان الغزنويون مشغولين عن تلك الأحداث بأمر فتوحاتهم الجديدة فى الهند.

وأخيراً تنبه السلطان مسعود الغزنوى إلى خطر السلاجقة، فحاول كسر شوكتهم، ولكن ذلك جاء بعد فوات الأوان؛ إذ «انهزمت عساكر السلطان مسعود منهم مرة بعد

مرة، واستولى الرعب على أصحابه»، (٤٢٩ــ ٤٣١هـ/ ١٠٣٨ــ ١٠٤٠م). وبذلك «استولى السلجوقية على جميع البلاد»(٧) وقد توج طغرلبك نشاطه فى ذلك الدور بالاستيلاء على أصفهان سنة ٤٤٣هـ (١٠٥١م)، «واستطابها السلطان وجعلها دار مقامه... ونقل ما كان له بالرى من الذخائر والأموال والسلاح إليها»(٨) وقد اتخذ زعيم الأتراك السلاجقة فى أول الأمر لقب «شاهنشاه»، كما يتضح من العملة، وهو لقب فارسى قديم. ولكنهم استبدلوا هذا اللقب بعد ذلك بلقب «سلطان الإسلام».

ولم تلبث أن وجدت الخلافة العباسية فى السلاجقة ــ وهم من أهل السنة الغيورين على الإسلام المتحمسين للمذهب السنى ــ أقرب معين يمكن أن ينقذهم من سيطرة بنى بويه الشيعة وتحكمهم فيهم وفى بلادهم. ويذكر النويرى أنه حدث فى سنة ٤٣٥هـ أن «وصل إلى طغرلبك رسول الخليفة القائم بأمر الله (٤٢٢ــ ٤٦٧هـ/ ١٠٣١ــ ١٠٧٤م) ــ وهو قاضى القضاة أبو الحسن على الماوردى، فتلقاه طغرلبك على أربعة فراسخ اجلالاً لرسالة الخليفة، وذكر طاعته للخليفة ووقوفه عند أوامره...»(٩).

وفى تلك المرحلة كان بنو بويه قد تطرفوا فى معاملة أهل السنة بالعراق، وأرغموهم على مشاركة الشيعة، أعيادهم، مما أثار الفتن الطائفية فى العراق. من ذلك ما يذكره ابن الأثير فى حوادث سنة ٤٤٥هـ (١٠٥٣م) من أنه فى المحرم من تلك السنة «زادت الفتنة بين أهل الكرخ وغيرهم من السنة، وكان ابتداؤها أواخر سنة أربع وأربعين. فلما كان الآن عظم الشر، واختلط بالفريقين طوائف من الأتراك». وصحب تدخل الأتراك فى المنازعات بين الشيعة والسنة حرصهم على جمع الأموال دون وجه حق، عن طريق الخطف والمصادرات. من ذلك ما يذكره ابن الأثير من «تسلط الأتراك ببغداد، فأكثروا مصادرات الناس، وأخذوا الأموال، حتى أنهم قسطوا على الكرخ خاصة مائة ألف دينار، وعظم الخطب وزاد الشر...»(١٠). وهكذا وقعت الخلافة العباسية عندئذ بين فكى الكماشة: البويهيون من ناحية، والترك من ناحية أخرى.

وكان أمير الأمراء من بنى بويه قرابة منتصف القرن الخامس الهجرى ــ الحادى عشر للميلاد ــ هو الملك الرحيم أبوالنصر خسرو فيروز (٤٤٠ــ ٤٤٧هـ/ ١٠٤٨ــ ١٠٥٥م) الذى ترك مقاليد الأمور لفئة من أعوانه، ظهر منهم رجل مغامر اسمه المظفر أبوالحرث أرسلان، المعروف بالبساسيرى(١١). وقد شرع البساسيرى فى التخطيط لمؤامرة خطيرة، استهدفت القضاء على الخلافة العباسية، وادخال العراق وبغداد تحت

لواء الخلافة الفاطمية الشيعية فى القاهرة. وفعلاً أرسل البساسيرى إلى الخليفة المستنصر الفاطمى للاتفاق على خطوات تنفيذ هذه المؤامرة. وعندئذ اتخذ الخليفة القائم بأمر الله العباسى قرار الاستعانة بالسلاجقة فورًا. ومن الأهمية بمكان أن نوضح أن استغاثة الخليفة العباسى بالسلاجقة عندئذ، لم تستهدف فقط انقاذ الخلافة العباسية من مخالب الشيعة، بل استهدفت أيضًا انقاذ البلاد والعباد من ضرر شراذم الترك الذين «آذوا الناس ونهبوا وقتلوا، وفسدت الأمور بالكلية إلى حد لا يرجى صلاحه»(١٢).

وفى الوقت الذى اتجه البساسيرى إلى دار الخلافة فى بغداد «ونهبها وأحرقها، ونقض أبنيتها واستولى على كل ما فيها»، كان الخليفة قد أرسل إلى طغرلبك «وهو بنواحى الرى، يستنصر به ويحثه على المسير إلى بغداد»(١٣). وكان أن زحف طغرلبك على بغداد سنة ٤٤٧هـ (١٠٥٥م) ليقضى على البساسيرى و يقتله، و يؤدب الترك «النهابين»، وبذلك أنقذ الخلافة العباسية وأهل بغداد، «وتقدم الخليفة إلى الخطباء بالخطبة لطغرلبك بجوامع بغداد»(١٤). والملاحظ أن طغرلبك فى زحفه على العراق عمل على أن يضفى على حركته طابعًا دينيًا قويًا» فأظهر أنه يريد الحج، واصلاح طريق مكة، والمسير إلى الشام ومصر وإزالة ملك المستنصر العبيدى (الفاطمى) عنها(١٥).

وهنا أيضًا يرى كثير من الباحثين أن الخلافة العباسية بالسلاجقة، استبدلت سيدًا بسيد آخر، بمعنى أن السلاجقة حلوا محل البويهيين فى الوصاية على الخلافة. ولكننا ينبغى أن نوضح الفارق الكبير بين الترك الذين هيمنوا على الخلافة والدولة فى المرحلة الأولى التى بدأت بأيام المأمون والمعتصم، وبين الترك السلاجقة الذين هيمنوا على الخلافة العباسية فى المرحلة الثانية التى بدأت فى منتصف القرن الخامس الهجرى ــ الحادى عشر للميلاد ــ ففى المرحلة الأولى كان الأتراك الذين هيمنوا على الخلافة يمثلون جموعًا وأفرادًا جلبوا رقيقًا أو أسرى حرب، وربما نزح بعضهم أحرارًا إلى بلاد المسلمين للاستقرار فيها. وقد برز بين صفوفهم زعماء صاروا أمراء وقادة، ووصل بعضهم إلى أرفع مناصب الدولة، بفضل ما توافر لهم من قوة وذكاء. ولم يتبع هؤلاء قوة خارجية أو دولة أخرى غير الخلافة العباسية. ولم يكن هناك تنظيمًا يضمهم وإنما شقوا طريقهم فى ظل العصبية التركية، دون هدف يسعون إليه سوى الجاه والمال، ولذا اتصف سلوكهم بالأنانية والفوضى والعنف والخشونة.

أما الأتراك السلاجقة الذين دخلوا العراق بزعامة طغرلبك، فى منتصف القرن الخامس الهجرى ــ الحادى عشر للميلاد ــ فكانوا يمثلون دولة، لها سلطان يأتمرون بأمره، ولها عاصمة فى المشرق، ولها نظام وقواعد تسير وفقها. ومنذ وقت مبكر، اتخذ

طغرلبك وزيرًا له (٤٣٦هـ/ ١٠٤٤م) هو أبوالقاسم على بن عبدالله الجوينى، كما اتخذ أصفهان عاصمة لدولته عندما استولى على هذه المدينة سنة ٤٣٨هـ (١٠٤٦م). وبعبارة أخرى، فإنه عندما استنجد الخليفة العباسى بطغرلبك لاقرار الأمور فى عاصمة الخلافة، فانما استنجد برئيس دولة، وليس بمغامر يقود جماعات من المغامرين الذين يعملون لحسابهم الخاص. وتفرق المصادر المعاصرة بين الفريق الأول من الأتراك الذين دخلوا العراق فى هيئة شراذم، وعاشوا وتزاوجوا وتناسلوا على أرضه، وبين أتباع طغرلبك الذين غلبت عليهم روح الانضباط والذين كانت لهم قيادة توجههم وتشرف عليهم. وقد أطلق على الفريق الأول اسم «الأتراك البغداديين»، وعلى الفريق الثانى اسم «الأتراك السلجوقية أو السلاجقة».

وقد اتبع طغرلبك سياسة حكيمة تجاه الخلافة العباسية من جهة وأهل بغداد من جهة أخرى. ذلك أنه عندما دخل على الخليفة فى بغداد سنة ٤٤٧هـ (١٠٥٥م) بدأ بتقبيل الأرض، كما قبل يد الخليفة، وعندئذ طلب منه الخليفة أن يجتهد فى نشر العدل، وكف الظلم واصلاح الرعية، وخاطبه الخليفة بملك المشرق والمغرب»[١٦] ولاقرار الأمور فى بغداد، أرسل طغرلبك إلى «الأتراك البغداديين، يعدهم الجميل والاحسان». ولكن يبدو أن أهل بغداد الذين سبق لهم أن عانوا الكثير من عسف الترك فى السنوات السابقة، أساءوا الظن بطغرلبك، وظنوا أنهم لا يختلفون عمن سبقهم من الترك فى أخلاقهم وسلوكهم. لذلك أعلنوا الثورة ضد السلاجقة، وربما كان ذلك بتحريض من أمير الأمراء البويهى الملك الرحيم خسرو. وقد رأى طغرلبك أن يقضى على الفتنة فى المهد، فقبض على الملك الرحيم» وأمر بأخذ أموال الأتراك البغداديين... وأمر بعمارة دار المملكة فعمرت وزيد فيها..»[١٧].

الأتراك السلاجقة وتزعم حركة الجهاد:

وثمة ميزة أخرى تميز بها الأتراك السلاجقة عن غيرهم من الأتراك المعاصرين الذين عرفهم العرب من قبل، هى أن السلاجقة عندما نزحوا إلى بلاد ما وراء النهر واعتنقوا الإسلام، كان ذلك فى وقت متأخر شهد استقرار الإسلام فى تلك البلاد وتغلغله فى قلوب أهاليها. لذلك جاء إسلام السلاجقة منذ البداية راسخًا، يتسم بالإيمان وصدق العقيدة. وأقام الأتراك السلاجقة فى بلاد ما وراء النهر نحوًا من نصف قرن ـ قبل أن يتجه طغرلبك إلى بغداد ـ وفى تلك المدة تشرب السلاجقة روح الإسلام وتأثروا بحضارته، وتهذبت طباعهم وفقًا لتعاليم الإسلام وآدابه. وقد ترتبت على هذه الحقيقة ظاهرتان أساسيتان: **الأولى** هى أنه عندما دخل السلاجقة الأرض

العربية واستقروا عليها، فإن ذلك لم يأت مصحوبًا بمظاهر العنف وسفك الدماء وسلب الأموال، مثلما كان الحال بالنسبة للأتراك الذين عرفهم أهل البلاد ـ وبخاصة فى العراق ـ فى الفترة السابقة، وهم الذين انتقلوا فجأة أو بخطى سريعة من البداوة إلى قلب الدولة الإسلامية فى أزهى مراحل ازدهارها الحضارى. ومهما يقال من أن السلاجقة تحكموا فى الخلافة وفرضوا سيطرتهم على الخلفاء، فإن الطابع العام لهذه السيطرة لم يكن دمويًا هدامًا. وإذا حدثت فى عهد الأتراك السلاجقة حوادث أساءت إلى الخلافة أو الأهالى، فإن تلك الحوادث كانت ضيقة النطاق، محدودة الأثر والنتائج، يغلب عليها الطابع الفردى فى معظم الحالات. وهذا يجعلنا نقرر أن الأتراك السلاجقة كانوا فى تصرفاتهم داخل الدولة الإسلامية، أكثر تحضرًا وأشد تأثرًا بروح الإسلام من الأتراك البغداديين الذين عرفهم أهل العراق منذ أيام المأمون والمعتصم.

أما الظاهرة الثانية التى ترتبت على تغلغل روح الإسلام فى قلوب الأتراك السلاجقة، فهى حماستهم الشديدة للدفاع عن الإسلام، والزود عن أرضه وأهله أمام العدوان الذى أخذ يتعرض له الوطن العربى فى الشرق الأدنى على أيدى خصوم الدولة الإسلامية، وأعدائها. وفى تتبعنا لمسيرة الأتراك السلاجقة، نرى أن هدفهم لم يكن اقتحام الوطن العربى لمجرد الاستقرار فيه، والسيطرة على الخلافة، وإنما أرادوا أيضًا أن يعبروا عن حماستهم للإسلام عن طريق النهوض بمهمة الجهاد فى سبيل الله وحماية أرواح المسلمين وأرضهم من عدوان المعتدين، فضلاً عن حماية الخلافة.

أما هؤلاء المعتدون الذين هددوا الوطن العربى الإسلامى فى الشرق الأدنى فى تلك الحلقة من حلقات التاريخ، فأولهم الروم أو البيزنطيون، الذين دخلت دولتهم مرحلة الصحوة والإفاقة فى القرن الرابع الهجرى ـ العاشر للميلاد ـ فى الوقت الذى دب الضعف السياسى فى الدولة العباسية، وتعرضت للتفكك والتمزق، فتحولت من وحدة وتماسك وقوة، إلى انقسام وتفتت وخور. ولم تلبث جيوش الروم ـ أو الجيوش البيزنطية ـ أن استولت على أرض روم من المسلمين سنة ٣١٥هـ (٩٢٧م)، كما أجبرت حكام ملطية وديار بكر وميافارقين على دفع إتاوة للإمبراطورية البيزنطية. وعندما ثارت ملطية على ذلك الوضع، دمرها البيزنطيون سنة ٩٣٤م، واستولوا على الجهات المحيطة بها. وفى سنة ٩٤١ ـ ٩٤٢م، استولى البيزنطيون على ميافارقين، وعندئذ بادر حاكم الرها المسلم بشراء مسالمتهم. ولم يلبث أن استولى البيزنطيون على مرعش (٩٤٨ ـ ٩٤٩م)، كما استولوا على طرسوس فى اقليم قليقيه، ثم على ديار بكر

وسميساط سنة ٩٥٨م (٣٤٨هـ)، بحيث لم يحل العام التالى إلا وكان البيزنطيون قد عبروا الفرات([18]).

حقيقة أن العرب المسلمين فى شمال الشام وإقليم الجزيرة وشرقى آسيا الصغرى لم يسكتوا عن ذلك العدوان، وإنما قاوموا الروم وغزوهم فى عقر دارهم. من ذلك ماقام به سيف الدولة الحمدانى سنة ٣٤٩هـ (٩٦٠م) من غزو «بلاد الروم فى جمع كثير، فأثر فيها آثارًا كثيرة، وأحرق، وفتح عدة حصون». ولكن الروم قطعوا عليه خط الرجعة «ووضعوا السيف فى أصحابه، فأتوا عليهم قتلاً وأسرًا»([19]) وهكذا ثبت أن جهود العرب فى حماية بلاد المسلمين فى ذلك الدور، كانت لا تقوى على القيام بغزوات ضخمة داخل بلاد الروم، مثلما كان الحال فى العصور السابقة([20]).

وعندما تولى الامبراطور نقفور الثانى فوقاس عرش الدولة البيزنطية (٩٦٣-٩٦٩م)، خرج على رأس جيوشه إلى بلاد الشام ليغزو الحمدانيين سنة ٣٥٣-٣٥٤هـ (٩٦٤م)([21]). وفى ذلك الوقت بالذات تعرض الحمدانيون لطعنة من الخلف وجهها إليهم بنوبويه الفرس- إذ قام الأمير معز الدولة أبوالحسين أحمد بن بويه بانتزاع الموصل ونصيبين من الحمدانيين، ولم يرد الموصل إليهم إلا مقابل مبلغ طائل من المال([22]). وكان أن أدرك نقفور فوقاس أن الظروف فى العالم الإسلامى تساعده على الانتقام، فأرسل انذارًا إلى الخليفة العباسى فى بغداد، يهدده بالويل والثبور، وينذره بأن الجيوش الامبراطورية بصدد الاستيلاء على العراق واسترداد الشام ومصر من المسلمين، وأنه من الأسلم للخليفة أن ينسحب إلى بلاد الحجاز ويترك تلك البلاد لأصحابها القدامى، وهم الروم. وتفيض هذه الرسالة التى أرسلها الامبراطور البيزنطى إلى الخليفة العباسى بعبارات دينية حماسية، مع تهديد صريح بهدم الكعبة، ونشر المسيحية فى الشرق والغرب جميعًا، مما يعتبر تعبيرًا عن مشاعر صليبية دافقة([23]).

ثم أن الإمبراطور نقفور فوقاس لم يكتف بارسال حملة لاسترداد جزيرة قبرص من المسلمين سنة ٣٥٣هـ (٩٦٤- ٩٦٥م)، وإنما عاود غزو قليقية لاستئصال النفوذ الإسلامى منها، فاستولى على المصيصة وطرسوس سنة ٣٥٣- ٣٥٤هـ (٩٦٥م)، كما قام بجولة فى العام التالى فى اقليم الجزيرة وشمال الشام، ثم عاد بعد ذلك إلى طرسوس([24]) وفى تلك الأثناء توفى سيف الدولة الحمدانى فى سنة ٣٥٦هـ (٩٦٧م)، وخلفه فى حكم حلب سعد الدولة أبوالمعالى الذى عجز عن دفع خطر البيزنطيين وسط المنازعات التى دبت فى تلك الفترة بين أبناء البيت الحمدانى([25]).

وفى سنة ٣٥٨هـ (٩٦٩م) عاد نقفور فوقاس إلى الشام «فلم يمنعه أحد ولا قاتله»، فأغار على معرة النعمان وكفر طاب وشيزر التى أحرق مسجدها وحوله

إلى رماد، ثم استولى على حماه وحمص وأحرقها أيضاً. وبعد أن عاث نقفور فوقاس فساداً فى حوض نهر العاصى، عبر الجبال إلى ساحل الشام، فاستولى على جبلة وعرقة وانطرطوس. أما اللاذقية، فقد سارع واليها باعلان خضوعه للامبراطور البيزنطى الذى عاد بعد ذلك إلى القسطنطينية وبصحبته آلاف الأسرى، وذلك بعد أن «أقام فى الشام شهرين يقصد أى موضع شاء ويخرب ماشاء ولا يمنعه أحد»(٢٦) وعند عودة نقفور ترك خلفه فى بلاد الشام قوة كبيرة على مقربة من مدينة أنطاكية. ولم تلبث هذه القوة أن تمكنت من الاستيلاء على أنطاكية سنة ٣٥٩هـ (٩٦٩م)، وعندئذ طرد البيزنطيون أهل أنطاكية المسلمين، وأخرجوا المشايخ والعجايز والأطفال من البلد، وقالوا لهم: «اذهبوا حيث شئتم»، وأحلوا محلهم جموعاً غفيرة من المسيحيين(٢٧).

وباستيلاء البيزنطيين على أنطاكية، بلغوا قمة حركتهم التوسعية على حساب المسلمين وأرض العروبة فى القرن الرابع الهجرى، العاشر للميلاد. وعند وفاة الامبراطور نقفور فوقاس سنة ٩٦٩م، كان الجزء الشمالى من بلاد الشام قد وقع بأكمله تحت سيطرة البيزنطيين الذين «عظمت شوكتهم وخافهم المسلمون فى أقطار البلاد»(٢٨) ولكن حملات الروم أو البيزنطيين على أرض العروبة والإسلام لم تتوقف. ذلك أن الامبراطور حنا تزمستكيس (الشمشقيق) (٩٦٩–٩٧٦م) الذى خلف نقفور فوقاس فى عرش القسطنطينية، قام بأكثر من حملة على بلاد المسلمين، واتسمت حملاته بمسحة دينية واضحة، مما جعلها مدخلاً للحروب الصليبية فى القرن التالى. وقد تمكن هذا الامبراطور سنة ٩٧٥م من التوغل فى بلاد الشام، فدانت له دمشق وحلب، فضلاً عن عكا وقيسارية وصيدا. وكان فى نية هذا الامبراطور المضى قدماً للاستيلاء على بيت المقدس، ولكنه لم يتمكن من تحقيق ذلك(٢٩).

هذه لمحة عما كان يتعرض له الوطن العربى الإسلامى فى إقليم الجزيرة حيناً وفى الشام أحياناً من ضربات قاسية على أيدى الروم أو البيزنطيين، فى الوقت الذى كانت الخلافة العباسية على مقربة من الجبهتين تعانى الأمرين نتيجة للتمزق والحروب والفتن، وعبث الأتراك البغداديين، فضلاً عن تسلط البويهيين(٣٠).

وفى القرن الخامس الهجرى ـ الحادى عشر للميلاد واصل الروم سياستهم التوسعية، فاستولى الامبراطور باسل الثانى على أرمينية، وضمها إلى بلاده سنة ١٠٢١م(٣١). وبعد ذلك استولى الروم على الرها سنة ٤٢٢هـ (١٠٣١م) «وخربوا المساجد»(٣٢).

وهكذا تبدل الموقف بين المسلمين والروم فى القرن الرابع وأوائل الخامس للهجرة (العاشر وأوائل الحادى عشر للميلاد)، فتحول المسلمون من الهجوم إلى الدفاع وتحول الروم من الدفاع إلى الهجوم. ولكن ظهور الأتراك السلاجقة على مسرح الأحداث عند منتصف القرن الخامس الهجرى ــ الحادى عشر للميلاد، أدى إلى تحول جديد فى ميزان القوى بين الروم والمسلمين. ذلك أن الأتراك السلاجقة عبروا عن حماستهم الدينية بمهاجمة الأجزاء الشرقية من الدولة البيزنطية، فغزوا أرمينية سنة ٤٤٠هـ (١٠٤٨م)، واستولوا على ملازكرت وأرزن، وبلغوا طرابيزون على شاطئ البحر الأسود، وأكثروا من «القتل فى الروم وهزموهم، وأسروا جماعة كبيرة من بطارقتهم».

ويبدو أن طغرلبك ــ سلطان السلاجقة ــ لم يكن راغباً فى فتح باب العداء على مصراعيه مع القسطنطينية فى تلك المرحلة، فاستجاب لطلب الصلح الذى تقدم به الامبراطور البيزنطى(٣٣) ومع ذلك، فإن الحرب لم تتوقف تماماً بين الأتراك السلاجقة والبيزنطيين، إذ كانت الممتلكات البيزنطية أقرب جبهة يمكن للسلاجقة أن يمارسوا فيها عملية الجهاد، بل أن طغرلبك نفسه قام بغزو أرمينية سنة ٤٤٦هـ (١٠٥٤م)، ودمر ما صادفه من قرى ومزارع حول بحيرة فان(٣٤) هذا وإن كانت الجيوش البيزنطية لم تمكنه مطلقاً من الاستيلاء على مانزكرت، فاكتفى بأن «حصرها وضيق على أهلها، ونهب ما جاورها من البلاد وأضربها»(٣٥).

ومهما يكن من أمر، فإنه يبدو أن نجاح طغرلبك فى فرض وصاية الأتراك السلاجقة على الخلافة العباسية سنة ٤٤٧هـ (١٠٥٥م)، ضاعف من حماستهم للجهاد، وجعلهم أكثر إحساساً بالمسئولية الملقاة على عواتقهم بوصفهم حماة الخلافة. ولعل هذا هو السر فى اشتداد هجمات الأتراك السلاجقة على أراضى الدولة البيزنطية فيما بين سنتى ٤٤٩هـ، ٤٧٤هـ (١٠٥٧، ١٠٨١م)، فاجتاحوا اقليم كابا دوكيا ونهبوا ملطية (٤٤٩هـ/ ١٠٥٧م). وفى سنة ٤٥١هـ (١٠٥٩م) اوغل الأتراك السلاجقة فى أراضى الدولة البيزنطسية ــ شرقى آسيا الصغرى حتى سيواس، وعادوا محملين بالغنائم. ومع ذلك يمكن القول أنه حتى وفاة طغرلبك سنة ٤٥٥هـ (١٠٦٣م)، لم يحاول السلاجقة الاستقرار على أراضى الدولة البيزنطية أو إقامة دولة لأنفسهم بين ربوعها(٣٦).

ولم تلبث سياسة الأتراك السلاجقة أن تبدلت واتخذت طابعاً جديداً فى عهد السلطان ألب أرسلان (٤٥٥ــ ٤٦٥هـ/ ١٠٦٣ــ ١٠٧٢م) الذى خلف عمه طغرلبك فى الحكم. ذلك أن «ألب أرسلان عزم على جهاد الروم»(٣٧). ولم يكتف

السلاجقة فى عهده بمجرد القيام بغزوات محدودة داخل أراضى الدولة البيزنطية، والعودة بقدر من الغنائم، وإنما حرصوا على انتزاع أجزاء من الأراضى البيزنطية وامتلاكها للاستقرار فيها. ففى سنة ٤٥٦هـ (١٠٦٤م) استولى ألب أرسلان على آنى ثم على قرس — وهما العاصمتان القديمتان لأرمينية والمركزان الأساسيان لقوة البيزنطيين ونفوذهم فى الأقاليم الواقعة إلى الشمال الشرقى من آسيا الصغرى(٣٨) ومنذئذ غدا الطريق مفتوحاً أمام الأتراك السلاجقة للتوغل فى داخل الأناضول — بعد أن استولوا على قلب أرمينية — فأوغلوا حتى وصلوا إلى قيصرية سنة ٤٦١هـ (١٠٦٧م)(٣٩).

على أنه حدث فى تلك السنة نفسها أن ولى عرش الامبراطورية البيزنطية رومانوس الرابع (١٠٦٧ — ١٠٧١م) الذى عرف بشجاعته وحماسته لاصلاح أحوال الامبراطورية فى الداخل والخارج. وقد بدأ هذا الامبراطور نشاطه بالعمل على استرداد الأجزاء المفقودة من شرق الأناضول بعد أن كان السلطان السلجوقى ألب أرسلان قد استولى على مانزكرت سنة ٤٦٣هـ (١٠٧٠م)، كما استولى على ملطية، وتطرق إلى شمال الشام حيث دخلت حلب فى طاعته. ولم يستطع الامبراطور رومانوس الرابع صبراً على ذلك الوضع، فاتجه نحو مانزكرت ونجح فى استعادتها من السلاجقة، ولكن السلطان ألب أرسلان أنزل به هزيمة كبرى فى المعركة التى دارت بين الطرفين قرب مانزكرت سنة ٤٦٣هـ (١٠٧١م)، والتى وقع فيها الجيش البيزنطى بأكمله بين قتلى وأسرى، وكان من جملة الأسرى الامبراطور رومانوس الرابع نفسه(٤٠).

ولا شك فى أن هذا النصر الكبير الذى أحرزه الأتراك السلاجقة رفع من شأنهم فى العالم الإسلامى، بعد أن ظهروا فى صورة القوة الكبرى التى استردت للدولة الإسلامية مكانتها وهيبتها فى نظر العالم المسيحى، بعد سنوات طويلة من التخاذل والضعف. هذا فى الوقت الذى ظهر الأتراك السلاجقة فى صورة حماة المذهب السنى الذى تدين به غالبية المسلمين، فلم يكتفوا بالقضاء على بنى بويه الشيعة وانقاذ الخلافة من هيمنتهم عليها، وإنما واصلوا سياسة انشاء المدارس لتكون مراكز لتدريس الفقه السنى. من ذلك أنه شُرع فى سنة ٤٥٧هـ «بعمارة المدرسة النظامية ببغداد، وكملت عمارتها سنة تسع وخمسين». ولم يلبث أن دب الخوف فى قلوب البيوت العربية التى اعتنقت المذهب الشيعى — مثل بنى مرداس بحلب — فأسرع صاحبها محمود بن نصر بن مرداس بالخطبة للخليفة القائم بأمر الله والسلطان ألب أرسلان سنة ٤٦٣هـ (١٠٧١م)، »لأنه لما رأى انتشار الدولة وقوتها وإقبالها، جمع أهل حلب، وقال: هذه دولة جديدة ومملكة شديدة، ونحن تحت الخوف منهم، وهم يستحلون دماءكم لأجل مذهبكم، والرأى أن نقيم الخطبة قبل أن يأتى وقت لا ينفعنا فيه

ذلك ». فاستجاب له مشايخ المذهب الشيعى بحلب، ولبس المؤذنون السواد شعار العباسيين، ولم يكتف ألب أرسلان بذلك، وإنما سار إلى حلب، وحاصرها حتى خضع له محمود المرادسى، وأبطل « الأذان بحى على خير العمل » (٤١) وعندما أعلن بنو مرداس تبعيتهم لألب أرسلان « خلع على محمود (المرادسى) وأعاده إلى بلده » (٤٢).

ومن ناحية أخرى فإن الأتراك السلاجقة بعد انتصارهم فى مانزكرت لم يصادفوا قوة تعوق تقدمهم فى آسيا الصغرى، فاستأنفوا حركتهم التوسعية فى ذلك الاتجاه، مما جعل الأباطرة البيزنطيين ـ واحدًا بعد آخر ـ يستنجدون بالعالم المسيحى فى غرب أوربا، محذرين إخوانهم المسيحيين فى الغرب بأن الجدار الذى كان يحميهم من ناحية الشرق على وشك الانهيار. وهكذا حتى انتهى أمر السلطان ألب أرسلان بأن سقط قتيلاً سنة ٤٦٥هـ (١٠٧٢م) أثناء حروبه فى بلاد ما وراء النهر، فخلفه ابنه السلطان ملكشاه (٤٦٥ ـ ٤٨٥هـ/ ١٠٧٢ ـ ١٠٩٢م)، الذى اتسعت فى عهده دولة الأتراك السلاجقة حتى امتدت من بحر مرمرة غربًا حتى بلاد الصين شرقًا.

ومع أن الأتراك السلاجقة كانوا يمثلون عندئذ وحدة كبرى لها طابعها الخاص، إلا أنهم فى واقع الأمر انقسموا داخل هذا الإطار إلى خمسة بيوت هى (٤٣):

١ ـ بيت طغرلبك، وتسمى دولته دولة السلاجقة الكبرى وقد ملكوا خراسان والرى والعراق والجزيرة وفارس والأهواز. واستمرت دولتهم من سنة ٤٢٩هـ (١٠٣٨م) حتى سنة ٥٢٢هـ (١١٢٨م) عندما سقطت فى أيدى الخوارزمية.

٢ ـ بيت سلاجقة كرمان، وهم عشيرة قاروت بك بن داود بن ميكائيل بن سلجوق ـ وهو أخو ألب أرسلان،، واستمرت دولتهم من سنة ٤٣٢هـ (١٠٤١م) حتى سقطت على أيدى الغز التركمان سنة ٥٨٣هـ (١١٨٣م).

٣ ـ سلاجقة عراق العجم وكردستان، وقد استمرت دولتهم من سنة ٥١١هـ (١١١٧م) حتى سقطت على أيدى الخوارزمية سنة ٥٩٠هـ (١١٩٤م).

٤ ـ سلاجقة الشام، وهم بيت تتش بن ألب أرسلان، وقد بدأت دولتهم سنة ٤٨٧هـ (١٠٩٤م) واستمرت حتى سنة ٥١١هـ (١١١٧م).

٥ ـ سلاجقة الروم بآسيا الصغرى، وكانوا من بيت قتلمش بن اسرائيل بن سلجوق، وقد بدأت دولتهم سنة ٤٧٠هـ (١٠٧٧م)، ولم تسقط إلا على أيدى الأتراك العثمانيين سنة ٧٠٠هـ (١٣٠١م)، وبذلك كانت أطول دول السلاجقة عمرًا.

وفى الوقت الذى أخذ سلاجقة الروم يتوسعون فى آسيا الصغرى على حساب الروم، حتى نجح زعيمهم سليمان بن قتلمش فى الاستيلاء على أنطاكية سنة ٤٧٧هـ (١٠٨٥م)(٤٤)، كان سلاجقة الشام بزعامة تاج الدولة أبوسعيد تتش ـ ابن السلطان ألب أرسلان وأخو ملكشاه ـ يعمل على مسرح بلاد الشام لإقامة دولة لنفسه على حساب الإمارات العربية المتناثرة فى تلك البلاد.

وقبل أن نتطرق إلى نشاط تتش فى بلاد الشام، يصح أن نشير إلى أن أهم البيوت العربية التى أقامت لنفسها ملكاً محدوداً فى بلاد الشام واقليم الجزيرة فى القرنين الخامس والسادس للهجرة ـ الحادى عشر والثانى عشر للميلاد ـ كانت: الحمدانيون فى الموصل وحلب، بنوعقيل فى الموصل، بنو مرداس فى حلب، بنوعمار فى طرابلس، بنو منقذ فى شيزر، ثم بنومزيد فى العراق. وقد تفاوتت هذه الإمارات فى أعمارها وقدرتها على مواجهة الأحداث التى حلت بالمنطقة فى تلك الفترة الحرجة من تاريخها، كما تنوعت فى أصولها العربية وأنسابها، بل فى مذاهبها الدينية(٤٥)، مما أثار كثيراً من المشاكل فيما بينها وبين بعض من ناحية وفيما بينها وبين غيرها من القوى الإسلامية الأخرى ـ كالفاطميين والأتراك السلاجقة ـ من ناحية أخرى(٤٦).

وقد وقف الأتراك السلاجقة على أوضاع العرب فى منطقة الشرق الأدنى عندئذ، وعرفوا مدى انحلال أمرهم وضعفهم، ولذا لم يكترثوا بهم ونظروا إليهم شذراً. جاء فى المصادر المعاصرة أن طغرلبك أنزل عدة ضربات بالعرب فى شمال العراق وحول الموصل ونصيبين. ولما عرض بعض الأمراء المتوسط بين العرب والسلطان طغرلبك، رد إبراهيم ينال ـ أخو السلطان ـ قائلاً: «من هؤلاء العرب حتى تجعلهم نظراء السلطان وتصلح بينهم ؟؟»(٤٧).

وفى ظل هذه الأوضاع، كان من المتعذر على هذه الامارات العربية أن تثبت طويلاً، فانهارت واحدة بعد أخرى تحت ضغط السلاجقة الأتراك، ثم تحت ضغط الصليبيين عندما حلوا ببلاد الشام فى أواخر القرن الخامس الهجرى، الحادى عشر للميلاد. ولاشك فى أن الفارق بدا واضحاً عندئذ بين الترك والعرب على مسرح الشرق الأدنى. ففى حين اتصف الترك بالقوة البدنية والشجاعة والحماسة للدين الإسلامى والرغبة فى الدفاع عن أهله وأرضه، والتشدد فى الحفاظ على المذهب السنى وأحكامه.. إذا بالعرب عندئذ يغلب عليهم التمزق والانقسام والضعف، وربما انساق بعضهم وراء متاع الدنيا وانصرف عن الدين فأسرفوا فى التنعم فى المأكل والملبس والمشرب، مع الاعتزاز بنسبهم والتباهى بأصلهم والتعالى على غيرهم. حقيقة أنه عرف عن الترك التعالى على الشعوب التى حكموها، والتنافس حول الزعامة فيما بينهم

وبين البعض، ولكن حرص الترك على الإسلام والجهاد فى سبيل الله حجب عندئذ ما كان يعترى مجتمع الأتراك من مثالب(٤٨).

ومهما يكن من أمر، فقد بدأ تغلغل الأتراك السلاجقة فى بلاد الشام على حساب أهل البلاد من العرب عندما استدعى السلطان ملكشاه أخاه تاج الدولة تتش سنة ٤٧٠هـ (١٠٧٧م)، «وأقطعه الشام وما يفتحه فى تلك النواحى»(٤٩) وكان أن استغل تتش ما بين أمراء العرب بعضهم وبعض من منازعات لتحقيق مكاسب على حسابهم جميعًا. ذلك أن أمير الموصل ـ شرف الدولة مسلم العقيلى ـ كان يطمع عندئذ فى استغلال حالة عدم الاستقرار السائدة فى المنطقة المحيطة به لإقامة دولة واسعة لنفسه تمتد من كردستان حتى شمال الشام، ولذلك بادر بمحالفة تتش للاستيلاء على حلب من بنى مرادس، وهم القبيلة العربية المنافسة الذين كانوا يحكمون حلب منذ نصف قرن. ولكن حدث عندما بدأ تتش بمحاصرة حلب ـ بمساعدة الأمير شرف الدولة مسلم ـ، أن أدرك الأخير ما قد يترتب على سياسته من تثبيت أقدام الأتراك السلاجقة فى الشام على حساب العرب جميعًا. لذلك بادر مسلم العقيلى بالتخلى عن تتش الذى لم يستطع الاستيلاء على حلب بمفرده، فرفع الحصار عنها، واتجه جنوبًا صوب دمشق على رأس جنوده الأتراك(٥٠).

أما الأمير مسلم العقيلى فقد بادر بالاستفادة من الموقف فى شمال الشام عقب انسحاب تتش، فانتزع حلب سنة ٤٧٢هـ (١٠٧٩م) من صاحبها سابق المرادسى، وبذلك غدا مسلم العقيلى سيد الموصل وحلب. ويبدو أن مسلم العقيلى اغتر بقوته، وظن أن باستطاعته التصدى للأتراك السلاجقة والحد من نفوذهم، فلم يكتف بأن خدع تتش واستولى على حلب من وراء ظهره، وإنما دخل فى صراع مكشوف مع سليمان بن قتلمش زعيم سلاجقة الروم فى آسيا الصغرى. وكان سليمان بن قتلمش قد استولى على أنطاكية سنة ٤٧٧هـ (١٠٨٦م) ـ كما سبق أن أشرنا ـ ولكن بنى عقيل ادعوا أحقيتهم فى ملكية أنطاكية، فدخل الأمير العربى مسلم العقيلى فى صراع مكشوف مع زعيم سلاجقة الروم سليمان بن قتلمش، وهو صراع بين الترك والعرب لم ينته إلا بسيطرة الأتراك السلاجقة على بلاد الشام(٥١) ذلك أن الأمير مسلم العقيلى سقط قتيلاً بعد أن حلت به الهزيمة فى المعركة التى خاضها ضد سليمان بن قتلمش سنة ٤٧٨هـ (١٠٨٥م). وبعد ذلك اتجه سليمان لحصار حلب، فحاصرها «وأقام منازلاً لها مدة»، ولكنها صمدت وقاومت الحصار بزعامة أمير عربى آخر هو الشريف حسن الحتيتى(٥٢).

وفى تلك الفترة، كان تتش ـ أخو السلطان ملكشاه ـ يعمل منذ انصرافه عن حلب حرًا على مسرح الشام، فاتجه إلى دمشق سنة ٤٧٢هـ (١٠٧٩م) حيث وجد أنصارًا للسلاجقة. ذلك أنه ظهر على المسرح أحد الأمراء الأتراك «من أمراء السلطان ملكشاه»(٥٣)، واسم هذا الأمير أتسزبن أوق، فجمع الأتراك سنة ٤٦٣هـ (١٠٧١م) وغزا فلسطين وبيت المقدس واستولى عليها لحسابه الخاص. وقد وصفت المصادر المعاصرة أتسز هذا بأنه «مقدم الأتراك الغز بالشام»، وأنه «قصد أرض فلسطين، فافتتح الرملة وبيت المقدس وضايق دمشق وواصل الغارات عليها»(٥٤)، ولم تنته سنة ٤٦٣هـ (١٠٧١م) إلا وكان أتسز قد انتزع من الفاطميين الرملة وبيت المقدس وفلسطين بأكملها، عدا أرسوف. كذلك استولى أتسز على دمشق سنة ٤٦٨هـ (١٠٧٥ ـ ١٠٧٦م)، «ونظر الملك أتسزبن أوق فى أمور دمشق وأحوالها بما يعود بصلاح أعمالها»(٥٥) وعندما ثارت بيت المقدس على حكم الترك، وأعلنت تبعيتها للخليفة الفاطمى، أخضعها أتسز فى قسوة وعنف، وأحدث مذبحة رهيبة بين أهلها «وقتل من أهله فأكثر، حتى قتل من التجأ إلى المسجد الأقصى»(٥٦).

على أن أتسز لم يلبث أن فشل فى محاولة غزو مصر سنة ٤٦٩هـ (١٠٧٧م)، بعد أن تصدى له أمير الجيوش بدرالدين الجمالى، وأنزل به الهزيمة. ويبدو أن هذا النصر الذى أحرزه بدر الجمالى شجعه على ارسال حملة لاسترداد دمشق من الترك. وكان أن شرع الفاطميون فعلاً فى حصار دمشق، فى الوقت الذى كان تتش قد انصرف عن حلب ـ كما سبق أن أشرنا ـ، وأخذ يشق طريقه إلى دمشق. وعندئذ تخوف الفاطميون من مقدم تتش، فآثروا الانسحاب، فى حين رحب أتسز بمقدم تتش «وخدمه وبذل له الطاعة والمناصحة، وسلم البلد إليه»(٥٧). ومع ذلك فإن تتش لم يطمئن لوجود أتسز إلى جانبه بدمشق، ففكر فى التخلص منه، وقتله فعلاً سنة ٤٧١هـ (١٠٧٩م). وبذلك لم يعد هناك من ينافس تتش فى دمشق «فلك البلد، وأحسن السيرة فى أهله»(٥٨).

وفى الوقت الذى أخذ تتش يمد نفوذه على الأجزاء الوسطى من بلاد الشام، استنجد به أهل حلب ضد سليمان بن قتلمش الذى أخذ يحاصر مدينتهم، ويذكر المؤرخ ابن واصل أن ابن الحتيتى العباسى ـ مقدم حلب ـ أرسل إلى تاج الدولة تتش فى دمشق، يعده أن يسلم إليه حلب. وكان أن اتجه تتش إلى حلب، حيث دارت معركة بينه وبين سليمان بن قتلمش، انتهت بهزيمة الأخير ومقتله سنة ٤٧٩هـ (١٠٨٦م)(٥٩).

ولا شك فى أن مقتل سليمان بن قتلمش ـ فاتح الأناضول ـ جاء خسارة كبرى لسلاجقة الروم، بل للجبهة الإسلامية فى الشرق الأدنى، لا سيما وأنه لم يترك سوى طفلاً صغيرًا ـ هو قلج أرسلان داود ـ مما ترك سلاجقة الروم فيما بين عامى ٤٧٩، ٤٨٥هـ (١٠٨٦ ـ ١٠٩٢م) دون زعيم قوى. وقد أتاح هذا الوضع الفرصة لصغار أمراء التركمان للظهور على مسرح الأحداث ـ فى الأجزاء الشرقية من آسيا الصغرى ـ فى الوقت الذى أخذت الاستعدادات تجرى فى غرب أوربا لارسال الحملة الصليبية الأولى إلى الشرق.

أما عن تتش، فيبدو أن انتصاره أمام حلب جعل الأتراك السلاجقة سادة الموقف فى بلاد الشام بأكملها. ولكن السلطان ملكشاه أخذ يتخوف من اتساع نفوذ أخيه تتش، ولذا لم يتركه ينعم بالشام منفردًا. وقد استغل السلطان ملكشاه فرصة اصرار أهل حلب على ألا يسلموا مدينتهم إلا للسلطان ملكشاه نفسه، واتجه من عاصمته أصبهان إلى بلاد الشام لتنظيم أمورها (سنة ٤٧٩هـ/ ١٠٨٦م)(٦٠). وفى حلب أجرى السلطان ملكشاه حركة لتوزيع بلاد الشام بين أهل بيته وأتباعه من الترك، فمنح حلب لحاجبه المخلص قسيم الدولة آقسنقر البرسقى، مؤسس البيت الزنكى «فعمرها وأحسن السير فيها»(٦١). وبعد ذلك إتجه إلى أنطاكية، فتسلمها، وأعطاها لقائد تركى آخر، هو مؤيد الدولة ياغى سيان. واتجه ملكشاه بعد ذلك إلى السويدية ـ ميناء أنطاكية القريب ـ فصلى على شاطئ البحر «وحمد الله على ما أنعم عليه مما تملكه من بحر المشرق إلى بحر المغرب»(٦٢) وبذلك لم يبق لتتش فى بلاد الشام سوى دمشق وفلسطين، مع بقاء بيت المقدس بيد الأمير أرتق التركمانى، الذى خلفه عند وفاته سنة ٤٨٤هـ (١٠٩١م) ابنه سكمان بن أرتق. أما الرها ـ فى اقليم الجزيرة، على الطريق بين الموصل وحلب ـ فقد منحها ملكشاه لقائد آخر من الأتراك اسمه بوزان.

وهكذا ساد حكم الأتراك بلاد الشام والجزيرة، وذلك على حساب العرب الذين لم يبق لهم سوى امارات صغيرة بادر أصحابها بإعلان الولاء والتبعية للأتراك السلاجقة. على أن تتش لم يقنع بما حدده له أخوه السلطان ملكشاه فى بلاد الشام، فلجأ إلى الحيلة وتوجه إلى أخيه السلطان ملكشاه فى بغداد سنة ٤٨٥هـ (١٠٩١م) ليسترضيه. كذلك وفد على السلطان فى ذلك الوقت قسيم الدولة آقسنقر صاحب حلب وبوزان صاحب الرها. وكان أن نجح تتش فى استرضاء أخيه السلطان، واستأذنه فى التوسع فى بلاد الشام على حساب الفاطميين العلويين، فسمح له السلطان بذلك. «وأمر قسيم الدولة وبوزان أن يسيرا مع عساكرهما فى خدمة أخيه تاج الدولة، حتى

يستولى على ما للخليفة المستنصر العلوى بساحل الشام من البلاد ، و يسير ــ وهم معه ــ إلى مصر يملكها »(٦٣).

وكان أن عاد الجمع إلى بلاد الشام ، فاستولى تتش على حمص وأسر صاحبها ابن ملاعب وولديه ، كما استولى على عرقة وأفامية ، ثم حاصر طرابلس ، ولكنها استعصت عليه(٦٤) وهكذا غرقت بلاد الشام فى بحر من الفوضى فى تلك الحقبة فى أواخر القرن الخامس الهجرى ــ الحادى عشر للميلاد ــ بسبب الصراعات الداخلية بين الأتراك السلاجقة بعضهم وبعض من ناحية ، وبين السلاجقة والفاطميين من ناحية ثانية ثم بين كل من السلاجقة والفاطميين من جهة والبيوت العربية التى ظلت قائمة فى صورة امارات صغيرة من جهة أخرى .

و يبدو أن ملكشاه كان يحلم وهو فى بلاد الشام سنة ٤٧٩ هـ (١٠٨٦ ــ ١٠٨٧م) بإقامة دولة إسلامية واسعة ، تركية ــ عربية ، على غرار الدولة العباسية بجناحيها العربى والفارسى أيام ازدهارها فى العصر العباسى الأول . وكان من المؤمنين بهذه الفكرة نظام الملك ، وز ير السلطان وساعده الأيمن . ولكن هذا الوز ير اعتمد فى تنفيذ سياسته على الترك ، وهم سنيون متشددون ، مما أغضب الشيعة الذين كانوا نسبة لا يستهان بها فى الدولة . ولم يهدأ الشيعة إلا بمقتل نظام الملك سنة ٤٨٥ هـ (١٠٩٢م) ، عندما اغتاله رجل ديلمى من الباطنية «فأسف الناس وتألموا لمصابه ، وتضاعف حزنهم لفقد مثله ، لما كان عليه من حسن الطريقة والعدل »(٦٥).

أم السلطان ملكشاه ، فقد زوج ابنته للخليفة العباسى المقتدي ، وأنجبت هذه الزيجة ولدًا اسمه جعفر(٦٦) ، فأثار ذلك فى نفس ملكشاه رغبة قو ية فى أن يتولى جعفر الخلافة ، ليجمع بين ملكى العباسين والسلاجقة . وكان أن دعا السلطان الخليفة المقتدى إلى التنازل عن الخلافة لابنه جعفر ، ولكن القدر لم يمهل ملكشاه لتنفيذ مخططه ، إذ توفى بعد عدة أيام ، فى نفس العام الذى شهد مقتل نظام الملك .

والواقع أن وفاة السلطان ملكشاه جاءت نذيرًا بتصدع دولة السلاجقة الكبرى ، إذ دب الخلاف بين أبنائه ، ولم يكد ابنه بركياروق يفوز بمنصب السلطنة ، حتى تصدى له عمه تتش الذى كان يحس بمرارة فى نفسه لأن أخاه ملكشاه أجحفه حقه وحرمه من بسط نفوذه على بلاد الشام بأجمعها . لذلك خرج تتش ومعه بعض أمراء الترك إلى المشرق لانتزاع السلطنة بعد وفاة أخيه ملكشاه ، واستولى فى طريقه على الرحبة ونصيبين . وكان ابراهيم بن قريش العقيلى قد عاد إلى الموصل و بسط سيطرته عليها ، فعزله تتش وقتله وبذلك أوشكت أسرة بنى عقيل العربية على الانتهاء من حكم

الموصل(٦٧) وعندما اقترب تتش من ابن أخيه السلطان بركياروق، تخلى عنه بعض كبار أعوانه ومرافقيه، وبخاصة آقسنقر أمير حلب وبوزان أمير الرها، وأنضما إلى جانب السلطان بركياروق، فاضطر تتش إلى الانسحاب والعودة مسرعاً إلى الشام، لينتقم من آقسنقر ويقتله ويستولى على حلب، كما قتل بوزان صاحب الرها. وعندما حاول تتش الزحف مرة أخرى فى اتجاه المشرق وبلاد ماوراء النهر لمنازلة عمه بركياروق، حلت به الهزيمة وانتهى أمره بالقتل(٦٨).

أما السلطان بركياروق فقد اكتفى بحكم فارس وبغداد، ولم يحاول ضم بلاد الشام. وكان تتش قد خلف ولدين هما فخرالملوك رضوان، وشمس الملوك دقاق، فأخذ الأول ملك حلب، وأخذ الثانى ملك دمشق، دون أى تدخل من جانب بركياروق. أما الموصل، فقد منحها السلطان بركياروق لأحد رجاله الترك ـ وهو كربغا ـ وبذلك خرجت الموصل نهائياً من قبضة بنى عقيل العرب.

وفى الوقت الذى انقسمت دولة الأتراك السلاجقة فى المشرق إلى ثلاث وحدات، فاحتفظ بركياروق بأصبهان وفارس وعراق العجم، على أن تكون له السلطنة، وأخذ أخوه الثانى محمد تبر أذربيجان وأرمينية وديار بكر والموصل، فى حين كانت خراسان وبلاد ما وراء النهر من نصيب الأخ الثالث أبوالحرث سنجر.. فى ذلك الوقت أخذ النفوذ السلجوقى ينكمش فى بلاد الشام. ذلك أن دقاق ابن تتش صاحب دمشق وأخاه رضوان صاحب حلب لم يتمتعا بقدر كاف من بعد النظر والمهارة السياسية والصلابة، يمكنهما من مواجهة الأخطار التى أحدقت ببلاد الشام فى أواخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس للهجرة (الحادى عشر والثانى عشر للميلاد).

ولعل أبلغ دليل على انحلال نفوذ الأتراك السلاجقة فى بلاد الشام والعراق فى ذلك الدور، هو ظهور عدد كبير من الوحدات السياسية، التى لا تجمع بينها رابطة سوى انتمائها للبيت السلجوقى. وقد أطلق على هذه الوحدات اسم أتابكيات، وعلى أصحابها اسم أتابكة، ومفردها أتابك، وهو لفظ تركى معناه «مربى الملك». وكان آل سلجوق إذا أرادوا تكريم أحد رجالهم عهدوا إليه بالإشراف على تربية بعض أبنائهم ورعاية مصالحه فى حالة وفاة أبيه وأضفوا عليه لقب «أتابك»(٦٩) وفى هذه الحالة يكون للأتابك الإشراف على شئون الإقطاع أو الحكم الذى ورثه الولد القاصر عن أبيه. وبتعدد الأبناء تعدد الأتابكة، من ذلك أنه كان لكل واحد من ولدى تتش رضوان صاحب حلب ودقاق صاحب دمشق ـ أتابك يرعى كافة مصالح الأمير القاصر إلى أن يكبر وينفرد بشئون الحكم. وفى بعض الحالات كان الأتابك يتزوج من أم القاصر الذى يشرف على تربيته حين تصبح هذه الأم أرملة، وذلك لكى

يضفى على كيانه صفة أكثر التصاقاً بالبيت الحاكم. وربما تطلع الأتابك إلى انتزاع حق الأمير القاصر والاستئثار بالإمارة أو الإقطاع لنفسه.

الترك ودفع الخطر الصليبى عن الوطن العربى:

وفى المرحلة التى أخذ عدد الأتابكيات يزداد زيادة ملحوظة فى بلاد الشام والجزيرة واذربيجان وفارس، عقب وفاة السلطان ملكشاه سنة ٤٨٥هـ (١٠٩٢م)، مما يشير إلى تفتت وحدة الأتراك السلاجقة فى تلك البلاد.. أخذ الخطر الصليبى الغربى يلوح فى أفق الشرق الأدنى. والواقع أن الأتراك هم الذين تحملوا مسئولية مواجهة هذا الخطر، وقاموا بالدور الرئيسى فى حركة الجهاد ضد الغزاة وذلك منذ وصول الحملة الصليبية الأولى إلى الشرق الأدنى فى أواخر القرن الخامس الهجرى، حتى طرد آخر البقايا الصليبية من بلاد الشام فى أواخر القرن السابع الهجرى (القرنان الحادى عشر والثالث عشر للميلاد).

من ذلك أنه لم تكد أقدام صليبيى الحملة الأولى تطأ أرض الأناضول حتى تصدى لهم سلاجقة الروم فدارت عدة معارك بين الطرفين على امتداد الطريق من غرب الأناضول إلى شرقه(٧٠) حقيقة أن الصليبيين تفوقوا فى تلك المعارك، وتمكنوا من شق طريقهم إلى مشارف الشام وإقليم الجزيرة، ولكن تفوقهم لم يكن نتيجة لتقاعس الترك أو تخاذلهم فى الجهاد، بقدر ما كان نتيجة للظروف التى أحاطت بالأتراك السلاجقة فى تلك المرحلة من ناحية، وللتفوق العددى الكبير الذى تمتع به الصليبيون من جهة ثانية. هذا بالإضافة إلى المعونة التى تلقاها الغزاة الغربيون من البيزنطيين، والعناصر المسيحية الشرقية ـ وبخاصة الأرمن ـ من ناحية ثالثة. وبوصول الصليبيين إلى الأجزاء الشرقية من آسيا الصغرى، انضم التركمان(٧١) ـ من بنى دانشمند ـ إلى أقربائهم سلاجقة الروم فى مقاومة الزحف الصليبى، بحيث لم يشق الصليبيون طريقهم إلى شمال الشام إلا بصعوبة.

وما كاد الصليبيون يصلون إلى أنطاكية، ويشرعون فى حصارها، حتى بذل حاكمها التركى ـ ياغى سيان ـ قصارى جهده فى الدفاع عنها. هذا فى الوقت الذى لم يتقاعس السلاجقة والتركمان فى انقاذ أنطاكية، على الرغم مما كان بين القوى السلجوقية فى اقليم الجزيرة وبلاد الشام من خصومات، فقاموا بعدة محاولات ـ بقدر ما سمحت به ظروفهم ـ لإنقاذ المدينة. أما السلطان السلجوقى بركياروق (٤٨٧ـ ٤٩٨هـ/ ١٠٩٤ـ ١١٠٥م)، فقد أمر تابعه كربوغا (كربوقا) أتابك الموصل بالخروج على رأس جيش من الترك لإنقاذ الرها وأنطاكية من العدوان الصليبى.

ولكن كربوغا وصل إلى أنطاكية بعد فوات الأوان، أى بعد أن كان الصليبيون قد استولوا عليها وتحصنوا داخلها (٤٩١هـ/ ١٠٩٨م). ويؤكد المؤرخون المعاصرون أن ياغى سيان لم يهمل فى الدفاع عن أنطاكية، وإنما ظهر من شجاعته «وجودة رأيه وحزمه واحتياطه ما لم يشاهد من غيره»[٧٢] ولكن الإمدادات التى كانت تصل إلى الصليبيين من غرب أوربا عن طريق البحر، فضلاً عن الدور الذى لعبه السريان والأرمن داخل أنطاكية فى خيانة المسلمين ومؤازرة الصليبيين، كل ذلك كان له أثره فى سقوط أنطاكية.

وبعد الاستيلاء على أنطاكية صار الباب مفتوحاً أمام الصليبيين للزحف جنوباً نحو فلسطين وبيت المقدس. وعندئذ جاء دور العنصر العربى بوجه عام والإمارات العربية الصغيرة التى كانت متناثرة فى بلاد الشام ـ بوجه خاص ـ فى مقاومة الغزو الصليبى. وقد سبق أن أشرنا إلى أن هذا الغزو واكب انحلال قوة العنصر العربى وانهيار سيادته وانكماش نفوذه. وهكذا قدر للأتراك وأقربائهم التركمان ومن ارتبط بهم كالأكراد والقبجاق أن يتحملوا العبء الأكبر فى حركة الجهاد والدفاع عن الإسلام ـ منذ أواخر القرن الخامس الهجرى، الحادى عشر للميلاد ـ عقيدة وأرضاً وأمة.

وباستعراض تاريخ الحركة الصليبية فى الشرق الأدنى منذ بداية الغزو الصليبى فى أواخر القرن الخامس للهجرة ـ الحادى عشر للميلاد ـ نجد أن أبطال حركة المقاومة والجهاد كانوا جميعاً من المسلمين الجدد الذين ظهروا على مسرح الأحداث فى وقت متأخر، أعنى الترك، والتركمان، والأكراد ومن ارتبط بهم من العناصر الآسيوية. وتبدو جنسية هؤلاء الأبطال الذين تزعموا حركة الجهاد الإسلامى فى تلك المرحلة من واقع أسمائهم، بدءاً بقلج أرسلان ـ سلطان سلاجقة الروم فى أواخر القرن الخامس الهجرى ـ الحادى عشر للميلاد ـ حتى سلاطين العثمانيين فى القرن العاشر الهجرى ـ السادس عشر للميلاد ـ مروراً بغازى بن دانشمند وكربوغا، ومودود، وبرسق بن برسق، وآقسنقر البرسقى، وجكرمش وسقمان بن أرتق، وايلغازى الأرتقى، وعماد الدين زنكى، ونور الدين محمود، وصلاح الدين يوسف بن أيوب وأهل بيته.. ثم سلاطين المماليك فى مصر والشام حتى سقوط دولتهم فى أوائل القرن العاشر الهجرى، السادس عشر للميلاد[٧٣].

وبين ثنايا هذه القائمة الطويلة لأسماء أبطال حركة الجهاد ضد الصليبيين، قد نصادف فى المصادر المعاصرة اشارة سريعة لبعض من شاركوهم أو ساروا فى ركابهم من أمراء العرب المحليين، مثل أسامة بن المبارك بن شبل الكلابى، وسلطان بن منقذ،

ولكننا لا نجد ذكرًا لأعمال بطولية قام بها هؤلاء، وإنما الواضح أنهم لم يكن لهم دور قيادى، وإنما كانوا مجرد أتباع (٧٤).

هذا مع ملاحظة أننا عندما نؤكد انكماش دور العنصر العربى فى حركة الجهاد ضد الصليبيين فى الشرق فإن هذا ينبغى ألا يفسر على أنه انتقاص من مكانة العرب أو اتهام لهم بالتقاعس عن النهوض بواجب الجهاد فى مرحلة من أخطر مراحل تاريخ الأمة الإسلامية. إن للعنصر العربى أمجاده الخالدة ورصيده الضخم فى تاريخ هذه الأمة منذ مولدها. وحسب العرب أنه حملوا رسالة الإسلام إلى المشرق والمغرب، وأنهم تحملوا ما حملوه فى حركة الفتوح الإسلامية حتى امتدت دولة الإسلام من بحر الظلمات غربًا حتى قلب القارة الآسيوية شرقًا. وكان أن استنفذ العرب طاقتهم على مدى بضعة قرون، حتى استبد بهم التعب فى مرحلة لاحقة بعد أن ظلوا أمدًا طويلاً جند الإسلام الزائدين عن حياضة المبشرين بعقيدته.

وإذا كان غير العرب من المسلمين ــ وبخاصة الترك ــ قد حلوا محل العرب فى النهوض بمهمة الدفاع عن كيان الأمة الإسلامية فى مرحلة لاحقة من مراحل التاريخ، فإن علينا أن نتذكر أن الإسلام جعل من المؤمنين أخوة، وجعل الجهاد فرضًا على كل مسلم قادر ــ وليس على العرب وحدهم ــ وساوى بين المسلمين جميعًا فى الحقوق والواجبات، وأكد على لسان رسوله الكريم أن لا فضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى. ومادام العنصر العربى قد استنفذ طاقته بعد أن أدى واجبه، فلاينتقص من شأنه فى تلك المرحلة اللاحقة من مراحل التاريخ أن ينهض أخوة للعرب بالأمانة والوفاء بالعهد تحت مظلة الإسلام (٧٥).

وحرصًا على الحقيقة التاريخية، لابد من أن نعترف بأن انحلال العنصر العربى فى تلك المرحلة من أواخر تاريخ العصور الوسطى، لم يكن سببه طغيان العنصر التركى عليه، وامتهان الترك للعرب، وتسلطهم على الكيان العربى.. مثلما يتصور البعض، لأن بذور هذا الانحلال ظهرت قبل ازدياد نفوذ الترك وبروز نشاطهم واتساعه على المسرح العربى. وربما كان أقرب إلى الحقيقة التاريخية أن نعترف بالواقع فنقول أن العرب أقبلوا فى أعقاب حركة الفتوح على حياة الترف وأسرفوا فى الاستمتاع بمباهج الحياة، وتخلوا عن روح البساطة والاعتدال التى تتفق وتعاليم الإسلام وروحه وما من إمارة عربية فى إقليم الجزيرة وبلاد الشام فى تلك الحقبة إلا وحفلت أخبار أمرائها بإشارات إلى مجالس الشراب والرقص والغناء، والشغف باتخاذ المماليك والغلمان والجوارى، فضلاً عن المبالغة فى إقامة حلقات الصيد وتشييد القصور فى البادية لتكون بمثابة خلوات يباشرون فيها حياتهم الخاصة وسط الندماء والخلان (٧٦)

وكان ذلك فى الوقت الذى ظهر على مسرح الشرق الأدنى عنصر الأتراك بقوته البدنية، وبساطته الرعوية، وقدرته على تحمل المشاق، ومهارته فى الحرب والكر والفر، فضلاً عن حماسته للإسلام ورغبته فى الجهاد فى سبيل الله.

وهكذا لم يصادف الصليبيون مقاومة عند وصولهم إلى بلاد الشام فى أواخر القرن الخامس الهجرى ــ الحادى عشر للميلاد ــ إلا من جانب الأتراك، حتى أن مؤرخيهم ــ وعلى رأسهم وليم الصورى ــ أطلقوا على المسلمين جميعاً اسم «الأتراك»، فالأتراك تجمعوا، والأتراك زحفوا بجيوشهم، والأتراك هاجوا وانتصروا... (٧٧) ولم يستخدموا مصطلح «العرب» إلا فى حالات قليلة نادرة، للإشارة إلى البدو الرحل من العربان الذين احترفوا الرعى، ودأبوا على قطع الطرق على القوافل والحجاج، أو الإغارة على المزارع والضياع، أو المسيرة خلف جيوش الأتراك لإظهار الكثرة العددية، وإدخال الرهبة فى قلوب الأعداء.

وقد ظهر هذا بوضوح عندما شرع الصليبيون فى الزحف على بيت المقدس غداة استيلائهم على أنطاكية، فبينما أظهر الأمراء الأتراك ــ رغم ما كان بينهم وبين بعض من منازعات وخصومات ــ حرصاً على مقاومة الصليبيين، إذا بالبيوت العربية فى وسط بلاد الشام وشمالها تبدى قدراً كبيراً من المرونة التى هى أقرب إلى الرغبة فى المسالمة، وربما الاستسلام. من ذلك أن الأمير عزالدين أبوالعساكر سلطان بن منقذ صاحب شيزر (٤٩٢ ــ ٥٤٠ هـ/ ١٠٩٨ ــ ١١٤٥م) أجرى اتصالات مع الصليبيين عندما سمع باقترابهم من امارته، وتعهد بأن لا يعترض طريقهم عند مرورهم بشيزر، وبأن يقدم لهم ما يحتاجون إليه من غذاء وميرة، فضلاً عن أنه أرسل اليهم سنة ٤٩٢ هـ (١٠٩٩م) دليلين ليرشدا الصليبيين عند عبورهم إقليم نهر العاصى (٧٨). وعندما مر الصليبيون بحصن مصياف ــ أو مصياب ــ على الساحل، خرج إليهم صاحب الحصن ــ وهو أمير عربى ــ وعقد معهم اتفاقية ولاء ومسالمة. واتجه الصليبيون بعد ذلك إلى سهل البقاع، فلجأ أهالى ذلك الإقليم من العرب إلى حصن الأكراد واحتموا به، ولكن الصليبيين حاصروهم حتى سقط الحصن فى أيديهم. وهناك استقبل الصليبيون رسل جناح الدولة ــ أمير حمص العربى ــ يحملون الهدايا لزعماء الصليبيين، ويخطبون ودهم حتى لا يتعرضون لبلدهم بسوء. وعندما اقترب الصليبيون من طرابلس، بادر أميرها فخرالملك أبوعلى عمار بإرسال الرسل إلى الصليبيين لعقد اتفاقية، تعهد فيها ذلك الأمير العربى بدفع الأموال للصليبيين كما أسرع برفع أعلامهم على أسوار مدينته وغيرها من المواضع التابعة له، تعبيراً عن ولائه، واعترافاً منه بسيادتهم (٧٩).

وكان المفروض عندئذ أن تتبع طرابلس الدولة الفاطمية فى مصر، ولكن قاضيها الشيعى ـ ابن عمار أبوطالب ـ استقل بها، وأقام بها إمارة مستقلة منذ منتصف القرن الخامس الهجرى، الحادى عشر للميلاد. وإذا أدخلنا فى حسابنا الدولة الفاطمية بوصفها احدى القوى العربية على مسرح الشرق الأدنى، والتى كانت لها ممتلكاتها ومصالحها فى بلاد الشام عندما تعرضت للغزو الصليبى فى أواخر القرن الخامس الهجرى، الحادى عشر للميلاد، فإنه كان من المتوقع أن تظهر هذه الدولة فى صورة احدى القوى الرئيسية التى تتصدى للغزو الصليبى وتعمل على انقاذ المنطقة من خطرهم. ولكننا بدلاً من ذلك نجد الدولة الفاطمية تستهل علاقتها بالصليبيين ـ غداة وصولهم إلى أنطاكية ـ بأن أرسلت إليهم سفارة تقترح عقد حلف ضد العدو المشترك ممثلاً فى الأتراك السلاجقة ـ السنة ـ، على أن يكتفى الصليبيون بشمال بلاد الشام، ويتركون جنوب تلك البلاد بما فيها بيت المقدس للفاطميين(٨٠) ولم يكتف الأفضل الفاطمى بذلك، بل انتهز فرصة الفوضى التى عمت بلاد الشام نتيجة للغزو الصليبى، وأرسل جيشاً استرد به بيت المقدس من صاحب المدينة سقمان بن أرتق (٤٩١هـ/ ١٠٩٧م)(٨١) على أن العبرة ليست بالاستيلاء على بيت المقدس فى تلك الظروف، وإنما بالقدرة على الدفاع عنها، وهذا ما لم تقو عليه الدولة الفاطمية، فسقطت المدينة المقدسة فى أيدى الصليبيين سنة ٤٩٢هـ/ ١٠٩٩م(٨٢) وعبثاً حاول الفاطميون بعد ذلك زحزحة الصليبيين عن الأراضى والبلاد والمدن والثغور التى احتلوها فى فلسطين وجنوب بلاد الشام، إذ باءت الحملات الفاطمية كلها بالفشل الذريع. وكانت الدولة الفاطمية عندئذ تعانى آلام الموت البطئ، مما جعلها لا تقوى على بذل جهد كبير منظم فى مواجهة الخطر الصليبى ـ وعندما وجد أهالى المدن الساحلية فى بلاد الشام أن الدولة الفاطمية المسئولة عن حمايتهم لا تستطيع أن توفر لهم هذه الحماية، استنجد بعضهم ـ مثل أهالى صور ـ بالأمير طغتكين التركى صاحب دمشق، فأرسل إليهم نجدة من ألفى فارس، واستمر الصليبيون يحاصرون المدينة، والأتراك داخلها يدافعون، حتى «فنى نشاب الأتراك فقاتلوا بالخشب»(٨٣).

والواقع أنه إذا كانت الزعامة الروحية للعالم الإسلامى فى الشرق قد تقاسمتها فى عصر الحروب الصليبية خلافتان متباعدتان، احداهما الخلافة العباسية السنية فى بغداد، والأخرى الخلافة الفاطمية الشيعية فى القاهرة، فإن كلاً من هاتين الخلافتين غدت فى مطلع القرن السادس الهجرى، الثانى عشر للميلاد، مجرد صورة شكلية، لا حول لها ولا قوة. وكان المفروض فى الخلافة العباسية أن تتزعم القوى الإسلامية لدفع خطر الصليبيين عن البلاد الإسلامية، ولكنها كانت فى حقيقة الأمر أضعف من

أن تحمى نفسها من تسلط الأتراك عليها . وفى الوقت الذى أحست الخلافة العباسية بثقل وصاية الأتراك السلاجقة عليها ، أدركت أيضاً أنها لا غنى لها عنهم ، لحماية كيانها ممن هم — فى نظرها أشد خطراً عليها من الترك .

من ذلك أن الأمير العربى صدقة بن مزيد أقام لنفسه إمارة فى وسط العراق ، حيث بنى مدينة الحلة لتكون مركز إمارته الجديدة ، ولما كان بنومزيد يتبعون المذهب الشيعى ، فإن صدقه وجماعته أضمروا كراهية شديدة للخلافة العباسية والأتراك السنة جميعاً . ولم يلبث صدقة أن « عظم شأنه ، وعلا قدره ، وامتنع جاهه واتسع ، واستجار به صغار الناس وكبارهم فأجارهم » . وكان أن اتخذ صدقة لنفسه لقب « سيف الدولة » ، وأخذ يعمل لإنشاء دولة عربية فى العراق مستقلة عن نفوذ الأتراك السلاجقة والخلافة العباسية جميعاً ، حتى لقبه المعاصرون « أمير العرب » (٨٤) وبلغ من جرأة صدقه ونفوذه أن أخذ يتدخل فى شئون دولة السلاجقة ، فساعد محمد بن ملكشاه ضد أخيه السلطان بركياروق . ولكن لم يكد محمد يلى السلطنة حتى تنكر لصدقة ، وخشى عاقبة طموحاته وأطماعه ، لاسيا بعد أن رفض الامتثال لأوامر السلطان والخروج لمحاربة الصليبيين . و يبدو أن صدقة وجد فى الكيان الصليبى ستاراً يمكن أن يحجب عنه خطر الأتراك السلاجقة . وهكذا حتى انتهى الأمر بأن أرسل السلطان جيوشه ضد صدقة ، فأنزلت به الهزيمة وخر صدقة قتيلاً سنة ٥٠١ هـ (١١٠٨م) .

ولكن ابنه دبيس بن صدقة واصل سياسة أبيه ، وأخذ يعيث فساداً فى البلاد « وفعل فيها الأفاعيل القبيحة » (سنة ٥١٤هـ/ ١١٢٠م) ، فأرسل إليه السلطان محمود السلجوقى يطلب منه أن يكف عن فعله ، كما أرسل إليه الخليفة المسترشد بالله « ينكر عليه و يأمره بالكف ، فلم يفعل » ، بل لقد بلغت به الجرأة أن هاجم مدينة بغداد نفسها » وأتى بها من النهب والقتل والفساد ما لم يجر مثله » . ثم نصب دبيس مخيمه فى مواجهة قصر الخليفة المسترشد بالله الذى لم يجد وسيلة لانقاذ نفسه وخلافته سوى الاستنجاد بالسلطان محمود السلجوقى ، وكان أن عهد السلطان إلى أحد رجاله — وهو الأمير التركى آقسنقر البرسقى أتابك الموصل — بمحاربة دبيس وشيعته من العرب ، ولكن الهزيمة حلت بأتابك الموصل سنة ٥١٦هـ (١١٢٢م) (٨٥) ومرة أخرى استغاث الخليفة العباسى بسلطان السلاجقة ، حتى حلت الهزيمة بدبيس بن صدقة سنة ٥١٧هـ (١١٢٣م) ، فاضطر إلى نقل نشاطه إلى إقليم البصرة ، ثم اتجه شمالاً إلى جعبر حيث اتصل بالصليبيين وحالفهم — وهو الأمير العربى المسلم — « وحضر معهم حصار حلب وأطمعهم فى أخذها » (٨٦) .

وفى ذلك الدور، كان الخليفة المسترشد بالله العباسى (٥١٢ـ ٥٢٩هـ/ ١١١٨ـ ١١٣٥م) يحاول تخليص خلافته من الهيمنة السلجوقية، وقد وصف السيوطى الخليفة المسترشد بأنه «كان ذا همة عالية، وشهامة زائدة، وإقدام ورأى، وهيبة شديدة، ضبط أمور الخلافة ورتبها أحسن ترتيب، وأحيا رسم الخلافة»(٨٧) ولإحياء الخلافة العباسية واستعادة سابق مجدها، طالب الخليفة المسترشد إنشاء جيش خاص بالخلافة، ولكن السلطان محمود السلجوقى عارضه فى ذلك، ورأى أن يوقف الخليفة عند حده ليظل فى قبضة الترك، فزحف على بغداد. وكان أن خرج الخليفة ومعه أهل بيته إلى الضفة الغربية لنهر دجلة، ومن ورائه أهل بغداد يبكون «بكاء لم يشاهد مثله».. ولم يلبث عماد الدين زنكى ـ حاكم الموصل من قبل السلطان محمود السلجوقى أن أنزل الهزيمة بالخليفة وأتباعه، فى حين دخلت جماعة من عسكر السلطان دار الخلافة ونهبوها واعتدوا على الأهالى، حتى اضطر الخليفة فى نهاية الأمر إلى الخضوع «واعتذر للسلطان مما جرى، وعفا عن أهل بغداد جميعهم»(٨٨).

هذا عن الخلافة العباسية فى تلك المرحلة من تاريخ الدولة الإسلامية، أما الخلافة الفاطمية على الجبهة الغربية للصليبيين بالشام ـ فلم تكن أحسن حالاً فى النصف الأول من القرن السادس الهجرى ـ الثانى عشر للميلاد ـ من الخلافة العباسية. ذلك أن مقتل الوزير الأفضل سنة ٥١٥هـ (١١٢١م) جاء بمثابة بداية النهاية بالنسبة لدولة الفاطميين. وقد وصف الأفضل فى المصادر المعاصرة بأنه «كان من العدل وحسن السيرة فى الرعية والتجار على صفة جميلة»(٨٩) ولم تظهر بعد ذلك فى الدولة الفاطمية شخصية قوية تستطيع أن تقوم بما قام به بدرالدين الجمالى أو ابنه الأفضل من ضبط لسياسة الدولة، وتدبير أمورها(٩٠).

أما العرب فى بلاد الشام، فلم يتبق لهم عند منتصف القرن السادس الهجرى ـ الثانى عشر للميلاد ـ سوى امارة بنى منقذ فى شيزر. و يبدو أن بنى منقذ كانوا على درجة فائقة من المرونة السياسية مكنتهم من الانحناء أمام التيارات المضادة، حتى احتفظوا بامارتهم حتى ذلك الوقت. أما بقية الإمارات العربية المحيطة بهم فى بلاد الشام ـ مثل إمارة بنى عقيل فى الموصل وحلب، وإمارة بنى مرادس فى حلب، وامارة بنى عمار فى طرابلس ـ فقد انهارت واحدة بعد أخرى. وقامت سياسة بنى منقذ على أساس مسالمة كافة القوى المحيطة بهم أو التى خشوا بأسها، فسالموا سلاجقة الروم، وسالموا أتابكة دمشق، وسالموا الشيعة فى طرابلس حتى سقوط هذه المدينة فى أيدى الصليبيين سنة ٥٠٣هـ (١١٠٩م)(٩١) ولكن شاء القدر أن يحل بالمنطقة كلها زلزال عنيف سنة ٥٥٢هـ (١١٥٧م)، دمر العديد من المدن والحصون فى شمال بلاد الشام

ووسطها، وكان بنومنقذ مجتمعين وقت حدوث الزلزال فى أحد قصورهم بشيزر حيث أقيمت وليمة عائلية كبرى، فخر السقف عليهم وماتوا تحته. وعندما حاول الصليبيون انتهاز الفرصة للاستيلاء على شيزر، سابقهم نورالدين محمود، واستولى على الحصن وأعاد تعمير القلعة، وبذلك سقط آخر البيوت العربية الحاكمة فى بلاد الشام على عصر الحروب الصليبية، ولم يتبق للعرب أثر لقوة سياسية أو مسحة من الحكم فى تلك البلاد، وذلك قبيل بزوغ نجم صلاح الدين بسنوات معدودة(٩٢).

وإذا كان هذا هو حال القوى العربية ـ سواء على مستوى الخلافة أو الإمارات ـ فإنه لم تتبق تحت مظلة الإسلام عندئذ قوة تستطيع مواجهة الخطر الصليبى، سوى قوة الترك السلاجقة، وأقربائهم التركمان، ومن ارتبط بهم ودار فى فلكهم مثل الأكراد. وقد سبق أن أشرنا إلى أن الأتراك السلاجقة اعتبروا أنفسهم منذ ظهور الخطر الصليبى فى منطقة الشرق الأدنى فى أواخر القرن الخامس الهجرى ـ الحادى عشر للميلاد ـ حماة الإسلام وأهله ودولته، المسئولين عن دفع خطر المعتدين. وعندما انقسمت دولة الأتراك السلاجقة الكبرى إلى أقسام، برزت دولة سلاجقة فارس ـ ممثلة فى بيت طغرلبك ـ لتتحمل الجزء الأكبر من هذه المسئولية، بوصفها صاحبة الوصاية على الخلافة العباسية، وتضم تحت جناحها العراق مركز هذه الخلافة. وكثيرًا ما كان يحدث أن يهرع المسلمون فى الشام ـ وغير الشام ـ إلى بغداد يستنجدون بالخلافة ويشكون ماألم بهم من ضر على أيدى الصليبيين، فلا يجد الخليفة العباسى أمامه مخرجًا سوى أن يطلب من السلطان السلجوقى أن يرسل حملة لدفع الضر عن المسلمين. يذكر ابن القلانسى فى حوادث سنة ٥٠٤هـ (١١١٠م) مانصه(٩٣):

(ولما كان أول جمعة من شعبان، حضر رجل من الأشراف الهاشميين من أهل حلب، وجماعة من الصوفية والتجار والفقهاء، إلى جامع السلطان ببغداد، فاستغاثوا وأنزلوا الخطيب عن المنبر وكسروه، وصاحوا وبكوا لما لحق الإسلام من الإفرنج، وقتل الرجال وسبى النساء والأطفال. وقد كان الأمر تقرر مع السلطان غياث الدنيا والدين (محمد بن ملكشاه) على انهاض العسكر عقب تلك الاستغاثة المقدم شرحها ببغداد، والتقدم إلى الأمراء بالتأهب للمسير إلى الجهاد، فتأهبوا لذلك. وكان أول من نهض منهم إلى أعمال الفرنج الأمير الاسفهسلار شرف الدين مودود صاحب الموصل..).

أما المؤرخ ابن الأثير، فيوضح أن الخليفة أرسل أن السلطان السلجوقى يستحثه على ارسال حملة للجهاد. وقد ورد ذلك فى عبارة نصها «فأرسل الخليفة إلى السلطان فى المعنى، يأمره بالاهتمام بهذا الفتق ورتقه»(٩٤).

وهكذا توالت الحملات التى أرسلها السلاجقة من العراق لمحاربة الصليبيين بالشام. وبعد مقتل مودود أتابك الموصل سنة ٥٠٧هـ (١١١٣م) عهد السلطان محمد السلجوقى إلى آقسنقر البرسقى بولاية الموصل، مع تكليفه بمواصلة الجهاد ضد الصليبيين «وأمره بقتال الفرنج»، فقام بحملة كبيرة ضد الرها فى العام التالى.

والواقع أن السلطان محمد بن ملكشاه ـ سلطان سلاجقة فارس (٤٩٨ـ ٥١١هـ/ ١١٠٥ـ ١١١٧م) استطاع أن ينقذ الدولة السلجوقية من الاستمرار فى طريق التدهور الذى انجرفت فيه منذ عهد بركياروق، مما مكنه من القيام بدور نشيط فى حركة الجهاد ضد الصليبيين فى إقليم الجزيرة والشام. ومهما يكن من أمر هذه الجهود، فإن الفرقة التى دبت بين القوى الإسلامية بعضها وبعض ـ فى الشام والعراق ـ ظلت تشكل عقبة فى طريق القيام بحركة جهاد كبرى لاقتلاع جذور المعتدين. وهكذا حتى أخذت فكرة إنشاء جبهة إسلامية متحدة تظهر فى ذلك الدور، فى النصف الأول من القرن السادس الهجرى، الثانى عشر للميلاد.

أما عن البذور الأولى للجبهة الإسلامية المتحدة، فقد غرست فى عهد السلطان محمد بن ملكشاه، الذى أقطع أحد رجاله الترك ـ آقسنقر البرسقى الموصل وأعمالها، مع تكليفه بجهاد الصليبيين، كما سبق أن أشرنا (٩٥) ولم يلبث البرسقى ـ وهو بالموصل ـ أن تلقى نداء من أعيان حلب لنجدتهم ضد الصليبيين، فرحب صاحب الموصل بتلك الفرصة التى أتاحت له السيطرة على حلب، وتم له ذلك سنة ٥١٨هـ (١١٢٤م).

وهكذا جمع البرسقى فى قبضته بين الموصل وحلب، مما شكل نواة لإقامة وحدة إسلامية امتدت من شمال العراق إلى شمال الشام. وكان هذا الارتباط بين الموصل وحلب أخطر ما يخشاه الصليبيون، لما يترتب عليه من قطع الصلة بين إمارة الرها الصليبية ـ فى إقليم الجزيرة ـ من ناحية، وبقية الكيان الصليبى فى بلاد الشام من ناحية أخرى.

وعند مقتل البرسقى فى الموصل سنة ٥٢٠هـ/ ١١٢٦م، تعاقب بعض الحكام فى حكم الموصل وحلب، إلى أن وقع اختيار السلطان محمود السلجوقى على أحد رجاله الأتراك، هو عماد الدين زنكى «لما يعلمه من كفايته لما يليه»، فعينه أتابكا على الموصل سنة ٥٢١هـ (١١٢٧م)(٩٦)، ومع أن زنكى بادر بالاستيلاء على عدة مواضع فى اقليم الجزيرة لحمايتها من هجمات الصليبيين، إلا أنه اعتقد بأن من الخطأ الشروع فى عملية جهاد كبرى ضد الصليبيين قبل الاستيلاء على حلب أولاً، كخطوة أولى

على طريق الوحدة الإسلامية. لذلك بادر بعقد هدنة مع أمير الرها الصليبى، ثم حصل من السلطان على تقليد بحكم حلب. وعندما دخل حلب سنة ٥٢٢هـ (١١٢٨م) لينقذها من براثن القوى العديدة المتنافسة عليها، استقبله أهل حلب استقبالاً رائعاً «وأظهروا من الفرح والسرور ما لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى.. ولولا أن الله تعالى منّ على المسلمين بولاية الشهيد (زنكى) لكان الفرنج قد استولوا على الشام جميعه»(٩٧).

وهنا نلاحظ أن حرص زنكى على ضم حلب إلى الموصل تحت ولايته، لم يكن غاية وإنما وسيلة، كخطوة أولى على طريق الوحدة الإسلامية الكبرى التى أعتقد أنها ينبغى أن تسبق أية حركة للجهاد ضد الصليبيين. وهكذا أخذ الأتراك يتأهبون لحمل الأمانة والنهوض بالرسالة فى الوقت الذى ركن العرب فى العراق والشام ومصر إلى السكون، واتضح عدم قدرتهم على بذل مزيد من الجهد فى مقاومة الغزاة الغربيين.

وكانت الخطوة التالية أمام زنكى هى ضم دمشق، لتمتد الجبهة الإسلامية المتحدة من شمال العراق إلى قلب الشام. وإذا كان الغزاة الصليبيون قد حرصوا على السيطرة على شواطئ الشام وموانيه الساحلية لضمان اتصالهم بالغرب الأوربى عن طريق البحر، فلا أقل من أن يسيطر المسلمون على داخلية بلاد الشام للضغط على الكيان الصليبى وطرد الغزاة عن طريق البحر.

وقد ساعدت الظروف زنكى فى تنفيذ مشروعه، إذ توفى ظغتكين أتابك دمشق العتيد سنة ٥٢٢هـ (١١٢٨م)، وهو الرجل الذى حظى بنفوذ كبير فاق نفوذ بقية أمراء الترك فى بلاد الشام. وكان أن مهد زنكى لمشروعه باتخاذ خطوتين: الأولى هى الزواج من خاتون ابنة الملك رضوان بن تتش ملك حلب السلجوقى الأسبق(٩٨). وذلك ليثبت مركزه فى حلب ويرث عن طريق ذلك التزاوج حقوق بيت رضوان فى شمال الشام. أما الخطوة الثانية فهى ذهابه إلى بلاد السلطان محمود السلجوقى فى العام التالى (٥٢٣هـ/ ١١٢٩م)، وعندئذ منحه السلطان «التواقيع السلطانية بملك المغرب كله»(٩٩)، بمعنى أن زنكى مطلق اليد فى كافة البلاد غربى العراق. وبعد ذلك عاد زنكى إلى حلب «فى عسكره عازماً على الجهاد»(١٠٠).

وكانت ممتلكات المسلمين فى بلاد الشام مقسمة عندئذ بين ثلاث قوى، اثنتان للأتراك وواحدة للعرب. أما القوتان التركيتان فكانت احداهما أتابكية دمشق، وعلى رأسها بورى بن طغتكين الذى سيطر على حماة فى الشمال وحوران فى الجنوب، فضلاً عن دمشق ذاتها. والإمارة التركية الثانية هى حمص، وعلى رأسها صمصام الدين

خيرخان (قيرخان) بن قراجا. وأما الإمارة العربية، فهى إمارة شيزر ــ قبل أن تنهار بعد قليل كما سبق أن أشرنا ــ وعلى رأسها الأمير العربى سلطان بن منقذ. ولم يستطع خيرخان بن قراجا أو سلطان بن منقذ مقاومة الأتابك زنكى، فأعلنا ولاءهما وخضوعهما له، وبذلك لم يبق أمام زنكى سوى تاج الملوك بورى أتابك دمشق(١٠١).

والواقع أن الطريق لم يكن سهلاً أمام زنكى، فاضطر إلى الدخول فى مناورات سياسية ومناوشات حربية ضد القوى المعارضة له فى بلاد الشام عندئذ، مثل أتابك دمشق، وصاحب حمص، والأراتقة التركمان الذين كانوا قد حكموا حلب فى يوم من الأيام، والذين عز عليهم أن يستأثر زنكى بحكمها دونهم، هذا فضلاً عن الصليبيين الذين وقفوا بالمرصاد لأية حركة تستهدف قيام وحدة إسلامية فى بلاد الشام. ومع ذلك فقد مضى زنكى فى طريقه فاستولى على مدينة حماه سنة ٥٢٣هـ (١١٣٠م).

ولكن حدث سنة ٥٢٥هـ (١١٣١م) أن توفى السلطان محمود السلجوقى، فتعرض ابنه داود لثورة من جانب أعمامه، مما عرض دولة الأتراك السلاجقة لانقسامات خطيرة. وعندما استنجدت بعض الأطراف المتنازعة بزنكى، اتجه إلى العراق، وزحف على بغداد، وحالفه «ملك العرب» دبيس بن صدقة ضد الخليفة العباسى المسترشد الذى دفعه طموحه إلى الوقوف إلى جانب بعض الأطراف المتنازعة. ولكن ممتلكات زنكى فى الموصل وحماة تعرضت لأخطار من جانب منافسيه، فى الوقت الذى شدد الصليبيون هجماتهم على حلب. وفى تلك المرحلة المضطربة، توفى بورى أتابك دمشق سنة ٥٢٦هـ (١١٣٢م)، فخلفه ابنه شمس الملوك اسماعيل الذى اتبع سياسة تعسفية دموية استثارت من حوله، فقامت ثورة فى دمشق، مما جعل اسماعيل يخشى على حياته، فاستنجد بزنكى. وتحت تأثير هذه العوامل مجتمعة، ترك زنكى العراق وعاد إلى الشام(١٠٢).

وشاءت الظروف قبل وصول زنكى إلى دمشق أن يقتل اسماعيل بن بورى، ليحل محله أخوه شهاب الدين محمود، تحت رعاية معين الدين أنر، رجل دمشق القوى فى ذلك الدور. لذلك صادف زنكى صعاباً جمة فى محاولاته ضم دمشق، وربما عوض زنكى عن ذلك، تحول مجرى الأمور عندئذ بالعراق. وذلك أن صحوة الخلافة العباسية على عهد الخليفة المسترشد لم تدم طويلاً، لا سيما بعد أن هدأت الأمور فى الدولة السلجوقية، ونجح السلطان مسعود بن محمد (٥٢٩ــ ٥٤٧هـ/ ١١٣٤ــ ١١٥٢م) فى التغلب على منافسيه والفوز بمنصب السلطنة. وقد حاول الخليفة المسترشد بالله منازلة السلطان الجديد، ولكن الموقف انتهى بهزيمة الخليفة ونفيه، ثم قتله بأيدى الباطنية سنة ٥٢٩هـ (١١٣٥م).

ولم يكد زنكى يطمئن إلى جبهة العراق، ويحصل على تأييد الخليفة المقتفى لأمر الله والسلطان مسعود السلجوقى، حتى انصرف إلى مشاكل بلاد الشام من جديد، فأنزل عدة ضربات بالصليبيين سنة ٥٣٠هـ (١١٣٦ — ١١٣٧م)(١٠٣) وقد حدث سنة ٥٣١هـ (١١٣٧م) أن تكون حلف مسيحى، صليبى — بيزنطى، ضد المسلمين، فأرسل زنكى إلى السلطان مسعود يستمده لمواجهة هذا الخطر. وعندما تباطأ السلطان بسبب بعض مشاغله، ثار الأهالى فى بغداد، وأعلنوا رغبتهم فى الجهاد، فاستغاثوا وقت صلاة الجمعة صائحين «واسلاماه.. وادين محمداه». وعندئذ خشى السلطان عاقبة غضب الأهالى، وأمر باعداد حملة سريعة لمحاربة الجبهة المسيحية(١٠٤). على أن الحلف الصليبى سرعان ما تفكك، مما ساعد زنكى على استئناف جهوده ضد الصليبيين من جهة، وعلى اتمام الجبهة الإسلامية المتحدة من جهة أخرى.

وفى تلك الأثناء، كانت إمارة الرها الصليبية — فى اقليم الجزيرة — تسبب قلقاً كبيراً لزنكى، لوقوعها على الطريق بين طرفى دولته فى الموصل وحلب، وبذلك عرقلت الاتصال بين شمال العراق وشمال الشام. وكانت هذه الإمارة الصليبية تعانى عندئذ — قرابة منتصف القرن السادس الهجرى، الثانى عشر للميلاد — ضعفاً واضحاً بسبب تطرف موقعها وبعدها عن حلب البناء الصليبى بالشام، فضلاً عن وقوعها وسط محيط اسلامى واسع. وكان أن اتجه زنكى لمهاجمة الرها سنة ٥٣٩هـ (١١٤٤م) ونجح فى فتحها، رغم ما كانت عليه «من القوة والحصانة والامتناع على قاصديها والحماية على طالبيها من العساكر الجمة ومنازلتها»(١٠٥). ولم يصعب على زنكى بعد سقوط الرها فى قبضته، أن يستولى على بقية الحصون والمعاقل والمدن التابعة لها، مثل سروج وغيرها.

ولا شك فى أن سقوط الرها آذن بانهيار البناء الصليبى فى الشرق، إذ كانت الرها أول أمارة أقامها الصليبيون فى الشرق سنة ٤٩١هـ (١٠٩٨م)، وشاء القدر أن تكون أول إمارة صليبية تسقط فى أيدى المسلمين سنة ٥٣٩هـ (١١٤٤م). أما من ناحية المسلمين، فإن استيلاءهم على الرها جاء خطوة هامة على طريق تأمين الوحدة بين شمال العراق وبلاد الشام. هذا وإن كان زنكى نفسه قد استشهد مقتولاً أثناء حصاره لقلعة جعبر — على الفرات — سنة ٥٤١هـ (١١٤٦م)(١٠٦).

ولم يصادف أبناء زنكى صعوبة فى الاحتفاظ بملك أبيهم، فأخذ نورالدين محمود — وهو الابن البكر لزنكى — حلب، فى حين كانت الموصل من نصيب أخيه سيف الدين غازى. وأدت هذه الأحداث إلى استثارة أطماع الطامعين، فأسرع حكام دمشق إلى احتلال بعلبك، وفرض سيطرتهم على حمص وحماه، واسترد الأراتقة

التركمان المدن والحصون التى سبق أن سلبهم زنكى إياها، فى حين استرد الصليبيون الرها(١٠٧).

ولكن نور الدين محمود ابن عماد الدين زنكى أثبت أنه لا يقل عن أبيه شجاعة وحصافة وحماسة للجهاد، فاستعاد الرها، وهاجم الصليبيين فى أنطاكية، ثم استولى على عدة مواضع وحصون من الصليبيين، مثل أرتاح وحصن العريمة وحصن أفامية، وغيرها. ثم توج نورالدين أعماله على مسرح بلاد الشام فى تلك المرحلة بالاستيلاء على دمشق سنة ٥٤٩هـ (١١٥٤م)، وبذلك امتدت الجبهة الإسلامية إلى قلب بلاد الشام(١٠٨)، وهكذا «صفت الممالك بالشام لنورالدين»، على قول المؤرخ ابن واصل(١٠٩).

ونجم عن استيلاء نورالدين محمود على دمشق أن تحققت تحت زعامته وحدة بلاد الشام الإسلامية. فمن الرها شمالاً — فى إقليم الجزيرة — حتى حوران جنوبى دمشق، قامت دولة إسلامية واحدة تحت زعامة البطل التركى نورالدين محمود. وصارت الخطوة التالية أمام نورالدين هى الاستيلاء على مصر لتكون ركيزة الجبهة الإسلامية المتحدة. وربما شد انتباه نورالدين محمود إلى مصر عندئذ سوء أوضاع الخلافة الفاطمية، واستحكام المنازعات بين الطامعين فى منصب الوزارة، حتى أن بعضهم لم يتردد فى الاتصال سرًا بالملك الصليبى عمورى الأول الذى سال لعابه لفكرة الاستيلاء على مصر والفوز بها. هذا فى الوقت الذى اتجه بعض أفراد الطرف الآخر من المتنافسين نحو نورالدين محمود طلبًا لنصرته وتأييده.

وهكذا غدت مصر ميدانًا لصراع مرير بين القوات الصليبية بزعامة عمورى الأول ملك الصليبيين فى بيت المقدس، وجيوش نورالدين محمود التى خرجت دفاعًا عن الإسلام. وفى ذلك الصراع غزا الملك عمورى مصر أربع مرات، فى حين أرسل نورالدين إليها ثلاث حملات. وعلى أرض مصر — شمالها وجنوبها — دارت بين الطرفين معارك طويلة انتهت بفوز جيوش نورالدين محمود بمصر سنة ٥٦٤هـ (١١٦٩م)(١١٠). وبذلك اكتمل بناء الجبهة الإسلامية المتحدة على يد نورالدين محمود، وغدت هذه الجبهة تمتد من النيل إلى الفرات.

ويعنينا فى هذه الدراسة أن الجيوش التى أرسلها نورالدين محمود إلى مصر، تألفت من مقاتلين معظمهم من الترك، وبعضهم من الأكراد، بزعامة أسد الدين شيركوه. وقد قامت هذه الحملات الثلاث التى أرسلها نورالدين محمود إلى مصر على أسس اقطاعية، وصحب شيركوه فيها ابن أخيه صلاح الدين يوسف بن أيوب. ومن الثابت أن الأتراك السلاجقة طبقوا نظام الإقطاع الحربى فى دولتهم منذ وقت مبكر يرجع إلى

أيام نظام الملك وزير السلطان ملكشاه (٤٦٥ـ ٤٨٥هـ/ ١٠٧٢ـ ١٠٩٢م). يذكر عماد الدين الأصفهانى أن الوزير نظام الملك «عمر الولايات.. وكانت العادة جارية بجباية الأموال من البلاد وصرفها إلى الأجناد، ولم يكن لأحد من قبل إقطاع. فرأى نظام الملك أن الأموال لا تحصل من البلاد لاختلالها، ففرقها على الأجناد اقطاعاً، وجعلها لهم حاصلاً وارتفاعاً. وقدر معهم الحضور إلى الخدمة، وموالاة الخدمات للحضرة، والوصول بالعساكر الجمة»(١١١).

ومن جملة أمراء عماد الدين زنكى، كان نجم الدين أيوب ـ والد صلاح الدين ـ، وأخوه أسد الدين شيركوه، وقد أقطعهما زنكى سنة ٥٣٣هـ (١١٣٨م) اقطاعات سنيه فى شمال العراق(١١٢) يذكر المقريزى أن زنكى أحسن إلى أيوب وأخيه شيركوه «وأقطعهما إقطاعاً حسناً»(١١٣) وعندما توفى عماد الدين زنكى، دخل الأخوان ـ أيوب وشيركوه ـ فى خدمة نورالدين محمود، فزاد من اقطاعاتها بعد أن صارا من جملة أتباعه، واعتمد عليهما فى كثير من المهام الصعبة.

وهكذا كان نظام الإقطاع السلجوقى هو النظام الذى شب صلاح الدين بين أحضانه، وتشرب روحه، ولم يعرف أسلوباً غيره فى حياة السلم والحرب. وعندما أرسل نورالدين محمود حملاته الحربية الثلاث إلى مصر بقيادة شيركوه وبصحبته ابن أخيه صلاح الدين (٥٥٩ـ ٥٦٤هـ/ ١١٦٤ـ ١١٦٨م) كانت الجيوش التى أرسلها نورالدين محمود جيوشاً اقطاعية بحتة فى نظامها وبنائها، يتألف كل منها من عدد من الأمراء المقطعين، بصحبة كل أمير أجناده وفرسانه، وعلى رأس الجيش بأكمله أسد الدين شيركوه، وهو فصل اقطاعى لسيده نور الدين. وقد تألفت هذه الجيوش بأكملها من عنصر الأتراك أساساً ثم من بعض الأكراد والتركمان، وهى العناصر الثلاثة التى قام على أكتافها النظام الإقطاعى السلجوقى.

وما كادت الأمور تستقر لشيركوه فى مصر ـ أيام وزارته للخليفة العاضد الفاطمى ـ حتى «أقطع البلاد لعساكره»، على قول ابن خلدون. وعندما يقول ابن خلدون أن شيركوه أقطع البلاد لعساكره، فإنما يعنى عساكره الذين أتوا إلى مصر فى صحبته، وهؤلاء كانوا جميعاً من الأتراك والأكراد وقلة من التركمان (١١٤). ولم يكن هناك نظاماً بديلاً غير النظام الإقطاعى أمام صلاح الدين عندما آل إليه زمام الأمور فى مصر عقب وفاة عمه شيركوه، ووفاة الخليفة العاضد الفاطمى سنة ٥٦٧هـ (١١٣١م) ثم وفاة سيده نورالدين محمود سنة ٥٦٩هـ (١١٧٤م)، فاستأنف صلاح الدين توزيع الإقطاعات على أمراء الجيش وأجناده لدعم قوته، والتمكين لنفسه وتقوية جيشه. يذكر المؤرخ المقريزى أن «السلطان الملك الناصر صلاح الدين بن

أيوب أزال جند مصر من العبيد السود والأمراء المصريين (أى الفاطميين) والعربان والأرمن وغيرهم، واستجد عسكرًا من الأكراد والأتراك خاصة» (١١٥). وفى موضع آخر يقول نفس المؤرخ «وأما منذ كانت أيام السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب إلى يومنا هذا، فإن أراضى مصر كلها صارت تقطع للسلطان وأمرائه وأجناده» (١١٦).

وفى تلك الأجواء شرع صلاح الدين فى اعادة بناء الجبهة الإسلامية المتحدة التى تعرضت للتصدع عقب وفاة سيده نورالدين محمود سنة ٥٦٩هـ (١١٧٤م)، وذلك تمهيدًا لخوض مرحلة الجهاد الكبرى ضد الصليبيين. ومن الواضح أن صلاح الدين استبعد فى عملية البناء هذه العنصر العربى تمامًا، واتخذ من الترك والأكراد دعامة لنفسه ولجيشه، فوزع الاقطاعات على الأسدية والناصرية ـ وهم جند أسد الدين شيركوه والناصر يوسف صلاح الدين ـ واختص أهل بيته وأبناءه بالإقطاعات الوفيرة فى اقليم الجزيرة والشام، فضلاً عن مصر.

وباستعراض أسماء كبار الأمراء الذين اتخذهم صلاح الدين عدة لنفسه وعمدًا لجيشه، لا نجد بينهم اسمًا عربيًا واحدًا، وإنما كانوا جميعًا من الترك والأكراد وبعضهم من التركمان، ومن هذه الأسماء البارزة الأمير سيف الدين على بن أحمد الهكارى ـ وهو من الأكراد الهكارية، وأبى الهيجاء السمين مقدم الأتراك الأسدية، وبدرالدين دلدرم بن بهاء الدين باروق، علم الدين سليمان بن جندر، ومن التركمان الأمير نورالدين بن كرد أرسلان الأرتقى (١١٧).. وكان الوضع السائد هو أن كل أمير من هؤلاء الأمراء يختار مماليكه وجنده من شاكلته ونفس عنصره. يقول العماد الأصفهانى فى حوادث سنة ٥٨٧هـ ما نصه «وقدم فى ذلك التاريخ الملك الأمجد بهرام شاه صاحب بعلبك وقد استصحب معه مماليكه الترك...» (١١٨).

وهكذا نستطيع أن نقرر أن حركة الجهاد الكبرى التى قام بها صلاح الدين والتى توجها باسترداد بيت المقدس سنة ٥٨٣هـ (١١٨٧م) قامت على أكتاف عناصر غير عربية. ولم نصادف فى تلك الحركة الكبرى اسمًا واحدًا لقائد عربى أو إشارة إلى كتيبة عربية أسهمت فى حروب صلاح الدين وشكلت ركنًا فى جيشه النظامى. كل ما فى الأمر هو أننا نصادف فى المصادر المعاصرة لفظ «العرب» أو «العربان» بطريقة عابرة سريعة، دون تحديد لأسماء معينة أو إشارة إلى دور قتالى بارز أسهموا به فى حركة الجهاد (١١٩). ومن الإشارات القليلة العابرة فى المصادر المعاصرة إلى العرب والعربان، قول ابن القلانسى فى حوادث سنة ٥٢٢هـ أن نورالدين محمود توجه فى تلك السنة «إلى ناحية العساكر المجتمعة من التركمان والعرب للجهاد فى الكفرة

والأضداد »(١٢٠) كذلك قول ابن واصل فى حوادث سنة ٥٨٦هـ أنه بحلول فصل الربيع، وصل الأمراء المجاهدون من الأكراد والترك «ودخل معهم من أعيان الأجناد وحشود التركمان والعرب »(١٢١). ولكن من هم هؤلاء العرب؟ وتحت زعامة من؟ وما دورهم فى المعركة؟.. هذا ما لا نجد أية إشارة إليه فى المصادر المعاصرة. أنهم مجرد «حشود». لقد كانوا ظاهرة هامشية أو ثانوية على أطراف الجيوش النظامية التى تألفت من الترك والأكراد والتركمان. وكما سبق أن أشرنا كان يستعان ببعض هذه «الحشود». العربية فى إظهار الكثرة العددية لجيوش المسلمين، حتى يفت ذلك فى عضد الأعداء، أو فى الإغارة على مراعى الصليبيين وحقولهم وضياعهم، أو فى قطع الطريق على المسافرين والحجاج. من ذلك ــ على سبيل المثال ــ ما حدث سنة ٥٨٥هـ (١١٨٩م) عندما اكتشف المسلمون أن الصليبيين قرب عكا «يخرجون للاحتشاش، وينتشرون لضم الأعشاب من الأعشاش» وللتصدى لهؤلاء «انتدب جماعة من العربان». فالعربان هنا انتدبوا لمهمة قتالية، لا بوصفهم جيشاً وإنما بوصفهم «جماعة»(١٢٢). ولم يخرجوا للحرب وإنما لمنع الصليبيين من الرعى و«احتشاش» الأعشاب. وفيما عدا ذلك، فإن زعماء حركة الجهاد ضد الصليبيين ــ وكلهم كما أشرنا من غير العرب ــ لم يحاولوا أن يشكلوا كتيبة عربية منظمة تحارب الصليبيين جنباً إلى جنب، مع الأتراك والأكراد. ويدعم هذا الرأى أن العرب لم يكونوا جزءاً يعتد به فى النظام الاقطاعى، الذى شكل الإطار العام للجيوش النظامية السلجوقية. حقيقة أننا نسمع أن صلاح الدين أنعم على بعضم مشايخ العربان باقطاعات ثانوية، ولكن هذا الإنعام لم يكن مقابل خدمة عسكرية محددة يقوم بها العربان، بقدر ما كان يستهدف شراء ولاء العربان والحيلولة بينهم وبين العبث بحالة الأمن فى البلاد(١٢٣)، أو خيانة المجاهدين المسلمين بمساعدة الصليبيين، مثلما فعل الأمير العربى صدقة بن مزيد من مؤازرة الصليبيين سنة ٥١٨هـ (١١٢٤م) فى القيام بهجوم كبير على مدينة حلب الإسلامية، بل لقد تردد فى المصادر أن هذا الأمير العربى هو الذى خطط لذلك الهجوم، وأغرى الصليبيين على مساعدته فى مهاجمة حلب، لولا أن قام الأتراك بقيادة صاحب الموصل آقسنقر بانقاذ حلب(١٢٤).

وكان أبناء البيت الأيوبى فى عهد صلاح الدين ــ وبعد وفاة صلاح الدين ــ يتخاطبون فيما بينهم وبين بعض «بالعجمية» أى باللسان الأعجمى، غير العربى(١٢٥). ولا أدل على أن العنصر العربى كان قد فقد مكانته السياسية والحربية فى الشرق الأوسط فى تلك المرحلة فى أواخر العصور الوسطى من أن صلاح الدين ما كاد يستولى على بيت المقدس سنة ٥٨٣هـ (١١٨٧م) حتى وفد عليه

رسل حكام المسلمين من البلاد المجاورة، للتهنئة. وباستعراض قائمة هؤلاء الحكام، لا نجد بينهم حاكماً عربياً واحداً، وإنما كلهم من الأتراك السلاجقة الذين كانوا يحكمون بلاد الروم (الأناضول) وخراسان والعراق(١٢٦) ومن ناحية أخرى، فإن صلاح الدين كان فى أوقات الشدة يكتب إلى السلاطين والحكام فى بلاد المسلمين يستنفرهم للجهاد. ولا نجد بين هؤلاء على مسرح الشرق الأدنى اسماً عربياً واحداً، لأنه لم توجد عندئذ فى تلك المنطقة دولة أو قوة عربية يمكن الاعتماد عليها، والاستنجاد بها، وطلب معونتها. يذكر ابن واصل أنه عندما ساء موقف صلاح الدين أمام عكا سنة ٥٨٤هـ (١١٨٩م)، فإنه أرسل إلى كافة الأقطار فى طلب المعونة، فكتب إلى أخيه طغتكين بن أيوب صاحب اليمن، كما «كاتب مظفر الدين أرسلان صاحب العجم. وورد على السلطان من عزالدين مسعود صاحب الموصل احمال النفط الأبيض..»(١٢٧).

على أننا نؤكد مرة أخرى أن انحلال نفوذ العرب السياسى واضمحلال قوتهم الحربية فى ذلك الدور، وتسليم راية القيادة فى المشرق الإسلامى للأتراك والتركمان والأكراد، لا ينبغى أن يساء فهمه أو تفسيره ليؤخذ على أنه انتقاص من شأن العرب. إن للتاريخ دورة، وماحدث على مسرح الشرق الأوسط فى تلك المرحلة من مراحل التاريخ يمثل فى حقيقة الأمر احدى دورات التاريخ. إن للعرب رصيد حضارى وسياسى وحربى ضخم، يرجع إلى عدة قرون سابقة، ولا يقلل من شأنه أنه بحلول القرنين الرابع والخامس للهجرة ــ العاشر والحادى عشر للميلاد ــ كان العرب قد أُجهدوا واستنفذوا طاقتهم، فحل محلهم فى النهوض بالأمانة أخوة لهم فى الدين.

ومهما يكن من أمر، فإنه بقيام صلاح الدين فى حكم مصر والشام قامت الدولة الأيوبية، لتستمر فى حكم هذين القطرين حتى سنة ٦٤٨هـ (١٢٥٠م). وقد سبق أن أشرنا إلى أن الرأى الغالب فى التاريخ يرجح أن الأيوبيين أكراد(١٢٨)، نشأوا وشبوا وظهروا على مسرح التاريخ فى حجر دولة الأتراك السلاجقة، ولذا تشربوا روح الترك وتأثروا بنظمهم وأساليبهم وسياستهم. وبدراسة مصادر تاريخ العصر الأيوبى ــ فيما بين منتصف القرن الثانى عشر ومنتصف القرن الثالث عشر للميلاد ــ نجدها مليئة بالكلمات والمصطلحات المتنوعة ــ عسكرية وحضارية ــ التى لا تمت للعربية بصلة، وإنما ترجع إلى أصول تركية، وفارسية وكردية، استخدمها الأتراك السلاجقة وانتشرت بانتشارهم فى بلاد الشرق الأوسط(١٢٩).

سلطنة المماليك الترك فى الوطن العربى:

ومن المعروف أن ورثة صلاح الدين ـ أبناؤه وأخوته وأبناء أخوته ... اقتسموا دولته الواسعة، فصارت دمشق وحلب والكرك وبصرى وبعلبك وحمص وحماة.. مراكز لإمارات حكمها أبناء البيت الأيوبى وتلقبوا بلقب «ملك»، فى حين تبوأت مصر مركز الزعامة على هذه الممالك جميعًا، وتلقب صاحبها بلقب «سلطان» ومنذ وقت مبكر ـ عقب وفاة صلاح الدين مباشرة ـ دبت الخلافات والمنازعات بين أبناء البيت الأيوبى فى مصر والشام، كما استحكم العداء بينهم من جهة وبقايا البيوت الأخرى التى حكمت أجزاء من الشرق الأدنى من جهة أخرى، مثل البيت الزنكى فى الموصل وسنجار وكيفا وآمد وخرتبرت، فضلاً عن بنى سكمان فى خلاط.

وفى خضم تلك الخلافات التى كثيرًا ما تحولت إلى حروب داخلية، كان لابد لكل أمير من جيش قوى يعتمد عليه فى حماية نفسه والنيل من خصومه وتحقيق مطامعه. ولم يجد ملوك بنى أيوب وامراؤهم وسيلة يتقوون بها و يعتمدون عليها سوى المماليك ـ أو الرقيق الأبيض ـ فأكثروا من شرائهم صغارًا والإشراف على تربيتهم وتدريبهم، حتى يجعلوا منهم فرسانًا أقوياء يرتبطون بسادتهم ويدافعون عن مصالحهم، فضلاً عن الصالح العام للمسلمين(١٣٠). وكانت غالبية هؤلاء المماليك من عنصر الترك لوفرتهم فى الأسواق، واعتدال سعرهم، فضلاً عما اشتهروا به من حسن الصورة والشجاعة وقوة البدن.

والواقع أن هذا التطور لا يعبر بأى حال من الأحوال عن أول معرفة العالم العربى فى الشرق الأدنى بالمماليك الأتراك، واعتماد الحكام عليهم فى شئون السلم والحرب، فقد رأينا كيف أن الخلفاء العباسيين ـ منذ أيام المأمون لجأوا إلى الإكثار من شراء المماليك الترك ليتخذوا منهم دعامة وسندًا. ولم يلبث أن شاع استخدام المماليك فى كثير من أرجاء الدولة الإسلامية، إذ أدى ضعف الخلافة والسلطة المركزية من ناحية، وتطلع حكام الولايات إلى الاستقلال عن الدولة من جهة أخرى، إلى إكثار هؤلاء الحكام من شراء المماليك، وبخاصة الترك. وفى جميع الحالات كان التطور يسير فى نفس الطريق، فالمماليك الذين يجلبون صغارًا، يحظون بعطف سادتهم ـ أو أساتذتهم ـ الذين يحرصون على تربيتهم تربية دينية سليمة، حتى يشب المملوك، فيدخل مرحلة الفروسية، و يواصل التدرب على القتال واستخدام الرمح والنشاب. فإذا تحرر المملوك، أخذ يشق طريقه ليصبح بدوره أميرًا، له الحق فى شراء عدد من المماليك يرتبطون به، وفق رتبته ودرجته فى الإمارة(١٣١).

وقد ظهر هذا التطور فى مصر منذ وقت مبكر. فطولون ــ والد أحمد الذى أسس الدولة الطولونية فى مصر ــ كان مملوكًا تركيًا من مماليك الخليفة المأمون العباسى، كما سبق أن أشرنا، وعندما تطلع أحمد بن طولون للاستقلال بمصر، رأى أن يدعم مركزه بقوة ضاربة من المماليك الترك حتى أن المؤرخ المقريزى قال عن أحمد بن طولون أن مماليكه «بلغت عدتهم زيادة على أربعة وعشرين ألف غلام تركى»(١٣٢) فلما دالت الدولة الطولونية وأسس محمد بن طغج الأخشيد دولته فى مصر سنة ٣٢٣هـ (٩٣٥م)، اعتمد أيضًا على المماليك ــ من الترك والديلم، حتى «بلغت عدة مماليكه ثمانية آلاف مملوك» على قول ابن تغرى بردى(١٣٣). وإذا كان الخلفاء الفاطميون الأوائل قد اعتمدوا على المغاربة والسودان فى بناء جيوشهم، فإن الخلفاء الأواخر ــ منذ الخليفة المستنصر الفاطمى فصاعدًا ــ أكثروا من الاعتماد على المماليك الترك وغير الترك. وهكذا حتى قامت الدولة الأيوبية، فكانت المسحة التركية هى الغالبة عليها، إذ اعتمد سلاطينها وملوكها على المماليك ــ وبخاصة من عنصر الترك ــ فى مواصلة الجهاد ضد الصليبيين على أرض الشام ومصر من ناحية، وفى مواجهة خطر المنافسات الداخلية بينهم وبين خصومهم من جهة أخرى(١٣٤).

ولا شك فى أن اعتماد بنى أيوب ــ فى مصر والشام ــ على المماليك الأتراك، جعل هؤلاء يعتزون بقوتهم ويشعرون بأهميتهم، فأخذوا يتدخلون فى شئون الحكم ويحاولون فرض ارادتهم. من ذلك ما تردده المصادر المعاصرة من أنه عندما توفى الملك العزيز عثمان سلطان مصر سنة ٥٩٥هـ (١١٩٨م) وتطلع العادل الكبير ــ أخو صلاح الدين ــ للاستيلاء على مصر، خشى المماليك سطوة العادل وشدته، فتدخلوا فورًا، واستدعوا الملك الأفضل ــ ابن صلاح الدين ــ من حوران وسلموه مقاليد الحكم فى مصر(١٣٥). وباستعراض أسماء الأمراء الذين أسهموا فى اتمام هذه العملية، نجدهم كلهم من الترك، مثل فخر الدين جهاركس، وزين الدين قراجا، وأسد الدين سراسنقر، وشجاع الدين طغرل(١٣٦).

وهكذا، حتى ازداد نفوذ المماليك الأتراك ازديادًا كبيرًا فى مصر على عهد السلطان الصالح نجم الدين أيوب (٦٣٧ــ ٦٤٧هـ/ ١٢٤٠ــ ١٢٤٩م)، وهو السلطان قبل الأخير من سلاطين الدولة الأيوبية. ذلك أن الصالح نجم الدين أيوب وصل إلى منصب السلطنة نتيجة للمؤامرة التى دبرها المماليك، والتى انتهت بخلع العادل الثانى، واحلال الصالح أيوب محله فى السلطنة. وقد ترتب على ذلك احساس المماليك الأتراك بفضلهم على السلطان الجديد من ناحية، واحساس السلطان الجديد بحاجته إلى المماليك الأتراك لدعم مركزه فى الحكم من ناحية أخرى. وكان أن أكثر

السلطان الصالح نجم الدين أيوب من شراء المماليك الترك ، وقربهم منه ، واتخذ منهم دعامة لحكمه . وفى ذلك يقول المؤرخ المعاصر ـ ابن واصل ـ عن السلطان الصالح نجم الدين أيوب أنه « اشترى بمصر جماعة كثيرة من الترك ، وجعلهم بطانته ، والمحيطين بدهليزه ، وسماهم البحرية ، وصاروا عسكرًا كبيرًا فى غاية الشجاعة والشهامة ، انتفع المسلمون بهم غاية الانتفاع »(١٣٧) . أما المؤرخ العينى ، فيقول عن الصالح نجم الدين أيوب أنه « جمع من المماليك الترك ما لم يجمع غيره من أهل بيته ، حتى كان أكثر أمراء العسكر مماليكه ، ورتب جماعة من المماليك الترك حول دهليزه ، وسماهم البحرية »(١٣٨) . ويعلل ابن أيبك لإقبال الصالح نجم الدين أيوب على شراء المماليك الترك بالذات ، وتفضيله إياهم على غيرهم من العناصر « بكثرة ما جرب من غدر الأكراد والخوارزمية وغيرهم من الجيوش »(١٣٩) .

وهكذا اعتمد السلطان الصالح نجم الدين أيوب اعتمادًا كليًا على عنصر الترك ، فازداد نفوذهم فى الدولة ، واشتدت شوكتهم ، وأطلق عليهم اسم البحرية ، لأن السلطان اختار لهم جزيرة الروضة ـ فى بحر النيل ـ لتكون مقرًا لهم . وإلى هؤلاء البحرية يرجع الفضل فى الانتصار على الحملة الصليبية السابعة ، بزعامة ملك فرنسا لويس التاسع سنة ٦٤٨هـ (١٢٥١م) . وفى مقاومة هذه الحملة ، لا نجد أثرًا للعرب أو العنصر العربى . وكل ما تشير إليه المصادر هو أنه كان فى مدينة دمياط ـ عندما دهمها لويس التاسع على رأس حملته سنة ٦٤٧هـ (١٢٤٩م) ـ جماعة من العرب « من شجعان بنى كنانة ، فلم يغن ذلك شيئًا » ، وسقطت المدينة فى قبضة الغزاة(١٤٠) أما المقاومة الجادة الفعلية فكانت من جانب المماليك الأتراك ـ البحرية ـ الذين لولا شجاعتهم وحسن بلائهم لشق الغزاة طريقهم إلى القاهرة . لذلك لا غرابة إذا أحس المماليك الأتراك بقوة بأسهم عقب الانتصارات التى حققوها على الغزاة الغربيين بين المنصورة وفارسكور . ويقال أن المماليك الأتراك أخذوا يتفاخرون بانتصارهم على الصليبيين ، ويرددون « نحن خلصنا مصر والشام بسيوفنا من أيدى الفرنج »(١٤١) وقد توفى السلطان الصالح نجم الدين أيوب فى تلك الأثناء ، فخلفه ابنه تورانشاه الذى لم يستطع الحد من سطوة المماليك الترك ، حتى انتهى الأمر بقتله على أيديهم سنة ٦٤٨هـ (١٢٥٠م) . وبمقتله انتهت الدولة الأيوبية . وقامت دولة المماليك الأتراك فى مصر(١٤٢) .

وذلك أنه إذا كان المماليك الأتراك قد حققوا انتصارهم الأول على الصليبيين الذين غزوا مصر بزعامة لويس التاسع ملك فرنسا ، فإنهم حققوا انتصارهم الثانى فى معركتهم الداخلية التى خاضوها ضد المعظم تورانشاه ، مما جعلهم أصحاب الكلمة

الأولى والأخيرة فى البلاد. و يبدو أنهم عقب مقتل تورانشاه أحسوا بأن الوقت ليس مناسباً بعد لاختيار سلطان جديد من بين صفوفهم، لاسيا وأن التنافس كان شديداً بينهم و بين بعض. لذلك اختاروا شجر الدر ـ أرملة أستاذهم الصالح نجم الدين أيوب ـ لتكون سلطانة على رأس الدولة. وكانت شجر الدر جار ية تركية الأصل، اشتراها الملك الصالح أيوب، وحظيت عنده، حتى أعتقها وتزوجها. ولذا فإنها من ناحية الأصل والنشأة أقرب إلى المماليك الترك، مما جعل المؤرخين المعاصر ين يعتبرونها أولى سلاطين المماليك الأتراك «وأول من ملك مصر من ملوك الترك المماليك» (١٤٣).

والواقع أن دولة سلاطين المماليك التى حكمت مصر من سنة ٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م حتى سنة ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م، تنقسم إلى قسمين أو دولتين: الأولى هى دولة المماليك الأتراك أو البحر ية (٦٤٨ـ ٧٨٤هـ/ ١٢٥٠ـ ١٣٨١م) والثانية هى دولة المماليك الجراكسة أو البرجية (٧٨٤ـ ٩٢٢هـ/ ١٣٨٢ـ ١٥١٧م) و يبدو من هذه التسمية أن الغالب على دولة المماليك الأولى كان العنصر التركى وإن لم يكن كل سلاطينها من أصل تركى، إذ وجدت بينهم قلة من غير الأتراك أما الغالب على سلاطين دولة المماليك الثانية، فكان عنصر الجركس، وهم قبائل انتشرت فى الجزء الواقع بين الشمال الغر بى للقوقاز والشاطئ الشرقى للبحر الأسود، يرجعون إلى أصول رعو ية متداخلة، ولكن ربطتهم بالترك روابط وصلات متنوعة، حتى أن بعض المؤرخين المعاصر ين ـ مثل العينى ـ استخدموا مصطلح «الترك الجركس». ولذا، فإن قيام دولة المماليك الجراكسة أو البرجية لا يعنى بأى حال زوال النفوذ التركى أو الطابع التركى للدولة، إذ ظل الأتراك فى عصر دولة المماليك الثانية يكونون لبنة أساسية فى بناء الدولة، واستمر السلاطين الجراكسة الذين ولوا منصب السلطنة يتبعون نفس السياسة والأساليب التى اتبعها السلاطين الأتراك من قبلهم على الصعيدين الداخلى والخارجى. هذا وإن كان وجود طائفتين من المماليك يتنازعان النفوذ والسلطان، إحداهما من أصل تركى والأخرى من أصل جركسى، أدى إلى اشتداد العصبية العنصر ية داخل الدولة.

ومهما يكن من أمر، فقد عاش المماليك فى مصر والشام على مدى قرنين ونصف ـ منذ منتصف القرن السابع الهجرى (الثالث عشر للميلاد) حتى أوائل القرن العاشر الهجرى (السادس عشر للميلاد) ـ على هيئة طبقة أرستقراطية مميزة، تكاد تكون منفصلة اجتماعياً عن أهل البلاد، وذلك فى ظل نظام اقطاعى ورثه المماليك عن سادتهم بنى أيوب، وهؤلاء استمدوه بدورهم من سادتهم الأتراك السلاجقة. ولم

يحاول المماليك الزواج من أهل البلاد، وإنما اختاروا زوجاتهم وجواريهم من بنات جنسهم اللائى جلبهن التجار (١٤٤). وقد أثمرت هذه العزلة فى المجتمع المماليكى، إذ مكنت المماليك من المحافظة على أصولهم وطباعهم وعاداتهم، بل حتى على لغتهم، حتى أننا لا نجد فارقاً كبيرًا بين مماليك القرن السابع ومماليك القرن العاشر للهجرة وبعبارة أخرى فإن هذه العزلة جعلت المماليك بعيدين عن التأثر بالمجتمع العربى الذى عاشوا وسطه.

أما أهل البلاد الأصليون، فقد ظلوا بعيدين عن دائرة الحكم والحرب، فكان منهم الفقهاء والتجار والصناع وأرباب الحرف فى حين اشتغلت الغالبية العظمى منهم بفلاحة الأرض (١٤٥) وكان أن انسابت فى المجتمع العربى فى ذلك العصر كلمات وألفاظ وعبارات كثيرة أعجمية، فى المأكل والملبس والمشرب وشئون الحرب وكافة ميادين النشاط البشرى. وعلى الرغم من حرص سلاطين المماليك وأمرائهم على تعليم مماليكهم الصغار اللغة العربية، إلا أن نسبة كبيرة منهم ظلت لا تحسن الكلام بالعربية، وإنما يستخدمون اللسان التركى فى حياتهم الخاصة والعامة (١٤٦). هذا بالإضافة إلى الزى الخاص بالمماليك والذى كان بعيدًا عن الزى العربى. وقد شاع بين المماليك فى ذلك العصر شرب القمز وهو نوع من الخمور تترى الأصل، جلبه الأتراك معهم، وكان يصنع من لبن الخيل (١٤٧).

أما فى مجال السياسة الخارجية، فقد اتبع سلاطين المماليك نفس السياسة التى سبق أن اتبعها الأتراك السلاجقة، ومن بعدهم الأيوبيون، وهى سياسة الجهاد دفاعاً عن الإسلام وأهله وأرضه. ويرتبط اسم المماليك فى التاريخ بحماية مصر والشام من أكبر خطرين هددا إقليم الشرق الأدنى فى أواخر العصور الوسطى، وهما خطر التتار وخطر الصليبيين. وحسب المماليك الترك أنهم تصدوا للخطر التترى، وأنزلوا الكسرة بجيوش هولاكو فى موقعة عين جالوت سنة ٦٥٨هـ (١٢٦٠م)، وبعد ذلك طردوا التتار من بلاد الشام، ووقفوا لهم بالمرصاد كلما حاولوا عبور الفرات غرباً، مما أنقذ بلاد الشام ومصر من خطر التتار الذين قنعوا بعد ذلك بالاستقرار فى العراق وفارس (١٤٨). وهكذا يرجع الفضل إلى المماليك الترك فى انقاذ الشام ومصر من بصمات التتار، بكل ما تحمله هذه البصمات من وحشية وعنف وميل لسفك الدماء، وغير ذلك من المساوئ الاجتماعية والحضارية التى ما زالت آثارها باقية فى البلاد التى استقر فيها التتار وحكموها مدة طويلة وذابوا فى بوتقتها.

كذلك حسب المماليك الترك أنهم نجحوا فى اقتلاع آخر البقايا الصليبية من أرض الشام فى أواخر القرن السابع الهجرى ـ الثالث عشر للميلاد ـ بحيث لم يتبق للغزاة

الغربيين بعد ذلك قاعدة واحدة فى تلك البلاد، يتخذون منها رأس حربة للنفاذ إلى قلب ديار الإسلام. هذا بالإضافة إلى يقظة المماليك فى حماية مصر وانقاذها من هجمة الحملة الصليبية السابعة بزعامة لويس التاسع ــ كما ذكرنا ــ ثم حمايتها من الحملات والإغارات التى تعرضت لها سواحل مصر وموانيها الشمالية فى المرحلة الأخيرة من تاريخ العصور الوسطى. ذلك أنه من الخطأ اتخاذ نهاية القرن السابع الهجرى ــ الثالث عشر للميلاد ــ نهاية للحركة الصليبية، لأن طرد آخر البقايا الصليبية من بلاد الشام فى تلك المرحلة لا يمثل إلا نهاية حلقة وبداية حلقة أخرى فى تاريخ الحركة الصليبية. والواقع أن الحركة الصليبية استمرت حتى القرن العاشر الهجرى ــ السادس عشر للميلاد ــ وإن كانت فى هذه المرحلة الأخيرة ــ بعد طرد الصليبيين من الشام ــ اتخذت طابعاً بحرياً واضحاً. ولم يتقاعس المماليك فى ذلك الدور الأخير عن النهوض بعبء الجهاد، فقاموا بحماية شواطئ بلاد الإسلام فى شرق حوض البحر المتوسط، وأنفذوا حملات بحرية لغزو قبرص ورودس وغيرهما من المراكز التى اتخذها الصليبيون الغربيون قواعد لتهديد ديار الإسلام، فى شرق حوض البحر المتوسط؛ واستمروا ينهضون بالأمانة حتى ظهور الأتراك العثمانيين على مسرح الأحداث.

ولا أدل على إعجاب المعاصرين بدور المماليك فى الدفاع عن ديار الإسلام من أن أحد المؤرخين المعاصرين ــ هو المؤرخ جمال الدين ابن واصل العربى الأصل (ت ٦٩٠هـ) ــ وصفَ المماليك بأنهم «داوية الإسلام» أى أبطاله وفرسانه الزائدين عن حياضه، تشبيهاً لهم بجماعة «الداوية» Templars أصحاب الدور الشهير فى دعم الكيان الصليبى على عصر الحروب الصليبية (١٤٩).

وربما كان الشيء الذى يسترعى الانتباه هو أن المماليك لم يسمحوا للعنصر العربى بمشاركتهم فى كافة أعمالهم الحربية، وإنما اعتمدوا على أنفسهم، بحيث كان الجيش المماليكى لا يضم إلا المماليك. فإذا صحبت الجيوش المماليكية «جموع» أو «حشود» من غير المماليك، فإن هؤلاء كانوا أتباعاً لا محاربين، مهمتهم حمل المتاع، والتهليل والتكبير، والدعاء للمحاربين بالنصر.

الترك والحضارة الإسلامية العربية:

وأخيرًا، فإننا فى ختام دراستنا عن الأتراك والعرب فى العصور الوسطى، لابد من أن نشير إلى التفاعل الفكرى والثقافى بين الترك والعرب، منذ أن دخل الأتراك خدمة الدولة العباسية. وهنا نلاحظ أن الترك عموماً لم يكونوا أصحاب حضارة قديمة، كالفرس مثلاً، وهم الذين تركوا أثرًا واضحاً فى الحضارة العربية الإسلامية،

بل فى خدمة اللغة العربية ذاتها . وكان الترك عندما دخلوا الدولة الإسلامية رعاة يعيشون على الفطرة . ولكنهم بدخولهم دائرة الإسلام ، أظهروا حماسة شديدة لديانتهم الجديدة ، ليس فقط فى حلبة الجهاد والدفاع عن الإسلام وأهله وأرضه ، الأمر الذى دفعهم إلى الدخول فى حروب مع بعض جيران الدولة الإسلامية من غير المسلمين .. وإنما أظهروا حماسة أيضاً لفهم تعاليم الإسلام والوقوف على أحكامه وأصوله ، مما دفع بعضهم إلى المشاركة فى الحياة الفكرية فى الإسلام فى ذلك الدور الأخير من العصور الوسطى . وقد جاء هذا الاتجاه عند الأتراك مصحوباً بثلاثة مظاهر واضحة ، هى : إلغاء سلطان المعتزلة ، وإعلاء شأن المحدثين ، والإيقاع بالشيعة وكبت أصواتهم ، ثم اضطهاد أهل الذمة من اليهود والنصارى والتضييق عليهم (١٥٠) .

وصحب هذه الاتجاهات جميعاً بروز قلة من الأتراك شاركوا ــ بقدر ما سمحت به أصولهم الحضارية ــ فى النشاط الحضارى داخل الدولة الإسلامية . وهنا نلاحظ عموماً أن الترك لم يظهروا ميلاً إلى الفلسفة والعلوم العقلية بوجه عام ، ولم يبرز منهم فى هذه الميادين سوى قلة من العلماء ــ مثل الفارابى ــ فى حين كان الاتجاه الغالب على علمائهم هو الاشتغال بعلوم اللغة والأدب ، فضلاً عن العلوم الدينية . ومن العلماء الترك المبرزين نذكر الفتح بن خاقان التركى ، الذى وصفه ابن النديم بأنه كان « فى نهاية الذكاء والفطنة وحسن الأدب ، من أولاد الملوك ، اتخذه (الخليفة) المتوكل أخاً ، وكان يقدمه على سائر ولده وأهله ، وكان له خزانة (كتب) لم ير أعظم منها كثرة وحسناً ، وكان يحضر داره فصحاء الأعراب وعلماء الكوفيين والبصريين .. وله من الكتب كتاب البستان ... » (١٥١) .

ومنهم أبونصر الفارابى ــ نسبة إلى فاراب من بلاد الترك ــ ، وهو الفيلسوف الإسلامى الكبير الذى عاش فى أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع للهجرة (القرنين التاسع والعاشر للميلاد) . وقد لقب بالمعلم الثانى ، وألم باللغات التركية والفارسية واليونانية والسريانية ، فضلاً عن إجادته العربية ومن مؤلفاته الكثيرة : آراء أهل المدينة الفاضلة ، المدخل إلى صناعة الموسيقى ، إحياء العلوم والتعريف بأغراضها ، المدخل إلى علم المنطق ، تحصيل السعادة (١٥٢) .

ومنهم فى القرن الرابع الهجرى ــ العاشر للميلاد ــ اسماعيل بن حماد الجوهرى ، أصله من بلاد الترك ، طاف بكثير من البلاد العربية فى طلب العلم ، حتى أجاد اللغة العربية ، والأدب . ثم استقر فى نيسابور ، حيث عكف على التدريس والتأليف . ومن مؤلفاته : تاج اللغة وصحاح العربية وكتاب المقدمة فى النحو (١٥٣) .

ومنهم أيضاً محمود بن الحسين بن محمد الكاشغرى ، وهو من الترك القراخانيين ـ كما يرجح ، له كتاب ديوان لغات الترك الذى كتبه بالعربية واعتمد فيه على مشاهداته ، ولم ينقل عن كتاب آخر مدون . وقد كتب كتابه هذا فى بغداد فى النصف الأخير من القرن الخامس الهجرى ، الحادى عشر للميلاد (١٥٤) .

يضاف إلى ماسبق أن سلاطين الأتراك السلاجقة عرفوا بعنايتهم بعلمى الفلك والتنجيم ، وبعد أن استقر الترك فى اقليم خوارزم ظهر الشعر الصوفى التركى الذى يعبر عن أدب الترك الشعبى وقد انتشر هذا اللون من الأدب فى بلاد الترك ، وبلاد ما وراء النهر ، وخوارزم .

ومن ناحية أخرى ، فقد وفد على بلاد الترك بعض أدباء العرب ، منهم أبوحامد بن الربيع الغرناطى المازنى ، فى أوائل القرن السادس الهجرى ، وكان عالماً فاضلاً ومحدثاً معروفاً ، فضلاً عن شاعريته (١٥٥) .

وعندما تعرض الجناح الشرقى للعالم الإسلامى لمحنة الغزو التترى فى القرن السابع الهجرى ـ الثالث عشر للميلاد ـ انتقل كثير من علماء المشرق إلى مصر فى عصر دولة المماليك الأتراك ، لينعموا بالأمن والاستقرار ، فضلاً عما تميز به تاريخ مصر فى عصر سلاطين المماليك من انتعاش اقتصادى ، يضاف إلى ذلك أن الخلافة العباسية التى أسقطها التتار فى بغداد تم احياؤها فى القاهرة ، مما جعل مصر ، فى ذلك العصر « محل سكن العلماء ومحط رجال الفضلاء » على قول السيوطى (١٥٦) .

وقد أسهم كثير من سلاطين المماليك وامرائهم ـ ومعظمهم من الترك ـ إسهاماً واضحاً فى النشاط العلمى والثقافى فى ذلك العصر . من ذلك أن السلطان ، الظاهر بيبرس أظهر شغفاً كبيرًا بعلم التاريخ ، وفى ذلك يقول ابن تغرى بردى عنه أنه « كان يميل إلى التاريخ وأهله ميلاً زائدًا ، ويقول سماع التاريخ أعظم من التجارب » (١٥٧) . وقد ظهر فى ذلك العصر عدد من المؤرخين ينحدرون من أصول مماليكية تركية ، خلفوا لنا موسوعات علمية نعتز بها وننهل منها . ومن هؤلاء المؤرخ أبوالمحاسن يوسف بن تغرى بردى فى القرن التاسع الهجرى ـ الخامس عشر للميلاد ـ وهو ابن الأمير التركى الكبير تغرى بردى ـ درس على كبار علماء عصره ، وانتج عدة مؤلفات تجمع بين الضخامة والعمق والأمانة والدقة التاريخية ، منها كتاب النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، وكتاب المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى ، وكتاب مورد اللطافة فى ذكر من ولى السلطنة والخلافة ، وكتاب منتخبات حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور وكتاب حلية الصفات فى الأسماء والصناعات .

ومن العلماء الترك فى ذلك العصر أيضاً محمد بن أحمد بن إياس ـ فى القرن التاسع الهجرى ، الخامس عشر للميلاد ـ وهو من أصل مماليكى ، إذ كان جده الأكبر الأمير أزدمر العمرى من مماليك السلطان الناصر محمد ، ولابن إياس مؤلفات عديدة أشهرها كتاب بدائع الزهور فى وقائع الدهور(١٥٨) .

ومنهم أيضاً أبوبكر بن عبد الله بن أيبك الدواداري فى القرن الثامن الهجرى ـ الرابع عشر للميلاد ـ صاحب كتاب كنز الدرر وجامع الغرر. ويذكر ابن أيبك فى حوادث سنة ٦١٩هـ أن أسرته تنحدر من نسل بنى سلجوق ، بمعنى أنه من نسل الأتراك السلاجقة(١٥٩) .

وهكذا فإن نشاط الأتراك فى الدولة الإسلامية ، وفى الوطن العربى على مر القرون لم يقتصر على التدخل فى شئون الحكم وفرض الوصاية على الخلفاء ، والحرص على جمع الأموال ـ مثلما حدث فى المرحلة المبكرة من مراحل تاريخ العلاقات بين العرب والترك ـ ، ولم يقتصر من ناحية أخرى على الحروب الداخلية والخارجية ، وتزعم حركة الجهاد ضد أعداء الدولة الإسلامية ، ولم يقتصر على احتلال أجزاء من الوطن العربى وفرض سيادتهم على أهل البلاد فى صورة أو أخرى .. وإنما أسهم الترك من خلال علاقتهم مع العرب فى تكييف الحضارة العربية الإسلامية ، وتحت مظلة الإسلام حدث تفاعل حضارى بين العرب والترك مما ظهرت آثاره فى الجوانب اللغوية والثقافية والاجتماعية وغيرها .

والواقع أنه من المسائل التى مازالت تحتاج إلى بحث ودراسة فى التاريخ ، تحديد دور الترك فى الحضارة الإسلامية فى غرب آسيا . وهنا لابد من الإشارة إلى أن الترك لم يكونوا فى أى مكان يحلون فيه منساقين كلية لحضارة الغير عرباً كانوا أو فرساً . ولم يحدث فى أى مكان أو مرحلة تاريخية أن تخلى الترك عن لسانهم . ومع هذا فإن تأثير الحضارة الإسلامية بعناصرها العربية والفارسية ـ على الترك كان من القوة بحيث لم تستطع اللغة التركية أن تصبح لغة رسمية أو لغة ثقافية فى بلد من البلدان التى فتحها الأتراك أو سيطروا عليها ، مثل العراق والشام ومصر، وإنما ظلت اللغة العربية هى السائدة(١٦٠) وربما كان لارتباط الإسلام باللغة العربية ، بوصفها لغة القرآن الكريم الذى نزل بلسان عربى مبين ، أثر فى ذلك . ولا يتعارض هذا مطلقاً مع قولنا أن هناك العديد من الكلمات والألفاظ والمصطلحات والعبارات التركية انسابت فى الوطن العربى نتيجة للاتصال بالأتراك ، وما نجم عن ذلك من تفاعل حضارى .

وبعد ، فإننا فى دراستنا للعلاقات بين الترك والعرب فى العصور الوسطى قصرنا كلامنا على الأقطار العربية التى دخلها الترك بأعداد كبيرة واستقروا فيها ، وتركوا فى

تاريخها أثرًا واضحًا وبخاصة فى الجوانب السياسية والحضارية ، ونعنى بهذه البلاد : العراق والشام ومصر. ولكن ليس معنى ذلك أن الترك لم يظهروا على مسرح الأحداث فى أجزاء أخرى من الوطن العربى ، وإنما كان دورهم محدودًا فى تلك الأجزاء فى الشطر الأول من العصور الوسطى .

من ذلك ماسبق أن أشرنا إليه من حملة بغا الكبير ـ زعيم الترك فى خلافة الواثق بالله ـ على الحجاز سنة ٢٣٠هـ (٧٤٥م) .

كذلك يذكر ابن الأثير أنه فى سنة ٥٦٨هـ «سار طائفة من الترك من ديار مصر مع قراقوش ـ مملوك تقى الدين عمربن أخى صلاح الدين يوسف بن أيوب ـ إلى جبال نفوسة ، واجتمع به مسعودبن زمام المعروف بزمام البلاط ، وهو من أعيان العرب هناك ، وكان خارجًا عن طاعة عبدالمؤمن وأولاده ، فاتفقا وكثر جمعهما ، ونزلا على طرابلس الغرب فحاصراها وضيقا على أهلها ، ثم فتحت واستولى عليها قراقوش وأسكن أهله قصرها ، وملك كثيرًا من بلاد إفريقية .. وصار مع قراقوش عسكر كثير ، فحكم على تلك البلاد بمساعدة العرب .. » .

وهكذا امتد نفوذ الترك ـ فى بعض مراحل تلك الحقبة ـ غربًا فى شمال إفريقية حتى مدينة قابس ، حتى أن قراقوش التركى «حدثته نفسه بالاستيلاء على جميع إفريقية » (١٦١) .

وأخيرًا ، فإنه فى الوقت الذى نجح سلاطين المماليك الأتراك فى مصر فى استئصال آخر البقايا الصليبية من بلاد الشام ، أخذت دولة الأتراك فى آسيا الصغرى ـ وهى دولة سلاجقة الروم ـ تتعرض للتفكك عقب وفاة السلطان علاء الدين الثالث سلطان قونية (٧٠٧هـ / ١٣٠٧م) . وكانت أبرز مظاهر هذا التفكك قيام إمارات صغيرة متنافسة على حساب سلطنة قونية . وقد عرفت بعض هذه الإمارات بأسماء مؤسسيها من زعماء قبائل الترك ـ مثل أيدين ، وصاروخان ، وقرمان ... ـ وعرف البعض الآخر بأسماء المدن التى اتخذتها مراكز لنفسها ، مثل فوكه ومغنيسيا . واختلف الباحثون فى تقدير عدد هذه الإمارات اختلافًا كبيرًا ، بسبب حالة عدم الاستقرار التى سادت الأناضول ، نتيجة لما نشأ بين الأمراء الأتراك من نزاع وتشاحن (١٦٢) .

وفى ذلك الخضم من الأحداث المتداخلة فى آسيا الصغرى ، أخذت احدى هذه الإمارات الوليدة ـ هى امارة بنى عثمان ـ تشق طريقها تدريجيًا منذ سنة ٧٢٨هـ (١٣٢٦م) . وقد نجحت هذه الإمارة فى أن تحقق لنفسها توسعًا سريعًا على حساب الإمارات المجاورة ، حتى نجح السلطان بايزيد العثمانى فى غزو إمارة قرمان والاستيلاء على عاصمتها قونية سنة ٧٩٥هـ (١٣٩١ـ ١٣٩٢م)(١٦٣) .

وثمة مجموعة أخرى من الإمارات ذات الأصول التركية لعبت دورًا هامًا فى منطقة الشرق الأدنى وبخاصة فى الجهات الواقعة إلى الشمال من بلاد الشام وشرق آسيا الصغرى وشمال الجزيرة، ونعنى بهم التركمان. وقد عرف عن التركمان أنهم أسهموا بنصيب واضح فى حركة الجهاد ضد الصليبيين فتصدوا للحملة الصليبية الأولى شرقى آسيا الصغرى، ونازلوا الصليبيين فى إقليم الجزيرة وهاجوا إمارة الرها الصليبية، كما عملوا فى جيوش الأيوبيين ثم المماليك. ومنذ وقت مبكر أقام التركمان لأنفسهم إمارات فى شرق آسيا الصغرى وقرب الشواطئ الجنوبية للبحر الأسود. وما زالت هذه الإمارات تتكاثر حينًا وتتناقص أعدادها أحيانًا، حتى اشتهر منها فى القرن الثامن الهجرى ـ الرابع عشر للميلاد ـ دولة بنى دلغادر، ودولة بنى رمضان ودولة الشاه البيضاء ودولة الشاه السوداء. وكان المفروض أن تكون هذه الدويلات التركمانية تابعة لسلطنة المماليك فى مصر والشام، ولكن يبدو أنها لم تظل على ولائها لسلطنة المماليك، وإنما استغلت الظروف الداخلية والخارجية التى أحاطت بتلك السلطنة فى القرن التاسع الهجرى ـ الخامس عشر للميلاد ـ وأخذت تغير على حدود دولة المماليك، مما دفع تلك الدولة إلى ارسال أكثر من حملة لتأديب التركمان على حدودها الشمالية (١٦٤).

ذلك أن ظهور قوة بنى عثمان على مسرح الأحداث، وتطلع الأتراك العثمانيين إلى تحقيق قدر من الزعامة على العالم الإسلامى فى الشرق الأوسط، أدى إلى إثارة التنافس مع سلطنة المماليك فى مصر والشام. وفى الصراع الخفى أو العلنى بين هاتين السلطنتين ـ سلطنة المماليك وسلطنة العثمانيين ـ لعبت الإمارات التركمانية ـ بحكم وقوعها بين الطرفين المتنازعين ـ دورًا خطيرًا، مما عرض الأطراف الشمالية لدولة سلاطين المماليك لكثير من المتاعب بسبب إغارات التركمان عليها.

وما كادت الدولة العثمانية تفيق من الضربة التى أنزلها بها تيمورلنك فى أوائل القرن الخامس عشر للميلاد (٨٠٥هـ/ ١٤٠٢م) حتى أخذ العثمانيون يلتهمون الإمارات التركمانية، فى شرق آسيا الصغرى واحدة بعد أخرى، مما أوقعهم فى صدام مباشر مع سلطنة المماليك فى مصر والشام (١٦٥). وكان ذلك الصدام فى حقيقة الأمر بين قوتين إحداهما فتية تتمتع بالقوة والنشاط ـ هى الدولة العثمانية والأخرى فى مرحلة الشيخوخة تعانى من الضعف والانحلال، هى سلطنة المماليك. ولم يستطع القديم الثبات فى وجه الجديد، فانتصر العثمانيون وسقطت على أيديهم دولة سلاطين المماليك فى أوائل القرن العاشر الهجرى ـ السادس عشر للميلاد ـ ودخل العالم العربى تحت سيادة الأتراك العثمانيين.

هوامش الفصل الثانى

(١) رسالة ابن فضلان، تحقيق سامى الدهان، (دمشق، ١٩٥٩).

(٢) بارتولد: تاريخ الملوك فى آسيا الوسطى، ص ١٠١.

(٣) ابن الأثير: الكامل، ج ٩، ص ٤٧٣ ومابعدها (سنة ٤٣٢ هـ).

(٤) المصدر السابق ـ نفس الجزء ـ ص ٣٩٠ (سنة ٤٢٠ هـ).

(٥) المصدر السابق ـ نفس الجزء والسنة ـ ص ٣٨٦.

(٦) المصدر السابق ـ نفس الجزء والسنة ـ ٣٩١.

(٧) ابن الأثير: الكامل، ج ٩ ص ٤٨٣، هذا وقد خصص المؤرخ ابن الاثير مدخل سنة ٤٣٢ هـ لذكر «ابتداء الدولة السلجوقية، وسياقة أخبارهم متتابعة».

(٨) النويرى: نهاية الأرب، ج ٢٦، ص ٢٨٦.

(٩) المصدر السابق ـ نفس الجزء ـ ص ٢٨١.

(١٠) ابن الأثير: الكامل، ج ٩، ص ٣٥٣ (سنة ٤١٧).

(١١) ابن القلانسى: ذيل تاريخ دمشق، ص ٨٧.

(١٢) ابن الأثير، الكامل، ج ٩، ص ٤٧١ (سنة ٤٣١ هـ).

(١٣) النويرى: نهاية الأرب، ج ٢٦، ص ٢٨٨.

(١٤) ابن الأثير: الكامل، ج ٩، ص ٦٠٩ ـ ٦١٠ (سنة ٤٤٧ هـ).

(١٥) النويرى: نهاية الأرب، ج ٢٦، ص ٢٨٨.

(١٦) النويرى: نهاية الأرب ٢٦، ص ٢٩٥.

(١٧) ابن الأثير: الكامل، ج ٩، ص ٦١١ ـ ٦١٤ (سنة ٤٤٧ هـ).

(١٨) Vasilev. Hist. of the Byzantine Empire, Vol. I,P.306, Ostrogorsky Hist. of the Byzantine State, P. 250.

(١٩) ابن الأثير: الكامل، ج ٨، ص ٥٣١، (سنة ٣٤٩هـ).

(٢٠) المصدر السابق، ج ٨، سنة ٣١٥هـ، ٣٤٨هـ.

(٢١) ابن الأثير: الكامل، ج ٨، سنة ٣٥٣هـ، ٣٥٤هـ.

(٢٢) المصدر السابق ـ نفس الجزء والسنة.

(٢٣) Schlumberger: Nicephore Phocas, PP. 427-430.

(٢٤) ابن الاثير: الكامل، ج ٨، ص ٥٥٢، ٥٥٥ (٣٥٣هـ، ٣٥٤هـ).

(٢٥) The Cambridge Medieval History, Vol. 5, PP. 246-250.

(٢٦) ابن الأثير: الكامل، حوادث سنة ٣٥٨هـ.

(٢٧) Schlumberger: Un Empereur Byzantin au Dixieme Siecle Nicephore Bhocas, P. 723.

(٢٨) ابنالأثير: الكامل حوادث سنة ٣٥٩هـ.

(٢٩) The Cam. Med. hist. Vol. 4, part l. pp. 163-165 (1966).

(٣٠) ابن الأثير: الكامل، سنة ٤٢١هـ.

(٣١) Ostrogorsky: Op. Cit., p. 278, Vasiliev: Op. cit., l, p. 315.

(٣٢) ابن الأثير: الكامل، ج ٩، ص ٤١٣ (سنة ٤٢٢هـ).

(٣٣) المقريزى : كتاب السلوك، ج ١، ص ٣٢.

(٣٤) Grousset: Hist. de L'Armenie, pp. 496-597.

(٣٥) ابن الأثير: الكامل، ج ٩، ص ٥٩٨ ومابعدها (سنة ٤٤٦هـ).

(٣٦) انظر كتاب «الحركة الصليبية» للباحث، ج ١، ص ٦٣ ومابعدها (الطبعة الرابعة، ١٩٨٦).

(٣٧) النويرى : نهاية الأرب، ج ٢٦، ٣٠٧.

(٣٨) ابن الأثير: الكامل، حوادث سنة ٤٥٦هـ، (ج ١٠، ٣٧).

(٣٩) Vasiliev: Op. cit., Vol., p. 355.

(٤٠) ابن الأثير: الكامل، ج ١، ص ٦٥ (سنة ٤٦٣هـ).

(٤١) النويرى : نهاية الأرب، ج ٢٦، ص ٣٠٩، ٣١٢.

(٤٢) ابن الأثير: الكامل، حوادث سنة ٤٦٣هـ، ج ١٠، ص٦٣ــ ٦٤.

(٤٣) انظر كتاب «الحركة الصليبية» للباحث، ج ١، ص٦٥ (الطبعة الرابعة، ١٩٨٦).

(٤٤) ابن القلانسى : ذيل تاريخ دمشق، ص ١١٧.

(٤٥) كان بنو مزيد بالعراق، وبنو عمار فى طرابلس، وبنو مرداس فى حلب، شيعة.

(٤٦) محمد محم مرسى الشيخ : الأمارات العربية فى بلاد الشام فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر الميلاديين (١٩٨٠).

(٤٧) ابن الاثير: الكامل، ج ٩، ص ٦٢٦ــ ٦٣٠ (سنة ٤٤٨هـ).

(٤٨) أحمد أمين : ظهر الإسلام، ج ١، ص ٤٦١ ــ ٤٦٣.

(٤٩) النويرى : نهاية الأرب، ج ٢٧، ص ٦٤ (تحقيق الباحث، القاهرة، ١٩٨٥).
ابن الأثير: الكامل، ج ١٠، ص ١١١ (٤٧١هـ).

(٥٠) النويرى : نهاية الأرب، ج ٢٦، ص ٣١٢ــ ٣١٣.

(٥١) Setton : A History of Crusades, Vol. 1. pp. 150-152.

(٥٢) ابن العديم : زبدة الحلب من تاريخ حلب، ج ٢، ص٩١ــ ٩٢.
ابن القلانسى: ذيل تاريخ دمشق، ص ١١٨ (سنة ٤٧٨هـ).

(٥٣) النويرى : نهاية الأرب، ج ٢٦، ص ٣١٦.

(٥٤) ابن القلانسى: ذيل تاريخ دمشق، ص ٩٨ــ٩٩ (سنة ٤٦٣ هـ). هذا، ويسمى أتسز هذا فى بعض المصادر الأخرى العربية باسم (أقسيس)ـ انظر الكامل لابن الأثير.
(٥٥) النويرى: نهاية الأرب، ج ٢٦، ص ٣١٦، ابن القلانسى، ص ١٠٩ (سنة ٤٦٨ هـ).
(٥٦) ابن الأثير: الكامل، ج ١٠، ص ١٠٣ (سنة ٤٦٩ هـ).
(٥٧) ابن القلانسى: ذيل تاريخ دمشق، ص ١٠٩ــ١١٢.
النويرى: نهاية الأرب، ج ٢٧، ص ٦٤.
(٥٨) ابن الأثير: الكامل، ج ١٠، ص ١١١ (سنة ٤٧١ هـ).
(٥٩) ابن واصل: مفرج الكروب، ج ١، ص ١٥ــ١٦.
(٦٠) يذكر ابن الأثير أن ابن الحتيتى ــمقدم حلبــ «كاتب السلطان ملكشاه يستدعيه ليلسم إليه حلب، لما خاف تاج الدولة تتش».
(الكامل، ج ١٠، ص ١٤٨، سنة ٤٧٩هـ).
(٦١) ابن العديم: زبدة الحلب، ج ٢، ص ٩٩ــ١٠٠.
(٦٢) المصدر السابق، ص ١٠١.
(٦٣) ابن الأثير: الكامل، ج ١٠، ص ٢٠٢ (سنة ٤٨٥ هـ).
(٦٤) النويرى: نهاية الأرب، ج ٢٧، ص ٦٥ (تحقيق الباحث).
(٦٥) ابن القلانسى: ذيل تاريخ دمشق، ص ١٢١ (سنة ٤٨٥ هـ).
(٦٦) ابن الأثير: الكامل، ج ١٠، ص ١٦٠، حوادث سنة ٤٨٠ هـ.
(٦٧) ابن العديم: زبدة الحلب، ج ٢، ص ١٠٨، ابن القلانسى: ذيل تاريخ دمشق، ص ١٢٢ــ١٢٣.
(٦٨) النويرى: نهاية الأرب، ج ٢٧، ص ٦٨ــ٦٩ (تحقيق الباحث).
(٦٩) القلقشندى: صبح الأعشى، ج ٦، ص ٥، ج ٤ ص١٨. ولفظ أتابك يتألف من الكلمتين التركيتين «أتا» بمعنى الأب أوالوالد أوالمربى، و«بك» بمعنى الأمير.
(٧٠) انظر كتاب الحركة الصليبية للباحث ج ١، ص ١٢٧ ومابعدها (الطبعة الرابعة، ١٩٨٦).
(٧١) التركمان فرع من الترك الغربيين أوالمغربين، يعتبرهم الباحثون من أبرز الشعوب التركية وأكثرها نشاطا، اتضح نشاطهم على مسرح الشرق الأدنى فى القرن الخامس الهجرى، الحادى عشر للميلاد، وفى مرحلة لاحقة أقاموا لأنفسهم عدة إمارات فى شرق الأناضول من أشهرها دولة الشاه البيضاء ودولة الشاه السوداءـ انظر:
خليل بن شاهين: زبدة كشف المماليك، ص١٠٥ (باريس، ١٨٩٤).
العصر المماليكى فى مصر والشام (للباحث) ص ٢٥١ ومابعدها (القاهرة، ١٩٦٥).
(٧٢) ابن الأثير: الكامل، ج ١٠ سنة ٤٩١ هـ، أبو الفدا: المختصر فى أخبار البشر، ج ٢، ص ٢١٠.
(٧٣) ابن الأثير: ج ١٠، ص ٣٧٤ ومابعدها (سنة ٤٩٧هـ ومايليها).
(٧٤) المصدر السابقـ نفس الجزء، ص ٥٥٤ (سنة ٥١٣) ص ٤٨٧ (سنة ٥٠٥هـ).

(٧٥) سعيد عبد الفتاح عاشور: البنية البشرية لجيوش صلاح الدين، ص١٣.
بحث نشر فى المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ٣٧، (المجلد العاشر، ١٩٩٠).

(٧٦) أسامة بن منقذ: كتاب الاعتبار، ص ٢٠١، ٢٠٦ (١٩٣٠)، أبو الفرج الاصفهانى كتاب الأغانى، ج ١، ص ٥٦١ــ٥٦٢ (١٩٥٥)، محمد محمد مرسى الشيخ: الإمارات العربية، ص٤١٧ ومابعدها (١٩٨٠).

(٧٧) william of tyre: A History of Deeds Beyond Sea, Vol. 2 pp. 214-215 & 340-445 (Columbia).

(٧٨) Gesta Francorum, p. 181 & Raymond d'Agiles, pp. 272-273.
ابن الأثير: الكامل، حوادث سنة ٤٩١ هـ.

(٧٩) سعيد عبد الفتاح عاشور: الحركة الصليبية، ج ١، ص ١٨١ (الطبعة الرابعة، ١٩٨٦).

(٨٠) Grousset: Hist des Croisades, I, p. 83.

(٨١) ابن القلانسى: ذيل تاريخ دمشق، ص١٣٥ (سنة ٤٩١هـ).

(٨٢) ابن الأثير: الكامل، ج ١٠، ص٢٨٣ (حوادث ٤٩٢هـ).

(٨٣) المصدرالسابق، نفس الجزء، ص٤٨٩ (سنة ٥٠٥هـ).

(٨٤) ابن الأثير: الكامل ج ١٠، ص ٤٤٠ (سنة ٥٠١هـ).

(٨٥) المصدر السابق، نفس الجزء، ص٥٩٨ــ ٥٩٩ (سنة ٥١٦هـ).

(٨٦) نفس المصدر والجزء، ص ٦٠٧ــ ٦١٠ (سنة ٥١٧هـ).

(٨٧) السيوطى: تاريخ الخلفاء، ص ٤٣١.

(٨٨) ابن الأثير: التاريخ فى الدولة الأتابكية، ص ٢٩ــ ٣٠.
تحقيق عبد القادر أحمد طليمات، القاهرة ١٩٦٣.

(٨٩) المنتقى من أخبار مصر لابن ميسرــص ٨٣. (تحقيق: أيمن فؤاد سيد) القاهرة سنة ١٩٨١

(٩٠) wiet: L'Egypte Arabe, p. 268.

(٩١) ابن الأثير: الكامل، ج ١٠، ص ٤٧٥ (سنة ٥٠٣هـ»).

(٩٢) سعيد عبد الفتاح عاشور: البنية البشرية لجيوش صلاح الدين، ص ٢١.

(٩٣) ابن القلانسى: ذيل تاريخ دمشق، ص ١٧٣ــ ١٧٤ (سنة ٥٠٤هـ).

(٩٤) ابن الأثير: الكامل، ج ١٠، ص ٤٨٣ (سنة ٥٠٤هـ).

(٩٥) ابن الأثير: التاريخ الباهر فى الدولة الأتابكية، ص٢٧ ومابعدها.

(٩٦) ابن الأثير: المصدر السابق، ص ٣١ ــ ٣٢.

(٩٧) ابن الأثير: الكامل، ج ١٠، ص ٦٤٩ (سنة ٥٢٢هـ)، التاريخ الباهر، ص٣٧ــ ٣٨.

(٩٨) ابن واصل: مفرج الكروب، ج ١، ص ٤٠.

(٩٩) ابن العديم: زبدة الحلب، ج ٢، ص ٢٤٣.

(١٠٠) ابن القلانسى: ذيل تاريخ دمشق، ص ٢٢٧.

(١٠١) سعيد عبد الفتاح عاشور: الحركة الصليبية، ج ١، ص ٤٤٢. (الطبعة الرابعة، ١٩٨٦).

(١٠٢) ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ١ ، ص ٥٧ .
(١٠٣) ابن الأثير: الكامل ، ج ١١ ، ص ٤٠ ، ٥١ .
(١٠٤) ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ١ ، ص ٧٩ـ ٨٠ .
(١٠٥) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ٢٧٩ .
(١٠٦) ابن العديم : زبدة الحلب ، ج ٢ ، ص ٢٨١ .
(١٠٧) سعيد عبد الفتاح عاشور: الحركة الصليبية ، ج ١ ص ٤٧٧ ـ ٤٧٨ (١٩٨٥) .
(١٠٨) ابن الأثير: التاريخ الباهر ، ص ١٠٦ .
(١٠٩) ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ١ ، ص ١٢٨ .
(١١٠) أبو شامة : كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين ، ج ١ ، ص ٣٩١ .
ابن الأثير: الكامل ، حوادث سنة ٥٦٤هـ .
ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ١ ، ص ١٦٠ .
(١١١) عماد الدين الأصفهانى : تاريخ دولة آل سلجوق ، ص ٦٠ (بيروت ، ١٩٧٨) .
(١١٢) أبو شامة : كتاب الروضتين ، ج ١ ق ٢ ، ص ٣٢٩ـ ٣٣٠ .
(١١٣) المقريزى : كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ق ١ ص ٤١ . تحقيق أستاذنا المرحوم محمد مصطفى زيادة .
(١١٤) ابن خلدون : كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر ، ج ٤ ، ص ٧٩ (القاهرة ، ١٩٨٤) .
(١١٥) المقريزى : كتاب المواعظ والاعتبار ، ج ١ ص ٩٤ (القاهرة : ١٢٧٠هـ ـ بولاق) .
(١١٦) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩٧ .
(١١٧) أبو شامة : كتاب الروضتين ، ج ٢ ص ٥٥ .
ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ٦ ص ١٦ـ ١٧ ، ١٧ ، ١٢٣ـ ١٢٤ .
(١١٨) عماد الدين الأصفهانى : الفتح القسى فى الفتح القدسى ، ص ٤٧٢ . (تحقيق محمد محمود صبح) .
(١١٩) ابن الأثير: الكامل ، حوادث سنة ٥٨٣هـ ، ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ٢ ، ص ٢١٤ .
(١٢٠) أبو شامة : كتاب الروضتين ، ج ٢ ، ص ٩٢ـ ٩٥ ، سعيد عاشور: الناصر صلاح الدين ، ص ١٥٨ وما بعدها .
(١٢١) ابن القلانسى : ذيل تاريخ دمشق ، ص ٣٤٠ .
(١٢٢) ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ٢ ، ص ٣١١ ـ ٣١٢ .
العماد الأصفهانى : الفتح القسى فى الفتح القدسى ، ص ٣٠٦ .
(١٢٣) المقريزى : الاعراب فى ذكر من بأرض مصر من الأعراب ، ص ٨٧ـ ٩٠ (مخطوط) .
(١٢٤) ابن العديم : زبدة الحلب ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ وما بعدها .
(١٢٥) المقريزى: كتاب السلوك ، ج ١ ، ص ١٨٦ ، أبو شامة : ذيل الروضتين ، ص ١٠٢ ، سعيد عاشور: الحركة الصليبية ، ج ٢ ، ص ٧٥٥ .
(١٢٦) ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ٢ ، ص ٢٤٨ (تحقيق جمال الدين الشيال) .
(١٢٧) المصدر السابق ـ نفس الجزء ، ج ٢ ، ص ٣٠٦ـ ٣٠٧ .

(١٢٨) سعيد عاشور: الناصر صلاح الدين، ص ٦٥ وما بعدها.
(١٢٩) انظر العديد من هذه الكلمات فى:
Dozy (R.): Supplement aux Dictionnaires Arabes (Troisieme Edition, 1967).

(١٣٠) سعيد عاشور: العصر المماليكى فى مصر والشام، ص ٣ وما بعدها.
(١٣١) المقريزى: كتاب السلوك، ج ٢، ص ٥٢٤.
القلقشندى: صبح الأعشى، ج ٤، ص ٦٠.
(١٣٢) المقريزى: المواعظ والاعتبار، ج ١، ص ٩٤.
(١٣٣) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج ٣، ص ٢٥٦.
(١٣٤) ابن واصل: مفرج الكروب، ج ٢ ورقة ٣٨٢ــ ٣٨٣ (مخطوط).
(١٣٥) أبو شامة: كتاب الروضتين، ج ٢، ص ٢٣٥.
(١٣٦) المقريزى: كتاب السلوك، ج ١، ص ١٤٦ــ ١٤٧.
(١٣٧) ابن واصل: مفرج الكروب، حوادث سنة ٦٤٧هـ (مخطوط).
(١٣٨) العينى: عقد الجمان، حوادث سنة ٦٤٧هـ (مخطوط).
(١٣٩) ابن أيبك: كنز الدرر وجامع الغرر، ج ٧، ص ٣٧٠ (تحقيق الباحث).
(١٤٠) المقريزى: كتاب السلوك، ج ١، ص ٣٣٥.
(١٤١) ابن أيبك: كنز الدرر وجامع الغرر، ج ٨، ص ٢٢ (تحقيق هارمان).
(١٤٢) أبو الفدا: المختصر فى أخبار البشر، ج ٣، ص ١٨١.
المقريزى: كتاب السلوك، ج ١، ص ٣٥٩.
(١٤٣) المقريزى: السلوك، ج ١، ص ٣٦١.
(١٤٤) ابن حجر: أنباء الغمر بأنباء العمر، ج ٢، ص ١٥١، ابن اياس: بدائع الزهور، حوادث ٨٩٠.
Muir. The Mamluke or Slave Dynasty of Egypt, p. 225 (1896).

(١٤٥) سعيد عبد الفتاح عاشور: المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك، ص ١٠ وما بعدها.
(١٤٦) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ١٠٨.
(١٤٧) محمد مصطفى زيادة، حاشية ٢، ص ٦٠٧ــ الجزء الأول من كتاب السلوك للمقريزى،
Dozy: Supp. Dict, Ar.

(١٤٨) ابن أيبك: كنز الدرر وجامع الغرر، ج ٨، ص ٤٩ ــ ٥٠.
(١٤٩) ابن واصل: مفرج الكروب فى أخبار بنى أيوب، ج ٢، ورقة ٣٦٩ب (مخطوط).
(١٥٠) أحمد أمين: ظهر الاسلام، ج ١، ص ٣٨ــ ٤٢.
(١٥١) ابن النديم: الفهرست، ص ١٦٩ (١٩٧٨).
(١٥٢) الذهبى: سير النبلاء، ج ١٠، ص ١٠٣.
(١٥٣) المصدر السابق، ج ١١، ص ١٨، ياقوت الحموى: معجم الأدباء، ج ٦، ص ١٥١ــ ١٦٥، ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج ٤، ص ٢٠٧ــ ٢٠٨.
(١٥٤) بارتولد: تاريخ الترك فى آسيا الوسطى، ص ٩٢.

(١٥٥) هند حسين طه: الأدب الأدبى فى اقليم خوارزم، ص ٨٨، ٣٠٣ (بغداد، ١٩٧٦).
(١٥٦) السيوطى: حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٨٦.
(١٥٧) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ١٨٢.
(١٥٨) محمد مصطفى زيادة: المؤرخون فى مصر فى القرن الخامس عشر الميلادى، ص ٤٦ــ ٥٥ (القاهرة، ١٩٥٤).
(١٥٩) ابن أيبك الدوادارى: كنز الدرر وجامع الغرر، ج ٧، ص ٢٤٧ (سنة ٦١٩هـ) تحقيق الباحث ١٩٧٢.
(١٦٠) بارتولد: تاريخ الترك فى آسيا الوسطى، ص ١٣٣.
(١٦١) ابن الأثير: الكامل، ج ١١، ص ٣٨٩ (سنة ٥٦٨هـ).
(١٦٢) Gibbons: The Foundation of the Ottoman Empire, p. 277 (1916).

وكذلك: العمرى: مسالك الأبصار، ص ٣٤٠ــ ٣٦٠.
(١٦٣) Gibbons: Op. Cit., pp.187-190.
(١٦٤) سعيد عبد الفتاح عاشور: العصر المماليكى فى مصر والشام، ص ٢٥١، وما بعدها (١٩٦٥).
(١٦٥) المقريزى: كتاب السلوك، ج ٣، ص ١٠٩١ (سنة ٨٠٥هـ)ــ تحقيق الباحث.

الفصل الثالث

العرب فى ظل الرابطة العثمانية (*)

قامت الدولة العثمانية فى شمال غربى الأناضول فى أواخر القرن الثالث عشر ميلادية بعد أن انهارت دولة سلاجقة الروم على أثر هزيمتها على أيدى المغول، وقامت على أنقاضها دويلات تركمانية متنافسة لم تكن أقواها إمارة عثمان التى قيض لها أن تتوسع بصورة مطردة على حساب كل من الدولة البيزنطية المتداعية والإمارات التركمانية فى الأناضول وأن تعبر الدردنيل وبحر مرمرة وتبدأ فى التوسع فى البلقان. وظلت الدولة العثمانية تتوسع فى أوروبا وتحرز انتصارات باهرة متتالية على الحملات الصليبية التى كانت ترسلها أوروبا لتدميرها فى المهد إلى أن أمكنها فى النهاية أن تسقط الدولة البيزنطية بعد أن استولت على القسطنطينية فى عام ١٤٥٣، وحققت أملاً طالما راود خيال المسلمين منذ الفتوح الإسلامية الأولى. وأدى هذا إلى ارتفاع مكانة الدولة العثمانية فى العالم الإسلامى بعد أن أصبحت أقوى الدول الإسلامية خاصة وأنها كانت أول دولة إسلامية تستعمل الأسلحة النارية التى قلبت موازين القتال لصالح من يستخدمها. ومما يجدر ذكره أن مدفعين عملاقين لعبا دورًا كبيرًا فى إحداث ثغرات فى أسوار القسطنطينية المنيعة، وسهلاً على العثمانيين الاستيلاء عليها، وهو ما فشل فى تحقيقه كل من هاجموا المدينة من قبل.

وقد حول محمد الفاتح القسطنطينية إلى عاصمة لملكه الممتد فى أوروبا وآسيا، وذلك لتوسط موقعها وحصانته وما لبثت أن عرفت باسم إستانبول أو اسلامبول، وأصبحت قاعدة لإمبراطورية عالمية فشيدت بها المدارس والمكتبات والتكايا والمؤسسات

(*) أعد هذه الدراسة الأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب ـ جامعة عين شمس.

الخيرية، وغدت أبرز المراكز الثقافية فى العالم الإسلامى. ولما كان العثمانيون منذ نشأة دولتهم قد رفعوا لواء الجهاد فإنهم ما لبثوا أن اعتبروا أنفسهم ملزمين بالدفاع عن العالم الإسلامى بأسره. وبالتالى أطلقوا على إمبراطوريتهم بعد اتساعها اسم «دار الإسلام» وعلى سلطانها اسم «باديشاه الإسلام»، وعلى جيشها اسم «جند الإسلام»، وعلى كبير فقهائها اسم «شيخ الإسلام». فقد اعتبر العثمانى إمبراطوريته التى ما لبثت أن ضمت كل المراكز الإسلامية الكبرى وكأنها الإسلام ذاته، ومن ثم الشعور بضخامة المسئولية الملقاة على عاتق العثمانيين باعتبارهم حملة رسالة الإسلام(١)، بل إنهم أخذوا بالتقاليد الإسلامية وأدخلوها بطريقتهم الخاصة فى الإدارة والحكومة وذلك باعتبارهم مسلمين وورثة الحضارة الإسلامية(٢).

وإذا كان استيلاء الدولة العثمانية على القسطنطينية قد أعلى مكانتها؛ فقد ازدادت هيبتها على أثر تصديها للخطر الإسبانى ـ البرتغالى الذى كان يؤذن بتطويق العالم الإسلامى على أثر الكشوف الجغرافية وتفوق إسبانيا والبرتغال فى المجالين البحرى والعسكرى، فى الوقت الذى سيطر فيه العثمانيون على البقاع الإسلامية المقدسة فى القدس والحجاز ثم على المزارات الشيعية فى العراق وعلى القواعد القديمة للخلافة فى المدينة المنورة ودمشق وبغداد والقاهرة، وبالتالى أضيف إلى ألقاب كل سلطان لقب «حامى حمى الحرمين الشريفين» تأكيدًا لزعامته على العالم السنى، بل إن السلاطين أحيانًا ما تلقبوا بلقب خليفة المسلمين.

فرغم اتجاه الدولة العثمانية منذ نشأتها إلى التوسع غربًا على حساب «دار الحرب» فإن تطور الأحداث ما لبث أن دفعها دفعًا إلى التوسع شرقًا: فبعد وصول البرتغاليين إلى المياه الشرقية وشروعهم فى مهاجمة الموانى الإسلامية فى شرقى إفريقيا والبحر الأحمر وبحر العرب استنجد كثير من الأمراء المسلمين بالسلطان العثمانى. واستعدت الدولة العثمانية للتصدى للخطر البرتغالى ولو أن تحول إيران إلى المذهب الشيعى فى أوائل القرن السادس عشر وتهديدها للدولة العثمانية من ناحية الشرق قد جعلا هذه الأخيرة تقرر العمل على درء الخطر الشيعى فى نفس الوقت الذى تصدت فيه للخطر البرتغالى.

فقد أفلح الشاه إسماعيل الصفوى فى توحيد قبائل إيران وسعى إلى أن يفرض عليها المذهب الشيعى. وتنتسب الحركة الصفوية إلى الشيخ صفى الدين (١٢٥٢ ـ ١٣٣٤) الذى كان من المتصوفة الزاهدين وكانت قد انتقلت منذ أواسط القرن الخامس عشر من التأمل الصوفى إلى العقيدة الشيعية المناضلة. ولقد طور الصفويون لباس رأس خاص له إثنتا عشرة لفة تمجيدًا للأئمة الشيعة الاثنى عشر باعتباره شعارًا

يميز أتباعهم الذين عرفوا باسم قزلباش (الرأس الأحمر). ولقد فر إسماعيل الصفوى (١٤٨٧ــ ١٥٢٤) إلى إيران مصطحبًا معه سبع قبائل من القزلباش مكنته من القضاء على الأسر الحاكمة الصغيرة والسيطرة على إيران خلال عقد واحد. وعلى حين أن الأسرة الصفوية برزت أساسًا باعتبارها زعيمة لحركة تركمانية صوفية فإن التحول إلى المذهب الشيعى اكتمل فى إيران خلال السنوات الأولى من القرن السادس عشر باعتبارها جزءاً من العملية التى أدت إلى انضواء جماهير إيران تحت زعامة الشاه إسماعيل الذى كان يحظى بكثير من الاحترام، بل والتقديس لدى قبائل التركمان التى توافدت للإنضمام إليه. وما أن استتب له الأمر حتى قرر مد النفوذ الصفوى إلى الأراضى العثمانية الواقعة فى شرقى الأناضول، فأرسل مئات الدعاة الذين نجحوا فى نشر دعوته فى أوساط التركمان. وفسر العثمانيون انتشار المذهب الشيعى باعتباره تهديداً سياسيًا، ومن ثم تصديهم للصفويين ليس فقط بسبب ما كان يتضمنه نشاطهم من خطر، بل أيضًا لأن الدعوة الشيعية كانت تمثل تحديًا أساسيًا للاتجاه السنى الذى أخذت به الدولة العثمانية. وفى خلال شتاء ١٥٠٨ــ١٥٠٩ استولى إسماعيل على بغداد ومعظم جنوب غربى إيران ــ وكان بعد انفراده بالحكم قد أعلن أن التشيع هو مذهب إيران الرسمى، وعمل على نشره على أوسع نطاق وتطلع إلى الاستيلاء على العراق حيث توجد العتبات المقدسة (النجف وكربلاء)، وبالفعل استولى على العراق وسعى إلى فرض المذهب الشيعى على سكانه، كما اتجه إلى التحالف مع ملك المجر ضد العثمانيين الذين أدركوا خطورة الوضع على أملاكهم الشرقية.

وفى نفس الوقت نشب الصراع بين المماليك حكام مصر والشام وبين العثمانيين وذلك نتيجة لتجاور الدولتين منذ أن ضم محمد الفاتح إمارة ذى القادر التى كانت تشكل دويلة عازلة بين الدولتين فى كيليكيا. وأدى ذلك إلى نشوب أول حرب مملوكية عثمانية ١٤٨٥ــ ١٤٩١ لم تزد عن كونها سلسلة من المناوشات التى إنتصر فيها المماليك فى البداية وإن لم يتمكنوا من مواصلة انتصاراتهم بسبب المشاكل السياسية والاقتصادية التى ترتبت على الصراع على السلطة والقحط الناتج عن انخفاض النيل والأوبئة وازدياد الضرائب وغير ذلك. إلا أن الخطر الصفوى على الدولة العثمانية كان أكثر أهمية ــ ففى حالة عدم تصديها له كان يمكن أن تتعرض مناطق شاسعة من أملاكها الشرقية للضياع مما يؤذن بتسجيل المذهب الشيعى نجاحًا واسع النطاق ــ فقد ظل الدعاة الصفويون يواصلون نشاطاتهم فى أوساط تركمان الأناضول بحيث أخذت الدعوة الشيعية تنتشر بالشكل الذى آذن بنشوب الاضطرابات.

والصراع العثمانى ـ الصفوى هو المسئول عن تولى سليم الأول عرش الدولة العثمانية فى عام ١٥١٢ بعد أن ساعدته القوات الإنكشارية على خلع والده بايزيد الثانى الذى لم يتصد للصفويين تصديًا إيجابيًا، ومن ثم ارغامه على التنازل عن العرش. وبعد أن تولى سليم الحكم بدأ باعتباره منقذ الإمبراطورية من الخطر الشيعى خاصة وأنه كان قد قاد الإنكشارية إلى النصر فى عدة حملات موفقة فى جورجيا وفى شرقى الأناضول. وقد عمل سليم على تأمين جبهته الأوروبية بسلسلة من الاتفاقيات وحشد جيوشه للتصدى للصفويين. وكان المماليك الذين انزعجوا هم الآخرون من خطورة تعاظم قوة الصفويين قد عقدوا حلفًا رسميًا مع العثمانيين ضد الشاه إسماعيل (١٥١٣). وبذلك أتاحوا له فرصة حشد كل قوته ضد الصفويين دون أن يتعرض جناحه الجنوبى للخطر. وقبل أن يتقدم الجيش العثمانى صوب الشرق جرى ذبح آلاف من أتباع القزلباش فى الأناضول، ثم اتجهت القوات العثمانية لملاقاة الصفويين. وتجنب الشاه إسماعيل القتال خشية تفوق القوات العثمانية مؤثرًا سحبها إلى أراضى شمال إيران الجبلية حيث تمكنه طبيعة الأراضى ومشاكل التموين من موازنة قوة الجيشين. وفى أواسط أغسطس ١٥١٤ قرر سليم الزحف على تبريز عاصمة الصفويين لإرغام الشاه على خوض القتال دفاعًا عنها ودارت المعركة الفاصلة فى سهول جالديران الواقعة فى منتصف الطريق بين أرزنجان وتبريز (٢٣ أغسطس ١٥١٤). وانتصرت القوات العثمانية بفضل أسلحتها النارية المتفوقة(٣)، ثم ضم سليم إلى أملاكه ولايتى ديار بكر وكردستان واحتل تبريز التى مالبث الصفويون أن استردوها على أثر انسحاب الجيش العثمانى الذى داهمه شتاء إيران القارص وهبطت روح قواته المعنوية وآثر بعضها العودة إلى إقطاعياتها التى كانت قد حصلت عليها فى مقابل أن تتوجه إلى ميدان القتال لدى أول إشارة.

ورغم قضاء سليم على الخطر الذى كان يتهدد دولته فى الشرق إلا أن حربه مع فارس أقنعته بأن عليه ـ قبل مواصلة القتال ضد الصفويين ـ أن يتصدى للمماليك الذين كان وجودهم فى الشام يشكل خطرًا على دولته مهما أظهروا له الود. ولم يكن باستطاعة سليم أن يتقدم لمواجهة المماليك لولا النصر الحاسم الذى أحرزته الأسلحة النارية التى مكنته من خوض حرب خاطفة ودحر الصفويين ثم المماليك قبل أن يعود إلى عاصمته إستانبول. واستهل سليم حملته الجديدة بالقضاء على إمارة ذى القادر مما مكنه من السيطرة على كيليكيا ومواجهة القوات المملوكية التى قادها السلطان المملوكى قنصوه الغورى إلى الحدود الواقعة بين الدولتين ضاربًا عرض الحائط برأى كبار المماليك الذين كانوا يخشون استفزاز السلطان العثمانى الذى قرر الاستيلاء على

الأراضى المملوكية لأسباب استراتيجية بحكم أن سيطرته على موانى كيليكيا كانت توفر له طريقاً بحرياً يمكنه من تموين حملاته القادمة ضد الصفويين بصورة أجدى مما كان عليه الحال أثناء الحرب السابقة.

وكانت دولة المماليك قد تأثرت باكتشاف فاسكو داجاما لطريق رأس الرجاء الصالح واحتكار البرتغاليين لتجارة الهند بعد أن أقاموا قواعد تجارية جنوب كلكتا بقصد منافسة التجار العرب الذين كانوا قد وطدوا أقدامهم فى كلكتا ذاتها. وكان الملاحون البرتغاليون قد واصلوا ارتياد شواطئ إفريقيا الغربية بالسير جنوباً إلى أن استطاع بارتلميو دياز أن يلتف حول رأس الرجاء الصالح فى عام ١٤٨٨. وفى خلال السنوات العشر الفاصلة بين رحلات دياز وحملات فاسكو داجاما استطاع كولمبس أن يغرى إسبانيا بالجرى وراء إمبريالية محيطية عبر المحيط الأطلنطى. وفى عام ١٤٩٢ قام برحلته الموفقة إلى العالم الجديد من ساحل الأندلس المطل على المحيط الأطلنطى— ثم وصل داجاما إلى قاليقوط فى الهند فى عام ١٤٩٨، وفى خلال السنوات الثلاث التالية قام كابرال بعبور طريق الأطلنطى الذى قيض لذلك العدد الكبير من السفن البرتغالية أن تقطعه صوب الهند. ثم أقام البرتغاليون قواعد تجارية جنوب كلكتا فى الهند لمنافسة التجار العرب وفى عام ١٥٠٢ حاصر الأسطول البرتغالى البحر الأحمر والخليج العربى لإرغام التجار العرب الذين كانوا ينقلون متاجرهم من الهند إلى أوروبا على استعمال الطريق الذى سيطروا عليه. وقد أثر الهجوم البرتغالى فى دولة المماليك فأصاب موانى السويس والإسكندرية وطرابلس لبنان، بالإضافة إلى البصرة فى الصميم. وأدى الضغط البرتغالى المتواصل إلى صعوبة بناء المماليك أسطولاً بجهودهم الخاصة فى الوقت الذى أدى فيه استيلاء البرتغاليين على جزيرة سقطرى (١٥٠٧) وهرمز (١٥٠٨) إلى استكمال حلقة حصارهم. ولقد أحست دولة المماليك بخطورة الوضع فقررت هى والبندقية التى كانت تشاركها القيام بدور الوساطة التجارية بين الشرق وأوروبا التصدى للبرتغاليين الذين أحرزوا عليها نصراً حاسماً فى موقعة ديو البحرية فى عام ١٥٠٩ مما آذن باستقرار سيطرة البرتغاليين على المياه الشرقية.

وهناك عدة دلالات على اهتمام السلطان سليم بوقف التوسع البرتغالى فى المحيط الهندى وعلى استعداده للقيام بعملية كبيرة لمواجهته؛ فقد امتلأت الآستانة ومدن الشرق الأخرى بالمسلمين واليهود الفارين من الأندلس فى أعقاب سقوط غرناطة فى أيدى الأسبان فى عام ١٤٩٢، وهو نفس العام الذى وصل فيه كولمبس إلى العالم الجديد. وكان بعض هؤلاء المهاجرين على علم وثيق بكل التفاصيل التقنية الخاصة بالمشروعات الأطلسية والأخرى الخاصة بارتياد افريقيا. وعلى حين أن الشاه إسماعيل

لم يرحب باحتكار البرتغاليين للتجارة الشرقية فإنه كان على استعداد لتموين سفنهم فى مقابل مساعدتهم له ضد العثمانيين. ورد سليم على ذلك بأن أرسل إلى المماليك المدافع والبارود وبعض السفن، كما أرسل إلى الغورى بعض بناة السفن والبحارة للمساعدة فى إعادة بناء الأسطول المملوكى الذى تحطم قرب سواحل الهند. ولكن الصراع العثمانى ـ الصفوى هو الذى جعل سليم يقرر الاستيلاء على الأراضى المملوكية. وقد وفر له جواسيسه وسائل الاتصال ببعض كبار المماليك وأهمهم خاير بك نائب الغورى فى حلب وجان بردى الغزالى نائبه فى حماه، فى الوقت الذى أرسل إليه فيه كثير من كبار موظفى المماليك رسائل سرية يعرضون فيها التعاون معه فيما لو غزا الشام فى مقابل أن ينعم عليهم بالوظائف والأموال. ويبدو أن سليمًا لم يكن قد قرر خطوته التالية بعد، ولكن حين بلغته أنباء تقدم الغورى إلى داخل الأناضول قرر شن الحرب على دولة المماليك وتأجيل مشروعاته الخاصة باستئناف الحرب ضد الصفويين.

وحين دارت المعركة الحاسمة بين العثمانيين والمماليك فى مرج دابق (٢٤ أغسطس ١٥١٦) إنضم خاير بك وجان بردى الغزالى إلى الجيش العثمانى. مما أدى إلى انكشاف جناح الجيش المملوكى الذى داهمته الأسلحة النارية العثمانية وحصدت رجاله حصدًا، مما أدى إلى انتصار العثمانيين ومقتل الغورى. ثم احتل سليم حلب وحماه ودمشق حيث رحب به الأهالى ورجال القبائل البدوية ورؤساء الطوائف الإسلامية والذمية. وعلى أثر معركة مرج دابق خلع سليم على نفسه لقب «خادم الحرمين الشريفين» فى حين اختار مماليك القاهرة سلطانًا جديدًا هو طومان باى الذى انهزمت قواته فى الريدانية قرب القاهرة (٢٢ يناير ١٥١٧) ثم قبض عليه وشنق على باب زويلة. وعلى أثر دخول سليم إلى القاهرة استقبل ابن شريف مكة الذى عرض عليه تبعية والده للدولة العثمانية، ثم جرى تعيين الشريف أبوالبركات ذاته حاكمًا على جدة ومكة والمدينة وسائر الحجاز وهو ما توارثه خلفاؤه من بعده. ومالبث سليم أن ربط كثيرًا من الأوقاف على المسجد الأقصى وعلى الأماكن الإسلامية المقدسة فى الحجاز.

ويقال إنه نقل إلى الآستانة فى أعقاب عودته إليها من مصر بعض مخلفات الرسول (صلى الله عليه وسلم) التى قيل إنه وجدها فى القاهرة والتى توجد الآن فى قصر طوب قابى سراى الذى كان لفترة طويلة مقرًا للسلاطين وقاعدة لحكم الدولة العثمانية. وعلى أى حال فإن ضم الدولة العثمانية للبقاع المقدسة فى الشام والحجاز وانتصارها على الصفويين قد عززا زعامتها للعالم الإسلامى السنى، وهى الزعامة التى

كانت قد آذنت بها انتصارات الدولة على مختلف الأحلاف الصليبية ثم احتلالها للقسطنطينية وإسقاطها للدولة البيزنطية التى تصدت للمسلمين لعدة قرون(٤).

وهناك مسألة تتصل بالفتح العثمانى لمصر هى مايقال من أن المتوكل آخر الخلفاء العباسيين بالقاهرة قد تنازل للسلطان سليم عن الخلافة وهو مالم يرد ذكره فى الكتابات المعاصرة أو يعثر على دليل مادى عليه. على أن أمراء مسلمين كانوا قد ادعوا قبل ذلك بالخلافة وحينئذ لم يعد لقب الخليفة يتطلب الانتماء إلى بنى العباس أو إلى قريش بحكم أن العاهل المسلم أصبح يستمد سلطته من الله مباشرة لا من كونه خليفة للرسول (صلى الله عليه وسلم). وهكذا ادعى السلطان مراد الأول العثمانى أنه خليفة المسلمين، ووصف كل من محمد الأول ومراد الثانى عصامته بدار الخلافة. ورغم أن محمد الفاتح لم يستعمل اللقب فى رسائله الخاصة سواء للملوك المعاصرين أو لرعاياه فإن سليم الأول خلع على نفسه منذ عام ١٥١٤ لقب «خليفة الله فى طول الأرض وعرضها» فسليم وأجداده كانوا قد أحرزوا مكانة تؤهلهم لأن يحملوا لقب الخلافة فى الوقت الذى كان فيه مركز الخليفة العباسى فى القاهرة لا يعتد به، فى حين أن العثمانيين كانوا قد رفعوا راية الجهاد الإسلامى فترة طويلة، وأن فتوح سليم الأول جعلته أقوى حاكم مسلم فى زمانه، إذ شملت إمبراطوريته بلادًا لم يسبق لأى حاكم مسلم أن مارس فيها سلطة فعلية، وبات مسلمو العالم يتطلعون إلى مساعدته بعد أن تعدى البرتغاليون على الموانى الإسلامية فى شرقى أفريقيا والبحار الجنوبية، وتعقب الإسبان مسلمى الأندلس الفارين إلى شمال إفريقيا فى أعقاب سقوط غرناطة، وكان يخشى أن يقوم ملك البرتغال بهدم المدينة المنورة ونبش قبر الرسول عليه الصلاة والسلام. وعلى أى حال فإن سليم لم يكترث بلقب الخلافة الذى فقد أهميته، ولم يحاول أحد فى ديوانه أن يقيم له وزنا.

وعلى أثر ضم سليم للشام ومصر والحجاز بذل جهدًا كبيرًا لإنشاء أسطول قوى يمكنه من مواجهة أسرة الهابسبورج التى كانت تحكم إسبانيا وإيطاليا والنمسا والأراضى المنخفضة وأملاك إسبانيا فى العالم الجديد ومن فك حلقة الحصار الذى فرضه البرتغاليون على المياه الشرقية. وقبل أن يتوفى فى عام ١٥٢٠ كان لدى العثمانيين أسطول قوى وإن لم يستخدم على نطاق واسع إلا فى عهد ابنه السلطان سليمان المشهور بالقانونى (١٥٢٠ــ ١٥٦٦) وهو العهد الذى شهد أوج اتساع أملاك الدولة العثمانية التى أصبحت ندًا للإمبراطورية الرومانية المقدسة التى تزعمت العالم المسيحى وسيطر عليها الهابسبورج وأصبح فى يد العثمانيين أسطول قوى أمكنه أن يسيطر على شرقى البحر المتوسط وأن يثير الرعب فى مياهه الغربية. ففى عام ١٥٢٢ استولى سليمان

على جزيرة رودس التى كان قد استقر بها فرسان القديس يوحنا فى أعقاب القضاء على ماتبقى من الإمارات الصليبية فى الشام وظلوا هم والقراصنة المسيحيون يأسرون أعدادًا كبيرة من السفن التى كانت تحمل إلى الأماكن الإسلامية المقدسة الحجاج والحنطة والذهب المنقول من الولايات العثمانية الجديدة. ولقد أدى احتلال العثمانيين لرودس إلى تأمين الملاحة العثمانية فى شرقى البحر المتوسط، وعلى أثر ذلك توجه فرسان القديس يوحنا(*) إلى جزيرة مالطة وأخذوا يهددون الملاحة الإسلامية فى شمالى أفريقيا بعد أن حصنوا الجزيرة وحولوها إلى قاعدة هجومية فى قلب القطاع الأوسط من البحر المتوسط.

ورغم قوة الأساطيل العثمانية فى عهد القانونى فباستثناء الحملة البحرية العثمانية التى توجهت من البحر الأحمر إلى الهند فى عام ١٥٣٨ (وهو ما سوف نفصله فيا بعد) فقد ظلت أساطيل العالم الإسلامى مقتصرة على البحر المتوسط، حيث كانت السفن ذات المجاذيف تكفى للاضطلاع بالمهام الملقاة على عاتقها رغم أن حجمها كان يتزايد باستمرار فى الوقت الذى كان فيه الإسبان والبرتغاليون يستعملون السفن الشراعية الخفيفة والسريعة التى كان بإمكانها التغلب على التحديات القاسية التى كانت تثيرها المياه العميقة والمساحات الواسعة التى يتميز بها المحيط الأطلنطى حيث كانت أنماط الرياح والتيارات المائية مناسبة جدًا للملاحة الشراعية. وهكذا فعلى حين أن السفن الإسلامية ظلت لا تعمل إلا فى البحار المغلقة وأهمها البحر المتوسط فقد طاف ماجلان — الذى قام برحلته حول العالم ما بين عامى ١٥١٩ و١٥٢٢ — بالأيبريين حول العالم. وفى عام ١٤٩٧ كانت إسبانيا قد احتلت ميناء مليلية فى المغرب — وما حل عام ١٥١١ حتى كان الإسبان قد أقاموا نظامًا حدوديًا فى الشمال الإفريقى شبيهًا بالاحتلال البرتغالى لنقاط على ساحل مراكش فى أنه كان يجرى الدفاع عنه بسلسلة من الموانى المحصنة التى كانت حامياتها تمون عن طريق البحر. ولم يواجه الأيبيريون سوى مقاومة ضعيفة حين قرروا التوسع فى شمالى إفريقيا فى الوقت الذى بدا فيه أن السبيل قد تمهد لشن حملة صليبية ضخمة فى إفريقيا تستهدف الوصول إلى القدس ذاتها، خاصة وأن صليبيى أوروبا عولوا على الحصول على مساعدة نجاشى الحبشة المسيحى لاستكمال حلقة حصار العالم الإسلامى وربما للقضاء على الإسلام ذاته.

إلا أن رد الفعل الإسلامى لم يتأخر كثيرًا؛ فحين بدأ رجال الحدود العثمانيون يهاجرون من سواحل المتوسط الشرقية إلى الشمال الإفريقى فى عهد بايزيد الثانى (١٤٨١ — ١٥١٢) — والد سليم الأول لم يكن ذلك حدثًا مفاجئًا بالنسبة إلى

إسبانيا. ففى عام ١٤٨٠ نزلت وحدة من الجيش العثمانى فى جنوبى إيطاليا واستولت على أوترانتو بالقرب من برنديزى ــ وكان محمد الفاتح يعد لحملة كبيرة لا يعرف أحد وجهتها قبل وفاته الفجائية. ومن الصعب التنبؤ بما كان يمكن أن يحدث لو امتد به الأجل عاماً آخر، فقد كان من الممكن لاحتلال أوترانتو أن يستتبع نهب روما، وبالتالى يمكن القول بأن وفاة محمد الفاتح قد أنقذت أوروبا.

إلا أن هذا الصدام العابر بين إسبانيا والعثمانيين كان الحلقة الأولى فى سلسلة طويلة من تحركات الحدود التى قيض لها أن تجعل القتال يدور على مدى أوسع. ففى عام ١٤٨٨ أثارت هجمة صغيرة الحجم على مالطة قام بها القراصنة الأتراك قلقاً فى إسبانيا حول قوة دفاعات صقلية وحفزت محاولة مترددة لعقد نوع من الحلف مع مصر المملوكية. وحتى فى الوقت الذى استعد فيه الملكان «الكاثوليكيان» (فرناندو وايزابلا) لشن الهجوم النهائى على غرناطة أبدى السلطان بايزيد الثانى بعض الاهتمام بمصير مسلمى إسبانيا ــ فمنذ عام ١٤٨٢ كان حكام غرناطة المسلمون قد طلبوا مساعدة الدولة العثمانية ولو أن بايزيد الثانى قنع بإبداء بعض الاهتمام بمصير مسلمى إسبانيا تاركاً للقراصنة المسلمين فى الشمال الإفريقى أن يقدموا المساعدة الفعلية(٦).

وبحلول عام ١٤٨٧ كان مسلمو غرناطة قد وجهوا نداء شاعرياً بطلب المساعدة من كل من السلاطين المملوكى والعثمانى. وبعد أن تزود الملاح العثمانى كمال رئيس بالسفن والعتاد أقلع إلى غربى البحر المتوسط فى رحلة استطلاعية ــ وفى مكان ما على طول الساحل الجنوبى الغربى لإسبانيا أجرى مقاتلو كمال رئيس أول اتصال مباشر بين البحارة العثمانيين وبين مسلمى غرناطة. ولما كان الملاحون العثمانيون قد بدأوا نشاطاتهم قبيل سقوط غرناطة فقد أدرك العثمانيون مدى الضعف الذى كان يعانيه إخوتهم مسلمو الأندلس. وحين سقطت غرناطة وبدأت الدول الإسلامية فى الشمال الإفريقى تواجه احتمالات الغزو المسيحى اشتد الضغط على العثمانيين طلباً لمزيد من المساعدة. وحينئذ أقام الملاح المحنك كمال رئيس قاعدته فى جزيرة جربا فى البداية ثم فى ميناءى بونه وعنابه وواصل غاراته على السواحل والسفن المسيحية حتى عام ١٤٩٥ حين استدعاه بايزيد الثانى إلى استنابول لكى يتولى تعزيز الأسطول العثمانى. وقد أدى التحاق هؤلاء الملاحين بخدمة العثمانيين إلى تزويد البلاط بالأخبار التى كانوا يحصلون عليها خلال الغارات التى يشنونها فى غرب البحر المتوسط. وفى الوقت الذى كان فيه الوزراء العثمانيون يستوعبون هذه المعلومات واصل ملاحون محليون الجهاد على طول سواحل إسبانيا وشمالى إفريقيا إلى أن هاجرت موجة

جديدة من ملاحى شرقى البحر المتوسط إلى نفس الموانى التى كان يتمركز فيها كمال رئيس. وكان البحارة هم المسئولين عن المرحلة الأولى من التوسع العثمانى فى شمالى إفريقيا، ومن أهمهم الإخوان خيرالدين وأولوج (عروج) برباروسا اللذان يبدو أنهما قدما من إحدى الجزر اليونانية فى شرقى البحر المتوسط، ثم بدآ يثيران الالتفات خلال المناوشات البحرية بين المسلمين والمسيحيين بهجماتهما على الملاحة المسيحية.

ثم بعث الأخوان برباروسا ابن أخ كمال رئيس ــ الجغرافى پيرى رئيس ــ إلى الآستانة محملاً بالهدايا للسلطان العثمانى الذى رحب به ترحيباً شديداً وأنعم عليه بالأموال والألقاب والهدايا. كما أمر السلطان سليم الترسانة الإمبراطورية بإعادة تموين السفن الشراعية ذات المجاذيف التى أحضرها پيرى إلى الآستانة وأهدى الأخوين برباروسا سفينتين شراعيتين من ذوات المجاذيف. وبالإضافة إلى أهمية العتاد الحديث الذى حصلت عليه بعثة پيرى(٧)، فقد أصبح «قراصنة» المغرب حلفاء لدولة قوية يمكنها أن تزودهم بتقنية البارود وأن تدرب الجنود المشاة وتساعدهم على مواصلة الجهاد. وأرسل الأخوان برباروسا سفناً إلى غرناطة لنقل مسلمى أيبيريا وتوطينهم فى شمالى إفريقيا. وقد جرت تحركات القراصنة المسلمين السريعة فى غربى البحر المتوسط فى الوقت الذى فرغ فيه السلطان سليم من فتح سوريا ومصر وألحق الهزيمة بالصفويين.

وكان المسلمون المهاجرون من أسبانيا قد أقاموا مستوطنات على طول سواحل شمالى إفريقيا المطلة على البحر المتوسط وعقدوا العزم على الانتقام من مضطهديهم بالإغارة على سواحل إسبانيا المألوفة لديهم ومهاجمة السفن المسيحية وبخاصة فى مضيق جبل طارق والمنطقة البحرية المحيطة بجزيرة مالطة. وبعد أن حصلوا على مساندة العثمانيين أصبحت أغلبية الموانى الممتدة بين جزيرة جربا فى الشرق وبين سلا فى الغرب تضم أساطيل مجاهدين مسلمين أثاروا الرعب فى قلوب سكان أوروبا. ورداً على ذلك أرغم الإسبان الغضبين حكام الجزائر على الخضوع لهم والسماح لهم بإقامة قاعدة بحرية حصينة بالقرب من ميناء الجزائر. ولما كان مجاهدو المغرب حساسين لأحداث الشرق فقد أطلعوا السلطان العثمانى على إنجازاتهم وأرسل خيرالدين بعثة أخرى إلى السلطان طالبت بضم الأراضى التى إستولى عليها إلى أملاك السلطان سليم الذى قام قبل وقت قصير من وفاته بتعيينه حاكماً «لجزائر العرب». وفى الجانب المقابل حصل الإمبراطور الرومانى المقدس شارل الخامس على خدمات القبطان الجنوى أندريه دوريا الذى شرع فى بناء أسطول ضخم ووطن فرسانَ القديس يوحنا فى مالطة وطرابلس الغرب. وحين هاجم دوريا سواحل بلاد اليونان استدعى السلطان سليمان

خيرالدين فى عام ١٥٣٣ وعينه قائدًا عامًا للبحرية العثمانية. وما لبث خيرالدين أن شرع فى تشييد أسطول جديد ثم تصدى لمواجهة دوريا فاسترجع كورون ولپانتو وتونس ــ وكان دوريا قد احتل هذه الأخيرة فى عام ١٥٣٥. كما أغار خيرالدين على سواحل إيطاليا الجنوبية ــ على أن النزاع بين إسبانيا ونيابة الجزائر كان يتجدد باستمرار طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر نتيجة لاحتلال الإسبان لوهران. بل أن البحارة الجزائريين ظلوا بعد أن ضعفت الدولة العثمانية وخفت قبضتها على الجزائر ــ يواصلون هجومهم على الأساطيل الأوروبية فى البحر المتوسط ويفرضون عليها الإتاوات مما زود فرنسا بذريعة لاحتلال الجزائر فى عام ١٨٣١ بحجة مقاومة «القرصنة».

أما طرابلس الغرب فقد استولى عليها الأسبان فى عام ١٥١٠ ولما شعروا بأنها أصبحت عبئًا ثقيلاً عليهم تخلى شارل الخامس عن ميناء طرابلس لنائبه على صقلية ثم سلمه هذا بدوره فى عام ١٥٣٠ إلى فرسان القديس يوحنا الذين رحبوا بالاستيلاء على طرابلس على اعتبار أن ذلك سيمكنهم من إحكام السيطرة على طرق الملاحة بين شرقى المتوسط وغربيه. إلا أن العثمانيين ما لبثوا أن استولوا على طرابلس فى عام ١٥٥١ وأوكلوا حكمها إلى المجاهد البحرى دارغوث (طرغد) الذى حولها إلى قاعدة بحرية تمكنه من التصدى للأطماع الأوروبية بوجه عام وفرسان مالطة بوجه خاص. ودارغوث مجاهد مسلم وأحد رجال خيرالدين وهو يشبه زعيمه فى أنه أقام سلسلة من القواعد على ساحل تونس الشرقى ونجح فى الإغارة على السواحل والملاحة المسيحية بالصورة التى جعلته يجتذب مجموعة كبيرة من المجاهدين. وحين اشتد خطره شن دوريا هجومًا على قواعده مما أدى إلى طلبه مساندة الأسطول العثمانى. وحين وصل هذا الأسطول أقنع دارغوث أمير البحر العثمانى سنان باشا بحصار القلعة المسيحية فى طرابلس التى سقطت فى أيدى العثمانيين وفى ١٥٥٩ــ١٥٦٠ تمكن دارغوث من صد الهجمات الإسبانية المتكررة ثم فكر فى ضم تونس إلى الأملاك العثمانية، فلما كانت تونس ذات أهمية كبيرة فى الصراع بين العثمانيين والإسبان فقد تبادلها الطرفان أكثر من مرة ــ ففى عام ١٥٣٤ استولى العثمانيون عليها، وفى السنة التالية لدخول خيرالدين إلى تونس أعد الإمبراطور الرومانى المقدس شارل الخامس حملة كبيرة تولى هو قيادتها، إلا أن العواصف أدت إلى فشلها بعد أن فقد الإسبان عددًا كبيرًا من السفن والرجال. وفى عام ١٥٥٦ استولى دارغوث على قفصة وسار فى الداخل حتى وصل إلى القيروان التى احتلها فى عام ١٥٥٨ ووضع فيها حامية عثمانية.

وفى أواخر أكتوبر ١٥٦٤ أخذ سليمان القانونى يعد العدة للاستيلاء على مالطة مستهدفـًا وقف الحملات المسيحية على سواحل الأراضى الإسلامية وتجارتها وحماية الحجاج المتجهين إلى البقاع المقدسة فى فلسطين والحجاز وتحسين الوضع التركى ـ الإسلامى فى شمالى إفريقيا، خاصة وأن العثمانيين كانوا يتطلعون إلى الغرب ويهدفون إلى الاستيلاء على مراكش. وقد بدأ الحصار العثمانى لمالطة فى ١٩ مايو ١٥٦٥ بقوة تتراوح ما بين ٣٠,٠٠٠ و ٣٦,٠٠٠ مقاتل قامت حوالى ١٥٠ سفينة بنقلهم إلى مالطة. ولم يمكن للعثمانيين أن يشركوا قراصنة شمالى إفريقيا فى القتال إلا بعد مرور بعض الوقت مما جعل الحصار يستغرق ٣١ يومـًا تمكن نائب الملك فى صقلية فى أثنائها من أن يستقدم قوة إنقاذ وصلت فى الوقت المناسب الذى شهد استماتة فرسان القديس يوحنا فى الدفاع عنها فى مواجهة الهجوم العثمانى الذى استشهد أثناءه دارغوث.

وفى ربيع ١٥٧٠ استجاب السلطان سليم الثانى لطلب المساعدة الذى تقدم به الموريسكيون (المسلمون الإسبان الذين ارغموا على اعتناق المسيحية وإن أبقوا سرًا على دينهم الإسلامى) وأمر بارسال رجال وأسلحة إليهم من الجزائر. وقد بدد سليم طاقات الدولة العثمانية العسكرية حين استولى على قبرص مما أدى إلى تشكيل حملة صليبية ضد الدولة العثمانية. وقد استطاعت هذه الحملة أن تلحق أضرارًا بالغة بالبحرية العثمانية فى موقعة ليبانتو (١٥٧١)، ورغم ذلك فإن المجاهدين المسلمين فى شمالى إفريقيا لم يترددوا فى تأجيج الثورة فى غرناطة. ولقد أبدى حاكم الجزائر اهتمامه العلنى بثورة الموريسكيين حين أرسل السلاح والذخيرة للثوار، كما أرسل مشاة عثمانيين تطوعوا للقتال فى إسبانيا ونزل بعضهم على ساحلها الجنوبى الشرقى. وحرصـًا من قائد الموريسكيين على استمرار تدفق المساعدة العثمانية أرسل أخاه إلى الجزائر خلال المراحل الأولى للثورة لكى يطلب من الأتراك مزيدًا من الرجال والأسلحة وليعلن استعداد مسلمى إسبانيا لقبول الحكم العثمانى. وأخيرًا بدا فى عام ١٥٧٠ أن هزيمة الموريسكيين لا تعدو أن تكون مسألة وقت فانقطع تدفق الجنود والأسلحة على إسبانيا من شمالى إفريقيا. وكان من أثر هذه الانتفاضة التى قام بها الموريسكيون أن اشتد جزع المسيحيين القدامى فى إسبانيا فاعتقدوا أن الموريسكيين يساعدون العثمانيين سواء أكان لهذا الاعتقاد ما يبرره أم لا.

وهكذا ضخم الأتراك العثمانيون موجة التشدد الدينى فى إسبانيا، وهو التشدد الناتج عن الاعتقاد بأن الموريسكيين لا يعدون أن يكونوا طابورًا خامسـًا بإمكانه أن

يمهد للغزو العثمانى للأندلس؛ مما أدى إلى الطرد النهائى للموريسكيين وإرغام من بقوا منهم فى إسبانيا على أن يتحولوا نهائيًا إلى الدين المسيحى.

وفى الوقت الذى تصدت فيه الدولة العثمانية للإسبان فى المغرب واجهت كلاً من الصفويين الشيعة والبرتغاليين فى الشرق. وكان امتداد الدولة العثمانية فى الشرق قد أدى إلى تطويق العراق من الشمال ومن الغرب. وظل الصفويون فى عهد طهماسب بن إسماعيل الصفوى يثيرون القلاقل فى أوساط التركمان فى الأناضول فى الوقت الذى شهد فيه العراق الأوسط والجنوبى ـ بما فى ذلك بغداد والبصرة ـ محاولة لفرض المذهب الشيعى من جانب الصفويين الذين سعوا إلى التضييق على العقائد السنية فجرى إعدام كبار الفقهاء السنيين، ودمرت أضرحة السنة ومزاراتهم، بما فى ذلك ضريحا أبى حنيفة النعمان وعبدالقادر الجيلانى وحولت المساجد السنية الكبرى إلى مراكز لممارسة الطقوس الشيعية. ولم يكن باستطاعة سليمان القانونى، زعيم العالم السنى، أن يقف إزاء ذلك مكتوف اليدين خاصة وأن استيلاء الصفويين على العراق وفارس كان قد أدى إلى عرقلة مرور التجارة بين الشرق الأقصى وأوروبا فى الوقت الذى تحولت فيه سيطرة البرتغاليين على البحار الشرقية إلى حصار عام لكل الطرق القديمة بين الشرق والغرب عبر شرق أوسط كان تحت السيطرة العثمانية. وفى أكتوبر ١٥٣٣ استولى القانونى على المنطقة الممتدة بين أرضروم وبحيرة وان كان هدفه هو الاستيلاء على أذربيجان، ثم زحف بقوة كبيرة على أواسط فارس. وإزاء تجنب طهماسب مواجهة القوات العثمانية ركز سليمان جهده فى الاستيلاء على العراق، وفى عام ١٥٣٤ أمكنه احتلال بغداد. ورغم أن القوات العثمانية لم تتقدم حينئذ صوب البصرة إلا أنها ما لبثت أن احتلتها فى عام ١٥٤٦، ثم قامت بعد ذلك بالزحف على الأحساء فى عام ١٥٥٥ وإلى ما وراء ذلك حتى مسقط. إلا أن حكم العثمانيين لم يستمر فى المناطق الواقعة فيما وراء الأحساء، كما فشلوا فى فرض سيادتهم على المياه الشرقية وفى الخليج العربى نتيجة لوصولهم متأخرين إلى هذه المناطق بعد أن فرض البرتغاليون سيطرتهم عليها خاصة وأن العثمانيين لم يبذلوا جهدًا كبيرًا لوقف الخطر البرتغالى إلا بعد استيلائهم على مصر وقيامهم بنشاط بحرى واسع النطاق فى البحار الشرقية لم يتمخض على أى حال عن القضاء على الخطر البرتغالى، خاصة وأن البرتغاليين قد أقاموا الحصون فى الخليج العربى وحاصروا الأسطول العثمانى المتمركز فى البصرة ولم يسمحوا له باجتياز مضيق هرمز.

على أنه بعد استيلاء العثمانيين على مصر بذلوا جهدًا كبيرًا للتصدى للبرتغاليين. ففى الوقت الذى أقام خلاله الصدر الأعظم إبراهيم باشا فى مصر قام بتجديد المرسى

المملوكى القديم فى السويس، وأنشأ قيادة بحرية منفصلة للبحر الأحمر كان يتم الإنفاق عليها من حصيلة الجمارك المصرية. ولم يستعد الأسطول العثمانى نشاطه إلا بعد أن أدى الاستيلاء على العراق والوصول إلى الخليج إلى إنزال أسطول عثمانى فى مياهه. كما تلقى السلطان سليمان من حاكم جوجرات المسلم فى غربى الهند طلبًا للمساعدة ضد كل من البرتغاليين والمغول الذين كانوا قد استولوا على معظم شمالى ووسط الهند، ثم شرعوا فى الزحف صوب الغرب. وإزاء ذلك توجه أسطول عثمانى من السويس صوب الشرق (يونية ١٥٣٨) تحت قيادة سليمان باشا الخادم حاكم مصر ــ وخلال مرور هذا الأسطول بعدن واليمن استغل قادته الخلافات الناشبة بين الأسرات المحلية الحاكمة واستولوا على المناطق الساحلية وبذلك توفرت للإمبراطورية العثمانية قواعد متقدمة للدفاع عن البحر الأحمر فى وجه أى هجمات برتغالية قد تشن فى المستقبل. وحين وصل سليمان الخادم إلى جوجرات كان حاكمها قد أدرك أن العثمانيين إنما جاءوا ليبقوا ومن ثم إدخاله القوات البرتغالية إلى المدينة بهدف عرقلة نزول العثمانيين الذين ما لبثوا أن عادوا إلى مصر. وبالتدريج تعززت سيطرة العثمانيين على اليمن الداخلية وفى عام ١٥٤٧ تم احتلالهم لصنعاء. ورغم أنهم استولوا على معظم جنوب غربى شبه الجزيرة العربية إلا أنهم لم يحكموا سيطرتهم على اليمن نتيجة للمقاومة التى أبداها الزيود فى الداخل. وقد تمخضت جهود سليمان القانونى الهادفة إلى تقوية الإدارة العثمانية عن تقسيم اليمن إلى ولايتين ولو أن ذلك أدى إلى بعثرة القوات ونشوب الصراع على السلطة. واستغل الزيود الفرصة واحتلوا معظم المناطق الساحلية بما فيها عدن بالإضافة إلى صنعاء (١٥٦٧) بحيث لم تبق فى أيدى العثمانيين سوى زبيد والمناطق المحيطة بها. ورغم أن السلطان سليم الثانى استطاع توحيد ولايتى اليمن (إبريل ١٥٦٨) تحت قيادة حاكم حلب الشركسى عثمان أزدميروغلو باشا الذى أمكنه بمساعدة سنان باشا حاكم مصر أن يهزم الزيود ويسترجع صنعاء ويستعيد ولاء معظم القبائل اليمنية إلا أن الزيود احتفظوا بمواقعهم فى المناطق الجبلية.

على أن الأسطول العثمانى فى البحر الأحمر تحول فى أواسط القرن السادس عشر إلى قوة كبرى كان يقودها أبرز القادة البحريين العثمانيين فى القرن السادس عشر وهو پيرى رئيس (١٤٦٥ ــ ١٥٥٤) الذى سبقت الإشارة إليه، وكان قد برز فى عهد بايزيد الثانى باعتباره قرصانًا فى البحر المتوسط ثم عاون سليم الأول فى فتح مصر وفيما تلا ذلك من عمليات فى البحر الأحمر وألف أكبر موسوعة بحرية عثمانية فى ذلك الوقت (كتاب بحرية). وفى عام ١٥٤٧ جرى تعيين پيرى قائدًا عامًا للأسطول

العثمانى فى المحيط الهندى بالإضافة إلى منصبه باعتباره قبطاناً لأسطول مصر ــ وكان قد تم فصل هذين المنصبين عن حكومة جنوبى اليمن ــ وعلى أثر إرسال البرتغاليين حملة كبرى إلى البحر الأحمر وصلت إلى مقربة من السويس واحتلت عدن استطاع پيرى استرجاع عدن والقيام بنشاط سنوى فى المحيط الهندى. ولكن البرتغاليين بنوا قلعة فى كل من مسقط وهرمز وزودوهما بالحاميات ثم نزلوا إلى القطيف لعرقلة تحويل البصرة إلى قاعدة بحرية عثمانية، ولو أن پيرى أمكنه أن يطرد البرتغاليين من مسقط فى عام ١٥٥٢.

وبعد وفاة پيرى جرى تعيين سيدى على رئيس قبطاناً لأسطول البحر الأحمر مع تكليفه بمهمة أخرى هى فرض السيادة العثمانية على الخليج. ورغم أنه أعاد بناء ميناء البصرة وبنى أسطولاً جديداً فقد أوقع به البرتغاليون الهزيمة بالقرب من هرمز، مما أدى إلى إغلاق الخليج فى وجه الملاحة العثمانية ولو أن سيطرة العثمانيين على البحر الأحمر قد مكنتهم من استعادة قسط كبير من التجارة الدولية القديمة عبر مصر فى الوقت الذى لم تكن فيه لدى البرتغاليين القوة البحرية اللازمة لإحكام الحصار على الطرق القديمة. وكان للوجود العثمانى فى المياه الشرقية أثره فى التطورات التى مرت بها مناطق شرقى إفريقيا بحكم أنه شجع على شن الهجوم على البرتغاليين الذين كانوا قد سيطروا على موانئ سواكن وزيلع ومصوع فى شرق إفريقيا وسعوا بالتحالف مع الحبشة إلى تعزيز وجودهم العسكرى والتجارى فى حوض البحر الأحمر وضمان استمرار تجارة أوروبا مع الشرق عبر طريق رأس الرجاء الصالح. وفى ١٥٤٢ــ ١٥٤٣ جرت محاولة لغزو الحبشة على أيدى أمراء ساحل شرقى إفريقيا المسلمين (دهلك ومصوع وزيلع وسواكن) الذين استعانوا بالعثمانيين لطرد البرتغاليين. وفى عام ١٥٥٤ واجه الأسطول العثمانى ــ الذى كان يقوده سنان باشا ــ البرتغاليين أمام شواطئ مصوع وألحق بهم الهزيمة. ثم صفى العثمانيون المواقع البرتغالية على طول امتداد شواطئ البحر الأحمر وبنوابها القلاع، وفى عام ١٥٥٧ احتل العثمانيون ميناء مصوع وتعاون أهل البلاد معهم ومع التجار القطلان المنافسين للبرتغاليين فى طرد هؤلاء الأخيرين الذين اتسم حكمهم بالوحشية. ونتيجة لكل ذلك تم طرد البرتغاليين نهائياً من المنطقة التى تأكدت فيها السيطرة العثمانية على طول شواطئ البحر الأحمر الإفريقية حيث تم إنشاء إياله قاعدتها ميناء جدة عرفت باسم إيالة الحبش(٩) وإن لم يتوغل العثمانيون فى الداخل نتيجة للمقاومة التى ابداها الأحباش. ونتيجة لهذه الجهود التى بذلها العثمانيون أمكنهم عرقلة حصار البرتغاليين للطرق القديمة ــ ولم يحدث إلا منذ القرن السابع عشر، حين حلت الأساطيل الإنجليزية والهولندية المتفوقة

محل الأسطول البرتغالى، أن أغلقت الطرق القديمة نهائيًا بحيث واجه الشرق الأوسط أزمة اقتصادية حادة لم يفق منها إلا بعد وقت طويل.

ورغم الانتصارات التى أحرزها سليم الأول وابنه سليمان لم تستطع الدولة العثمانية أن تتقدم داخل إيران بسبب قوة الصفويين المركزية ووجود الهضبة الإيرانية وصعوبة توجيه الجيوش العثمانية ضد دولة إسلامية بعد أن كان قيامها واتساعها مرتبطين بالجهاد ضد «دار الكفر». وكان من نتيجة ذلك أن توقفت الجيوش العثمانية فى الشرق وعجزت عن التوسع فى أواسط آسيا والهند فى الوقت الذى واجه فيه العثمانيون السفن البرتغالية المتفوقة التى طردتهم من مياه المحيط الهندى. وليس معنى ذلك أن الدولة العثمانية قد تخلت عن نشاطها الخارجى التقليدى أو أن اهتمام العثمانيين قد تحول من البحر المتوسط إلى المحيط الهندى فيما بين عامى ١٥٧٧ و١٥٨٠. فخلال هذه الفترة حاول العثمانيون وصل نهرى الدون والفولجا بقناة كما فكروا فى وصل بحر مرمرة بالبحر الأسود وشق قناة تصل بين البحرين الأحمر والمتوسط بقصد تمكين الأسطول العثمانى فى البحر المتوسط من العمل فى البحر الأحمر والمحيط الهندى. ومما يدل على اهتمام الدولة العثمانية بالملاحة الشرقية خلال هذه الفترة أن عام ١٥٧١ الذى شهد احتلال قبرص التى كانت قبل ذلك تحت حكم البندقية شهد أيضًا استكمال احتلال سنان باشا لليمن والضغط على الأحباش من قاعدة مصوع. واستغل العثمانيون الكارثة التى حلت بالبرتغال بعد ضمها إلى إسبانيا فى عام ١٥٨٠ـ ففى خريف ١٥٨٥ خرج ميرال من مضيق باب المندب بسفينتين شراعيتين معلنًا أنه يقود طليعة أسطول عثمانى ضخم فأدى ظهوره إلى إرهاب الحكام المحليين الذين استاءوا من إبتزاز السلطات البرتغالية، كما طاف حول القرن الإفريقى واستولى على مقديشيو وغيرها من المحطات الواقعة على شاطئ الصومال وشدد قبضة العثمانيين على ساحل إفريقيا الشرقى مما مكنه من قطع خط المواصلات حول إفريقيا صوب المستعمرات البرتغالية فى الهند وجزر البهار.

ولكن ثبت أن هذه السيطرة العثمانية كانت قصيرة الأمدـ إذ سرعان ما قام البرتغاليون بهجوم مضاد. ففى يناير ١٥٨٧ قام أسطول برتغالى بمعاقبة الحكام الذين رحبوا بالعثمانيين فى شرقى إفريقيا. وحين حاول العثمانيون معاودة الهجوم أعد البرتغاليون كامل قوتهم البحرية المتفوقة لمواجهتهم، وفى يناير ١٥٨٩ بارح أسطول برتغالى ميناء جوًا فى الهند وحين وصل إلى ممباسا كان ميرال يواجه بقوته الصغيرة هجوم قبائل الزمبا التى أبادت عددًا كبيرًا من العثمانيين الذين لم ينج منهم سوى عدد قليل بمن فيهم ميرال الذى لجأ إلى سفن البرتغاليين الذين شتتوا قبائل الزمبا.

وقد وضعت هذه المغامرة حدًا للتوغل العثمانى فى ساحل إفريقيا الشرقى خاصة وأن العثمانيين كانوا يستعملون سفنًا خفيفة وقوات قليلة فى أماكن تبعد كثيرًا عن قواعدهم الرئيسية بحيث حسمت السفن البرتغالية المتفوقة ــ التى كانت تصلها التعزيزات بسهولة من الموانى الهندية ــ الموقف لصالح البرتغاليين. لهذا تخلى العثمانيون عن محاولتهم التغلغل فى داخل الحبشة التى طالما عقد عليها البرتغاليون الآمال بصفتها الدولة المسيحية الوحيدة فى ذلك الوقت التى يمكنها أن تسهم فى استكمال حصار العالم الإسلامى والقضاء على الإسلام، وانسحبوا إلى المناطق الساحلية القريبة من مصوع.

■ □ ■ □ ■

وهكذا اتسع نطاق مسئوليات الدولة العثمانية فى العالم العربى الذى سيطرت على معظمه عدة قرون ــ والاحتلال العثمانى للأراضى العربية هو الذى خلع الزعامة السياسية على العثمانيين فى أنظار المسلمين. فالسلطان العثمانى هو حامى الحرمين الشريفين والمدافع عن أراضى إسلامية واسعة النطاق وصاحب الظفر على «الكفار» فى البلقان، ومن ثم إلقاؤه ظلاً إمبراطوريًا على الأراضى التى يتعرض فيها المسلمون للمتاعب. وحرصًا من الدولة العثمانية على المحافظة على الشريعة واكتساب قلوب المسلمين فإنها أبدت اهتمامًا لم يسبق له مثيل بالفقهاء (العلماء) الدينيين عن طريق النظام الذى أدخلته إلى الكليات وفرص الوظائف التى وفرتها لهم ونظمها. فمنذ أن استولت على البلدان العربية لم تعد دولة حدود بل «خلافه» إسلامية مما جعل السلاطين لا يعتبرون أنفسهم مجرد حماة للحدود وحدها بل للعالمين العربى والإسلامى بأسرهما. ولقد تحولت إستانبول إلى مركز للتراث الدينى الذى جرى نقله من مكتبات بغداد والقاهرة وغيرها، وهو التراث الذى ساعد على المحافظة عليه وجود المؤسسات العلمية الغنية.

ولقد طبقت الدولة مبادئ الشريعة تطبيقًا صارمًا، وحافظت على التقاليد والفروض الإسلامية، ونظمت الحج إلى الحجاز، وأنشأت الآبار على طول الطريق إلى البقاع المقدسة فى الحجاز، وقامت بحراستها وشيدت الخانات وأقامت المخافر فيها، وأجرت الأوقاف عليها وعينت أمراء للحج ليقودوا الحجاج المتجهين إلى الحجاز، بحيث أصبح السلطان العثمانى بمثابة الزعيم الروحى لأمراء الحج المسلمين. وكانت الدولة تشرف على قوافل الحج الأربع الرئيسية التى كانت تخرج من كافة أنحاء الإمبراطورية العثمانية فى مواعيد محددة يقود كلاً منها أحد كبار العسكريين الذى كان يسمى سردار ــ أو أمير ــ الحج الذى كثيرًا ما كان يتولى قيادة الجيش. كما

اهتمت الدولة بإنشاء العديد من المساجد الكبرى التى تنافس السلاطين فى بنائها ، وحذا حذوهم الأمراء والأميرات ورجالات الدولة حرصاً منهم على اكتساب قلوب الشعب بمسايرة مشاعره الدينية . بل امتد هذا الاهتمام إلى الولايات الإسلامية التى كان السلاطين يعهدون إلى حكامها بإصلاح وتجديد المساجد القديمة وأهمها الحرمان الشريفان والأزهر والمسجد الأقصى والمسجد الأموى .

وقد عين السلاطين العثمانيون قضاة فى المدن التى كانوا يستولون عليها بحكم أن الدولة كانت بحاجة مستمرة إلى إجراء تعديلات على قوانين البلاد وتفسير الشريعة على ضوء الظروف المتغيرة . وما لبث تنظيم الفقهاء أن امتد إلى جهاز الدولة بأسره بحيث تطرق إلى أدنى المستويات فى الولايات ؛ فقد كان كل صنجق يضم قضاة ومفتين كان لابد من استشارتهم فى كل المسائل التى تمس الشريعة وكانت أحكامهم بمثابة قوانين لا يحد من فعاليتها سوى الرجوع إلى إستانبول . كما أقام السلاطين هيئة من أهل العلم لها من الخبرة والكفاءة ما يكفى لتحقيق أهدافهم . فقد نظمت هيئة العلماء التى كان رؤساءها ــ مفتى استانبول (شيخ الإسلام) وكبار القضاة ــ يستشارون فيما يمس شئون الدولة الهامة ، فى حين كان القضاة فى الولايات هم أبرز أدوات الاتصال بين الحكومة المركزية والرأى العام الإسلامى فى المدن الكبرى ، ورعت الحكومة المدارس الإسلامية الموجودة فى المدن العربية وأنشأت مدارس جديدة فى إستانبول لإعداد شاغلى المناصب الدينية الكبرى كما مولت ورعت بعض الطرق الصوفية الكبرى أو على الأقل أكثرها سنية .

وكان الفقهاء منذ صدر الإسلام قد بذلوا جهودًا متواصلة مكنتهم بمرور الزمن من احتكار الإشراف على التعليم . وكانت مكاتب تحفيظ القرآن هى الأساس العام لكل أنواع التعليم المدنى والإدارى والفنى والدينى . ومن المحتمل أنه لم يوجد إلى جانب هذه المكاتب أى تنظيم اجتماعى آخر نجح فيه الروح العالمى للإسلام نجاحاً كاملاً فى فرض التماثل على أرجاء الولايات العربية التى انتشرت فيها موضوعات هذا التعليم الابتدائى وطرائقه التقليدية المتبعة .

أما التعليم العالى فكانت تضطلع به المدارس وكليات المساجد . ولما كان العثمانيون قد حافظوا على اللغة العربية التى كانت موضعاً للاحترام بسبب ارتباطاتها الدينية ، وكانت هى لغة التعليم الدينى فإنهم استداموا بذلك الصلة بين مختلف ولاياتهم العربية التى لم تفصل بينها حدود ، وكان نظام الحكم العثمانى فيها متشابهاً .

وكانت مدارس استانبول تنقسم إلى قسمين رئيسيين : فهناك مدارس الخارج التى كانت توفر تعليماً تجهيزياً مهمته تلقين « أسس المعرفة » أى اللغة العربية والعلوم العقلية ، وإلى جانبها كانت توجد مدارس الداخل التى كانت تدرس فيها « المعرفة العليا » أى العلوم الدينية . وكون المدرسة ملحقة بأحد المساجد من السمات البارزة فى العصر العثمانى شأنه فى ذلك شأن العهود الإسلامية الأخرى . فقد كانت تلحق بالمساجد منشئات خيرية تضم مكتبة تحتوى على التراث الفكرى الإسلامى المدون فى البلدان التابعة للدولة باللغات العربية والفارسية والتركية . وكانت المدرسة العثمانية تتسع لسكنى الأساتذة والطلاب ، كما كانت المبانى المجاورة لها تشتمل على حمام ومطبخ ودار للعجزة والمسنين ومستشفى وفندق صغير (خان) ينزل به الغرباء . وقد امتد هذا النظام إلى دمشق فى عهد سليمان القانونى — وكان السلاطين والوزراء والأعيان يتنافسون فى إقامة هذه المنشئات الخيرية التى كان ينفق عليها من إيرادات الأوقاف . وبعد فتح مصر والشام وضم الحجاز تدفق على إستانبول العلماء الأحناف من هذه البلدان ، كما استقدم السلطان سليم إلى إستانبول أعداداً كبيرة من صفوة علماء الفقه الإسلامى وأصوله ومذاهبه وعلوم القرآن والتفسير والحديث والتوحيد والأحكام والإفتاء . وهناك من الشواهد ما يدل على أن النظام التعليمى فى مدارس الهيئة الإسلامية كان حتى القرن السادس عشر يفوق أى نظام تعليمى آخر فى أوروبا .

هذا فيما يتعلق بأثر الحكم العثمانى فى الربط بين البلدان العربية — أما فيما يتعلق بما قيل من أن الدولة العثمانية كانت مسئولة عن الركود والتخلف اللذين حلا بالعالم العربى بعد الفتح العثمانى فإننا لا يمكننا أن نجارى ذلك دون التعرض للأسباب التاريخية التى أدت إليه .

حقيقة أن العثمانيين بعد سيطرتهم على مختلف البلدان العربية قد فرضوا عليها نوعاً من العزلة — ومن ذلك أن الدولة بعد أن سيطرت على سواحل البحر الأحمر حولته إلى بحيرة عثمانية ومنعت دخول السفن الأوروبية إليه حرصاً على سلامة البقاع الإسلامية المقدسة التى فكر البرتغاليون — كما سبق أن ذكرنا — فى الاعتداء عليها . وبالتدريج سمحت الدولة للسفن الأجنبية بالإبحار حتى جدة ، وفى النهاية أصبحت تتجه إلى السويس حين عادت تجارة المرور من جديد فى أواخر القرن الثامن عشر طبقاً لاتفاقيات فرنسا وبريطانيا مع مماليك مصر . وهكذا أمكن كسر نطاق العزلة المفروضة على المشرق العربى خاصة وأن الدولة العثمانية كانت بحاجة إلى مساندة بريطانيا وفرنسا فى مواجهة التحرش الروسى الهادف إلى القضاء عليها وصولاً

إلى المياه الدفيئة وإحياء للإمبراطورية البيزنطية التى ادعى آل رومانوف حكام روسيا أنهم ورثتها .

وإذن فالعزلة التى فرضتها .الدولة العثمانية على أملاكها العربية وغير العربية كان مبعثها الخوف الناتج عن الصراع المستمر بينها وبين العالم المسيحى . وهكذا نجدها تفرض قيودًا على دخول الأوروبيين إلى أملاكها ، وتحدد إقامتهم فى الأماكن التى يقيمون فيها للتجارة أو لزيارة الأماكن المسيحية واليهودية المقدسة فى فلسطين وتفرض عليهم مراعاة العادات والتقاليد الإسلامية وتحرم على أبنائها السفر إلى « دار الحرب » خشية « خدش الأذهان » ـ بل إنها ظلت فترة طويلة لاتقيم سفارات فى العواصم الأوروبية ـ ومن ثم قلت معلومات العثمانيين والعرب عن العالم الأروبى الذى كان قد قفز قفزات كبيرة فى طريق التقدم والمخترعات والثورات الفكرية والدينية ، ومن ثم مابدا من تأخر العرب والعثمانيين النسبى عن العالم الغربى ، إلى أن جاء الغزو الاستعمارى للبلدان العربية ثم للأملاك العثمانية الأخرى وحينئذ أزيل الحاجز الذى أقامه العثمانيون بين أملاكهم وبين أوروبا وانفسح المجال أمام السيطرة الأوروبية على الأراضى التابعة للدولة العثمانية إن لم يكن أمام تدمير الدولة العثمانية ذاتها التى دب فيها الضعف لأسباب منها عدم متابعتها لنواحى التقدم التى شهدها الغرب منذ القرن السادس عشر. وعلى أى حال فإن التأخر النسبى للأملاك العثمانية فى مقارنتها بالبلدان الأوروبية المتقدمة لايعنى أن الحكم العثمانى هو المسئول وحده عن ذلك ـ إذ أن جهود الدولة العثمانية منذ قيامها قد كرست لمواجهة الهجوم الأوروبى المضاد الذى طالما تعرضت له الدولة . وبذلك لم تتح لها الفرصة لمواكبة التقدم الذى طرأ على مجتمعات أوروبا الغربية منذ عصر النهضة الأوروبية . وليس معنى هذا التخلف النسبى تدهور أحوال العالم العربى بالنسبة إلى ماكانت عليه قبل الفتوح العثمانية . فالعثمانيون لم يقوموا بتغييرات جذرية فى أوضاع البلدان التى وقعت فى قبضتهم ؛ ففيما عدا فرض السلطة العثمانية وأدواتها عليها فإنهم آثروا ترك القديم على قدمه . ولما كانوا يخشون التغلغل الأوروبى فى أملاكهم فإنهم فرضوا عليها ستارًا حديديًا شبيهًا بذلك الذى فرض على الاتحاد السوفيتى بعد تعرضه للغزو فى أعقاب قيام ثورة أكتوبر ١٩١٧ . ومن ثم فإن تخلف العالم العربى تحت الحكم العثمانى يشبه التخلف النسبى للكتلة الشرقية التى طبق عليها النظام الاشتراكى وفرضت عليها قيود شتى بقصد درء الأخطار الغربية .

وهكذا فإن الدولة العثمانية لاتتحمل وحدها مسئولية التدهور الذى أصاب الاقتصاد والثقافة فى العالم العربى ، إذ أن هذا الاضمحلال يرتبط بالعامل الاقتصادى

على أثر تحول طرق التجارة العالمية إلى المحيطات بعد اكتشاف أمريكا وطريق رأس الرجاء الصالح. وكان هذا الاضمحلال قد اتضح قبل ذلك بعد انتشار التصوف، إضافة إلى أن الأحداث العاصفة التى مرت بها البلدان العربية، من صراعات مستمرة على السلطة والغزو الصليبى والمغولى. كل ذلك جعل الناس شديدى التمسك بالتقاليد، مما أدى إلى الجمود خاصة وأن الحروب الصليبية كانت قد وضعت حدًا لانتشار المذاهب المنشقة. وهكذا ففى ظل التشدد السنى نمت التعاليم المدرسية، وقفل باب الاجتهاد قبل وقت طويل من ظهور العثمانيين، وتراجعت العلوم بسبب الشكوك المرتبطة بالانشقاق الدينى. كما أن الحكومات ساعدت على انتشار رد الفعل السنى وعززته عن طريق التعليم والقمع. وبمرور الزمن تحول الحرص السنى إلى خوف ثم إلى ركود فى الوقت الذى شهدت فيه الأوساط الشعبية انتشار العقائد السابقة على الإسلام بما فى ذلك السحر وتقديس الأولياء.

وكانت الدولة منذ نشأتها قد انفتحت على العالم المسيحى والتحق بخدمتها كثير من الذميين، كما حاربت إلى جانب جيوشها فى فترة التأسيس قوات مسيحية، ولما كانت تتسم بالتسامح الدينى فقد لجأ إليها كثير من المضطهدين الذين لعبوا دورهم فى نقل بعض المنجزات الأوروبية وبخاصة تقنية البارود وأحداث الكشوف الجغرافية والتقدم البحرى. ورغم ذلك فإن الأخطار التى أحاطت بها وحركات الانشقاق الداخلية التى ساندها المتصوفة والقزلباش قد ساعدت على بروز الدراسات المدرسية المحافظة والتعصب مما أدى إلى معارضة العلوم العقلية واشتداد ساعد الفقه المدرسى. وفى الحياة اليومية جرت أعمال عنف ضيقت على الفكر الحر. وهكذا ضاق حيز التفسيرات السنية وطفق الفقهاء يقاومون الأفكار الجديدة، و يديرون ظهورهم للتقدم الذى أحرزه الغرب فى شتى المجالات، وشكل هذا خطرًا على الدولة وأملاكها، خاصة وأن الحروب المستمرة التى خاضتها ضد الغرب المسيحى أدت إلى إغلاق الحدود الفاصلة بين العالمين الإسلامى والمسيحى، مما شكل عائقًا فى وجه تدفق الأفكار بين الشرق والغرب.

وحين توقف التوسع العثمانى انقلبت الثقافة الإسلامية على نفسها فى عملية رد فعل دفاعى، ولو أن العلماء ظلوا مؤمنين بتفوق العالم الإسلامى مما أدى إلى احتقارهم للعالم الخارجى ورفضهم الأخذ بمنجزاته. والدليل على ذلك أن المطبعة لم تدخل العالم العثمانى إلا فى القرن الثامن عشر. وهكذا أصبح التجديد موضعًا خاصًا لتعصب «العلماء» الذين دعوا إلى رفض كل خروج على السنة. فمنذ أوائل القرن السابع عشر التى شهدت بدء اضمحلال النظام العثمانى برز نوع من التقلديين الذين اعتبروا كل

تجديد « بدعة » خارجة على أحكام الشريعة . وكان هؤلاء التقليديون من صغار العلماء الذين دعوا إلى رفض التغييرات المعاصرة والمستقبلية بل وبعض التجديدات التى أدخلت فى الماضى . وليس من الإنصاف توجيه اللوم إلى العلماء بسبب هذا المسلك الخاطئ الذى اتخذه العثمانيون ، فهو اتجاه كان يستند إلى تفوق العالم الإسلامى على عالم الفرنجة ووجد تبريره فى النجاحات السابقة التى أحرزها العثمانيون ، وشكلت عقبة ذهنية اعترضت مصلحى المستقبل .

ويسجل كارل بروكلمان (١٠) أن حياة العثمانيين العلمية كانت خلواً ، أو تكاد ، من الأصالة والإبداع ، بحكم أنها كانت أميل إلى التقليد والمحاكاة ، وهو يربط هذا بكون العلم عند المسلمين لا يعنى اكتساب معرفة جديدة بقدر ما يستهدف التمكن إلى أقصى حد من المادة الموروثة عن الأجيال السابقة ، بحيث كان أعظم القدر يخلع على التفقه فى الدين والشريعة التى لم تنفصل عن القانون المدنى بل طغت عليه .

ومن جهة أخرى فقد اكتمل التدهور الاقتصادى فى المنطقة العربية نتيجة للكشوف الجغرافية . ولما كانت الدولة قد دافعت عن دار الإسلام وحافظت على الشريعة فلم يجد رجال الدين غضاضة فى الاعتراف بشرعية السلطة والدعوة إلى طاعتها ، طالما تحافظ على الشريعة ، بل لقد اعتبرها الكثيرون دولة الخلافة باعتبارها أقوى دولة إسلامية فى عصرها . على أننا لا نستطيع أن نعفى العثمانيين تماماً من مسئولية الجمود الذى أصاب العالم العربى . حقيقة إن الدولة سادها اتجاه أميل إلى التسامح خلال فترتكوينها وتحديد نظمها ومؤسساتها مما جعل الذميين يتقاطرون للعمل فيها والدفاع عنها ، ومنهم من نقلوا إليها تقنية المدفعية والأسلحة النارية والمعلومات الخاصة بالعالم الجديد وتقدم الملاحة البحرية . ولكن حين تشكل النظام العثمانى فى المجالات الاجتماعية والسياسية الأساسية على أثر التشريعات التى وضعها محمد الفاتح وتشديد البيروقراطية المركزية قبضتها ساد الطابع الدينى ــ بل الرجعى ــ الدولة وأملاكها فى عهد بايزيد الثانى قبل دخول العالم العربى فى نطاق الدولة العثمانية .

كما أن الصراع الطويل بين العالمين الإسلامى والمسيحى كان له أثره فى ازدياد الشكوك بين الطرفين مما عرقل الأخذ والعطاء اللذين كان لهما أثرهما على الطرفين ، مما مهد فى السابق لانتقال العلوم الإغريقية وغير الإغريقية إلى المسلمين وحفز النهضة الأوروبية .

ومجمل القول أن الغرض من تنظيم السلطانين سليم وسليمان لولاياتها العربية هو أن تبقى على ما كانت عليه حين تم الاستيلاء عليها مع المحافظة على السيادة العثمانية ، ولهذا كان عامل المحافظة هو حجر الزاوية فى الإدارة العثمانية ونظم

الحكومة. وعلى أى حال فلم يكن النظام العثمانى فى الأصل قاسياً أو ظالماً. فلقد كان يقر التقسيم التقليدى المقرر للبشرية إلى مجموعات من الطوائف الاجتماعية التى حددت مهام كل منها، ووضعت الترتيبات اللازمة لضمان تنفيذها على الوجه الصحيح، بحيث لا يتدخل أى منها فى حقوق أو مهام الأخرى أو يتعدى عليها. وقد اعتبر وجوب دفع كل ولاية بقدر الإمكان نفقات الإدارة الخاصة بها ونسبة عادلة إلى الخزانة الإمبراطورية من الحقائق المقررة بوضوح. وكان السلاطين أبعد ما يكونون عن إثقال كاهل رعاياهم على اعتبار أن إساءة استخدام السلطة لم تكن فى صالح الخزانة والشعب. وبرغم استثناءات قليلة الأهمية كانت الإدارة العامة والمالية تتسم بالنزاهة إلى حد معقول ـ فقد كانت الإجراءات التى تزعزع الاستقرار الاقتصادى فى الولايات تعاقب بقسوة. وهناك من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد بأن فرض السيادة العثمانية قد ضمن لسكان الولايات العربية على الأقل حتى أوائل القرن الثامن عشر استقراراً نسبياً، وذلك نتيجة لتخفيفه عبء الضرائب الباهظة واستدامة إدارة منتظمة إلى حد ما. ورغم ذلك فإن ضعف الدولة العثمانية التدريجى بعد عصر سليمان القانونى وانشغالها بحروبها مع أعدائها الأوروبيين قد أديا إلى ارتخاء قبضتها على أملاكها. ومن ثم فإن تاريخ الولايات العربية فى آسيا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ملئ بتعدى الطوائف كل منها على الأخرى، أو على حقوق الحكومة المركزية وبالمحاولات الساعية إلى إعادة التوازن. وهكذا تمتلئ الحوليات بحوادث العنف والمنازعات بين القوات المحلية وبأعمال العصيان التى كانت تواجه الحكام، خاصة وأن فكرة السلطة كانت تتضمن فى أذهان المحكومين ذاتهم تأكيداً للقوة بصحبة قدر معين من الخشونة والعنف. وشيوع هذا المفهوم كان يتصل بالقرون الطويلة من سوء الحكم والطغيان وروح الاستسلام التى أشربتها السلطات الدينية للناس، واعتياد الزهد الذى استشرى ثم تحول إلى قدرية. وهكذا برز عنف الصراع بين مختلف الشيع دون وازع من ضمير دينى أو إنسانى أو اعتبار للنتائج الاقتصادية والسياسية.

يضاف إلى ذلك أن تفشى الفساد والرشوة قد أدى إلى خلل الإدارة، وخاصة بعد انخفاض قيمة العملة على أثر تدفق المعادن النفيسة على الأملاك العثمانية فى أعقاب اكتشاف العالم الجديد. ويستحيل أن نرسم صورة زاهية عن الحياة فى القرى فى أى ولاية عثمانية ـ وعلى حين يجمع الرحالة الأوروبيون والكتاب الشرقيون على تصوير سكان القرى العربية فى العصر العثمانى باعتبارهم فئة بائسة مغلوبة على أمرها، فمن الواضح أن وضعهم لم يكن على الإطلاق مما لا يمكن تحمله ولو أنه كان خالياً من ضمانات الحياة والأملاك. وهو ما تؤكده المصادر بوجه عام (١١). فالحكومة كانت

حسنة النية وكانت قوانينها رادعة ولو أن حسن النية كان يحجبه الضعف واللامبالاة والعجز عن إيقاف انتهاب وطغيان الموظفين أو المحافظة على الأمن والنظام . وبالتالى أهملت المنافع والأعمال العامة اللازمة للرخاء الزراعى . وهكذا ففى أواخر القرن الثامن عشر أصبح الاستلاب نظاماً عاماً ـ وكثرة هجرة الفلاحين من الأراضى تدل بصورة قاطعة على مدى انهيار النظام القديم .

ولقد أدى الفقر العام للسكان واستمرار انحطاط مستوى معيشتهم إلى جعل أى احتمال للتوسع التجارى بعيداً للغاية خاصة وأن وسائل الاتصال والنقل كانت تتأخر، وأن المسافرين كانوا لايشعرون بالطمأنينة باستمرار نتيجة لتهديدات قطاع الطرق واللصوص . ولم تكن التجارة الخارجية للبلاد العربية تعود عليها إلا بفائدة طفيفة مادامت الواردات تتكون من المواد الصناعية وكماليات الأغنياء ، على حين كانت الصادرات من المواد الخام غير المصنعة . وهكذا كانت التجارة تلحق الضرر بصناعتها ورخائها الاقتصادى وترهق توازنها النقدى ، ويحتمل أن هذا من الأسباب الرئيسية للهبوط المنتظم فى قيمة العملة الفضية فى القرن الثامن عشر.

ولقد بولغ فى وصف التخلف الذهنى فى الولايات العربية فى العصر العثمانى ـ إذ ثمة شواهد كافية على وجود تقاليد نشطة فى العراق والشام ومصر . فبغض النظر عن مساوئ النظام التعليمى الوراثى وغلبة التعليم المهنى كانت نسبة كبيرة من المتعلمين تبدى حماسة أصيلة للمعرفة وتفان فيها ، فالعالم المسلم النموذجى كان يبقى طالباً حتى أواخر حياته ، وسواء رحل إلى القاهرة أو إلى مكة أو إستانبول أو بقى فى منزله فإنه كان يبحث باستمرار عن أبرز الدارسين ويحضر محاضراتهم . وهكذا تأكد استمرار الاحتكاك ووجد باستمرار إحساس قوى بالتضامن بين العلماء ترتب عليه الاحتفاظ بمستوى المهنة . ورغم أن بعض نواحى نشاطهم الذهنى كانت سيئة التوجيه ، وأن عنصر المبادرة لديهم كان محصوراً فى نطاق المجال الضيق لتحركاتهم فإنهم حافظوا على الحضارة الإسلامية وحموها من الانحدار إلى المهاوى التى انحدرت إليها خلال أواخر العصور الوسطى . وإذا ماأدركنا ذلك أمكننا أن نفهم ونغتفر ضيق أفقهم وتمسكهم بالتقاليد بحكم أن واجبهم كان يقوم على المحافظة على تماسك المجتمع خلال فترة اضطراب واضمحلال اقتصادى لم يمكنهم أثناءها أن يجازفوا بالمخاطرة العقلية (١٢) . على أننا لايسعنا أن ننتقد الطابع الوسيط للعالم الإسلامى كما كان عليه ؛ ففى عزلته عن العالم المتقدم ، ولما كان يعوزه الاحتكاك بأوروبا الغربية ، كان لابد له أن يحافظ على كل تلك المشخصات الوسيطة التى كانت فى سبيل الاضمحلال حتى فى الغرب ومنها الاعتقاد فى التنجيم وقراءة الطالع ، ومايتصل بهذا

من فنون السحر، وساعدت الأساليب الشعبية والسحرية التى كان يمارسها المتصوفة على شدة انتشار السحر، مما أدى إلى إسكات كل ألوان النقد والمعارضة والنقد الحقيقى الذى يمكن توجيهه إلى الثقافة العقلية الإسلامية فى القرن الثامن عشر أنها هبطت كثيرًا عن مستوياتها الوسيطة وكان يبدو أنها لا تحس بالاضمحلال.

ويتضح من المؤلفات الأدبية فى القرن الثامن عشر نفس مشخصات التدهور رغم أننا نجد بهذا الصدد أن جدب الفترة قد بولغ فيه إلى حد كبير. ويقاس هذا الاضمحلال أحيانًا بشدة التركيز على المؤلفات المدرسية والدينية. وفى الواقع إن الحصيلة المدرسية كانت شديدة الوفرة رغم أنها لم تتضمن كثيرًا من الابتكار وهو أمر متوقع فى ظل الظروف السائدة بحكم أن دعم الأدب العلمانى كان يتوقف إلى حد كبير على تشجيع رعاة الأدب، وهو ما حرمت منه الولايات العربية مع قليل من الاستثناء وذلك بسبب انعدام الاحتكاك المثمر بينها وبين العالم الخارجى. ولما كان لا يتوفر الحافز السليم أو النقد البناء من الخارج فقد خيم عليها نوع من الانطواء والتشبث بالماضى، خاصة وأن الدائرة الأدبية كانت ضيقة النطاق مما تمخض عن المستويات السطحية التى اهتمت بالقالب اللغوى وحالت دون الاختراع والأصالة.

ولما كانت الشام -بعكس مصر التى كانت مكتفية ذاتيًا ومنطوية على نفسها- على اتصال وثيق بالبلدان التركية والبلدان العربية الأخرى فقد تميز بعض كتابها ببعض تفتح الأفق. ولهذا لا يمكننا أن ننكر أى دلالة أو قيمة للأدب العربى فى القرن الثامن عشر.

وعلى أى حال فلما كانت الدولة العثمانية قد دافعت طويلاً عن دار الإسلام، وحافظت على الشريعة وسعت إلى توسيع رقعة دار الإسلام وحمايتها، فلم يجد رجال الدين غضاضة فى إقرار الأمور على ما هى عليه: فهناك اعتراف بشرعية السلطة وطاعتها طالما تحافظ على الشريعة هذا برغم تعرض العالم العربى لأطول فترات عزلته وشلله الاقتصادى والثقافى منذ الفتوح الإسلامية الكبرى. وإذا كان انهيار أى مجتمع يتم حين تعجز القوى الاجتماعية عن أن تكون من الفعالية بحيث تؤثر على تطوره أو توجهه، فمن المحتم الاعتراف بأن هذا الانهيار قد فعل فعله فى المجتمع العربى منذ وقت بعيد؛ فلم يعد التعليم يضع نصب عينيه أمل توجيه المجتمع نحو مثله العليا بل هبط إلى مستوى مجرد المحافظة على تماسك المجتمع بفرض التقاليد.

وبطبيعة الحال لم يكن المجتمع العربى ساكنًا تمامًا، فقد حدثت تغييرات اجتماعية واقتصادية فى الشام والعراق خلال القرن الثامن عشر، كما أن اقتراب الخطر الاستعمارى الأوروبى من منطقة الخليج العربى وتكرار هزائم الدولة العثمانية

أمام روسيا والنمسا قد أديا إلى عدم الرضا عن الأوضاع والتفكير فى أساليب جديدة والبحث عن علاج لها. وقد اتخذت المشكلة طابعاً دينياً على اعتبار أن السلطة فى نظر المسلم مستمدة من الله ــ وهكذا أثير تساؤل لدى المفكرين حول وجود خطأ ما لابد من العثور عليه وعلاجه. وهكذا كانت أول حركة للاحتجاج ــ وهى المعروفة بالوهابية ــ تمثل ثورة لم تكن موجهة ضد الغرب بل ضد الفساد الداخلى، ومن ثم تنديدها بالعثمانيين وسلوكهم ودعوتها إلى الرجوع إلى القرآن والسنة وآثار السلف الصالح ومقاومة البدع والخرافات التى ألصقت بالإسلام. وقد عادى «العلماء» دعوة ابن عبدالوهاب لأنهم رأوا فيما كان يدعو إليه هدماً للمكانة التى كانت لهم لدى العامة وإيصادًا لأبواب أرزاقهم.

على أن الدعوة الوهابية لم تسترع فى البداية سوى اهتمام قليل رغم كونها قد بدأت فى عام ١٧٤٤. كما أنها لم تكن الأولى من نوعها فى القرن الثامن عشر ــ إذ أن المؤرخ المصرى عبدالرحمن الجبرتى يشير إلى داعية تركى ظهر فى القاهرة وندد بتقديس الأولياء ودعا إلى هدم القباب المقامة فوق أضرحتهم، ولكن علماء الأزهر أصدروا فتوى تؤكد قدرة الأولياء على تحقيق المعجزات بعد وفاتهم، وناشدوا الوالى العثمانى أن يعاقب هذا الداعية فنفى وعوقب من اشتركوا فى القلاقل التى أثارتها دعوته. وعلى أى حال فإن الدعوة الوهابية وما شابهها كانت بمثابة رد فعل ضد ضعف الدولة العثمانية الذى جعل المفكرين العرب يفقدون الأمل فى الدولة فراحوا يهتمون بإصلاح بلادهم إصلاحاً داخلياً، ولو أن أكثرهم لم يفكروا فى الانسلاخ عن دولة الخلافة أملاً فى أن يكون الإصلاح مقدمة لإحياء الدولة ذاتها. وفى رأى الدكتور جمال الدين الشيال (١٣) أن أواخر القرن الثامن عشر شهدت البوادر الأولى لحركة تلقائية تستهدف الإحياء الثقافى ــ فقد ظهرت حركة داخلية حين نمت التوترات الداخلية فى المجتمع العربى وتحركت قواه الذاتية بعيدًا عن أى مؤثرات خارجية سواء من الشرق أو من الغرب.

وقد قيض لهذا التيار أن ينمو فيما بعد وأن يتمخض عن حركات التجديد الحديثة فى العالم العربى التى لم تستمد إلهامها من مصدر واحد، أو تتحد فى التوجيه بصورة مشابهة لحركة الإصلاح الدينى فى أوروبا، بل برزت من ثنايا جهود عدد من الأشخاص، وقيام عدد من الحركات المنظمة كان هدفها الرجوع بالإسلام إلى نقائه الأول، وتطهيره مما علق به من البدع والخرافات. وكان مظهر تيار الإحياء هذا ــ وهو المظهر الذى كان له أكبر الأثر فى العالم الخارجى ــ هو الحركة الوهابية التى جاءت على شكل تحد كان من الممكن أن يجدد حيوية الإسلام. وكانت هذه

الحركة قد تلقت إلهامها من المذهب الحنبلى الذى أقر الإجماع فى أضيق حدوده، وعبر عنه ابن تيمية وكان لا يزال قائماً فى الحجاز والعراق وفلسطين. وفيما لو ترك المجتمع العربى لتفاعل قواه الذاتية لربما تطور إلى الأمام، ولو أن الذى حدث هو انجرافه فى خضم التيار الرئيسى للتاريخ العالمى (١٤).

وبالإضافة إلى الطابع الدينى الذى اتخذته الحركة الوهابية التى كانت أول حركة إصلاحية سلفية فى العالم العربى فى العصر الحديث وجدت حركات تمرد فى المناطق العربية الداخلة فى نطاق الدولة العثمانية تمخضت عن ارتخاء قبضة الدولة على أملاكها بسبب تحلل نظم الحكم العثمانية وانشغال العثمانيين بحروبهم الأوروبية.

فقد تشكلت روسيا القيصرية تحت حكم اسرة رومانوف وسعت إلى تدمير الإمبراطورية العثمانية التى كانت أملاكها تشكل حاجزاً يحول دون وصول الروس إلى المياه الدفيئة فى البحر المتوسط والخليج العربى. هذا إلى أن آل رومانوف اعتبروا أنفسهم ورثة للإمبراطورية البيزنطية التى سعوا إلى إحيائها وإعادة كنيسة أيا صوفيا فى استانبول التى حولها العثمانيون إلى مسجد إلى ما كانت عليه أصلاً. ومن أبرز قياصرة آل رومانوف بطرس الأكبر الذى أخذ ببعض أساليب التقدم الغربى فى أعقاب الرحلات التى قام بها إلى هولندة وألمانيا وانجلترا، وطور قوات مسلحة وأساطيل على النمط الحديث وحارب الدولة العثمانية، وانتزع منها مواقع على البحر الأسود وقواعد لأساطيله توطئه للاستيلاء على إستانبول. ثم واصلت كاترين الثانية (١٧٦٢ــ ١٧٩٦) جهوده فأطلقت على حفيدها الذى ولد فى عام ١٧٧٨ اسم قسطنطين الذى قامت على رعايته سيدات يونانيات علمنه اللغة اليونانية التى ما لبث أن أتقنها. ومما يدل على طموحها إلى تدمير الدولة العثمانية أنها أطلقت على ميناء سباستبول الذى أنشأته على الطرف الجنوبى لشبه جزيرة القرم اسم «الطريق إلى بيزنطة «Le Chemin de Byzance»». وحين شنت كاترين الحرب على الدولة العثمانية فى عام ١٧٦٨ اكتسحت القوات الروسية المتقدمة فى القوقاز والبلقان المواقع العثمانية وأرسلت القيصرة وحدة من أسطول بحر البلطيق عبر المحيط الأطلنطى لضرب العثمانيين من الخلف وتوجه عملاء للروس إلى شبه جزيرة المورة لإثارة التمرد ضد الحكم العثمانى. وحين ظهر الأسطول الروسى فى بحر إيجه احتل القراصنة اليونانيون عدداً من المواقع فى شبه جزيرة المورة. وقد أحدث ظهور الأسطول الروسى فى البحر المتوسط دوياً كبيراً، واتصل قائده بالعناصر السلافية والأرثوذكسية المتمردة فى البلقان، وهى العناصر التى أشعلت ثورة ضد الحكم العثمانى فى أوائل مارس ١٧٧١ ذبح خلالها عدة آلاف من مسلمى البلقان، كما هوجمت الحاميات العثمانية التى

أمكنها السيطرة على الموقف بمرور الوقت. ومنى الأسطول العثمانى بخسائر جسيمة وتعرض كل شرقى البحر المتوسط للهجوم الروسى. ولكن القائد البحرى الروسى لم يستغل الموقف بحيث لم يستطع سوى محاولة الاستيلاء على جزيرة رودس وعرقلة التجارة العثمانية فى بحر إيجه ومديد المساعدة لبعض المتمردين فى الولايات العربية وبخاصة أحد مماليك مصر وهو على بك الملقب بالكبير الذى استغل الفرصة لفرض سيطرته على مصر ونقض السيادة العثمانية بامتناعه عن إرسال الخراج إلى إستانبول وسكه العملة باسمه وطفق يحلم ببعث الدولة المملوكية القديمة، وهو ما شجعه عليه بعض مساعديه ومستشاريه من الأوروبيين. وقد تحالف مع الشيخ ضاهر العمر الذى سيطر على مناطق فى جنوبى فلسطين وأعلن العصيان على الدولة. وقبل ذلك استولى الشاه عباس على بغداد حيث قتل الصفويون كثيرًا من السنيين، ثم استولوا على باقى العراق وتقدموا صوب شرقى الأناضول بحيث لم يبق فى يد الدولة من العراق سوى الموصل والبصرة. وحوالى ذلك الوقت استولى الزيود فى اليمن على صنعاء ومعظم المناطق الداخلية بحيث لم تبق فى يد الدولة سوى منطقة صغيرة حول زبيد. وفى جبل لبنان فرض فخرالدين المعنى سيطرته بالتدريج على معظم المنطقة وسيطر على حوران وعجلون فى سوريا. وبذلك هدد حكام دمشق وسيطر على طريق الحجاز، على أن الدولة ما لبثت أن استعادت بغداد من أيدى الصفويين بعد أن احتلوها لمدة نصف قرن. وأخيرًا انتهت الحرب بين الصفويين والعثمانيين بعد أن ظلت محتدمة أكثر من قرن ونصف، ورسمت الحدود بين الدولتين بمقتضى معاهدة قصر شيرين (مايو ١٦٣٩) وهى الحدود التى استقرت دون تغيير كبير حتى وقت قريب. حقيقة لقد عاد العراق إلى الحكم العثمانى ولكن بعد أن تحولت نسبة كبيرة من سكانه إلى المذهب الشيعى وفى الشمال الإفريقى أقامت الحاميات العثمانية المحلية شبه جمهوريات يحكمها «القراصنة» الذين كانوا يتعيشون على أعمال السطو ومهاجمة السفن الأوروبية والعثمانية على حد سواء. فقد انتقلت السلطة فى طرابلس والجزائر وتونس التى أطلق عليها الأوروبيون أحيانًا اسم النيابات البربرية إلى أيدى الجنود غير النظاميين والمثيرين للشغب الذين كانوا يختارون أغواتهم (قادتهم) ويعزلونهم ويحترفون تحصيل الإتاوات من الدول الأوروبية فى نظير السماح لسفنها بعبور مياه البحر المتوسط القريبة من سواحلهم، ويغيرون على سواحل فرنسا وإسبانيا وإيطاليا ويسترقون الأسرى المسيحيين.

ومما زاد الطين بله بالنسبة إلى الدولة العثمانية أن الروح الصليبية القديمة ما لبثت أن بعثت من جديد، فسعى الأوروبيون إلى استغلال الضعف الذى حل بالدولة فى

القضاء على الوجود العثمانى – إذ أن النمسا ما لبثت أن تطلعت هى الأخرى إلى وراثة السلطة العثمانية فى البلقان وإنضمت إلى روسيا، مما جعل الدولة تمنى بهزائم شديدة فى أواخر القرن الثامن عشر، ولو أن نشوب الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ قد واجه أوروبا بموقف جديد كان يستدعى مواجهة الثوار الفرنسيين مما جعل النمسا تتخلى عن كل فتوحاتها فى البلقان وتنضم إلى التحالف الأوروبى ضد الثورة الفرنسية.

وقد وفر ضعف الإمبراطورية العثمانية بالتدريج وهزيمتها أمام كل من روسيا والنمسا حافزًا جديدًا للفكرة التى كانت مطروحة فى فرنسا منذ عهد لويس الرابع عشر، ومفادها أن تنتهز فرنسا فرصة قرب انهيار الإمبراطورية العثمانية لكى تستولى على مصر وتحافظ على مصالحها فى شرقى البحر المتوسط وتؤسس إمبراطورية استعمارية فى مصر وغيرها من أقطار المشرق العربى. وفى عام ١٧٩٨ جاءت إلى مصر حملة بونابرت التى فتحت صفحة جديدة فى تاريخ العالم العربى – إذ كانت تهدف إلى قطع طرق المواصلات البريطانية إلى الهند وترسيخ أقدام فرنسا فى الشرق الأوسط، مما سجل تطورًا جديدًا فى تاريخ ما عرف باسم المسألة الشرقية وفى الصراع الإمبريالى الغربى على العالم العربى. والمسألة الشرقية اصطلاح أطلق على التوجهات الأوروبية المتعلقة بقرب انهيار الإمبراطورية العثمانية وتقسيم أملاكها(١٥). وعلى حين أن بريطانيا وفرنسا كانتا طرفين فى المواقف الأوروبية إزاء الإمبراطورية العثمانية فإنهما كانتا تقفان بالمرصاد للأطماع الروسية، وبذلك شكلتا عامل توازن ساعد على بقاء الأملاك العثمانية لفترة أطول مما كان متوقعًا.

على أن الحملة الفرنسية كانت أول تعد أوروبى على قلب العالم العربى، وهو التعدى الذى عجزت الدولة العثمانية عن مواجهته مما جعلها تستعين ببريطانيا لإخراج الفرنسيين من مصر. أما المصريون فقد قاوموا الحملة قدر جهدهم ولو أنهم لم يصمدوا أمام الأسلحة الحديثة التى استعملها الفرنسيون برغم أن بعضهم، ومنهم المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى، انبهروا بتقدم الفرنسيين وقارنوا بين سلوكياتهم وسلوكيات العثمانيين الذين كانت قد بدت غلظة بعضهم ولم يعد أجنادهم منضبطين بل أقرب ما يكونون إلى العصابات وقطاع الطرق. ورغم أنه سجل أن عام ١٢١٣هـ (١٧٩٨) – عام نزول الفرنسيين أرض مصر – «أولى سنى الملاحم العظيمة والحوادث الجسيمة والوقائع النازلة والنوازل الهائلة، وتضاعف الشرور وترادف الأمور، وتوالى المحن واختلال الزمن، وانعكاس المطبوع وانقلاب الموضوع، وتتابع الأهوال واختلاف الأحوال وفساد التدبير وحصول التدمير وعموم الخراب وتواتر الأسباب» رغم ذلك فإنه أشاد بحب الفرنسيين للعلم؛ فهو يسجل أنهم أفردوا للمدبرين والفلكيين وأهل المعرفة

والعلوم الرياضية والهيئة والنقوشات والرسومات والمصورين والكتبة والحساب والمنشئين حارة الناصرية، وأنهم جعلوا بيت حسن كاشف جركس مكتبة رحبوا بزوارها: «حتى أسافلهم من العساكر إذا حضر إليهم بعض المسلمين ممن يريد الفرجة لا يمنعون الدخول إلى أعز أماكنهم ويتلقونه بالبشاشة والضحك وإظهار السرور بمجيئه إليهم وخصوصًا إذا رأوا فيه قابلية أو معرفة أو تطلعًا للنظر فى المعارف بذلوا له كل مودتهم ومحبتهم ويحضرون له أنواع الكتب المطبوع بها أنواع التصاوير وكرات البلاد والأقاليم والحيوانات والطيور والنباتات وتواريخ القدماء وسير الأمم وقصص الأنبياء»، وأشاد بأنهم «كانوا يعطون الرجال زيادة عن أجرتهم المعتادة ويصرفونهم بعد الظهر ويستعينون فى الأشغال وسرعة العمل بالآلات القريبة المأخذ السهلة التناول المساعدة فى العمل وقلة الكلفة»، كما أشاد بتوخيهم احترام القانون مشيرًا إلى إعدام بعض جنودهم الذين قاموا بأعمال السطو، فقد «قتلوا ثلاثة أنفار من الفرنسيين وبندقوا عليهم بالرصاص بالميدان تحت القلعة قيل إنهم من المتسلقين على الدور». ويشير الجبرتى إلى رفض العلماء أن يعينوا قاضيًا من بينهم بدل القاضى التركى قائلين أن تعيينه من حق السلطان العثمانى، وأنكروا عرض بونابرت الوظائف عليهم وقالوا له إن العامة لا يخشون سوى الأتراك. وقد اشتد المصريون فى قتال الفرنسيين حين اصطدم تصورهم للحكم ووظيفته ومداه بتصورهم هم؛ فقد كانوا لا يكادون يعرفون لهم حكومة حقيقية تحكمهم، وكان تدخل الإدارة العثمانية فى شئونهم ضيقًا متقطعًا، بينما جاء الفرنسيون من عالم تطور فيه الحكم إلى حلقة متتابعة من الأنظمة الدقيقة المتصلة بنشاط الأفراد جميعًا.

ورغم إعجاب الجبرتى ببعض منجزات وسلوكيات الفرنسيين فإنه أعلن اغتباطه بجلائهم عن البلاد فى عام ١٨٠١، واعتبره من رضى الله على المسلمين بوجه عام والمصريين بوجه خاص حين سخر «الفاجر» الإنجليزى لدفع «الفاجر» الفرنسى وألف كتابًا أهداه إلى الصدر الأعظم العثمانى يوسف ضيا باشا أطلق عليه اسم «مظهر التقديس بزوال الفرنسيس». والجبرتى بذلك مرآة لمعاصريه الذين رغم انتقادهم لبعض أعمال العثمانيين كانوا يكنون الولاء للسلطان. ومما يجدر ذكره أن السلاطين العثمانيين أكدوا أحقيتهم بلقب الخلافة الذى لم يسبق لهم أن اهتموا به كثيرًا حين كانت الدولة مرهوبة الجانب، أما حين حل بها الضعف فقد وجد الساسة العثمانيون أن يبرزوا ادعاءهم بالخلافة فى تعاملهم مع الدول المسيحية على اعتبار أنه يمس علاقة السلطان العثمانى بالمسلمين الذين يسكنون خارج نطاق أملاكه، ثم ما لبثوا أن جعلوا منه سلاحًا معنويًا لمقاومة التدخل الأوروبى. فلقد أثبتت هزائم العثمانيين أنهم لم يعودوا مرهوبى الجانب بعد أن قل خوف أوروبا منهم بالتدريج

منذ تقهقرهم من فينا فى عام ١٦٨٣. وحينئذ أدركوا أنهم بحاجة إلى الإصلاح العسكرى الذى يتيح لهم استعادة مكانتهم السابقة، فما دامت أوروبا قد أصبحت متفوقة عسكريًا فقد كان لزامًا على العثمانيين أن يقتبسوا عنها حتى يمكنهم أن يقاوموها. وهكذا أصبح الاقتباس عن الغرب الذى بدأ فى أوائل القرن الثامن عشر أكثر مساسًا مما كان عليه فى أى وقت مضى. ولم يدر العثمانيون أن فتح الباب أمام تسلل الحضارة الغربية إلى أجهزة الدولة سيفسح المجال بمرور الوقت لإصلاحات أخرى لاتقتصر على النواحى العسكرية، خاصة وأن كثيرًا من الأراضى التابعة للدولة سواء فى العالم العربى أو فى أوروبا والأناضول قد تعرضت لأعمال العصيان. وهكذا سيطرت الحركة الوهابية على معظم شبه الجزيرة العربية وانتزع المماليك السلطة فى كل من العراق ومصر، وخضعت معظم بقاع الشام لعصبيات محلية، وانتزع القرمنليون مقاليد السلطة فى ليبيا، وأحرزت «نيابات» المغرب استقلالاً واقعيًا. والدولة عاجزة عن إخماد هذه التطورات الجديدة التى من الخطأ وصفها بأنها حركات قومية؛ إذ أن التيار القومى الذى ظهر فى أوروبا لأسباب اقتصادية واجتماعية لم يتطرق إلى البلدان العربية إلامنذ أواخر القرن التاسع عشر. فمعظم من انتزعوا السلطة فى الولايات العربية كانوا من زعماء الطوائف القدماء الذين اضطلعوا بمسئولية الإدارة المحلية والنظام والأمن، فى الوقت الذى ارتفع فيه شأن رجال من أرباب الأعمال من كل قطاعات المجتمع بما فى ذلك شاغلوا الأراضى والعسكر الذين استفادوا من فرص إدارة الأراضى وتحصيل الضرائب فجمعوا ثروات جعلتهم ملتزمين أو أهم عناصر إدارة المدن. ولم تجد السلطة المركزية بدًا من إقرار هذا النمو الاجتماعى باعتباره نظامًا إداريًا طالما أن صاحب النفوذ كان يعمل تحت إشراف موظفى الحكومة المركزية ولايتعدى السلطة المخلوعة عليه، خاصة إذا انتقل إليه الإشراف الفعلى على الموارد الاقتصادية فى الريف وتمتع بنفوذ قوى فى المجتمع يرتبط أحيانًا بكونه المدافع عن السكان المحليين فى مواجهة تعدى صغار موظفى الحكومة؛ فهو يحترم الحكومة والسلطان طالما لايهددان مركزه فى الوقت الذى كان من مصلحته أن ينتمى إلى البناء الاجتماعى ــ السياسى القائم بشرط محافظته على وضعه الاجتماعى ــ الاقتصادى واستقلاله الذاتى فى الشئون المحلية.

وكان لابد من الاصطدام بين السلطة المركزية وكل من تحدى سلطتها ولو أن ضعفها قد أجل هذا الصدام إلى أن طبقت الدولة الإصلاحات المعروفة بالتنظيمات الخيرية خلال القرن التاسع عشر، وإن لم تكن تستطيع التسويف إذا ما اشتد التمرد وهدد رعاياها ــ ومن ثم إصدارها الأوامر لحكام العراق بإرسال حملات لاخضاع الوهابيين الذين هددوا الشام، ونهبوا المزارات الشيعية فى العراق، وهدموا قباب بعض

مساجد الحجاز، وعرقلوا الممارسات الموروثة خلال موسم الحج الذى عمه الاضطراب على اعتبار أن هذه الممارسات بدع تتنافى مع الإسلام الصحيح. وستترك لوالى مصر محمد على مهمة فرض سلطة السلطان على شبه الجزيرة العربية.

على أن الحركة الوهابية كانت أول حركة تجديد فى العالم العربى الحديث، وهو تجديد من ذلك النوع التقليدى الذى لا يبتكر جديدًا، بل يسعى إلى العودة بالإسلام إلى ما كان عليه فى عهد السلف الصالح، وإن لم يمس الوهابيون الحياة العقلية ولم يعملوا على ترقيتها إلا فى نطاق التعليم الدينى؛ فلم يستجيبوا لمتطلبات المدنية الحديثة فأداروا ظهورهم للعلمانية والاقتباس عن الحضارة الغربية، وجروا وراء سراب الحكومة الدينية الإسلامية فى صحارى شبه الجزيرة العربية، وعادوا الغرب الذى رأوا فيه خطرًا على الإسلام، وبالتالى رفضوا كل ما صدر عنه من أفكار ومنجزات وعادوا الديمقراطية. وهكذا نجد أن الملامح الثيوقراطية فى الدعوة الوهابية تغطى على الجانب التجديدى فيها، ولو أنها أوجدت نموذجًا للثورة على الحكومة العثمانية «المارقة» و«المرتدة». وبذلك شكلت نمطًا للثورة فى البلدان الإسلامية التى واجهت التهديد الأوروبى. ورغم الجانب المحافظ فى الحركة الوهابية فإنها هزت الركود الذى أصاب العالم العربى ووفرت نموذجًا لما تلاها من دعوات اصلاحية، فيقال أن السنوسى الكبير والسيد عثمان الميرغنى قد تأثرا بها، فسعى السنوسى إلى نشر مذهبه فى الشمال الإفريقى وقلب الصحراء وحاول الميرغنى نشر طريقته فى السودان شمالاً وشرقًا.

وإذا كانت الوهابية قد صدمت ضمير المجتمع الإسلامى بعنف وتعصب أتباعها إلا أنها بتصديها للبدع التى تفشت فى التوحيد الإسلامى الخالص قد أمدت العالمين العربى والإسلامى بأثر منعش جعلها شبيهة إلى حد كبير بحركة الإصلاح الكاثوليكى فى أوروبا.

وهكذا بدأت الدولة العثمانية تواجه التحدى من عدة جبهات مما أثر فى علاقاتها بولاياتها العربية؛ فهناك حركات التمرد التى أدت إلى اضعاف سلطة الدولة فى كثير من ولاياتها وفى الوقت نفسه بدت بوادر اليقظة الدينية فى بعض البلدان وهى يقظة إعتبرت العثمانيين غير متمسكين بالشريعة خاصة وأن ضعف قبضة الدولة أدى إلى عدم انضباط الجند والموظفين الذين كثيرًا ما ابتزوا الرعايا، وأثقلوا كواهلهم بالضرائب والإتاوات واعتدوا عليهم وعلى أملاكهم. وأخيرًا لاحت الأطماع الأوروبية التى هددت قلب العالم العربى على أثر انتقال التنافس الاستعمارى البريطانى ــ الفرنسى إلى الشرق وبخاصة بعد نشوب الثورة الفرنسية مما بدت آثاره فى احتلال الفرنسيين لمصر فى أواخر القرن الثامن عشر وسعيهم إلى اعتراض طرق المواصلات البريطانية

صوب الهند باحتلال مناطق واسعة من الأراضى العربية والسيطرة على شرقى البحر المتوسط وعلى البحر الأحمر والخليج العربى . ومما يجدر ذكره أن بونابرت قد خاطب المصريين والشوام بلغة الثورة الفرنسية الداعية إلى الحرية والمساواة ، وسعى إلى إثارة المشاعر ضد الحكم العثمانى مدعياً أنه ورجال حملته من المسلمين وهو مالم يصدقه الكثيرون الذين قاوموا الحملة الفرنسية من منطلق دينى برغم ما صرح به بونابرت من أنه قد احتل مصر برضى السلطان العثمانى . وأهم من هذا أن بعض رجال الأقليات الدينية فى مصر والشام قد انضموا إلى الفرنسيين ، فشكل المعلم يعقوب فى مصر فرقة قبطية رفعت شعار الثورة الفرنسية مثلث الألوان واشتركت فى محاربة المماليك فى صعيد مصر ، وخاطب بونابرت يهود المشرق وغيرهم من الطوائف غير الإسلامية ملوحاً للجميع بأن عصر المساواة والتحرير قد بدت بشائره . وكل ذلك قد أثر فى مشاعر المسلمين الذين اعتادوا على التمتع ببعض المزايا باعتبارهم أعلى مرتبة ومعتنقى الديانة الغالبة ، فى حين أن الذميين كانوا محرومين من تولى أعلى مناصب الدولة برغم قيام الدولة العثمانية بحماية أملاكهم وأشخاصهم طالما يدفعون الجزية ، وهكذا جرى تحريم حملهم للسلاح وركوبهم الخيل وإرغامهم على ارتداء ملابس خاصة تميزهم عن المسلمين واحترام المؤسسات الإسلامية فى المجالات الاجتماعية والسياسية وإن كانوا أسعد حالاً من الأقليات الدينية فى أوروبا الغربية حيث كان المسيحى يضطهد اليهود والكاثوليكى والبروتستانتى يضطهد كل منها الآخر. وقد استغلت بعض الدول الأوروبية هذه الأوضاع فى أن تنتزع لأنفسها حق حماية هذه الأقليات ، فأدعت روسيا القيصرية حماية معتنقى المذهب الأرثوذكسى ، وادعت فرنسا والنمسا حمايتها لمعتنقى المذهب الكاثوليكى ، وستسعى بريطانيا خلال القرن التاسع عشر إلى حماية اليهود والدروز. وكل ذلك سيشكل إسفيناً فى داخل الأملاك العثمانية مالبث أن اتسع نطاقه ، وبخاصة بعد أن توافدت على الشام ومصر وغيرها منذ أوائل القرن التاسع عشر الجماعات الأمريكية والفرنسية التى سعت إلى نشر مذاهبها وتنصير رعايا السلطان العثمانى وفق مذاهبها الخاصة .

ولقد أحس بعض العثمانيين بضعف الدولة وسعوا إلى مواجهة المشاكل المترتبة عليه بالقيام ببعض الإصلاحات التى بدأها السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ — ١٨٠٧) بإصلاح القوات المسلحة العثمانية التى لعب بعضها دوره فى التصدى للفرنسيين فى الشام ، مما أدى إلى فشل حملتهم التى — قادها بونابرت — فى حصار عكا وعودة بونابرت إلى مصر ، ثم رحيله إلى فرنسا ليبدأ صفحة جديدة فى حياته العسكرية والسياسية . فمنذ أواخر القرن الثامن عشر اتجه سلاطين آل عثمان إلى الأخذ بأساليب العلم التطبيقى الأوروبى وطرائق التنظيم الأوروبية وبخاصة فى المجالات العسكرية

وفى مجال النشاط الاقتصادى. ومالبثت حركة «التنظيمات الخيرية» أن اتسعت فى القرن التاسع عشر فامتدت إلى مجالات الإدارة والقانون والتعليم ثم تطرقت إلى الولايات العربية. ولايقل عن ذلك أهمية ماكان من الأطماع الاستعمارية الأوروبية وجرى دول الغرب وراء المواد الخام والأسواق والقواعد ومناطق النفوذ السياسية والدينية والثقافية. وبمرور الزمن ساعدت المؤثرات الغربية فى شتى الميادين على سرعة تحول اقتصاد البلدان العربية من حيز الاكتفاء الذاتى إلى الاقتصاد السوقى، مما أدى إلى تفكك الروابط الاجتماعية والتنظيمية ووضع العراقيل فى وجه نمو البرجوازية المحلية العربية وظهور ثورة ثقافية لاتقاوم، وأنماط اجتماعية للسلطة والتنظيم. كما شهدت المراكز الحضرية ـ التى كانت أكثر من غيرها تعرضاً لعملية التغيير الاجتماعى ـ انهيار طوائف الحرف التقليدية والنظام القديم للروابط الاجتماعية والاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك فقد تسللت إلى البلدان العربية الأكثر احتكاكاً بالغرب والتأثر به المشاعر الوطنية والقومية التى لعبت دورها فى تفكيك عرى الارتباط العربى ـ العثمانى وتمزيق الإمبراطورية العثمانية التى سعى بعض سلاطينها، وعلى الأخص السلطان عبدالحميد الثانى (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) إلى إنقاذ الإمبراطورية باصطناع لقب الخلافة والدعوة إلى الجامعة الإسلامية التى لقيت الاستجابة لدى بعض العرب، فى الوقت الذى اعتنق فيه البعض الآخر المبادئ القومية وشكلوا جمعيات سرية تستهدف إما تعديل شكل الرابطة العربية ـ العثمانية أو الاستقلال وتشكيل دولة عربية تعيد إلى الوجود أمجاد العرب القديمة. ومما ساعد على ذلك نمو القومية التركية واستيلاء الاتحاديين على الحكم فى أوائل القرن العشرين واتباعهم سياسة تستهدف تتريك الشعوب التابعة للدولة التى اعترضت على هذا الاتجاه، حرصاً منها على استبقاء هوياتها فى ظل كيان تتساوى فيه الأديان والأجناس أو فى ظل الاستقلال إذا استحال التوصل إلى الهدف السابق. وأخيراً تمزقت الرابطة العربية ـ العثمانية وقسمت معظم المناطق العربية بين الدول الاستعمارية الغربية التى بدأت التغلغل فى الأراضى العربية منذ أواخر القرن الثامن عشر.

هوامش الفصل الثالث

(١) Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey (London, 1963), pp. 12-13.

(٢) Itzkowitz, The Ottoman Empire and Islamic Tradition (New York, 1972) ,pp. VII-VIII.

(٣) لعبت الأسلحة النارية ـ التى ترتبت على اختراع البارود ـ دورًا حاسمًا فى انهيار الحكم الإسلامى فى الأندلس. وكان العثمانيون أول المسلمين الذين استعملوا هذه الأسلحة التى لعبت دورًا هامًا فى سقوط القسطنطينية فى أيديهم فى عام ١٤٥٣، ثم مالبثوا أن توفرت لديهم قوات مشاه تستعمل الأسلحة النارية على مدى واسع، وبالتالى فلم يصعب عليهم أن يهزموا الصفويين ويقضوا على دولة المماليك فى أوائل القرن السادس عشر. والأسلحة النارية هى التى جعلت الدولة العثمانية ندًا للإمبراطورية الرومانية المقدسة وسهلت عليها الاستيلاء على المجر والتقدم إلى قلب أوروبا. ولكن بمرور الزمن لم يطور العثمانيون أسلحتهم النارية بما يتمشى مع التجديدات التى أدخلها الأوربيون على أسلحتهم وأساليبهم القتالية مما آذن بالهزائم المتتالية التى واجهتها الدولة العثمانية على يدى روسيا والنمسا.

راجع:

Ayalon, Gunpowder and Firearms in the Mamluk kingdom

(٤) جرت الفتوح العثمانية متأخرة قليلاً بالنسبة إلى التطورات التى شهدها العالم منذ أواخر القرن الخامس عشر التى شهدت سقوط مملكة غرناطة واكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح والعالم الجديد، ومن ثم ضاعت على العثمانيين فرصة مد يد المساعدة لإخوتهم فى شبه الجزيرة الأيبيرية وعرقلة التوسع البرتغالى صوب الشرق. ورغم أن فتوح السلطان سليم الأول فى المشرق العربى جاءت كرد فعل للنشاط الشيعى فى مؤخرة أملاك الدولة العثمانية فى الأناضول إلا أن اللثام لم يمط بعد عن علاقتها بالكشوف الجغرافية. ومما يجدر ذكره أن محمد الفاتح كان ـ قبل وفاته المفاجئة ـ قد أعد حملة ضخمة تجمعت فى سواحل ألبانيا لم يفصح عن الهدف منها، وأغلب الظن أنه كان ينوى الاستيلاء على إيطاليا مقر بابا روما الذى تزعم الدعوة إلى تشكيل حملات صليبية تهدف إلى التصدى للعثمانيين والقضاء عليهم وربما على الإسلام ذاته.

(٥) رهبان محاربون كانوا يشتركون فى الحملات الصليبية ـ وبعد أن جرت تصفية الإمارات الصليبية فى الشام استقروا بجزيرة رودس.

(٦) يذكر كريزى (Creasy, History of the Ottoman Turks, p. 122)
أن بايزيد أرسل أسطولاً خرب شواطئ إسبانيا.

(٧) أدرك العثمانيون الدلالات الاقتصادية للرحلات المحيطية ــ ففى عام ١٥١٧ أطلع پيرى السلطان سليم على مجهود الأيبيريين التجارية على طول طرى افريقيا. ويصف خيرالدين فى مذكراته كيف أنقذت سفنه الشراعية ذات المجاذيف مسلمى غرناطة وأسكنتهم فى الجزائر حيث أصبحوا متفانين فى خدمة النظام العثمانى ــ وهذا ما جعل اسبانيا تكرس جهدها للحيلولة دون تهديد مسلمى شمال إفريقيا لأيبيريا.

(٩) أخطأ البعض حين أطلقوا على هذه الإيالة اسم إيالة الجيش.

(١٠) تاريخ الشعوب الاسلامية، ص ٤٨.

ويذهب الدكتور توفيق الطويل (التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى، (القاهرة ١٩٤) ص ٢١٤) إلى أن الشلل العقلى كان قد أصاب العالم الإسلامى كله من عام ١٢٠٠ حين انتصر حزب السنة وقضى بتعصبه على حرية الفكر.

(١١) راجع جب وبووين: المجتمع الاسلامى والغرب (الجزء الثانى من الترجمة العربية)، ص ١٠٢ ــ ١٠٣.

(١٢) المرجع السابق، ج ٤، ص ٣٠٨.

(١٣) Some Aspects of Intellectual and Social Life in eighteenth Century Egypt in: Social and political Change in Modern Egypt, pp. 117-132.

(١٤) Cf. Issawi, The Arab World's Heavy Legacy-in: Moderniza-tion in the Arab World.

مذكورًا فى كتابى: حركة التجديد الاسلامى فى العالم العربى الحديث.

(١٥) Cf. Djuvara, Cent projets de partage de la Turquie.

الفصل الرابع

الخروج العربى عن الدولة العثمانية(*)

مرت العلاقات بين العرب والترك خلال العهد العثمانى الذى استمر فى بعض الولايات العربية إلى مايزيد على أربعة قرون بأطوار متعددة، تميز كل طور منها بظروفه وسماته الخاصة(١). وكانت المحصلة النهائية لتلك العلاقات هى خروج العرب، شأنهم فى ذلك شأن بقية العناصر الأخرى عن الدولة العثمانية.

وقبل أن نعرض لتطور تلك العلاقات ينبغى التسليم بداية بأنه حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر لم تتضح النزعة العنصرية فى الدولة العثمانية، إذ كانت الدولة بحكم تكوينها وطبيعتها دولة عالمية Universal . ومثل تلك الدولة العالمية التى كانت تعتمد على الناحية الدينية كان يخالطها العديد من العناصر مما يجعلها من ذلك النوع من الدول الإمبراطورية التى شاعت خلال العصور الوسطى وتميزت بتعدد عناصرها Multi-Racial State.

وعلى الرغم من أن تلك العناصر قد تعايشت فى إطار الرابطة العثمانية فإنها لم تلبث نتيجة للتطورات الداخلية والخارجية أن تطلعت لتأكيد ذاتيتها وتحقيق قوميتها حتى ولو أدى بها الأمر إلى الانفصال عن الدولة العثمانية، أو حتى إلى الثورة عليها.

ولعل مايسترعى الانتباه أن العرب كانوا من أكثر العناصر تعلقاً وارتباطاً بالدولة العثمانية؛ إذ لم يعتبروا أنفسهم، بحكم أن غالبيتهم يشتركون مع الأتراك فى العقيدة الإسلامية عنصراً غريباً عنها؛ فهم عثمانيون أكثر من كونهم عرباً. ومما يؤكد ذلك

(*) أعد هذه الدراسة الأستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم، أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب ــ جامعة عين شمس.

أن كلمة العرب بالمعنى المتعارف عليه لا نجد لها ذكرًا فى المصادر الكلاسيكية المتعلقة بالدولة العثمانية، وذلك حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر على الأقل، وبالتالى فلم يكن هناك ما يمكن تسميته بالمسألة العربية، وكان تعبير العرب يطلق على السكان غير الحضر فى الجزيرة العربية أو العراق أو فى بادية الشام(١).

وقد تعايشت الغالبية المسلمة من سكان الولايات العربية لعدة قرون مع الترك فى إطار الرابطة العثمانية التى كان يقوى من أواصرها عاملان رئيسيان:

أولهما: ارتباط المسلمين فى الولايات العربية بالفاتحين الترك منذ دخولهم بلادهم بالوشائج الدينية، وبالتالى فلم يكن المسلمون من سكان الولايات العربية يشعرون بأنهم يختلفون عن حكامهم، بل كانوا يعتبرون أنفسهم شركاء فى دولة واحدة هى الدولة العثمانية باعتبارها دولة إسلامية(٢).

ويؤكد هذا العامل حقيقة هامة وهى أنه لم تحدث مقاومة فعلية قام بها سكان الولايات العربية ضد الفاتحين العثمانيين. وإذا تأملنا الفتوحات العثمانية فى العالم العربى لا نجد هناك معارك تستوقف الانتباه باستثناء معركة مرج دابق ١٥١٦ والتى تركز فيها الصراع بين السلطة المملوكية وبين العثمانيين، يضاف إلى ذلك أن معظم الأقطار العربية خضعت للعثمانيين دون قتال، بل أن أقطار المغرب العربى هى التى استنجدت بالعثمانيين لمواجهة الضغوط التى كانت تتعرض لها من قبل القوى الصليبية الجديدة التى تمثلت فى الهجمات التى كانت تتعرض لها تلك الأقطار من قبل الأسبانيين والبرتغاليين وفرسان القديس يوحنا من قاعدتهم الرئيسية فى جزيرة مالطة وغيرها من القواعد التابعة لهم فى الحوض الجنوبى من البحر المتوسط.

والعامل الثانى الذى كان يقوى من تلك الرابطة أن العثمانيين لم يفرضوا على الولايات العربية أسلوبًا مركزيًا فى الحكم، وإنما اكتفوا بالسيطرة العسكرية والسياسية العليا تاركين لسكان الولايات العربية حرية التصرف فى شئونهم المعيشية، بما فى ذلك المحافظة على لغتهم وعوائدهم وتقاليدهم ومؤسساتهم الخاصة بهم.

ومما يؤكد ذلك أنه إذا ما استعرضنا أنظمة الحكم العثمانى فى الولايات العربية حتى بداية حركة التنظيمات العثمانية نجد أن تلك الأنظمة تركزت فى الدرجة الأولى فيما يمس مصالح الدولة العليا من حيث الدفاع عن البلاد أو المحافظة على الأمن وجمع الخراج وإقامة الحدود، وبالتالى فلم تكن تلك الأنظمة تعنى بالتغلغل فى كيان

المجتمعات العربية ، ومن ثم ظلت تلك المجتمعات محتفظة بخصائصها الذاتية وبنيتها الأساسية التى كانت عليها قبل الفتح العثمانى رغم ما اعتراها من تخلف وركود .

وكان مما ساعد على ترسيخ تلك الأنظمة أن الدولة العثمانية كانت على غرار الدول الإسلامية آنذاك تفتقر إلى فكرة الدولة الحديثة التى تقوم على بسط السلطة المركزية ، كما أن قلة العنصر التركى لم يمكن الدولة العثمانية أن تصبغ البلاد التى خضعت لها بالصبغة التركية ، وبالتالى فقد ظلت الولايات العربية رغم خضوعها للعثمانيين تمارس حياتها على النحو الذى ألفته .

غير أنه لايعنى ذلك أن الأوضاع ظلت ثابتة ، وإنما ظهرت العديد من المتغيرات التى كان لها أثرٌ كبيرٌ فى فصم الروابط بين العرب والترك ، وأدت إلى الخروج العربى عن الدولة العثمانية .

ويمكننا أن ندرج تلك المتغيرات فى محاور ثلاثة هى :

أولاً : الحركات الانفصالية المحلية .

ثانياً : الاستعمار الأوربى .

ثالثاً : الصراع بين القوميتين العربية والتركية .

أولاً : الحركات الانفصالية المحلية

رغم أن معظم تلك الحركات اصطبغت بالنزعات الفردية فى مجملها إلا أنها كان مع ذلك المعين الأول لحركات اليقظة الفكرية التى ستظهر فيما بعد والتى تميزت بتبنيها أفكارًا قومية (٣) .

جدير بالذكر أن تلك الحركات حدثت فى غالبيتها خلال القرن الثامن عشر نتيجة ضعف الدولة وتوالى هزائمها فى أكثر الحروب التى قامت بينها وبين الدول الأوربية خاصة روسيا . وقد شاعت تلك الحركات الانفصالية بين العديد من ولايات الدولة العربية أو غيرها (٤) . ومما يسترعى الانتباه أنه لم يكن لتلك الحركات مضمون وطنى بالمعنى المتعارف عليه ، كما أن زعماءها أو بالأحرى مغامريها لم تكن لهم جذور فى التربة ، وقد انتهز الكثيرون منهم انشغال الدولة فى حروبها الخارجية ليتغصبوا موارد الولاية التى كانوا يقومون على حكمها (٥) . ولعلنا نشير بصدد ذلك إلى حركة على بك الكبير فى مصر ، وظاهر العمر فى فلسطين ، وأحمد باشا الجزار فى سوريا ، والمماليك فى العراق (٦) .

غير أن هناك من الحركات الانفصالية المحلية من اتخذت بعدًا دينيًا أو مذهبيًا، ولعل اليمن كان أول قطر عربى يسجل خروجه عن السيطرة العثمانية منذ السنوات الأولى من القرن السابع عشر ١٦٣٥، حيث تحالفت قوى الطبيعة مع المذهب الزيدى فى إطاحة أئمة صنعاء بالعثمانيين الذين عجزوا عن استرجاع سلطتهم رغم سوقهم العديد من الحملات العسكرية، حتى اضطروا للاعتراف لليمن بالحكم الذاتى، وإن كان ذلك فى فترة متأخرة، وعلى وجه التحديد فى مطلع القرن العشرين كما سنشير إلى ذلك فيما بعد(٧).

وخلال النصف الأول من القرن الثامن عشر شهدت الجزيرة العربية ظهور دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وما ترتب عليها من خروج سكان نجد عن سلطة الدولة العثمانية، خاصة بعد تأسيس الدولة السعودية الأولى، ونجاح السعوديين فى اجتياح مكة فى عام ١٨٠٦، حيث أصبح الدعاء هناك باسم الأمير السعودى وليس باسم السلطان العثمانى سليم الثالث، الذى عاصر حكمه تصاعد تلك الحركة الدينية وامتدادها من أواسط شبه الجزيرة العربية إلى سواحلها على البحر الأحمر والخليج العربى(٨).

ومما يسترعى الانتباه أنه رغم نجاح الدولة العثمانية فى قمع هذه الحركة سياسيًا كما حدث فى سقوط الدولة السعودية الأولى على يد قوات محمد على باشا فى عام ١٨١٨، أو سقوط الدولة السعودية الثانية على أيدى آل الرشيد حلفاء العثمانيين فى عام ١٨٩١، فإن تأثير الحركة ظل باقيًا من الناحيتين الدينية والفكرية. وهذا التأثير لم يقتصر على الجزيرة العربية وإنما تعداها إلى أقطار عربية وإسلامية أخرى، كما أن هذا التأثير الدينى هو الذى اعتمد عليه عبد العزيز بن سعود فى تأسيس الدولة السعودية.

وعلى الرغم من صعوبة تبين الاتجاهات العربية فى دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب خاصة فى مراحلها الأولى(٩) فإن الأمر الذى لا شك فيه أن حركة عبد العزيز بن سعود التى استطاع بها استرداد الرياض من آل الرشيد فى عام ١٩٠٢، ثم سيطرته بعد ذلك على القصيم والاحساء وانتزاعها من الدولة العثمانية فى عام ١٩١٣، واتجاهه إلى توحيد الجزيرة العربية كانت تحمل فى طياتها النزعة الاستقلالية العربية.

لم تكن دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب هى الحركة الوحيدة التى تميزت بجوانبها الدينية والسياسية، وإنما ظهرت العديد من الحركات الأخرى التى جمعت بين هاتين الناحيتين، الدينية والسياسية. وقد سبق أن أشرنا إلى الحركة الزيدية فى اليمن التى

كانت من أولى الحركات التى قاومت العثمانيين ، وحين انتقلت زعامة تلك الحركة مع أوائل القرن الحالى إلى الإمام يحيى حميد الدين فى عام ١٩٠٤ استمر على موقف أسلافه بالوقوف موقفاً عدائياً ضد الترك ، وأشهر الجهاد ضدهم متهماً إياهم بالظلم واهمال الشرائع ، ودعا قومه إلى مواجهتهم (١٠) ، وتمكن فى عام ١٩١١ من تحقيق قدر من اللامركزية مع الاحتفاظ للدولة العثمانية بقدر من التبعية الشكلية (١١) . وذلك على نقيض حركة الشريف الإدريسى فى عسير الذى استمر على علاقات عدائية مع الدولة العثمانية ، وفى مناوشات معها تأكيدًا لنزعته الاستقلالية (١٢) . كذلك ظهرت العديد من الحركات الدينية الأخرى كالحركة السنوسية فى ليبيا ، والحركة المهدية فى السودان .

ولن يتسع المجال هنا لكى نعرض تفصيلياً للحركات الانفصالية التى ظهرت فى الولايات العربية ، وإن كان مما يسترعى الانتباه أن كثيرًا من تلك الحركات لم تصل إلى مرحلة الصدام مع الدولة العثمانية ؛ فولايات المغرب العربى خضعت إسمياً للدولة العثمانية ، وأدارت دفة الحكم بها الطبقات العسكرية التى استطاعت أن تصل إلى السلطة ، ومن بينها نظام الدايات فى الجزائر والبايات فى تونس أو الأسرات المحلية ، كما هو الحال فى الأسرة القرمنلية فى طرابلس . وليس من شك فى أن العثمانيين عانوا من ظاهرة عدم الاستقرار السياسى فى كثير من الولايات العربية ؛ ففى العراق لم يتمتع العثمانيون منذ فتحهم للعراق بشئ من الاستقرار سواء كان ذلك نتيجة للصراعات المستمرة التى قامت بينهم و بين الفرس ، أو نتيجة للتحديات التى واجهوها من قبل العناصر المحلية ، فمنذ منتصف القرن الثامن عشر نجحت بعض العصبيات المملوكية فى الاستقلال بالحكم فى الوقت الذى سيطرت فيه العشائر العربية على جنوب العراق ، والعشائر الكردية أو بعض الأسر المحلية فى الشمال ، كما هو الحال فى أسرة الجليلى فى الموصل . ولم تستطع الدولة العثمانية أن تعيد سيطرتها على العراق إلا بعد قيامها بحركة الاصلاح وما ترتب على تلك الحركة من إعادة تنظيم الجيش على أساس حديث ، مما مكن السلطان محمود الثانى ١٨٠٨ـ ١٨٣٩ من إعادة العراق إلى التبعية العثمانية ١٨٣١ (١٣) .

أما عن بلاد الشام فقد ظلت مسرحاً للثورات المحلية ضد الحكم العثمانى منذ عهد السلطان سليمان القانونى ١٥٢٠ـ ١٥٦٦ ، ولن يتسع المجال هنا للحديث عن تلك الحركات ، وانما سنقتصر على حركة الأمير فخرالدين المعنى الثانى فى القرن السابع عشر ، وحركة الشيخ ظاهر العمر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، وحركات الموارنة فى القرن التاسع عشر .

وترتبط الحركة الأولى بنجاح الأمير فخر الدين فى التوسع فى المناطق المجاورة للبنان منتهزًا فرصة انشغال الدولة العثمانية بالحروب المتواصلة التى نشبت بينها وبين النمسا وحليفاتها منذ مطلع القرن السابع عشر. غير أن توسع الأمير فخر الدين أثار نقمة العثمانيين مما اضطره إلى مغادرة بلاده إلى حليفته «توسكانا» حيث قضى هناك مايقرب من خمس سنوات اطلع خلالها على التقنيات الأوربية الحديثة مما ترك فى نفسه أثرًا بالغًا، حتى يمكن أن نعتبره بلاجدال الرائد الأول لحركة التحديث فى العالم العربى، وما أن تسنت له العودة إلى بلاده حتى أخذ يعد العدة للاستقلال عن الدولة العثمانية التى لم تلبث أن استجمعت قواها فحملت عليه واعتقلته، ونفذ فيه حكم الإعدام فى استانبول عام ١٦٣٥.

وحول منتصف القرن الثامن عشر نجح الشيخ ظاهر العمر فى السيطرة على عكا واتخذها مقرًا لإمارته، وحاول مع حليفه على بك الكبير فى مصر السيطرة على بلاد الشام بأسرها منتهزين فى ذلك فرصة انشغال الدولة العثمانية بحروبها مع روسيا، ولكن ما إن تم الصلح بين الدولة العثمانية وروسيا فى معاهدة كتشى قينارجى Kutchuk Kainardji فى عام ١٧٧٤ حتى أمرت الدولة العثمانية أحمد باشا الجزار بالزحف عليه وكان مصيره الإعدام أيضًا(١٤). كما استخدمت الدولة العثمانية سلاح الوقيعة بين على بك الكبير وتابعه محمد أبو الذهب وأمكنها بذلك التخلص من حركته.

وفيما يتعلق بجبل لبنان فقد تميز بالثورات العديدة التى قام بها الموارنة بهدف تحقيق الحكم الذاتى أو حتى الانفصال عن الدولة العثمانية، ومن المعروف أن الموارنة خاصة فى القرن التاسع عشر كانوا من أكثر الطوائف اللبنانية وعيًا نتيجة انتشار التعليم الأجنبى والنشاط الذى قامت به الإرساليات التبشيرية، كما لا يمكن تجاهل تأثير الحكم المصرى فى بلاد الشام (١٨٣١ــ ١٨٤٠) الذى كان عاملاً فى نشر سياسة التسامح الدينى، واصطناع أساليب جديدة فى الإدارة والحكم لم تكن مألوفة آنذاك، وليس من شك أيضًا فى أن إحساس الموارنة بأهمية المساواة الاجتماعية ومشاعر الخوف من كونهم أقلية يعيشون داخل محيط إسلامى كبير دفع بهم إلى تحقيق كيان خاص لأنفسهم. وقد شهد جبل لبنان العديد من الانفجارات الطائفية التى كانت قمتها مذابح الستين التى اندلعت فى سوريا ولبنان فى عام ١٨٦٠.

وترجع أهمية تلك الانفجارات إلى أنها أتاحت للموارنة نظامًا للحكم استهدفوا من ورائه التحرر من السيطرة العثمانية، واستمدوا حمايتهم من فرنسا بحكم علاقتها التاريخية والاقتصادية والثقافية بهم. وعلى هذا النحو ظهر فى لبنان ما عرف بنظام

المتصرفية فى عام ١٨٦٤، وقد ظل هذا النظام قائماً حتى نشوب الحرب العالمية الأولى حين أقلمت الدولة العثمانية على إلغائه. ورغم المآخذ العديدة على هذا النظام إلا أنه استطاع أن يحقق للبنان كياناً خاصاً داخل الدول العثمانية، وبالإضافة إلى ذلك فإن الامتيازات التى منحت للموارنة فى ظل ذلك النظام أتاحت لهم قدراً كبيراً من الاستقلالية والاحساس بكيانهم الذاتى، وقد أسهمت تلك المتغيرات السياسية الجديدة إلى جانب انتعاش الصحافة وعودة بعض المهاجرين اللبنانيين إلى بلدهم إلى إحداث يقظة فكرية وسياسية(١٥). ورغم الاختلاف على ماهية تلك اليقظة، وعما إذا كانت دفعاً للفكرة العربية أو تنمية للنزعة الإقليمية فإن الأمر الذى لا شك فيه أنه كان لها أثر كبير فى تزويد الفكر العربى بزاد وفير.

وقد يكون من المناسب بصدد حديثنا عن الحركات المحلية الانفصالية التى حدثت فى كثير من ولايات الدولة العثمانية التركيز على الدور الذى قام به محمد على فى مصر فى خروجه على السلطان العثمانى، خاصة وأن حركة محمد على قد تميزت عن غيرها من الحركات الأخرى بأنه كان يخالطها بعض الظلال القومية. وقد يكون حقيقة أن محمد على لم يكن عربياً إلا أنه من المؤكد كان متأثراً بالاتجاهات القومية التى لمسها فى بلاد اليونان حين قدر له المشاركة فى قمع الثورة اليونانية، ولعل تأثر محمد على بتلك الاتجاهات القومية هو الذى أعطى لتوسعه وحكمه فى بلاد الشام طابعاً عربياً قومياً، خاصة وأن هناك مايؤكد أنه كان يعمل على الاستقلال بتلك الرقعة العربية التى توسع فيها وفصلها عن الدولة العثمانية، بيد أنه فشل فى تحقيق أهدافه نتيجة للموقف الدولى بصفة عامة والموقف البريطانى بصفة خاصة وهو الأمر الذى تمخض فى النهاية عن هزيمته وتراجع جيوشه إلى مصر وهى لا تجنى من ثمرات النصر إلا اعتراف السلطان العثمانى له ولأبنائه من بعده بالولاية على مصر، وكان ذلك بموجب قرارات مؤتمر لندن والفرمانات السلطانية التى صدرت فى إطار تلك القرارات بين عامى ١٨٤٠ــ ١٨٤١. ومما يلفت الانتباه أنه على الرغم من أن مصر قد تأكد وضعها التابع للدولة العثمانية إلا أنها استطاعت فى ظل الضمانات الدولية والفرمانات السلطانية أن تحقق لنفسها كياناً خاصاً من النواحى السياسية والاقتصادية والإدارية والعسكرية(١٦). وقد استمرت السيادة العثمانية قائمة على مصر حتى نشوب الحرب العالمية الأولى إذ لم تستطع انجلترا حتى بعد احتلالها لمصر فى عام ١٨٨٢ أن تغير من وضعية مصر القانونية، وإنما استمرت مصر تابعة للدولة العثمانية من الناحية الشكلية وخاضعة للاحتلال البريطانى من الناحية الفعلية حتى أقلمت بريطانيا على اعلان حمايتها على مصر وإلغاء السيادة العثمانية، وهى أمور لم تعترف بها الدولة العثمانية إلا بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى.

ثانيًا: الاستعمار الأوربى

شكل الاستعمار الأوربى عاملاً من العوامل الهامة التى أدت إلى خروج كثير من الولايات العربية عن الدولة العثمانية لتقع تحت السيطرة الاستعمارية بصورة أو بأخرى. وقد حقق الاستعمار الأوربى خلال القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين نجاحًا كبيرًا فى فصل العديد من الولايات العربية عن الدولة العثمانية، أو على الأقل القضاء على سيطرة الدولة الفعلية والاستبقاء على سيادتها الشكلية.

وكان لكل من انجلترا وفرنسا وإيطاليا دور كبير فى السيطرة على العديد من الولايات العربية وسلخها عن جسم الدولة العثمانية. وقد بدأت مرحلة التدخل الأوربى بشقيها الاستعمارى ثم الامبريالى بعد ذلك منذ نهاية القرن الثامن عشر، ولعل مما يسترعى الانتباه أن سواحل الخليج العربى وجنوب الجزيرة العربية كانت أولى المناطق العربية خضوعًا للاستعمار الأوربى؛ إذ حرصت بريطانيا منذ نهاية القرن الثامن عشر على السيطرة على تلك السواحل تأمينًا لطرق مواصلاتها الامبراطورية إلى الهند. وكان من السهل على بريطانيا أن تتغلغل بسيطرتها الاستعمارية عن طريق ربط شيوخ وحكام وسلاطين تلك السواحل بسلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات التى بدأت فى عام ١٧٩٨ بمعاهدة بين سلطان مسقط. ومن مسقط امتد النفوذ البريطانى الاستعمارى إلى بقية إمارات الخليج فى الوقت الذى نجحت فيه بريطانيا أيضًا فى فرض حمايتها على مشيخات الجنوب العربى خاصة بعد احتلالها لميناء عدن فى عام ١٨٣٩ وتوسعها فى محميات الجنوب العربى.

جدير بالذكر أن فرنسا شاركت انجلترا فى تلك المرحلة الاستعمارية التى نحن بصددها والتى وقعت أحداثها خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وذلك على الرغم من صداقة فرنسا التقليدية بالدولة العثمانية إلا أنها انتهزت فرصة ضعف الدولة لكى تبادر باحتلال الجزائر فى عام ١٨٣٠ متحدية بذلك السيادة العثمانية، كما عملت على التوسع فى تلك الولاية الكبيرة، وتثبت أقدامها فيها خاصة بعد قضائها على حركة المقاومة الوطنية التى كان يتزعمها الأمير عبد القادر الجزائرى (١٧). وفضلاً عن ذلك فقد انتهزت فرنسا فرصة وقوع حوادث الستين فى سوريا ولبنان لكى تحتل ميناء بيروت، ولم تنسحب من ذلك الميناء إلا بعد أن ضمنت للبنان ــ باتفاق مع الدول الكبرى ــ استقلالاً ذاتيًا بمقتضى نظام المتصرفية الذى أعلن عن قيامه فى عام ١٨٦٤ (١٨).

غير أن الحركة الاستعمارية لم تلبث أن بلغت أوجها خلال المرحلة الامبريالية التى أعقبت مؤتمر برلين ١٨٧٨ . وقد تميزت تلك المرحلة بازدياد اهتمام الدولة العثمانية بفكرة الجامعة الإسلامية ، فى الوقت الذى تخلت فيه الدول الاستعمارية عن فكرة التكامل السياسى للدولة العثمانية . Political Intergration
ومن ثم اتجهت تلك الدول إلى تقطيع أوصال الدولة والانتقاص من هيبتها أمام الشعوب العربية والإسلامية ؛ فكان احتلال فرنسا لتونس ١٨٨١ ، واحتلال انجلترا لمصر ١٨٨٢ ، وتوطيد نفوذها فى سواحل الخليج والجزيرة العربية ، والقضاء على الحركة المهدية فى السودان ، واحتلال ايطاليا لليبيا وانتزاعها من الدولة العثمانية ١٩١١/ ١٩١٢ ، منتهزة فرصة انشاغلها بمشاكلها المتفاقة فى شبه جزيرة البلقان (١٩) .

ثالثًا ــ الصراع بين القوميتين العربية والتركية

قبل أن نعرض للصراع بين القوميتين العربية والتركية وماأعقب ذلك الصراع من خروج العرب عن الدولة العثمانية يجدر بنا أن نستعرض بشئ من التفصيل المراحل المختلفة التى مرت بها العلاقات العربية التركية منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وكيف أثرت حركات الإصلاح فى الدولة العثمانية واليقظة الفكرية التى تعرض لها العرب والترك على مجرى العلاقات بينهما .

ومما تجدر الإشارة إليه قبل الخوض فى دراسة تلك الموضوعات أنه باستعراض صورة العالم العربى منذ السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر وحتى زوال السيادة العثمانية عقب هزيمة الدولة العثمانية فى الحرب العالمية الأولى يتضح لدينا أن مجال العلاقات العربية التركية كان محدودًا ؛ إذ لم يتعد بصورة فعلية أكثر من ولايات الشام والعراق حيث بعدت مصر وولايات الشمال الإفريقى إلى حد كبير عن السيطرة العثمانية المباشرة . أما فيما يتعلق بشبه الجزيرة العربية فقد كان نفوذ العثمانيين يتنوع قوة وضعفًا من مكان إلى آخر، أو من إمارة إلى أخرى ، طبقًا لصلتهم بالزعماء العثمانيين أو لقوة الحامية العثمانية .

وخلال السنوات الأولى من القرن العشرين كان الشريف حسين بلاشك من أبرز زعامات الجزيرة العربية حتى أن السلطان عبدالحميد الثانى ١٨٧٦ــ ١٩٠٩ كان يتوجس خيفة منه ويخشى من أطماعه المستمرة رغم مظاهر الود التى كان كثيرًا مايسبغها عليه . وليس من شك فى أن دعم السيادة العثمانية على الحجاز كان أمرًا ذابال للسلطان عبدالحميد ؛ لأن فيه دعمًا لزعامة الدولة العثمانية على العالم

الإسلامى(٢٠). ولعل ذلك كان دافعاً لكى يحتجزه السلطان عبدالحميد فى عاصمة الاستانة حيث عينه عضواً فى مجلس شورى الدولة. وكان يستهدف بذلك إبعاده عن الشرافة غير أن الاتحاديين حين تقلدوا السلطة بادروا باعادته إلى الشرافة رغماً عن إرادة السلطان عبدالحميد حيث كانوا يتطلعون فى أن يكون أداة طيعة فى أيديهم. وهو أمر لم يتحقق لهم بطبيعة الحال(٢١). وقد نسب إلى السلطان عبدالحميد قوله بصدد ذلك «لقد خرجت الحجاز من يدنا، واستقل العرب، وتشتت ملك آل عثمان بتعيين الحسين أميرًا على مكة، إذ أنه لن يقنع بإمارة مكة أو باستقلال العرب، ولكن سيعمل بدهائه على أن ينال مقام الخلافة لنفسه»(٢٢).

ولعل من المناسب أن نوضح فى هذا المقام أن السياسة البريطانية وجدت فى بعض حكام وشيوخ الخليج والجزيرة العربية المتطلعين إلى الزعامة عوناً لها ضد الدولة العثمانية خاصة حين تأزمت العلاقات معها، ومن ثم كانت السياسة البريطانية عاملاً فعالاً فى تشجيع خروج بعض تلك الزعامات على سلطة الدولة؛ إذ شجعت نزعات الطموح لدى بعض أولئك الزعماء. ومن ناحية أخرى فإن الاتجاهات الفكرية والقومية التى ظهرت فى بلاد الشام والعراق بصفة خاصة كان لابد وأن تترك آثارها على بعض الحركات المحلية فى الخليج والجزيرة العربية التى استغلتها بريطانيا لصالحها حين اتجهت إلى إحتضانها وتوجيهها الوجهة التى تتوافق مع سياستها(٢٣)، وإن كان الموقف الصعب الذى واجهته بريطانيا لم يكن ناجماً عن علاقتها بتلك الزعامات، وإنما بتعاطف رعاياهم مع الدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة الاسلامية(٢٤).

وقد شجع وصول الاتحاديين إلى الحكم فى عام ١٩٠٩ وانتهاجهم سياسة متشددة إزاء الولايات العربية بصفة عامة بعض رؤساء الخليج العربى كالشيخ خزعل خان حاكم إمارة عربستان ١٨٩٧ـ ١٩٢٥، والشيخ مبارك بن الصباح حاكم الكويت ١٨٩٦ـ ١٩١٥، والسيد طالب النقيب من وجهاء البصرة على الوقوف موقف المعارضة إزاء تلك السياسة، واستهدفوا من تلك المعارضة التأكيد على ضرورة الاصلاح وانتهاج السياسة اللامركزية فى الحكم. ومن ثم حفلت صحف الاتحاديين، خاصة جريدة طنين، بالمقالات العنيفة ضد تلك الزعامات العربية(٢٥). ولمواجهة تلك السياسة المتشددة شارك أولئك الزعماء فى تأسيس فرع لحزب الحرية والائتلاف فى مدينة البصرة، وكان ذلك الحزب معارضاً لحزب الاتحاد والترقى المعروف باتجاهاته العنصرية والمركزية(٢٦). وقد تبنى ذلك الحزب المعارض للاتحاديين فى برامجه السياسية توسيع نطاق المأذونية مع بقاء مبدأ الرابطة العثمانية وشجب الاعتماد على

الفكرة الدينية أو القومية التى من شأنها تفكيك الرابطة العثمانية والحيلولة دون اتحاد العناصر وائتلافها (٢٧).

وقد ظهر نجاح أولئك الزعماء فى عقد مؤتمر عربى فى مدينة المحمرة فى عام ١٩١٣ مستغلين انشغال الدولة العثمانية فى حروبها البلقانية. وقد دار البحث فى ذلك المؤتمر حول مستقبل العراق فى الاستقلال والحكم الذاتى. ومن المرجح أن هذا المؤتمر كان يستهدف اتفاق الزعماء على واحد من بينهم لكى يتولى حكم العراق، ومن المرجح أيضاً أن السياسة البريطانية فى الخليج كانت تعلم بذلك المؤتمر إن لم يكن قد تم انعقاد ذلك المؤتمر بتشجيع منها وتحت إشرافها (٢٨). ومما هو جدير بالذكر انعقاد مؤتمر آخر فى العام التالى ١٩١٤ فى إحدى مدن الاحساء بعد استرداد عبد العزيز بن سعود لذلك الإقليم فى عام ١٩١٣، عرف بمؤتمر جزيرة العرب، وفيه تباحث مندوبو الرؤساء فى وسائل المحافظة على الإمارات العربية فى الخليج ومطالبة الدولة بالاصلاح (٢٩).

ولعل هذه المرمح التى اشرنا إليها تؤكد أن بعض الزعامات الحاكمة فى الخليج والجزيرة العربية لم تكن بمنأى عن الحركة العربية التى نشطت إبّان تلك الفترة والتى اتجهت اتجاهاً معادياً لسياسة الاتحاديين، وطالبت بتحقيق قدر من الاصلاح واللامركزية.

ومما يسترعى الانتباه أن حركة عبدالعزيز بن سعود التى استطاع بواسطتها استرداد إمارته فى الرياض من آل الرشيد، حلفاء العثمانيين، واسترداد الاحساء وتأسيس الدولة السعودية الثالثة كانت تستهدف تحقيق الاستقلال الذاتى عن الدولة العثمانية. وبصدد ذلك كتب عبد العزيز بن سعود إلى شفيق كمالى باشا الحاكم العثمانى فى عسير فى أكتوبر ١٩١٤ يشرح له وجهة نظره فى تقسيم البلاد العربية إلى دويلات مستقلة على أن تكون فى نفس الوقت تابعة للدولة العثمانية.

وليس من شك فى أن نشوب الحرب العالمية الأولى قد أعطى للحركة العربية فى الخليج والجزيرة العربية بُعْدًا آخر، إذ تسابقت كل من بريطانيا والدولة العثمانية لاكتساب تلك الحركة إلى جانبها، وعلى حين اتجهت الدولة العثمانية إلى التودد إلى الزعامات العربية فى الخليج والجزيرة العربية وصبغ الصراع القائم بينها وبين بريطانيا بصبغة الجهاد، اتجه الانجليز إلى امتصاص أثر تلك الدعوة بالتلويح لتلك الزعامات بتحقيق مصالحها الذاتية. ويظهر ذلك واضحاً فى تبليغهم لشيخ الكويت فى نوفبر ١٩١٤ بنشوب الحرب، ومطالبته بأن يتعاون مع غيره من الشيوخ والرؤساء الممكن الاعتماد عليهم كالشيخ خزعل خان حاكم عربستان والأمير عبد العزيز بن سعود أمير

الرياض فى مهاجمة البصرة ومنع القوات العثمانية من الوصول إليها حتى مجئ القوات البريطانية من الهند، مع وعد صريح بأن بريطانيا لن تعيد البصرة إلى الدولة العثمانية بعد تحريرها(٣٠).

وفى يناير ١٩١٥ قام اللورد هاردنج Hardings نائب الملك فى الهند بزيارة إلى إمارات الخليج العربى، وكان الهدف من تلك الزيارة أن يلزم أمراء الخليج بما فى ذلك عبدالعزيزبن سعود بسياسة موحدة، وضمان عدم تعرضهم للشريف حسين الذى كان مقدرًا له القيام بثورته ضد الترك التى استغلتها بريطانيا لتحقيق مصالحها الاستعمارية، وتأكيدًا لذلك دعى السير برس كوكس Cox المقيم البريطانى فى الخليج إلى عقد مؤتمر فى مدينة الكويت فى عام ١٩١٦ استهدف منه تأييد الشريف حسين(٣١). وقد حضر ذلك المؤتمر كل من عبدالعزيزبن سعود والشيخ خزعل خان والشيخ مبارك الصباح إلى جانب العديد من رؤساء العشائر فى الجزيرة العربية وجنوب العراق(٣٢). ومما تجدر الإشارة إليه أنه قد أثير فى ذلك المؤتمر موضوع الخلافة حيث أبدى السير برس كوكس رأيه فى وجوب انتقالها من الترك إلى العرب، ولوح لابن سعود بذلك، بيد أن ابن سعود كان من بعد النظر بحيث اعتذر عن عدم قبول ذلك المنصب، إدراكًا منه ما قد يجره عليه هذا المنصب من متاعب لم يكن مستعدًا لها، فضلاً عن أن الخلافة لم تكن ضمن أولوياته السياسية آنذاك(٣٣).

الحركات الاصلاحية فى الدولة العثمانية، وتأثيرها على العلاقات العربية التركية:

سبق أن أشرنا إلى أن العلاقات العربية التركية استمرت منذ التوسع العثمانى فى أوائل القرن السادس عشر حتى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر يغلب عليها بصفة عامة طابع الهدوء النسبى. غير أن ذلك الهدوء كان يرتبط إلى حد كبير بأوضاع الركود والتخلف اللذين كانا سمة للمجتمعات العربية العثمانية من ناحية، وتمسكا بالرابطة الاسلامية من ناحية أخرى. ورغم ذلك الهدوء فإن بعض الباحثين يرون أن العرب قد احتفظوا منذ خضوعهم للعثمانيين بحس غامض بفروق العِرْق واللغة والثقافة، ولم يلبث أن تحول هذا الحس ـــ وإن كان ذلك فى فترة متأخرة ـــ إلى ما يمكن تسميته بالوعى القومى(٣٤).

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا التحول قد بدأ منذ السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، فمن المتفق عليه أن هذا القرن كان يحمل معه تطورات كبيرة أثرت على العلاقات بين العرب والترك. ومن ناحية أخرى فإن التأثيرات الأجنبية التى اتضحت

فى الحركات التحديثية أو التغريبية لم يقتصر مداها على العرب وحدهم، وإنما أثرت وبشكل إيجابى على الاتجاهات الفكرية والسياسية لدى الترك أيضًا. ولذلك يمكننا أن نتخذ من حركة الاصلاح فى الدولة العثمانية بداية للتدهور الذى حدث فى العلاقات العربية التركية؛ فعلى الرغم من أن هذه الحركة كان لها جوانبها الإيجابية إلا إنها أثرت سلبيًا على الولايات العربية. غير أن الدولة العثمانية كانت مدفوعة مع ذلك للمضى فى حركتها الإصلاحية، سواء كان ذلك استجابة للضغوط الخارجية، أو حين بدأت تنكشف أمام المصلحين الأتراك مساوئ النظام الأوتوقراطى الذى قامت عليه الدولة، وأصبح واضحًا أن الامبراطورية العثمانية كانت تتحرك بسرعة فى طريق التفكك والانهيار مالم تتخذ خطوات ايجابية لادخال دماء جديدة فى تنظيماتها العسكرية والسياسية وفى ادارتها الداخلية (٣٥).

وليس من شك فى أن حركة الاصلاحات فى الدولة العثمانية كان لها ردود فعل معاكسة حتى من قبل الأتراك أنفسهم، فبينما وقف فريق منهم ينظر لأوربا ويحاول اقتباس منجزات الحضارة الحديثة وقفت الغالبية فى اتجاه مضاد، وظلت متأثرة بالمعين الآسيوى الاسلامى (٣٦). ولعل ذلك كان سببًا فى تعثر محاولات الاصلاح الأولى التى استهدفت الأخذ بالتنظيمات والأساليب التقنية الحديثة، والتى كان الدافع إليها الانهيار الذى كانت تعانى منه الدولة، مما كان سببًا فى هزيمتها ضد روسيا واضطرارها إلى توقيع معاهدة شائنة معها، وهى معاهدة كتشك قينارجى فى عام ١٧٧٤ (٣٧). ووضح ذلك فى الجهود التى بذلها السلطان سليم الثالث ١٧٨٩- ١٨٠٧ لاصلاح الإدارة والجيش (٣٨).

ويطلق على الفترة التى نجحت فيها الدولة العثمانية بفضل فئة من المصلحين المستنيرين الذين وصلوا إلى السلطة أن تحقق قدرًا من التنظيمات والاصلاحات فى مؤسستها العسكرية وإدارتها الداخلية اسم «التنظيمات الخيرية». وقد استخدم هذا المصطلح لأول مرة على عهد السلطان محمود الثانى ١٨٠٨- ١٨٣٩ الذى ينسب إليه إلغاء النظام الانكشارى والاستعاضة عنه بجيش على النظام الأوربى الحديث واستخدامه لاستعادة السيطرة المركزية على الولايات التى خرجت عن سلطة الدولة (٣٩). إلى جانب محاولته وضع حد فاصل بين القوانين المدنية والشريعة الإسلامية (٤٠). كما ينسب إلى السلطان عبدالمجيد الأول اصداره لما يعرف بخط كلخانة ١٨٣٩ الذى أعقبه بعدة سنوات صدور الخط الهمايونى فى فبراير ١٨٥٦. وقد تضمن هذا الخطان الكثير من الاصلاحات الإدارية والمدنية خاصة فيما يتعلق بمبدأ المساواة أمام القانون بالنسبة لرعايا الدولة مسلمين أو مسيحيين (٤١).

وليس من شك فى أن المصلحين الترك الذين تشبعوا بالأفكار الأوربية وبنمط الدولة المركزية كانوا من وراء تلك الحركات الإصلاحية، وتجدر الإشارة بصدد ذلك إلى طائفة من المصلحين السياسيين من أمثال فؤاد باشا وعالى باشا وأحمد وفيق الذى وصل إلى الصدارة العظمى ومصطفى رشيد الذى شغل هذا المنصب خمس مرات، إلى جانب طائفة من الأدباء من أمثال ضيا باشا والشاعر نامق كمال ألذى اشتهر بقصائده التى عمقت الفكرة الوطنية لدى الترك(٤٢). وقد أطلق على هذا الجيل من السياسيين والأدباء والمفكرين الذين شكلوا النخبة التركية المثقفة اسم «الشباب العثمانيون»(٤٣).

وقد أقدم نفر من أولئك المصلحين فى منتصف الستينيات على تأسيس حزب سياسى فى استانبول عرف بحزب الشباب العثمانى برعاية عضو من الأسرة الخديوية فى مصر وهو الأمير مصطفى فاضل، ورغم انتقال ذلك الحزب إلى باريس فإنه لم يلبث أن انفرط عقده خلال حقبة السبعينيات(٤٤).

ومما هو جدير بالذكر أن جهود النخبة التركية المثقفة قد انصبت على تحويل الدولة العثمانية من دولة على غرار امبراطوريات العصور الوسطى إلى دولة مركزية حديثة، كما يرجع إلى تلك الفئة أيضًا الفضل فى اصدار دستور ١٨٧٦، وهو الدستور الذى نسب إلى مدحت باشا الذى لقب بأبى الاصلاح فى الدولة العثمانية.

غير أن هذا الفريق من المفكرين والمصلحين رغم تبنيهم سبيل المؤسسات الغربية إلا أنهم كانوا يتمتعون بالحس الوطنى الإسلامى المتأصلة جذوره فى نفوسهم، كما كانوا رغم كونهم ليبراليين فإنهم كانوا أيضًا مسلمين أتراكًا يحبون وطنهم(٤٥).

ولعل ما يستلفت النظر فى هذا المقام أنه بينما كان تأثر تلك النخبة من الأتراك بالأفكار الأوربية الحديثة المحرك الرئيسى لبداية حركة الاصلاح فى الدولة العثمانية كان المثقفون العرب قد تعرضوا بدورهم إلى تأثيرات فكرية مماثلة. وإن كان مما يثير الانتباه أكثر ومما يبعث على الدهشة أن تلك التأثيرات أوجدت ردود فعل معاكسة على العلاقات بين الفريقين، العرب والترك. إذ بينما أدى تغلغل الأفكار الأوربية الحديثة فى صفوف الشباب التركى الذى اكتسب ثقافته عن طريق البعثات العلمية إلى أوربا أو نتيجة السفر إلى الخارج، أو ما ترتب على العلاقات التجارية من احتكاكات مباشرة، فضلاً عن تأثير التعليم الغربى وانتشار حركة الترجمة والصحافة(٤٦). وكلها عوامل أدت إلى تحريك الأوضاع الراكدة التى كانت تتردى فيها الدولة سيما حين قدر لتلك النخبة أن تلعب دورًا مؤثرًا فى المؤسسات الإدارية

والسياسية، فإن تلك الاصلاحات أدت إلى دفع الدولة إلى الاتجاه المركزى بهدف تشديد قبضتها على الولايات التابعة لها(٤٧) فى وقت لعبت فيه نفس المؤثرات الغربية دورًا معاكسًا إذ وجهت الفكر العربى إلى طريق يتناقض مع تلك السياسة الاصلاحية التى بدأت تنتهجها الدولة(٤٨).

المؤثرات الغربية على الفكر العربى:

شارك العرب أقرانهم الترك فى التفتح على منجزات الحضارة الغربية الحديثة، مما كان عاملاً فى نمو وعيهم الفكرى والسياسى، كما بدأ شعورهم يتزايد بكيانهم الذاتى، ومن ثم كان لتلك المؤثرات الغربية دور كبير فى تدهور العلاقات بينهم وبين الترك حتى وصلت إلى مرحلة من الانهيار التام، وخاصة حينما اعتنق فتيان الترك الفكرة الطورانية، وأخذوا يغالون فى نزعتهم العنصرية والقومية، مما جعل العرب يتطلعون إلى الخروج من سطوتهم. ولعل ذلك مما دفع كثيرًا من الباحثين إلى القول بأن مسئولية الخروج العربى عن الدولة العثمانية كانت مسئولية الأتراك أكثر من كونها مسئولية العرب، وذلك نتيجة إمعان الاتحاديين فى سياستهم العنصرية(٤٩).

وعلى الرغم من أن اليقظة الفكرية قد ارتبطت إلى حد كبير ببلاد الشام حيث كانت تلك البلاد بسبب موقعها الجغرافى على سواحل الليفانت، بالإضافة إلى تكوينها الاجتماعى وصلاتها المباشرة بالغرب عن طريق التجارة ونشاط الارساليات الأجنبية فضلاً عن الارتباط الدينى والمذهبى بفريق من أبناء تلك البلاد، وكلها عوامل شكلت بيئة صالحة لنمو الوعى القومى، إلا أنه لايمكننا مع ذلك إغفال حركات اليقظة والجهود التحديثية التى شهدتها الولايات العربية الأخرى.

وليس من شك فى أن مصر كانت من أولى الولايات العربية فى الدولة العثمانية التى أخذت بالأساليب الأوربية الحديثة فى الإدارة والحكم، وذلك منذ السنوات الأولى من القرن التاسع عشرحين اهتم محمد على بايفاد البعثات العلمية خاصة إلى فرنسا، وترجمة المؤلفات العلمية، وتأسيس المصانع وانشاء المطابع، وإعادة تنظيم الجيش والتعليم والإدارة الحكومية على أسس حديثة. ولم تقتصر تلك النهضة على مصر وحدها؛ فقد استطاعت مصر أن تؤثر على غيرها من الأقطار العربية خاصة تلك الولايات والأقاليم التى توسعت فيها خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر سواء فى الجزيرة العربية أو السودان أو الشام.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى تونس التى أخذت ببعض الجوانب الإصلاحية والتحديثية، وظهر ذلك واضحًا فى إصدار باى تونس ماعرف بعهد الأمان فى عام

١٨٥٧ الذى كان يتضمن إقرار مبدأ المساواة أمام القانون بين الرعايا المسلمين والمسيحيين. ولعل باى تونس فى إصداره لذلك العهد كان متأثرًا بالحركة الاصلاحية التى ظهرت فى تركيا حين صدر الخط الهمايونى فى عام ١٨٥٦. وتبع ذلك إصداره للقانون الأساسى فى عام ١٨٦١ الذى اعتبر بمثابة أول دستور يصدر فى قطر اسلامى ناهيك عن كونه قطر عربى(٥٠).

وليس من شك فى أن الحركة الإصلاحية فى تونس تدين إلى العديد من المصلحين والمفكرين السياسيين الذين برز من بينهم خيرالدين باشا التونسى الذى قلده السلطان عبدالحميد الثانى منصب الصدارة العظمى، بيد أن برامجه الاصلاحية سواء فى تونس أو فى الدولة العثمانية بصفة عامة لم يقدر لها أن تحرز نصيبًا من النجاح نتيجة الأوضاع الداخلية المتأزمة من ناحية وزيادة التدخل الأوربى وعرقلته لمحاولات الاصلاح من ناحية أخرى(٥١).

أما عن بلاد الشام فلم تأخذ الحركة التحديثية فيها فى بداية الأمر منحى سياسيًا، وإنما تمثلت فى حركة إحياء ثقافية وعلمية كان لها أثر كبير فى بعث الوعى القومى العربى.

وكان من أبرز رواد تلك النهضة فى بيروت منذ أواسط القرن التاسع عشر ناصيف اليازجى وبطرس البستانى والشيخ يوسف الأمير، وفى دمشق كان من أبرز روادها الشيخ طاهر الجزائرلى الذى ظهر فى زمن ولاية مدحت باشا على سوريا ١٨٧٨ـ ١٨٨٠(٥٢).

وتدين اليقظة الفكرية التى ظهرت فى بلاد الشام خلال تلك الحقبة إلى إنشاء المطابع وانتشار الصحف والمجلات، وتأسيس الجمعيات الأدبية ووضع المعاجم الحديثة، كما تدين أيضًا إلى الاحتكاك الذى حدث بين الفكر العربى والغربى عن طريق المدارس والكليات التى أسستها الارساليات التبشيرية(٥٣)، وإلى ما قدمه المستشرقون خاصة الأمريكيون من خدمات للغة العربية والآداب والتاريخ والعلوم العربية والاسلامية بصفة عامة، وإلى فتح الآفاق أمام المثقفين والباحثين وتهيئة السبل أمامهم للاتصال بتراثهم القديم(٥٤).

جدير بالذكر أن الحكم المصرى فى الشام ١٨٣١ـ ١٨٤٠ بسياسته السمحة قد شجع مجئ الارساليات التبشيرية حيث عادت طائفة الجزويت الفرنسية فى عام ١٨٣١ لممارسة نشاطها القديم، على حين لم يبدأ النشاط التبشيرى الانجليزى إلا فى عام ١٨٤٢ حين تأسست كنيسة انجليكانية فى مدينة القدس. كما حرص الانجليز فى

الوقت نفسه على انشاء العديد من المدارس سيا بين طوائف الدروز الذين اعتمدوا عليهم فى التصدى للنفوذ الفرنسى الذى اعتمد فى المقابل على الطوائف المعادية للدروز وبصفة خاصة الموارنة(٥٥).

أما عن النشاط الأمريكى فلم يأخذ شكلاً سياسيًا على غرار ما قام به الانجليز أو الفرنسيون أو الروس إذ ركز الأمريكيون اهتمامهم على الأمور الأدبية والثقافية واحياء اللغة العربية باعتبارها لغة الآداب والمعارف العامة، وقام بالجانب الأكبر من حركة البعث هذه بعض العلماء الأمريكيين، بالإضافة إلى من وقع عليهم الاختيار من النابهين من أهالى البلاد(٥٦).

وعلى الرغم من وصول بعض البعثات الأمريكية البرسبتارية إلى بيروت منذ عام ١٨٢٠ إلا أن النشاط الأمريكى لم يتضح إلا بعد ذلك بعدة سنوات، غير أنه بحلول عام ١٨٦٠ كان عدد مدارس الارساليات الأمريكية قد وصل إلى ثلاث وثلاثين مدرسة. وقد ركز كثير من الباحثين على تأثير التعليم الغربى على حركة اليقظة العربية، وعزا هؤلاء انتشار الأفكار السياسية إلى المدارس الأجنبية خاصة وأن المؤسسات التبشيرية التعليمية وصلت إلى حد تأسيس الكليات، وكان من أبرزها الكلية السورية البروتستانية التى أسسها الأمريكيون فى بيروت فى عام ١٨٦٦، وأصبحت نواة للجامعة الأمريكية، وجامعة القديس يوسف التى وضع الفرنسيون نواتها فى بيروت أيضًا فى عام ١٨٧٥(٥٧). وبصدد ذلك يذكر المسيو لاينس محرر مادة سوريا فى دائرة المعارف الاسلامية أن الارساليات الأجنبية عملت على فصل الولايات التى كانت تمارس فيها نشاطها التبشيرى عن الدولة العثمانية، وركز بصفة خاصة على الارساليات الأمريكية التى أثارت بأنشطتها التعليمية الأفكار القومية سيا بين المسيحيين العرب. ولابد من الإشارة فى هذا المقام إلى أن كثيرًا من هؤلاء راعهم ما تزخر به كتب الأدب والتاريخ من صور أخاذة تمثل عظمة أمتهم فأخذوا على عاتقهم مهمة بعث الحياة فيها عن طريق نشر تراثها، وخدمة لغتها، وتحديث أدبها، ووجدوا فى ذلك وسيلة لربطهم باخوانهم العرب المسلمين، ومن ثم تنادوا بفكرة العروبة الجامعة Pan Mabism على اعتبار أن العرب مسيحيين ومسلمين هم غير الترك، وأنهم بلغتهم الثرية وأدبهم الرفيع أحرياء بأن يكون لهم كيانهم القومى الخاص بهم(٥٨). وعلى الرغم من أن كثيرًا من هؤلاء عبروا عن تلك الأفكار إلا أنهم باعتبارهم ــ مسيحيين ــ لم يجرؤوا على الافصاح صراحة بالإنفصال عن الدولة العثمانية باعتبارها دولة اسلامية(٥٩). غير أنهم لعبوا دورًا كبيرًا فى إثارة تلك

الأفكار، وعن طريقهم سرت التيارات القومية إلى العرب المسلمين الذين كانوا بطبيعة الحال أكثر جرأة فى التصدى للدولة العثمانية، أو حتى فى المطالبة بالانفصال عنها(٦٠).

الجامعة الاسلامية وتأثيرها على تأخر الخروج العربى عن الدولة العثمانية:

عهد السلطان عبد الحميد الثانى ١٨٧٦ـ ١٩٠٩:

يرى كثير من الباحثين أن عهد السلطان عبد الحميد الثانى كان عاملاً فى تأخر نضوج الفكرة القومية، سواء كان ذلك بتحويل الفكر العربى إلى الجامعة الاسلامية، أو نتيجة لتطبيق أساليب تعسفية واستبدادية فى الحكم كان لها أثرها فى الحد من الانطلاقات الفكرية أو السياسية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الأساليب الاستبدادية التى كان يمارسها السلطان عبد الحميد كانت ترجع فى جانب كبير منها إلى الناحية النفسية التى سيطرت عليه؛ إذ أنه تولى عرش السلطنة عقب سلسلة من المآسى حلت بمن سبقه من السلاطين من ذلك مصرع السلطان عبد العزيز وخلع السلطان مراد الخامس.

وعلى أية حال فقد تسلم السلطان عبد الحميد الحكم على أساس الشورى وبدأ حكمه بداية دستورية حيث أعلن الدستور فى ديسمبر ١٨٧٦، وأسند منصب الصدارة العظمى إلى مدحت باشا. وقد ضمن الدستور لجميع رعايا الدولة الحرية والمساواة أمام القانون؛ فجميع الرعايا عثمانيون والدين الرسمى الاسلام والتركية هى اللغة الرسمية ولكن الدولة جسد واحد لايمكن تفرقته أو تجزئته وبالإضافة إلى ذلك فقد ضمن الدستور مشاركة جميع العناصر فى نظر شئون الدولة. وكان البرلمان يتكون من مجلسين أحدهما ينتخب الأهالى أعضاءه ويسمى بمجلس المبعوثان، والآخر يُعين أعضاؤه من طرف الدولة وهو مجلس الأعيان(٦١).

وقد انعقد البرلمان لأول مرة فى ١٨ مارس ١٨٧٧، وافتتحه السلطان فى قصره بدولمابخش بخطاب تحدث فيه عن أهمية الإصلاح فى الدولة لتخليصها من عوامل الضعف(٦٢). غير أنه لم يلبث أن ظهر واضحاً أن السلطان عبد الحميد لم يعلن الدستور بدافع من الاصلاح أو الاخلاص، إذ سرعان ماضاق ذرعاً بالحياة النيابية حين واجه معارضة فى مجلس المبعوثان تزعمها فريق من المبعوثين العرب إلى جانب فريق من المبعوثين الترك، مما دفعه إلى تعطيل المجلس منتهزًا فرصة تفاقم الموقف الخارجى على أثر الهزائم التى ابتليت بها الدولة فى حربها مع روسيا فى عام ١٨٧٧(٦٣). وبذلك لم يستمر العمل بالدستور إلا أقل من عام واحد أعقبه القبض

على مجموعة من الأحرار والمصلحين كان على رأسهم مدحت باشا الذى اقترن باسمه دستور ١٨٧٦ . ومن المثير للدهشة أن السلطان عبد الحميد استغل إحدى مواد ذلك الدستور وهى المادة ١١٣ لعزل مدحت باشا من منصبه ونفيه خارج العاصمة ولم يكن قد مضى على تعيينه فى منصب الصدارة العظمى أكثر من شهرين ، وذلك بعد أن وجه إليه اتهام بأنه يسعى إلى فصل السلطة الدينية عن الدنيوية (٦٤) . وكان من سوء حظ مدحت باشا ــ أبو الإصلاح فى الدولة العثمانية ــ أنه لقى انتقادات شديدة من المحافظين والأحرار على السواء ؛ فعلى حين عارض المحافظون إجراءاته الاصلاحية عدَّها الأحرار غير كافية ولا تتمشى مع طموحاتهم فى تقديم الحلول المثلى لتقدم الدولة وإصلاحها .

وعلى أثر تعليق أحكام الدستور أخذ السلطان عبد الحميد يفرض حكمًا استبداديًا بأساليب متنوعة ، سواء كان ذلك بالاعتماد على المحافظين من أعداء الحرية والدستور الذى أكثر من تعيينهم فى بلاطه لتقوية مركزه (٦٥) . أو فى تتبعه للفكر القومى ، ومطاردة أصحابه ورصد حركاتهم وتشديد الرقابة على الصحف ، مما جعل الحركة القومية العربية تدار من بعد ومن مكامنها الآمنة سواء فى القاهرة أو فى باريس . وفيما عدا ذلك خمدت الحركة بسبب استبداد عبد الحميد أو نتيجة إطلاقه لشعار الجامعة الاسلامية (٦٦) .

غير أنه من الإنصاف للسلطان عبد الحميد أن نقرر فى هذا المقام أن استبداده كان يشمل كافة العناصر فى الدولة ؛ إذ لم يكن يعبأ بالفوارق الجنسية ، كما أن مركزيته كان لا يستهدف بها التمكين لحكمه الفردى بقدر ما كان يستهدف بها سيطرة الدولة بصفتها العثمانية الإسلامية دون مناداة بالتتريك أو بالعنصرية كما سيفعل الاتحاديون فيما بعد (٦٧) . وعلى العكس من ذلك فقد كان السلطان عبد الحميد حريصًا على العرب ، واتخذ معهم أساليب كثيرة متنوعة من بينها محاولة استمالتهم إليه ، أو اتخاذه من بعضهم أعوانًا له ضد معارضيه ، أو تشجيعه التعامل باللغة العربية ، إذ كان يرى أهمية تلك اللغة حتى أنه اقترح على الصدر الأعظم خير الدين باشا التونسى اتخاذها لغة رسمية للدولة ، بيد أنه واجه معارضة من قبل كثير من الوزراء وأمناء القصر الذين رأوا أن تعريب الدولة سيؤدى إلى فقدان الترك لنفوذهم فيها (٦٨) .

وقد مضى السلطان عبد الحميد فى سياسته العربية حيث قدم الكثير من الهبات لمعاهد العلم العربية ، وأنفق مبالغ طائلة على الحرمين الشريفين ، وألحق عددًا كبيرًا من أعيان العرب بخدمته ، وجعل من بين أقسام الحرس السلطانى فرقة عربية ، كما

أنشأ مدرسة للعشائر العربية فى الاستانة كان يختار طلابها من أبناء الأسر العريقة من الزعامات العربية، كما اعتاد على أن يرسل إلى الأمراء ورؤساء القبائل فى الجزيرة العربية وغيرها الرتب والنياشين والأوسمة، وحرص على التودد إلى الشخصيات العربية البارزة التى كان يجد منها تأييدًا لأفكاره، وأبرز مثال على ذلك تلك الصلات الوثيقة التى ربطت بينه وبين الزعيم المصرى مصطفى كامل الذى منحه رتبة الباشوية. غير أنه فى الوقت نفسه لم يكن يتوانى بدهاء عن حجز الذين كان يشك فى إخلاصهم أو فى ولائهم له فى عاصمته تحت مسميات المناصب حتى يأمن خروجهم عليه، كما فعل مع الشريف حسين الذى عينه عضوًا فى مجلس الشورى لمنعه من العودة إلى مكة التى لم يصل إليها إلا بعد اعتلاء الاتحاديين الحكم كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ومن ثم تهيأت له الظروف للقيام بثورته (٦٩).

كان تزايد شكوك السلطان عبد الحميد تجاه الزعامات العربية فى محاولتهم إنشاء خلافة عربية هو الدافع من وراء سياسته التى حرص عليها على التودد إليهم واكتسابهم إلى جانبه بالهدايا والاستقبالات الحافلة، أو تعيين بعضهم فى بعض المراكز الإدارية أو العسكرية الهامة (٧٠). وبهذه الوسائل نجح فى تحويل الرأى السياسى الناشئ بين رعاياه العرب من مجراه القومى إلى مجرى الجامعة الإسلامية الذى هو أسلم منه عاقبة (٧١).

وكان من أهم أعماله فى هذا المجال هو دعوة خيرالدين باشا التونسى حيث نصبه صدرًا أعظم فى عام ١٨٧٨، كما حرص على تقريب السيد جمال الدين الأفغانى إليه فترة من الزمن. وهناك من يرى أن مشروع الجامعة الإسلامية الذى تبناه السلطان عبد الحميد قد يكون من مقترحات أحدهما (٧٢). وإن كان من الثابت أن الأفغانى هو المفجر لتلك الحركة الإسلامية الجامعة التى وضح فيها تأثره بالتاريخ الإسلامى وحياة المسلمين الأول؛ فهو يؤكد أن المسلمين الأول لم يعتدوا برابطة الشعوب وعصبيات الأجناس، وإنما نظروا إلى جامعة الدين، ولذلك كان المغربى لا ينفر من سلطة التركى، والفارسى يقبل سيادة العربى، والهندى يذعن لرياسة الأفغانى، ولا اشمئزاز عند أحد منهم ولا امتعاض، وأن المسلم فى تبدل حكوماته لا يأنف ولا يستنكر ما يعرض عليه من أشكالها وانتقالها من قبيل إلى قبيل ما دام صاحب الحكم حافظًا لشأن الشريعة ذاهبًا مذاهبها. كما ظهرت للأفغانى عدة مقولات أخرى ورد ذكرها فى مجلة العروة الوثقى من بينها غناء الإسلام عن القومية ولا جنسية للمسلمين إلا فى دينهم (٧٣).

وعلى الرغم من أن السلطان عبدالحميد كان حريصاً على أن تجمع معاهد العلم فى الاستانة مختلف العناصر من عرب وترك وأرناؤوط وشركس وغيرهم ولم يكن يخطر لطلابها إلا أنهم مسلمون، فضلاً عن أن اللغة التركية كان يطلق عليها اللسان العثمانى لكى يتوهم الطلاب العرب أنها لغتهم على اعتبار كونهم عثمانيين(٧٤). إلا أنه كان يدرك فى الوقت نفسه أن حركة الجامعة الإسلامية لابد وأن ترتكز على العرب باعتبارهم أكبر الجماعات الإسلامية فى الدولة، وأكثرهم قدرة على كسب التأييد لدعوته. ولعل ذلك يفسر لنا استعانته بعدد من مشايخ العرب من أتباع الطرق الصوفية الذين تنافسوا فى تمجيد دعوته واكتساب رضاه(٧٥). ومن بينهم الشيخ أحمد ظافر المكى من أتباع الطريقة الشاذلية، والشيخ فضل آل علوى من أهالى حضرموت، والشيخ أبوالهدى الصيادى من أتباع الطريقة الرفاعية ومن أشدهم تأثيرًا. وقد نجح هؤلاء فى إقناعه بأن أسلافه من السلاطين السابقين قد أخطأوا فى توثيق الصداقة مع الحكومات الأوربية المسيحية، وأن دوره هو توحيد الاسلام ضد المسيحية(٧٦).

أراد السلطان عبدالحميد أن يتخذ من حركة الجامعة الاسلامية أداة يضمن بها التفاف الشعوب العربية حول الخلافة العثمانية فتتأكد سيطرته على الولايات العربية فى وقت كانت الدولة تفقد بسرعة ولاياتها فى البلقان. وقد تلاقت إرادته هذه مع ما وجدته معظم الشعوب العربية والإسلامية من أن مصلحتها تقتضى الانطواء تحت جناح الدولة العثمانية باعتبارها الدولة الاسلامية القوية(٧٧). كذلك استهدف السلطان عبدالحميد من دعوته للجامعة الاسلامية تعزيز ولاء الشعوب الإسلامية الخاضعة للدولة التى كان ولاؤها عرضة للتزعزع من جراء علمنة القوانين، وانتشار الأفكار الليبرالية وعدوى القومية(٧٨).

وبالإضافة إلى ذلك أراد السلطان عبدالحميد أن يتخذ من حركة الجامعة الإسلامية أداة لكبح جماح الدول الأوربية التى بدأت تضغط على ولايات الدولة بشكل أعنف فى أعقاب مؤتمر برلين ١٨٧٨، وذلك بعد أن تخلت الدول الأوربية عن مبدأ التكامل السياسى للدولة العثمانية. ولما كانت الدول الأوربية الطامعة فى ولايات الدولة تحكم رعايا مسلمين فقد رأى السلطان عبدالحميد أن يعتمد على حركة الجامعة الاسلامية كسلاح ضد التعديات الأوربية على ولاياته، وبالتالى يمكنه استغلال المسلمين فى القوقاز وتركستان ضد روسيا، والمسلمين فى شمال افريقيا ضد فرنسا، ومسلمى الهند ضد الانجليز. وبذلك يمكنه تهديد الدول الاستعمارية فى مستعمراتها؛ إذ كان لانجلترا فى ذلك الوقت قرابة سبعين مليون مسلم فى الهند، ونحو

ستة عشر مليون مسلم فى مصر والسودان، وفرنسا أكثر من عشرين مليونا فى شمال افريقية، وروسيا نفس ذلك العدد تقريبا داخل حدودها (٧٩). وبالتالى فقد كان الهدف من تزعم عبد الحميد لحركة الجامعة الاسلامية هو توحيد الصفوف الاسلامية ضد الزحف الاستعمارى الأوربى بعد أن أخذت ولايات الدولة تتساقط الواحدة بعد الأخرى على أيدى الدول الأوربية، هذا بالإضافة إلى استقطاب العرب خاصة والمسلمين عامة، وتوطيد مركزه الداخلى ضد المعارضين لحكمه وتعزيز موقفه الخارجى، وذلك باكتسابه ولاء المسلمين فى جميع أنحاء العالم الاسلامى باعتباره خليفة للمسلمين.

غير أن الجامعة الاسلامية ـ رغم الدعاية الكبيرة التى اقترنت بها ـ لم تكن سوى مجرد فكرة لم يستتبعها إيجاد تنظيم عملى لها، ومع ذلك فقد أثارت مخاوف الدول الاستعمارية التى سارعت إلى مقاومة امتداد تلك الحركة والعمل على الانتقاص من هيبة الدولة العثمانية (٨٠).

ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا المقام أن حركة الجامعة الاسلامية تواكبت مع الوقت الذى ظهرت فيه حركة الجامعة السلافية وحركة الجامعة الجرمانية وحركة الجامعة الأمريكية، بيد أن حركة الجامعة الاسلامية اختلفت عن حركات التجمع هذه؛ إذ أن الفكرة الموجهة لها لم تكن فكرة تفوق الجنس أو سيطرة اللغة أو الأساس الجغرافى كما هو الحال بالنسبة لتلك الحركات التى أشرنا إليها، وإنما كانت حركة الجامعة الاسلامية عاطفة أكثر من كونها عقيدة استهدفت انقاذ المسلمين من أخطار الزحف الاستعمارى والتصدى لخطر ذلك الزحف سواء فى شرق العالم الاسلامى أو مغربه (٨١).

وفيما يبدو أنه فى سعى السلطان عبد الحميد لتحقيق فكرة الجامعة الاسلامية لم يجد أقرب إليه من المانيا التى فضل التعاون معها؛ فروسيا قد ناصبت المسلمين العداء فى فارس وأفغانستان، فضلاً عن كونها العدو التقليدى للدولة العثمانية. وكانت بريطانيا وفرنسا تسيطران على شعوب إسلامية، وبالتالى فلم يكن يتوقع من تلك الدول غير إحباط لمساعيه (٨٢).

ولم يكن السلطان عبد الحميد أقل حماسا من ألمانيا فى تطلعها لمد خطوط حديدية عبر ممتلكاته تحقيقا لسياستها الاقتصادية الخاصة بالزحف نحو الشرق Drang Nach Osten إذ بواسطة السكك الحديدية سيتمكن من ممارسة سيطرة فعالة على رعاياه فى سوريا والعراق والجزيرة العربية، ويرغمهم على الخضوع له

بالقوة العسكرية إذا لزم الأمر. ومن ثم كان متحمساً لمشروع سكة حديد بغداد، كما كان لعزت باشا العابد وهو واحد من كبار أفراد حاشيته دور كبير فى إقناعه بوصل بلاد الشام بالحجاز بواسطة خط حديدى يسهل على الحجاج مهمة السفر المضنى لتأدية فريضة الحج إلى الأراضى المقدسة، خاصة وأن الحج كان يعد ركناً أساسياً فى حركة الجامعة الإسلامية يلى ركن الخلافة ولم يكن الحج فى مفهوم حركة الجامعة الإسلامية مجرد ركن من أركان الإسلام، وإنما كان بمثابة مؤتمر اسلامى كبير يلتقى فيه المسلمون القادمون من كل فج عميق للتباحث فى شئون دنياهم وأمور دينهم.

وليس من شك فى أن مد الخطوط الحديدية إلى بغداد والشام والحجاز كان عاملاً هاماً فى توطيد سلطة الدولة وامتداد سيطرتها على ولاياتها. وقد أفصح القائد الألمانى فون درجولتز Von Der Goltz عن أهمية إنشاء تلك الخطوط الحديدية إذ أكد أن عدم إنشاء تلك الخطوط فى الماضى أدى إلى إخفاق الدولة فى تدعيم قوتها عند وجود أخطار محدقة بممتلكاتها، وأنها فى حروبها السابقة فى البلقان والدانوب لم تكن تستخدم إلا نصف قواتها؛ لأن المقاطعات البعيدة عنها لم تكن تقدم لها القوات اللازمة، بل على العكس من ذلك كانت تنتهز فرصة انشغال الدولة فى حروبها لاعلان الثورة عليها، وإن ذلك الوضع سيتغير حتماً فى حالة مد خطوط حديدية إلى بغداد والحجاز، حيث ستساعد تلك الخطوط على تقوية السيطرة العثمانية فى المناطق التى تمر بها (٨٣).

يتضح إذن أن الفكرة التى استهدف بها السلطان عبدالحميد مد الخطوط الحديدية من الشام إلى الحجاز لم تكن مجرد تيسير السفر إلى مكة أو خدمة المسلمين فحسب، وإنما كانت الأهداف الكامنة من ورائها هى دعم مكانته فى العالم الاسلامى بصفة عامة وبين العرب بصفة خاصة وتعزيز سياسة المركزية الضيقة، إذ أن مشروع خط حديد الشام ــ الحجاز وإن كان يسهل مهمة الحج وذلك بتقصيره مدة الرحلة إلا أنه فى نفس الوقت يمكن استخدامه فى تأمين نقل الجند لسرعة قمع الثورات وتوطيد سلطة الخليفة (٨٤). ومما يؤكد ذلك ماتشير إليه بعض المصادر من أن السلطان عبدالحميد كان يعتزم مد الخط الحديدى من الحجاز إلى اليمن (٨٥).

والأمر الذى لاشك فيه أن إنشاء سكة حديد الشام ــ الحجاز قد عاد بفوائد كثيرة من النواحى الدينية والاقتصادية والسياسية؛ إذ أثار الحماس الدينى فى جميع أنحاء العالم الاسلامى، وأدى إلى تثبيت مكانة الخلافة، كما أدى من الناحية الاقتصادية إلى ازدهار الحجاز بسبب تيسير سبل الاتصال ببلاد الشام من ناحية والعاصمة العثمانية من ناحية ثانية. ومع ذلك فقد أدى إنشاء ذلك الخط إلى إثارة القلق لدى

عرب الحجاز الذين أدركوا الهدف الحقيقى الكامن من ورائه، فضلاً عن أنه كان يعد ضربة قاضية لمصالح العربان القاطنين على امتداد الخط الحديدى والحيلولة بينهم وبين المساهمة فى نقل الحجيج، وبالتالى تتوقف الهدايا والإتاوات التى كانوا يتلقونها سنويًا لقاء تركهم قوافل الحج تمر بسلام فى أراضيهم (٨٦).

مما يسترعى الانتباه أنه على الرغم من أن كثيرًا من المصادر المعاصرة قد ركزت على أن الأهداف الحقيقية من مد الخطوط الحديدية هى ربط الولايات العربية بالدولة ونقل المعدات والقوات إليها فى فترات الثورة أو الاضطرابات (٨٧) إلا أن العرب والمسلمين رحبوا بمشروعات السكك الحديدية سيما مشروع سكة حديد الحجاز، وتجدر الإشارة فى هذا المقام إلى جريدة اللواء المصرية التى قادت حركة تبرع لذلك المشروع (٨٨). فى الوقت الذى أيدت فيه أيضًا مشروع سكة حديد بغداد وهاجمت الذين يعتبرون مد تلك الخطوط الحديدية وسيلة لتغلغل النفوذ الألمانى أو تحقيق مشروعات ألمانية توسعية فى الشرق على حساب الدولة العثمانية، وطالبت اللواء بتوصيل سكة حديد الحجاز بسكة حديد بغداد حتى تتمكن الدولة من أن ترسل جنودها إلى الولايات العربية دون استخدام قناة السويس خاصة بعد أن احتل الانجليز مصر وأصبحوا يعملون على اضرام نيران الحركات الانفصالية التى يستهدفون بها إدخال الجزيرة العربية تحت نفوذهم (٨٩).

استمر العمل فى مشروع سكة حديد الحجاز قرابة سبع سنوات، إذ بدأ تنفيذ ذلك المشروع فى عام ١٩٠١ ووصل إلى المدينة فى سبتمبر ١٩٠٨. وتوقف مد هذا الخط بسبب معارضة الشريف حسين مده إلى مركز شرافته فى مكة (٩٠) ولم يقدر للسلطان عبد الحميد أن يستمر طويلاً فى الحكم ليرى ثمار جهوده فى انشاء ذلك الخط إذ لم يلبث أن أطاح به الاتحاديون، كما أقدمت قوات الثورة العربية بعد ذلك بثمان سنوات على نسف ذلك الخط.

حركات المعارضة فى العهد الحميدى:

لم تقتصر حركات المعارضة ضد السلطان عبد الحميد على العرب وحدهم، وإنما أسهم الترك بدورهم فى تلك الحركات التى انتهت بخلع السلطان عبد الحميد، وتولى فتيان الترك الحكم فى عام ١٩٠٩.

ولعل ما تجدر الإشارة إليه تعاون أغلبية العاملين فى حقل السياسة من العرب المعارضين للعهد الحميدى مع الأتراك أنفسهم، وكان لكليهما هدف مباشر هو التخلص من ديكتاتورية عبد الحميد، إذ لم يكن للحركة العربية فى مراحلها الأولى

طابع خاص يفصلها عن الحركات الاصلاحية فى الدولة العثمانية، وذلك حرصًا على الرابطة الاسلامية العثمانية من جهة وخوفًا من الأطماع الغربية من ناحية أخرى (٩١) .

وقد يكون من المناسب أن نعرض لحركات المعارضة العربية والتركية على النحو التالى :

الحركات العربية المناهضة للعهد الحميدى :

سبق أن أشرنا إلى أن السلطان عبدالحميد انتهج سياسة لينة إزاء العرب ؛ إذ كان يقدر أهمية الولايات العربية و يدرك أن اليوم الذى ينفصل فيه العرب عن سلطته قد يكون نذيرًا بانهيار الدولة ، لأنهم يشكلون دعامتها ، فبلادهم من أغنى المناطق العثمانية ، كما أنها تمد الخزانة بالقسم الأوفر من مواردها ، وتمد الدولة بالعدد الأكبر من الرجال لجيشها ، وفيها من أملاك الأوقاف الخيرية أكثر من أى مكان آخر ، ومعظم الممتلكات السلطانية توجد فى الولايات العربية . ومن ثم كان السلطان عبدالحميد مرغمًا على أن يسلك سبل الحكمة وكل ما يستطيعه من دهاء ومداراة تجاه العرب ، ولم يحدث أن لجأ إلى العنف إلا حين لم يجد فى اللين أو المداراة سبيلاً (٩٢) .

وقد تميز عهد السلطان عبدالحميد بتشديد الرقابة على الولايات العربية وفرض السيطرة المركزية ، وقد ساعدت الوسائل التقنية على إحكام هذه السيطرة وذلك بفضل استخدام السكك الحديدية والخطوط البرقية التى أصبحت بواسطتها العاصمة استانبول متصلة بالكثير من ولاياتها (٩٣) .

غير أنه يمكننا مع ذلك رصد الاتجاهات السياسية العربية التى عبرت عن نفسها خلال العهد الحميدى فى اتجاهات ثلاثة يمكن إبرازها على النحو التالى :

أولاً : حرص العرب المسلمين على احياء خلافة عربية تحل محل الخلافة العثمانية ، و يقابل هذا الاتجاه محاولة قلة من المسيحيين العرب طلب الحماية من دول أجنبية .

ثانيًا : ظهور اتجاه موحد من العرب ، مسلمين ومسيحيين ، للمطالبة بحق الولايات العربية فى اجراء اصلاحات خاصة بها ، ولم يمانع أصحاب هذا الاتجاه من الاشتراك مع أحرار الترك فى المطالبة باصلاحات شاملة تشمل الولايات العثمانية بأسرها (٩٤) .

ثالثًا : نمو اتجاه عربى ، ظهرت بذوره الأولى ، فى السنوات الأخيرة من العهد الحميدى للمطالبة بانشاء دولة عربية وموحدة .

وعلى الرغم من أن الفكرة العربية قد خبت أمام الفكرة الإسلامية الشاملة التى دعا إليها السلطان عبد الحميد، إلا أنها لم تندثر تماماً حيث ظهرت، وإن كان ذلك على شئ كبير من الاستحياء بعض المطالب العربية التى نادت بها بعض المسيحيين العرب، إذ كتب خليل سركيس فى صحيفة لسان الحال التى كانت تصدر فى بيروت عدة مقالات خلال عام ١٨٧٨ طالب فيها بالاصلاح السياسى فى لبنان وغيرها من البلدان العربية (٩٥).

وقد اشتدت النزعة العربية إلى طلب الاصلاح حين أوقف السلطان عبد الحميد العمل بالدستور وأخذ ينزع فى حكمه نزعة استبدادية. وكان من أبرز التحولات فى الحركة العربية هو انتقالها من الحيز الأدبى إلى المجال السياسى؛ فالجمعيات التى كانت فى نشأتها جمعيات أدبية أو ثقافية ما لبثت أن تخللتها الروح السياسية (٩٦). وأخذت تعمل على التحرر من الاستبداد، كما أخذ المفكرون العرب يندددون فى منشوراتهم بمساوئ الترك واتهامهم بالقضاء على اللغة العربية وأنهم مغتصبون لحق العرب فى الخلافة. كما وجدت تلك الأفكار السياسية مكاناً لها فى قصائد الشعراء ومقالات الأدباء مما ضمن لها سرعة الانتشار. وهناك العديد من القصائد التى تغنت بمجد العروبة ودعت أبناء العرب إلى النهوض. وقد ذاعت قصائد اليازجى وبصفة خاصة بائيته الشهيرة التى رددتها الشبيبة العربية فى كل مكان ووصفت بأنها مارسيليز العرب (٩٧).

ولعل جمعية بيروت السرية كانت من أبرز الجمعيات التى تصدت للحركة العربية فى تلك الفترة المبكرة، وقد سبق أن أشرنا إلى أن تلك الجمعية تأسست فى عام ١٨٧٥ أى قبل اعتلاء السلطان عبد الحميد عرش السلطنة بسنة واحدة. ويرجع تأسيسها إلى بعض الخريجين العرب المسيحيين من الكلية السورية البروتستانتية فى بيروت. وقد نادت تلك الجمعية بتحرير العرب من الترك، كما عملت على إلقاء بذور فكرة القومية العربية التى نمت خلال السنوات التالية، ولم تلبث الجمعية أن وضعت برنامجاً استهدفت به إقامة دولة عربية مستقلة، وذلك بإنهاء الحكم العثمانى ومنح سوريا الاستقلال متحدة مع جبل لبنان، والاعتراف باللغة الغربية كلغة رسمية، وطالبت برفع الرقابة والقيود التى تحد من حرية النشر والتعبير عن الرأى، والحث على استخدام القوات المجندة من أهالى البلاد داخل حدود الولاية إلا إذا دعت الضرورة القصوى إلى غير ذلك (٩٨).

وتشابه جمعية بيروت السرية جمعية النهضة السورية التى ظهرت فى دمشق فى فترة متأخرة كفرع من المنتدى الأدبى الذى تأسس فى الاستانة فى عام ١٩٠٦. وكانت

غاياتها الظاهرة العناية باللغة العربية ونشرها ، أما غايتها الحقيقية فهى إنقاذ العرب من الحكم العثمانى وتوحيد البلدان العربية فى دولة مستقلة (٩٩) .

ومن الأنشطة الأدبية والثقافية التى اتخذت شكلاً سياسياً تجدر الإشارة أيضاً إلى حلقة الشيخ طاهر الجزائرى التى ظهرت فى دمشق فى عام ١٨٧٨ ، وكان لها دور كبير فى إثارة الوعى العربى (١٠٠) .

ومن البديهى أن الفكرة القومية لم تظهر بين الجموع وإنما ظهرت بين النخبة المثقفة ، كما أنها بدأت بين العرب المسيحيين من خريجى الكلية السورية البروتستانتية على وجه خاص . وتجدر الإشارة بصدد ذلك أنه بينما كان هناك ما يقرب من عشرين مليون عربى تحت الحكم العثمانى المباشر لم يكن بينهم متعلمون سوى بضع مئات من الألوف إن لم نقل بضع عشرات من الألوف فقط (١٠١) ، وفضلاً عن ذلك فإن الحركة القومية اقتصرت على الأوساط المثقفة من الأعيان وأصحاب الاقطاعات أو الضباط ، لأن مجالات التعليم كانت محدودة ومن نصيب أبناء تلك الطبقات . ولعل ذلك مما دعا بعض الباحثين إلى التأكيد بأن الحركة القومية العربية لم يكن لها مضمون اقتصادى أو اجتماعى (١٠٢) .

وعلى الرغم من أن المفكرين من العرب المسيحيين هم الذين حملوا الفكرة العربية فى بداية الأمر فانهم ما لبثوا أن أدركوا أهمية التعاون مع المسلمين ، وأن أية دعوة تناهض الدولة العثمانية ولا تحظى بسند الأغلبية المسلمة لا جدوى لها ، ومن ثم كان انصرافهم إلى التبشير بقومية عربية ترتكز على اللغة والثقافة العربية يرتبط بها أبناء الشام جميعهم مسلمون ومسيحيون (١٠٣) .

وقد يكون من المفيد أن نشير فى هذا المقام إلى طائفة من الرواد والأدباء والمفكرين الذين حملوا لواء النهضة الأدبية الفكرية فى الشام ومصر من أمثال فرنسيس مارش ، وأديب اسحق ، وشبلى شميل ، ورفاعة رافع الطهطاوى ، وعبد الرحمن الكواكبى ، وغيرهم كثيرون . ولن يتسع المجال لكى نتناول باسهاب الدور الذى قام به أولئك الرواد ، ولذلك سنكتفى بالتركيز على واحد من هؤلاء وهو عبد الرحمن الكواكبى باعتباره مفكرًا عربياً أسهم فى تحويل قيادة الحركة الفكرية العربية من أيدى المسيحيين العرب ــ الذين كانوا وحدهم تقريباً المنادين بفكرة العروبة الجامعة ــ إلى المسلمين العرب الذين صاروا يجدون فى الكواكبى داعية للفكرة العربية الحديثة .

جدير بالذكر أن الكواكبى لجأ إلى مصر فى أواخر القرن التاسع عشر هرباً من استبداد السلطان عبد الحميد وخوفاً من بطشه بسبب أفكاره التحررية ، وأتيح له أن

ينشر فى جريدة المؤيد اعتبارًا من ١٥ أكتوبر ١٩٠٠ عدة مقالات تضمنت أبحاثًا سياسية فى طبائع الاستبداد، هاجم فيها السلطان عبد الحميد موضحًا طبيعة الاستبداد وعلاقته بالدين والعلم والمال، مؤكدًا أن أشد أنواع الاستبداد هو ذلك النوع الذى يتخذ من الدين ستارًا له.

وقد عُدَّ الكواكبى من طلائع المفكرين الذين ركزوا جهودهم على انفصال العرب عن الدولة العثمانية، ولقى شهرة كبيرة بسبب مقالاته هذه، وبسبب كتابه «أم القرى» الذى احتوى على آراء قيمة فى اصلاح المجتمع الاسلامى، وحمَّل الترك أوزار الانحلال الذى وصلت إليه الدولة منتقدًا إدارتها محللاً لمفاسدها ومنكرًا على سلاطينها تلقبهم بألقاب الخلافة، مؤكدًا بأنهم لم يكونوا من حيث الأساس مؤهلين شرعًا وواقعًا للقيام بأعباء الخلافة(١٠٤). ومن ثم كانت دعوته إلى خلافة عربية قرشية مرددًا فى ذلك قول المتنبى:

وإنما الناس بالملوك وما تُفْلِحُ عُرْبٌ ملوكُها عَجَمُ

ولعل الكواكبى فى كتابه أم القرى يكون أول من دعا إلى إعادة التوازن بين دور العرب ودور الترك فى زعامة العالم الإسلامى، فألقى بذلك الشك على حق الترك فى الخلافة(١٠٥).

وقد تمثلت أهمية آراء الكواكبى بالنسبة للدعوة إلى القومية العربية فى تركيزه على ضرورة الفصل إداريًا بين العرب والترك. وبذلك كان الكواكبى من أوائل الداعين للنظام اللامركزى فى الحكم وإن كان فى مفهومه نظام واسع أقرب ما يكون إلى الاستقلال منه إلى اللامركزية الإدارية(١٠٦). كما ترجع أهمية آرائه أيضًا فى تأكيده بأن الاسلام لا يصلح إلا بالعرب وحدهم، ومن ثَمَّ فلابد أن يكون خليفة المسلمين عربيًا مقره مكة، وسلطاته ينبغى أن تقتصر على الشئون الدينية فقط، أى لا شأن له بأمور الحكم والسياسة. وهذا الفصل بين سلطات الخليفة الدينية والزمنية هو الذى أعطى الكواكبى مكانًا بارزاً فى تطور الفكر القومى العربى، إذ أن هذه النظرة العلمانية كانت أمرًا جديدًا وغير مألوف آنذاك، وبالتالى كونت الأساس الذى بنى عليه دعاة القومية العربية آراءهم فيما بعد(١٠٧).

مما يسترعى الانتباه أن أفكار الكواكبى راقت لبعض المفكرين العرب المسيحيين، ومن بينهم نجيب عازورى الذى أخذ آراء الكواكبى عن الخلافة ليجعل منها أساسًا لنظريته عن الامبراطورية العربية القائلة بانفصال الأقاليم العربية لتكوين دولة منفصلة وقائمة بذاتها. وبذلك كانت دعوته هذه من أوائل دعوات الانفصال عن

الدولة العثمانية فى الأوساط العربية، وواضح أن صاحب تلك الدعوة مفكر عربى مسيحى كان متأثرًا إلى حد كبير بفكر الكواكبى العربى المسلم (١٠٨). إذ نادى عازورى بتحرير بلاد الشام من الترك والتحريض على الثورة ضدهم ورفع شعار أرض العرب للعرب (١٠٩).

ويعزى إلى عازورى تأسيسه لحزب فى باريس فى عام ١٩٠٥ عرف بجمعية الوطن العربى Ligye de la Patrie Areb كما أسس جريدة الاستقلال العربى Independence Arab . غير أن آراءه وجدت مجالاً لها فى كتاب صدر له بالفرنسية بعنوان يقظة الأمة العربية Revail de la Nation Arab (١١٠) ركز فيه على فصل السلطة الدينية عن المدنية وانشاء دولة عربية مستقلة منفصلة عن الدولة العثمانية تشمل سوريا ولبنان والعراق ونجد واليمن والحجاز. وتقوم هذه الدولة على أساس اتحاد فيدرالى، وأن توضع مقاليد الخلافة فى أيدى شريف مكة.

وعلى الرغم من أن آراء عازورى ظهرت فى وقت كان فيه العرب قد ضاقوا ذرعًا بالاستبداد الحميدى إلا أن تلك الآراء لم تجد لها صدى فى البلاد العربية، ولعل ذلك يرجع إلى صدورها فى باريس، فضلاً عن أن صاحبها كان داعية للدول الغربية، انجلترا وفرنسا، حتى أن كتابه لم يخل من تمجيد لهما، فكان ذلك مدعاة للشك والريبة (١١١).

جدير بالذكر أن حركات المعارضة العربية ضد الدولة العثمانية أُرغمت ـ بسبب سطوة النظام الحميدى ـ على أن تتخذ مجالاً لها خارج نطاق الولايات العربية الخاضعة خضوعًا مباشرًا للدولة العثمانية بل أنها تعدتها فى كثير من الأحيان إلى خارج الدولة برمتها، فقد كانت مصر مجالاً للمعارضة العربية ضد الدولة العثمانية، كما كانت باريس مجالاً متاحًا للمفكرين العرب الذين التجأوا إليها، وقد نذهب بعيدًا إلى الولايات المتحدة الأمريكية التى وجد فيها المهاجرون العرب مجالاً للتعبير عن آرائهم المعارضة. غير أن الآراء التى أطلقها المفكرون العرب فى باريس أو نيويورك لم يكن لها تأثير ايجابى يعكس ما حدث فى مصر التى انطلقت منها العديد من الآراء السياسية، وإن كانت تلك الآراء قد تنوعت فى اتجاهاتها فيما يتعلق بالموقف ازاء الدولة العثمانية؛ ففى الوقت الذى كان فيه الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل مؤيدًا لسياسة السلطان عبدالحميد الداعية إلى الجامعة الاسلامية فإن حزب الأمة كان معارضًا معارضة شديدة استغلال السلطان عبدالحميد لحركة الجامعة الاسلامية، وبصدد ذلك حفلت صحيفة الجريدة بالمقالات العديدة التى كان يكتبها أحمد لطفى السيد داعيًا فيها إلى تعزيز الشخصية المصرية (١١٢).

غير أن مصر كانت مع ذلك ملاذًا للمفكرين العرب الذين نزحوا من بلاد الشام، كما استقبلت مصر إلى جانب ذلك الكثير من أحرار الترك الذين التجأوا إليها هربًا من سطوة السلطان عبد الحميد. وقد حملت الصحف التى قام أولئك المفكرون العرب والترك بإنشائها أو بإدارتها فى مصر لواء المعارضة ضد السلطان عبد الحميد. وتجدر الإشارة إلى الصحف الشامية التى ظهرت فى القاهرة والاسكندرية، ومن بينها صحيفة الصياد التى أسسها ابراهيم اليازجى فى عام ١٨٩٨، وصحيفة المشير التى أصدرها سليم سركيس بالاسكندرية فى عام ١٨٩٤، ثم انتقلت بعد ذلك إلى نيويورك، وتميزت بحملتها الشديدة على السلطان عبد الحميد وتحريضها بالثورة على الحكم العثمانى، وصحيفة تحرير سوريا التى صدرت فى القاهرة فى عام ١٩٠١ عن جمعية الاصلاح السورية، وكان يشرف على تحريرها جورج عساف (١١٣).

وليس من شك فى أن وقوع مصر تحت الاحتلال الانجليزى، بالإضافة إلى سياسة الخديو عباس حلمى الثانى إزاء الدولة العثمانية كان لها أثر كبير فى تقريب المفكرين المعارضين للسلطان عبد الحميد، وذلك على عكس ماحدث فى بلاد الشام التى تشتت صحافتها وتشرد مفكروها نتيجة إحكام السيطرة العثمانية المباشرة (١١٤).

مشاركة الأتراك للعرب فى مناهضة العهد الحميدى:

لم تقتصر المعارضة ضد النظام الحميدى على العرب وحدهم، وإنما شارك الأتراك بنصيب كبير فى حركة المعارضة هذه التى قادها كثير من المفكرين الترك ممن تأثروا بالفكر العلمانى الأوربى، وعبروا عن هذه المعارضة فى بعض الصحف التى كانت تصدر فى القاهرة أو فى باريس، ومن بينها صحيفة شورت التى يعزى تأسيسها إلى أحمد رضا بك الذى أصبح رئيسًا لفرع جمعية الاتحاد والترقى (١١٥). فى العاصمة الفرنسية. كما تأسست بعض الجمعيات المعارضة للنظام الحميدى، ومن بينها جمعية الشورى العثمانية التى تأسست فى القاهرة فى عام ١٨٩٧ (١١٦). ولعل ما تجدر الإشارة إليه أن جمعية الاتحاد والترقى بدأت كجمعية سرية واتخذت من سالونيك مقرًا لها فى عام ١٨٨٩، ولم يلبث أن انضم إليها الكثيرون ممن تأثروا بالفكر القومى والعلمانى، ونجحت فى التغلغل فى صفوف وحدات الجيش العثمانى سيما فى مقدونيا وسالونيك. ولم يقتصر الانضمام إلى تلك الجمعية على الأتراك فحسب، وإنما ضمت فى صفوفها عناصر كثيرة من العرب والأكراد والأرمن وغيرهم، وإن كان فتيان الترك هم الذين احتلوا المناصب القيادية فى تلك الجمعية.

وقد ظهرت المشاركة العربية للأتراك واضحة فى مناهضة الاستبداد الحميدى حين عقدت جمعية الاتحاد والترقى مؤتمرًا فى باريس فى عام ١٩٠٢ سيطر عليه الجناح المعتدل من الترك، ومن ثم أعلن المؤتمر مبدأ الدولة للعثمانيين جميعًا، وتأكد هذا المبدأ فى المؤتمر الثانى الذى انعقد فى باريس أيضًا فى عام ١٩٠٧، ونادى بالثورة على السلطان عبد الحميد لانقاذ الدولة من الأطماع الأوربية التى كانت تتهددها فى ذلك الحين (١١٧).

وقد استطاع الاتحاديون، بفضل تنظيماتهم فى الجيش العثمانى، أن يقوموا بحركة عسكرية فى فبراير ١٩٠٨ تمكنوا بواسطتها من إرغام السلطان عبد الحميد على إعادة العمل بدستور ١٨٧٦ وذلك بعد توقفه لأكثر من ثلاثين عامًا (١١٨).

وعلى أثر ذلك اجتاحت العاصمة موجة من الفرح والسرور وظهرت كلمات الحرية والمساواة والإخاء والعدالة، ولم يعد فى الأفق غير هدف واحد يسعى الجميع إليه وهو العثمانية (١١٩). وفى يوليو ١٩٠٨ أعيد افتتاح المجلس البرلمانى، وكان يتكون من مائتين وخمسة وأربعين ممثلاً، من بينهم سبعون مبعوثًا من العرب (١٢٠).

وقد ظهر فى تلك الآونة أن العلاقات العربية التركية دخلت طورًا جديدًا؛ إذ عم الابتهاج بين العرب، وتنافس الشعراء والأدباء فى مدح السلطان عبد الحميد لإعادته الدستور إلى الأمة (١٢١)، وأملوا فى أن تؤدى السياسة الجديدة فى الدولة إلى النهوض بالولايات العربية وإفساح المجال لممارسة نوع من الحكم الذاتى داخل إطار الدولة (١٢٢). وفى ظل تلك المشاعر العاطفية تكونت جمعية الإخاء العربى العثمانى فى الاستانة وافتتحت فى سبتمبر ١٩٠٨. وكان هدفها الحفاظ على الدستور وتجميع العناصر العربية للالتفاف حول الدولة (١٢٣). وقد حرص كثير من المفكرين والزعماء العرب على أهمية الاتحاد والتمسك بالجامعة العثمانية، واعتقد الكثيرون أن تنفير العرب من الترك يعد من أضر المفاسد وأن العرب بحاجة إلى الاتحاد معهم والاخلاص لهم بداعى المصلحة المشتركة (١٢٤). وقد بلغ الأمر ببعض الكتاب العرب إلى حد التضحية بقوميتهم أو التسامح فى أمر اللغة العربية، وفضلوا أن تكون اللغة التركية هى اللغة الرسمية، إذ أن تعميم لغة رسمية واحدة يعد من أعظم الوسائل للتقليل من التعصب الجنسى. وكان ذلك اعتقادًا من العرب أنهم أصبحوا عثمانيين متساوين فى الواجبات والحقوق، ووضعوا ثقتهم فى الاتحاديين واعتبروا الإخاء العثمانى هو الحل الناجح لمشكلات الدولة (١٢٥).

وربما نستثنى من ذلك اللبنانيين الموارنة الذى كان اهتمامهم يتركز حول المحافظة على امتيازات لبنان ووضعه الخاص الممنوح له بموجب نظام المتصرفية، ومما يؤكد ذلك

أن الموارنة رفضوا انتخاب من يمثلهم فى مجلس المبعوثان خوفـًا من ضياع امتيازاتهم (١٢٦).

وقد ظهر التعاون العربى التركى واضحـًا حين اتجه السلطان عبدالحميد للتخلص من الحكم الدستورى مستغلاً فى ذلك احدى الحركات المضادة التى تزعمتها بعض العناصر الدينية المحافظة؛ إذ استطاع الاتحاديون بفضل سيطرتهم على الجيش فى مقدونيا من قمع تلك الحركة التى على أثرها اجتمع مجلس النواب والأعيان وصوت لخلع السلطان عبدالحميد، وتم تنصيب أخيه محمد رشاد الخامس (١٢٧). بعد أن صدرت فتوى من شيخ الإسلام أجازت خلع السلطان (١٢٨). وتبع ذلك اعلان الأحكام العرفية وسيطرة الاتحاديين على مقاليد الحكم (١٢٩).

وعلى الرغم من أن جماعة الاتحاد والترقى هى التى خططت لتلك الثورة التى انتهت بخلع السلطان عبدالحميد إلا أن العرب كانوا من العناصر الهامة التى استعان بها الاتحاديون لإنجاح ثورتهم. وتكفى الإشارة فى هذا المقام إلى أن قائد جيش الخلاص، محمود شوكت باشا عربى ينتمى إلى العراق، كما اشترك معه كثير من القيادات العسكرية العربية العاملة فى الجيش العثمانى من أمثال عزيز المصرى.

استهل الاتحاديون عهدهم بعد استلامهم السلطة بالوعد بالمساواة التامة لجميع رعايا الدولة دون تمييز فى العنصر أو الدين، غير أن ذلك الوعد لم يؤخذ مأخذ التطبيق، مما ترتب عليه حدوث تدهور فى العلاقات العربية التركية.

ويمكننا مع ذلك تقسيم المراحل التى مرت بها العلاقات بين العرب والترك فى العهد الاتحادى إلى مراحل ثلاث:

أولاً: مرحلة الوفاق بين العرب والترك ١٩٠٩ـ ١٩١٢.

ثانياً: المطالبة باللامركزية ١٩١٢ـ ١٩١٥.

وأخيراً: مرحلة الثورة والخروج عن الدولة العثمانية.

وفى خلال المرحلة الأولى تبين للاتحاديين أن الرابطة الاسلامية التى نادى بها السلطان عبدالحميد لازالت قوية، ومن ثم ظهر اتجاههم واضحـًا فى التركيز على تلك الرابطة. وقد يكون حقيقة أن حركة الجامعة الاسلامية قد توقفت بعض الشئ على اثر خلع السلطان عبدالحميد فى عام ١٩٠٩ إلا أن مجرى الحركة سرعان ما عاود مسيرته الأولى، ويمكن أن يتضح لنا ذلك خلال الحرب الطرابلسية؛ إذ لم يتوان العرب عن تقديم مساندتهم المادية والمعنوية. وذلك رغم الانتقادات الشديدة التى وجهها العرب

للاتحاديين، وكشفوا عن تخاذلهم فى تلك الحرب، وإهمالهم الدفاع عن الولاية الطرابلسية (١٣٠).

غير أن الاتحاديين لم يلبثوا أن حادوا عن الوحدة الاسلامية. وتؤكد كثير من المصادر أن السبب فى ذلك يرجع إلى أن كثيرًا من أعضاء جمعية الاتحاد والترقى كانوا من الماسونيين، ولم يكن يهود سالونيك منفصلين عن تلك الجمعية (١٣١). وإن كان الأمر فى تقديرنا يرجع إلى أن الجامعة الاسلامية عجزت عن أن تعيد للدولة هيبتها ومكانتها، كما أن الرابطة العثمانية لم تصبح قادرة بدورها ــ فى عصر نمو القوميات ــ على إيجاد التماسك بين مختلف العناصر التى أخذت تبنى هويات قومية متعارضة (١٣٢).

وليس من شك فى أن الاتحاديين أخذوا يتوجسون مما قد يجره عليهم الإخاء العثمانى من خطورة، حيث أن العنصر التركى أصبح لا يشكل الأكثرية العددية فى الدولة، ومن ثم بدأ الاحتكاك يظهر بين العرب والاتحاديين، وأخذت المسائل العربية تظهر فى مناقشات مجلس المبعوثان فى الوقت الذى اعترض فيه الاتحاديون على إثارة تلك المسائل التى اعتبروها من قبيل النعرة العنصرية!

ولم تلبث أن تضافرت مجموعة من العوامل لإثارة الخلافة بين العرب والترك يمكن إبرازها على النحو التالى:

أولاً: استغلال الاتحاديين السلطة لمصلحة العنصر التركى، وذلك باحتكار الوظائف الكبرى فى الدولة، ونقل الضباط العرب، والتحكم فى الانتخابات وتشجيع الصحافة التى تمجد القومية التركية. ومن الملفت للنظر أن تعنت الاتحاديين فى النعرة القومية والعنصرية خدم الشعور القومى العربى، وإن كان ذلك بطريق غير مباشر.

ثانيـًا: اتجه الاتحاديون ــ فى محاولتهم لبناء الدولة الحديثة ــ إلى تطبيق سياسة مركزية شديدة استعاروها من تجربة فرنسا الثورية، وإن كان قد غاب عنهم الفارق الجوهرى بين حالة فرنسا على عهد الثورة والأوضاع فى الدولة العثمانية؛ إذ أن مركزية الإدارة الفرنسية كانت استمرارًا لعملية تطور تاريخى، على عكس ما كانت تواجهه الدولة العثمانية من يقظة القوميات، وهو الأمر الذى كان يتطلب بطبيعة الحال الأخذ بالنظام اللامركزى.

ثالثـًا: فشل الاتحاديون فى الحفاظ على الرابطة العثمانية، إذ كانت التطورات المحلية تسير فى طريق معاكس ومناقض لتلك السياسة (١٣٣).

ظهرت بوادر التوتر بين العرب والترك حين بدأ كثير من الكتاب الأتراك يعبرون عن آرائهم بأن الأمة التركية كانت وستظل هى الأمة الحاكمة، وأنه لابد وأن يتمتع الترك بحقوق وامتيازات بصفتهم فاتحين، ولا مجال للاعتراف بحقوق مساوية للعناصر العرقية الأخرى، وأن الدستور العثمانى ينبغى أن يكون دستوراً تركياً فقط (١٣٤).

وقد بادر الاتحاديون بحل الجمعيات السياسية التى لاتنتمى إلى الجنس التركى وفرض اللغة التركية فى المدارس والمعاهد العلمية، وعدم السماح بفتح مدارس أهلية لتعليم اللغة العربية، كما فرضت اللغة التركية فى المحاكم، ومضى الاتحاديون فى الإمعان فى سياستهم هذه التى استهدفوا بها صهر العرب فى البوتقة التركية حتى وصل الأمر إلى تمثيل العرب فى مجلس المبعوثان بنواب من الترك، وذلك بعد أن اشترط على المبعوثين معرفة اللغة التركية، فضلاً عن الاجراءات التى اتخذها الاتحاديون فى تقسيم المناطق الانتخابية والتى ترتب عليها حصول العنصر التركى على أكثرية المقاعد، رغم أن العرب كانوا يشكلون نسبة لا يستهان بها من تعداد الدولة (١٣٥).

وإلى جانب ذلك حرص الاتحاديون على تصفية كثير من العناصر العربية من مؤسسات الدولة بحجة انتمائها للعهد الحميدى من أمثال عزت باشا العابد وأبوالهدى الصيادى والأخوان سليم ونجيب ملحمة وغيرهم من كبار موظفى القصر حتى لم يبق للعرب من نفوذ أو أهمية تذكر فى المناصب الرئيسية للدولة.

ولعل خطأ الاتحاديين أنهم أرادوا أن يحققوا فى بضع سنوات ما لم تستطع الدولة العثمانية تحقيقه فى عدة قرون من مزج العناصر وصهرها فى بوتقة واحدة، رغم أنه كان فى وسع الدولة أن تنجح فى تحقيق ذلك الهدف حينما كانت تلك العناصر لا تشعر بكيانها الذاتى أو بقوميتها، وفى الوقت الذى كان فيه السلاطين من القوة بحيث يستطيعون تحقيق ذلك، ولكن الدولة العثمانية تركت لكل عنصر لغته وتقاليده فى اطار الدولة العالمية الشاملة.

وقد تميزت المرحلة التالية من الحكم الاتحادى وهى المرحلة الممتدة من عام ١٩١٢ حتى قيام الثورة العربية ١٩١٦ باتجاه الاتحاديين إلى فرض المركزية المطلقة. ومن ثم ركز العرب جهودهم للمطالبة باصلاحات تحد من غلواء المركزية، بيد أن تجاهل الاتحاديين لتلك المطالب جعل الحركة العربية تتخذ أبعادًا جديدة وصلت فى بعضها إلى المطالبة بالانفصال عن الدولة (١٣٦).

وقد عنى العرب فى خلال تلك المرحلة السابقة لقيام الثورة بتأسيس النوادى والجمعيات السياسية التى دعت إلى الإصلاح فى الولايات العربية. ومما يلفت الانتباه

أن تلك النوادى والجمعيات السياسية كانت رد فعل للجمعيات والمنتديات التركية التى دعت إلى القومية التركية وزيادة السيطرة المركزية.

ولما كان قانون التجمعات الذى أصدره الاتحاديون فى أغسطس ١٩٠٩ يقضى بمنع تشكيل جمعيات سياسية تبنى أهدافها على أساس القومية أو الجنسية، لذلك كانت الجمعيات العربية المنشأة تتصف بالسرية. وتجدر الإشارة بصدد ذلك إلى جمعيتين عربيتين كان لهما دور كبير فى الحركة العربية التى قامت ضد الترك وهما جمعية العربية الفتاة وجمعية العهد. وقد تأسست الجمعية الأولى فى باريس، ويعزى تأسيسها إلى سبعة من الشباب العرب كانوا يدرسون هناك من بينهم عونى عبد الهادى وجميل مروم وتوفيق الناطور وغيرهم(١٣٧). وقد وضعت الجمعية برنامجاً لها كان ينص على النهوض بالأمة العربية إلى مصاف الأمم الحية، وكانت الجمعية على اتصال بالقوميين العرب فى المهجر لا سيما فى الولايات المتحدة الأمريكية(١٣٨).

ولا يعرف على وجه الدقة تاريخ تأسيس تلك الجمعية غير أنه فيما يبدو أنها تأسست فى عام ١٩١١. وبعد تخرج أعضائها نقلت مركزها إلى بيروت، ثم انتقلت إلى دمشق حيث وصل عدد أعضائها إلى ما يزيد عن المائتين(١٣٩).

أما الجمعية الثانية وهى جمعية العهد فقد تأسست فى استانبول فى أكتوبر ١٩١٣، وينسب تأسيسها إلى عزيز باشا المصرى، واستهدفت استقلال العرب الذاتى، إذ كانت تهدف فى برنامجها إلى تحويل الدولة العثمانية إلى مملكة ذات تاجين على غرار النظام النمساوى الهنجارى الذى وضع فى عام ١٨٤٨. بمعنى أن تؤلف الولايات العربية كياناً مستقلاً له برلمانه وحكومته المحلية، على أن يصبح هذا الكيان جزءاً من امبراطورية تركية وتكون اللغة العربية هى لغته الرسمية(١٤٠). ولعل ما تجدر الإشارة إليه أن جمعية العهد كانت انبعاثاً للجمعية القحطانية التى تأسست فى استانبول فى عام ١٩٠٩، وتوقف نشاطها خوفاً من اكتشاف أمرها إلى أن تحولت فى عام ١٩١٣ إلى جمعية العهد(١٤١).

وقد تميزت جمعية العهد بطابعها العسكرى إذ لم يكن فيها من المدنيين سوى عضوين فقط، وبالتالى كانت هذه الجمعية للعسكريين مثلما كانت العربية الفتاة للمدنيين. وقد تميزت الجمعيتان بأسلوبها السرى حتى أن إحداهما لم تكن تعلم بوجود الأخرى حتى قيام الثورة العربية فى عام ١٩١٦(١٤٢).

وبينما كانت الأفكار القومية تسير قدماً لدى العرب كان يقابلها تطور مماثل لدى الترك الذين أسسوا بدورهم الجمعيات الأدبية والسياسية، وقد سبق أن أشرنا إلى

المنتدى التركى الذى انصرف إلى التركيز على الدراسات والبحوث المتعلقة باللغة التركية وآدابها والعمل على إعادة الطابع الأصيل لتلك اللغة قبل تأثرها بغيرها من اللغات الفارسية والعربية والأوربية ، كما اهتم المنتدى الأدبى التركى إلى جانب ذلك بتاريخ الأتراك والعناية بإبراز الخصائص العرقية لهم .

ومن الجمعيات التركية الأخرى التى استهدفت جمع الترك فى جامعة قومية ، تجدر الإشارة إلى جمعية الوطن التركى التى تأسست فى عام ١٩١١ على يد جماعة من المتعصبين للقومية التركية ، من بينهم خالدة أديب مؤلفة رواية طوران الجديدة (١٤٣) . وجلال نورى صاحب كتاب تاريخ المستقبل الذى دعا فيه إلى فرض اللغة التركية ، وتحويل الحجاز واليمن إلى مستعمرات تركية ، وإكراه أهالى الشام على ترك بلادهم وزرع جاليات تركية فيها ، إلى جانب تحويل الأقطار العربية إلى أقاليم تركية . مبرراً ذلك بأن الأجيال العربية الجديدة أصبح يغلب عليها التعصب للجنس العربى مما يهدد الأتراك بكارثة عظيمة (١٤٤) . كذلك تجدر الإشارة إلى فؤاد كوبرولى والشيخ عبيد الله من أهالى أفغانستان وصاحب كتاب « قوم جديد » الذى كان يتضمن خطبة ألقاها فى جامع أيا صوفيا (١٤٥) . وقد أثار هذا الكتاب العرب إثارة شديدة ، مما يتضح جليا فى منشور الشريف حسين الذى أرجع فيه بعض مبررات الثورة العربية إلى تلك الاتجاهات العدوانية التى صدرت فى المؤلفات التركية وما تضمنته من طعن فى العرب والإسلام (١٤٦) .

وإلى جانب تلك المنتديات والجمعيات الأدبية والوطنية أسس الأتراك أحزاباً سياسية من بينها الحزب القومى الدستورى الذى ظهر فى استانبول فى عام ١٩١٢ ووضع شعارًا له بأن الرابطة التركية فوق الرابطة العثمانية (١٤٧) .

جدير بالذكر أن هزيمة تركيا فى الحروب البلقانية عام ١٩١٣ كانت تعد نقطة تحول هامة فيما يتعلق بتطور مجرى العلاقات العربية التركية ؛ إذ أدت تلك الحروب إلى تغييرات كبيرة فى التركيبة الداخلية فى الدولة العثمانية ، وذلك نتيجة فقدان الدولة للكثير من ولاياتها المسيحية فى البلقان ، وبالتالى أصبح العرب يشكلون عنصرًا كبيرًا من عناصر الدولة حتى أن نسبتهم العددية فاقت نسبة نفوس العناصر الأخرى فى الدولة بما فيها الترك أنفسهم . وليس من شك فى أن العرب أدركوا أن كثرتهم العددية فى الدولة ينبغى أن تعطيهم مكانة خاصة ، بل بلغ إحساسهم بكيانهم إلى درجة أن أحد الكتاب العرب كتب فى جريدة المقطم التى كانت تصدر فى القاهرة منادياً بتعريب الترك (١٤٨) .

وفضلاً عن النسبة العددية التى تمتع بها العرب بالقياس إلى تعداد العناصر الأخرى فقد زادت أيضاً نسبة الأراضى العربية مقارنة بمساحة الأراضى غير العربية التى كانت تسيطر عليها الدولة فى أوربا والأناضول (١٤٩).

وليس من شك فى أن تلك الأوضاع الجديدة كان لها ردود فعل قوية لدى الاتحاديين الذين عصفوا بمبدأ المساواة والإخاء، وهو المبدأ الذى تنادوا به غداة وصولهم إلى السلطة، وبدأوا يتخذون وسائل قمعية ويمعنون فى سياستهم المركزية المتطرفة، ولم يكونوا على استعداد للتضحية بقوميتهم أو بعنصريتهم (١٥٠).

بدأ الاتحاديون يمعنون فى سياستهم الطورانية منذ عام ١٩١٣ بسلسلة من الأعمال الاستفزازية ضد العرب، كان من أبرزها نشاط حركة التأليف وظهور مجموعة من المؤلفات التركية التى تضمنت طعناً جارحاً فى الشخصيات العربية الاسلامية، والدعوة إلى إحياء التقاليد والعادات التركية ونبذ كل ماهو عربى، حتى بدا للعرب أن الترك قطعوا صلتهم بالتاريخ العربى الاسلامى، بل أصبحوا حرباً على كل مايصل لغتهم وتراثهم بآثار اللغة العربية أو بمآثر العروبة والإسلام. وقد وصل الحنق ببعض غلاة الأتراك إلى حد الدعوة إلى رفع أسماء الخلفاء الراشدين وسبطى الرسول المعلقة فى قباب المساجد فى تركيا، وكتب أحد دعاتهم يخاطب الأتراك بقوله «أليس عندكم من الخلفاء والرجال العظام من الترك من هم خير من أولئك العرب! .. انزعوا هذه الأسماء وضعوا مكانها أسماء عظماء الأتراك» (١٥١). وقد بلغت القحة حدا بالغاً حين صدرت جريدة أقدام التركية وفيها مقال عن اليمن اتسم بطعنة العرب فى الصميم، إذ جاء فيه أن العرب بمقتضى طبيعتهم يبيعون بالمال كل شئ حتى أعراضهم (١٥٢). ومما لاشك فيه أن محاولة الاتحاديين جعل الدولة ذات طابع طورانى يحيى مجد جنكيز خان وهولاكو وتيمورلنك واتيلا وأضرابهم هى التى حملت العرب على الاعتقاد بأنهم قد صاروا غرباء عن الدولة مما حفزهم للسعى إلى الاستقلال والخروج عنها (١٥٣).

وهكذا على حين اتجه العرب إلى التشبث بكيانهم دفاعاً عن شخصيتهم، اتجه الأتراك إلى المغالاة فى عنصريتهم والتطرف فى قوميتهم، مما أوجد صراعاً بين الفريقين (١٥٤). وربما كان من الممكن ازاء انقسام الدولة إلى عنصرين رئيسيين أن يتم التعاون فيما بينهما فيما لو استطاعت الدولة أن تحقق العدالة والمساواة، بيد أن الاتحاديين أصروا على تفوقهم العنصرى فى الوقت الذى لم يجد فيه العرب بتفوقهم الثقافى والحضارى وتراثهم الأدبى وماضيهم أى مبرر للتفوق التركى (١٥٥).

ولعل الخطأ الذى وقع فيه الترك هو إدراكهم قيمة الوعى القومى عند جنسهم، وانكاره على غيرهم، مما جعل العرب يلجأون إلى المقاومة، وذلك بعد أن فشلت الجهود التى بذلها الزعماء المعتدلون ــ من الترك والعرب ــ الحريصون على وحدة الفريقين إلى إصلاح الأمور فيا بينهما. ومن ثم أخذت الجمعيات العربية، المدنية منها والعسكرية تعمل بنشاط كبير قاصدة فى الأساس الضغط على الاتحاديين علهم يقبلون بعض التنازلات حرصًا على تماسك الدولة ليس اضعافًا لها(١٥٦).

وكان من أبرز الجهود التى بذلها العرب إزاء ذلك هو دعوة نفر منهم فى يونية ١٩١٣ إلى عقد مؤتمر خارج نطاق الدولة العثمانية ــ تجنبًا لسطوة الاتحاديين. ومن ثم كان انعقاد مؤتمر باريس للبحث فى صيغة توفيقية بين العرب والترك.

المؤتمر العربى بباريس:

ظل هذا المؤتمر موضع تساؤلات عديدة وآراء مختلفة من قبل كثير من المؤرخين والباحثين(١٥٧)؛ فعلى حين دمغه الترك بالخيانة والتآمر عده كثير من العرب مؤتمراً قوميًا استهدف تعريف الرأى العام الأوربى بقضية العرب القومية، حيث لم يكن أمام الزعماء العرب سبيل لاسماع صوتهم عن غير طريق مثل هذه المؤتمرات التى تعقد خارج حدود الدولة(١٥٨).

وقد أنيط تنظيم هذا المؤتمر بجمعية العربية الفتاة، وشارك فيه حزب اللامركزية الإدارية العثمانية، وأعضاء جمعية الاصلاح المنحلة فى بيروت. وانعقد فى ١٨ يونية ١٩١٣ فى إحدى قاعات الجمعية الجغرافية الفرنسية بسان جرمان، وكان عدد المندوبين العرب خمسة وعشرين مندوبًا، حضر منهم أربعة وعشرون من المسلمين والمسيحيين كانت أكثريتهم من بلاد الشام، إلى جانب ثلاثة مندوبين كانوا يمثلون الجالية السورية فى الولايات المتحدة الأمريكية(١٥٩). وقد انتخب المؤتمرون عبد الحميد الزهراوى نائب رئيس حزب اللامركزية الإدارية رئيسًا لذلك المؤتمر(١٦٠).

وتكشف لنا المناقشات التى دارت فى جلسات المؤتمر بأن فكرة الانفصال عن الدولة العثمانية لم تخطر على بال المؤتمرين(١٦١). بل على العكس من ذلك كانت كلمات الخطباء والمتحدثين تنصب على أهمية الاحتفاظ بوحدة الدولة، شريطة الاعتراف بحقوق العرب وإشراكهم فى حكم بلادهم ضمن الشكل الإدارى اللامركزى(١٦٢)، وأن تصبح اللغة العربية هى اللغة الرسمية فى المجالس المحلية ودوائر الحكومة فى الولايات.

وقد لخص اسكندر عمون نائب رئيس جمعية العربية الفتاة فى خطابه الأهداف العربية بقوله إن الأمة العربية لاتريد أن تنفصل عن الامبراطورية العثمانية، وأن العرب يريدون حكومة عثمانية ليست تركية ولاعربية، وإنما حكومة يتمتع فيها جميع العثمانيين بالحقوق والواجبات دون تفرقة فى المعاملة(١٦٣). كما أكد متحدثون آخرون على مبدأ المشاركة فى الحكم باعتبارها وسيلة لانقاذ الوضع المتدهور فى العلاقات بين الفريقين، العرب والترك والسبيل للإبقاء على الرابطة العثمانية، وأنه لاينبغى للترك الادعاء بحقوق الفاتحين؛ لأن العرب كان لهم إسهام كبير فى قوة الدولة وازدهارها(١٦٤).

ونستخلص من الأحاديث التى ألقيت فى المؤتمر عن ظهور قومية عربية معتدلة مشبعة بالروح الغربية؛ إذ أعلن المؤتمرون أن رغبتهم فى إصلاح الدولة إنما هى ناجمة عن الرغبة فى الإسهام فى المدنية الحديثة، وأن الخطر الحقيقى الذى يواجه الدولة يكمن فى بنائها الداخلى، مما يستلزم أن تكون الحكومة ديموقراطية، وأن يتاح للعرب المشاركة فى مؤسسات الحكم(١٦٥).

ولعل مايسترعى الانتباه أن الاتحاديين تظاهروا بقبول المطالب العربية حتى أنه صدر فى أغسطس ١٩١٣ فرمان سلطانى بالموافقة على ما اتخذه المؤتمرون العرب من قرارات مع الوعد بتنفيذها. وفضلاً عن ذلك فهناك مايشير إلى أن الاتحاديين عقدوا مع الزعماء العرب اتفاقاً آثروا أن يكون سرياً لعدم إثارة العناصر الأخرى فى الدولة. وقد نص ذلك الاتفاق على اعتراف الدولة باللغة العربية لغة للتعلم فى المراحل الابتدائية والثانوية فى الولايات العربية إلى جانب تعيين وزراء وولاة من العرب. غير أن هذا الاتفاق لم ينفذ وإنما كان بمثابة مراوغة من جانب الاتحاديين، وهو أمر لم يلبث أن تكشف حين عمدت الدولة إلى إحالة كثير من الضباط العرب إلى التقاعد، أو نقلهم من مراكزهم الهامة إلى مراكز أخرى أقل أهمية، إلى جانب التلويح لبعض الزعامات العربية بمناصب فى الدولة، ومن ذلك تعيين عبدالحميد الزهراوى رئيس المؤتمر عضواً فى مجلس الأعيان، مما زاد فى إثارة الشكوك والجفوة بين الفريقين فى الفترة التى سبقت نشوب الحرب العالمية الأولى(١٦٦).

تطور العلاقات العربية التركية خلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ـ ١٩١٨:

حين أعلنت الحرب العالمية الأولى أوقف العرب نشاطهم المعادى للترك، وتوقفت جرائدهم عن الخوض فى المسائل العربية، بل بادروا بحل أحزابهم السياسية واندفعوا للتعبير عن إخلاصهم للدولة. وأخذ الأتراك من جانبهم يقربون زعماء العرب إليهم

كسبا لثقتهم، حتى أن سيرة جمال باشا الوالى الاتحادى فى الفترة الأولى من حكمه لسوريا كانت مسايرة إلى حد كبير للاتجاهات العربية وذلك قبل أن تتحول إلى سياسة قمع لتلك الاتجاهات(١٦٧). إذ أعلن جمال باشا فى خطبة له فى دمشق فى يناير ١٩١٥ بأن العرب والترك خاضعون لخليفة واحد لا يختلفان، وهما إخوان فى العقيدة وركز على الجهاد للدفاع عن الدولة والإسلام(١٦٨). وأصبح واضحا أن الاتحاديين ـ عند نشوب الحرب ـ انقلبوا من كونهم أنصارًا للفكرة الطورانية إلى دعاة للوحدة الإسلامية؛ إذ شرعوا يلوحون بالجهاد المقدس والخلافة(١٦٩).

بيد أن الظروف السياسية والعسكرية التى تواكبت مع سنى الحرب دفعت بالحركة العربية إلى أن تأخذ اتجاها آخر يبعدها عن الدولة العثمانية؛ إذ سرعان ما تبين للعرب أن بلادهم قد جُرت إلى حرب لا يرغبون فيها، وحين أصبح واضحا أن الدولة على وشك الانهيار كان عليهم أن يفكروا جديا فى مصير بلادهم وذلك بالخروج عن الدولة العثمانية واعلان استقلالهم، وكان مما دفع بهذه الفكرة إلى حيز التنفيذ تحريض الانجليز عليها(١٧٠).

ولعل مايسترعى الانتباه أن المانيا التى تحالفت مع الدولة العثمانية قامت بنشاط كبير للدعاية لحركة الجهاد فى الوقت الذى أدرك فيه الانجليز قوة الاتجاهات العربية مما جعلهم يتجهون لاستقلالها(١٧١). وليس من شك فى أن إعلان تركيا الجهاد كان يمثل أمام انجلترا وحلفائها خطرًا كبيرًا، إذ كان من شأن ذلك الإعلان استثارة شعور العالم العربى والاسلامى ضد بريطانيا وفرنسا وروسيا؛ لأن هذه الدول كما سبقت الإشارة إلى ذلك كانت تحكم شعوبا إسلامية كثيفة العدد فى افريقيا وفى آسيا، خاصة وأن الدعاية الألمانية ركزت على أن الدولة العثمانية إنما تخوض حربا مقدسة ضد الدول المسيحية، لأن تلك الدول تريد تدمير الأماكن المقدسة وتحطيم الإسلام وإزالة الدولة العثمانية من الوجود، وإن كان من المثير للتناقض وللدهشة معا أن الدولة العثمانية كانت متحالفة مع دولتى الوسط المانيا وامبراطورية النمسا والمجر، وهما دولتان مسيحيتان مما كان كفيلاً بإضعاف الدعاية التى كانت ترتكز عليها الدولة العثمانية ومن ورائها المانيا، بيد أن هذا الضعف كان يقابله من ناحية أخرى أن الدولة العثمانية هى دولة الإسلام الكبرى ومقر الخلافة، فضلاً عن أن الضرورات العسكرية والسياسية هى التى حتمت انضمام الدولة العثمانية إلى هاتين الدولتين المسيحيتين(١٧٢).

جدير بالذكر أن الانجليز استطاعوا أن يلموا بجانب كبير من سير الحركة العربية، وبالاتصالات التى كانت دائرة قبل نشوب الحرب بين زعماء الحركة العربية فى سوريا وبين الشريف حسين أمير مكة.

ومما لاشك فيه أن الانجليز قدروا أهمية اتصالهم بالشريف حسين خاصة وأن مركزه الدينى يتيح له فرصة مناهضة حركة الجهاد التى دعت إليها الدولة العثمانية(١٧٣). وعلى الرغم من حدوث اتصالات بين الشريف حسين والسلطات البريطانية فى القاهرة قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى، ونشير بصدد ذلك إلى المباحثات التى أجريت بين اللورد كتشنر المعتمد البريطانى فى مصر وبين عبدالله بن الحسين(١٧٤). فقد لزم المفاوضون الانجليز جانب الحيطة ولم يفصحوا عن تلك المباحثات إلا بعد دخول تركيا الحرب فى أكتوبر ١٩١٤، حيث أعلنوا عن استعدادهم للتعهد بتحرير العرب بوجه عام والاعتراف بالأمة العربية مقابل وقوف العرب إلى جانبهم ضد الترك. وعلى أثر ذلك بادر زعماء جمعية العربية الفتاة بالاتصال بالشريف حسين فى يناير ١٩١٥ للحصول على موافقته باعلان الثورة وتزعمها ضد الترك. واستجابة لذلك أوفد الشريف حسين ابنه فيصل إلى دمشق للالتقاء بزعماء العربية الفتاة فى ٢٦ مارس ١٩١٥ وببعض أعضاء جمعية العهد حيث أعلن انتماءه إلى كلتا الجمعيتين وحمله الزعماء العرب الشروط التى يطالبون بها ليؤازروا بريطانيا، وقد عرفت تلك الشروط بميثاق دمشق وقد جاء بها:

أولاً: استعداد العرب للوقوف إلى جانب بريطانيا فى الحرب مقابل اعترافها باستقلال البلاد العربية فى العراق والشام والجزيرة العربية باستثناء عدن.

ثانياً: إلغاء الامتيازات الأجنبية.

ثالثاً: عقد معاهدة دفاعية بين بريطانيا والدولة العربية المستقلة(١٧٥).

واستنادًا على ميثاق دمشق الذى أبلغه فيصل إلى والده دارت المراسلات بين الشريف حسين والسير هنرى مكماهون المندوب السامى البريطانى فى القاهرة بداية من ١٤ يولية ١٩١٥ واستمر تبادل تلك المراسلات حتى يناير ١٩١٦(١٧٦).

ويتضح من ردود مكماهون على مراسلات الحسين التى عبر فيها عن أمله فى قيام دولة عربية كبرى تمتد شمالاً إلى مرسنيا، وعلى طول خط عرض ٣٧ شمالاً حتى الحدود الإيرانية إضافة إلى شبه الجزيرة العربية، أن إعلان اتفاق المصالح بين بريطانيا والعرب كان مصدر ابتهاج ورضا من قبل الحكومة البريطانية، ورغم تحفظ الحكومة البريطانية على ما جاء فى تلك المراسلات فيما يتعلق بحدود الدولة العربية

المقترحة إلا أنه أكد بأن بريطانيا لا تعارض فى إنتقال الخلافة إلى شريف ينحدر من السلالة النبوية الشريفة، غير أنها تتحفظ على أجزاء معينة من آسيا الصغرى والشام والجزيرة العربية، وخاصة فيما يتعلق بالمصالح الفرنسية فى الشام والمصالح البريطانية فى سواحل الخليج والجزيرة العربية (١٧٧).

وفى الوقت الذى كانت تدور فيه المراسلات بين الشريف حسين والسير هنرى مكماهون من قبل وزارة الخارجية بلندن كانت حكومة الهند البريطانية ترى فى الأمير عبد العزيز آل سعود حليفاً أقوى من الشريف حسين، خاصة بعد أن استولى على الرياض واسترد الاحساء من الدولة العثمانية فى عام ١٩١٣، مما دفع حكومة الهند إلى عقد معاهدة معه فى عام ١٩١٥، وقد عرفت هذه المعاهدة باسم معاهدة دارين نسبة إلى المكان الذى عقدت فيه على مقربة من القطيف (١٧٨). ومن الثابت أيضاً أن حكومة الهند البريطانية عرضت الخلافة على عبد العزيز بن سعود، ولكنه كان من بُعد النظر حين رفض ذلك العرض لما قد يجره عليه من مشاكل مع غيره من الرؤساء العرب، وثمة ما يؤكد أنه هو الذى أوصى بعرضها على الشريف حسين.

غير أن ذلك لا يعنى حدوث تضارب فى الدوائر البريطانية؛ فمن المعروف أن السياسية البريطانية، وإن تعددت دوائرها تسير فى اتساق وتنسيق كامل بحيث يخدم فى النهاية المصالح البريطانية. فالأمر الذى لا شك فيه أن بريطانيا حققت الكثير من المزايا من جراء عقدها لمعاهدة ١٩١٥ مع عبد العزيز بن سعود كان من أهمها ضمان سلامة مواصلاتها إلى العراق، وضمان عدم عداء ابن سعود للشريف حسين خلال قيامه بثورته (١٧٩).

ومن ناحية أخرى فقد أفادت هذه المعاهدة الأمير عبد العزيز إذ ضمنت له السيطرة على إقليم الاحساء، وكان هذا الاقليم عرضة لكى تستولى بريطانيا عليه باعتباره من الممتلكات العثمانية حين وقفت الدولة العثمانية موقف العداء لبريطانيا خلال الحرب (١٨٠).

وفى الوقت الذى كانت فيه الحركة العربية تسير فى منعطفاتها بين الزعامات العربية المتنافسة من ناحية وبين سعى الدوائر البريطانية لتوجيه تلك الحركة الوجهة التى تتفق مع مصالحها من ناحية أخرى كانت هناك مراسلات من نوع آخر تجرى بين انجلترا وفرنسا حول تقسيم مناطق النفوذ بينهما فيما سمى بالمؤامرة السورية فى مصر، وذلك على حد تعبير المسيو كامبون Cambon وزير الخارجية الفرنسية إلى نظيره الانجليزى السير ادوارد جرى Grey (١٨١)؛ إذ كانت فرنسا تطالب بتسوية

استعمارية تضمن لهذا تعويضاً مناسباً عندما تتفكك الدولة العثمانية ؛ وذلك بتعزيز مناطق نفوذها التقليدية فى الشام ، بما فى ذلك تحقيق تطلعاتها فى سواحل الخليج والجزيرة العربية ، ووضع التسويات العامة فى الشرق العربى فى إطار يرضى الشعور الدينى بالنسبة للمسيحيين واليهود والمسلمين فى القدس والمزارات الدينية المجاورة من ناحية ، وبين مطالب العرب بالاعتراف بقوميتهم ومنحهم فرصة لتوطيد نفوذهم وكيانهم كعضو مشارك فى تطور الحضارة الانسانية من ناحية أخرى(١٨٢).

ومما هو جدير بالذكر أن روسيا شاركت فى تلك المباحثات التى كانت تدور بين انجلترا وفرنسا ، فمن المعروف أن روسيا كان لها أطماعها التقليدية فى بعض الأقاليم التركية الآسيوية . وقد انتهت المباحثات بين انجلترا وفرنسا وروسيا باتفاق بين الدول الثلاث تم توقيعه فى العاصمة الروسية بتروجراد عام ١٩١٦ ، غير أنه لما كانت أهم مراحل المباحثات التى انتهت بعقد هذا الاتفاق قد أجريت فى القاهرة فقد عرف الاتفاق باسم اتفاق القاهرة السرى ، أو اتفاق سيكس بيكو نسبة إلى مارك سايكس Sykes وهو أحد الخبراء المتخصصين فى شئون الشرق الأدنى وجورج بيكو Picot قنصل فرنسا العام فى بيروت ، وهما اللذان قاما بالعبء الأكبر فى تلك المباحثات التى انتهت بالتوقيع على ذلك الاتفاق .

جدير بالذكر وقوع تناقض كبير بين اتفاقية سايكس بيكو ومراسلات الحسين ـ مكماهون ؛ إذ قسمت اتفاقية سايكس بيكو مناطق النفوذ العربية بين انجلترا وفرنسا فى الوقت الذى تضمنت فيه ردود مكماهون على الشريف حسين الكثير من التحفظات فيما يتعلق بالمصالح البريطانية فى الجزيرة العربية وجنوب العراق والفرنسية فى بلاد الشام ، أو وجود بعض المناطق غير العربية فى حدود الدولة العربية المقترحة ، أو أن الأتراك لا يزالون يحتلون أجزاء من البلاد العربية ، فضلاً عن وجود أماكن مقدسة فى فلسطين تهم الطوائف الدينية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلامية(١٨٣).

وعلى الرغم من تلك الشواهد التى لم تكن تبشر بنتائج طيبة فإن الشريف حسين كان يتحين الظروف الملائمة للمضى بثورته حتى قبل أن يتم الاتفاق النهائى على التحفظات التى أثيرت فى مراسلاته مع مكماهون ، وفيما يبدو أن الحسين أرجأ الخوض فيها إلى ما بعد انتهاء الحرب لثقته المتزايدة فى أصدقائه الانجليز!

وقد حانت الظروف الملائمة لإعلانه الثورة فى ربيع عام ١٩١٦ حين أرسلت القيادة التركية العليا قوة عسكرية كبيرة منتقاة ومزودة بضباط ألمان لتعزيز الجيش التركى فى اليمن ، وقد وصلت تلك القوة إلى المدينة فى مايو ١٩١٦ مما أحدث انزعاجاً

شديدًا فى نفس الشريف حسين الذى خشى أن يكون الأتراك قد علموا بأمر مراسلاته مع الانجليز، وأن القوة العسكرية إنما جاءت لمحاسبته، وفضلاً عن ذلك كانت الأنباء الواردة من بلاد الشام تتحدث عن أحكام الإعدام التى قام بها جمال باشا الذى كان قد عين منذ نشوب الحرب قائداً للفيلق الرابع فى بلاد الشام، وقاده بتنفيذ سياسة ارهابية شديدة الوطأة خاصة بعد فشل هجومه على قناة السويس فى فبراير ١٩١٥ (١٨٤).

وقد استند جمال باشا فى إصداره لأحكام الاعدام على ماوقع فى يده من وثائق القنصلية الفرنسية فى بيروت التى وجد فيها إدانة لبعض الشخصيات العربية، رغم أن التدقيق فى تلك الوثائق يدل على أن أصحابها لم يرغبوا فى الانفصال الكلى عن الدولة، وانما كانوا يعملون من أجل تحقيق الحكم الذاتى وضمان تأييد فرنسا لهم. وجدير بالذكر أن تلك الوثائق التى أدانت الزعامات العربية بقيامها باتصالات سرية مع الأعداء كانت موضوعًا للكتاب الأحمر الذى صدر فى الاستانة، واحتوى على العديد من تلك المراسلات التى دارت بين القنصل الفرنسى فى بيروت وبعض الزعامات العربية فى الشام.

وليس من شك فى أن نصب المشانق لطائفة من أحرار العرب فى ساحة البرج فى بيروت وساحة المرج فى دمشق وملء السجون والمعتقلات بهم كان عاملاً فى توسيع الكراهية بين العرب والترك (١٨٥). خاصة وقد تبع تلك الإجراءات القاسية مصادرة المحاصيل وفرض الضرائب لمواجهة احتياجات القوات المتحاربة، إلى جانب نفى العائلات العربية إلى أقاصى الأناضول، ومصادرة ممتلكاتها وماصحب ذلك من انتشار الأمراض والمجاعات (١٨٦).

ولم يلبث أن اقتنع الأمير فيصل بن الحسين الذى أسلم له والده قيادة قوات الثورة اقتناعًا نهائيًا بأن لافائدة من التسويف حيث أعلن وأخوه على باسم أبيهما استقلال العرب عن الترك، وفى العاشر من يونية ١٩١٦ أطلق الشريف حسين وهو فى شرفة قصره فى مكة بضع رصاصات من بندقيته صوب ثكنات الجيش التركى فى مكة، حيث سلمت الحامية التركية بعد ثلاثة أسابيع، وفى اليوم نفسه هوجمت مدينة جدة وسلمت بعد أسبوع واحد، كما تم محاصرة الطائف واستسلم الوالى التركى على الحجاز، بينما بقيت المدينة محاصرة حتى نهاية الحرب (١٨٧).

مما يجدر الإشارة إليه فى هذا المقام أن الشريف حسين عزز ثورته ضد الترك بمنشور دعا فيه المسلمون إلى الثورة على الاتحاديين، وتلقف الانجليز هذا المنشور لدعاياتهم التى كانوا يبثونها ضد الدولة العثمانية. وليس من شك فى أن هذا المنشور وماتبعه من

منشورات أخرى أضعف فكرة الجهاد التى كانت تستند عليها الخلافة العثمانية إن لم تكن قد قضت عليها تماماً (١٨٨).

استهل الشريف حسين منشوره الأول بالإشارة إلى أن أشراف مكة كانوا أول الحكام المسلمين الذين اعترفوا بالدولة العثمانية، وهاجم فى ذلك المنشور سياسة الاتحاديين فى حكم الدولة هجوماً عنيفاً، ونعى عليهم تسلطهم على الدولة واعتراضهم فى سبيل الحق والدين وسلبهم سلطة السلطان، وتلاعبهم بأموال الدولة وزجهم لها فى حروب أوربية أضاعوا فيها الكثير من ولاياتها، فضلاً عن إثارتهم للأحقاد الجنسية، وذلك بانتهاجهم سياسة تتريك شعوب الدولة وإيجاد هوة سحيقة بين عناصرها. كما أشار الحسين فى منشوره إلى اضطهاد الاتحاديين للعرب ومحاولتهم قتل اللغة العربية مؤكداً أنه لا يخفى أن قتل اللغة العربية هو قتل للإسلام نفسه؛ فالإسلام فى الحقيقة دين عربى وإن كتاب الله نزل باللغة العربية. وبصدد ذلك اتهم الحسين الاتحاديين انحرافهم عن الدين، ومهاجمتهم الإسلام ورسوله وسماحهم بنشر مؤلفات وصحف جاهرت بالطعن فى الإسلام، وأشار من بين هذه المؤلفات إلى كتاب قوم جديد الذى سبق أن تعرضنا له، كما اتهم الاتحاديين بأنهم انتهزوا فرصة اعلان الأحكام العرفية فضوا يعدمون كبراء رجالات العرب فى الفكر والعلم والعسكرية، وأنهم أخرجوا العرب من ديارهم، وأكد الحسين شرعية الجهاد، إذ أن السكوت على تصرفات تلك الفئة الباغية ليس فى مصلحة الدين ولا الدولة (١٨٩).

وقد رأى الشريف حسين بعد أن توطدت أقدام الثورة العربية فى الحجاز أن يضفى على حركته طابعاً رسمياً، وأن يحول إمارته إلى مملكة عربية، ومن ثم شهدت مكة اجتماعاً دعا إليه فى ٣ سبتمبر ١٩١٦ حضره جماعة من الأشراف والعلماء وشيوخ القبائل حيث بايعوا الشريف حسين ملكاً على العرب. غير أنه لما كان هذا اللقب ينسحب كما هو واضح من مدلوله على كل شعوب الأمة العربية، وبالتالى يمكن أن يثير العديد من المشكلات لبريطانيا وفرنسا؛ فقد وجدت الدبلوماسية الفرنسية والبريطانية مخرجاً لهذا المأزق بإطلاق لقب ملك الحجاز فقط على الشريف حسين الذى تلقى تبليغاً رسمياً من الحكومتين البريطانية والفرنسية فى ٦ يناير ١٩١٧ بالاعتراف به ملكاً على الحجاز وبالتالى استقلاله عن التبعية العثمانية.

وفى خلال تقدم قوات الثورة العربية بقيادة الأمير فيصل إلى الشام عمدت إلى نسف سكة حديد الحجاز بين معان والعقبة، وتم ذلك بمعونة مجموعة من الخبراء الانجليز بعثت بهم الحكومة البريطانية لهذا الغرض من بينهم أرنولد ويلسن وريجنالد وينجت ولورنس (١٩٠). وقد تركزت الأضواء على لورنس الذى احتل مكاناً بارزاً فى تاريخ

الثورة العربية، وكان من ضباط الاستخبارات الانجليز الذى التحق بقوات الثورة العربية فى أكتوبر ١٩١٦ يحدوه حب الاستطلاع والمغامرة. وقد اعترف فى كتابه «أعمدة الحكمة السبعة» أن بلاده لن تنفذ وعودها للعرب بعد انتهاء الحرب! (١٩١).

استطاعت قوات الثورة العربية أن تحرز العديد من الانتصارات حيث خلصت لها الحجاز، كما تمكنت القوات الانجليزية بقيادة اللنبى من السيطرة على القسم الساحلى بما فى ذلك موانى عكا وصور وصيدا وبيروت. غير أنه مما يسترعى الانتباه أنه على الرغم من أن العرب قد تبينوا خداع الحلفاء لهم خاصة بعد أن نشر البلاشفة اتفاقية سايكس بيكو فى نوفمبر ١٩١٧، فإن الشريف حسين استمر متمسكاً بموقفه المحالف للإنجليز، وذلك رغم علمه بأمر تلك الاتفاقية من الرسائل التى وجهها جمال باشا إلى كل من الأمير فيصل وجعفر العسكرى، وهو من الزعامات العربية العراقية والتى دعا فيها أن يتخلى العرب عن الحلفاء لأنهم يضمرون أغراضاً سرية تتنافى واستقلالهم (١٩٢).

غير أن الحسين كان يخشى من انتقام الأتراك إذا ما تراجع عن موقفه هذا، فضلاً عن تطلعات أبنائه فى الزعامة العربية (١٩٣)، إلى جانب خداع الانجليز له، ذلك أنه حين بادر بالكتابة إلى السير هنرى مكماهون يستوضح منه حقيقة الأمر أكد له الأخير أن الانجليز لا يزالون على عهدهم وأنهم مصممون على وحدة العرب وحريتهم!! وأن هذه الإشاعات ما هى إلا أكاذيب الترك ليخلقوا جواً من الشك والريبة بين العرب والقوى المتحالفة التى تجاهد بشرف فى سبيل استرجاع حريتهم.

وإمعاناً فى سياسة الخداع أصدرت الحكومتان الانجليزية والفرنسية تصريحاً مشتركاً فى يونية ١٩١٨ أوضحتا فيه إلى أن هدفهما من دخول الحرب هو تحرير الشعوب العربية من ربقة الترك (١٩٤). كما أجابت وزارة الخارجية البريطانية فى نفس ذلك الوقت تقريباً على المذكرة التى قدمها سبعة من الزعماء العرب المقيمين بالقاهرة والتى أعربوا فيها عن قلقهم حول مستقبل الأمة العربية بتصريح صدر فى ١٦ يولية ١٩١٨ عرف باسم التصريح الموجه للسبعة. ويعتبر هذا التصريح من البيانات السياسية الهامة التى أصدرتها الحكومة البريطانية لتوضيح موقفها تجاه الثورة العربية، إذ أكدت فيه بلغة واضحة تمسكها بجهودها السابقة، وأنها ستظل تعمل لتنال البلاد العربية حريتها واستقلالها بعد تحريرها من الحكم التركى، وأنها لن تقيم فى تلك البلاد أى نظام من أنظمة الحكم لا يقبله الأهالى (١٩٥).

وفى ٣٠ سبتمبر ١٩١٨ دخلت القوات العربية مدينة دمشق وفى قلب عاصمة العرب التاريخية أعلن فيصل بن الحسين قيام الحكومة العربية، وتصور العرب أنهم

استعادوا عاصمتهم لدولتهم السابقة دمشق ، واعتبروا ذلك نصرًا مؤزرًا يثبت جدارتهم بإقامة دولة مستقلة رغم أنه لم يكن لتلك الدولة من مجموع الأراضى العربية سوى الشام والحجاز، غير أن أملهم لم يلبث أن تردى على اثر سقوط تلك الحكومة العربية ، وكان ذلك على اثر اصطدام الفرنسيين بها فى ميسلون عام ١٩٢٠ (١٩٦) .

وفى تقويمنا للثورة العربية وما ارتبط بها من خروج العرب عن الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى تجدر الإشارة فى هذا المقام إلى أن ذلك الخروج أفاد الحلفاء فائدة كبيرة حتى أن أحد القادة العسكريين البريطانيين علق على الثورة العربية بقوله إن قيمتها كانت عظيمة لأنها حولت امدادات وتموينات الأتراك من مجراها إلى الحجاز، وحمت الجناح الأيمن من القوات البريطانية بقيادة اللورد اللنبى فى زحفها إلى فلسطين (١٩٧) . والأهم من ذلك أنها قللت من دعوى الجهاد التى أطلقها السلطان العثمانى باعتباره خليفة للمسلمين ، وذلك لانتساب الثورة إلى زعامة دينية واجهت دعوى الجهاد بدعوى مضادة ارتكزت على أساس اخلال الترك بمسئوليتهم فى الزعامة الإسلامية .

وعلى الرغم مما وصفت به هذه الثورة بأنها ثورة كبرى إلا أنها كانت محدودة الانتشار؛ وذلك بصرف النظر عما قام به السوريون فى مصر والمهجر الأمريكى بنشاط كبير للدعاية لتلك الثورة عن طريق الصحف والمجلات والمساعدات المالية (١٩٨) . ومع ذلك فإن عددًا لا بأس به حتى من السوريين أنفسهم ظل على ولائهم للدولة رغم قسوة المشانق وانتشار المجاعة . وليس من شك فى أن كثيرًا من هؤلاء كان يدفعهم الخضوع لخليفة المسلمين ، وبذلك اعتبروا الثورة ضد الدولة العثمانية بمثابة كفر صريح حتى ولو كانت تلك الثورة باسم القومية أو الوطنية (١٩٩) .

وقد يرجع أيضًا محدودية انتشار الثورة إلى حركة القمع التى قام بها الأتراك فى بلاد الشام ، فضلاً عن أن حكومة الهند البريطانية عملت على التقليل من شأنها منعًا لتشجيع فكرة التحرر أو الاستقلال فى المناطق العربية التى كانت تسيطر عليها فى العراق وسواحل الخليج والجزيرة العربية . وفى الوقت الذى ارتكزت فيه الثورة على الشام والحجاز فإن الولايات العربية الأخرى خاصة مصر وولايات الشمال الأفريقى اتخذت موقفًا مضادًا؛ إذ كان تأييد تلك الولايات العربية للدولة العثمانية وللخلافة الاسلامية واضحًا ، وذلك رغم خضوع تلك الولايات للسيطرة الاستعمارية الانجليزية فى مصر والايطالية والفرنسية فى الشمال الافريقى (٢٠٠) .

وربما يقلل من أهمية الثورة العربية أن الانجليز شاركو فى تدبيرها غير أن الأمر الذى لا شك فيه أن جذور الثورة كانت متأصلة ودوافعها كانت قائمة من أجل الفكرة

القومية العربية، ولم يكن الانجليز إلا محركين لها ولم يكن الشريف حسين إلا منفذًا للحركة العربية التى كانت مستعرة فى بلاد الشام(٢٠١).

خرجت الإمبراطورية العثمانية من الحرب العالمية الأولى مندحرة، وفى ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ وقعت مع الحلفاء هدنة موندروس، وفيها أملى الحلفاء شروطهم واستسلمت الحاميات التركية فى الحجاز وعسير واليمن وسوريا والعراق، كما استسلمت بعض الموانى التركية فى الشمال الأفريقى(٢٠٢). ولم تعد هناك منذ ذلك التاريخ أية آثار من السيطرة العثمانية على أى قطر من الأقطار العربية، غير أن العرب لم يلبثوا أن أدركوا بعد هزيمة الدولة العثمانية فى الحرب أن الدول المنتصرة بريطانيا وفرنسا وايطاليا ظلت تعمل على استعمار بلادهم، وظهر ذلك واضحًا حين وصل فيصل إلى باريس للاشتراك فى مؤتمر الصلح للمطالبة بتحقيق وحدة العرب واستقلالهم، إذ سرعان ماتكشف له من المناقشات التى دارت فى أروقة المؤتمر أن الحلفاء قد غرروا به كما غرروا بأبيه، واتضحت له عن جلاء نوايا السياسة البريطانية والفرنسية، ذلك أن انجلترا وفرنسا كانتا قد انتهيتا من تقسيم البلاد العربية فيما بينهما، ومنح مؤتمر سان ريمو بريطانيا الانتداب على العراق وفلسطين وشرق الأردن، على حين منحت فرنسا الانتداب على سوريا ولبنان، ووافقت عصبت الأمم على ذلك فى الوقت الذى استمر فيه الاحتلال الإيطالى على ليبيا والبريطانى على مصر، كما استمر الاحتلال الفرنسى على تونس والجزائر ومراكش(٢٠٣). وأجبرت الدولة العثمانية على الاعتراف بزوال سيادتها عن البلاد العربية بمقتضى نص المادة ١٣٢ من معاهدة سيفر Sevres التى أملاها الحلفاء على حكومة السلطان العثمانى فى العاشر من أغسطس ١٩٢٠، وفيها أقرت الدولة العثمانية بالانتدابين الانجليزى والفرنسى على الشام والعراق، كما اعترفت باستقلال الحجاز ومصر والسودان، وتنازلت عن سيادتها فى ليبيا وشمال افريقيا.

ولعل ماتجدر الإشارة إليه أن إذعان الدولة العثمانية لتلك المعاهدة زاد من عزيمة الوطنيين الأتراك فى الكفاح ضد الحكومة العثمانية(٢٠٤). كما امتد كفاحهم ضد الحلفاء وضد المعاهدة. وفى نوفمبر ١٩٢٢ تمكن الوطنيون الأتراك من اعلان الجمهورية التركية، وكان ذلك على اثر اعلان المجلس الوطنى الكبير إلغاء السلطنة العثمانية. غير أن ذلك لم يؤثر على الأوضاع فى البلاد العربية؛ إذ أكدت الجمهورية التركية الحديثة التنازل عن البلاد العربية بمقتضى المادة السادسة من معاهدة لوزان التى وقعت فى ٢٤ يولية ١٩٢٣ وتمت المصادقة عليها فى أغسطس ١٩٢٤(٢٠٥).

وكانت الخطوة التالية التى أقدم عليها الوطنيون الترك بعد إلغاء السلطنة العثمانية هى إصدارهم قرارًا فى مارس ١٩٢٤ بإلغاء الخلافة وغادر الخليفة العاصمة الاسلامية استانبول لتنتهى بذلك حقبة طويلة من الحقب التى ربطت بين العرب والترك خلال عدة قرون(٢٠٦).

ولعل مما يجدر الإشارة إليه أن مصطفى كمال آتاتورك أدرك خطر وجود الخلافة على جمهوريته الناشئة لما قد تؤدى إليه من إجبار تركيا على التدخل، أو بالأحرى على التورط فى مشكلات العالم الاسلامى، أو أن يوزع الأتراك ولاءهم بين الخلافة والجمهورية، فضلاً عن أن النظام الجديد الذى بدأت تسير فيه الجمهورية التركية كان يتعارض مع الاتجاهات الدينية الممثلة فى الخلافة الاسلامية، وينزع فى الدرجة الأولى إلى التغريب والعلمانية.

وقد يكون من المفيد أن نختتم دراستنا هذه بتساؤل طرحه أحد الباحثين وهو ماذا كان يحدث لو حارب العرب إلى جانب الأتراك فى الحرب العالمية الأولى ولم ينضموا إلى بريطانيا وحلفائها. وبعد أن استعرض هذا الباحث الأوضاع السياسية التى تقررت للعالم العربى بعد خروجه عن الدولة العثمانية من تفتيت وتجزئة واستعمار خلص إلى نتيجة مؤداها أنه لم يكن يحدث للعرب أسوأ مما حدث لهم(٢٠٧).

وليس من شك فى أن كثيرًا من الزعماء العرب قد ندموا على عملهم هذا الذى كان عاملاً من العوامل التى أدت إلى تجزئة الدولة وتفريق وحدتها.

بقى أن نشير إلى أنه رغم خروج العرب عن الدولة العثمانية بل وزوال الدولة نفسها فقد ظل التراث العثمانى باقيًا حتى بعد الانفصال الذى حدث بين العرب والترك. وقد لاحظ كثير من المراقبين ــ ولابد أن يكون ذلك بدهشة شديدة ــ خلال الاجتماعات التى نشأت عنها الجامعة العربية عمق الروابط العثمانية بين الزعامات العربية المختلفة إلى الشرق من مصر؛ فقد كان هؤلاء معًا فى المدارس فى استانبول، وخدموا فى جيش واحد وحكومة واحدة، ومن ثم كانت نظرتهم إلى العالم نظرة مشتركة، وكان من وراء تصورهم للوحدة العربية ذكريات سابقة عن عظمة امبراطورية طواها الزمان(٢٠٨).

هوامش الفصل الرابع

(١) Cf. Hourani (Albert): The Ottoman Background of the Modern Middle East, University of Essex, 1969.

(٢) Zeine, N. Zeine, Arab Turkish Relation and the Emergence of Arab Nationalism. Beirut 1968, p. 35.

(٣) عبد الرحمن البزاز، هذه قوميتنا، القاهرة ١٩٦٩، ص ٣٧٤.

(٤) محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، الجزء الثانى بيروت ١٩٥٠ ص ص ٥—٦.

(٥) Lewis, Bernard, The Emergence of Modern Turkey Royal Institute of Snternatinal Affairs, Oxford University 1961, p. 37.

(٦) Ibid.

(٧) محمد جميل بيهم، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

(٨) Zeine, N., Op. cit. P. 37.

(٩) ساطع الحصرى، محاضرات فى نشوء الفكرة القومية، القاهرة ١٩٥١، ص ١٧٦.

(١٠) أمين سعيد، اليمن تاريخه السياسى منذ استقلاله فى القرن الثالث الهجرى، القاهرة ١٩٥٩، ص ٢٧.

(١١) السيد رجب حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، القاهرة ١٩٧١، ص ص ٩٤—٩٥.

(١٢) فاروق أباظة، عدن والسياسة البريطانية فى البحر الأحمر ١٨٣٩— ١٩١٨، القاهرة ١٩٧٦، ص ٥٤٥.

(١٣) محمد جميل بيهم، مرجع سبق ذكره، ص ٩.

(١٤) نفسه، ص ص ٦—٨.

(١٥) جمال زكريا قاسم: العرب فى أمريكا، دراسة لتاريخ الهجرة العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة ١٩٨٨، ص ٢٠٥.

(١٦) Zeine, N., Op. cit, P. 38.

(١٧) محمد مصطفى صفوت، مؤتمر برلين ١٨٧٨ وأثره فى البلاد العربية، القاهرة ١٩٥٧، ص ٦.

(١٨) Lenczowski, George, The Middle East in World Affairs, Cornell University Press, 1962, pp. 21-22.

(١٩) محمد مصطفى صفوت، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٤ــ ٦٥.

(٢٠) فائق بكر الصواف، العلاقات بين الدولة العثمانية وإقليم الحجاز ١٨٧٦ــ ١٩١٦، القاهرة ١٩٧٨، ص ٥.

(٢١) أنيس صايغ، الهاشميون والثورة العربية الكبرى، بيروت ١٩٦٦، ص ٣٧ انظر أيضاً :
Hogarth, D. G. Arabia, Oxford, 1922, pp. 114-119.

(٢٢) محمد طاهر العمرى، تاريخ مقدرات العراق السياسية، ج ١، بغداد ١٩٢٥، ص ١٧٧.

(٢٣) مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسى لامارة عربستان، ص ص ١٤٠ ــ ١٤١.

(٢٤) جمال زكريا قاسم : المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على امارات الخليج العربى، المجلد السادس عشر من مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.

(٢٥) مصطفى عبد القادر النجار، الحركة السياسية فى امارات الخليج العربى قبل الحرب العالمية الأولى، بحث منشور فى مجلة كلية الآداب ــ جامعة البصرة ــ العدد الخامس.

(٢٦) محمد عزت دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ج ١، ص ٦٤.

(٢٧) توفيق برو، العرب والترك فى العهد الدستورى العثمانى ١٩٠٨ــ ١٩١٤، القاهرة ١٩٦٠، ص ص ٣٠٣ــ ٣٠٤ انظر أيضاً
Zeine, N., Op. cit. P. 23.

(٢٨) Ireland, Philip., Iraq, London 1945, Bocaments 233.

(٢٩) جمال زكريا قاسم : الخليج العربى، دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٨٤٠ــ ١٩١٤، القاهرة ١٩٦٦، ص ٢٩١.

(٣٠) Gooch & Temperley, British Bocaments on the Origine of the War 1898-1941, Vol.XPart II, London 1939, P. 190 ff.

(٣١) عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، ج ٢، بغداد ١٩٣٦، ص ص ١٧٢ ــ ١٧٣.

(٣٢) Graves, Philip. The Life of sir Percy Cox, P. 172.

(٣٣) جمال الغزى : ميثاق الوحدة لجزيرة العرب الفتاة (لم يذكر مكان وتاريخ الطبع) ص ص ١٠١ــ ١٠٢.

(٣٤) خيرية قاسمية : الحكومة العربية فى دمشق ١٩١٨ــ ١٩٢٠، القاهرة ١٩٧١. ص ١٥.

(٣٥) Zeine N., Op Cit., P. 35.

(٣٦) محمد عبد اللطيف البحراوى : حركة الاصلاح العثمانى فى عصر السلطان محمود الثانى ١٨٠٨ــ ١٨٣٩، القاهرة ١٩٧٨، ص ١٠.

(٣٧) Price, P. History of Turkey from Empire to Republic, London, 1961, P. 70.

(٣٨) Lewis, A. The Emergence of Modern Torkey, Oxford University, 1961. P.58.

(٣٩) محمد عبد اللطيف البحراوى، مرجع سبق ذكره ص ٢٣٩، وكذلك
(٤٠) باتريك، مارى ملز: سلاطين بنى عثمان الخمسة (مترجم)، بيروت ١٩٣٣، ص ٣٤.
(٤١) Khadduri, Majid, From Religious to National Law cf. Modernization of the Arab World, edited by F.H. Thompson & Other, New York, 1966.

(٤٢) محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، بيروت ١٩٧٧، ص ص ٤٠٧ — ٤٠٩. انظر أيضاً
Landen, R. The Emergence of Modern Middle East cf. Yoang Ottoman's Naumik Kamale Progress, 1892, p. 94.
Young Ottomans
Lewis, Bernard, The Emergence of Modern Turkey, p. 147 ff.

(٤٣) عن النخبة التركية انظر
(٤٤) البرت حورانى، الفكر العربى فى عصر النهضة ١٧٩٨ — ١٩٣٩ (مترجم)، بيروت ١٩٦٨، ص ص ٩٠ — ٩١.
(٤٥) نفسه.
(٤٦) محمد حرب، السلطان عبدالحميد الثانى آخر السلاطين العثمانيين الكبار، دمشق ١٩٩٠، ص ٩٣.
(٤٧) البرت حورانى، الفكر العربى فى عصر النهضة، ص ص ٦٢ — ٦٣.
(٤٨) توفيق برو، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.
(٤٩) عبد الرحمن البزاز، هذه قوميتنا، القاهرة ١٩٦٩ ص ٣٧١.
(٥٠) Landen, R. The Emergence of the Modern Middle East-cf Early Reformism in the Arab World, And Al Aman, 10 September 1857, p. 88.

(٥١) من أبرز مؤلفات خير الدين التونسى كتاب «أقوم المسالك فى معرفة أحوال الممالك» وقد ترجمت مقدمته إلى اللغة الفرنسية بعنوان «الاصلاحات الضرورية للدول الاسلامية» انظر ألبرت حورانى، الفكر العربى فى عصر النهضة ١٧٩٨ — ١٩٣٩، بيروت ١٩٦٨، ص ٨٨.
(٥٢) مصطفى الشهابى، القومية العربية، القاهرة ١٩٦١، ص ٤٥.
(٥٣) عبد الرحمن البزاز، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧٢.
(٥٤) توفيق برو، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٨ — ٢٠.
(٥٥) محمد حرب، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٩.
(٥٦) جون كيرك، موجز تاريخ الشرق الأوسط، مترجم، القاهرة ١٩٧٧، ص ص ١٥٧ — ١٥٨.

(٥٧) Zeine, N. Op. cit., p. 42.
Zeine, N., Op. cit., p. 62.
Zeine, N., Op. cit., p. 55.

(٥٨) عبد الرحمن البزاز، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧٤.

(٥٩) من بين هؤلاء تجدر الإشارة إلى فارس نمر صاحب جريدة المقطم، وجورجي زيدان، مؤسس مجلة الهلال، وفرح انطون مؤسس الجمعية العثمانية والشاعر خليل مطران وغيرهم كثيرون. انظر:

(٦٠) محمد حرب، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٢٧ ـ ١٢٨. انظر أيضاً البرت حوراني، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣١٨ ـ ٣١٩.

(٦١) محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩.

(٦٢)

(٦٣) فائق الصواف، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤.

(٦٤) محمد فريد، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٣٠ ـ ٣٣١.

(٦٥) المصدر السابق، ص ٤٠٨.

(٦٦) كيرك، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٩.

(٦٧) توفيق برو، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٦٨) محمد حرب، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٩.

(٦٩) نفسه ص ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(٧٠) Zeine N., The Emergence of Arab Nationalism, Beirut, 1966, p. 54.

(٧١) كيرك، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٠.

(٧٢) محمد جميل، قوافل العروبة ومواكبها، ص ١٧.

(٧٣) محمود صالح منسى: حركة اليقظة فى الشرق الآسيوى، دراسات تاريخ الشرق العربى الحديث، القاهرة ١٩٧٢، ص ٧٢.

(٧٤) محمد جميل، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٨.

(٧٥) البرت حورانى، الفكر العربى فى عصر النهضة، ص ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٧٦) Zeine N., Op. cit., p. 54.

(٧٧) فائق بكر الصواف، مرجع سبق ذكره ص ١٢٣.

(٧٨) حورانى، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٥.

(٧٩) نفسه.

(٨٠) محمد مصطفى صفوت، مؤتمر برلين وأثره على البلاد العربية، ص ص ٦٤ ـ ٦٥.

(٨١) بكر الصواف، مرجع سبق ذكره، ص ١١٨.

(٨٢) عبد الفتاح ابراهيم، على طريق الهند، الرسالة الأولى من رسائل الأهالى، بغداد ١٩٣٥، ص ص ١٠١، ١٠٥، ١١٥ ـ ١١٧.

(٨٣) Earle. Turky, Great Powers & Baghdad Railway, pp. 20-21.

(٨٤) توفيق برو، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٤ ـ ٣٦.

(٨٥) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص ١٤٣.

(٨٦) توفيق برو، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥.

(٨٧) ماری باتریك : سلاطين بنى عثمان الخمسة ، ص ١٠٨.

(٨٨) اللواء ، سكة حديد بغداد ١٩٠٦/٧/٣١.

(٨٩) اللواء ، عدد ١٩١٣ بتاريخ ١٩٠٥/١٢/٢٨.

(٩٠) محمد حرب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٥.

(٩١) خيرية قاسمية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧.

(٩٢) توفيق برو ، مرجع سبق ذكره ص ص ١٣٢ — ١٣٤.

(٩٣) Zeine, N., Arab Turkish Relations, p. 54.

(٩٤) ساطع الحصرى ، نشوء الفكرة القومية ، القاهرة ١٩٥٢ ، ص ١٧٦.

(٩٥) Zeine, N., Op. cit. p. 59, see also the Emerence of Arab Nationalism, p. 58.

(٩٦) جون كيرك ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٨.

(٩٧) أثارت بائية اليازجى الشعور العربى ضد الترك ، مما عبرت عنه كثير من أبياتها التى جاء فى بعضها :

تنبهوا واستفيقوا أيها العرب ... فقد طمى الخطب حتى غاصت الركب

أقداركم فى عيون الترك نازلة ... وحقكم بين أيدى الترك مغتصب

انظر توفيق برو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦.

(٩٨) عبد الرحمن البزاز ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧٢.

(٩٩) محمد حرب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٤٥ — ٢٤٦.

(١٠٠) خيرية قاسمية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦.

(١٠١) Sacher, H., The Emergence of the Middle East 1914-1924, Washington 1962, p. 120.
Zeine N., Arab Turkish Relations pp. 57-59.

(١٠٢) خيرية قاسمية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢ ، انظر أيضاً

(١٠٣) تاج السرحران ، تطور الفكر العربى من خلال العلاقات العربية التركية ١٩٠٨ — ١٩١٤ ، بغداد ١٩٨٣ ، ص ٩.

(١٠٤) عبد الرحمن البزاز ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٦ — ١٧.

(١٠٥) خيرية قاسمية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٦ — ١٧.

(١٠٦) توفيق برو ، العرب والترك فى العهد الدستورى العثمانى ، ص ص ٦٤ — ٦٦.

(١٠٧) تاج السرحران ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٠ — ١١.

(١٠٨) ربما نستثنى من ذلك دعوة سابقة نادى بها يوسف كرم فى عام ١٨٨٧ وطالب فيها بانفصال الولايات العربية عن الامبراطورية العثمانية ، وكانت دعوته هذه مستمدة من وحى الحرب الروسية التركية التى انهزمت فيها الدولة العثمانية . وبالتالى فلم تكن لها علاقة بتطور فى الفكر القومى ، انظر مجيد خدورى ، الاتجاهات السياسية فى العالم العربى ، دور الأفكار والمثل العليا فى السياسة ، بيروت ١٩٧٢ ، ص ٢٩٢.

(١٠٩) خيرية قاسمية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧.

(١١٠) للمزيد من التفاصيل عن نجيب عازورى وآرائه فى السياسة، انظر:

Hourani, Albert, Syria and Lebanon, London 1946. p. 239.
Zeine N., The Emergence of Arab Nationalism, p. 75.

(١١١) مجيد حدورى، مرجع سبق ذكره، ص ٣١ وكذلك

(١١٢) جمال زكريا قاسم، موقف مصر من الحرب الطرابلسية ــ مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٦٧.

(١١٣) محمد حرب، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٣٧ــ ٢٣٨.

(١١٤) نفسه، ص ص ٢٤٥ ــ ٢٤٦.

(١١٥) محمد حرب، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥.

(١١٦) Zeine, N., Arab-Turkish Relations, p. 62.

(١١٧) Ibid, pp. 62-64.

(١١٨) محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، بيروت ١٩٧٧.

(١١٩) مارى باتريك، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧.

(١٢٠) Sharabi, H.B., Government & Politics of the Middle East in the 20th Century, Washington 1962, p. 23.

(١٢١) Zeine N., Op. cit., p. 64.

(١٢٢) محمد الصواف، مرجع سبق ذكره، ص ١٥١.

(١٢٣) نفسه ص ١٥١.

(١٢٤) توفيق برو، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٥.

(١٢٥) نفسه، ص ٧٦.

(١٢٦) تاج السر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٠.

(١٢٧) فاضل حسين، الفكر السياسى فى العراق المعاصر ١٩١٤ــ ١٩٥٨، بغداد ١٩٨٤، ص ص ٣٧ــ ٣٨.

(١٢٨) انظر نص الفتوى فى محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص ٤١٣.

(١٢٩) توفيق برو، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٠.

(١٣٠) انظر بصدد ذلك جمال زكريا قاسم، موقف مصر من الحرب الطرابلسية، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٦٧، وكذلك لوثروب ستودارد حاضر العالم الاسلامى، ج ٢ تعليق شكيب أرسلان.

(١٣١) Mejid Khadduri, From Religious to National Law, cf. Thompson & Other, Modernization in the Arab World, p. 45.
Zeine, N., Op. cit., pp. 74-77.

(١٣٢) مجيد خدورى، الاتجاهات السياسية فى العالم العربى، ص ٣٠.

(١٣٣) خيرية قاسمية، مرجع سبق ذكره، ص ٨.

(١٣٤) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص ١٨٠.

(١٣٥) توفيق برو، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠٠، ١٠٩.

(١٣٦) تاج السرحران، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩.
(١٣٧) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص ١٨٧.
(١٣٨) خيرية قاسمية: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.
(١٣٩) فاضل حسين: مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٨ — ٣٩.
(١٤٠) من برنامج جمعية العهد انظر أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، القاهرة ١٩٣٥، ص ص ٤٦ — ٤٧.
(١٤١) خيرية قاسمية، مرجع سبق ذكره، ص ١٩.
(١٤٢) لمزيد من التفصيلات عن هاتين الجمعيتين انظر أحمد عزت الأعظمى، الوحدة العربية أسبابها ومقوماتها ومقدراتها، ج ٤، بغداد ١٩٣١، ص ص ٥٤ وما بعدها. انظر أيضاً فاضل حسين: مرجع سبق ذكره، ص ٤٢ وما بعدها.
(١٤٣) توفيق برو، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٢٣ — ٣٢٧.
(١٤٤) أمين سعيد، مرجع سبق ذكره، ج ١ ص ص ٥٥ — ٥٦.
(١٤٥) Zeine N., The Emergence of Arab Nationalism, p. 90.
(١٤٦) راجع بصدد ذلك المنشور الأول للشريف حسين، انظر ملاحق كتاب العلاقة بين الدولة العثمانية واقليم الحجاز لمحمد بكر الصواف.
(١٤٧) Zeine, N., Arab Turkish Relations p. 81.
(١٤٨) تاج السرحران، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩.
(١٤٩) ساطع الحصرى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٠١ — ٢٠٢.
(١٥٠) Zeine N., Op. cit., p. 86.
(١٥١) أحمد عزت الأعظمى، القضية العربية، ص ص ١٠١ — ١٠٢.
(١٥٢) عبد الرحمن البزاز، هذه قوميتنا، ص ص ٣٨٢ — ٣٨٣.
(١٥٣) Zeine N., Op. cit., p. 86.
انظر جميل بيهم، مرجع سبق ذكره ص ٢١.
(١٥٤) Zeine N., Op. cit., p. 86.
(١٥٥) محمد مصطفى صفوت، موتمر برلين ١٨٧٨ وأثره فى البلاد العربية، ص ص ٦٥ — ٦٦.
(١٥٦) مجيد خدورى، الاتجاهات السياسية فى العالم العربى، ص ٣٢.
(١٥٧) لمزيد من التفصيلات عن موتمر باريس راجع جورج أنطونيوس، يقظة العرب ص ١٩١ وما بعدها.
(١٥٨) عبد الرحمن ابزاز، هذه قوميتنا، ص ٣٨٦.
(١٥٩) جمال زكريا قاسم: العرب فى أمريكا دراسة لتاريخ الهجرة العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة، ٨٨، ص ٢١٣.
(١٦٠) عبد الرحمن البزاز، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٣.
(١٦١) فاضل حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤١ — ٤٢.
(١٦٢) أحمد طرابين، الوحدة العربية ١٩١٦ — ١٩٤٥، القاهرة ١٩٥٩، ص ١٨.
(١٦٣) Zeine N., Arab-Turkish Relations pp. 83-84.

(١٦٤) تاج السرحان، مرجع سبق ذكره، ص ٩٤.
(١٦٥) ألبرت حوراني، الفكر العربى فى عصر النهضة، ص ص ٣٣٨ــ ٣٣٩.
(١٦٦) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص ١٩٤.
(١٦٧) توفيق برو، مرجع سبق ذكره، ص ٦١٠.
(١٦٨) Zeine N., Arab Rurkish Relations, p. 101.
(١٦٩) محمد جميل بيهم، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.
(١٧٠) خيرية قاسمية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.
(١٧١) مكى شبيكة، العرب والحرب العالمية الأولى، القاهرة ١٩٧٥، ص ص ١٣ــ١٤.
(١٧٢) بكر الصواف، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٣.
(١٧٣) مكى شبيكة، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.
(١٧٤) Sacher, M., The Emergence of the Middle East, p. 119.
Correspondence between sir Henry MC-Mahen, His Majesty's High Commissioner at Cairo and the Sherif Hussein of Mecca, July, 1915, Cmd 5957, Mis No. 3, 1939.
(١٧٥) أنيس صايغ، الهاشميون والثورة العربية الكبرى، بيروت ١٩٦٦، ص ٦٧.
(١٧٦) رغم أن أجزاء من تلك المراسلات قد نشرت فى الصحف العربية وبعض الكتابات العربية إلا أن الحكومة البريطانية لم تفصح عنها إلا فى عام ١٩٣٩ (حين قامت بنشرها بعنوان :

(١٧٧) عن مراسلات الحسين ــ مكماهون، انظر جورج أنطونيوس، يقظة العرب ص ٢٥٢ وما بعدها، وكذلك فاضل حسين، مرجع سبق ذكره ص ٤٥. وعن رد مكماهون على رسالة الشريف حسين بشأن تحديد الدولة العربية فى ١٤ أكتوبر ١٩١٥.
انظر كيرك، موجز تاريخ الشرق الأوسط، ص ١٩٤.
(١٧٨) مكى شبيكة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥.
(١٧٩) Marlowe, I., The Persian Gulf im the 20th Century, London p. 48.
(١٨٠) محمد رشيد رضا، الوهابيون والحجاز، القاهرة ص ص ٧٣ــ٧٤، انظر أيضاً جمال زكريا قاسم، المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على امارات الخليج العربى، مجلة الجمعية المصرية التاريخية، العدد السادس عشر.
(١٨١) مكى شبيكة، العرب والحرب العالمية الأولى، ص ٢١.
(١٨٢) نفسه، ص ٢١.
(١٨٣) Price, Philipe., A History of Turkey from Empire to Republic, London 1961, pp. 97-98.
Zeine N., Op. cit., p. 103.
(١٨٤) خيرية قاسمية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

(١٨٥) عبد الرحمن البزاز، هذه قوميتنا، ص ٣٨٩ انظر أيضاً

(١٨٦) خيرية قاسمية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

(١٨٧) فاضل حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٦ — ٤٧.

(١٨٨) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص ٣٠٥.

(١٨٩) فى هذا المنشور والمنشورات الأخرى التى أصدرها الشريف حسين راجع ملاحق ٢، ٣، ٤ من كتاب بكر الصواف، علاقة الدولة العثمانية باقليم الحجاز، ص ص ٣٠٥— ٣٠٦. وقد أشار المؤلف أنه نقل المنشور الأول من النص الأصلى المحفوظ فى خزانة قصى محب الدين الخطيب، ونقل المنشورين الآخرين من جريدة القبلة فى عدديها الحادى عشر والحادى والثلاثين الصادرين فى ٢١ ذى القعدة ١٣٣٤، ٤ صفر ١٣٣٥، ١٩ أغسطس، ٣٠ نوفمبر ١٩١٦.

(١٩٠) Lenczowski, Co., The Middle East in World Affairs, Cornell University, 1962 p. 58.

(١٩١) لورنس، أعمدة الحكمة السبعة (معرب)، بيروت ١٩٦٣، ص ٣٨٥.

(١٩٢) خيرية قاسمية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٨ — ٣٩.

(١٩٣) مكى شبيكة، العرب فى الحرب العالمية الأولى، القاهرة ١٩٧٥. ص ٦٢.

(١٩٤) محمد جميل بيهم، مرجع سبق ذكره، ص ٣١.

(١٩٥) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص ص ٣٨٠— ٣٨١.

(١٩٦) خيرية قاسمية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٥— ٤٦.

(١٩٧) جون كيرك، موجز تاريخ الشرق الأوسط، القاهرة ١٩٥٧، ص ١٩٦.

(١٩٨) جمال زكريا قاسم، العرب فى أمريكا، القاهرة ١٩٨٨، ص ١٩٦.

(١٩٩) خيرية قاسمية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥.

(٢٠٠) Lenczowaki, Co., Op. cit., p. 47.

(٢٠١) عبد الرحمن البزاز، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩١.

(٢٠٢) فاضل حسين، مؤتمر لوزان وآثاره فى البلاد العربية، القاهرة ١٩٥٨، ص ٩.

(٢٠٣) نفسه ص ص ٥١ — ٥٢.

(٢٠٤) نفسه ص ص ١١ — ١٢.

(٢٠٥) انظر معاهدة لوزان— جريدة الأهرام، ٢٥ يولية ١٩٢٣.

(٢٠٦) مارى باتريك، سلاطين بنى عثمان الخمسة، بيروت ١٩٣٣، ص ١٥٧.

(٢٠٧) صالح بو نصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، بيروت ١٩٧٨، ص ص ٧٠— ٨٠ انظر بكر الصواف، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٩.

(٢٠٨) Hourani, Albert: The Ottoman Background of the Middle East, University of Essex, Carreras Arab Lectures, Longmans, 1969, p. 119.

الفصل الخامس

العلاقات العربية التركية فيما بين الحربين العالميتين(*)

كانت كل التطورات فى الفترة السابقة على قيام الحرب العظمى، أو ما سمى فيما بعد بالحرب العالمية الأولى تشى بأن العرب والترك إلى فراق بعد علاقة دامت لأربعة قرون، وهو فراق لم يكن ليتم بسهولة بعد هذا العمر التاريخى الطويل!

فقبيل قيام الحرب كان الوجود العثمانى قد انحسر إلى حد كبير عن الرقعة العربية، وكان آخر هذه الانحسارات ما تبدى فى انتهاء لهذا الوجود بشكله الأسمى من تونس (١٨٨١)، وبشكله الفعلى من ليبيا (١٩١٢)، وبشكله القانونى من مصر (١٩١٤).

ولم يكن قد تبقى من الامبراطورية العثمانية الفسيحة سوى ما هو واقع شرقى شبه جزيرة سيناء، فى الشام والعراق وشبه الجزيرة العربية، أى المناطق العربية المتاخمة لتركيا، مقر الدولة.

وإذا كانت ظروف الحرب قد أخرجت الأتراك من تلك المناطق المتبقية من بقايا الامبراطورية العثمانية فى الوطن العربى فإن كل الظروف السابقة كانت تمهد لذلك، وليس فقط الهزيمة العسكرية التى حاقت بدول الوسط ومعها تركيا، خاصة ما اتصل من تلك الظروف بتدهور العلاقات بين العرب والترك، وهو الأمر الذى عبر عن نفسه فى الإسهام العربى فى التخلص من الوجود التركى خلال الحرب(٥٥).

---

(٥) أعد هذه الدراسة الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق، أستاذ التاريخ الحديث بكلية البنات ــ جامعة عين شمس.

غير أن نهاية هذا الوجود لم يكن نهاية للعلاقات بين الطرفين، فإن علاقة أربعة قرون لاتنتهى بهذه السهولة، فالعلاقات السياسية يمكن أن تنتهى، ولكن حقائق التاريخ والجغرافيا تبقى لتلعب دورًا مؤثرًا فى العلاقة بين الجانبين.

حقائق التاريخ الناتجة عن ذلك التأثر الذى تعرضت له الولايات العربية من الدولة، وهو تأثر كان قويًا بطبيعته نتيجة للرابطة الدينية بينهما، وهى الرابطة التى زادت أواصرها بعد انتقال الخلافة إلى استانبول منذ القرن السادس عشر، وبعد انتعاش الدعوة إلى «الجامعة الإسلامية» فى عهد السلطان عبد الحميد الثانى (١٨٧٦ــ ١٩٠٩).

وشخوص الأبصار الدينية فى العالم العربى إلى استانبول باه .اد تلك القرون كان من الصعب تحويله إلى وجهة أخرى نتيجة لحدث سياسى مهما بلغ حجم هذا الحدث.

أما حقائق الجغرافيا فتشير إلى أن ما حدث من انفصال البقية الباقية من العالم العربى عن الدولة قد تركز فى تلك المنطقة المتاخمة لتركيا، خاصة فى الشام والعراق، مما أثار مشكلة تحدث كثيرًا فى مناطق التخوم.. مشكلة تداخل الأعراق، وهى مشكلة تتفاقم فى مناطق التماس العرقية عندما يحدث أن تقع تلك المناطق تحت نظام سياسى واحد ولفترة طويلة من الزمان، وهو ما جرى فعلاً ليس فقط فى مناطق التماس العرقية بين الأتراك والعرب، ولكنه حدث أيضًا فى نفس المناطق بين تركيا وولاياتها البلقانية مما تسبب فى مآس بشرية عديدة استمرت حتى قيام الحروب البلقانية الشهيرة (١٩١٢ــ ١٩١٣).

وإذا كانت حكومة الجمهورية التركية قد أقرت بتخليها عن سيادتها على البلاد العربية فى معاهدة لوزان المشهورة المعقودة عام ١٩٢٣ فإن حقائق التاريخ والجغرافيا لم تنه العلاقات بين الطرفين مما يشكل فصلاً هامًا من فصول هذه العلاقات.

اختفاء الدولة العثمانية والعلاقات العربيةــ التركية:

تفاوتت المواقف العربية خلال الفترة الممتدة بين انتهاء الحرب العالمية الأولى وعقد معاهدة لوزان التى تنازلت بمقتضاها الجمهورية التركية عن أية حقوق قانونية لها فى المنطقة العربية وتنازلت بذلك عن آخر شكل من أشكال الوجود فى العالم العربى.

غير أنه قبل ذلك لنا أن نلاحظ أنه قد تفاوتت المواقف من عملية إنهاء الوجود العثمانى تفاوتًا ملحوظًا، سواء تم هذا الانهاء من خلال العمليات العسكرية للحلفاء، أو من خلال ما عرف بالثورة العربية الكبرى، أو من خلالهما معًا.

فى سوريا لقى هذا الانباء ترحيبًا بالغًا ، وهو الترحيب الذى صدر من ذلك الصراع بين القوميتين العربية والطورانية الذى بدأ قبل قيام الحرب وتصاعدت حدته إبانها حتى وصل إلى ذروته المأسوية بعمليات القمع التى مارستها السلطات العسكرية التركية والتى راح ضحيتها عدد من رجال الجمعيات العربية فيما عرف بمذابح جمال باشا (١) .

فى العراق وعلى الرغم من المشاركة من جانب العراقيين ، خاصة الضباط من رجال جمعية العهد فى الحركة العربية ، فإن ثورة الحجاز لم تلق نفس القدر من الترحيب ، وهو ما سجله رجال المكتب العربى الذين جاء فى أحد تقاريرهم :

إن أنباء تمرد الشريف لم تثر أى انفعال خاص فى العقول البطيئة الحركة للأهالى . والكثيرون ليس لديهم من المعلومات ما يكفى لإدراك أهمية الحدث أو حتى تصديقه على الإطلاق . والحزب الموالى للأتراك (الذى يرأسه عدد من الموظفين السابقين) يرون أن الشريف لم يكن محقًا بإثارته مسألة الاستقلال العربى فى الوقت الذى تخوض فيه تركيا حربًا ، أما العرب الشيعة ، الذين يتعاطفون معنا بالطبع فيبدو أنهم مسرورون ويأملون أن يشمل إعلان الشريف العراق . أما السنة القلائل (وبينهم عدد من أنصار العروبة ، فهم فرحون » (٢) .

ورغم تعدد التفسيرات لهذا التفاوت بين الموقف السورى المتحمس للتخلص من الترك والموقف العراقى الأقل حماسًا ، فإن هناك من الأسباب ما يتصل باختلاف العلاقة بين الحركة العربية فى سوريا وحكومة استانبول وبينها فى العراق وبين هذه الحكومة .

فالمعلوم أن الحركة القومية فى العراق كانت أميل إلى شكل من « اللامركزية » فى علاقتها مع الدولة وليس الانفصال الكامل عنها ، ثم أنه معلوم أيضًا أن هذه الحركة لم تدخل فى صدام مع السلطات التركية على النحو الذى حدث فى سوريا ، ومعلوم ثالثًا أن زعامة هذه الحركة كانت تتكون من الضباط العراقيين فى الجيش التركى ، وهم بحكم وضعهم لم يكونوا تواقين إلى القطع الكامل لروابط بلادهم مع دولة الخلافة .

بيد أن ذلك لا يعنى بحال أنهم لم يكونوا راغبين فى التخلص من السيادة التركية إذا ما واتتهم الفرصة لذلك ، ولكن ليس بقدر الحماس الذى عرفه الوطنيون على الجانب الآخر من الهلال الخصيب !

أما فى مصر فقد كان الوضع مختلفًا فلم تلق ثورة الشريف حسين نفس القدر من الترحيب ، بل لعلها لقيت قدرًا من الرفض .

عبر عنه أيضًا علماء الأزهر الذين اعتبروا ثورة الحجاز مؤامرة بريطانية لضرب الوحدة الإسلامية، وأصدروا فتوى بإدانة «الخونة والمرتدين الذين يؤيدون صنيعة الانكليز الملك حسين بن على»(٤).

وكان هذا الموقف المصرى منطقيًا بحكم أن أولويات المصريين قد اختلفت عن أولويات العرب فى الحجاز والشام والعراق، فبينما وضع الأولون فى اعتبارهم أن عداءهم متجه بالأساس للسيطرة البريطانية فقد كان الأخيرون يرون أن العدو الذى ينبغى التخلص منه هو العدو التركى!

إلا أنه ينبغى أن نلاحظ هنا أن تلك المواقف لم تبق على ثباتها لوقت طويل.

فالآمال لدى رجال الحركة الوطنية فى سوريا والعراق بأن انحسار الوجود التركى سيعقبه قيام الحكومات العربية المستقلة أخذت تتبدد بعد أن بدأ الحلفاء يضعون اتفاقياتهم التى عقدوها خلال الحرب بتقسيم بلادهم إلى مناطق نفوذ موضع التطبيق، الأمر الذى قاد إلى مصادمات دامية فيما جرى فى «ميسلون» فى صيف عام ١٩٢٠ وفيما حدث فى الثورة العراقية الشهيرة التى تفجرت فى نفس العام.

وبينما كانت هذه الأحداث تتوالى فى سوريا والعراق كانت الأوضاع تتغير فى تركيا.

فقد شهدت الفترة التى أعقبت الحرب وعقد معاهدة سيفر تعاظم دور مصطفى كمال لوقف محاولات الحلفاء لفرض تسوية مهينة على تركيا، وهو دور أخذ يحظى بإعجاب متزايد من جانب رجال الحركة الوطنية فى كل من العراق وسوريا، وكان وراء ذلك سببان:

الأول: أن مصطفى كمال كان يحارب نفس القوى التى بدأت ترث الدور العثمانى فى بلادهم، وربما بشكل أعنف كثيرًا مما كان يمارسه العثمانيون وبدون أدنى درجة من درجات الوحدة بين الطرفين، فقد كان هناك على الأقل مع العثمانيين الوحدة الدينية.

الثانى: أن الرجل لم يكن ينتمى لأولئك الذين دخلوا فى صدام سافر مع القوميين العرب، بالعكس فقد كان معلومًا أنه يقود تيارًا جديدًا بالتخلى عن الأملاك العثمانية غير التركية، بمعنى آخر أنه بينما اصطدم القوميون العرب بالقوميين الأتراك الساعين إلى فرض السيطرة التركية على سائر قوميات الامبراطورية، فقد كان مصطفى كمال قوميًا تركيًا أيضًا ولكن بمنطق مختلف.. منطق تخليص القومية

التركية من علاقتها بسائر القوميات المحيطة والتى رأى أنها مصدر ضعف لها قبل أن تكون مصدر قوة !

وتأسيساً على هذه الحقائق تبدت بعض مظاهر التأييد العربى فى العراق وسوريا، وإن لم تتبد بنفس الدرجة فى مصر التى كان لها موقف، وأى موقف من الحركة الكمالية !

فمن الحقائق التى أصبحت شائعة أنه لما واجهت الحكومة السورية المحاولات الفرنسية عام ١٩٢٠ لوضع مقررات سان ريمو موضع التطبيق وفرض الانتداب الفعلى على المناطق السورية التى كان يحكمها فيصل ساد التفكير فى دوائر الحكومة السورية الوليدة للاتصال بالكماليين الذين كانوا مشتبكين مع الفرنسيين فى جنوب الأناضول لتوحيد جهودهم فى مواجهة العدوان الفرنسى(٥).

وعلى نفس الدرجة من الشيوع أن الحكومة الفيصلية فى دمشق قد رفضت الإذن للقوات الفرنسية بعبور أراضيها أو استخدام الخطوط الحديدية السورية للتوجه إلى جنوب الأناضول لتدعيم قواتها بوصفها دولة مستقلة تريد اتخاذ موقف الحياد، مما دعا الجنرال جورو إلى التصريح بأن هذا الموقف بمثابة تقديم العرب لمساعدة فعالة للأتراك وتوجيه ضربة موجعة للفرنسيين(٦).

وقد تذرع الفرنسيون بهذا الموقف السورى لتوجيه انذارهم المشهور لحكومة فيصل، وهو الانذار الذى أدى تنفيذه إلى الإطاحة بهذه الحكومة !

بيد أن هذا الموقف الذى واكب عملية تقطيع الروابط التاريخية بين تركيا والعالم العربى كان مؤقتاً، وقد أملته الظروف التى أعقبت الحرب ومحاولات اعادة رسم خريطة المنطقة، غير أنه مع انتهاء تلك الظروف أخذت العلاقات العربية التركية تأخذ مسارات مختلفة، فى مصر اختلفت عن العراق وسوريا، وفى هذين القطرين الأخيرين برزت مشكلة فى علاقاتها مع تركيا، ولكن اختلفت حدة هذه المشكلة فى العراق عنها فى سوريا، مما يدعو إلى أن نفرد للعلاقات التركية ـ العربية مع كل من تلك الأقطار جانباً من الدراسة.

العلاقات المصرية ـ التركية فى فترة ما بين الحربين :

لم يكن من السهل على المصريين استيعاب حجم التحول الذى أدى إلى انتهاء الامبراطورية العثمانية وحلول جمهورية تركيا الحديثة محلها.

فبالرغم من ثورة ١٩١٩ ذات الطابع القومى ؛ فقد استمرت قطاعات متعددة من المصريين ، وعلى مستويات مختلفة تنتابها مشاعر الانتماء الاسلامى ، ولم يكن أبناء هذه القطاعات ليتصوروا أن يكون هناك عالم للمسلمين بدون خلافة أو بدون تركيا .

على المستوى السياسى كان هناك «الحزب الوطنى» الذى بنى كل قناعاته على اعتبار أنه يمثل الفصيل المصرى من حركة الجامعة الاسلامية ، وقد تطلب تغيير هذه القناعات بعض الوقت !

على المستوى الاجتماعى كانت هناك «الطبقة التركية الحاكمة» ، وهذه الطبقة وإن كانت قد تمصرت إلى حد كبير خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، إلا أن كثيرًا من رموزها استمر قائمًا سواء ممثلة فى القصر الملكى أو فى عدد من الساسة الذين لم تلحقهم يد التمصير من أمثال يكن وثروت ورياض وفخرى وآخرين .

أيضًا وبالرغم من سقوط الامبراطورية العثمانية وقيام الجمهورية التركية فإن العلاقات الرسمية بين القاهرة وأنقرة لم تنقطع ، بل أنها أخذت أشكالاً متعددة ، وهى أشكال كانت فى كثير من الأحوال بالغة الإثارة .

جانب من هذه الإثارة بدا فى ذلك الارتباك الشديد الذى أصاب صفوف الحزب الوطنى ، أكبر الأحزاب المصرية قبل الحرب العالمية الأولى ، فقد تنازع هذا الحزب اتجاهان .. البقاء على ولائه العثمانى ذى الطابع الإسلامى ، وكان يتزعمه أحمد لطفى وعلى فهمى كامل ، إلا أنه قد أضعف من أصحاب هذا الاتجاه أن دولة الخلافة كانت وقتذاك قد وهنت إلى حد كبير ، واتجاه يتزعمه حافظ رمضان يرى وجوب التعامل مع المتغيرات التى استجدت على ميدان العمل السياسى ، وقد نجح أصحاب هذا الاتجاه فى القيام بما يشبه الانقلاب عام ١٩٢٣ استولوا بعده على مقاليد الأمور فى الحزب(٧) .

لعل من أكثر هذه الأشكال إثارة أن الخزينة المصرية استمرت وحتى بعد ثورة يوليو عام ١٩٥٢ تدفع أقساط الدين العثمانى مما كان مصدرًا لتندر الرئيس جمال عبدالناصر فى خطبة شهيرة من خطبه مما اعتبره الرجل دليلاً على مدى تعفن الجهاز الإدارى المصرى ، ولم يكن الأمر كذلك .

فالمعلوم أن الدولة العثمانية قد اقترضت ، ولمرات ثلاث ، أعوام ١٨٥٥ و١٨٩١ و١٨٩٤ بضمان الويركو المصرية أو الجزية التى كانت تدفعها مصر للدولة . وكان مفروضًا مع اعلان الحماية عام ١٩١٤ واسقاط السيادة العثمانية على مصر ، ثم

اعتراف تركيا بذلك فى مؤتمر لوزان عام ١٩٢٣ أن يسقط هذا الالتزام المصرى، الأمر الذى لم يحدث!

فقد كان الموضوع محل مفاوضة فى لوزان ورأى الأتراك أنهم فى مقابل التنازل عن كل حقوقهم فى مصر فإن على الخزينة المصرية أن تستمر فى تحمل دفع القرض العثمانى على اعتبار أنه قد أصبح جزءاً من «الدين العمومى المصرى» (٨).

وقد قبل المندوب السامى البريطانى فى القاهرة هذا المطلب(٩) فلم يكن يعنى الحكومات المقرضة، على رأسها الحكومة البريطانية إلا أن يستمر دفع الدين وفوائده بانتظام.

بعد عام بالضبط وفى مارس عام ١٩٢٤ جرى حادث آخر فى تركيا خلّف أشد الآثار على العلاقات المصرية التركية وعلى مستوى الأوضاع فى مصر نفسها.

فقد قرر المجلس الوطنى التركى فى هذا الشهر خلع الخليفة و«حرمان الخليفة المخلوع وأفراد العائلة العثمانية ذكورًا وإناثًا وأصهارهم من الإقامة داخل حدود الجمهورية إلى الأبد»، و«اجبار الجميع على مغادرة البلاد فى ظرف عشرة أيام» (١٠).

وقد خلّف هذا القرار أعمق الآثار على الساحة المصرية.

فهو على المستوى السياسى أثار قضية من أخطر القضايا فى تلك الحقبة، فهل تترك مصر الخلافة الاسلامية لتختفى من الوجود بعد أن استمرت حقيقة قائمة بامتداد التاريخ الاسلامى، خاصة وأن مصر هى التى احتضنتها فى فترة ضعفها، وأنها لم تنقل منها إلا بعد الفتح العثمانى عام ١٥١٧، ولا شك أن أكثر الناس غيرة حول استمرار نظام الخلافة كانوا من العناصر المحافظة، سواء فى داخل الأزهر أو خارجه، خاصة الشيخ رشيد رضا والمنار.

فبعد إلغاء الخلافة بأربعة أيام فحسب صدر بيان موقع من ستة عشر عالمًا من علماء الأزهر يقررون فيه بطلان ما تجرأ عليه الكماليون من عزل الخليفة عبد المجيد الذى انعقدت له البيعة من المسلمين جميعا؛ لأنه صادر من فئة قليلة لا يعتد بهم «فبيعته صحيحة شرعًا فى عنق كل مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر» وينبه البيان المسلمين لحاجتهم إلى الخليفة ثم يدعوهم لعقد مؤتمر لبحث «ما يراه فى أمر الخلافة من الطريق الشرعى»، ويحذرهم من «تسرب الخلاف الذى يؤخر الإسلام ويوهنه» (١١).

على المستوى السياسى أيضاً داعبت القصر على عهد الملك فؤاد أن يهتبل الفرصة وينقل المنصب الدينى الرفيع إلى مصر، ويكون هو خليفة المسلمين. تدفعه إلى ذلك ميول أوتوقراطية معروفة ورغبة جارفة أن يستعيد كثيرًا من الأرض التى فقدها نتيجة لثورة ١٩١٩، وما استتبعها من صدور دستور ١٩٢٣، ومانتج عن ذلك من قيام أول حكومة دستورية فى البلاد عام ١٩٢٤ برئاسة سعد زغلول، وهى الحكومة التى سلبت فؤاد كثيرًا من سلطاته والتى كان يطمح إلى استعادتها من خلال ارتداء زى الخليفة!

وكان طريق الملك فؤاد إلى الخلافة يبدأ من الأزهر، على حد تعبير صاحب كتاب «دور الأزهر فى السياسة المصرية».

وبسرعة كبيرة تغير موقف علماء الأزهر من الدعوة بالتمسك ببيعة الخليفة عبد المجيد إلى أنه ليست له «بيعة فى أعناق المسلمين»، وتذرعوا فى ذلك بأنه «ليس من الحكمة ولا مما يلائم شرف الاسلام والمسلمين أن ينادوا ببقاء بيعة فى أعناقهم لشخص لايملك الإقامة فى بلده، ولا يملكون هم تمكينه منها» (١٢).

وليس من شك أن تغيير موقف علماء الأزهر على هذا النحو كان وراءه الملك فؤاد الذى أجرى اتصالات بهؤلاء من خلاله رجله حسن باشا نشأت الذى كان يشغل وقتذاك منصب وكيل وزارة الأوقاف ثم صار فيما بعد وكيلاً للديوان الملكى.

وقد تبنى القصر فكرة الدعوة لمؤتمر دائم أقيم فى مصر تحت اسم «المؤتمر الإسلامى العام للخلافة» أصدر مجلة تدعو إلى مبايعة أحد ملوك المسلمين بالخلافة. وتكونت لهذا المؤتمر لجان فى المدن والمراكز والقرى والكفور أدخل فى عضويتها أئمة المساجد ومؤذنوها والقبانية وكل فصحاء القرية (١٣).

وفى هذه الظروف تصاعد الهجوم على أتاتورك والحكومة التركية لإلغائهم الخلافة، وذهب رجل مثل رشيد رضا إلى حد القول أن صفة الإسم قد زالت عن المجتمعات الاسلامية وشعوبها بإلغاء «أتاتورك» لمنصب الخلافة العثمانية، وإن كل المسلمين آثمون حتى يبايعوا خليفة آخر، وأنهم قد عادوا بسبب إلغاء منصب الخلافة «أمة جاهلية» (١٤).

باختصار فإن الغاء الخلافة من جانب الحكومة الجمهورية التركية قد ترك انطباعاً سيئاً بين العناصر المحافظة فى مصر، مما كان محل انتقاد واسع لحكومة أنقرة، ومما فتح مجالاً لمعركة من أهم المعارك الفكرية والسياسية فى التاريخ المصرى المعاصر، هى المعارك التى اقترنت بصدور كتاب «الإسلام وأصول الحكم» الذى ألفه قاضى محكمة المنصورة الشرعى!

الكتاب صدر فى عام ١٩٢٥ وكان واضحا على مؤلفه رغم ثقافته الدينية اعجابه البالغ بمنهج أتاتورك العلمانى مما بدا فى الباب الثالث من الكتاب تحت عنوان «رسالة لاحكم ودين ولادولة»، والذى خلص فى نهايته إلى القول أنه «ليس القرآن وحده الذى يمنعنا من اعتقاد أن النبى (صلى الله عليه وسلم) كان يدعو مع رسالته الدينية إلى دولة سياسية. وليست السنة هى وحدها التى تمنعنا من ذلك، ولكن مع الكتاب والسنة حكم العقل، ومايقضى به معنى الرسالة وطبيعتها، إنما كانت ولاية محمد (صلى الله عليه وسلم) على المؤمنين ولاية الرسالة غير مشوبة بشئ من الحكم. هيهات هيهات، لم يكن هناك حكومة، ولادولة، ولاشئ من نزعات السياسة، ولا أغراض الملوك والأمراء، لعلك الآن قد اهتديت إلى ما كنت تسأل عنه قبلاً من خلو العصر النبوى من مظاهر الحكم وأغراض الدولة، وعرفت كيف لم يكن هناك ترتيب حكومى، ولم يكن هناك ولاة ولاقضاة ولاديوان.. الخ»(١٥).

وقامت الدنيا ولم تقعد بعد صدور الكتاب؛ فعلى جانب وقف الملك فؤاد وأنصاره سواء كان هؤلاء الأنصار من العناصر المحافظة فى الشارع المصرى أو من رجال الحكومة التى كانت قائمة، حكومة أحمد زيور باشا والتى كانت تتكون من ائتلاف من رجال الملك وبعض أعضاء حزب الأحرار الدستوريين الذى ينتمى إليه الشيخ على عبدالرازق!، أو الحزب الذى كان قد تأسس فى مستهل العام لمناصرة القصر تحت اسم «حزب الاتحاد» والذى كان يملك جريدة يومية ناطقة باسمه، ودارت معركة من أخطر المعارك فى مصر فجرها القرار التركى بالغاء الخلافة.

المعركة متعددة الجوانب غير أن مايعنينا رصده منها هنا ما اتصل بموقف سائر أطرافها من النظام الجديد فى تركيا، وكان موقفا واضحا.

فأنصار الملك والعناصر المحافظة شنت حملة عنيفة على توجهات حكومة الجمهورية التركية.

جسد هؤلاء الشيخ رشيد رضا الذى كتب ناعيا على الأمة الإسلامية الانتصارات التى أحرزها خصوم الإسلام فى «هذه الحرب السياسية العلمية» التى هى فى رأيه «أضر وأنكى من الحروب الصليبية».. وكيف كان آخر فوز لهذه الحروب على المسلمين محو اسم السلطنة العثمانية الإسلامية من لوح الوجود، وإلغاء الترك لمنصب الخلافة من دولتهم الصغيرة التى أمكنهم استبقاؤها من تلك السلطة العظيمة، وتأليفهم حكومة جمهورية غير مقيدة بالشرع الإسلامى فى أصول أحكامه ولافروعها، وتصريحهم بالفصل التام بين الدين والدولة».

ونعى صاحب المنار فى نفس المقال على أنصار مدنية السلطة وعلمانية الدولة حذوهم حذو مصطفى كامل « ورفع عقائرهم فى مصر هاتفين لعمل الترك » (١٦).

وقد وصفت جريدة التايمز اللندنية أنصار هذا التيار بأنهم « أصحاب الأراضى من كبار الملاك الذين يعتمد الاتحاديون عليهم ، وهم لا يعطفون على الآراء التركية الدينية الحديثة ، كما أنهم لم يكونوا يعطفون على الطرق التركية الإدارية العتيقة » (١٧).

بالمقابل انخرط المفكرون الليبراليون من المعجبين بالتجربة التركية فى تيار واحد ، سواء من كان منهم مستقلاً عن الأحزاب ، أو من كان منضوياً إليها مع تعددها .

فقد كتبت « الهلال » فى يوليو عام ١٩٢٥ بأن المؤلف بعمله هذا « يوافق نظرية الأتراك الحديثة فى فصل الخلافة عن الحكم ، ويرى أن كل أمة إسلامية حرة فى انتخاب من تريده حاكماً عليها .. وهذه النظرية تتفق وأصول الحكم فى القرن العشرين » (١٨).

الأهم من المفكرين الليبراليين الذين عبروا عن أنفسهم بصفة شخصية أمثال سلامة موسى الذى كتب مقالاً يدافع فيه عن الشيخ على عبد الرازق موقف حزب ، هو حزب الأحرار الدستوريين .

وكان هذا الحزب يمثل تياراً عرفته مصر بدءاً من الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ذلكم هو تيار التغريب Westernization ، وهو نفس التيار الذى قاده أتاتورك فى بلاده .

وقد نصبت جريدة الحزب (السياسة) ورئيس تحريرها ، الدكتور محمد حسين هيكل ، من أنفسهم المدافعين عن الأفكار التى نادى بها الشيخ على عبد الرازق وعن التجربة الكمالية ، مما أدى إلى أزمة داخل الوزارة الزيورية ، بين الاتحاديين من أنصار الملك المعادين للتجربة التركية والدستوريين المناصرين لها ، وبالتالى مناصرين لصاحب كتاب « الإسلام وأصول الحكم » مما أدى إلى خروج ممثلى الدستوريين من الوزارة وإعادة تأليفها (١٩).

وتبدو مساندة « السياسة » للمتغيرات التى أدخلها أتاتورك فى جوانب أخرى .

من بين هذه التغييرات استخدام الحروف اللاتينية بدلاً من الحروف العربية ، وتغيير التاريخ العربى إلى التاريخ الأفرنجى ، وتحريم الزى الدينى ولبس القبعة بدلاً من العمامة إلى جانب قوانين حرية الرأى .

وكان رأى « السياسة » أن اصلاح الحروف التركية « يسهل نشر التعليم ، ويزيل المصاعب التى تعترض كل من يتصدى لتعلم تلك اللغة قراءة وكتابة ، ونحن لانتردد مطلقـًا بصفتنا ممن درسوا تلك اللغة فى الاتفاق معهم على ضرورة ذلك الاصلاح ووجوب التعجيل به » .

وتناولت السياسة مسألة الزواج المدنى التى بدأ العمل بها فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٦ ، وأنه سيكون له أثر عظيم فى « الوصول بالاستقلال القضائى التركى إلى أرقى درجة .. وأنه يسوى بين الرجل والمرأة فى كل شئ بشكل يسهم فى تقدم الحركة النسوية (٢٠) .

رفضت « السياسة » أيضـًا الحملة التى شنتها الصحافة المحافظة على إجراءات الحكومة التركية بمنع ارتداء الطربوش واستبدال القبعة به ؛ فقد نشرت آراء صحية عن عدم قدرة الطربوش على الوقاية من ضربة الشمس ، ورفضت دخول رجال الدين فى المعركة لأنهم لايلمسون هذا الضرر، وفضلت لبس القبعة وربطته بالتقدم والرقى» (٢١) .

ولما أقدمت الحكومة التركية فى أبريل عام ١٩٢٨ على حذف المادة التى تنص على أن دين الدولة هو الإسلام من الدستور وأبطلت وظيفة شيخ الإسلام ، أيدت « السياسة » هذه الإجراءات ، وكان رأيها « أن مفهوم الدولة مفهوم مجرد وليس للمفهوم المجرد أى دين « ، وأيدت الأتراك فى قولهم أن « الدين لايتغير لكن حياة الإنسان تتغير، فإذا قبلنا الدين كمنظم لسياسة الدولة وجب أن نربط الأمم بالظروف التى كان يحياها الشعب الذى نزل عليه ذلك الدين » (٢٢) .

إذن فقضية الإسلام وأصول الحكم لم تكن المظهر الوحيد من مظاهر تأثير المتغيرات التركية ، وإنما تعددت مظاهر هذا التأثير ودارت معارك عديدة حولها ، وإن كان ذلك لايمنع من تقرير الحقيقة من أن قضية الشيخ على عبد الرازق كانت أشهرها ، الأمر الذى حدث نتيجة لظروف سياسية ، هى تلك الظروف الخاصة برغبة الملك فؤاد باستثمار إلغاء الخلافة العثمانية ، ثم أن هذه القضايا فى مجموعها كانت تشكل جانبـًا من علاقات غير مباشرة .

إلا أنه على الجانب الآخر كانت هناك ألوان عديدة من العلاقات المباشرة نستعرضها فى الصفحات التالية .

■ □ ■ □ ■

مثلت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين أول وجه من وجوه تلك العلاقات المباشرة، والمعلوم أن مصر لم تبدأ فى بناء علاقاتها الدبلوماسية مع الخارج إلا بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ بنحو عام، أى فى عام ١٩٢٣.. عام مؤتمر لوزان الذى أقرت فيه بالتخلى عن كل شكل للسيادة على مصر.

وقد فتح هذا الإقرار الباب لتبادل العلاقات السياسية بين البلدين على اعتبار أنها دولتان مستقلتان تعترف كل منها بالأخرى.

ورغم ذلك فلم ترسل الجمهورية التركية ممثلاً لها إلى القاهرة إلا فى مستهل عام ١٩٢٦ أى بعد ما يقرب من ثلاث سنوات من لوزان، وكان برتبة وزير مفوض، وهو المستوى الذى سمح الجانب البريطانى لمصر أن تقيم علاقاتها الدبلوماسية عليه.

وقبل أن نتتبع تطور العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فى فترة ما بين الحربين ينبغى أن نسجل ملاحظتين:

الأولى: أنه كان للدولة العثمانية ممثل فى مصر فى فترة الاحتلال البريطانى، هو الغازى مختار باشا، وكان من أكبر شخصيات الدولة، وقد جاء إلى مصر عام ١٨٨٥ ليمثل الجانب التركى فى المفاوضات التى جرت مع بريطانيا، والمعروفة بمفاوضات مختار ــ ولف، ورغم فشل هذه المفاوضات فلم يغادر مصر أبدًا وحتى حدوث انقلاب الاتحاد والترقى عام ١٩٠٨.

وبامتداد هذه الفترة كان مختار باشا يمثل تركيا فى مصر بلقب المندوب السامى التركى أو «القوميسير العثمانى». ومع أنه كان أهم الممثلين السياسيين فى مصر إلا أنه لم يكن بالطبع يمثل دولة أجنبية؛ فقد كانت مصر طوال هذا الوقت، من الناحية القانونية على الأقل، جزءاً من الدولة العثمانية، مما أتاح للرجل أن يلعب دورًا هامـًا فى الشئون المصرية، خاصة تلك المتعلقة بالعمل الدائب على إنهاء الوجود البريطانى فى البلاد(٢٣).

الثانية: أنه بالرغم من أن التمثيل الدبلوماسى قد تم انطلاقـًا من القبول بمبدأ العلاقة المتكافئة، فإنه يبدو أن التاريخ الطويل لتبعية مصر لتركيا لم يكن من السهل نسيانه، مما انعكس على هذا التمثيل!

كان أول من مثل حكومة أنقرة فى القاهرة محيى الدين باشا، ويبدو ما كان يعلقه الأتراك من أهمية على مستوى تمثيلهم فى القاهر من أن الرجل كان يشغل منصب السفير التركى فى طهران قبل أن يذهب وزيرًا مفوضـًا فى القاهرة، ثم أنه كان من

قبل عضوًا فى جمعية الاتحاد والترقى. وقد وصفته الوثائق البريطانية أنه «يملك قدرًا من الخبرة أكبر من غالبية موظفى العهد التركى القائم»(٢٤).

He has Greater experience than the majority of the officials of the present turkish regime.

ووصل محيى الدين باشا إلى القاهرة تصحبه متاعبه؛ فقد كان هناك رفض نفسى من جانب ممثل الجمهورية التركية فى العاصمة المصرية أن يتلقى نفس المعاملة التى يلقاها سائر الدبلوماسيين، وأكثر من ذلك أن يتلقى الرعايا الأتراك معاملة أقل من رعايا بعض الدول التى كانت فى وقت من الأوقات تحت الحكم التركى، خاصة رعايا الدول البلقانية مثل اليونان الذين كانوا يتمتعون بنظام الامتيازات(٢٥).

وقد عبر الوزير المفوض التركى عن رأيه هذا لبعض رجال دار المندوب السامى البريطانى فى العاصمة المصرية، وقال لأحدهم بالحرف الواحد: «لا أستطيع تحمل فكرة معاملة تركيا فى مصر بصفتها دولة ليست صاحبة امتيازات، وبالتالى مثول المواطنين الأتراك أمام المحاكم الأهلية المصرية». وقد علق المندوب السامى البريطانى على ذلك بقوله «يبدو أن الوزير المفوض التركى لم يتخلص بعد من الشعور بأن مصر كانت فى وقت من الأوقات تابعة لتركيا».

وبينما كان الوزير المفوض التركى يعبر عن تململه فقد كان لمصر أيضًا شكاواها من الأتراك، وكان أهم جانب من تلك الشكاوى تلك المختصة بتجارة المخدرات؛ فقد كانت تركيا أهم مركز من مراكز تهريب تلك التجارة إلى مصر، وفى مؤتمر عقد فى جنيف عام ١٩٣١ للنظر فى أنجع الوسائل لمكافحة هذه التجارة شعر المصريون أن الأتراك غير متعاونين بما فيه الكفاية(٢٦)!

من ثم فقد اكتسبت العلاقات الدبلوماسية المصرية ـ التركية قدرًا ملحوظًا من الحساسية عبرت عنه حادثة شهيرة جرت فى أواخر عام ١٩٢٩ كشفتها لنا الوثائق البريطانية.

بدأت الحادثة لدى عودة محيى الدين باشا من أجازته السنوية فى سفينة وصلت إلى الاسكندرية، ولما كان الملك فؤاد يقيم وقتذاك ـ أواخر الصيف ـ فى قصر المنتزه، فقد طلب الوزير المفوض التركى مقابلة الملك بمناسبة عودته من الأجازة قبل أن يواصل رحلته إلى القاهرة. وتستطرد الرواية البريطانية أنه بالرغم من أن الملك ووزراءه كانوا يعلمون أنه ليس من اللائق ابقاء محيى الدين باشا فى فندق بالاسكندرية لوقت طويل، انتظارًا للمقابلة الملكية، فإنه لم يتلق إجابة إلا بعد بضعة أيام جاء فيها أن الملك متوعك وليس مستعدًا لاستقباله على الفور.

أدى ذلك إلى أن يذهب محيى الدين باشا إلى القاهرة انتظارًا لتحديد موعد للمقابلة مع الملك والتى تحددت بعد أيام قليلة، فعاد إلى الاسكندرية فى الميعاد المحدد.

وقد حدث أن كان الملك فى لقاء مع المستشار القضائى المستر بوث عندما حانت ساعة لقائه بالوزير المفوض التركى، ولم يطق محيى الدين الانتظار لمزيد من الوقت، فقد اعتبر أن ما يحدث إهانة مقصودة، مما دعاه إلى أن ينتفض واقفًا ويخرج من القصر قبل أن يستقبله الملك فؤاد، وعاد فورًا إلى القاهرة!

وفى العاصمة المصرية أعرب محيى الدين باشا عن آرائه بأن المصريين يضعون العراقيل فى طريق العلاقات مع تركيا، وقد عزا ذلك إلى أنه ليس من المعقول أن يكون ملك رجعى مثل فؤاد ذا مشاعر ودية تجاه الثورة الإصلاحية لمصطفى كمال باشا، وعزاه أيضًا إلى أن هناك عنصرًا شركسيًا، خاصة فى الحريم، ذا علاقة بالأسرة العثمانية المقيمة فى المنفى، وهو عنصر معادى بلا شك للنظام التركى القائم. وقد أعطى نموذجًا للسياسات المصرية غير الودية حيال الجمهورية التركية بما كانت قد فعلته السلطات المصرية مؤخرًا من إلقاء القبض على قبطان سفينة تركيا بتهمة إحراز حشيش، وقد احتجز لمدة ٢٥ يومًا أطلق سراحه بعدها(٢٧).

ولم تتردد حكومة القاهرة فى ارسال تعليماتها إلى راتب بك الوزير المفوض المصرى فى أنقرة لتقديم احتجاج للخارجية التركية على تصرف ممثلها فى القاهرة(٢٨).

ومع أن تلك الاتصالات قد انتهت بتقديم محيى الدين باشا اعتذارًا لوزارة الخارجية المصرية على عمله المتسرع بمغادرة قصر المنتزه قبل مقابلة الملك فؤاد له واعتبار الحادث منتهيًا، فإن هذا الحادث إنما ينم من بين ما ينم عليه عن أن الدوائر الحاكمة فى مصر، خاصة دوائر القصر لم تكن تنظر بعين الارتياح لمجريات الأمور فى الجمهورية التركية.

يؤكد ذلك أن العلاقة المتوترة بين الجانبين لم تقتصر على الفترة التى كان يمثل خلالها محيى الدين باشا بلاده فى القاهرة، بل امتدت لفترة خلفه محمد على شوقى الذى تولى المنصب عام ١٩٣٢، والذى استمر فيه أغلب الثلاثينيات.

ومحمد على شوقى بك كان حفيدًا من ناحية الأم للغازى مختار باشا مما أتاح له أن يعيش فى القاهرة لفترة قبل الحرب، فضلاً عن ذلك فقد كان على صلة بمجريات الأمور فى قصر عابدين من خلال خالته الأميرة نعمت مختار(٢٩).

وقد تعددت جوانب الأزمة فى العلاقات الدبلوماسية بين المملكة المصرية والجمهورية التركية فى فترة شوقى بك، فبالإضافة إلى الرغبة التركية فى الاستمتاع بما

تستمتع به الدول صاحبة الامتيازات فى مصر، دارت الشكوى حول استيلاء مصر على الأوقاف المخصصة للمؤسسات أو الأفراد الترك، خاصة أنه لا فائدة، فيما قال للسكرتير الشرقى لدار المندوب السامى، من اللجوء للمحاكم الشرعية المصرية التى تنعدم أمامها فرصة أى تركى للحصول على حكم مرض، وأن خطأ جسيماً يرتكب بتغيير الحكومة المصرية للأغراض التى أوصى بها الواقفون، وضرب مثلاً على هذا بأرض كانت موقوفة للإنفاق على الجامعة التركية فغيرت لصالح الجامعة المصرية!

شكا شوقى بك أيضاً مما يعانيه الأتراك نتيجة لخضوعهم للمحاكم المصرية، ودخول بعضهم السجون المصرية، وكان رأيه أنه من المستحيل توفر العدالة لأى تركى من جانب هذه المحاكم، فضلاً عن ذلك فإن نظام السجون فى مصر مناسب «لجنس الفلاحين الحفاة» على حد تعبيره، أما الأتراك فليسوا معتادين على ذلك، فبينما لا يوجد حفاة فى تركيا فإن المسجونين الأتراك فى طرة يجبرون على العمل فى الطرق وفى قيظ الشمس وهم حفاة، وقد احتج على ذلك لوزير الخارجية إلا أنه لم يتلق رداً.

ووصل الأمر بالوزير المفوض التركى فى مصر، محمد على شوقى بك إلى أن يطلب تدخل دار المندوب السامى للضغط على الحكومة المصرية للاستجابة لطلباته، غير أن المسئولين فى هذه الدار اعتذروا عن الاستجابة لهذا الطلب، وكان رأيهم أن الحكومة التركية «تستقبل الآن الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين المصريين، وأن عليها أن تتفاوض مباشرة مع مصر من خلالهم» (٣٠).

ولا شك أنه كان لبعض هذه الطلبات ما يبررها خاصة تلك المتعلقة بتطبيق نظام الامتيازات على الأتراك.

فقد أصدرت الحكومة التركية عام ١٩٢٦ قانوناً برفع الضريبة الجمركية على الواردات من البلاد التى لم تعقد معاهدة تجارية مع تركيا إلى ثمانية أضعاف. رداً على ذلك صدر مرسوم ملكى فى مصر بزيادة الرسوم الجمركية المفروضة على الدخان، مما أدى إلى زيادة القلق بين تجار الدخان الأتراك بحكم ما كانت تحتله هذه التجارة من أهمية مع مصر والتى زادت عن ٨٠٠ ألف جنيه فى العام السابق.

بالمقابل كانت تجارة الدخان اليونانية تتمتع بتسهيلات خاصة نتيجة لما يتمتع به التجار اليونانيون من نظام الامتيازات، الأمر الذى بدأ معه للأتراك أنهم يواجهون منافسة غير عادلة، مما دعا إدارة حصر الدخان فى الحكومة التركية إلى ايفاد اثنين من رجالها لدراسة تجارة الدخان مع مصر، واتخاذ الوسائل الكفيلة بزيادتها، فكان من بين ما أوصت به أن يتمتع التجار الأتراك بنفس الامتيازات التى يتمتع بها التجار اليونانيون (٣١).

وللحقيقة فإن الملك فؤاد لم يكن وحده السبب فى فتور العلاقات مع الجمهورية التركية، بل أن الأرستقراطية الحاكمة فى مصر، والتى كانت تنحدر من أصول تركية قد عبرت بدورها عن هذا الفتور، فقد اعتاد أبناء هذه الأرستقراطية على قضاء فصل الصيف أو جانب منه على الأقل فى المصايف التركية، غير أن ظروف الحرب ثم ما تبعها من صراعات انتهت إلى منع هؤلاء من الذهاب إلى مصايفهم.

ورغم انتهاء هذه الظروف؛ فقد كان عداؤهم لتركيا الكمالية سبباً لاستمرار عدم الذهاب، الأمر الذى أقلق الحكومة التركية ودعاها إلى ابلاغ الوزير المفوض المصرى فى أنقرة بحرصها على عودة المصريين إلى «ارتياد مصايفهم وحماماتهم المعدنية»، وأوضحوا له ما أدخلوه عليها من تحسينات، كما أبدى المسئولون الأتراك رغبتهم فى عودة «الأمراء المصريين والكبراء وحاشيتهم من مصر إلى قصورهم فى الاستانة وإلى قضاء جانب من السنة فى تركيا كما كان الحال من قبل». وأنهم «أعدوا الخط الملاحى بين مصر والأستانة بأحسن السفن الموجودة لديهم» (٣٢)..

وإذا كانت الدوافع الاقتصادية وراء توتر العلاقات بين البلدين مما انعكس على سلوك الممثلين الأتراك فى القاهرة، فإن مخاوف الملك فؤاد من نشاطات الخديو السابق عباس حلمى الثانى كانت تشكل دائماً عنصراً من عناصر سوء العلاقة مع الجمهورية التركية.

فقد نما إلى علم دوائر قصر عابدين أن الخديو السابق يمارس نشاطاً واسعاً فى الجمهورية التركية حيث قام بتأسيس بنك برأس مال قدره ٢ مليون ليرة، كما أسس شركة تركية مساهمة باسم شركة البترول الأهلى برأس مال قدره مليون ليرة، فضلاً عن مساهمته بمليون ليرة أخرى فى رأس مال بنك اسمه «ايس بنكى» كان معلوماً أن مصطفى كمال نفسه من كبار المساهمين فيه (٣٣).

ورغم أن السلطات التركية حاولت أن تهدئ من روع الملك فؤاد بالتأكيد على أن الحرية الممنوحة للخديو السابق مقصورة على المجال الاقتصادى فقد ظل رجال قصر عابدين على قلقهم.

وإذا كانت مثل هذه العلاقة «غير الودية» قد انعكست على تصرفات الممثلين الأتراك فى القاهرة، فهى قد انعكست أيضاً على الممثلين المصريين فى أنقرة.

وفى تقديرنا أن سوء المعاملة للممثلين المصريين فى العاصمة التركية نابع فى جانب منه من أن هؤلاء كانوا يمثلون الملك فؤاد أكثر مما كانوا يمثلون مصر، إضافة إلى ذلك أنهم كانوا من الطبقة التركية القديمة بكل رفضها للمتغيرات التى جرت فى بلادهم،

فقد كان أول وزير مفوض مصرى فى أنقرة محمد حداية باشا الذى كان ممثلاً أميناً لهذه الطبقة، وبكل تمسكها بالتقاليد التى هدمتها الجمهورية التركية، ومنها لبس الطربوش الذى كانت له حادثة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فى مطلع الثلاثينيات.

تقول هذه الحادثة التى جرت عام ١٩٣٢ أن عبدالملك حمزة بك الوزير المفوض المصرى فى أنقرة لدى ذهابه إلى حفل رسمى فوجئ بمنظمى الحفل يمنعونه من الدخول طالما ظل مرتدياً الطربوش، ورفض الرجل بالطبع خلع لباس رأسه الذى كان لايزال يعتبر حتى هذا الوقت لباساً وطنياً للمصريين، خاصة فى الأوقات الرسمية، وانسحب الرجل(٣٤).

تبع ذلك نشوب أزمة دبلوماسية ثم تبادل المذكرات خلالها بين الجانبين، وانتهت بتقديم الاعتذار لعبدالملك حمزة بك، وكانت آخر الأزمات بين الجانبين التى عرفها عهد الملك فؤاد الحافل بالأزمات.

يمكن القول أنه بعد وفاة الملك فؤاد تغيرت أشياء كثيرة فى العلاقات المصرية ــ التركية.

فمن ناحية لم تعد قضية الخديو عباس تثير نفس القدر من الحساسية الذى كانت تثيره لدى قصر عابدين فى عهد هذا الملك، فقد أصبح معلوماً أن عباس قد انصرف، أو كاد ينصرف عن كافة أحلامه لاستعادة عرش مصر، إذ لم تعد مثل هذه الأحلام تتمتع بأى قدر من العملية خاصة بعد اختفاء الجيل الذى كان يعرف من هو عباس.

من ناحية أخرى كانت التغييرات التركية قد فقدت كثيرًا من ردود الفعل التى كانت قد صنعتها مع حدوثها خلال العشرينيات، ولم تعد تثير نفس القدر من الجدل الذى كانت تثيره وقت حدوثها، صحيح أن قضايا مثل الكتابة بالحروف اللاتينية أو لبس القبعة استمرت محلاً لاهتمام عدد من المثقفين، ولكنها كانت قد اقتصرت خلال النصف الثانى من الثلاثينيات على عدد من الأفراد، خاصة بعد أن أخذت شوكة المثقفين تضعف فى حزب الأحرار الدستوريين وغلب عليهم كبار الملاك بعد أن تولى محمد محمود رياسة الحزب عام ١٩٢٩، وكان معروفاً بآرائه المحافظة!

من ناحية ثالثة كانت الطبقة التركية القديمة التى كانت تناصب الجمهورية التركية العداء قد ضعفت كثيرًا، وأصبحت العناصر المصرية صاحبة النصيب الأكبر فى قيادة العمل السياسى، ولم يكن هؤلاء معادين لرجال الجمهورية التركية كما كان الحال بالنسبة للطبقة السابقة.

ويمكن القول أن كل تلك الحقائق التى فرضت نفسها قد صنعت ما يشبه الانقلاب فى العلاقات المصرية ـ التركية خلال السنوات الأولى التى أعقبت وفاة الملك فؤاد وحتى قيام الحرب العالمية الثانية.

بدا هذا الانقلاب فى حادثتين محددتين تكشف عنها الوثائق السرية البريطانية.

الحادثة الأولى جرت خلال صيف عام ١٩٣٨، ففى يونية من هذا العام قام وفد رسمى مصرى بزيارة رسمية لأنقرة ردًا على الزيارة الرسمية التى كان قد قام بها السيد توفيق آراس وزير الخارجية التركى إلى مصر فى الخريف السابق (٣٥).

وقد جاءت الأخبار منذ وقت مبكر لدار المندوب السامى فى القاهرة أن الزيارة غير بريئة!

فقد لفت القائد العام البريطانى فى مصر انتباه المندوب السامى إلى أن سببًا من أسباب زيارة وزير الخارجية إلى أنقرة حث الحكومة التركية على تقديم ضباط وضباط صف للعمل كمعلمين فى الجيش المصرى.

ولم يصدق السير مايلز لامبسون الفكرة واعتبرها خيالية أكثر من اللازم، خاصة وأنها تتناقض مع المذكرة رقم ٣ الملحقة بالمعاهدة، ومع ذلك فقد استفسر من رئيس الوزراء الذى نفى الاشاعة (٣٦).

وبدأت الزيارة فى ١٩ يونية عام ١٩٣٩ ووصل الوفد المصرى الذى كان يرأسه عبدالفتاح يحيى وزير الخارجية يصحبه عبدالحميد بدوى المستشار القانونى الأول للوزارة ومحمد عبدالخالق حسونة سكرتيرها العام.

فى أثناء الزيارة سارع الممثل البريطانى فى أنقرة بالاتصال بالمسئولين الأتراك وتأكد أن الوفد المصرى قد طلب ارسال عدد من تلاميذ المدرسة العسكرية لاستكمال تدريباتهم فى تركيا، وأن الحكومة المصرية راغبة فى قدوم عدد من الضباط الأتراك إلى مصر للعمل فى مجال التعليم العسكرى (٣٧).

وقد أزعجت تلك الأنباء دار المندوب السامى فى القاهرة مما دعا القائم بأعمال المندوب السامى المستر بينيت إلى الالتقاء برئيس الوزراء محمد محمود وأبلغه بانزعاج الحكومة البريطانية من هذه الأخبار، ولما رد رئيس الوزراء المصرى أن بلاده دولة مستقلة وأن لها أن تأخذ من السياسات ما تراه اعترض المستر بينيت بحكم ما فى هذا العمل من خروج على معاهدة الصداقة بين البلدين، وبحكم ما يمثله من اهانة للبعثة العسكرية البريطانية (٣٨). ولم يجد المصريون مناصًا من أن يصرفوا النظر عن المحاولة.

الحادثة الثانية تمثلت فى محاولة من جانب نورى السعيد رئيس وزراء العراق خلال زيارة له إلى القاهرة فى نوفمبر عام ١٩٣٩ إلى جر مصر للدخول فى تحالف مع تركيا والعراق، وقد طلب رئيس الوزراء المصرى مشورة الحكومة البريطانية (٣٩).

وجاء رد حكومة لندن بأن قيام تحالف ثلاثى مرتبط بميثاق سعد أباد يمكن أن يؤدى لتعقيدات للحكومة البريطانية، بالإضافة إلى أنه يمكن أن يكون محل شكوك من جانب إيطاليا وابن سعود، ونصحت مصر بصرف النظر عن الفكرة (٤١)، وقد حدث، مما شكل الصفحة الأخيرة من العلاقات المصرية ـ التركية مع بدايات الحرب العالمية الثانية.

تركيا والمشرق العربى فى فترة ما بين الحربين:

كما تفاوتت العلاقات العربية ـ التركية بين كل من المغرب والمشرق العربيين فقد تفاوتت أيضاً داخل المشرق العربى.

ويمكن فى هذا الصدد أن نميز بين شبه الجزيرة العربية وبين منطقة الهلال الخصيب، فقد كان للوجود التركى فى كل من هذين القسمين أسبابه المختلفة.

فى المناطق الغربية من شبه الجزيرة، مناطق الأراضى المقدسة كان هذا الوجود يشكل ضرورة دينية اختلطت ببعض الدواعى الاستراتيجية.

الضرورة الدينية كان مصدرها أن الدولة العثمانية بعد سقوط السلطنة المملوكية تولت مسئولية أن تصبح دولة الإسلام الكبرى، ومن ثم فقد كان يتوجب عليها الامساك بمفاتيح الأماكن المقدسة، وتوفير سبيل الحج لمن أراد آداء الفريضة المقدسة من أبناء الدولة أو من غيرها، وهو أداء كان يحوطه الكثير من المخاطر فى ذلك العصر رأت حكومة استانبول أن درءها هو من أهم واجباتها، ولعل ذلك ما جعل وظيفة أمير الحج فى الولايات الخاضعة للدولة الوظيفة التالية فى أهميتها لوظيفة الباشا أو الوالى (٤١).

أما الضرورة الاستراتيجية فقد صدرت عن التهديد الأوربى الذى واجهته الأماكن الاسلامية المقدسة بعد أن دانت السيطرة فى البحار الشرقية للأوربيين، خاصة البرتغاليين، الذين اختلطت دوافعهم الاقتصادية فى هذه السيطرة بالدوافع الدينية، وكان من بين مراميهم تخريب المناطق الإسلامية المقدسة إن لم يكن الاستيلاء عليها. ويمكن القول أنه لفترة غير قصيرة استمر لحكومة استانبول سياسة «بحر أحمرية» فيما كانت تقوم على تنفيذه «باشوية جدة والحبش» (٤٢).

نفس الضرورة امتدت من البحر الأحمر إلى الخليج العربى، وإن كان قد صدر الاحساس بها بالأساس من الإمارات العربية المطلة على هذا الخليج التى رحبت بوجود شكل من أشكال التبعية الدينية للدولة العثمانية، الدولة الاسلامية الكبرى ومقر الخلافة الجديدة.

بيد أنه مع مرور الوقت تغيرت كل هذه الضرورات.

بالنسبة للضرورة الدينية فقد تغيرت طبيعتها وزاد إلحاحها فى فترة الضعف العثمانى وبعد أن أحدقت الدول الأوربية بها خلال القرن التاسع عشر، وتشجيع حكومة استانبول خلال عهد السلطان عبدالحميد لما عرف بالجامعة الإسلامية، فقد حرص الباب العالى خلال تلك الفترة على إبراز الطابع الدينى للدولة، ولم يكتف السلطان بلقب خليفة المسلمين وإنما أضاف إليه لقب حامى الحرمين الشريفين.

إلا أن انحسار الدواعى الاستراتيجية من جانب وضعف الدولة من جانب آخر ترك بصمته على الوجود التركى فى شبه الجزيرة العربية.

انحسار الدواعى الاستراتيجية بدا فى الفشل العثمانى من إقامة وجود مستمر فى اليمن على مدخل البحر الأحمر(٤٣)، ثم ما حدث نتيجة لاستخدام طريق رأس الرجاء الصالح وغلبة الدوافع الاقتصادية على الدوافع الدينية، خاصة بعد أن ورث الهولنديون والانجليز والفرنسيون الدور البرتغالى فى البحار الشرقية، ومن ثم لم يعد البحر الأحمر يمثل شيئاً ذا أهمية بالنسبة «للنصارى»!

أما الضعف فقد انعكس فى شبه الجزيرة فى تخلى الدولة العثمانية عن دورها للقوى المحلية، وهو أمر بدا منذ وقت مبكر من القرن التاسع عشر.

بدا أولاً فى «توكيل» الدولة لباشا مصر النشط محمد على فى القضاء على الحركة الوهابية منذ عام ١٨١١ ثم تنازلها عن دورها فى حكم شبه الجزيرة لمصر حتى عام ١٨٤٠(٤٤).

وبدا ثانياً فى أن الدولة حتى بعد انهاء الوجود المصرى فى شبه الجزيرة عمدت إلى «توكيل» آخرين فى حكمها باسمها والاحتفاظ بوجود رمزى لها فى المناطق المقدسة، وليس من شك أن ذلك قد انعكس على علاقة شبه الجزيرة بتركيا فى فترة ما بين الحربين انعكاساً واضحاً.

ذلك أن عملية التوكيل والوجود الرمزى قد ترتب عليها أن وجدت القوى الأوربية النشطة فى المنطقة، خاصة بريطانيا التى كانت قد ورثت سائر أشكال الوجود الأوربى فى المنطقة.. وجدت فراغاً كان عليها أن تملأه، وقد فعلت!

بدا ذلك فى أواخر القرن التاسع عشر من خلال مجموع المعاهدات التى عقدتها مع امارات الساحل العربى من الخليج، والتى بدأت بعد ضرب بريطانيا لرأس الخيمة عام ١٨١٩، ولم تنته إلا بعد أن وقعت معاهدة مع شيخ الكويت عام ١٨٩٩ (٤٥).

وإذا كان الحكم «بالوكالة» قد أضعف النفوذ السياسى العثمانى فى شبه الجزيرة فإن التركيب الاجتماعى فى هذه المنطقة من الأملاك العثمانية قد منع من أن يكون للأتراك أية تأثيرات بشرية.

فالأوضاع القبلية كانت تمثل بيئة صماء تمنع أية قوى اجتماعية غريبة من النفاذ إليها، فضلاً عن ذلك فإن قسوة المعيشة فى أغلب أنحاء شبه الجزيرة لم يغر الأتراك على الإقامة فيها مثلما حدث فى مصر مثلاً حين نجح هؤلاء فى أن يكونوا طبقة ارستقراطية استمرت قائمة لفترة بعد سقوط الدولة العثمانية واستمرت تلعب دورًا فى العلاقات المصرية التركية فى عهد الجمهورية (*).

وعلى ضوء هذه الحقائق فلم يكن غريبًا أن تقوم إحدى هذه القوى التى أوكلت إليها الدولة العثمانية حكم المناطق المقدسة، الشريف حسين، بالثورة على الدولة متواطئة فى هذا مع القوة الأوربية ذات النفوذ فى المنطقة، بريطانيا، فيما عرف بالثورة العربية الكبرى، أو أن تشارك قوى عربية أخرى فى الحملة البريطانية على البصرة والمناطق المحيطة، فيما حدث من مشاركة كل من الكويت والمحمرة فى الحملة التى أرسلتها بريطانيا إلى جنوب العراق فى مستهل الحرب والمعروفة باسم Indian Force Expedition (٤٦)، ولم يجد هؤلاء أية غضاضة فى الوقوف ضد الدولة فى تلك الظروف، فلم يكن لحكومة استانبول تأثير يذكر فى تلك المناطق.

ترتب على هذا أنه فى أعقاب قيام «الوكلاء» بتحويل سلطتهم الفعلية إلى سلطة اسمية أيضًا أن جاءت ردود الفعل محدودة، بل نعتقد أنه لم تكن هناك ردود فعل محسوسة فى شبه الجزيرة العربية نتيجة لغياب السلطة العثمانية.

وحتى ردود الفعل تلك إن وجدت فهى لم تمتد للعلاقات مع الجمهورية التركية وإنما اقتصرت على نجاح الدولة السعودية فى ضم الوحدات السياسية الأخرى بما فيها تلك الوحدات التى كانت تربطها بالدولة علاقة وثيقة كما كان الحال بالنسبة لآل رشيد فى حائل، وإن لم يمنع عداء وحدات أخرى للدولة مثل مملكة الحجاز من الإطاحة بها لحساب نفس القوة الفتية.. السعودية.

فضلاً عن ذلك فإن المتغيرات التى حفلت بها العشرينيات فى تركيا لم تكن لتؤثر كثيرًا فى الوحدات السياسية التى قامت فى شبه الجزيرة العربية.

فأكبر هذه الوحدات ، وهى سلطنة نجد أو المملكة العربية السعودية ، لم يكن يعنيها كثيرًا أن تبقى الخلافة فى استانبول أو لا تبقى ، وكان من بين الأسباب التى أساءت للعلاقات المصرية ـ النجدية خلال العشرينيات ما اتصل بموقف الملك عبدالعزيز آل سعود من هذه القضية ، وهو الموقف الذى رأى الملك فؤاد أنه يحبط آماله فى عقد مؤتمر الخلافة على النحو الذى يحقق به آماله (٤٧) .

فالمعلوم أن الدولة السعودية منذ أن نشأت فى مطلع القرن التاسع عشر معتنقة المبادئ السلفية ، وهى فى موقع العداء مع دولة الخلافة فى استانبول ، مما يؤدى إلى أنها بحكم المبادئ على الأقل لم تكن لتكترث بسقوط هذه الخلافة .

وتنطبق هذه الحقيقة بشكل أو بآخر على عديد من إمارات الخليج التى تأثرت بدرجة أو بأخرى بنفس المبادئ السلفية ، أو التى انشغلت بعلاقاتها الجديدة الناتجة عن عمليات الصراع التى دارت بين الأقسام السياسية القديمة ، أو عن إعادة بريطانيا لرسم خريطة سياساتها تجاه الإمارات الخليجية .

كان كل ما تبقى من تركيا فى شبه الجزيرة العربية بعض الدعاوى التاريخية التى حاولت بعض الدول الناشئة الجديدة أن تستثمرها لصالحها ، وربما تكون أهم هذه الدعاوى تلك الخاصة بالعلاقات بين العراق والكويت ، فقد استمرت الأولى تشير إلى أنه كان هناك لون من التبعية من الكويت لولاية البصرة ، الأمر الذى استمرت معه حكومة بغداد منذ أواخر الثلاثينيات وحتى الآن تقيم ادعاءاتها على أساس هذا القول .

وإذا كان لهذه البقية من العلاقة تأثيراتها فإن تلك التأثيرات قد انصرفت للعلاقة بين الدول العربية بعضها البعض أكثر مما انصرفت للعلاقات العربية التركية .

■ □ ■ □ ■

اختلف الأمر بالنسبة للعلاقات بين تركيا وكل من سوريا والعراق فقد تفردت هذه العلاقات بخاصية لم توجد سواء بالنسبة لمصر أو بالنسبة لشبه الجزيرة العربية .

تمثلت هذه الخاصية فى متاخمة هذه الأقسام العربية من الدولة للمناطق التركية منها .

فقد ترتب على هذه المتاخمة أن العلاقة لم تكن مجرد علاقة سياسية انتهت باسقاط الدولة لسيادتها عليها فيما جرى فى مؤتمر لوزان عام ١٩٢٣ ، أو علاقة تاريخية يمكن أن تؤثر فى توجهات إحدى الجماعات السياسية كما كان الحال بالنسبة للحزب الوطنى فى

مصر، أو فى ادعاءات إحدى الدول على دولة أخرى فيما بدا فى العلاقات العراقية الكويتية، وإنما كانت العلاقة ذات طبيعة بشرية ـ اقتصادية. وهى العلاقة التى تفجرت فى مشكلتين كبيرتين كانتا من أبرز ما شكل العلاقات العربية ـ التركية فى فترة ما بين الحربين.

المشكلة الأولى تفجرت مع العراق حول المنطقة المتاخمة لتركيا، وهى منطقة الموصل. والمشكلة الثانية تفجرت مع سوريا حول المنطقة المتاخمة أيضاً، وهى الاسكندرونة، مما يتطلب استعراض تطورات هاتين المشكلتين.

مشكلة الموصل فى العلاقات العراقية ـ التركية:

ارتبط قيام هذه المشكلة وتطورها بحقيقتين:

أولاهما: وجود أقلية تركية يعتد بها فى المنطقة التى ادعت تركيا بتبعيتها، وتشير الاحصائيات أن عدد هؤلاء فى أعقاب الحرب (١٩١٩ ـ ١٩٢١) بلغ ٣٣٩ ألفاً، فى ولاية الموصل ١٤٦,٩٦٠، وفى أربيل ١٥,٠٠٠، وفى كركوك والسليمانية ٦٧,٠٤٠، وفى المدن الأخرى ١١٠,٠٠٠ (٤٨).

ثانيتهما: ما كان معروفاً من ثراء المنطقة المتنازع عليها بالنفط الأمر الذى حاولت معه بريطانيا قبل الحرب أن تحصل على امتياز البحث عنه، فقد أسست وقتذاك شركة «النفط التركية»، وحصلت على وعد من الصدر الأعظم فى ٢٨ يونية عام ١٩١٤ بالبحث عن مصادره فى الموصل وبغداد، وإن توقف ذلك نتيجة لنشوب الحرب.

وتنتهى الحرب وتتعاظم الآمال البريطانية فى الحصول على نفط الموصل، خاصة وأن البحرية البريطانية تدخلت بشكل مباشر فى هذه القضية بعد أن اتضح أهمية وجود مصدر نفطى متاح لقواتها فى البحار الشرقية بعد أن بدأت عملية تحويل مصدر الطاقة لسفن الأسطول من الفحم إلى النفط.

وكان على بريطانيا أن تجتاز مشكلتين لتحقيق أهدافها فى الحصول على النفط العراقى، أولهما بضم منطقة الموصل التى تذخر بالحقول النفطية من المنطقة (   ) التى كانت ضمن منطقة النفوذ الفرنسية بمقتضى معاهدة سايكس ـ بيكو (٤٩) والتى تنازلت عنها الأخيرة بعد مفاوضات عسيرة جرت فى سان ريمو أثناء إعداد قرارات الانتداب، وتم هذا التنازل مقابل حصول فرنسا على ٢٥ فى المئة من نفط الموصل (٥٠).

المشكلة الثانية أثارتها تركيا تحت ادعاء أن بريطانيا كانت قد توجهت قبل الحرب للحصول على امتياز البحث عن النفط فى هذه المنطقة من الدولة العثمانية، وأن الشركة التى كانت ستقوم بالبحث كان اسمها شركة النفط التركية.

عموماً وتأسيساً على هاتين الحقيقتين بدأت مشكلة الموصل.

البداية حدثت خلال المفاوضات لعقد معاهدة لوزان التى لم تسو مشكلة الحدود العراقية ـ التركية، وعرجت أكثر من مادة من المعاهدة على المشكلة.

فالفقرة الثانية من المادة الثالثة نصت على أن يعين خط الحدود بين تركيا والعراق بترتيب ودى بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال تسعة شهور، وإذا لم يتوصلا إلى اتفاق بينهما خلال تلك المدة يرفع النزاع إلى مجلس عصبة الأمم.

نصت نفس الفقرة أيضاً على تعهد الحكومتين بأن لاتحدث أى منهما أية حركة عسكرية أوغير عسكرية قد تغير بأى شكل فى الحالة الراهنة Slatusqus فى الأراضى التى يتوقف مصيرها النهائى على ذلك القرار.

المادة ١٦ من المعاهدة تنازلت تركيا بمقتضاها عن كافة حقوقها فى الأراضى الواقعة خارج الحدود التى عينت فى المعاهدة(٥١).

وبدأ البحث عن «الترتيب الودى» فى أعقاب جلاء الحلفاء عن استانبول من خلال جلسات متتالية بين القائم بالأعمال البريطانى فى تركيا، المستر هندرسون، وعدنان بك ممثلاً للجانب التركى، وكان واضحاً أن الجانب التركى يسعى إلى التسويف توهماً منه أن السقوط الوشيك لحكومة لويد جورج المتشددة وقدوم حكومة عمالية سوف يؤدى إلى حصوله على شروط أفضل، وهو قد وقع بذلك فى نفس الخطأ الذى وقعت فيه حكومة سعد زغلول فى مصر حين تصورت أن وجود رمز مكدونالد الزعيم العمالى على رأس الحكومة البريطانية سوف ييسر من مهمتها فى التفاوض مع الجانب البريطانى، ولم يكن هؤلاء المقيمون فى القاهرة أو فى أنقرة يدركون أن تغيير الحكومات فى الدول الكبرى لايعنى بالضرورة تغيير السياسات.

المهم أنه بعد تسويفات طويلة من الجانب التركى اتفق الطرفان على عقد مؤتمر فى القسطنطنية (إستانبول) فى مايو ١٩٢٤ شارك فيه وفدان.. بريطانى برياسة السير برسى كوكس وشارك فيه طه الهاشمى رئيس أركان الجيش العراقى، وتركى برئاسة فتحى بك رئيس المجلس الوطنى الكبير.

ومنذ البداية كان واضحـاً تناقض موقف الطرفين، فقد أبرز الجانب التركى مجموعة من الحجج العرقية والجغرافية والعسكرية التى تخول لتركيا ضم الموصل، وفى

محاولة ظاهرة لاحراج المركز العراقى طالب الأتراك باستفتاء الأهالى فى المنطقة المتنازع عليها .

بالمقابل أثار الجانب البريطانى أكثر من قضية .. قضية الأشوريين الذين استنجدوا بالحكومة البريطانية للبقاء كجماعة متماسكة داخل حدود العراق ، وإن أغلب النواب الأكراد فى المجلس الوطنى الكبير خرجوا لتركيا لأسباب شخصية ، وأنهم لا يمثلون إلا أنفسهم ، وأكد السير برسى كوكس للجانب التركى فيما يشبه التهديد أن الحكومة البريطانية تحتفظ لنفسها بحرية العمل التامة فيما يخص خط الحدود الذى قد تطالب به أمام عصبة الأمم إذا أحيلت المشكلة إلى عصبة الأمم (٥٢) .

وكان معلوماً إن إحالة القضية إلى العصبة فيما تضمنته معاهدة لوزان لن يكون فى صالح الجانب التركى ، سواء لأن تركيا لم تكن ممثلة حتى هذا الوقت فى المنظمة الدولية ، أو لأن بريطانيا كانت احدى الدول المهيمنة على العصبة ، إن لم تكن أكثرها هيمنة ! (٥٣) .

وكما كان متوقعاً فشل مؤتمر القسطنطينية وكان رأى الجانب التركى أن إصرار بريطانيا على عدم فصل الموصل من العراق يناقض اتفاقية سايكس ــ بيكو التى أعطت الموصل إلى فرنسا ، وكان الرد البريطانى أن تلك المعاهدة وقعت وقت أن كانت روسيا حليفاً للدولتين وأن بريطانيا حين قبلت هذا فإنها قبلته حتى لا تكون مناطق نفوذها متاخمة للأراضى الروسية ، أما وقد خرج الروس من الحرب فقد عادت الموصل إلى وضعها الطبيعى كجزء من العراق ، وأكد كوكس فى نهاية كلامه أن الحد الشمالى لولاية الموصل لم يحدد أبدًا بل كان دائم التغيير لأنه لم يكن حدًا فاصلاً بين دولتين مستقلتين .

ولم يكن هناك مناص من الالتجاء إلى عصبة الأمم بعد أن انصرمت مدة الشهور التسعة التى كانت مقررة للتوصل إلى اتفاق بطريق التفاوض فيما قررته معاهدة لوزان .

بيد أنه قبل الانتقال لجنيف مقر العصبة نتوقف قليلاً فى العراق لرصد أهم ما ترتب على النزاع حول الموصل على العلاقات العراقية ــ البريطانية .

فقد تم عام ١٩٢٢ توقيع معاهدة تحالف بين الطرفين اعترفت فيها بريطانيا بالعراق مملكة مستقلة تحت الانتداب ، وفى ٣٠ أبريل من العام التالى تم توقيع بروتوكول نص على انتهاء المعاهدة السابقة عندما تصبح العراق عضواً فى عصبة الأمم خلال أربع سنوات ، وفى مارس ١٩٢٤ وقعت أربع اتفاقيات ملحقة بالمعاهدة أوقعت

أعباء مالية جسيمة على العراق رفض المجلس التأسيسى الموافقة عليها إذا لم تسو مشكلة الموصل .

وعندما تأخر تصديق المجلس على المعاهدة والاتفاقيات الملحقة وطالب أعضاؤه بتعديلها لوح الجانب البريطانى أن هذه المطالبة ستكون بمثابة رفض للمعاهدة مما ينذر بأوخم العواقب على مشكلة الموصل ، مما أدى إلى حث الملك فيصل لأعضاء المجلس على الموافقة على المعاهدة الذين وافقوا عليها بالفعل يوم ١٠ يونية عام ١٩٢٤ .

وإذا كان ذلك يعبر عن مدى اهتمام العراقيين بالمشكلة فإنه فى نفس الوقت قد فتح الباب لانتقال القضية إلى مرحلتها الثانية .. مرحلة العرض على عصبة الأمم ، خاصة وأن مهلة الشهور التسعة كانت قد انتهت قبل موافقة المجلس بخمسة أيام فحسب (٥ يونية) .

وقبل أقل من شهر ، وفى ٦ أغسطس عام ١٩٢٤ ، وجهت الحكومة البريطانية رسالة إلى سكرتير عام العصبة أحالته فيها إلى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان ، وتطلب منه بناء على هذه الفقرة إدراج القضية فى جدول أعمال مجلس العصبة التالى .

أعقبت ذلك بارسال وثيقة بعنوان « مذكرة عن الحدود بين تركيا والعراق » مرفق بها خريطة عليها خط الحدود الذى تقترحه بريطانيا ، وخريطة أخرى لتوزيع الأجناس فى المنطقة . وقد لخصت المذكرة أسباب اعتبارها خط الحدود المبين على الخريطة بمثابة أفضل حد طبيعى وعادل بين الدولتين .

ردت تركيا على ذلك بمذكرة مضادة أشارت فيها إلى أن القضية ليست خلافاً حول الحدود ، وإنما هى تقرير مصير ولاية الموصل ، وأن الجانب البريطانى قد تجاوز حدود القضية على هذا النحو(٥٤) .

وفى ٣٠ سبتمبر قرر مجلس العصبة تشكيل لجنة لفحص المشكلة وتقديم تقرير عنها ، وقد تشكلت اللجنة من ثلاث شخصيات ، مجرى وسويدى وبلجيكى يعاونهم عدد من الخبراء والسكرتيرين(٥٥) . قامت بزيارات إلى كل من لندن وأنقرة ، ثم قامت بجولة فى ولاية الموصل ، ثم وضعت تقريرًا مطولاً استعرضت فيه مختلف جوانب القضية العنصرية والتاريخية والاقتصادية والعسكرية والسياسية ، وخلصت من ذلك إلى أن الحجج المهمة ، خاصة الاقتصادية والجغرافية ، وعواطف أكثرية السكان تميل لتأييد جميع الأراضى الواقعة جنوب خط الحدود الذى تضمنته الخريطة البريطانية والذى عرف « بخط بروكسل » ، على أن يؤخذ فى الاعتبار رغبات الأكراد بتعيين

موظفين أكراد فى المحاكم والمدارس، وأن تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية فيها. وأن يبقى العراق تحت الانتداب لمدة خمسة وعشرين عاماً(٥٦).

وفى ١٦ ديسمبر عام ١٩٢٥ قرر مجلس العصبة، بعد استشارة محكمة العدل الدولية، بنفاذ تعيين خط الحدود بين تركيا والعراق، وأضاف رئيس المجلس عند اعلان القرار قوله:

«إن القرار الذى اتخذ الآن أصبح قرار المجلس بحكم المادة الثالثة من معاهدة لوزان، وأنه باسمه وباسم زملائه يطلب من الطرفين أن يعودوا إلى بناء العلاقات الودية بينهما ليقويا بذلك أسس السلام الذى هو هدف عصبة الأمم الرئيسى».

وإذا كانت بريطانيا قد رحبت أشد الترحيب بالقرار، كذا سعد به العراقيون رغم ما يحمله لهم من التزامات خاصة الشرط الذى فرضته بريطانيا على العراق بموافقة حكومة بغداد على منح امتياز استخراج النفط إلى شركة بريطانية، فإنه قد لقى معارضة عنيفة فى الصحافة التركية، وبقيت حكومة أنقرة على عدم اعترافها به لفترة من الوقت.

وقد جرت مفاوضات بريطانية—تركية بعد ذلك تراوحت فيها الوسائل البريطانية بين الإغراء والتهديد، خاصة وأنها كانت مدعومة بقرار عصبة الأمم، وانتهى الأمر بتوقيع معاهدة ثلاثية بين كل من العراق وبريطانيا وتركيا لتسوية الخلاف.

تضمنت هذه المعاهدة ثلاثة فصول..

الفصل الأول خاص بالحدود وقد تمت الموافقة على «خط بروكسل» مع ادخال تعديل خفيف عليه تنازلت بمقتضاه العراق عن طريق وبضعة أميال مربعة، وتشكلت لجنة مشتركة لتتولى عملية «ترسيم الحدود» على الطبيعة.

الفصل الثانى متصل بتأمين منطقة الحدود، وقد تقرر بموجبه أن يراعى الطرفان مقتضيات حسن الجوار، وأن يتعاونا فى القضاء على النهب والتعديات، مما يحدث من العصابات المسلحة، وأن تشكل لجنة دائمة من الطرفين لتقوم بتنفيذ أحكام هذا الفصل.

الفصل الثالث خصص لأحكام متفرقة كان أهمها تعهد الحكومة العراقية بالتنازل عن ١٠ فى المئة من كل عائداتها من شركة النفط التركية التى أصبحت تسمى بشركة النفط العراقية لمدة خمس وعشرين سنة.

تضمن هذا الفصل أيضاً فى أحد مواده البحث فى جنسية الأشخاص المقيمين فى الموصل وتمكينهم من اختيار الجنسية التركية إذا ما رغبوا فى ذلك(٥٧).

وتقود تسوية المشكلة الرئيسية التى نشبت بين العراق وتركيا فى فترة ما بين الحربين إلى ملاحظة مؤداها أن الأزمة لم تنسحب آثارها السلبية على مستقبل العلاقات التركية ـ العراقية، كما حدث بالنسبة لشقيقتها التى حدثت حول «الاسكندرونة» على الحدود السورية ـ التركية، مما يمكن أن يعزى لمجموعة من الأسباب.

من هذه الأسباب أن الأزمة لم تستغرق وقتاً طويلاً يتراشق خلاله الطرفان بالاتهامات، ويتبادلان الهجمات، مما كان يمكن أن يترك أثرًا لدى الرأى العام فى أى من البلدين.

منها أيضًا أن بريطانيا كانت الطرف الآخر من الأزمة أكثر من الشعب أو الحكومة العراقيين؛ فهى التى كانت تفاوض وتهدد وتغرى، يدفعها إلى ذلك سعيها للاحتفاظ بالبترول العراقى أكثر مما يدفعها الحرص على مصالحه، وكل ما حدث أن مصالحها اتفقت مع مصالح العراق ليس أكثر!

منها ثالثًا أن القضية كانت بالنسبة للجانب التركى تعتمد على الإدعاءات التاريخية أكثر مما تعتمد على حماية الأقلية التركية فى المنطقة المتنازع عليها؛ فقد أثبت تقرير اللجنة التى عينتها عصبة الأمم القلة النسبية لعدد الأتراك الموجودين فى تلك المنطقة.

جاء فى تقرير هذه اللجنة بالحرف الواحد:

«تعتقد اللجنة أن الاحصاءات والخرائط التى قدمها الطرفان ليسة دقيقة، فقد بالغا فى عدد النفوس بأساليب مختلفة. يسكن ولاية الموصل أكراد وعرب ومسيحيون وأتراك ويزيدون ويهود مرتبين حسب أهميتهم العددية. يؤلف الأكراد أكثرية السكان، وهم ليسوا أتراكًا ولا عربًا ويتكلمون لغة آرية. أتراك ولاية الموصل من نفس جنس أتراك تركيا. اليزيديون ليسوا مسلمين، ولهم قرابة بالأكراد، ولكن بسبب دينهم وعزلتهم صاروا جماعة متميزة تمامًا. أكثرية المسيحيين من النساطرة والكلدانيين» (٥٨).

ويشير هذا الجانب من التقرير إلى حقيقة وهى أن حصول تركيا على المنطقة المتنازع عليها كان يعنى أن تضم من العناصر غير التركية أضعاف مما كانت ستضم من العناصر التركية.

السبب الرابع من أسباب عدم تأثير قضية الموصل بالسلب على مستقبل العلاقات العراقية ـ التركية أن حكومة أنقرة لم تخرج من القضية خالية الوفاض، فقد حصلت

على ١٠ فى المئة من عائدات نفط المنطقة ولفترة غير قصيرة من الزمان، ولقد كان الصراع على النفط يمثل لب القضية.

عبر عن ذلك الدكتور فاضل حسين فى أطروحته التى حصل بها على درجة الدكتوراة من جامعة أنديانا الأمريكية عن «مشكلة الموصل» عندما جاء الفصل الأخير من هذه الأطروحة تحت عنوان «النفط، العامل الحاسم فى مشكلة الموصل».

فضلاً عن ذلك فقد كان للطرفين مصالح مشتركة، بالإضافة للنفط، حرصاً على الحفاظ عليها.

من هذه المصالح المشكلة الكردية، فإن الأكراد يتوزعون بالأساس بين البلدين، وكان مطلوباً التعاون بين الحكومتين حتى لا تتحول الطموحات القومية الكردية إلى خطر يهدد الوحدة الإقليمية لأى من الجانبين.

كانت هناك أيضاً المصالح المائية العراقية مع تركيا بحكم أن الروافد الأساسية لدجلة والفرات تنحدر من المرتفعات الواقعة فى الأراضى التركية.

وقد أدرك الجانبان كنه هذه المصالح حتى أن الملك فيصل بادر بزيارة أنقرة بعد توقيع المعاهدة، واستقبل هناك، على حد تعبير أحد الكتاب العراقيين «بحفاوة بالغة» (٥٩).

عبر أيضاً عن هذه الحقيقة كاتب عراقى آخر وضع كتاباً تحت عنوان «تاريخ الصداقة بين العراق وتركيا» صدره بقوله «إن مياه دجلة والفرات تربط العراق وتركيا برابطة الأخوة»! (٦٠).

عبر عنها أخيرًا مجموع الاتفاقات التى عقدت بين البلدين بعد تسوية المشكلة.

ففى أثناء زيارة نورى السعيد إلى أنقرة أوائل عام ١٩٣٢ عقد مع الجانب التركى ثلاث معاهدات: الأولى بشأن تسليم المجرمين، والثانية إتفاقية الإقامة لرعايا البلدين، والأخيرة معاهدة تجارية.

وقد بلغت هذه العلاقات أوجها فى عام ١٩٣٧ بعقد ميثاق سعد أباد بين كل من تركيا والعراق وأفغانستان، والذى علقت عليه أحد الصحف العراقية بقولها.

«إن الاتفاقية لدليل واضح على استمرار العراق وتركيا على نياتهم السلمية.. إن الغاية من الاتفاقية خير دليل على رغبتهم فى تأمين السلم والأمن فى الشرق الأدنى بضمانات اضافية ضمن ميثاق عصبة الأمم، وأن يساعدوا بهذه الواسطة على تأمين السلم العالمى (٦١).

غير أنه على الجانب الآخر، وعلى صعيد العلاقات السورية ـ التركية سارت الأمور بشكل مختلف!

مشكلة الاسكندرونة فى العلاقات السورية ـ التركية:

كان هناك العديد من مظاهر التشابه بين كل من مشكلة الموصل بين العراق وتركيا، ومشكلة الاسكندرونة بين سوريا وتركيا إلا أنه كان هناك فى نفس الوقت عديد من مظاهر الاختلاف.

من مظاهر التشابه أن المشكلة قد طرحها فى المرتين وجود دولة أوربية منتدبة على قسم من الولايات العربية التى كانت تشكل فيما مضى جزءاً من الدولة العثمانية، بريطانيا فى العراق وفرنسا فى سوريا.

من مظاهر التشابه أيضاً وجود أقلية تركية اتكأت عليها حكومة أنقرة فى ادعاءاتها بالمطالبة بتلك الألوية العربية.

من مظاهر التشابه ثالثاً أن القضية، بالنسبة للجانب التركى على الأقل، لم تكن قضية تعديل لخط الحدود، بل كانت قضية ذات طابع تاريخى تمثل فى المطالبة بلواء كامل من تلك الألوية التى كانت تشكل أحد الأقسام الإدارية فى الدولة العثمانية الراحلة!

ونثنى من مظاهر التشابه إلى مظاهر الاختلاف..

أول مظاهر الاختلاف متصل بطبيعة الدولة المنتدبة، فبينما تصنع السياسات البريطانية الاعتبارات العالمية بحكم كونية الامبراطورية التى تحكمها لندن، فإنه تصنع السياسات الفرنسية اعتبارات بحر متوسطية، أو «ليفانتية» على وجه التحديد، ليس فقط بحكم إطلال فرنسا على المتوسط وإنما بحكم أن سواحل طويلة من هذا البحر فى المغرب والمشرق العربيين أصبحت تحت الحكم الفرنسى.

من ثم فإن الحصول على النفط اللازم لأسطول بريطانيا الذى يجوب بحار ومحيطات العالم كان عنصرًا مؤثرًا فى صناعة السياسات البريطانية تجاه مشكلة الموصل، ومن ثم فإن العلاقات مع تركيا البحر متوسطية وايطاليا البحر متوسطية كانت عنصرًا مؤثرًا فى صناعة سياسات فرنسا تجاه مشكلة الاسكندرونة.

المظهر الثانى من مظاهر الاختلاف متعلق بالعنصر الاقتصادى، فبينما كان هذا العنصر، ممثلاً فى النفط، هو العنصر الحاسم فى الخلاف حول الموصل، فيما سبق

ابرازه، فإن هذا العنصر كان غائبًا بالنسبة لمشكلة الاسكندرونة، ومن ثم لم يكن هناك ما يساوم عليه الطرفان بالنسبة لهذه المشكلة.

المظهر الثالث من مظاهر الاختلاف متصل بحجم الأقلية التركية وتركيبها فى كل من اللوائين محل النزاع.

فبينما كانت الأقلية التركية فى الموصل محدودة العدد، وتقع ضمن أقليات عديدة فى المنطقة، فإن الأقلية التركية فى الاسكندرونة كادت تتفق فى الحجم مع السكان العرب، إن لم تفقهم بحكم وجود أقلية أخرى من الأرمن فى نفس اللواء.

أضف إلى ذلك، ولأسباب تاريخية، أن العنصر التركى فى الاسكندرونة كان يمثل عنصرًا متفوقًا، فبينما كان الأتراك من كبار الملاك كان العرب من الفلاحين، وما استتبع ذلك من أنه بينما كان الأتراك يحظون بمستوى ثقافى عال، فإن ذلك لم يتوفر بالنسبة للعرب. نتج عن ذلك أنه بينما كان مرور الوقت دون حسم القضية فى صالح الأتراك فهو لم يكن كذلك بالنسبة للعرب. وبالتالى فإن العقدين من الزمان اللذين استغرقتها مشكلة الاسكندرونة دون تسوية (١٩٢٠ــ ١٩٣٩) كانا فى صالح الجانب التركى بينما لم تمتد مشكلة الموصل أكثر من ثلاث سنوات.

يبقى المظهر الأخير والذى يمثل مفارقة حقيقية..

بالنسبة للموصل استمرت تركيا ترفض خط الحدود الذى اقترحته بريطانيا طوال سنوات الأزمة، وعندما وافقت عليه أخيرًا كانت هذه الموافقة بمثابة نهاية الأزمة.

بالنسبة للاسكندرونة فقد بدا عام ١٩٣٠، وبعد اتفاقيات متتالية أن مشكلة الحدود السورية ــ التركية قد سويت تمامًا، ولكن ما حدث بعد ذلك من ضم اللواء إلى تركيا أكد أن اتفاقيات الحدود لا تعنى شيئًا كثيرًا فى مثل هذا النوع من المنازعات.

ومن وجوه الاختلاف والاتفاق ننطلق لمتابعة القصة الثانية من قصص العلاقات العربية ــ التركية فيما بين الحربين.. قصة الاسكندرونة.

لقد نشأت مشكلة الاسكندرونة على قاعدتين.. سياسات الادارة الفرنسية فى سوريا، واتفاقية أنقرة.

فقد استهلت هذه الإدارة عهدها بالإمعان فى تجزئة البلاد، فأعلنت سوريا ولبنان دولتين منفصلتين، وقسمت سوريا بدورها إلى أربعة أقسام دمشق وحلب والعلويين وجبل الدروز، وأقرت للواء الاسكندرونة «وضعًا خاصًا» (٦٢).

أما «اتفاقية أنقرة» فهى الاتفاقية التى عقدت بين فرنسا وتركيا عام ١٩٢١ والتى أنهت حالة الحرب بين البلدين.

وبالإضافة إلى ما قررته هذه الاتفاقية من تنازلات حدودية لتركيا عن تلك التى تم الاتفاق عليها بمقتضى معاهدة سيفر فإنها من جانب آخر، وبمقتضى المادة السابعة منها أقرت امتيازات خاصة للسكان الأتراك فى لواء الاسكندرونة؛ فقد نصت هذه المادة على:

«يتألف نظام ادارى خاص فى منطقة الاسكندرونة، ويتمتع السكان الأتراك فى المنطقة بكافة التسهيلات لنماء ثقافتهم، وأن يكون للغة التركية هناك مركز رسمى» (٦٣).

تأسيسًا على هاتين القاعدتين بدأ صنع المشكلة..

فقد أصدر المفوض السامى الفرنسى مجموعة من القرارات، قضى أحدها بأن تطبق فى اللواء جميع القوانين المرعية فى دولة حلب، وآخر بأن يمثل اللواء بنواب فى مجلس حلب التمثيلى، وثالث بتعيين متصرف لإدارة اللواء إلى جانب مندوب المفوض السامى الذى يمارس كافة صلاحيات الحاكم السياسية، وأخير بتخصيص ميزانية خاصة للواء.

ورغم ما تقرر فى ديسمبر عام ١٩٢٤ من ضم حلب إلى الشام لتكوين دولة سوريا الموحدة؛ فقد استبقى للواء الاسكندرونة وضعه الخاص فى الإدارة والمالية والمساواة بين اللغتين العربية والتركية فى المعاملات الرسمية.

وقد خلقت هذه السياسات بوادر انفصال اللواء عن سوريا؛ فقد رفع نواب اللواء الذين فازوا فى الانتخابات التى أجريت فى أوائل عام ١٩٢٦ طلبًا للمفوض السامى بفصل اللواء نهائيًا عن حكومة الشام وربطه مباشرة بالمفوض السامى فى بيروت (٦٤).

ورغم عدول هؤلاء النواب عن مطلبهم إلا أنه فى حديث بين بعض عرب اللواء والدكتور مجيد خدورى مؤلف كتاب «قضية الاسكندرونة» أبلغه هؤلاء أن الموظفين الفرنسيين لم يألوا جهدًا فى تشجيع العنصر التركى على حساب العنصر العربى، مما اعتبره هؤلاء مقدمة لفصل اللواء تدريجيًا عن سوربا وتسليمه لتركيا (٦٥).

ويلفت النظر أنه خلال تلك الفترة تم ترسيم الحدود السورية ــ التركية، وأمكن تجاوز الخلاف حول المنطقة الواقعة بين نصيبين وأم عمر، بدا أن أى خلافات اقليمية بين سوريا وتركيا قد طويت صفحتها ولكن لم يكن ذلك صحيحًا!

كانت المناسبة التى أعيد فيها طرح القضية المعاهدة التى تم عقدها بين سوريا وتركيا عام ١٩٣٦، وقد أنهت هذه المعاهدة من ناحية الشكل الانتداب، غير أن فرنسا احتفظت بامتيازات فى مختلف الميادين خاصة فى السياسة الخارجية، حيث قضت المعاهدة بالتشاور المستمر بين الطرفين فى هذا الميدان، كما اشترطت المعاهدة احتفاظ العلويين والدروز بادارة محلية واستقلال مالى، كذا احترام حقوق الأقليات، مما يفتح الباب واسعًا للتدخل الفرنسى(٦٦).

فقد اغتنمت الحكومة التركية فرصة مرور الوفد السورى الذى عقد المعاهدة بتركيا أثناء عودته من باريس وحاولت حثه على فتح موضوع الاسكندرونة وهو ما حرص أعضاء الوفد العربى على تجنبه مما عرضه لحملة تركية عنيفة.

شجع ذلك أتراك اللواء الذين ألفوا جمعية استقلال هاتاى، وتبع ذلك إثارة النعرة العرقية فى الاسكندرونة وحدوث مصادمات بين الترك والعرب قتل فيها بضع أفراد، ولما حان وقت انتخابات المجلس السورى قاطعها الأتراك، ورد العرب على ذلك بتأليف «عصبة العمل القومى» لبث دعاية مناهضة للدعاية التركية فى اللواء.

وصعدت حكومة أنقرة الحملة عندما أفرد وزير الخارجية توفيق اراس فى خطبته فى اجتماع مجلس العصبة جانبًا كبيرًا منها للقضية.

أعرب الرجل عن سرور حكومته بحصول سوريا على ما حصل عليه العراق، ثم أشار إلى صلات الصداقة التى تربط تركيا بفرنسا، وأردف بأن فى لواء الاسكندرونة أكثرية تركية، ولهذا فهو يسأل أن تدخل فى مفاوضات مع الحكومة التركية لحل هذه القضية(٦٧).

بدأت بعد ذلك بالفعل، وفى باريس، المفاوضات المباشرة بين الحكومتين التركية والفرنسية، وقد أصر الجانب التركى، ــ وبناء على اعتبارات قانونية ارتآها على فصل لواء الاسكندرونة عن سوريا، ومنحه استقلالاً كدولة ذات سيادة ــ وأن تعقد فرنسا معه معاهدة على غرار المعاهدة الفرنسية السورية والفرنسية اللبنانية.

بالمقابل ارتأت فرنسا أن فصل اللواء مخالف للتعهدات التى قطعتها على نفسها بموجب ميثاق العصبة واتفاقية سان ريمو التى تعهدت بمقتضاها بإدارة سوريا كدولة منتدبة. ولم يكن هناك من سبيل لحل الخلاف بين وجهتى النظر إلا بإحالة القضية إلى عصبة الأمم.

ومن خلال متابعة المناقشات التى جرت فى قاعات العصبة والاقتراحات التى قدمها الجانب التركى يمكن للمراقب أن يلاحظ بسهولة أن الخطة التركية قد

استهدفت فى شقها الأول فصل الاسكندرونة عن سوريا، وأرجأت تحديد مصيرها إلى مرحلة تالية.

بدا ذلك بعد استئناف المفاوضات بين الطرفين فى ديسمبر عام ١٩٣٦ حين اقترح الجانب التركى تأليف اتحاد كونفدرالى بين كل من سوريا ولبنان والاسكندرونة، وأن يكون لكل منها سيادتها الكاملة فى العلاقات الخارجية بما فيها التمثيل الدبلوماسى والقنصلى، وأن تكون التركية هى اللغة الرسمية للواء(٦٨).

ومن العجيب أن ينقلب الحال بالنسبة لقضية الاسكندرونة، ففى قضية الموصل كانت بريطانيا هى التى تلوح باستخدام القوة إذا لم يمتثل الأتراك إلى وجهة نظرها، أما فى الاسكندرونة فإن حكومة أنقرة هى التى كانت تهدد باستخدام القوة لاحتلال اللواء.

والتفسير الذى يسوقه المؤرخون لهذا الانقلاب متصل بالمتغيرات التى عرفتها الساحة الدولية خلال تلك الحقبة، خاصة بعد قيام محور روما ــ برلين وسعى حكومة موسولينى أن يكون لها سياسة بحر متوسطية نشطة، مما جعل الفرنسيين يسعون بجد لعقد الصداقات مع دول هذا البحر، وكانت الجمهورية التركية فى مقدمتها، وهو الأمر الذى وعته حكومة أنقرة وحاولت أن تستثمره، ونجحت فى ذلك، مما تشير إليه تطورات العلاقات بين البلدين فيما يختص بقضية الاسكندرونة، والتى تحولت إلى تنازلات فرنسية متوالية عن أرض اعتبرها السوريون قسماً من وطنهم.

وقد تجسدت هذه التنازلات فى المشروع الذى قدم لمجلس عصبة الأمم والذى تقرر بمقتضاه أن يؤلف اللواء وحدة منفصلة تتمتع باستقلال تام فى شئونه الداخلية، وأن تعتبر اللغة التركية هى اللغة الرسمية للواء، وألا تطبق عليه أية اتفاقية دولية تعقدها الدولة السورية دون موافقة مسبقة صريحة من عصبة الأمم، وألا يكون للواء جيش أو تفرض على أبنائه الخدمة العسكرية، وأن يتضمن نظام اللواء نصاً يحدد الحقوق والتسهيلات التى تتمتع بها تركيا فى ميناء اسكندرونة(٦٩).

ويلاحظ فى هذا المشروع الذى عرف بتقرير ساندلر أنه بينما عمد إلى إضعاف الروابط بين اللواء وسوريا وقصرها على الجوانب الشكلية فإنه على الجانب الآخر عمد إلى تقوية العلاقات بين الاسكندرونة وتركيا ثقافياً (التركية لغة رسمية) واقتصادياً (منطقة مرور للتجارة التركية) إذا ما أضيف إليها الجانب الاجتماعى المتمثل فى وجود تركى قوى فى اللواء يصبح مستقبل الاسكندرونة معلوماً.

ورغم الاحتجاج السورى القوى على التقرير، وموافقة مجلس العصبة عليه، خاصة وأن سوريا لم تكن عضوًا فى العصبة فإن عملية الفصل سارت فى طريقها لاتلوى على شيء.

وبمختلف الوسائل بدءاً من تشجيع العناصر التركية على الإفصاح عن رغبتها فى الانضمام إلى الجمهورية التركية، وانتهاءً بالتدخل بشتى الصور فى الانتخابات التى كان قد تقرر اجراؤها فى اللواء عملت حكومة أنقرة على تحقيق هدفها النهائى بضم الاسكندرونة إليها.

وقد شهد صيف عام ١٩٣٨ مفاوضات سورية ــ تركية لحل القضية بشكل مرض للطرفين، ودون إضرار بالعلاقات العربية ــ التركية.

اقترح فى هذه المفاوضات تقسيم اللواء بين سوريا وتركيا، وإجراء عملية تبادل بين السكان العرب والأتراك وأن يبقى ميناء الاسكندرونة مفتوحًا للتجارة السورية فى حالة ضمه لتركيا.

إلا أنه بينما كانت هذه المفاوضات جارية كان الأتراك على الجانب الآخر يجرون مفاوضات مع الجانب الفرنسى أسفرت عن عقد معاهدة ٤ يوليو عام ١٩٣٨. وقبل نهاية الشهر، وبمقتضى هذه المعاهدة، عبر الجيش التركى حدود الاسكندرونة واحتل اسكندرونة وبيلان وقرقخان، بينما انسحبت القوات الفرنسية إلى أنطاكية والبركة والأوردى.

وفى سبتمبر وبعد انعقاد المجلس النيابى الذى تم انتخاب أعضائه بتدخل تركى أعلن قيام جمهورية هاتاى، وكان معلومًا أن هذا الإجراء مجرد خطوة لضم الاسكندرونة إلى الجمهورية التركية، وهو الأمر الذى لم يتأخر كثيرًا، فبمقتضى معاهدة جديدة وقعت بين فرنسا وتركيا فى ٢٣ يونية عام ١٩٣٩، وانطلاقًا من رغبة فرنسية قوية لاجتذاب تركيا فى عالم تخيم عليه احتمالات الحرب، تم ضم لواء الاسكندرونة نهائيًا إلى تركيا ليصبح الولاية الثالثة والستين(٧٠).

وليس من شك أن قضية الاسكندرونة كانت من أكثر القضايا إساءة للعلاقات العربية ــ التركية فى فترة مابين الحربين، بل وبعد ذلك ولوقت غير قصير، ربما حتى عام ١٩٦٧.

ولم يقتصر الأمر على الجانب السورى فقط، بل إنه قد امتد إلى الرأى العربى عامة، حتى أن تعبير «اللواء السليب» استمر سائدًا فى الأدبيات السياسية العربية لفترة غير قصيرة تعبيرًا عن الاسكندرونة مما يشكل فصلاً غير محبب فى تاريخ العلاقات العربية ــ التركية!

هوامش الفصل الخامس

(٥٥) انظر الفصل السابق.

(١) انظر ــ جورج أنطونيوس: يقظة العرب.

(٢) د. وميض جمال عمر نظمى: الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية فى العراق ص ١٤٩.

(٣) مذكرات محمد فريد ــ الجزء السادس من القسم الثانى (أول يونية ١٩١٦ إلى ٢٣ يناير ١٩١٧).

(٤) محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر ج ٢ ص ٣٩.

(٥) د. صلاح العقاد: المشرق العربى المعاصر ص ٦.

(٦) نجلاء عز الدين: العالم العربى ص ٢١١.

(٧) د. يونان لبيب رزق: الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢.

(٨) F.O.407 196 No. 118 Curzon to Allenby, March 20, 1923

(٩) F.O.407 196 No. 119 Allenby to Curzon, March 21, 1923

(١٠) نص قرار المجلس الوطنى التركى فى:
محمد عزة دروزة: تركيا الحديثة (بيروت ١٩٤٦) ص ص ٦٨ ــ ٦٩.

(١١) د. سعيد اسماعيل على: دور الأزهر فى السياسة المصرية.

(١٢) المصدر السابق ص ٢٨٠.

(١٣) محمد عمارة: الشيخ على عبد الرازق ــ معركة فكرية ــ مجلة الطليعة ــ نوفمبر ١٩٧١، ص ٩٣.

(١٤) المنار فى ٢٣ أبريل عام ١٩٢٥.

(١٥) على عبد الرازق: الإسلام وأصول الحكم ــ بحث فى الخلافة والحكومة فى الإسلام.

(١٦) محمد عمارة: المرجع السابق ص ٩٨.

(١٧) نفس المرجع والصفحة.

(١٨) نقلاً عن محمد عمارة، نفس المرجع ص ١٠٢.

(١٩) دكتور يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية ص ٢٨٩ ــ ٢٩٠.

(٢٠) السياسة فى ١٣ و ١٩٢٦/٩/٢٠ نقلاً عن: دكتور زكريا سليمان، موقف مصر من المتغيرات فى تركيا بين الحربين العالميتين ١٩١٨ ــ ١٩٣٨ ص ١٢٢ ــ ١٢٤.

(٢١) المصدر السابق ص ١٢٥.

(٢٢) المرجع السابق ص ١٢٦.

(٢٣) دكتورة فاطمة علم الدين: الغازى أحمد مختار باشا_القوميسير العثمانى فى مصر، مجلة التاريخ والمستقبل_ المجلد ٣ عام ١٩٨٩.

(٢٤) F.O.407/203 No. 129 Annual Report on Heads of Foreign Missions in Egypt.

(٢٥) يونان لبيب رزق: الخارجية المصرية ص ١٤٠.

(٢٦) المصدر السابق ص ١٤١.

(٢٧) F.O.407/209 No. 64 Loraine to Hendreson, Oct. 26, 1929.

(٢٨) F.O.407/209 No. 64 Loraine to Henderson, Oct. 31, 1929.

(٢٩) د. يونان لبيب رزق: الخارجية المصرية ص ١٤٠.

(٣٠) المصدر السابق ص ١٤٣.

(٣١) دكتور زكريا سليمان بيومى: موقف مصر من المتغيرات فى تركيا بين الحربين العالميتين ١٩١٨_١٩٣٨ ص ١١٥.

(٣٢) المرجع السابق ص ١١٦.

(٣٣) نفس المرجع ونفس الصفحة.

(٣٤) د. يونان لبيب رزق: الخارجية المصرية ص ١٨٦.

(٣٥) F.O.407/223 (I) No. 35 Sir H. Knatchbull-Hugessen to Halifax June 22, 1939.

(٣٦) F.O.407/223 (I) No. 33 Lampson to Halifax, June 15, 1939.

(٣٧) F.O.407/223 (I) No. 35

(٣٨) F.O.407/223 (II) No. 6 Bennett to Halifax July 29, 1939.

(٣٩) F.O.407/223 (II) No. 40 Lampson to Halifax, Nov. 16, 1939.

(٤٠) F.O. 407/223 (II) No. 41 Halifax to Lampson Nov. 19. 1939

(٤١) انظر: دكتور يونان لبيب رزق، محمد مزين؛ تاريخ العلاقات المصرية_ المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢_ الفصل الثانى تحت عنوان «مصر فى طريق الحج المغربى».

(٤٢) انظر: دكتور جمال زكريا قاسم: الصراعات المحلية والدولية فى البحر الأحمر فى النصف الأول من القرن السادس عشر_ دراسة فى كتاب البحر الأحمر فى التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة ص ٢٢٣_ ٢٣٩.

(٤٣) انظر، د. السيد مصطفى سالم: الفتح العثمانى لليمن ١٥٣٨_ ١٦٣٥، د. فاروق عثمان أباظة: الحكم العثمانى فى اليمن ١٨٧٢_ ١٩١٨.

(٤٤) انظر، د. عبدالرحيم عبد الرحمن: محمد على وشبه الجزيرة العربية ١٨١٩_ ١٨٤٠.

(٤٥) انظر، د. جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٨٤٠_ ١٩١٤_ الفصل الثالث «بريطانيا ومشيخات الخليج.

(ه) انظر القسم السابق من الفصل عن العلاقات المصرية_ التركية.

(٤٦) د. جمال زكريا قاسم : الخليج العربى ـ دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤ ـ ١٩٤٥، ص ٦ ـ ١٤ .

(٤٧) د. زكريا سليمان بيومى: موقف مصر من ضم ابن مسعود للحجاز، ١٩٢٤ ـ ١٩٢٦، ص ٥٦ ـ ٥٩ (القاهرة ١٩٨٩).

(٤٨) المقدم شاكر: تاريخ الصداقة بين العراق وتركيا (بغداد ١٩٥٥) ص ١٥٢ .

(٤٩) انظر الخريطة المرفقة بهذه الاتفاقية ، جورج أنطونيوس : يقظة العرب .

(٥٠) عبد الرحمن البزاز: العراق من الاحتلال حتى الاستقلال (القاهرة ١٩٥٤) ص ٨٠ ـ ٨١ .

(٥١) دكتور فاضل حسين : محاضرات فى مؤتمر لوزان وآثاره على البلاد العربية (القاهرة ١٩٥٨).

(٥٢) د. فاضل حسين : مشكلة الموصل ـ دراسة فى الدبلوماسية العراقية ـ الانكليزية ـ التركية وفى الرأى العام (بغداد ١٩٦٧) ص ٤٠ ـ ٤٢ .

(٥٣) عبد الرحمن البزاز: مرجع سابق ص ٧٤ .

(٥٤) د. فاضل حسين : مشكلة الموصل ص ٥٠ ـ ٥٢ .

(٥٥) عبد الرحمن البزاز: مصدر سابق ص ٧٥ .

(٥٦) د. فاضل حسين : مشكلة الموصل ص ٨٠ ـ ١٣٠ .

(٥٧) عبد الرحمن البزاز: المصدر السابق ص ٧٩ ـ ٨٠ .

(٥٨) نقلاً عن : د. فاضل حسين : مشكلة الموصل ص ١٠١ .

(٥٩) عبد الرحمن البزاز: مصدر سابق ص ٨٠ .

(٦٠) المقدم شاكر: مصدر سابق ص ١٦٢ .

(٦١) المصدر السابق ص ١٦٤ .

(٦٢) نجلاء عز الدين : مصدر سابق ص ٢١٥ .

(٦٣) نقلاً عن : د. مجيد خدورى : قضية الاسكندرونة (دمشق ١٩٥٣) ص ٧ .

(٦٤) مجيد خدورى : المصدر السابق ص ١١ .

(٦٥) نفس المصدر والصفحة .

(٦٦) د. صلاح العقاد: مصدر سابق ص ٣٥ .

(٦٧) مجيد خدورى : المصدر السابق ص ٢٨ .

(٦٨) الاقتراحات التى قدمتها تركيا فى هذه المفاوضات عديدة بلغت ١٤ اقتراحاً ، اخترنا أهمها الذى ينم عن نوايا حكومة أنقرة .

(٦٩) نص التقرير: مجيد خدورى : المثدر السابق ص ٥٣ ـ ٥٧ .

(٧٠) المصدر السابق ص ١١٨ ـ ١١٩ .

الفصل السادس

العلاقات العربية التركية فى مرحلة المد القومى العربى(*)

يجدر بنا كمدخل لموضوع العلاقة بين العرب والترك خلال فترة المد القومى العربى منذ الحرب العالمية الثانية حتى مطلع الستينيات أن نحدد بعض المفاهيم والمجالات والأسس التى تحكمت فى تلك العلاقة خلال تلك الفترة.

إن تناول العلاقة بين (العرب) و(الترك) يعنى العلاقة بين (تيارات) أو (أيديولوجيات) تضم الغالبية العظمى من العرب أو تعبر عنهم أو تؤثر فى مسيرتهم فى علاقتهم بالجمهورية التركية التى تعبر حكومتها عن خطها الفكرى والمتعاملة مع دول عربية (قطرية)، بعضها يسعى إلى الحفاظ على كيانه من الاندثار مثل الجزائر وفلسطين، وبعضها يسعى إلى استكمال استقلاله مثل العراق ومصر، وبعضها مستقل يسعى إلى الخروج من ظلمات البداوة مثل المملكة العربية السعودية واليمن.

بل هناك تيار أيدلوجيات عربية متعددة الأشكال؛ فمن الدول العربية من كان يدعو إلى وحدة إقليمية مثل مصر وحدة وادى النيل، والعراق ودعوته إلى الهلال الخصيب تحت مظلة دعوة وحدوية عربية.

وإننا حين نشير إلى هذه التعددية بين العرب فإنما بهدف التأكيد على أننا سنتناول علاقة تركيا بما نسميه قضايا عربية وآمال عربية، وعندما قامت جامعة الدول العربية أدى ذلك إلى ظهور مؤسسة اقليمية تعبر عن الحد الأدنى من الاتفاق بين الدول العربية حول قضية ما، ومعها تعاملت تركيا على مستوى الجامعة وعلى المستوى

(*) أعد هذه الدراسة الأستاذ الدكتور عبد العزيز سليمان نوار، أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب ـــ جامعة عين شمس.

القطرى، ولكن تعامل تركيا مع أية قضية عربية على مستوى جامعة الدول العربية كان أضعف بكثير جدًا من تعاملها مع القضية على المستوى القطرى مع كل دولة عربية معينة، ولهذا سنجد أن تناولنا لعلاقات العرب مع الترك تكاد تعبر عن العلاقة بين تركيا واحدى الدول العربية أو أكثر ازاء قضية ما ضمن تيار عربى وحدوى قومى يختلف فى شدته من فترة لأخرى.

والفترة التى نتناولها فى هذه الدراسة تغطى الحرب العالمية الثانية ومابعدها حتى استقلال الجزائر وانفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة.

١ـ موقف تركيا من حركة رشيد عالى الكيلانى:

خرج الأتراك والعرب مهزومين من الحرب العالمية الأولى، كل بطريقته التى تبناها؛ فقد تحالف الأتراك مع دولتى الوسط (المانيا والنمسا ـ المجر) فنزلت بهم الهزيمة وتحولت دولة الخلافة العثمانية ـ التى مارس فيها الأتراك اليد العليا على العرب ـ إلى جمهورية تركية قومية. وتحالف صاحب الثورة العربية الشريف حسين مع دول الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وروسيا وايطاليا) فوقعت الولايات العربية العثمانية تحت الانتداب (العراق ـ سوريا ـ لبنان ـ فلسطين). وضم عبدالعزيزبن سعود الحجاز. وكان هذا الوجود الاستعمار الانجليزى ـ الفرنسى فى البلاد الواقعة على الحدود الجنوبية لتركيا قذى فى أعين أية دولة ذاقت مرارة الهزيمة والاغتصاب وحلاوة التخلص من الاحتلال الفرنسى لكليلكية ومن الوجود الصليبى اليونانى على سواحل الأناضول الغربية، فلا غرو أن نصت المادة الأولى من الميثاق الوطنى التركى الصادر فى ٢٨ يناير ١٩٢٠ ـ وقبل أن تصدر مقررات سان ريمو التى فرضت الانتدابات على البلاد العربية ـ على أنه من حق العرب أن يحددوا مصيرهم بأنفسهم.

وهكذا رغم الصراعات الدموية بين العرب والترك خلال الحرب العالمية الأولى ومرارة المطالبات والمطالبات المضادة على الحدود التركية ـ العراقية والحدود التركية السورية. كانت هناك أرضية مشتركة هى رغبة جميع الأطراف فى حسن جوار متبادل. وهو حسن جوار نمت مظاهره تدريجيًا وبدرجات متفاوتة، فبينما كانت العلاقات بين تركيا ومصر هشة، كانت على نوع من القوة مع كل من العراق والأردن(١)، وكانت تركيا هى أول من اعترف بالمملكة العربية السعودية فى ١٩٢٦، وكان مصطفى كمال أتاتورك فى نظر كثرة من المصلحين العرب مثالاً يحتذى للزعيم الشرقى الوطنى الذى يعيد بناء وطنه على أسس تحديثية محافظًا فى نفس الوقت على الهوية القومية لبنى وطنه(٢).

ولقد انهمكت تركيا الكمالية خلال فترة مابين الحربين فى التحديث على الطريقة الغربية، ولكنها خلال نفس هذه الفترة أهملت تقوية أواصر الترابط مع جيرانها العرب. ويعلل بعض المؤرخين الأتراك ذلك الإهمال بأن تركيا وجدت صعوبة فى إيجاد حوار بناء متواصل مع العرب، وهم تحت سيطرة أوربية استعمارية(٣). كما يبرر ذلك بأن موقع تركيا بين الشرق الروسى السوفيتى الشيوعى والغرب الديمقراطى الرأسمالى قد ضيق إلى حد كبير من المساحة التى يمكن أن تتحرك فيها تركيا، وانعكس هذا على تركيا إزاء الشرق الأوسط فكانت أوجه نشاطها فيه أقل مما تتيحه الامكانيات التى كانت متوافرة لدى تركيا حينذاك.

على أننا نرى أن هناك عوامل أخرى أكثر أهمية أدت إلى هذه الأرضية فى العلاقات العربية ـ التركية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية:

١ ـ تراث الأزمة العربية ـ التركية قبل وخلال الحرب العالمية الأولى واندفاع الأتراك نحو تصفية التراث العربى الإسلامى مثل استخدام الحروف اللاتينية بدلاً من العربية، وحذف العبارات والكلمات العربية، وإلغاء الخلافة الإسلامية.

٢ ـ العلمانية التى كانت من مبادئ تركيا الكمالية، وإحدى عناصر التحديث، وردًا على الرفض العربى للخلافة التركية العثمانية، كانت فى نظر العرب خروجًا عن الإسلام ونكرانًا له، وفصلاً لتركيا (الإسلامية) عن بقية البلاد الإسلامية. وهكذا أقام الأتراك دولة قومية تركية علمانية على غير ما كان ينتظره المسلمون من تركيا مهما حدث لها(٤). وبينما كانت تركيا ترى أن المسألة الدينية (الإسلامية) يجب أن لا تعرقل المسيرة القومية التركية، ومن ثم فإن الدين الإسلامى فقد دوره القيادى فى سياسة تركيا، وأفقد فى نفس الوقت عاملاً جوهريًا هامًا من عوامل التضامن العربى التركى. بل لقد رأى بعض المؤرخين الأتراك أن المسألة الدينية كانت بابًا يفتح أبواب تركيا أمام التدخل الخارجى(٥)، ومن ثم كانت المسألة الدينية ومبدأ العلمانية من العوامل التى ضيقت مساحة الحركة أمام تركيا فى المنطقة العربية.

٣ ـ تبنت تركيا سياسة عدم التورط أو التدخل فى المنازعات الإقليمية التى تقع فى المنطقة المحيطة بها، ولذلك كادت أن تتبنى سياسة سلبية ازاء قضايا وأحداث المنطقة، أو على الأقل كانت تتخذ مواقف تتسم بالهدوء والبعد عن الانحياز.

٤ ـ ولاشك أن النزاع حول الموصل، ولكن بدرجة أكبر النزاع حول الاسكندرونة، جعل العرب ينظرون إلى تركيا على اعتبار أنها دولة توسعية على حساب

الأراضى العربية ، ومع أن مسألة الاسكندرونة لم تكن متأججة إلا أنها كانت قنبلة كامنة تفجرت بعد حصول سوريا على استقلالها . بينما سويت مشكلة الموصل فى وقت مبكر، وكان أن هيأ ذلك لعلاقات تركية عراقية أكثر توثقاً بالقياس إلى علاقات تركيا بالدول العربية الأخرى .

وبينما كانت البلاد العربية بين مناضل من أجل كيانه ، ومكافح من أجل استقلاله ضد التسلط الانجليزى الفرنسى الايطالى كان العرب ـ بعكس الترك ـ لايشعرون لا بالخطر السوفيتى الداهم على تركيا ، ولا بخطر الشيوعية على النظام العربى والاسلامى ، فمع أن العرب كانوا يشدون أزر الدولة العثمانية ضد العدوان الروسى ـ فى عهد القياصرة ـ انشغل العرب بمشكلاتهم دون أن يدعموا تركيا ضد روسيا السوفيتية والشيوعية . وما كان فى استطاعتهم أن يفعلوا شيئاً من هذا إلا أن هذه الأوضاع عمقت اختلاف الاتجاهات بين العرب والترك ، حتى إذا ماجاءت نذر الحرب العالمية الثانية زادت الاتجاهات اختلافاً بين العرب والترك . فقد اختلفت الرؤية العربية عن الرؤية التركية للأزمة العالمية بين الشيوعية السوفيتية والنازية الألمانية والفاشستية الايطالية والعسكريتارية اليابانية والرأسمالية الاستعمارية الأوربية والبراجماتية الأمريكية .

فقد أصبحت الرؤية التركية متناسقة مع الرؤية اليورو ـ أمريكية إزاء الأخطار الصادرة عن الدول الشمولية . وأصبحت تركيا أكثر استعداداً للتوصل إلى صيغة عملية للعمل المشترك لصالح تركيا والجبهة الأنجلو ـ فرنسية ضد المحور والسوفيت .

فبينما فشل الملك العراقى غازى فى حملة الدعاية واسعة النطاق التى شنها من أجل وحدة عربية من منطلقات عراقية فى ثلاثينيات القرن العشرين ، وارتاحت تركيا من هذه النتيجة على اعتبار أن الوضع الراهن Slatus qus خير من متغيرات يصعب التعامل معها . ولم تلبث التطورات العالمية أن دفعت الدول الأوربية الكبرى المتسلطة على المشرق العربى ووادى النيل أن أخذت تعدل من سياستها ازاء البلاد العربية لمواجهة العملاق الألمانى وايطاليا ، فاتجهت انجلترا مع مصر ، وانتقلت فرنسا مع سوريا ولبنان فى ١٩٣٦(٦) إلى عقد معاهدة تحالف تستوعب الحركة الوطنية وتصبح هذه البلاد مصدر قوة لكل من بريطانيا وفرنسا ضد تطلعات دولتى المحور. واتجهت تركيا إلى عقد ميثاق مع الدول المجاورة المسامتة مع الاتحاد السوفيتى (أفغانستان وإيران) ومع العراق .

وكانت ظروف العراق قد تهيأت فى ١٩٣٦/١٩٣٧ للسير فى نفس هذا الاتجاه التركى ؛ إذ وقع انقلاب عسكرى بقيادة بكر صدقى وتولى حكمت سليمان ـ من

جماعة الأهالي ـ رئاسة الوزارة واتبع سياسة (قطرية) ذات طابع قومي عراقي حتى لقد تردد بقوة شعار (عراق العراقيين)، وهي نعرة مماثلة للشعار القومي التركي، وأنه لأمر ذو مغزى أنه في عهد هذه الحكومة العراقية حدث تغيير جوهري في القيادات إذ حل (أكراد) محل (العرب) في المناصب القيادية.

وعلى أي حال تهيأ المناخ المحلي في العراق والمناخ في منطقة الشرق الأوسط وعلى المستوى العالمي أن تدخل لأول مرة دولة عربية (العراق) في ميثاق تشارك فيه تركيا وبلاد شرق أوسطية أخرى غير عربية (ايران وأفغانستان)، حتى يمكن القول أن هذا التطور كان يمهد لجعل وجه العراق يزور عن البلاد العربية.

وعرف هذا التعاهد بين العراق وتركيا وإيران وأفغانستان باسم ميثاق سعد آباد. ونظرًا لارتباطه بتطور العلاقات بين العرب وتركيا خاصة في الفترة الأولى من الحرب العالمية الثانية فإننا نشير هنا إلى بعض مواد ذات العلاقة ومن أهمها:

١ ـ عدم التدخل في الشئون الداخلية.
٢ ـ احترام الحدود بين الدول.
٣ ـ أن تتشاور دول الميثاق بشأن المشكلات الدولية المؤثرة على المصالح المشتركة.
٤ ـ عدم تورط أي دولة من دول الميثاق مع دولة كبرى ضد إحدى دوله(٧).

وفي نفس الوقت الذي كانت فيه تركيا تفيد من ميثاق سعد آباد ومن انضمام قطر عربي ـ هو العراق ـ إليه كانت تركيا تحرز مكاسب متتالية عن طريق فرنسا على حساب قطر عربي آخر هو سوريا الواقع تحت الانتداب الفرنسي، وذلك باعطاء لواء الاسكندرونة حكمًا ذاتيًا، ثم نوعًا من الاستقلال الذاتي، وانتخابات في ١٩٣٨ تؤدي إلى مجلس أغلبيته من الترك فتهيأ لواء الاسكندرونة لأن تضمه تركيا، وليعرف من بعد باسم (هاتاي) في يوليو ١٩٣٩، وكسبت فرنسا تركيا قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية باجتياح المانيا لبولندة واقتسامها بين العملاقين الألماني والسوفيتي، فلا يكاد يمر شهر ونصف على نشوب تلك الحرب حتى عقدت تركيا مع الجبهة الانجلوفرنسية اتفاقية في ١٩ أكتوبر ١٩٣٩ وضعت تركيا في صف دول الحلفاء(٨).

ولكن تركيا رغم إلحاح بريطانيا وفرنسا عليها اكتفت بالوقوف على الحياد الميال إلى الحلفاء، ولكن في نفس الوقت المقبول من المحور ضاربة الصفح عما ورد في المعاهدة من نص على التحالف مع بريطانيا وفرنسا. ولكنه كان حيادًا ميالاً إلى الحلفاء وفي نفس الوقت كان حيادًا مقبولاً من المحور.

ولم تلبث أن تسارعت الأحداث فسقطت دول غرب أوربا وانهارت فرنسا وطعنتها ايطاليا، وانقضت ايطاليا على اليونان، وتقدمت قواتها من ليبيا هادفة السيطرة على وادى النيل، ونزلت المانيا بثقلها فى هذه الميادين فى البلقان ومصر، وازداد موقف تركيا دقة نتيجة لهذه الانتصارات المذهلة الواسعة للمحور، حيث أطبق عليها الألمان من البلقان، بينما كانت فيشى فى سوريا ممالئة للألمان، وإلى الشمال من تركيا يوجد الاتحاد السوفيتى الذى أثبت أنه لايتورع عن التوسع بالاتفاق مع الدول الكبرى ــ على حساب الدول الأخرى ــ وما حدث لايران قبيل الحرب العالمية الأولى وما حدث لبولندة ليس ببعيد.

وكانت ايطاليا بالنسبة لتركيا هى ثالثة الأثافى؛ فقد كانت تعمل على تحقيق هدف موسولينى فى أن يكون البحر المتوسط بحيرة ايطالية، وعملت ايطاليا كذلك على كسب دول الهلال الخصيب ــ فى أعقاب سقوط فرنسا ــ إذ أعلنت فى ٧ يوليو ١٩٤٠ أنها:

«ستقاوم كل ادعاء بريطانى أو تركى لاحتلال الأراضى... فى سوريا أو لبنان أو العراق».

واتجهت ايطاليا الى اغتصاب جزء من الأراضى اليونانية فى مقابل ضم اليونان لقبرص. وهذا أمر إذا تم بنجاح يعنى تخلى تركيا عن أتراك قبرص لصالح اليونان التى هى العدو التقليدى للأتراك، وهذا يعنى الإذلال لتركيا. والأدهى من ذلك ــ من وجهة نظر الأتراك ــ أن العراق كان يتجه بسرعة نحو المحور، ويرفض حتى مجرد قطع العلاقات الدبلوماسية مع ايطاليا.

وقد أثار موضوع قطع العلاقات بين العراق وايطاليا انقساماً فى حكومة رشيد عالى الكيلانى الثالثة؛ فقد كان وزير الخارجية فيها نورى السعيد على رأس التيار المؤيد للحلفاء، بينما كان الكيلانى وناجى وشوكت على رأس التيار الميال إلى المحور، ولكن بصفة عامة كان التيار الأقوى على مختلف المستويات هو تجنيب العراق ويلات الحرب، وأن الحياد هو الأجدى فى مثل هذه الظروف العصيبة، كذلك كان هناك نوع من الاتفاق العام لدى السياسيين العراقيين على اختلاف مشاربهم بشأن عدم تبنى سياسة معينة إلا بعد أن تتعرف الحكومة العراقية على وجهة نظر الحكومة التركية فيما قد يتخذه العراقيون من سياسة نحو الكتلتين المتقاتلتين: الحلفاء والمحور. وهذا أمر نص عليه ميثاق سعد آباد، هذا فضلاً عن أن العراق كان يرى أن أخذ رأى بعض الدول العربية أمر تتطلبه تلك الظروف العصيبة (٩٠).

ولقد كان من المفيد جدًا للعراق فعلاً حين ذاك أن تتروى وأن تحصل على وجهات نظر الجيران والأشقاء. فإن العراق لو أخذ جانب المحور امتعضت تركيا وانشرحت إيران، والعكس صحيح، ولذلك كان رشيد عالى الكيلانى حكيمًا حين شكل وفدًا عراقيًا للتباحث مع تركيا فى الأوضاع حينذاك وفى مسألة قطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق وايطاليا. وقد تشكل الوفد بحيث يعبر عن التيارين الرئيسيين، فكان نورى السعيد يعبر عن التيار الممالىء للحلفاء وناجى شوكت عن التيار الميال للمحور (يونيو ١٩٤٠)، وهناك أكد لهم المسئولون الأتراك أن وقوف العراق على (الحياد) هو الأجدى له، وأن يتبنى العراق نفس السياسة التى اتخذتها تركيا. ولكن شتان بين صدى الحياد التركى لدى الحلفاء وصدى الحياد العراقى لديهم.

فقد كانت بريطانيا ترى أن أقصى ما يمكن أن تحصل عليه من تركيا هو الحياد، بينما يجب أن يكون العراق عند أوامر الانجليز ليس فقط من حيث الضرورات الاستراتيجية الانجليزية، ولكن لأن الحياد العراقى من وجهة النظر البريطانى يهيئ العراق تحت حكومة رشيد عالى الكيلانى للتحالف مع المحور. فقد كان هناك تيار عام فى العديد من البلاد العربية وخاصة فى مصر والعراق يتمنى لو أذاق الألمان الانجليز من الكأس التى تذيقه بريطانيا للعراقيين وللمصريين، ومن ثم فإن هناك أرضية واسعة طاردة للانجليز إذا ما حانت الفرصة، ومن ثم عملت بريطانيا على إحكام السيطرة على العراق وأن نقطة البداية هى اسقاط حكومة رشيد عالى الكيلانى.

كان هذا الاتجاه البريطانى فى اسقاط حكومة رشيد عالى الكيلانى على هوى تركيا، وذلك لأن التحركات السياسية فى زمن هذه الحكومة كانت تضر بالأمن القومى التركى من وجهة نظر الحكومة التركية، وأنه لمن المفارقات السياسية أن كلاً من التيار المؤيد للحلفاء والتيار الثانى المؤيد للمحور كان فى تحركاته السياسية ـ رغم تناقضهما ـ يعملان بطريقة أو بأخرى على ضم سوريا إلى العراق ليظهر «الهلال الخصيب»، وهو لدى الترك يعنى ظهور دولة كبيرة عربية الأمر الذى يزيد الأمور تعقيدًا أمام تركيا فى الحفاظ على أمنها القومى.

فقد وعد نورى السعيد ـ فى مباحثاته مع مسئول بريطانى يدعى نيوكومب(١٠) فى يونيو ١٩٤٠ ـ بأن يدخل العراق الحرب ضد المحور، وأن تقوم القوات العراقية بتحرير (سوريا) من احتلال قوات فيشى لها(١١). وخلال الرسائل المتبادلة بين حكومتى العراق ومصر بشأن الأزمة الناشئة بين حكومتى العراق وبريطانيا كانت حكومة العراق تتحدث عن حلف عربى تشترك فيه مصر والعراق(١٢).

أما التيار الآخر المعادى للحلفاء فقد عبرت عنه «اللجنة العربية» ـ وهى جمعية سرية برئاسة مفتى فلسطين أمين الحسينى ـ عندما سلمت الهر جروبا فى أغسطس ١٩١٤١ (١٣) ـ خطة لإقامة هلال خصيب من العراق والشام يعمل لصالح المحور.

ونلاحظ على تلك الاتجاهات العراقية نحو تكوين (الهلال الخصيب) أن بريطانيا رفضت هذا الاتجاه سواء أكان صادرًا عن أصدقاء أو خصوم، وكان ذلك على هوى تركيا، على اعتبار أن الوضع الراهن خير من وضع متغير يصعب على تركيا التعامل معه.

كان طبيعيًا ـ وقد تجنبت حكومة رشيد عالى الكيلانى قطع العلاقات الدبلوماسية مع ايطاليا ـ أن تتصاعد الأزمة بين الحكومتين الكيلانية والبريطانية، وبدأ نوع من الحرب الاقتصادية بينهما؛ فقد تعمدت بريطانيا عدم شراء القطن العراقى، وحالت دون تصريف المنتجات الزراعية العراقية، بينما كانت دول الحلفاء تشترى المنتجات التركية بأغلى الأسعار، مع أن تركيا استغلت حيادها وتاجرت مع دول المحور فكانت «تستفيد من الطرفين إلى أقصى حد» (١٤).

ولم تلبث الحكومة البريطانية أن طلبت من الوصى على عرش العراق إزاحة الكيلانى عن رئاسة الوزارة، وظلت وراءه حتى اضطر إلى تقديم استقالته فى ٣١ يناير ١٩٤١ (١٥)، وشكل طه الهاشمى الوزارة الجديدة، ومع أنه أعلن أنه يتبنى سياسة تجنيب العراق ويلات الحرب، إلا أن عددًا من الضباط وعلى رأسهم العقداء الأربعة الذين عرفوا باسم المربع الذهبى كانوا قد شكلوا قاعدة ثورية، وتشكلت اللجنة العربية، وكان أهداف هؤلاء وأولئك هى انتهاز فرصة التفوق الألمانى الكاسح لاسقاط الحكم الهاشمى بالقوة، وتهيئة العراق للعمل مع المحور، على اعتبار أن الانهيار البريطانى فى الشرق الأوسط أصبح وشيكًا فتسقط مصر وسوريا ولبنان فى يد القوات الألمانية، وبوقوف العراق إلى جانب المحور فى هذه الظروف يستطيع العراق تحقيق استقلاله الكامل، بل وتحرير البلاد العربية بما يفسح الطريق نحو عمل وحدوى طالما انتظره العرب.

وفعلاً نجح الانقلاب العسكرى فى أول أبريل ١٩٤١ وعاد رشيد عالى الكيلانى إلى الحكم، وانتصر بذلك التيار المؤيد للمحور. فما كان من تركيا إلا أنها أحجمت عن الاعتراف بحكومة الكيلانى، وهو نفس الموقف الذى اتخذته بريطانيا والولايات المتحدة (١٦). وكانت تركيا ترى أن الكيلانى والعقداء الأربعة باعوا العراق للألمان، وأن العراق سيفقد استقلاله بهذا التصرف سواء انتصر المحور أو انتصر الحلفاء، فالألمان

لن يدعوا العراق مستقلاً والانجليز سيتخذون ضد العراق إجراءً أشد قوة، وهذا لا ينسجم مع السياسة التركية التى كانت تفضل أن ترى العراق مستقلاً منسجماً فى سياسته مع تركيا أكثر منها مع أية دولة أجنبية. على أنه من وجهة النظر التركية فإن عراقاً يميل إلى المحور لأخطر على تركيا من أى اتجاه آخر، خاصة وأن طريق المواصلات المتبقى أمام تركيا(١٧) لتلقى امدادات السلاح من بريطانيا كان هو العراق. وكانت بريطانيا مصرة على أن يظل هذا الطريق مفتوحاً حتى يظل تدفق البترول متواصلاً إلى حيفا لسد حاجة القطع البحرية المتحالفة فى البحر المتوسط وآليات الجيش البريطانى فى فلسطين -الذى كان يستعد لطرد قوات فيشى من سوريا ولبنان. ولذلك رحبت ــ دون ضجة ــ بنزول القوات البريطانية إلى البصرة فى ٢٩ ابريل ١٩٤١. وعندما اتجه الكيلانى ــ للرد على بريطانيا ــ إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية بين العراق والمانيا، حذرته تركيا من مغبة ذلك(١٨).

ومعنى هذا أن تركيا انتقلت من دور النصح للتنسيق إلى دور الضغط وتوجيه العراق نحو حياد يميل إلى الحلفاء منسق مع تركيا. ونسقت تركيا مواقفها مع بريطانيا والولايات المتحدة.

أما الجانب العراقى فقد تواصلت نشاطاته نحو مواجهة مع بريطانيا، فأعاد علاقاته الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى، وسعى إلى الحصول على السلاح ليس فقط من السوفيت وإنما كذلك من اليابان وايطاليا. وهذا يعنى أن العراق يستكمل الطوق على تركيا. وإذا كان من الخطر جداً على دولة أن تجد عدوين على حدودها فإن تركيا حينذاك وجدت نفسها فى قلب محيط من الأعداء. فأدى ذلك كله إلى أن تنتقل تركيا بالنسبة للعراق من دور النصح والتنسيق إلى دور الضغط والتوجيه نحو حياد يميل للحلفاء ومتسق مع المواقف التركية والأمريكية.

وقد تبلور ذالك فى دور الوساطة التى قامت به تركيا بين حكومتى الكيلانى وبريطانيا. وقد بدأت تركيا جهوداً للتوصل إلى تسوية منذ أن سمحت للعراق باصدار بيان عبر الاذاعة التركية فى أنقرة يعلن فيه رغبة حكومة الكيلانى فى إقامة علاقات ودية مع جميع الأطراف، وأن العراق ملتزم بتطبيق المعاهدة البريطانية العراقية عام ١٩٣٠، وعندما وقعت المواجهة العسكرية العراقية ــ البريطانية أبدت الحكومة التركية استعدادها للوساطة النشطة، وكانت حكومة الكيلانى هى الأخرى راغبة كل الرغبة فى التوصل إلى تسوية سلمية مع بريطانيا، وهو ما كان يضمره العسكريون من رغبة فى التفاهم مع بريطانيا.

ووصل ناجى شوكت إلى أنقرة فى ٨ مايو وانتهت مباحثاته مع سراج أوغلو إلى تحديد أسس الوساطة التركية على النحو التالى:

١ـ اعتراف بريطانيا بحكومة رشيد عالى الكيلانى وتقديم السفير البريطانى الجديد أوراق اعتماده إلى حكومة العراق.

٢ـ عودة القوات العراقية إلى مواقع ما قبل المواجهة أى انسحابها من المناطق المحيطة بقاعدة الحبانية.

٣ـ حق بريطانيا بمقتضى معاهدة ١٩٣٠ـ أن تعبر قواتها العراق.

٤ـ أن يدخل الطرفان العراقى والتركى فى مباحثات بشأن زيادة عدد قواتها فى العراق استنادًا إلى تلك المعاهدة(١٩).

وبعث ناجى شوكت ببرقية إلى حكومته تتضمن تحذيرًا من مغبة عدم قبول هذه الشروط(٢٠).

كانت الشروط التى وضعتها تركيا للتوصل إلى تسوية بين الطرفين العراقى والبريطانى تهدف إلى الحفاظ على ماء وجه العراق على التفسير الانجليزى للمعاهدة، وأنه فى حالة رفض انجلترا للشروط التركية تصبح هى ـأى انجلتراـ المسئولة عن نتائج تعنتها وفى هذه الحالة تقف تركيا على الحياد.

ويقول ناجى شوكت فى هذا الصدد:

«إن أسباب إصرار تركيا على بريطانيا بقبول الصلح هو اعتقاد وزير خارجية تركيا أن بريطانيا غير محقة باعتراضها على الاقتراح التركى للتوسط».

وتابع ناجى شوكت ذلك بقوله:

«رأيت وزير خارجية تركيا ساخطًا على بريطانيا لعدم تقديرها للعواقب، كما فهمت أن رجال تركيا يعتبرون حركة العراق حركة قومية، وليس للأجانب يد فيها، ويعلمون أن الشعب العراقى يؤيد الحكومة وتعضدها الأمة العربية. لقد أفهم وزير الخارجية قناعته هذه لسفير بريطانيا(٢١).

ولا شك لدينا أن ناجى شوكت بالغ إلى حد ما فى تصويره هذا الموقف تركيا المؤيد للثورة العراقية.

ولدينا عدة ملاحظات على تلك المقترحات التركية وعلى ملابسات الوساطة التركية:

١ـ أن تركيا رفضت التفسير العراقى للمعاهدة وقبلت التفسير البريطانى من حيث

حق بريطانيا نقل قواتها عبر العراق، بل أضافت إليه أهمية تفاوض الطرفين البريطانى والعراقى حول زيادة عدد القوات البريطانية فى العراق، ومعنى كل هذا أن العراق يجب أن يصبح فى خدمة المصالح البريطانية والتركية.

٢ــ ضمنت تركيا لنفسها ولبريطانيا وللحلفاء خط مواصلات مفتوحاً عبر العراق.

٣ــ أن النتيجة المتوقعة لتطبيق هذه الشروط القاسية هى استسلام العراق، وهذا ما كان يرفضه الكيلانى والعقداء الأربعة.

ولقد كان الجانب المدنى العراقى مقدراً لقيمة المقترحات التركية رغم ما تضمنته من مهانة للحركة الوطنية، وكان رشيد عالى الكيلانى ومفتى فلسطين على هذا الرأى، بينما تمسك العسكريون بشدة بموقفهم خاصة وأن معلومات عديدة كانت تتوارد إليهم عن قدرات فائقة ألمانية تقترب من المعجزات كفيلة بأن تطرد الانجليز من العراق.

ولقد تمنت تركيا ــ فى هذه الظروف المعقدة ــ أن يقدم رشيد عالى الكيلانى استقالته، لعل ذلك يفسح الطريق إلى وضع أكثر قبولاً من أطراف النزاع، ولكن كانت الأمور قد وصلت إلى طريق مسدود(٢٢).

ولكن الأدهى هو أن تشرشل رئيس الوزراء البريطانى كان قد صمم على أن لايكون لأى بلد عربى يميل شعبه إلى جانب المحور فضل على بريطانيا خلال الحرب طالما هى قادرة على ذلك. ولهذا رفض عروض مصر والعراق فى المشاركة فى الحرب ضد المحور فى مقابل الاستقلال التام، وقرر إسقاط نظام حكم رشيد عالى الكيلانى فى العراق، وفرض نظاماً أكثر ديمقراطية فى مصر، على اعتبار أن كل هذا يحقق أهداف بريطانيا، ويحافظ على يدها العليا فى البلاد العربية، ويحول دون نكسات أخرى ضدها هناك. ولذلك سارت بريطانيا قدماً فى فرض الحل العسكرى ــ الذى لم تكن تركيا راضية عنه ــ على العراق. بينما الحقيقة هى أن ألمانيا النازية كانت تستخدم تركيا لنقل وجهة نظرها إلى الجانب العراقى.

وهكذا كانت تركيا منذ البداية على بينة من أن ألمانيا كانت غير متحمسة لمشروع الثورة الذى يعمل له العقداء الأربعة، ومن أن القوة العسكرية العراقية غير قادرة على التصدى لآلة الحرب لبريطانيا العظمى، ومن ثم كانت تركيا تخطو فى علاقاتها مع العراق على أساس واضحة لها، وغير واضحة للمسؤلين العراقيين. بل نجحت تركيا فى الحفاظ على علاقاتها الودية مع العراق خلال فترة الصراع المسلح بين الثورة العراقية والمساعدة الألمانية المحدودة من جهة والقوات البريطانية من جهة أخرى.

أما وقد أصبحت المواجهة بين العراق وبريطانيا مسألة واقعية ، ولم تتمكن تركيا من حث الجانب العراقى على عدم المغامرة ، أو اقناع الجانب الانجليزى بالمرونة ، فقد أصبح على ألمانيا أن تدعم حركة المقاومة الوطنية العراقية ضد الانجليز بقدر ما تستطيع ظروف الحرب فى المنطقة وحولها .

ومثلما كانت المشكلة الرئيسية التى واجهت الانجليز فى العراق هى طريق المواصلات إلى أنقرة/استانبول وإلى حيفا لمواجهة متطلبات الحرب ، كانت المشكلة الرئيسية التى واجهت الألمان هى طريق المواصلات عبر تركيا إلى العراق لتوصيل المساعدات العسكرية للثورة العراقية (مايو ١٩٤١) .

وكان الألمان يحثون الأتراك على نقل مساعداتهم العسكرية للعراق عبر تركيا سواء أكان ذلك بصفة علانية أو بصفة سرية كان ذلك ــ من وجهة النظر التركية ــ متناقضاً مع سياسة الحياد الممالئ للحلفاء ، ولذلك رفضت الطلب الألمانى ، الأمر الذى دفع هتلر إلى أن يسلك طريقاً آخر ، فتفاوض مع حكومة فيشى وتوصل معها إلى أن تقدم ألمانيا تنازلات لفرنسا فى مقابل سماح فرنسا بتقديم تسهيلات للمساعدات العسكرية الألمانية للثورة العراقية (٢٣) .

ولقد وقع ما كانت تخشاه تركيا من حيث تصاعد القوة البريطانية فى العراق ، إذ نزلت القوات البريطانية بكثافة فى البصرة ، وتوالى وصول أسراب من سلاح الطيران الانجليزى ، وتحرك الفيلق العربى من الأردن ، واستخدم الألمان (الموصل) . القريبة من الحدود التركية لضرب طوابير الانجليز الزاحفة صوب بغداد ، وبعد عمليات قصف قام بها سلاح الجو البريطانى لوحدات الجيش العراقى ــ الذى كان لا يتمتع بقيادة مدربة ــ سرعان ما تشتت شمل القوات العراقية بسرعة ، وكل ما فعله القصف الجوى الألمانى هو مجرد تعطيل زحف القوات البريطانية التى نجحت فى نهاية الأمر ، وبعد أيام معدودات قضت نهائياً على المقاومة العراقية .

ولم تلبث ألمانيا أن اجتاحت روسيا السوفيتية ، ودخلت الولايات المتحدة الحرب ، وانقلبت الموازين ، حتى منيت دول المحور بالهزيمة الكاملة ، وقدرت دول الحلفاء موقف تركيا من الحلفاء خلال الحرب ، وقدرت أكثر قيمة موقع تركيا من الحرب الباردة بين الكتلتين المتعاديتين الشرقية بزعامة السوفيت والغربية بزعامة الولايات المتحدة حتى يمكن القول أن تركيا بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت فتى الغرب المدلل فى الشرق ، وأصبحت تركيا بالنسبة للاتحاد السوفيتى أقرب ما تكون إلى الخصم منها إلى الجار ، خاصة بعد أن ألغى الاتحاد السوفيتى ميثاق عدم الاعتداء الذى كان معقوداً مع تركيا ، وطالب السوفيت أيضاً بالدفاع المشترك عن المضايق ، فضلاً عن مطالبته

بالوصاية على ليبيا، الأمر الذى ضاعف من حيوية الدور الذى يمكن أن تقوم به تركيا لصالح الغرب فى حوض البحر المتوسط وفى الشرق الأوسط وفى البلقان، فلاعجب أن نعمت تركيا بتدفق السلاح الأمريكى عليها بمقتضى «مبدأ ترومان»، وحصلت تركيا على دعم اقتصادى أمريكى كبير بمقتضى «مشروع مارشال»، وسارت السياسة التركية أكثر فأكثر فى اتساق مع سياسة الولايات المتحدة والغرب.

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت منطقة الشرق الأوسط ـ باستثناء وحدات سياسية قليلة ـ واقعة تحت التسلط الأجنبى، ايران بين الانجليز والروس، وكانت هناك جمهورية مهابادا تهدد مستقبل ايران وتركيا، والعراق والخليج العربى والجنوب العربى حتى حدود اليمن ـ باستثناء المملكة العربية السعودية واليمن الإمامية ـ كان تحت السيطرة البريطانية، وكذلك وادى النيل والصومال وليبيا كانت فى كف القدر، بينما كان شمال افريقيا حتى موريتانيا وسوريا ولبنان تحت التسلط الفرنسى، أما الدول المستقلة فى المنطقة فكانت تركيا والمملكة العربية السعودية واليمن الإمامية. فلاغرو أن أصبح الأتراك ينظرون إلى الشرق الأوسط من عل، على اعتبار أنهم أكبر قوة فيه وأكثرها تقدماً وصاحبة أكبر جيش فى الشرق الاوسط.

وكان أهم حدث عربى خلال السنة الأخيرة من الحرب هو التوصل إلى بروتوكول الاسكندرية وقيام جامعة الدول العربية. وأبدت تركيا ترحيباً بهذه الخطوة حينذاك ١٩٤٤/١٩٤٥ مع أن الجامعة العربية تعنى اتساع المسافة بين العرب والترك، إلا أن التحفظات العديدة التى أبدتها السعودية واليمن ولبنان ضد أية تطورات وحدوية تؤدى إلى هضم أى من هذه الدول أو غيرها فى وحدة ما كانت أمرًا يرتاح إليه الأتراك؛ لأنه يؤكد أن وحدة متكاملة عربية كان من المستبعد أن تحدث فى القريب المنظور حينذاك.

ومع أن تركيا رحبت بقيام جامعة الدول العربية فقد كانت علاقات تركيا مع سوريا عقب الحرب العالمية الثانية تتسم بنوع من الجفوة، بسبب اتهام سوريا لها باغتصاب الاسكندرونة، فى وقت كانت فيه سوريا تكافح من أجل الاستقلال، وكانت العلاقات التركية مع مصر تتسم بالفتور حيث لم يكن هناك ما يشجع على تنميتها، أما مع السعودية واليمن ولبنان فكانت عادية، وحسنة مع العراق ـ الذى عقدت معه تركيا معاهدة مشابهة فى ١٩٤٧. وصعدت مكانة تركيا بين العرب بسبب وقفتها بجانب الحق العربى الفلسطينى فى الأمم المتحدة وضد تقسيم فلسطين. ولكن لم تلبث أن هبطت بشدة أسهم تركيا بين العرب عندما تناسقت مواقفها إزاء الصراع

العربى الإسرائيلى مع الولايات المتحدة والدول الغربية ، وزادت اسهمها هبوطاً عندما اعترفت باسرائيل فى مارس ١٩٤٩ ــ يناير ١٩٥٠ .

٢ ــ تركيا وأزمة الأحلاف الغربية للشرق الأوسط :

منذ بداية الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية وقفت تركيا منحازة تماماً إلى الغرب ، وبينما شرعت البلاد العربية الواقعة تحت السيطرة الغربية تعيد ترتيب أوراقها للتعامل مع الوضع الجديد فى محاولة لتحقيق أمانيها الوطنية فى الاستقلال وفى مواجهة الخطر الصهيونى ، وعلى نحو ما حدث فيما بين الحربين من وجود تيارات مع الشرق وأخرى مع الغرب حدث مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا أنه كان هناك اجماع عربى ضد الخطر الصهيونى . وعلى هذه المحاور المتعددة دارت العلاقات العربية التركية خلال فترة الخمسينيات والستينيات :

١ ــ محور الدفاع عن الشرق الأوسط ضد خطر الاتحاد السوفيتى وضد خطر انتشار الشيوعية ، وكانت تتزعمه تركيا فى الشرق الأوسط ، وتتحمس له دون أن تتورط فيه المملكة العربية السعودية ومصر ولبنان والعراق وسوريا .

٢ ــ محور الدفاع عن مستقبل المنطقة من جراء التسلط الاستعمارى الأوربى ، وكانت تتزعمه مصر .

٣ ــ محور الدفاع عن المنطقة ضد الخطر الصهيونى ، وكانت تتزعمه مصر .

٤ ــ محور المشروعات العربية الوحدوية وما تضمنته من صراعات إقليمية ، وكانت مصر أكبر مدافع عن دور الجامعة العربية ، بينما كان العراق والأردن يطرحان من وقت لآخر مشروعى الهلال الخصيب وسوريا الكبرى ، وكانت مصر تطرح مشروع وحدة وادى النيل .

وكان لتركيا دور هام فى مختلف هذه المحاور أثر تأثيراً مباشراً على علاقاتها مع العرب .

كانت فكرة تكوين نظام دفاعى لصالح الغرب فى الشرق الأوسط قد تجمعت خيوطها لدى الدوائر السياسية لدى الدول الكبرى فى حلف الأطلنطى ، بدأت تطفو بوضوح على السطح قبيل الحرب العربية ــ الإسرائيلية الأولى . فخلال المفاوضات التى جرت بين الحكومتين العراقية والبريطانية فى ١٩٤٧ بشأن إعادة تنظيم العلاقة بينهما كانت بريطانيا تصر على أن تساعد المعاهدة المزمع إقامتها بين الطرفين فى «تنظيم دفاع عام عن الشرق الأوسط تشترك فيه كل الدول التى يهمها الأمر» .

ولكن أدى مشروع المعاهدة الذى توصل إليه صالح جبر وبيفن (معاهدة بورتسموث) إلى (وثبة) عراقية قضت على هذا الأمل الذى كانت تنتظره تركيا (١٩٤٨).

وفى العام التالى وقع أول الانقلابات العسكرية على يد حسنى الزعيم فى سوريا، وكانت مدة حكمه لا تتجاوز بضعة أشهر، ولكنها كانت ذات صدى فى أيامه ومن بعده؛ فقد اعتمد حسنى الزعيم فى دعم نظامه على (الأكراد) ودفع بالقوات العربية إلى الحدود السورية الإسرائيلية.

وأنه لأمر ذو مغزى أن يتجه (عراق بكر صدقى) الذى كان يعتمد على الأكراد فى الحفاظ على حكمه ويستبعد العرب من المناصب القيادية ـ إلى تقوية علاقاته مع تركيا، وأن يكون نفس الاتجاه لدى حسنى الزعيم، سواء فى تفضيل الأكراد على العرب أو فى تقوية العلاقة مع تركيا. وكان حسنى الزعيم معجباً كل الإعجاب بمصطفى كمال أتاتورك بانى تركيا المعاصرة، وكان الزعيم يرى نفسه أتاتوركاً جديدًا.

وحينذاك كان النقد الموجه إلى حسنى الزعيم شديدًا بسبب تقوية العلاقات بين سوريا وتركيا مغتصبة الاسكندرونة، واتسعت قاعدة المعترضين على سياسته مع تركيا بين صغار ضباط الجيش السورى بعد دعوة الزعيم لبعثة عسكرية تركية بهدف إعادة تنظيم الجيش السورى (١٩٤٩). وتكاثر خصومه عليه حتى سقط أثر انقلاب عليه، فكانت الفترة القصيرة جدًا التى حكمها الزعيم هى الفترة الوحيدة تقريباً التى وصلت فيها العلاقات التركية السورية إلى مكانة عالية. تدهورت بعدها مكانة تركيا فى سوريا بشدة خاصة أيام حكم الشيشكلى الذى أمر بصدور الخرائط السياسية وقد أدخلت اقليم الاسكندرونة فيه. بل طالب الشيشكلى بأن تكون المنطقة الممتدة من الحدود السورية إلى طوروس محايدة، فردت تركيا على ذلك بسحب وزيرها المفوض من دمشق، وأنزلت مستوى العلاقات الدبلوماسية إلى مستوى القائم بالأعمال(٢٤).

ولقد كانت هناك مؤشرات تدعم وجهة النظر التركية هذه؛ فقد كان نورى السعيد يرى التحالف مع الدول الغربية لايتناقض مع مسيرة العراق نحو الاستقلال التام والحصول على الحقوق الشرعية الكاملة ازاء بريطانيا، كما أن عبدالعزيزبن سعود كان قد وافق على اقامة قاعدة الظهران الأمريكية منذ أواخر الحرب العالمية الثانية دون أن تتأثر المملكة العربية السعودية بشىء ضار، ودون أن تشتعل المخاوف على أمنها واستقلاليتها.

ولكن كان لمصر موقف مختلف تمام الاختلاف عن ذلك. فقد كانت مصر ترى إن إجلاء القوات البريطانية عن أرض مصر يجب أن يتم أولاً، وأن لا ينظر إلى اشتراك مصر فى أى مشروع دفاعى غربى إلا بعد أن تطمئن حكومة مصر على استقلاليتها الكاملة. ويرى العديد من المفكرين العرب والأجانب أن مصر ـ وهى تتعامل بهذا الشكل مع الدول الغربية بصفة عامة ومع بريطانيا بصفة خاصة ـ إنما كانت تعانى من حساسية زائدة من الانجليز وحلفائهم، وأن تركيا كذلك السعودية والعراق لم تكن تعانى من هذه الحساسية، وأن ذلك أدى إلى أن تتحالف تركيا مع الدول الكبرى دون مخاوف (٢٥).

ففى مناخ هزيمة العرب أمام اسرائيل وصدور البيان الثلاثى الأمريكى الانجليزى لصالح اسرائيل فى ١٩٥٠ وفشل المفاوضات المصرية ـ الانجليزية للتوصل إلى معاهدة جديدة تحقق جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس، وتصاعد الحركة الوطنية فى ايران ضد الوجود البريطانى، وقيام حلف وارسو فى مواجهة حلف الأطلنطى. فى هذا المناخ توصلت الدول الأربع: الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا وتركيا إلى نظام دافعى عن الشرق الأوسط عرف باسم «قيادة الشرق الأوسط» (٢٦). ووجهوا الدعوة إلى مصر للاشتراك فيه. ولقد كان الوقت غير مناسب تماماً لمثل هذه الدعوة فما كان من رئيس الوزراء المصرى إلا أن أعلن رفضه لها، وبدت صورة تركيا أمام مصر، وكأنها جندت لصالح الغرب ونظرًا لأن تركيا كانت قد وقفت إلى جانب حرية الملاحة فى قناة السويس، مستندة فى ذلك إلى معاهدة استانبول فى ١٨٨٨، بهدف الدفاع عن حق السفن الإسرائيلية فى استخدام قناة السويس، فقد أصبحت صورة تركيا لدى مصر وغالبية العرب سيئة إلى حد كبير.

ولدينا عدة ملاحظات على مشروع (قيادة الشرق الأوسط):

١ ـ أن المناخ الذى تقدمت به الدول الأربع بالمشروع إلى مصر كان لا يعطى أية فرصة للموافقة المصرية عليه.

٢ ـ أن الدور المصرى فى قيادة الشرق الأوسط كان غير واضح وغير مناسب، ويعطى للدول الأربع الكبرى اليد العليا، ويعطى مكانة عالية لتركيا تجعل مصر فى موقف أدنى منها بكثير.

٣ ـ أن المشروع يخدم المصالح التركية والغربية، ولا يقدم شيئًا ذا أهمية جوهرية لمصر تجعلها تستبقى القوات البريطانية ـ وهى قوات الاحتلال ـ فى مكانها ضد رغبة الشعب المصرى كله.

٤ ــ أن مكاسب كبيرة تحصل عليها اسرائيل بشكل مباشر وغير مباشر من جراء انضمام مصر إلى المشروع. حتى يمكن القول إلى أن اثنين هما الرابحان من مشروع قيادة الشرق الأوسط هما: تركيا واسرائيل.

وعلى أية حال فقد أدى نشوب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر وما وقع فى أعقابها من تطورات إلى تحسن ملموس فى العلاقات بين مصر وتركيا.

كانت زعامة ثورة يوليو ١٩٥٢، سواء محمد نجيب أو جمال عبد الناصر معجبة بدور مصطفى كمال أتاتورك فى بناء تركيا المعاصرة، ومع ذلك نلاحظ نوعاً من الفتور فى العلاقات المصرية التركية على عكس العلاقات بين مصر وايران أيام تزعم مصدق حركة تأميم البترول وشركة البترول البريطانية، واستقبل مصدق فى مصر ١٩٥٣، استقبال الفاتحين، ولم تلبث المؤامرة الأمريكية أن أسقطت مصدق واستعاد الشاه محمد رضاه حكمه، فارتاحت تركيا، وحزنت حكومة الثورة فى مصر، ومع ذلك كانت العلاقة طيبة بين مصر والولايات المتحدة خلال السنتين الأولى والثانية من تاريخ الثورة ١٩٥٢، لما عرف من دور هام لعبته الولايات المتحدة فى تأمين الثورة وترحيل الملك فاروق، وتزامن ذلك مع الوقت الذى كانت فيه حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا تبحث بحثاً حثيثاً عن أنجح السبل لعقد حلف فى الشرق الأوسط كجزء من سياسة احتواء الاتحاد السوفيتى وحلف وارسو.

وقد تزامنت جهود المباحثات التمهيدية لعقد هذا الحلف مع المباحثات التى دارت بين الحكومتين المصرية والبريطانية لتنظيم العلاقات بينهما من منطلق المناظرة من وجهة نظر ثورة ٢٣ يوليو. وكانت حكومة الثورة مصرة على تحقيق جلاء كامل للقوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس، بينما كانت الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا ترى أن قاعدة القناة يجب أن تظل قائمة لأهميتها الكبرى فى استراتيجية الغرب فى الدفاع عن تركيا ضد أى عدوان من جانب الاتحاد السوفيتى وكتلة حلف وارسو، **وأن الدفاع عن تركيا ــ من وجهة نظرها ــ ليس دفاعاً عنها فقط وإنما هو دفاع عن منطقة الشرق الأوسط (٢٧).**

وكانت النكسة الشديدة التى تعرضت لها بريطانيا ومصالح الغرب من جراء حركة مصدق فى ايران قد جعلت الولايات المتحدة أكثر تصلباً ضد حصول دولة مثل مصر على حقوقها الوطنية المشروعة على حساب المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة بصفة خاصة ودول الغرب وحلف الأطلنطى بصفة عامة (٢٨).

وكان عبد الناصر متصلباً فى أول الأمر، ولكنه وجد أن الجانب البريطانى ـ وبدعم قوى من الولايات المتحدة ـ لن تتخلى عن ربط الجلاء البريطانى عن مصر بالدفاع عن تركيا بالعودة إلى قاعدة قناة السويس فى حالة تعرض تركيا أو أى بلد عربى للغزو، فوافق فى نهاية الأمر على هذا الشرط وإن حدد مدته بسبع سنوات فقط. ولقد ارتاحت تركيا ـ التى خرجت رابحة من المعاهدة المصرية البريطانية ـ كل الارتياح لتقدير عبدالناصر لدور تركيا بقبوله عقد المعاهدة مع بريطانيا على ذلك النحو، وتهيأ المناخ السياسى لتحسين العلاقات بين تركيا ومصر حتى لقد اتفقت الدولتان على رفع مستوى التمثيل الدبلوماسى بينهما من قائم بالأعمال إلى مستوى السفارة(٢٩). ولكن الحقيقة هى أن تركيا ومصر بعد عقد المعاهدة المصرية البريطانية كانتا تسرعان الخطى تباعداً عن بعضهما البعض. حقيقة كانت تركيا تقدر ثقل مصر، ولكن تركيا فى نفس الوقت كانت تتعامل مع المنطقة من مكانة أعلى من أى دولة من دول المنطقة، سواء من حيث الامكانيات أو من حيث الدور القيادى التركى فى تجميع المسلمين أو على الأقل العرب، وكان الحزب الديمقراطى التركى ـ الذى تولى الحكم منذ ١٩٥٠ وثبت أقدامه فى الحكم بانتصاره فى انتخابات مايو ١٩٥٤ ـ يتبنى هذه السياسة، وكان وزير الخارجية التركى فؤاد كوبرلى متحمساً لهذا الهدف وصرح فى أواخر أكتوبر ١٩٥٤ ـ وكانت تركيا قد عقدت حلفها مع باكستان ـ بأنه ليس من المتوقع أن ينضم العراق إلى هذا الحلف التركى الباكستانى؛ لأن تركيا تسعى إلى عقد اتفاقيات ثنائية مع كل دولة عربية على حدة، وفى الشهر التالى (نوفمبر ١٩٥٤) صرح السفير التركى بالقاهرة أن الأرضية أصبحت صالحة وممهدة لإقامة تعاون مصرى تركى، فيكون بذلك تعاون بين أكبر جمهوريتين فى الشرق الأوسط، ويكون هذا التعاون كفيلاً بأن يخلق حلفاً مصرياً تركياً يضم خمسين مليون نسمة(٣٠).

لقد كانت تركيا والعراق تعتقدان تمام الاعتقاد أن مصر بتوقيعها المعاهدة المصرية البريطانية على ذلك النحو الذى ربط بين عودة تشغيل قاعدة قناة السويس بواسطة الانجليز إذا ماتعرضت تركيا للغزو هو بمثابة جواز المرور إلى المحطة التالية وهو قيام حلف تشارك فيه مصر، أو على الأقل ومن العدل ـ من وجهة نظر نورى السعيد ـ أن يعقد العراق معاهدة مشابهة للمعاهدة المصرية البريطانية(٣١).

وأننا نستطيع أن نقول مطمئنين أن ضمير كل من عبدالناصر ونورى السعيد وعدنان مندريس كان يقيم الشخصيات من منطلق (ترانى) يجعل من العسير على هذين الطرفين العراقى والتركى أن يلتقيا مع مصر الثورة.

فقد كان عبد الناصر يرى فى نورى السعيد بصفة خاصة وفى نظام الحكم فى العراق بصفة عامة مجرد صنيعة بريطانية تحولت إلى العمالة وخيانة الحركة التحررية القومية العربية ولصالح من ؟ لصالح أعدى أعداء العرب : اسرائيل ، وأن نورى السعيد وضع نفسه فى خدمة عميل اسرائيل فى المنطقة : تركيا التى تمهد الطريق لها ولاسرائيل وللاستعمار للسيطرة على المنطقة . ولا سبيل لهم فى تحقيق هذا إلا بتحطيم التضامن العربى ودفع العرب إلى الأحلاف الغربية ، التى تهدف فيما تهدف إليه إلى وضع ميثاق الضمان الجماعى وميثاق الدفاع المشترك العربى على الرف ، مع أن هذا الميثاق هو صمام الأمان للعرب من المتربصين ببلادهم .

أما نورى السعيد فقد كان يرى أن تركيا هى صمام الأمان للعراق بصفة خاصة ، وللمنطقة بصفة عامة ، وأن الدفاع عن المنطقة لا يمكن أن يتحقق بكفاءة إلا بدعم من الدول الكبرى ، وأن الشعارات التى أطلقها عبد الناصر ذات ضجيج ولكنها جوفاء ، وأن عبد الناصر وأعوانه من اليساريين عديمو الخبرة ، مغامرون ، حديثو عهد بالسياسات الشرق أوسطية والعالمية ، وأنهم بحركاتهم المتأججة يدفعون المنطقة نحو الهاوية ، وأنه لابد من العمل على تخليص المنطقة من عبد الناصر ومن ينحو نحوه .

ولقد كان عبد الناصر يشعر أن الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا تعملان على ضم مصر إلى حلف يكون لمصر فيه دور أقل شأناً بكثير من الدور التركى ، وأن العراق بموافقته وتحمسه للدخول فى حلف غربى ـ قد أخذ مكانة دولية عالية ، وأنه من العسير جدًا على عبد الناصر أن يقبل حلفاً سبق أن رفضه العهد البائد (مصطفى النحاس فى العهد الملكى) ، فإن كل هذه الأمور كانت تدفع بمصر الثورة إلى مواجهة مع دعاة إقامة حلف فى الشرق الأوسط : الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا والعراق وإيران وباكستان .

وكانت مصر الثورة قد تبنت سياسة تقوم على أن مصر هى الدولة القائدة للمسيرة التحررية العربية الوحدوية ، ومن هنا تواجهت أهداف مصر الثورة وأهداف تركيا فى عهد جلال بايار ـ كوبرلى . بل لقد كان واضحاً أمام القيادة المصرية ـ خلال محادثات سرسنك بين صلاح سالم ونورى السعيد ـ أن العراق قد ألقى بثقله إلى جانب تركيا كى يحرز مكانه أعلى من مكانة مصر فى المنطقة ، فالدول الغربية وتركيا رأت أن دور مصر فى منظومة الدفاع عن الشرق الأوسط قد انتهى ، وأنها ليست فى حاجة ماسة إلى مصر ولها ـ أى مصر ـ أن تلتحق بالحلف المزمع اقامته أو عدم الالتحاق ، خاصة وأن جون فوستر دالاس ـ عندما زار كلا من العراق ومصر فى ١٩٥٣ بشأن عقد حلف فى الشرق الأوسط وجد استجابة فورية وأكيدة من نورى

السعيد، بينما لم يجد استجابة من عبد الناصر. وبذلك وقف عبد الناصر فى مواجهة الدور التركى العراقى فى المنطقة، ورأى فيه دورًا مكملاً للدور الاستعمارى الغربى.

أما نورى السعيد فكان يرى أن تحالف العراق مع تركيا يؤدى إلى النتائج التالية:

١ـ يصبح العراق مطمئنًا إلى سلامة أراضيه ضد أى عدوان خارجى، بل إن العراق بارتباطه بحلف مع تركيا يكون قد أمن شر تركيا التى لم تكن قد نسيت (الموصل) والتى نجحت فى اغتصاب لواء الاسكندرونة، ولا مانع من أن تحاول المرة بعد المرة لتنجح فى الموصل. وكان نورى السعيد مقتنعًا كل الاقتناع أن الدول الغربية إذا أرادت أن تغتصب تركيا الموصل فإنها ستمكنها من ذلك والعكس صحيح (٣٢).

٢ـ أنه لا يمكن للعراق أن يبنى قواته المسلحة على المستوى اللائق إلا بعقد معاهدة دفاعية مع الغرب على نحو ما فعلته كل من تركيا وباكستان، إذ تدفقت عليهما الأسلحة الأمريكية والمواد الغذائية بعد توقيع الاتفاقيات مع الولايات المتحدة الأمريكية (٣٣).

٣ـ أنه بالتفاهم مع تركيا والغرب يمكن للعراق أن يحقق مشروعه التقليدى «الهلال الخصيب» (٣٤) (سبتمبر ١٩٥٤) وهو مشروع لا يثير قلق تركيا، ولكنه فى نفس الوقت كان يثير مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية والأردن.

وهكذا أصبحت تركيا والعراق فى ناحية، ومصر وعدد من البلاد العربية فى ناحية أخرى، بينما سار نورى السعيد فى توقيع معاهدة التحالف مع تركيا، فزار عدنان مندريس بغداد فى ١٩٥٥/١/٣١، وأعلن نورى السعيد مبدأ عقد التحالف مع تركيا ودعا نورى ومندريس مصر إلى أن تكون فى مقدمة الدول التى تنضم إلى الحلف، ولم يلبث أن انضمت إليه باكستان وايران وعرف باسم حلف بغداد.

كان طبيعيًا أن يكون الرد المصرى عنيفًا على هذه المسيرة القوية للحلف؛ إذ ضم ثلاثًا من أقوى دول الشرق الأوسط غير العربية، وشنت الاذاعات المصرية الموجهة حربًا على تركيا، ودعت مصر إلى طرد العراق من الجامعة العربية، ودعا صلاح سالم ـ عضو مجلس قيادة الثورة ـ إلى اتحاد فيدرالى بين العرب ليحل محل ميثاق الضمان الجماعى الذى يتقوض بفعل حلف بغداد. ولكن الاجراءات الأكثر فاعلية التى نفذتها مصر حينذاك كان نجاحها فى عقد سلسلة من الاتفاقيات

العسكرية؛ فعقدت مصر مع سوريا فى ٢٠ أكتوبر ١٩٥٥ إذ رأت سوريا فى حلف بغداد أداة جديدة فى يد العراق لفرض (الهلال الخصيب) على سوريا، وعقدت مصر مع المملكة العربية السعودية اتفاقية عسكرية فى ٢٧ أكتوبر ١٩٥٥، ولقد كانت الدولتان (سوريا والسعودية) تتعرضان حينذاك لضغط عراقى أردنى تركى يخشى من مغبة تزايده على أمنهما وسلامتهما. ولكن لم يلبث أن سقطت حكومة هزاع فى الأردن وطرد الجنرال جلوب منها، وعقد مؤتمر ثلاثى مصرى ـ سورى ـ سعودى للتنسيق ضد حلف بغداد فى السادس من مارس ١٩٥٥(٣٥).

وأصدرت مصر تحذيرًا إلى تركيا من مغبة استخدامها لقواتها المسلحة العسكرية ضد سوريا على اعتبار أن هناك قوة أعظم بكثير من القوة التركية فيما وراء الحدود التركية ألا وهى الاتحاد السوفيتى، يمكن لها أن تنزل ضربة قاصمة بتركيا إن هى اعتدت على سوريا (٢٩ مارس ١٩٥٥) وشكت سوريا تركيا فى الأمم المتحدة (ربيع ١٩٥٥)، وعقدت صفقة السلاح التشيكى، وتلتها مصر فى التزود بالسلاح من الكتلة الشرقية، ولم تلبث أن تصاعد دوى الثورة الجزائرية فى مؤتمر باندونج (١٩٥٥) الذى بدت، وشددت حكومة مصر الثورة من دعمها لثورة اليونانيين فى قبرص ولكفاحهم من أجل الانضمام إلى اليونان، وأصبح المطران مكاريوس بالنسبة لمصر الثورة رجلاً من رجالات الكفاح العالمى ضد الاستعمار، الأمر الذى أدى إلى استياء تركيا الشديد التى كانت تطالب بقبرص وبحماية الأقلية التركية فى الجزيرة من ارغامهم على الانضواء تحت حكم يونانى يبغضونه كل البغض(٣٦).

والحقيقة أن المسألة القبرصية ـ مثل المسألة الجزائرية (٣٧) ـ كانت إشكالية مؤلمة بالنسبة لكل من مصر وتركيا؛ فقد كانت تركيا تتعجب من أن مصر ذات التاريخ الاسلامى الرائع لا تلقى بثقلها إلى جانب الأتراك فى قبرص الذين كانوا يعانون مر المعاناة من القبارصة اليونانيين، فما بال هؤلاء الأتراك القبارصة لو نجح مكاريوس فى ضم الجزيرة إلى اليونان.

ولكن الوجه الآخر من العملة كان يقول إن تركيا نفسها اعترفت باسرائيل، ولم تضع فى اعتبارها أولئك الفلسطينيين الذين قتلوا وشردوا وتحول شعب عربى إلى مجرد لاجئين هنا وهناك وهم المسلمون الذين كانوا يعيشون فى أرض فلسطين المقدسة ويدفعون عادية اليهود عن البراق وعن قبة الصخرة وعن بيت المقدس.

تلك واحدة من الجدليات التى يعج بها الشرق الأوسط خلال التاريخ الحديث والمعاصر.

وانعكس هذا السلوك التركى واليونانى على موقف كل منهما من حق مصر فى تأميم شركة قناة السويس، ومن التطورات التى أعقبت ذلك حتى وقع العدوان الثلاثى على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦.

فخلال أزمة التأميم وقفت تركيا بجوار الدول الاثنتين والعشرين التى عقدت اجتماعها فى لندن فى أغسطس ١٩٥٦، بينما غابت عنه (اليونان) لصالح مصر(٣٨). بل لقد قدمت اليونان لمصر خيرة مرشديها؛ فأفسدت مؤامرة سحب المرشدين واستمر العمل فى القناة وثبت أن إدارة مصر لشئون القناة لا يؤثر عليها سلبياً، وإنما هى قادرة على أن تستمر القناة أداة من أدوات التعامل الدولى والعالمى. ولكن بوقوع العدوان الثلاثى على مصر أدانته تركيا وسحبت وزيرها المفوض من (تل أبيب) وأنزلت مستوى التمثيل الدبلوماسى مع اسرائيل إلى قائم بالأعمال فقط(٣٩).

ولكن تركيا فى نظر أيزنهاور ــ رئيس جمهورية الولايات المتحدة حينذاك ــ ورغم أن أيزنهاور كان يعمل على انهاء الاحتلال الثلاثى العدوانى على مصر ــ كان ضمن خطته ايجاد بديل عن القناة ليس فقط بزيادة عدد وحجم ناقلات البترول، وإنما كذلك بمد خط أنابيب للبترول إلى تركيا (٨ سبتمبر ١٩٥٦)(٤٠). حتى لا تظل مصر مسيطرة على عنق الزجاجة (قناة السويس)، وحتى يفيد من الثقة المتبادلة بين تركيا والغرب، وأن يقلل من الأدوات التى يمكن أن تستخدمها مصر ضد الغرب، وينقلها أو على الأقل ينقل جزءاً منها إلى دول صديقة مثل تركيا.

ومن الجانب التركى، نلاحظ أن تركيا زادت من قوة ارتباطها مع الولايات المتحدة، وانتقلت العلاقات بين الترك والعرب فى المرحلة التالية إلى تصعيد تركيا من دورها فى المنطقة العربية، وذلك لموازنة التصاعد المتزايد المتسارع لمكانة مصر وهى تقود الاتجاهات القومية العربية الوحدوية التى كانت تثير مخاوف تركيا.

ففى أعقاب العدوان الثلاثى نمت بسرعة رهيبة شعبية جمال عبدالناصر وسقط ايدن وجى موليه وأغرق السوفييت مصر وسوريا بالسلاح، وقويت ديناميكية الأجهزة المصرية ضد حلف بغداد وضد الدول الغربية، ونشط الحزب الشيوعى السورى، بل أصبح اليساريون هم المسيطرون على مفاتيح العمل السياسى فى سوريا، وجأرت الحناجر مطالبة بالوحدة، وكان دعاتها فى مظهرهم العام قوميين وحدويين يساريين ثوريين يلوحون بقدراتهم على اسقاط من يريدون إسقاطه من حكومات المنطقة.

ورأت حكومة الولايات المتحدة برئاسة أيزنهاور أن الوضع فى الشرق الأوسط يحتاج إلى سياسة جديدة تحافظ على البقية الباقية من الدول المتعلقة بالتحالف مع الغرب،

وتعمل على حث الدول الأخرى على قبول الولايات المتحدة كصاحبة مصلحة عليا فيما يكون عليه الشرق الأوسط والحيلولة دون تطور الحركات الثورية والوحدوية إلى خطر داهم ضد أصدقاء الولايات المتحدة هناك، وخاصة تركيا والعراق ولبنان والسعودية. فأعلن أيزنهاور من أجل كل هذا مبدأه المعروف والذى عرف فيما بعد باسم نظرية (ملء الفراغ) فى الشرق الأوسط، ذلك الفراغ الذى نشأ عن عدم استطاعة انجلترا وفرنسا القيام بمسئولياتها فى الدفاع عن مصالح الدول الكبرى الغربية فى الشرق الأوسط. وقد وافقت دول حلف بغداد على مشروع أيزنهاور، كما وافق عليه لبنان وكان رئيسها كميل شمعون ـ مثل نورى السعيد ـ متخوفاً من تنامى الشيوعية اليسارية فى كل من سوريا ومصر، وكان شمعون يرى أيضاً سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز التى رفع شعارها جمال عبدالناصر ضارة بالبلاد العربية والأجدى لها هو الانحياز للدول الغربية.

إن اعلان مبدأ ملء الفراغ يعنى أن القوى الشرق أوسطية الموالية للغرب ـ وعلى رأسها تركيا ـ لا تزال حينذاك أعجز من أن تواجه التطورات الموالية للسوفيت والتى تعطى قوة للتيارات اليسارية فى المنطقة، فتطلب الأمر أن لا تكتفى الولايات المتحدة بدور المساندة الداعم إلى النزول بثقلها فى المنطقة، ومثل هذا التحول يدعو بقية حلفاء الولايات المتحدة فى المنطقة إلى أن يكون الدور أكثر ايجابية، وهذا ما سيكون عليه دور تركيا فى ١٩٥٧.

ففى أوائل ١٩٥٧ أعلنت الحكومة المصرية عن وقوع مؤامرة لقلب نظام الحكم كان المدبر لها وزير الداخلية فى الحكومة المصرية فى أواخر العهد الملكى مرتضى المراغى، وأطراف المؤامرة هم الأمير عبد الإله وبعض الأتراك غير المعروفين، ولكن كان مجرد وجود تركى فى مثل تلك الظروف كان يزيد من الهوة بين مصر وتركيا عمقاً على عمق(٤١).

ولقد كان سوء الظن المصرى بالجانب التركى على حق حينذاك حيث أن التحرك التركى ضد سوريا وضد اليسارية على الطريقة الناصرية القومية العربية الموحدة، كان تحركاً يستهدف وقف نمو مكانة مصر الثورة، ووقف اندفاع التيارات العربية الثورية نحو مصر ونحو الوحدة العربية. ولقد كان التيار قوياً متأججاً، وكان من العسير جداً على تركيا وقفه بأية أساليب سياسية أو دبلوماسية ولا حتى بالأساليب التآمرية فلم يبق فى الجراب سوى استخدام القوة العسكرية، بتوجيه ضربة تجهض النظام اليسارى والعسكرى الثورى فى سوريا كجزء من سياسة عامة تجهض المد القومى العربى الوحدوى.

ولقد أحرزت الجبهة التركية العراقية الأمريكية تقدماً هاماً حين حيدت السعودية، ثم حركت أزمة مستطيرة بين مصر والسعودية، وقامت القوات العراقية والأردنية والأسطول السادس الأمريكى بتحركات فى اتجاه الليفانت، ونقلت بعض أسراب سلاح الجو الأمريكى إلى قاعدة (اطنة)، وعقدت اجتماعات للتنسيق بين تركيا والعراق والأردن والولايات المتحدة فى ٣١ يوليو ١٩٥٧، وحثت الولايات المتحدة تركيا على تحريك قواتها على طول الحدود التركية السورية المشتركة. وبذلك تكون سوريا قد أصبحت تحت تهديد خطير للغاية بأن يحدث لها غزو من أكثر من جبهة، إحداها الجبهة التركية، والثانية والثالثة الجبهة العراقية-الأردنية، وهناك على الحدود الجنوبية تقبع اسرائيل منتظرة للإجهاز على سوريا إن وقع شىء من هذا القبيل.

ومنذ فترة وجيزة للغاية كانت تشيكوسلوفاكيا قد تمردت على الاتحاد السوفيتى وعلى حلف وارسو، فانقضت عليها قوات حلف وارسو مجتمعة وسيطرت على تشيكوسلوفاكيا كلها ووضعتها عند أوامر حلف وارسو. ووقفت دول العالم ومنها دول حلف الأطلنطى تجأر بالتهديد وبالحقوق الشرعية للشعب التشيكى دون ما عمل ايجابى ينقذ البلاد من محنتها. أليس من الممكن أن يحدث لسوريا ذلك، ولدى كل خصم من خصومها المبرر القوى لتوجيه ضربة قاسية لسوريا، فسوريا قد جعلت من اغتصاب تركيا للواء الاسكندرونة قضية قومية عربية (اللواء السليب)، وأن تركيا بفعلتها هذه لا تختلف عن اغتصاب الصهيونية لفلسطين، وكانت سوريا فى الحقيقة هى أقدر البلاد العربية على تشويه صورة تركيا فى المنطقة، وأقدر البلاد العربية فى تحريك العناصر الثورية فى العراق ولبنان مما يضعف تحركات الجبهة المؤيدة لتركيا.

ولم يكن هناك من طريق إلى سوريا فى هذه المحنة الضارية إلا أن تستنجد بمصر وتحرك عبد الناصر بسرعة وبعث بقوة عسكرية مصرية محدودة إلى سوريا فأحدثت تغيرًا كبيرًا فى الموقف.

وبادئ ذى بدء لم تكن القوة العسكرية المصرية التى أرسلت لسوريا بقادرة على تغيير ميزان القوة لصالح سوريا، ولكن المبادرة الجريئة باستعداد مصر للتضحية بدماء أبنائها عن أخوة فى العروبة ضد تكتل عدوانى كان سبباً فى أن تشتعل المنطقة تأييدًا وإعجاباً بعبد الناصر الذى أصبح رمز الحركة الوحدوية العربية. وكان هذا يعنى فى نفس الوقت أن قوات العدوان على سوريا لا تستطيع المجازفة باقحام حرب عليها نظرًا لما سيترتب على ذلك من صراع دموى رهيب تؤججه الانفعالات الثورية المدوية التى كانت تجتاح المنطقة حينذاك، حتى لقد وجدت تركيا أنه من الأجدى عدم التمادى

فى اللجوء إلى القوة ضد سوريا . وتركت تركيا الأزمة تنتقل إلى أروقة الأمم المتحدة ، وتركت للعراق أن يتخذ مايشاء ضد سوريا .

ويجدر بنا هنا أن نحلل الأسباب التى حالت دون أن تسير تركيا قدماً فى اجراءاتها العسكرية ضد سوريا :

١ــ كانت تركيا هى وريثة الدولة العثمانية التى هيمنت على البلاد العربية ، وكانت من أسباب تخلفها حتى ثار عليها العرب وتخلصوا من حكم الأتراك . إن تركيا هذه لم تتخل عن رؤيتها لنفسها على اعتبار أنها الأحق باليد العليا فى المنطقة ، ومن ثم فإن الأتراك فى ١٩٥٧ يعيدون الكرة باندفاعهم نحو السيطرة على البلاد العربية ، فلتقم سوريا بمسئوليتها التاريخية وهى رفع شعار الكفاح ضد الأتراك . ومن أجل المسيرة القومية العربية مرة أخرى ، والإيمان بهذه الأيدلوجية يؤدى إلى أن يتحول الشعب السورى كله إلى قوة مقاتلة تحول سوريا إلى أرض من نار على كل تركى يطأ أرضها .

٢ــ أن مثل هذه المقاومة الضارية ضد أية قوة تركية غازية لسوريا ستؤدى إلى تحريك مشاعر الصديق والخصم وتتحول الأمور على نحو ما حدث لكل من بريطانيا وفرنسا خلال العدوان الثلاثى على مصر .

٣ــ حقيقة كان نورى السعيد يقصد مايعنيه حين قرر اللجوء إلى القوة المسلحة ، ولكن تركيا كانت على يقين مما يجرى من خصومات بين أى حكومتين عربيتين ، فإنها لاتلبث أن تذوب أمام عبارات الاخوة وحقن دماء العرب والمسلمين . وبذلك تجد تركيا نفسها هى الأشد عداوة والتى يصعب عليها أن تقوم بتسوية مشاكلها مع بقية العرب بشكل مقبول .

٤ــ لاشك أن تركيا قدرت خطورة إثارة ثائرة الاتحاد السوفيتى إذا ما أقدمت على توجيه ضربة لدولة عربية صديقة له .

٥ــ لاشك أن تركيا اكتشفت أن الأسلوب العسكرى قد يؤدى إلى وضع شديد التعقيد يصعب التعامل معه بسهولة .

ويمكن القول أنه نتيجة لهذه التطورات أصبح العراق مضطرًا إلى تكثيف جهوده لمواجهة التيار الجارف الذى كان على رأسه جمال عبدالناصر خاصة عندما سارت قدماً خطوات مصر وسوريا نحو الوحدة ، وسارت مصر بكل ما تستطيع فى دعم الثورة الجزائرية ، وفى دعم ثورة الجنوب اليمنى المحتل ضد الانجليز ، وفى ظهور عبدالناصر على مستوى الزعماء العالميين الذين يوجهون التاريخ . وقامت فى فبراير ١٩٥٨ الوحدة المصرية السورية (الجمهورية العربية المتحدة) .

ولم يكن قيام هذه الوحدة مرفوضاً من تركيا، ذلك لأن الأتراك كان يهمهم بالدرجة الأولى أن يتوقف المد الشيوعى فى سوريا، وثبت أن التحركات التركية الأمريكية والعراقية فشلت فى وقف هذا المد، فإذا ماتسلم عبدالناصر دفة الأمور السورية فإنه قد يوقف هذا المد الشيوعى على اعتبار أن عبدالناصر ـ وإن كان يسارى الاتجاه ظاهرياً وصديقاً للاتحاد السوفيتى ـ إلا أنه نجح فى كبح جماح الشيوعيين. ولهذا اعترفت تركيا بالجمهورية العربية المتحدة فى ١١ مارس ١٩٥٨ (٤٢). وباركت تركيا أيضاً قيام الاتحاد الهاشمى بين العراق والأردن (فبراير ١٩٥٨)، وهكذا أصبح هناك اتحادان اقليميان عربيان متواجهان، أحدهما صديقاً وحليفاً لتركيا والثانى يعتبرها من عداد الخصوم، وربما كانت هذه التجزئة على هذا النحو تفيد الأمن القومى التركى. بل أن تركيا فى هذه الحالة فى وضعية أحسن، لأن الاتحاد الهاشمى أضعف من الجمهورية العربية المتحدة، ومن ثم فسيكون فى حاجة إلى دعم تركيا باستمرار، فى نفس الوقت الذى وجدت فيه الجمهورية العربية المتحدة نفسها فى مواجه مع هذا الاتحاد الهاشمى الذى أضاف الأردن إلى (حلف بغداد) بشكل غير مباشر.

وعلى أى حال استمر نورى السعيد فى مساعيه ضد الجمهورية العربية المتحدة وعمل على فك الارتباط الوحدوى بين الاقليم الشمالى (سوريا) والاقليم الجنوبى (مصر). وهكذا وضع نورى السعيد خطته وكان فى موقف أضعف عن ذى قبل سواء من حيث القدرة على مواجهة الجمهورية العربية المتحدة ولكن من حيث أن الجبهة الداخلية فى العراق كانت قد أخذت فى الاهتزاز بشدة تحت أقدام نظام الحكم ونورى السعيد. فحدث ما حدث من انقلاب قام به عبدالكريم قاسم فى ١٤ يوليو ١٩٥٨ فاهتزت المنطقة بعنف، وأصيبت بريطانيا والولايات المتحدة بالذعر، وقررا التدخل عسكرياً للحفاظ على البقية الباقية من الدول التى كانت لاتزال متعلقة بالحلف مع الدول الغربية، وبصفة خاصة الأردن ولبنان، فأنزلت بريطانيا قواتها فى الأردن واستخدمت الولايات المتحدة قاعدتها فى انجرليك (٤٣) عند اطنة بالقرب من سوريا فى رفع مستوى الاستعداد العسكرى الأمريكى فى المنطقة، وأنزلت الولايات المتحدة قواتها فى لبنان. ولقد أدى هذا فعلاً إلى طمأنة العناصر المناهضة للجمهورية العربية المتحدة والعراق، وأدت إلى تثبيت الوضع ولو مؤقتاً حتى يسترد الجميع أنفاسهم، ومحاولة اعادة تقييم الوضع.

ولم يلبث العراق أن وضع حدًا للاتحاد الهاشمى وخرج من حلف بغداد، وقوى أواصر العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة ولكن إلى حين.

وهنا نتساءل: لماذا لم تشترك تركيا عسكرياً فى العملية الأنجلوأمريكية، خاصة وأن الموازين أخذت تتجه بقوة لصالح القومية الوحدوية المدعومة من جانب الاتحاد السوفيتى، ولدينا بعض التعليلات لهذا الموقف التركى شبه السلبى من أزمة كبرى على أطرافه وفى المنطقة التى تسعى فيها تركيا للحصول على مكانة عالية.

١ــ كانت المنطقة العربية قد اشتعلت حماساً للحركة التحررية القومية الوحدوية العربية بقيادة مصر الثورة بسبب ما أحرزته من سلسلة من الانتصارات المدوية فى أكثر من موقع. ومن ثم كان أى تحرك تركى ضدها وضد الثورة فى العراق كان سيزيد المنطقة اشتعالاً مما يجعل من العسير على الدول الغربية التعامل مع دولها.

٢ــ أن التراث العثمانى كان دائماً يطارد الأتراك أينما تحركوا فى المنطقة؛ فكانت هذه الحساسية العالية سبباً فى إحجام تركيا عن التورط فى مواجهة عسكرية مع احدى الدول العربية، طالما أن الأزمة تعالج بطريقة ما، ولاتزال هناك امكانيات للسيطرة على الأزمة دون تدخل مباشر عسكرى تركى.

٣ــ لا شك أن التحرك العسكرى الأنجلوأمريكى كان انذاراً قوياً موجهاً للاتحاد السوفيتى وحلف وارسو بأن أى تدخل عسكرى ضد تركيا بالذات يعنى مواجهة ساخنة عالمية الخطورة. وهذا الانذار ما كان ليحقق هدفه إذا تحركت تركيا ضد الثورة فى العراق.

٤ــ أن التدخل العسكرى التركى ضد العراق أو ضد سوريا (الجمهورية العربية المتحدة) يعنى توسعاً وإخلالاً بالتوازن، مما يعطى للسوفييت حجة للتدخل ضد تركيا، أما نزول القوات البريطانية والأمريكية فى الأردن ولبنان فإنه كان أقرب إلى إعادة التوازن منه إلى إحداث إخلال بالتوازن.

٣ــ موقف تركيا السلبى من الثورة الجزائرية التحررية:

إذا كان الدور التركى السلبى إزاء تطورات الحركة القومية العربية فى المشرق العربى تحكمه عوامل جيوبوليتيكية، فإن موقف تركيا السلبى من الثورة الجزائرية كان امتداداً لتلك العوامل الجيوبوليتيكية، وامتداداً لنزاع تركى ــ يونانى تقليدى جعل الأتراك يغلبون مصالح الأمن القومى التركى على مفهوم أشمل يضم مصالح تركيا ومصالح الأمن العربى والشرق أوسطى والإسلامى.

كان الشعب الجزائرى منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية قد شرع فى تطوير كفاحه من السلبية إلى المواجهة، ابتداءً من مذابح قسطنطينة فى ١٩٤٥ ومروراً ببعض

التطورات، حتى أطلقت مصر الثورة شعارات الكفاح العربى ضد الاستعمار ودعمه أينما كان، ففتح الطريق أمام إعلان الثورة الجزائرية فى نوفمبر ١٩٥٤، وبدا واضحاً منذ البداية أن الدعم المصرى هو الذى يمهد الطريق نحو نقل المسألة الجزائرية من كفاح دموى من أجل الحرية، إلى مسألة يجب أن تشارك الأمم المتحدة والدول الكبرى وغيرها فى إيجاد حل عادل لها تفرضه على فرنسا.

ولسنا هنا بصدد تتبع ما حدث من تطورات للثورة الجزائرية، وأنما سنركز على الموقف التركى من تلك التطورات والعوامل التى جعلت تركيا تتبنى سياسة سلبية إزاء حركة تحررية. وبادئ ذى بدء نقول أن السياسة التركية تحكمها العوامل الرئيسية التالية:

١ــ مكانة تركيا فى حلف الأطلنطى الذى تعتبر فرنسا عضواً مؤسساً وقوياً ورئيسياً فيه، ومن المنطقى أن لا تتبنى إحدى الدول الأعضاء فى الحلف سياسة تضر بمصالح عضو. فضلاً عما يلعبه حوض البحر المتوسط من دور الرابطة التى تربط بين تركيا وفرنسا، وتجعلها يعملان على التنسيق بينهما فى علاج القضايا الرئيسية التى تتعلق بحوض البحر المتوسط.

٢ــ كانت المشكلة القبرصية بين شريكين فى حلف الأطلنطى (تركيا واليونان) وكانت كل من الدولتين تصيغ سياستها الخارجية بشكل يأخذ فى الاعتبار موقف الدول الأخرى من مستقبل قبرص. هل تضم إلى اليونان؟ هل تستقل؟ هل تضم إلى تركيا؟ هل يوضع نظام خاص للأقلية التركية؟

ولقد سبق أن أشرنا إلى حاجة تركيا إلى أن تعتمد على الدول الغربية عسكرياً واقتصادياً وسياسياً لمواجهة العملاق المجاور لها (الاتحاد السوفيتى وحلف وارسو). وكان حلف وارسو يضم مجموعة من الدول ذات العداء التقليدى لتركيا. وكان عداء ينتظر اليوم الذى يتفجر فيه، وكانت اليونان فى حلف الأطلنطى وهى تضمر الكراهية لتركيا امتداداً لما كان بينهما من عداء تقليدى عبر القرون السابقة. ومن هذا يتبين لنا كم كان موقف تركيا معقداً بين الحليف والعدو.

وعندما نشبت الثورة الجزائرية كان هناك توقع عام لدى البلاد العربية ولدى البلاد الإسلامية أن تقف تركيا إلى جانب تلك الثورة لالشىء إلا لعدالة مطالبها التى تجب ــ من وجهة نظر الآخرين ــ أية مصالح سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، خاصة وأن الحكومات التركية كانت تردد من وقت لآخر إنها تؤكد استقلال الشعوب العربية وأن للأتراك تاريخاً طويلاً مع الجزائر فى الكفاح ضد العدوان الأوربى على الجزائر وعلى غيرها من البلاد فى حوض البحر المتوسط (٤٤).

ولقد كان ضمير الأتراك يتحدث بذلك، ولكن المصالح القومية كانت نصب أعين المسئولين فى الحكومة التركية. وبهذا يضع تركيا أمام إشكالية إنسانية متعلقة بحق أى شعب من شعوب العالم فى تحقيق مصيره، وما كان كفاح الشعب الجزائرى ليهدف إلى أكثر من تطبيق هذا المبدأ الإنسانى. وهو ما أعلنته حكومة اليونان حقاً شرعياً للشعب الجزائرى، ويعلق الأتراك على ذلك بأن اليونانيين لم يرفعوا عقيرتهم دفاعاً عن حق الجزائريين فى تقرير مصيرهم إلا لأنهم يسعون إلى ضم جزيرة قبرص إليهم على اعتبار أن الأغلبية فيها لليونانيين، وأنه على الأقلية التركية أن تقبل رأى الأغلبية فى الانضمام إلى الدولة الأم (اليونان).

وبهذه السياسة نحو الثورة الجزائرية وباستمرار الامتناع عن الاعتراف باسرائيل وبالدور البطولى الذى قام به المرشدون اليونانيون خلال أزمة تأميم قناة السويس وانسحاب المرشدين الأجانب ارتفع شأن اليونان فى أعين العرب.

أما الأتراك فكانوا يقيمون الدور اليونانى هذا بأنه حق أريد به باطل. ولكن مهما كان فى ضمير الأتراك من اتجاهات ايجابية نحو العرب والمسلمين، فقد كان عليهم أن يترجموا ذلك إلى مواقف واضحة. ولقد أخذت التطورات تعيد إلى الأتراك توازنهم إزاء المسألة الجزائرية؛ ففى واقع الأمر ـــ وارضاء لحلف الأطلنطى ولفرنسا ونكاية فى اليونان والزعامات العربية التى أيدت ضم قبرص لليونان ـــ أعلنت الحكومة التركية أن المسألة الجزائرية هى مشكلة داخلية يجدر بالفرنسيين والجزائريين أن يقوموا بأنفسهم بتسويتها تسوية سلمية مقبولة من الطرفين. وكان هذا يعنى امتناع الأطراف الأخرى عن التدخل فى هذه المسألة، مع أن العرب حينذاك كانوا ينظرون إلى القضية الجزائرية على اعتبار أنها قضية عربية، وأن على الاستعمار أن يحمل عصاة ويرحل ولا أكثر من ذلك، ولكن بعد فترة وجيزة وبالذات فى ١٩٥٨/١٩٥٩ أخذ موقف تركيا يتغير لصالح كفاح الشعب الجزائرى. فقد صوتت تركيا لصالح حق تقرير المصير لشعب الجزائر فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها عام ١٩٦٠ وأن يجرى هذا تحت إشراف الأمم المتحدة.

فقد كان الشعب التركى يرى أن لدولته دوراً فى تحرير الجزائر يجب أن تقوم به وبدون أن تخسر حلفائها الغربيين، وأدى ذلك إلى أن تتجه الحكومة التركية إلى تأييد حق الجزائريين فى تقرير مصيرهم. وهنا نتساءل: ألم يكن هذا التحول فى الموقف التركى نتيجة طبيعية للنجاحات التى أحرزتها الثورة الجزائرية حتى لقد جاء ديجول إلى حكم فرنسا كى ينقذ الموقف بطريقة أو بأخرى.

على أن تركيا خطت خطوات فى دعم الثورة الجزائرية جعلتها تقف فعلاً فى صف الحق قولاً وعملاً. ومن ذلك أنها أصبحت تزود ليبيا بالسلاح، وهى تعلم تماماً أن

جزءاً كبير من هذا السلاح يسرب إلى المجاهدين الجزائريين. ثم لم يلبث أن تغير الموقف التركى تغيرًا جوهريًا من كفاح الشعب الجزائرى بتولى العسكريين الأتراك الحكم فى بلادهم إذ تصاعدت مظاهر الدعم التركى للثورة الجزائرية حتى حصل الشعب الجزائرى على استقلاله الكامل بمقتضى اتفاقية ايفيان فى ١٩٦٢.

■□■□■

فى ختام هذه الدراسة نحدد بعض المعالم الرئيسية للعلاقة بين العرب والترك فى فترة المد القومى العربى خلال الحرب العالمية الثانية حتى بداية عقد الستينيات:

١ـ أن الأتراك وجدوا أن التحالف مع الدول الغربية (دول الحلفاء) الديمقراطية ـ حتى ولو كانت استعمارية ـ هو الأجدى، فهى التى تربح الحرب ضد الدكتاتوريات حتى ولو كانت ذات ترسانة عسكرية رهيبة ومقدرة قتالية معجزة. وأن العرب ـ بصفة عامة ـ لم يستوعبوا هذا الدرس. ولذلك وقفت تركيا إلى جانب دول الحلفاء قبل وخلال وبعد الحرب العالمية الثانية، وكسبت على حساب العرب الأمن القومى التركى.

٢ـ أن الأمن القومى التركى كان متناقضاً مع الأمن القومى العربى، ولذلك كان من مصلحة تركيا أن تتدخل فى أحلاف مع الغرب، وأن تحث العرب على الدخول فى أحلاف تدافع عن المنطقة ضد الخطر السوفيتى والشيوعى، دون أن تعمل تركيا ضد الخطر الاستعمارى للدول الغربية على البلاد العربية. وإن لم يتناقض ذلك مع رغبة تركيا فى أن ترى البلاد العربية تتمتع باستقلالها.

٣ـ أن تركيا كانت تسعى إلى أن يكون لها اليد العليا فى المنطقة بطريقة أو بأخرى. وهذا أدى إلى مواجهة شديدة مع القومية العربية ودعاتها.

٤ـ أن العرب أنقسموا على أنفسهم إزاء السياسة التى يجب أن يتبعوها إزاء تركيا سواء كانت صديقة أم خصماً.

والحق أنه إذا كانت هناك إشكالية فى توصيف علاقة بين شعبين فهى التى بين العرب وتركيا، ولكنها مهما كانت تتسم بالإشكالية، فإن هناك أسساً قاعدية تجعل الاثنين يقفان على أرض مشتركة.

١ـ الأرضية الإسلامية.
٢ـ الأرضية الشرق أوسطية.
٣ـ المبادئ العالمية الثابتة التى تحكم العلاقة بين شعبين والتنسيق بين مسيرتها.

وهذه الأمور ستكشف عنها تطورات المستقبل القريب والبعيد.

هوامش الفصل السادس

(١) قام كل من ملك العراق وأمير شرق الأردن بزيارة تركيا ورحب بهما رئيس الجمهورية كمال مصطفى أتاتورك بما يليق بمركزيهما.

(٢) Saysal;: Turkisk-Arab Diplomatic Relations After the Second World war. P. 250.

(٣) Saysal : op. cit., p. 250.

(٤) Saysal · op. cit., p. 250.

(٥) Karaos manoglu : p. 163.

(٦) كانت انجلترا قد عقدت معاهدتها مع العراق فى ١٩٣٠.

(٧) J.C. Hwiwit Diplomaly in the near and Middle East. A documentary Recards 1914-1965. Val II. pp. 214-216.

(٨) نصت هذه الاتفاقية على وقوف كل من بريطانيا وفرنسا إلى جانب تركيا إذا تعرضت لهجوم دولة أوربية أخرى، ووقوف تركيا إلى جانبها إذا وقعت حرب فى حوض البحر المتوسط، وتشاركها تركيا فى الدفاع عن رومانيا واليونان.

(٩) عبد الرازق الحسنى: الأسرار الخفية. صيدا، ص ٥٠.

(١٠) S.P. Newecmbe.
F.O. 371/27074. E. Lampson to F.O. June 3. 1941.
Khadduri. op. cit., p. 230.

(١١) ياغى: ص ٣٠٠.

(١٢) الحسنى: الأسرار ص ٦٨ – ٦٩.

(١٣) كان قد أبعد عن العراق ثم أعاده الكيلانى بعد انقلاب أول أبريل ١٩٤١ ممثلاً لألمانيا فى العراق.

(١٤) الحسنى: الأسرار ص ٦٢ هامش ١.

(١٥) الحسنى: الأسرار ص ٧٥.

(١٦) اتخذت مصر نفس الموقف أيضاً. انظر ياغى: ص ٤٠٣.

(١٧) منذ الثلاثينيات والعراق معنى كل العناية بطريق المواصلات عبر العراق مفتوحاً إلى تركيا.

(١٨) وهذا ما فعلته الولايات المتحدة وامتنعت عن تزويد حكومة الكيلانى بالسلاح وشنت الصحافة الأمريكية حملات شعواء على العراق منذ أبريل ١٩٤١.

(١٩) الحسنى: الأسرار، ص ١٥٦ – ١٥٧.

(٢٠) ورد فى هذه البرقية «يعتبر هذا تبليغاً بتوسط تركيا الرسمى كل هذه الأسس. بلغت وزارة الخارجية التركية هذه الأسس إلى سفير بريطانيا فى أنقره. نرجو تخويلنا الموافقة على هذه الأسس. ونخشى إن لم توافقوا ستضيع هذه الفرصة التى ربما لا تعود مرة أخرى». الحسنى، الأسرار الخفية، ١٥٧.

(٢١) الحسنى: الأسرار، ص ١٦٠.
(٢٢) عن تحسين العسكرى: القائم بالأعمال العراقى فى القاهرة.

نقلاً عن د. فاروق العمر: المعاهدات. ص ٣٨٢.

(٢٣) ياغى: ص ٣٢٩

(٢٤) Saysal : op. cit., p. 256.

(٢٥) Middle East Command Negotiations. Praposals Presented to the Govedrnment of Egypt by the Governments of untied States, the united kingdom, France and twrkey Oct. 13, 1951. American Foreign policy 1950-1955.

(٢٦) Middle East command (1951).

(٢٧) Karaosmanoglu : op. cit., p. 160.

(٢٨) M.A.S. Ahmed : Nasser. p. 85.
Saysal : op. cit., p. 253.
Saysal : op. cit., p. 210.

(٢٩) كان قد حدثت أزمة بين عبد الناصر والسفير التركى فى مصر فى يناير ١٩٥٤، واعتبر عبدالناصر أن السفير خرج عن المألوف، وأنه بذلك أصبح شخصاً غير مرغوب فيه. وغادر السفير توجاى مصر فى يناير ١٩٥٤.

(٣٠) Seale : The struggle jon sylia. p. 209.

(٣١) جميل الجبورى: العراق، ص ٣٦٣، فاروق العمر: المعاهدات ص ٤٦٩.

(٣٢) Seale : op. cit. p. 202.

(٣٣) Ibid.
Kathimarini

(٣٤) عبد الرزاق الحسنى: تاريخ الوزارات العراقية، ج ٩، ص ١٨٦.
(٣٥) فى مايو ١٩٥٦ وضعت جيوش مصر وسوريا والأردن تحت قيادة عبدالحكيم عامر. ومع أن ذلك كان اسمياً إلا أنه كان مؤشرًا خطرًا لدى الغرب.
(٣٦) استاءت تركيا منذ وقت مبكر من عام ١٩٥٤ وخاصة عندما صرح عبدالناصر بدعم التحاق قبرص لليونان لمراسل صحيفة كاثيميرينى فى ٦ مايو ١٩٥٤
(٣٧) سنتناول هذه المسألة بعد قليل.

(٣٨) Saysal : op. cit., p. 255.

(٣٩) Ibid. p. 257.

(٤٠) M.A.S. Ahmed : Nasser. p. 131.

(٤١) أمين سعيد: العدوان، ص ٣٤٧ــ ٣٤٨.

(٤٢) Saysal : op. cit., p. 257.

(٤٣) Icirlik.

(٤٤) د. عبد العزيز نوار: تاريخ الشعوب الاسلامية. دار الفكر العربى ١٩٨٩.

الفصل السابع

تركيا والصراع العربى الاسرائيلى(*)

كان لقيام دولة اسرائيل وللعلاقات الاسرائيلية التركية تأثير مباشر على العلاقات العربية التركية، وتبعًا لذلك فإنه قد يكون من المفيد أن نتناول باختصار المسألة اليهودية داخل إطار التاريخ العثمانى.

من المعروف جيدًا أن اليهود فى الدولة العثمانية تمتعوا باعتراف خاص (كتلة ثالثة) مع الأرمن والمسيحيين الأرثوذكس. وقد ظل هذا الوضع الرسمى لليهود معمولاً به حتى بعد أعادة تنظيم (الملل) فى ستينيات القرن التاسع عشر. وقد سمح هذا الوضع المتميز لليهود بأن يحفظوا و يستأنفوا ثقافتهم فى بيئتها الأصلية. كذلك فإنهم (كأهل كتاب) ونظرًا لارتباطهم بالتقاليد والدين ــ وهو أمر يحظى بتقدير العثمانيين ــ فإنهم (اليهود) تمتعوا كمؤمنين بحماية خاصة فى الدولة العثمانية(١). والحماية التى وفرها السلاطين العثمانيون لليهود بعد طردهم من أسبانيا عام ١٤٩٢، ومن أوروبا فى تواريخ مختلفة، إلى جانب حرية التجارة الممنوحة لهم معروفة للباحثين. وفوق هذا، فإن (الخزر) التى ينحدر منها بعض يهود أوروبا الشرقية كانوا من سلالة تركية(٢). كذلك فإن الكاريات Karaites من القرم المتكلمين بالتركية والذين قبلوا التوراة ككتاب أساسى ورفضوا سلطة الحاخامات Rabbins كانوا يعاملون كرعايا موضع ثقة، ومارسوا بعض النفوذ فى البلاط العثمانى. ومن الناحية الأخرى فإن (الدونمة) الأتراك يهود من أتباع شاباتاى زفى Sabbatai Zevi (١٦٢٦ــ١٦٧٦)(٣)، الذى تحول إلى الإسلام ــ و يتكلمون التركية.

(*) أعد هذه الدراسة الأستاذ الدكتور عبد الوهاب بكر، أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب ــ جامعة الزقازيق.

وكان فامبرى وليون كوهين Vambery and Leon Cahun وكلاهما يهود بين المثقفين الأوائل فى الغرب اللذين ذكرا الانجازات التركية فى وسط آسيا فى القرن التاسع عشر، بينما كان الكثير من الكتاب الأوروبيين يتسابقون مع بعضهم للتقليل من قيمة الأتراك، واعتبارهم «برابرة» متطفلين يغتصبون أراضى المسيحيين. وقد لعب يهود سالونيك دورًا هامًا فى المحافل الماسونية هناك، تلك المحافل التى كان لها على ما يبدو دور فى التكوين الأيديولوجى لأعضاء حركة تركيا الفتاة وثورتهم فى ١٩٠٨. وفى ثلاثينيات هذا القرن وبعد اضطهاد النازى لليهود وطردهم من ألمانيا قبلت تركيا الكثير من اليهود اللاجئين، وبإجراءات حازمة أوقفت فورًا حملة ضد السامية كانت قد بدأت فى مدينة صغيرة بمعرفة تركى عنصرى.

وهكذا فإنه من المهم ملاحظة أن علاقات الصداقة التاريخية كانت قائمة بين اليهود والأتراك، وأن الفريقين كمجتمعات ودول لم يدخلا فى مواجهة ضد بعضهما، وأن اليهود قد أبعدوا عن الصراع العنيف حتى فى عهد الصهيونية.

ومع هذا فإن الحكومة العثمانية لم تكن تُكِنُّ أى تعاطف نحو الصهيونية وكل ما نتج عنها، بما فى ذلك إقامة وطن قومى يهودى. لقد سمحت بمستوطنات فردية، ولكنها لم تسمح بمستوطنات مكثفة لليهود فى فلسطين بعد ١٨٨٠. كانت الصهيونية شكلاً من القومية، والحكومة العثمانية كانت تعارضها بتصميم يماثل معارضتها لكل أشكال وسمات القومية. لهذا السبب كان المسلك السلبى للصهيونيين تجاه الدولة العثمانية(٤). وقد يكون من الإنصاف للسلطان عبدالحميد الثانى أنه اتخذ موقفًا حاسمًا يحسب له فى رفضه القاطع لجميع المحاولات التى بذلتها العديد من المؤسسات الصهيونية بالسماح لليهود بإقامة مستوطنات جماعية يهودية فى فلسطين، على الرغم من العروض المالية السخية التى بُذلت له، على ما كانت الدولة حينذاك من عسر مالى.

العلاقات التركية ــ الاسرائيلية:

كانت السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط بصفة عامة، والقضية الفلسطينية بصفة خاصة محايدة نسبيًا بين عامى ١٩٢٣ ــ ١٩٤٥. وظل هذا الموقف هو سياستها الأساسية تجاه الصراع «العربى الاسرائيلى» بعد ١٩٤٨ رغم بعض التغير فى هذه السياسة بعد ١٩٦٦. لقد عارضت تركيا أساسًا تقسيم فلسطين. لكن بعد إقامة اسرائيل كانت تركيا أول أمة إسلامية تعترف بها عام ١٩٤٩، ثم تبادلت معها السفراء فى ١٩٥٢. ومن عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٦٣ كانت تركيا تنظر إلى اسرائيل باعتبارها بلدًا حقق تحديثًا سريعًا وتقدمًا فى منطقة نامية نسبيًا. وأصبح

ومع هذا فإنه رغم انحيازها للغرب فإن تركيا للحقيقة كانت ضد الاستعمار. لأن أهدافها فى شأن الشرق الأوسط ــ كسياسة خارجية ــ كانت خلال أواخر الأربعينيات تابعة تبعية تامة لسياستها المنحازة بصفة عامة للغرب، أياً كان شكل سياسة هذا الغرب.

ويمكن تلخيص هذه الأهداف فى كلمات بسيطة:

١ ــ تحقيق الأمن القومى.
٢ ــ الحصول على المساعدات الاقتصادية.
٣ ــ مد نفوذها فى المنطقة.

لكن مشكلة تركيا أنها حددت سياستها الخارجية وأهدافها منها فى الشرق الأوسط دون أن تفهم اتجاه التطورات والأهداف السياسية الخاصة بجيرانها العرب. وبكلمات أخرى فإنه يمكن القول أن تركيا نظرت إلى علاقاتها مع البلاد العربية كاستمرار للسياسة التى كانت تتبعها معهم خلال ١٩٢٣ ــ ١٩٤٥ عندما كانت تتعامل مع مشاكل المنطقة من خلال فرنسا وانجلترا أكثر من التعامل مع العرب (٧). لقد أخطأت تركيا التى رغم أنها كانت فى صف استقلال العرب، إلا أنها افترضت خطأ أن العرب سوف يتبعون بعد الحرب الثانية سياسة متوافقة مع الغرب فى معارضة التوسع السوفييتى، وأيضاً سوف يقبلون البريطانيين والفرنسيين كموجهى سياستهم الخارجية.. كان هذا افتراضاً خاطئاً من جانب الأتراك.

خلال الفترة ١٩٤٦ ــ ١٩٥٠ وبينما كانت تركيا منشغلة بالمطالب السوفيتية الإقليمية فى أراضيها، وبينما كان الصراع من أجل الاستقلال قائماً فى بعض البلاد العربية المتمدينة، كانت العلاقات العربية التركية تمر بظروف طبيعية، برغم المشاعر المريرة التى سببها اعتراف تركيا باسرائيل. ومع ذلك فإن فكرة إقامة منظمة للدفاع فى الشرق الأوسط تديرها انجلترا، ذات توجه خارجى مفاده منع الاختراق السوفييتى (وأيضاً السيطرة على انتشار الأفكار والنظريات القومية والاجتماعية فى المنطقة) ولتركيا دور قيادى فيها، كان لها أثر سلبى عميق على العلاقات العربية ــ التركية، وفى بواكير ١٩٥١ بحث عبدالرحمن عزام أمين عام الجامعة العربية أثناء زيارته لتركيا مجال وطبيعة المنظمة الدفاعية المقترحة، وكان اتجاهه رافضاً للفكرة بصفة عامة.

وللأسف فإن الرد التركى تجاه الشكوك العربية جاء واضحاً فى إفادة فؤاد كوبرولو Fuat Koprulu وزير الخارجية التركى وقتئذ «إننا نعتقد أن الدفاع عن الشرق الأوسط هو ضرورة جازمة ضرورية للاقتصاد والدفاع الاستراتيجى لأوروبا.

التعليم الإسرائيلى ومؤسساته، والمؤسسات الصناعية الاسرائيلية، وديناميه الشعب الاسرائيلى موضوعات الحسد والاعجاب فى الصحافة التركية. لكن الأعجب من هذا كله أن تركيا كانت تعتبر وجود اسرائيل وبقاءها ضرورة لاحتواء سوريا التى كانت تُدعم من جانب كل البلاد العربية فى إصرارها على استرداد اقليم هاتاى (الاسكندرونة). كان هذا هو الحصيلة الثانوية للاندماج الكلى لتركيا فى السياسة الخارجية للغرب والولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط. وبالتبعية فإن علاقات تركيا مع العرب ظلت فى المرتبة الثانوية بالمقارنة بارتباطاتها مع الغرب بصفة عامة، والولايات المتحدة بصفة خاصة.

وبناءاً على ذلك فإنه يمكن القول بأن السياسة التركية تجاه الأمة العربية واسرائيل بدأت فقط تتغير بعد بداية تدهور وضع تركيا فى التحالف الغربى ومع الولايات المتحدة الأمريكية خلال ١٩٦٤ــ ١٩٦٩.

الانحياز التركى للغرب وأثره على سياسة تركيا تجاه العرب واسرائيل:

كانت المطالب السوفيتية الأقليمية عام ١٩٤٦ (٥) والدعم الذى قدمته كل من الولايات المتحدة وانجلترا لتركيا ضد هذه المطالب هى المعاملات الأساسية التى حكمت سياسة تركيا الخارجية فى سنوات ١٩٤٦ــ ١٩٦٤، وبالتبعية فإن تركيا اعتبرت سياستها الشرق أوسطية مجرد امتداد لسياستها المنحازة للغرب، الذى كان هدفه الرئيسى ــ بصرف النظر عن أى اعتبارات أخرى ــ خلق نظام دفاعى ضد الاتحاد السوفييتى والشيوعية. كذلك فإن هذه السياسة المماثلة للغرب أعطت دفعة جديدة للتوجه التركى نحو التأثر بالفكر والثقافة الغربية، وهذا فى حد ذاته زاد من تورط السياسة الخارجية التركية فى اتجاهها نحو الغرب ومؤازرتها لاسرائيل.

ويقول الأتراك تبريرًا لسياستهم المنحازة إلى الغرب أنه لا يمكن تجاهل حقيقة أن نصر الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية، وانغماس الولايات المتحدة الأمريكية فى شئون العالم وصورتها التى لم تتلوث كبلد متقدم يقاوم الاستعمار والامبريالية... كل هذا قد أسهم فى رغبة تركيا فى ربط نفسها مع الولايات المتحدة وسياستها فى الشرق الأوسط (٦). وفى الحقيقة فإن تركيا رحبت بانغماس الولايات المتحدة فى قضية الدفاع عن الشرق الأوسط، حيث أن بريطانيا بدت عاجزة عسكريًا عن الدفاع عن المنطقة ضد السوفييت، وكذلك لأنها (تركيا) شأن أغلب بلاد الشرق الأوسط، خشيت أن يكون عند البريطانيين بعض المطامع الاستعمارية كما كانوا فى السابق.

وبالتبعية فإنه بعد انضمام تركيا لحلف الأطلنطى، فإنها ستمارس دورها فى الشرق الأوسط ـ بأسلوب فعال ـ وستكون مستعدة للدخول فى مباحثات مع الأطراف المهتمة من أجل القيام بالإجراءات المشتركة الضرورية»(٨).

أدى هذا التصريح إلى سلسلة من ردود الأفعال المضادة فى داخل تركيا وفى العالم العربى، ففى تركيا دعا «الحزب الجمهورى» المعارض الحكومة إلى الحرص فى تحمل التزامات عسكرية لصالح بريطانيا. أما فى مصر التى كانت منغمسة فى سلسلة من المظاهرات المعادية لبريطانيا والتى حملت تحذيرات لتركيا، فإن «جريدة الدعوة» الناطقة بلسان حال «جماعة الإخوان المسلمين» قد صنفت تركيا بأنها «اسرائيل ثانية» ونادت بتدميرها. وفى النهاية فإن مصر رفضت أن تشارك الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا القيادة الشرق أوسطية المقترحة على أسس متساوية ـ ذات القيادة العامة فى قبرص، واستمرت فى اتهام تركيا بالانحياز التام للغرب. وهو موقف كان المسئولون الأتراك يعدونه الامتداد الطبيعى للسياسة التى أرادها أتاتورك لبلاده، كما كان يعبر عن رغبة الأتراك فى الانتماء للقارة الأوروبية(٩).

وفى تركيا نفسها، عارض بعض السياسيين الذين كانوا معاصرين لأتاتورك وأوفياء لسياسته الحيادية ـ عضوية تركيا فى حلف الأطلنطى إذا مارست تركيا فى المقابل التزامات غير متوافقة مع مصالحها فى الشرق الأوسط. وفى النهاية فإن تركيا قبلت فى حلف الأطلنطي عام ١٩٥٢، بعد أن سحب البريطانيون اعتراضاتهم، وخاصة بعد ما تم التأكيد لهم بأن تركيا سوف تدعم حلفاً فى الشرق الأوسط يستطيع أن يدافع عن مصالحهم فى المنطقة.

كانت النتيجة الأساسية الأولى لكل هذه الخلفية وتطوراتها هى إنشاء حلف بغداد فى ١٩٥٥، وللحق فإنه لا يوجد فى التاريخ الحالى حلف لم يكن له ضرورة، غير مجد، وضار لكل الأطراف مثل حلف بغداد، فقد سبب ضرراً كبيرًا للمصالح الغربية فى المنطقة، عجل بانحياز البلاد العربية إلى الاتحاد السوفييتى، وحفز قيام الايديولوجيات الراديكالية، ورسم تركيا فى صورة أداة طيعة للقوى الغربية.

تركيا والعرب والأحلاف:

وجد هذا الحلف أصوله فى اهتمام الغرب بأمن المنطقة بما فى ذلك خلق منظمة دفاع الشرق الأوسط. كانت الخطة الأصلية تقول بتركيز المنظمة حول مصر. لكن مصر التى كانت قد نذرت نفسها لأنهاء الحكم البريطانى من مصر والكفاح لتحقيق هذا المطلب، ولو بالوسائل العنيفة، رفضت المشاركة فى هذا النظام. وفى نفس الوقت

كان جون فوستر دالاس John F. Dulles وزير خارجية الولايات المتحدة منشغلاً بفكرة تأمين الحزام الشمالى ضد الاتحاد السوفييتى للمناطق التى تجاوره، والتوفيق بين الحاجة إلى منظمة دفاعية فى الشرق الأوسط، والربط بينها وبين حلف الأطلنطى فى الغرب وحلف جنوب شرق آسيا فى الشرق، مع الاهتمام العميق بالاستقلال القومى الذى كانت الكيانات السياسية الجديدة فى المنطقة تحاول نيله. وتبعاً لذلك، فإن دالاس خلال زيارته للمنطقة فى مايو ١٩٥٣ ناقش فكرة حلف يقام فى المنطقة لتنضم إليه بلاده. وكانت تركيا عضو الحلف الأطلنطى هى حجر الأساس فى هذا المشروع. أيضاً فى كراتشى كان نيكسون Nixon نائب الرئيس الأمريكى يناقش الطلب الباكستانى بالمساعدة للحماية ضد الهند، وفى النهاية فإن اتفاقاً أمريكياً ـ باكستانياً وقع فى ١٩٥٤. وفى نفس العام وقعت تركيا وباكستان اتفاقاً مؤسساً على معاهدة سابقة للصداقة فى ١٩٥١، لتبادل المعلومات فى حقل التكنولوجيا، ولمساعدة كل للآخر فى انتاج الأسلحة والذخيرة وكذلك فى حالة الهجوم. وترك باب العضوية مفتوحاً للبلاد الأخرى الراغبة فى الانضمام إليه. وفى نفس الوقت فإن نورى السعيد وقع اتفاقية للمساعدة العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٤. ثم وقعت العراق فى ٢٤ فبراير ١٩٥٥ حلفاً مع تركيا مشابهاً للاتفاق التركى الباكستانى، الذى تضمن شرطاً يفتح الحلف للبلاد التى ليست من الشرق الأوسط والمهتمة بأمن المنطقة، أى المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وكان هذا جوهر حلف بغداد.

كان لكل دولة هدفها الخاص من المشاركة فى الحلف، الذى اختلف لدرجة كبيرة عن أهداف الدول الأخرى. فقد أرادت تركيا أن تتخلص من التزاماتها نحو انجلترا وحلف الأطلنطى وتؤمن جناحها الجنوبى الشرقى، وباكستان أرادت أن تعزز دفاعها ضد الهند، وأن تتلقى مساعدة اقتصادية وتسليحاً. أما نورى السعيد فكان يشعر أن التحالف مع حلف الأطلنطى من خلال تركيا قد يعطى العراق مركزاً قيادياً فى العالم العربى، ويضمن دعمها ضد الاضطرابات الكردية، ويقوى وضعها المساوم تجاه اسرائيل؛ فقد كان نورى السعيد فيما يبدو يعتقد أن الصراع العربى ـ الاسرائيلى ومشكلة السويس يمكن أن تحل فى المستقبل القريب، وأن كل الدول العربية ـ بعد القيادة العراقية ـ سوف تنحاز إلى الغرب. ومن المصادفات، فإن الحلف المعقود بين تركيا والعراق تضمن شرطاً مقتضاه أن الموقعين يعترفون وينفذون خطة الأمم المتحدة الخاصة بتقسيم فلسطين.. كان هذا إلماحة مضادة لاسرائيل ومصممة لارضاء الرأى العام العربى.

قبل توقيع حلف بغداد، زار عدنان مندريس رئيس الوزراء التركى بغداد عدة مرات ودمشق وبيروت حيث عرض عليها (سوريا ولبنان) الانضمام للحلف. وكان رد الفعل منذرًا بالسوء.

فقد قوبل مندريس بمظاهرات فى شوارع بيروت، وبالنقد فى البرلمان السورى؛ فقد كانت الأجيال الأصغر سنًا التى نبتت فى ظل السيطرة الأجنبية الطويلة الأمد، تنظر نظرة شك عميق تجاه أى حلف مدعوم من الغرب. فجمال عبدالناصر الذى كان يحس بوجود فخ دبلوماسى، رفض قبل ذلك بعام دعوة تركية لمناقشة القضية الأحلافية، ورفض بعنف شرطًا فى المعاهدة الأنجلو-مصرية (١٩ أكتوبر ١٩٥٤) يسمح للبريطانيين باحتلال قناة السويس فى حالة الهجوم على البلاد العربية، وأيضًا على تركيا.

انضمت انجلترا إلى حلف بغداد فى ٤ أبريل ١٩٥٥، ووقعت اتفاقية جديدة مع العراق تحل محل اتفاقية ١٩٣٠ القديمة، لتجعل المساعدة العسكرية متيسرة لها فى حالة الهجوم. وانضمت باكستان إلى الحلف رسميًا فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٥، برغم وجود حلف مشابه تمامًا موقع مع تركيا عام ١٩٥٤، وانضمت ايران إلى الحلف فى ٣ نوفمبر ١٩٥٥. وهكذا فإن منظمة دفاعية بدأت فعليًا من خلال مبادرة الولايات المتحدة، قد تجسدت بالكامل بإعطاء انجلترا وضعًا قياديًا متميزاً فيها وفى الشرق الأوسط ككل. ويحتمل أن الولايات المتحدة لم تكن سعيدة بهذا الناتج، ولم تتردد فى استئصال المملكة المتحدة من الشرق الأوسط عندما قدمت الفرصة نفسها عام ١٩٥٦.

لقد خلق حلف بغداد صراعات عميقة ومطولة فى العالم العربى؛ فقد شعر العرب أنهم مهددون بالانقسام والاختراق بواسطة القوى الموالية للغرب، وحاولوا اختراع اجراءات حامية مضادة. فقد رفض تحرك مصرى لاستبعاد العراق من حلف الدفاع العربى مثلما استبعد المشروع السورى - المصرى - السعودى المضاد لإقامة حلف اقليمى دفاعى عندما عارضته الأردن ولبنان(١٠).

وفى باندونج عام ١٩٥٥ لقى الرئيس الراحل جمال عبدالناصر ترحيبًا كبيرًا كزعيم من العالم الثالث، بينما أصبحت تركيا معزولة بسبب دفاعها القوى عن حلف الأطلنطى وهجماتها الساخرة على عدم الانحياز وحياد الاشتراكية والشيوعية.

وزاد حلف بغداد من المشاعر الساخطة السورية تجاه تركيا، وكان هو العامل الأساسى الذى أجبرها على توقيع معاهدة عسكرية للقيادة الموحدة مع مصر فى ٢٠ أكتوبر ١٩٥٥. وفى نفس الوقت بدأ أعضاء هذا الحلف المشئوم يمارسون ضغطًا على

الأردن للانضمام إلى حلف بغداد. وفى زيارته للأردن أعطى جلال بايار رئيس الجمهورية التركية إيحاءاً مبالغاً فيه بالوعد بالدعم إذا تعرضت الأردن لهجوم اسرائيلى.

كان واضحاً أن التأييد أو المعارضة لاسرائيل هما الأسباب الرئيسية التى تستطيع تركيا أن تؤثر بها فى علاقاتها بالبلاد العربية. ومع هذا فإن الضغط الذى مارسته تركيا على الأردن أعطى نتيجة عكسية، فقد فصل الملك حسين جلوب باشا Glubb Pasha القائد البريطانى للجيش الأردنى وانضم إلى الحركة القومية العربية.

واسرائيل لم تكن سعيدة بحلف بغداد هى الأخرى، فإلى جانب تركها معزولة، فإن الحلف حمل أشياء غير سارة ضدها حسبما جاء فى المراسلات العراقية. وقد استدعت تركيا فى ذلك الوقت سفيرها فى اسرائيل فى النهاية، لكنها فى نفس الوقت أكدت لها سرًا أن عملها هذا قصد به مجرد تقوية حلف بغداد،وأن هذا العمل لن يفسد العلاقات التركية ــ الاسرائيلية.

كان هذا هو الدبلوماسية فى أسوأ مظاهرها، وكانت هذه الدبلوماسية على ما هو واضح غير متفقة مع الحذق التركى المعتاد ودقة السلوك فى القضايا الخارجية. وربما كان صانعوا السياسة الخارجية الأتراك يشعرون فى ذلك الوقت أن هذه الأنماط لاتنطبق على الشرق الأوسط(١١).

زاد الحلف من خوف مصر من الهجوم عليها، وكان فى الحقيقة أحد الأسباب التى أرغمتها على البحث عن السلاح والدعم عند الاتحاد السوفييتى عام ١٩٥٥. وبالمقابل فإن توجه مصر نحو توثيق علاقاتها بالاتحاد السوفييتى لم يترك للولايات المتحدة بديلاً عن دعم حلف بغداد. فكان أن انضمت فى ربيع ١٩٦٦ إلى لجنتى الشئون الاقتصادية ومقاومة التخريب.

فى أعقاب العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ اجتمع أعضاء حلف بغداد دون دعوة انجلترا، وانتقدوها وطلبوا منها أن تعيد النظر فى عملها العدوانى. ولو أن وزير الخارجية التركى لم يظهر تعاطفاً نحو مصر متهماً عبدالناصر بإثارة المشاكل. ثم كان أن أعلنت انجلترا فى النهاية انسحابها من مصر لتفادى النقد الموجه إليها من حلفائها الشرق أوسطيين. كان هذا وسيلة ملائمة لاستخراج بعض العلاج من مغامرة انتهت إلى هزيمة دبلوماسية نكراء. لقد قلصت حرب السويس ١٩٥٦ بريطانيا كلية من الشرق الأوسط، وتركت المنطقة مفتوحة لاضطراب متزايد. ومع هذا فإن تركيا

شعرت بالارتياح داخلياً برحيل البريطانيين من الشرق الأوسط، فى حين أن الدولة العثمانية ــ سلف تركيا ــ هى التى كانت قد ساعدت انجلترا ليكون لها موضع قدم فى الشرق الأوسط فى ثلاثينيات القرن الماضى لمعادلة الضغط الذى سببه محمد على فى مصر، ثم لتوفير دفاع ضد روسيا.

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية منذ ذلك الوقت تمارس مسئولياتها فى المنطقة. هذه المسئوليات التى تمثلت فى منع امتداد النفوذ السوفييتى والشيوعية فى المنطقة بصفة عامة ــ وإيقاف تغلغل (الناصرية) إلى لبنان والأردن.

وكانت النتيجة هى صدور مشروع أيزنهاور الصادر فى ٥ يناير ١٩٥٧ والمصدق عليه من الكونجرس فى ٩ مارس ١٩٥٧. وبينما قبل أعضاء حلف بغداد هذا المشروع، فإن المملكة المتحدة بقيت غير متحمسة له باعتباره نوعاً من التطفل فى منطقة تعتبرها منطقة نفوذ تقليدى ــ هى الشرق الأوسط. واشتعلت المنطقة بالتدخل الأمريكى اللاحق لتطويق الاتجاهات الخطرة على المنطقة من وجهة نظرها، وتوافد المندبون الأمريكيون لتوجيه النصح لدول العربية باستثناء مصر وسوريا والأردن، واستغرقت المنطقة فى مناورات واتهامات ومؤامرات من كل نوع.

أفرزت هذه الأوضاع الناجمة عن حلف بغداد، انقسام بلدان المنطقة انقساماً خطيراً، وأصبحت سوريا على سبيل المثال فى عيون الأتراك مركزاً مسلحاً للعدوان الهادف إلى قلب الأنظمة القائمة فى المنطقة، واعتبر حزب البعث الحاكم فيها جبهة شيوعية. وشرعت تركيا فى حشد قواتها على الحدود، وجرت بعض الغارات البرية والجوية وتبادل إطلاق النار داخل سوريا.

وبدا الاتحاد السوفييتى فى ذلك الوقت فى شكل المدافع الوحيد عن سوريا، وأرسلت مذكرات تهديدية لتركيا، وتحركت قوات سوفييتية تجاهها وتأخر الانفراج التركى ــ السوفييتى المرتقب. وفى النهاية قدم الاتحاد السوفييتى الموضوع أمام الأمم المتحدة كتهديد تركى لأمن سوريا. فى نفس الوقت توسطت المملكة العربية السعودية بنجاح بين سوريا والأردن، وانتهى هذا باعلان الأردن أن أى هجوم على سوريا هو هجوم على كل الأمة العربية، رغم أن الأردن كانت هى التى لعبت الدور الأساسى فى التحريض على التوتر التركى ــ السورى (١٢).

ولقد آلم تركيا أن تتحمل وطأة النقد الناتج عن السياسات العربية التى لا يمكن التنبؤ بها، واضطرت إلى التراجع، فأبلغت لبنان بنواياها السلمية تجاه سوريا، وأرسلت وفداً إلى المملكة العربية السعودية للحصول على وساطتها بينها وبين سوريا.

ومع هذا فإن سوريا نتيجة لحث مصر والاتحاد السوفييتي ــ اللتين كانتا تعتبران تركيا معتدية ــ أبقت موضوع نزاعها مع تركيا فى أجندة الأمم المتحدة ــ وفى نفس الوقت حركت مظاهرات ضخمة فى مدنها الكبرى للمطالبة بهاتاى (اسكندرونة)، وأعلنت أن السلام فى الشرق الأوسط لن يعود إلا بعد إعادة كل الأراضى العربية إلى أصحابها الأصليين.

وكان هذا التلميح موجهاً بوضوح إلى تركيا واسرائيل اللتين كانتا علاقاتها قد تحسنت. ساعد الضغط التركى على تزايد نفوذ الحزب الشيوعى فى سوريا بصورة مؤذية لحزب البعث الحاكم الذى خشى من انقضاض يسارى حقيقى، فلم يجد بدًا من الاتحاد مع مصر تحت مسمى الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨). وفى الحال اعترفت تركيا بالاتحاد على أمل تقليل النفوذ السوفييتي، ومنع انقضاض شيوعى على السلطة فى سوريا. (قبل ذلك بقليل كان المرحوم جمال عبدالناصر قد دعا مؤتمر التضامن الأفرو ــ آسيوى إلى القاهرة فى المدة ٢٦ ديسمبر ١٩٥٧ ــ ١ يناير ١٩٥٨ حيث شارك مسلمون من الاتحاد السوفييتي لأول مرة وأعطوا مكاناً فى المنظمة الدائمة. ورغم أن تركيا والباكستان كانتا إلى حد ما راغبتان فى زيادة نفوذهما بين البلاد الاسلامية، فإنها لم تشاركا فى أعمال هذا المؤتمر، وفاز عبدالناصر بسمعة مدوية كزعيم للعالم الاسلامى.

تركت ثورة العراق فى ١٤ يوليو ١٩٥٨ حلف بغداد فى فوضى كاملة. ومرة أخرى أرسلت تركيا حشودها على الحدود العراقية، بينما أنزلت الولايات المتحدة مشاة البحرية ــ مستخدمة جزئياً تسهيلات حلف الأطلنطى الحربية فى تركيا ــ فى لبنان فى ١٥ يوليو ١٩٥٨ لمنع انقضاض الناصريين أو اليساريين على السلطة. وأرسل رؤساء الدول الاسلامية ــ أغلبهم من الدول المحافظة ــ المجتمعين فى ذلك الوقت فى استانبول رسالة إلى الرئيس أيزنهاور شاكرين له موقفه، بينما تمزق شباب العرب غيظاً من هذا المسلك التبعى لقياداتهم.

جاءت نهاية الحلف فى مارس ١٩٥٩ عندما أعلنت العراق ترك عضويتها فيه، ثم تم نقل مقر الحلف إلى أنقرة، وتحول اسمه إلى منظمة الحلف المركزى فى أغسطس ١٩٥٩، وأصبح اهتمامه منذ ذلك الوقت محصورًا فى مشاكل بلاد الحزام الشمالى Northern Tier Countries، فى نفس الوقت سببت السياسة التركية فى الشرق الأوسط، إلى جانب استخدام القواعد العسكرية فى تركيا بواسطة القوات الأمريكية للنزول فى لبنان عام ١٩٥٨ ــ سببتا أول خلاف كبير بشأن السياسة الخارجية التركية بين الأحزاب السياسية هناك، فقد أظهرت المعارضة التركية بوضوح تعاطفها

مع الثورة العراقية واطاحتها بنورى السعيد الذى اعتقدوا أن مصيره قد ينذر عدنان مندريس ويقنعه بالامتناع عن اتباع سياساته الشمولية (١٣).

ومع هذا فإن انسحاب العراق من حلف بغداد وقتل بعض العراقيين ذوى الثقافة التركية عام ١٩٥٩ لم يبعد الدولتين على عكس ما كان متوقعاً. فالمشكلة الكردية والمشاركة فى مياه دجلة والفرات ونقل الغاز الطبيعى كانت مشاكل ملحة سببت التقارب بين الدولتين. على كل فإن المحاولة الضعيفة من جانب تركيا لتطبيع العلاقات مع كل البلاد العربية بعد ثورة ٢٧ مايو ١٩٦٠، خذلت بسرعة بعد شن سوريا لحملة اعلامية لضم الاسكندرونة إليها، انضم إليها فيها الاتحاد القومى فى مؤتمره بالقاهرة، وكذلك التصريح المشترك للسفراء العرب فى أنقره وأخيرًا فقد أعلن الجنرال جمال جورسيل Gemal Gursel رئيس الجمهورية التركى الجديد فى اسكندرون يوم ٢٩ يوليو ١٩٦٠ أن أى محاولة سورية لضم الاقليم قد تؤدى إلى حرب.

تركيا والعرب بعد سقوط الأحلاف:

وضع تفكك حلف بغداد نهاية لجهود تركيا النشطة لتعزيز سياسة شرق أوسطية بين جيرانها العرب مناسبة لمصالح حلف الأطلنطى كانت هذه السياسة فشلاً ذريعاً، لأنه لا تركيا ولا ناصحوها الغربيون فهموا طبيعة التحولات الاجتماعية والسياسية التى كانت تجد مكانها فى آسيا وأفريقيا.

ولا مبالغة فى القول الآن إن حلف بغداد قد ساعد على الاسراع بقيام القومية والاشتراكية والأنظمة التقدمية فى الشرق الأوسط، وأسرع فى ظهور عبد الناصر كقائد للعالم العربى، وانهيار بريطانيا العظمى ونفوذها فى المنطقة ومهد الأرض للتغلغل السوفييتى.

ولقد أدت نهاية الجهود التركية ـ الغربية لتوجيه السياسة العربية الخارجية إلى تهدئة التوتر فى المنطقة، وسمحت للمنافسات العربية الداخلية إلى أن تظهر بعنف على السطح.

هذه الأحوال الجديدة التى ظهرت أساساً بعد ١٩٦٠ سمحت لتركيا أن تعيد رسم سياستها الشرق الأوسطية بشكل أكثر واقعية. فقد أعطى التنافس بين عبد الكريم قاسم ـ وعبد الناصر منعطفاً جديدًا للمشكلة الكردية التى كانت تعنى تركيا أيضاً. ودعا عبد الناصر أكراد العراق للانقضاض على حكم قاسم. وقاسم سمح للملا

مصطفى البرزانى بالعودة إلى العراق، وسمح ببعض الحقوق للأكراد بهدف تهدئة الاضطراب فى بلاده، وأيضـًا ليثير الحركات الاستقلالية بين الأقلية الكردية فى سوريا. وبدورها، سمحت تركيا للأسلحة أن تتسرب إلى المتمردين الأكراد فى العراق، الذين شددوا من مقاومتهم وقدموا طلبات جديدة، واضطرت الحكومة العراقية فى النهاية إلى اتخاذ اجراءات مضادة ضد البرزانى وبعض القرى التركية التى كانت تستخدم ملاذًا للمتمردين الأكراد، وبعد سحب السفراء وما إلى ذلك اتفق البلدان فى ١٩٦٤ على تسوية منازعاتهما. وعندما اعترفت تركيا بسوريا بعد انفصالها عن مصر رد عبد الناصر بقطع العلاقات الدبلوماسية مع تركيا عام ١٩٦١، لكنها لم تلبث أن استؤنفت فى ١٩٦٥. وفى نفس الوقت فإن الأردن والعربية السعودية اللتين كانتا تتعرضان لتحد كملكيات محافظة من جانب البلاد القومية والاشتراكية بزعامة مصر، بدأتا تبحثان عن المشورة والدعم التركيين دون أى تغير أساسى فى توجهاتها السياسية الخارجية.

وفى ظل هذه الفترة الانتقالية الواقعة بين ١٩٥٩ — ١٩٦٤ بدت العلاقات التركية — الاسرائيلية — رغم أنها كانت أقل نشاطاً عما كان فى الماضى — أكبر حجر عثرة فى سبيل تحسن العلاقات التركية — العربية.

العلاقات التركية الاسرائيلية:

كما سبق أن أوضحنا فإن العلاقات التركية — الاسرائيلية نشأت منذ البداية، وفوق كل شىء، من ارتباط تركيا بالتحالف الغربى. وبعد ذلك من الاعتبارات الاستراتيجية والاقتصادية ذات الشكل الوطنى المحلى البحت. ففيما يتعلق بالتجارة، كان لتركيا توازن تجارى جيد مع اسرائيل وسوريا.

كانت تجارة الشرق الأوسط التركية فى الفترة ١٩٦٣ — ١٩٦٦ قد بلغت ٧ — ٨٪ للورادات و٨٪ للصادرات من اجمالى تجارتها. ومع ذلك فإن الرقم النسبى كان مضللاً، لأن جملة واردات تركيا من الشرق الأوسط فاقت صادراتها. فقد استوردت تركيا فى الغالب البترول من المملكة العربية السعودية والعراق، وفى الحقيقة فإن ٨٦٪ من وارداتها كانت واردات بترولية. وعلى الناحية الأخرى فإن التجارة التركية مع اسرائيل غطت تشكيلة عظمى من المنتجات، إلى جانب أن التجارة مع اسرائيل كانت الأكثر رعاية وفضلاً كما سبق أن ذكرنا، وعلاوةعلى ذلك فإن التوسع فى العلاقات التركية العربية الاقتصادية كان يصاب بالشلل بسبب نقص التسهيلات فى النقل، والاتفاقيات التجارية، والتمثيل التجارى، وبسبب حقيقة أن الاقتصادين

التركى والعربى كانا ينتجان نفس أنواع البضائع بينما كانت التجارة مع اسرائيل قد أفادت من التنظيم الأفضل والمنتجات المتنوعة.

وفى الخلاصة، فقد بدا مؤكدًا استحالة حدوث تغير فى العلاقات التركية ـ الاسرائيلية دون حدوث تغير فى العلاقات التركية ـ الغربية، وتوافر فرص اقتصاد وتجارة أفضل من جانب البلاد العربية.

حكمت العلاقات التركية ـ العربية، والعلاقات التركية ـ الاسرائيلية بعد ١٩٦٤ أكثر من حقيقة:

أولاً: التدهور فى العلاقات التركية مع الغرب والناشىء عن الأزمة القبرصية.

ثانياً: تحسن الفرص التجارية فى العالم العربى.

كان التوسع فى العلاقات التجارية مع البلاد العربية تطورًا مستحبًا وملازمًا مع التنوع فى المنتجات الصناعية التركية، والتطور فى التعبئة والتغليف والتسويق بالنسبة للمواد الغذائية التي وجدت أسواقًا جديدة فى البلاد العربية. ورغم العلاقات التركية الاقتصادية مع البلاد العربية لم تكن ذات دلالة بالمقارنة بمثيلتها مع الغرب فإنها تحسنت أكثر بعد الحرب العربية ـ الاسرائيلية عام ١٩٦٧.

ولقد كان صحيحًا إلى حد بعيد الاعتقاد عند هذه المرحلة أن البحث عن أسواق فى البلاد العربية سيكون سببًا للاحتكاك بين تركيا واسرائيل. وقد ذكر أحد الاسرائيليين لكاتب تركى فى ذلك الوقت «نحن الاسرائيليون حاربنا معركة ١٩٦٧، بينما يجنى الأتراك الثمار الاقتصادية لها»(١٤).

أنتج النزاع القبرصى وفشل الغرب فى مساندة تركيا رد فعل عميق ومتعدد الجوانب بين كل الأتراك. وقد آثار منظر آلاف الأتراك القبارصة اللاجئين المندفعين إلى الأماكن الآمنة للهروب من اليونانيين، وصورة المنازل التركية العديدة المدمرة، واغتصاب الأراضى المملوكة للأتراك القبارصة بواسطة يونانيين مسلحين جيدًا ومدربين، أثار هذا كله فهمًا جديدًا وخلق تعاطفًا عميقًا نحو اللاجئين الفلسطينيين. وعلى الجانب الآخر فإن اسرائيل لم تساند تركيا فى النزاع القبرصى مسببة نوعًا من الذعر فى الدوائر الرسمية؛ نظرًا لأن أكثر مشاكل تركيا مع العرب نبعت من اعترافها باسرائيل وعلاقتها بها. ومع هذا فإن هذا الشعور الأولى من التعاطف تجاه العرب بين ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ لم ينجح فى انتاج نتائج مرئية نظرًا لانحياز البلاد العربية مع الأسقف مكاريوس، كما أن الرئيس عبدالناصر أرسل أسلحة إلى اليونانيين القبارصة، واستخدمت ضد الأتراك. هذا الموقف مرتبط بالنقص الكامل

للدعم فى مباحثات الأمم المتحدة عام ١٩٦٥ أجبر تركيا إلى حد مؤلم إلى اكتشاف أن سياستها نحو الشرق الأوسط والبلاد الجديدة بصفة عامة قد عزلها عن باقى العالم، برغم حقيقة امتلاكها لامكانيات استراتيجية وتاريخية وثقافية تحقق لها الزعامة بين دول العالم الثالث، وعلى ذلك فقد كان التحرك التركى الأول ــ كما كان متوقعاً ــ هو التخلص فوراً من العزلة.

وهكذا فإن بعثات النيات الحسنة إلى دول العالم الثالث بدأت فى التحرك، وخاصة إلى دول الشرق الأوسط لشرح الموقف التركى من قبرص، وزار عضو المجلس النيابى التركى سعدى كوجاش وكان محل ثقة العسكريين والذى أصبح وزير دولة لفترة عام ١٩٧١ــ العراق والكويت والأردن وسوريا ولبنان. وكانت تركيا قد شاركت فى المؤتمر الثانى الأفروــآسيوى المعقود فى جاكارتا فى ١٠ أبريل ١٩٦٤، لكنها فى نفس الوقت كانت تعيد التأكيد لاسرائيل بنواياها الصديقة عن طريق ارسال زيارة لها متمثلة فى وزير الشئون القروية فى ٢١ أبريل ١٩٦٤ (لاحظ التوقيت). وبعد ذلك بقليل وفى ١٧ يونيو ١٩٦٤ أقامت تركيا علاقات دبلوماسية مع مالايا، وفى نهاية ١٩٦٤ وفى إيماءة للصداقة رد اللبنانيون زيارة رسمية لتركيا. ولم تفشل عملية إعادة الاقتراب من دول العالم الثالث والتقرب إلى الدول الاسلامية فى انتاج نتائج ما. فقد صادق المؤتمر الدولى الاسلامى المعقود فى الصومال من ٢٧ ديسمبر ١٩٦٤ــ ٢ يناير ١٩٦٥ على قرار يدعو إلى اتحاد فدرالى فى قبرص مؤسس على حقوق متساوية للأتراك واليونانيين. ثم تلقت تركيا دعماً جديداً فى القضية القبرصية فى العام التالى من المؤتمر المنعقد بمكة والذى حضره ستون مندوباً من بينهم ٣٦ يمثلون عدداً من الدول المشاركة فى الأمم المتحدة.

فى نفس الوقت تحسنت العلاقات التركية السوفييتية بعد زيارة كمال فريدون اركين Cemal Feridun Erkin وزير الخارجية التركى لموسكو فى أواخر ١٩٦٤. ومع ذلك فإنه قد يكون من غير الصحيح الظن بأن العلاقات التركيةــ العربية قد تحسنت لمجرد تحسن العلاقات مع الاتحاد السوفييتى.

كانت تركيا تبحث فى ذلك الوقت عن أصدقاء ودعم فى الميدان العالمى، ليس من أجل تشجيع سياسات القوى الكبرى كما كان الأمر فى السابق، ولكن فقط من أجل حماية أمنها الخاص ومصالحها الوطنية. ولقد كانت هذه أهدافاً شرعية لاقت بالتبعية فهماً ودعماً. وأعلن وزير الخارجية التركى فى أول فبراير ١٩٦٥ أن السياسة التركية بخصوص القضايا ذات الاهتمام المشترك مع العالم العربى قد فهمت

خطأ، وأعطت مكانًا لوجهات نظر لم تتفق مع الواقع، ووعد بتحسين وتصحيح سياسة تركيا نحو العرب.

فهل كان هذا إيذانًا بعهد جديد من العلاقات التركية الإسرائيلية؟

فى زيارته لتركيا فى مارس ١٩٦٥ حث الحبيب بورقيبة الأتراك على إقامة العدل للقبارصة الأتراك وقارنهم باللاجئين الفلسطينيين، وهاجم المحدثين الأتراك الذين تخلوا عن ثقافتهم وتاريخهم. وكانت تركيا قد سلكت قبل ذلك مسلكًا سلبيًا تجاه الثورة الجزائرية مما أدى إلى رد فعل عميق فى الجزائر. وفى رده على الرئيس التونسى قال «حسن ايشيك» وزير الخارجية التركى أن العلاقات التركية مع اسرائيل هى علاقات طبيعية، ولن تتطور إلى ما يضر العرب. أما السوريون الذين كانوا قبل ذلك بفترة قصيرة قد أنذروا فى خطبهم المفعمة بالكلمات النارية بالزحف إلى تركيا إذا ما غزت قبرص ـ فقد أوجزوا شرطهم لتحسين العلاقات مع تركيا بالقول على لسان وزير الخارجية السورى «أن اتجاهنا مرتبط بعلاقات تركيا باسرائيل»(١٥). لكن المحادثات السورية ـ التركية فى ١٩٦٥ بشأن تقسيم مياه الفرات انتهت دون اتفاق. والعلاقات مع البلاد العربية الأخرى تحسنت بعد ما رفعت المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة والصومال خلال عامى ١٩٦٥ و١٩٦٦ تمثيلهم الدبلوماسى إلى مستوى السفراء.

أتت انتخابات ١٩٦٥ فى تركيا بحكومة حزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل. وأكد بعض المراقبين أن سياسة ديميريل الموالية نسبيًا للعرب قد اتخذت من أجل إرضاء ناخبيه الريفيين أصحاب التعاطف الدينى مع العرب. والواقع أن هذا كان حكمًا غير موضوعى يأتى من الافتقاد الحقيقى لفهم العملية التركية فى إصدار القرار فى المسائل الخارجية. **فأولاً**: السياسة الخارجية التركية تُصَمَّمُ أساسًا بواسطة مجموعة من المحترفين فى وزارة الخارجية، ثم تقبل على علاتها فى البرلمان مع قليل من المداولة. **ثانيًا**: أن الاقتراب التركى نحو العرب كان خطوة منطقية فى الفترة ١٩٦٤ــ ١٩٦٧، اتخذت من أجل انهاء العزلة والبحث عن مساندة للسياسة القبرصية بين دول العالم الثالث. **ثالثًا**: لقد كانت حكومة ديميريل متهمة فى الداخل بارتباطها الوثيق بحلف الأطلنطى والاستمتاع بالثقة الشديدة من جانب الولايات المتحدة أكثر من ارتباطها بعدم الانحياز. **رابعًا وأخيرًا**: فقد ازدهرت العلاقات التركية ـ السوفييتية فى ظل حكم ديميريل برغم العداء العنيف تجاه الاتحاد السوفييتى والشيوعية من قبل نفس الجموع الفلاحية المحافظة التى كان مفترضًا أن تكيف سياسته تجاه العرب. لقد اتخذت حكومة حزب العدالة موقفًا متوافقًا بصورة أو بأخرى مع الرغبة العامة فى

سياسة خارجية أكثر استقلالاً، كما عبر عن ذلك سعد الدين بيلجيك Sadettin Bilgic زعيم الحزب فى ذلك الوقت فى اضروم فى أكتوبر ١٩٦٤. فقد أعلن بيلجيك أن تركيا بينما ستبقى مخلصة للتحالف الغربى، فإنها يجب أن تتبع سياسة خارجية قومية ومستقلة عن طريق إقامة علاقات صداقة مع البلاد الاسلامية فى الشرق الأوسط والكتلة الأفرو-آسيوية، ودعا بيلجيك إلى سياسة أكثر مناضلة فى قبرص. ومع هذا فإنه رغم هذه التطورات الواعدة فى شأن البلاد العربية فإن العلاقات بين تركيا وسوريا تدهورت فى ١٩٦٦ نتيجة قانون الاصلاح الزراعى الذى أدى إلى مصادرة بعض أملاك المواطنين الأتراك. وكان رد فعل تركيا هو مصادرة أملاك الرعايا السوريين وأغلقت الحدود. لكن القادة العراقيين قاموا بزيارة تركيا غير مبالين بالنزاع التركى ـ السورى، وطالبوا باتصالات أكثر نظرًا لابتهاجهم بالتحسن فى العلاقات.

فى نفس العام طلب الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية قيام حلف اسلامى تتوحد فيه كل قوى المسلمين حول فكرة مشتركة لإقامة الاسلام على أساس صلب، ولتعبئة المسلمين ضد الالحاد والشيوعية، ولخلق اتحاد ثقافى وإقامة سوق إسلامية مشتركة، فرفضت تركيا هذا الاقتراح وقالت حكومتها، والمعارضة إن قبول حلف اسلامى قد يؤدى إلى استبعاد الحياد فى نزاع الشرق الأوسط، وهجر العلمانية. وتساءل عصمت اينونو زعيم المعارضة والحزب الجمهورى: «ما الذى يحدث إذا ما وقعت الدول المسيحية حلفاً مسيحياً؟؟!» (ومن الناحية الأخرى يجب أن يشار إلى أن فكرة إقامة دولة اسرائيلية مؤسسة على أسس دينية، وجهود اسرائيل التالية لوصف البلاد الاسلامية بأنها متحدة ضدها بسبب الروابط الدينية المشتركة. كل هذا لعب دورًا فى تحويل الرأى العام التركى ضدها، نظرًا لأن الأتجاه الأساسي فى تركيا ـ على الأقل بين الجماعات ذات التأثير فى صناعة السياسة ـ علمانى الأساس واللون).

استمر الحوار التركى ـ العراقى، وزار عدنان الباجه جى وزير الدولة العراقى تركيا فى ١٩٦٦ لتوقيع اتفاقية ثقافية مع تركيا، واعتبرت اللغتان التركية والعربية لغتان علميتان، وافتتح مركز ثقافى تركى فى العراق، وأعيد كرسى اللغة والأدب التركيين فى جامعة بغداد. لكن من أجل إحباط أى تصورات قد تطرأ عند البعض باتجاه الدولة نحو سياسة موالية للاسلام، فإن الرئيس سليمان ديميريل وجد من الضرورى الاعلان أن تركيا قد تشارك فى المؤتمرات الاسلامية ذات الطبيعة الغير سياسية، وبالتبعية فإنها لاتشارك فى أحلاف إسلامية كالتى اقترحتها السعودية.

فى ١٩٦٦ اتسمت العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة بالدفء إلى حد أن السفير المصرى تحدث فى راديو أنقرة عن العلاقات العربية ـ التركية، بينما أعلن سكرتير عام وزارة الخارجية التركى الذى التقى بالرئيس عبد الناصر أن سياسة تركيا الحالية فى الشرق الأوسط ستتبلور فى «مجموعة موثوق بها حولنا، أسواق لبضائعنا وأصدقاء يمكن أن يفهمونا فى اللقاءات الدولية» (١٦). ووفر قرض ائتمانى قيمته ستة ملايين دولار لتركيا فرصة شراء قطن وأسمنت وفوسفات من الجمهورية العربية المتحدة، وبيع نحاس وطباق، وصوف ومواشى وكان لتركيا علاقات تجارية بالفعل مع الأردن والعراق، ولكن أيضًا مع اسرائيل. وزاد السفر بين تركيا والبلاد العربية، فعلى سبيل المثال سافر إلى البلاد العربية عام ١٩٦٥ (٢٩٨٠٤ تركيًا من بينهم ٢١٣٩٣، لأداء فريضة الحج)، بينما جاء إلى تركيا ٦٢٧٢٣ عربيًا كثير منهم كانوا عابرين إلى أوروبا. وخلال عام ١٩٦٦ زار عبد الرحمن البزاز الرئيس العراقى والملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية تركيا بينما زار الرئيس سوناى Sunay تونس فى أواخر ١٩٦٦، وتبادلت تركيا السفراء مع الجزائر، وأنتجت الزيارات تأييدًا قويًا لموقف تركيا بشأن قبرص، واتفاقات سياحية وتجارية، وتصريحات غزيرة لصالح اللاجئين الفلسطينيين، لكن هذا كله لم يحمل تركيا على تغيير موقفها الأساسى المحايد تجاه النزاع العربى ـ الاسرائيلى. ومن أجل إقامة التوازن فى ذلك العام فقد دعى شاك نسيم Shak Nisim كبير رابايات Headrabbi اسرائيل إلى استانبول بواسطة حاخا مباشى المدينة ـ وأعلن كبير رابايات اسرائيل علنًا أن «تاريخ المجتمع اليهودى فى تركيا هو أبلغ دليل على التسامح الدينى والحرية السارية فى البلاد» (١٧).

وفى عام ١٩٦٧ استمرت الزيارات المتبادلة التركية العربية على مستوى عال. وضغط رفيعو المقام من الدول العربية وخاصة الزعيم العراقى عبد الرحمن عارف، على تركيا لتقديم تنازلات فيما يخص كل من حلف الأطلنطى واسرائيل. وفى يناير ١٩٦٧ وصل وزير الخارجية التركى آى. اس شاغلا يانجيل I.S. Caglayangil إلى القاهرة فى زيارة لمدة أسبوع وتقابل مع الرئيس الراحل عبد الناصر. ومع أن الزيارة انتهت دون بلاغ رسمى، لكن الوزير أعلن لدى عودته إلى تركيا أن كل مجالات العلاقات التركية ـ العربية قد نوقشت وأن اتفاقًا اجماعيًا قد تم التوصل إليه حول توسيع وتقوية العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة وتركيا. وهكذا فرغم أنه كان هناك عدم اتفاق حول بعض المواضيع الأساسية، فإن اتفاقًا قد تم الوصول إليه للبحث عن طرق لتحسين العلاقات العربية ـ التركية. وأثبتت الأحداث الآتية أن

هذا هو ماتفق عليه؛ فقد أعلنت تركيا أنها لن تسمح لقوات حلف الأطلنطى باستخدام التسهيلات الحربية فى تركيا فى أى نزاع يخص بلاد الشرق الأوسط. وأعلنت جريدة الأهرام الرسمية أن هذا الإعلان هو قرار تركى للانحياز مع العرب فى الصراع مع اسرائيل.

ورغم أن الأحداث التالية لهذا الاعلان لم تكشف عن تغير رئيسى فى السياسة التركية المحايدة نحو الصراع العربى ـ الاسرائيلى، فانها كشفت عن تحول فى صالح العرب. فى ٢٣ مايو ١٩٦٧ زار سفراء الجمهورية العربية المتحدة، سوريا، والعراق وزارة الخارجية وطلبوا من الحكومة التركية أن تدعم الموقف العربى فى النزاع الملتهب فى المنطقة، واتبع هذا المطلب بنداء مماثل من جانب كل الدبلوماسيين العرب فى أنقرة، بينما حث الرئيس (عارف) الرئيس سوناى Sunay لدعم النضال العربى. ومع هذا فإن الحكومة التركية فشلت فى اتخاذ الخطوات السريعة المطلوبة من جانب الدول العربية. وفى نفس الوقت زار القناصل العرب فى استانبول جريدة (جمهوريت) الواسعة الانتشار والنفوذ والتى كانت قد تحولت إلى جريدة مؤيدة للسوفييت واليسار، ودعمت كل الخطط المصممة لاضعاف اعتماد تركيا على الغرب والتحالف معه. ودافع القناصل عن السياسة العربية، وطالبوا الأتراك أن يدعموا المطلب العربى للسيطرة على خليج العقبة. لكن تركيا رفضت الاقتراح نظرًا لتفضيلها حرية الملاحة.

وفى النهاية فإن الحكومة التركية أعلنت فى ٢٩ مايو ١٩٦٧ موقفها علانية من خلال تصريح ملئ بالعموميات عن السلام والأمن، وهو تصريح لم يُرض العرب بالطبع.

ومع ذلك فإنه ما أن بدأت العمليات العدوانية العربية ـ الاسرائيلية فى يونيو حتى انحاز الرأى العام مع العرب وطرحت الحكومة جانبًا حيادها المتشدد بتبنى اتجاه عربى بالتدريج، برغم إصرار الحزب الجمهورى على ضرورة أن تحتفظ الحكومة بحيادها التام فى هذا النزاع كما فعلت فى السابق.

أما تنظيم الطلبة الذى تبع قادته اليساريين، الذين كان الكثير منهم يؤيد الحزب الجمهورى ـ فقد خرج بموقف عنيف ضد اسرائيل، وذلك بمطالبة الحكومة بأن تدعم العرب بوضوح. واعتبر اليسار التركى الراديكالى اسرائيل دولة مستعمرة، وساند العرب باعتبارهم ضحايا الامبريالية.

لقد بلورت الحرب الاسرائيلية ـ العربية عام ١٩٦٧ الموقف التركى تجاه النزاع، ليس فقط بسبب الضغط الشعبى العام، ولكن أيضًا بسبب الجهد السوفييتى الذى أراد للعلاقات الروسية ـ التركية الوحدة فى الصورة السياسية العامة فى الشرق الأوسط. وفى الحقيقة فإن الكتلة الاشتراكية اعتبرت التحركات التركية فى صالح العرب نوعًا من التصديق على موقفها. والواقع أن التصريحات التركية ـ السوفييتية تضمنت سلسلة من الاشارات إلى الشرق الأوسط تؤيد عادة وجهة النظر العربية.

فقد عارضت تركيا بشدة أى ضم للأراضى من جانب اسرائيل، ورفضت رعاية المصالح الأمريكية فى العراق بعد قطع العلاقات بين البلدين عام ١٩٦٧. وطالبت بصراحة بانسحاب القوات الاسرائيلية ودفع التعويضات عن الأضرار، وذلك عندما صوتت لصالح القرار السوفييتى فى الأمم المتحدة. ومع هذا فإن تركيا امتنعت عن التصويت على الفقرة الأولى من القرار نفسه الذى أدان اسرائيل كمعتد. وفيما بعد فإنها شاركت باكستان فى صياغة القرار القاضى برفض ضم اسرائيل للقدس.

وقد شاركت تركيا أيضًا، وبعد مناقشات مستفيضة وتردد فى الداخل فى مؤتمر القمة الإسلامى الذى تباحث وأدان حرق المسجد الأقصى فى القدس عام ١٩٦٩، ومع هذا فإن تركيا عارضت فى مؤتمر قمة الرباط قرارًا يدعو كل المشاركين إلى قطع علاقاتهم الدبلوماسية مع إسرائيل وانضمت إلى باكستان فى رفض مشاركة الهند فى هذا المؤتمر. وقد أصيبت العلاقات بين تركيا والجمهورية العربية المتحدة ببرود كبير بسبب هذا الحادث رغم المحاولات العاجلة من كلا الجانبين لرأب هذا الصدع. ولقد حثت جهود تركيا الدبلوماسية المكثفة فى الشرق الأوسط الحزب الجمهورى المعارض على انتقاد الحكومة لنكوصها عن سياستها الأساسية الحيادية تجاه الصراع العربى ـ الاسرائيلى وموقف البلاد العلمانى.

فى نفس الوقت أفرزت سياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط بُعدًا إضافيًا من خلال صحوة الحركة اليسارية المتطرفة وارتباطها الوثيق بتنظيمات العمل الفدائى وحرب العصابات الفلسطينية، فقد اعتبر اليسار التركى المتطرف تنظيمات حرب العصابات الفلسطينية جزءاً من النضال العالمى ضد الرأسمالية والامبريالية، وخاصة ضد الولايات المتحدة، ومن ثم ربيبتها اسرائيل. وقد تلقى بعض أعضاء اتحاد الشباب الثورى الفدرالى التركى Revolutionary Youth Federation تدريبًا عسكريًا فى معسكرات فتح Fatah فى سوريا والأردن، واشتركوا فى عمليات قتالية هناك. وأعضاء هذا التنظيم هم الذين قتلوا القنصل الاسرائيلى فى استانبول بعد خطفه عام ١٩٧١. ويقدر عدد الذين تلقوا تدريبًا فى سوريا والأردن من

الأتراك عدة مئات أغلبهم من الطلبة. وقد قبض على بعض الشبان العائدين من هذه المهام عندما اكتشفت الحكومة التركية مؤخرًا أن تدريب الفدائيين هذا ـ كما أثبتت الأحداث المتأخرة ـ كان موجهـًا فى النهاية نحو زعزعة الأمن والنظام السياسى لتركيا.

بالتبعية اعتبرت تركيا أن وقف اطلاق النار المقترح بواسطة وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية روجرز Rogers خطوة بناءة وفترة تهدئة ضرورية، وظلت محايدة خلال الاشتباكات بين القوات النظامية الأردنية والتنظيمات الفدائية الفلسطينية. وقد قصد بهذا الحياد أساسًا إظهار حسن النيات تجاه سوريا التى كانت تساند الفدائيين الفلسطينيين. ومع هذا ففى نهايات عام ١٩٧٠ دخلت العلاقات التركية ـ العربية مرحلة من إعادة التقييم مع تسيد الرغبة فى المحافظة على مسلك محايد تجاه النزاع العربى ـ الاسرائيلى. وقد ولد هذا التطور نتيجة تحسن فى العلاقات مع الولايات المتحدة، وركود معين فى التقارب التركى ـ السوفييتى، والصراع المميت ضد النظام بواسطة اليسار المتطرف المقاتل داخل البلاد. ولقد بدا السلوك التركى تجاه بعض القضايا المعروضة أمام المؤتمرات الاسلامية متجهـًا نحو معارضة أى ارتباط بالموقف المتطرف بصفة عامة. فعلى سبيل المثال شاركت تركيا فى مؤتمر كهذا عام ١٩٧٠، لكنها عارضت فكرة اقامة سكرتارية دائمة للأمم الاسلامية، ثم عارضت فى النهاية اقتراحًا بقطع كل العلاقات مع اسرائيل(١٨).

لقد تأثرت العلاقات التركية ـ العربية فى بواكير الخمسينيات بارتباط تركيا الوثيق بسياسات الغرب وخاصة انجلترا ثم الولايات المتحدة فيما بعد.

وفى ١٩٦٤ ـ ١٩٧٠ تطبعت العلاقات دون أى مساس بالتزامات تركيا الأساسية نحو حلف الأطلنطى وعضويتها فى مجموعة من التنظيمات الأوروبية. وظلت علاقات تركيا باسرائيل قائمة، ولكن على معدل مخفض على الجانب الآخر، فإن العلاقات المتحسنة مع البلاد العربية كانت عاملاً مساعدًا فى تحسين موقف تركيا فى العالم الثالث، ومن ثمَّ فى اقتطاع جزء كبير من الدعم الذى تلقاه اليونانيون من هذه الجهات فيما يخص قضية قبرص. وفوق هذا فإن العلاقات المتحسنة مع العرب زادت من تدفق السياح وحجم التجارة لصالح تركيا. وانشئت غرفة تجارة تركية خصيصًا لتنمية التجارة مع العرب، وقد أثبتت تقارير هذه الغرفة عام ١٩٧٠، إن صادرات تركيا إلى البلاد العربية قد زادت بنسبة ٣٨٪ عن السنة السابقة.

وينبغى الإشارة بدقة مع هذا إلى أن السياسة التركية تنظر بحذر متزايد إلى الصراع العربى ـ الاسرائيلى، ويشعر واضعوا هذه السياسة أن الصراع يؤثر مباشرة

فى أمن تركيا والسلام من كل جهة ممكنة ويجعل من الصعوبة بمكان المحافظة على موقف محايد. وتشعر تركيا أن الانسحاب الكامل من الأراضى العربية التى احتلت عام ١٩٦٧ لن يمهد الطريق فقط إلى سلام حقيقى بل وسيوقف الاختراق السوفييتى وتطرف الانتلجنتسيا فى المنطقة. وتعلق تركيا أهمية أكثر لأوضاعها عن الصراع العربى ــ الاسرائيلى نفسه. وفوق هذا، فإن تركيا تشعر أن أمنها والحفاظ على علاقات طيبة مع العرب تستلزم سياسة أكثر فعالية من جانبها فى الشرق الأوسط، شريطة أن يكون هذا العمل متوافقاً مع التزاماتها مع حلف شمال الأطلنطى ومصالح الدولة على المدى البعيد.

لقد أنزلت حكومة نهاد ايريم Nihat Erim التى أتى بها العسكريون عام ١٩٧١ ــ العلاقات التركية ــ العربية إلى منزلة ثانوية فى مجال السياسة الخارجية برغم التصريحات العكسية. وكان رد الفعل هذا ضد التحسن المضطرد فى العلاقات التركية ــ العربية قد نتج عن إدراك عميق مؤداه أن التزامات السياسة الخارجية تستوجب الارتباط بالحركات الايديولوجية فى المنطقة. بمعنى أن أى سياسة موجهة نحو تقوية وضع تركيا فى الشرق الأوسط وحماية مصالحها ذات الجوانب المختلفة فى المنطقة تدعو إلى مشاركة نشطة أكثر فى شئون المنطقة. وفى الحقيقة فإن اهتمام تركيا وتداخلها فى الشرق الأوسط ــ بعد اغفاءة قصيرة عام ١٩٧١ ــ مالبث أن استؤنف فى ١٩٧٢ و١٩٧٣.

تحسنت العلاقات التركية ــ العربية بعد الحرب العربية الاسرائيلية فى أكتوبر ١٩٧٣ ولم تسمح تركيا باستخدام تسهيلاتها العسكرية لشحن المعدات الأمريكية إلى اسرائيل، كذلك فإنها لم تسمح باستخدام مجالها الجوى أو طرقها لشحن المساعدة لسوريا أو العراق فى نفس الوقت.

وبكلمات أخرى فإن السياسة التركية فى الشرق الأوسط، برغم إبدائها دعماً كبيراً من أجل العرب إلا أنها لاتزال تحافظ على حيادها.

ويبدو هذا واضحاً من سلوك تركيا إزاء هذا الصراع، فقد فسرت تركيا قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر بعد حرب ١٩٦٧ لصالح الدول العربية، ودافعت عن وجهة النظر التى تقول بانسحاب اسرائيل إلى حدود ما قبل الحرب (أى الجلاء عن الضفة الغربية لنهر الأردن قطاع غزة، مرتفعات الجولان والجزء العربى من القدس) وفى السنوات التالية صوتت تركيا مع كل المقترحات المقدمة من العرب فى الأمم المتحدة وطالبت بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، إلى جانب حقهم فى إقامة دولتهم على الأراضى الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلى منذ ١٩٦٧. ومن الناحية

الأخرى فقد صوتت تركيا إيجابياً مع العرب فى الأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٧٥ على قرار يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية.

واحتجت الحكومة التركية بقوة فى يوليو ١٩٨٠ ضد ضم القدس إلى اسرائيل، وأعلنت أنها لن تقبل الأمر الواقع، وسحبت القائم بالأعمال التركى إلى تل أبيب تاركة سكرتيراً ثانياً هناك كممثل. كذلك فإن القنصلية التركية العامة فى القدس أغلقت ونقلت الملفات إلى القسم القنصلى فى المفوضية التركية فى تل أبيب. وهكذا فإن العلاقات التركية ـ الاسرائيلية السياسية أنزلت إلى أدنى مستوى. وتوقفت العلاقات الثقافية وأصبحت العلاقات التجارية غير ذات بال.

وبالتوازى مع هذا التغيير السياسى، فإن موقف تركيا تجاه منظمة التحرير الفلسطينية اتخذ شكلاً جديداً. لقد اقتربت الحكومة التركية فى البداية من هذه المنظمة المنشأة عام ١٩٦٤ بشئ من التحفظ لكن قمة الرباط فى أكتوبر ١٩٧٤ قبلت المنظمة كممثل وحيد للشعب الفلسطينى، كما قررت اعتبارها المتحدث باسم الفلسطينيين فى الأمم المتحدة بمرتبة خاصة. وبوضع هذه التطورات فى الحسبان فإن تركيا اعترفت بالمنظمة فى يناير ١٩٧٥، وأقامت علاقات معها من خلال السفارة التركية فى القاهرة. وفى أغسطس من نفس العام قام رئيس المكتب السياسى للمنظمة (قدومى) بزيارة لتركيا لمناقشة تطور العلاقات وإقامة مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى أنقرة.

ومع هذا، فإن الشكوك ما لبثت أن ظهرت عند الحكومة التركية ولدى الرأى العام التركى بشأن منظمة التحرير الفلسطينية عندما ظهر على السطح صلات الجماعات اليسارية التركية غير الشرعية والانفصاليين والأرمن المقاتلين ضد وحدة تركيا بالمنظمة وبدورها فى تدريبهم وتسليحهم فى معسكرات الفدائيين الفلسطينية فى سوريا ولبنان. ولم تستطع تصريحات الإنكار الصادرة عن قادة المنظمة أن تحجب هذه الحقيقة.

ورغم هذا، فإن الحكومة التركية التى كانت تعمل بصبر كبير حاولت جاهدة أن لا تفسد العلاقات مع المنظمة، وأعلنت رضاها لإقامة مكتب المنظمة فى أنقرة خلال المؤتمر السابع لوزراء خارجية الدول الاسلامية فى مايو ١٩٧٦. وفى أوائل ١٩٧٧ وصل سعيد كمال نائب رئيس المنظمة للمكتب السياسى إلى أنقرة وناقش الوضع التمثيلى للمنظمة فى تركيا وحصل على «المستوى الدبلوماسى» Diplomatic Level لها. وفى النهاية فإن ياسر عرفات جاء إلى تركيا فى أكتوبر ١٩٧٩، لافتتاح مكتب أنقرة التابع للمنظمة وفى زيارته الثانية إلى أنقرة عام ١٩٨٦،

قوبل بتعاطف عميق من الحكومة التركية وتلقى كل الدعم السياسى الذى كان يسعى إليه.

لقد أعطت تركيا كل المساندة فى اتجاه حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وللدفاع عن حقهم فى إقامة دولتهم. وفى نفس الوقت فإن تركيا ـ منذ زمن طويل ـ كانت تدافع عن حقوق الفلسطينيين بالتصويت مع العرب فى الأمم المتحدة، وأيضاً فى محادثتها مع الحكومات والمنظمات الغربية.

لكن مايتوقعه العرب الآن من تركيا هو دور أكثر فعالية فى الشرق الأوسط، أى المساعدة فى تحقيق سلام عادل للفلسطينيين(١٩).

بعد وصول حكومة أجاويد Ecevit إلى السلطة فى يناير ١٩٧٤ أبدى حزب الشعب الجمهورى الحليف الرئيسى للحكومة ربما بسبب فلسفته الاشتراكية، وحزب الخلاص الوطنى الحليف الصغير المشارك فى الحكومة ربما بسبب اتجاهاته الدينية المحافظة وتعاطفه العربى أبدى الحزبان رغبة جديدة فى تحسين العلاقات، ومع هذا فإن زيارة رسمية قام بها نجم الدين اربكان Necmeddin Erbakan نائب رئيس الوزراء ورئيس حزب الخلاص الوطنى إلى المملكة العربية السعودية فى مايو ١٩٧٤ من أجل ضمان قرض كبير وسعر أقل للبترول. هذه الزيارة لم تأت بنتائج. ويعتقد الأتراك بمرارة أن السياسة والمصالح الاقتصادية والتعاطف الدينى لا يمكن الخلط بينها، وهو درس لم يستطع المحافظون الأتراك أن يفهموه أو يقبلوه.

ويمكن القول من هذا المنطلق أن عدم تغيير سياسة تركيا الأساسية الخارجية وتقوية العلاقات التركية العربية سيتطور فى شكل اتفاقيات ثنائية تتصل بالتجارة وقضايا فنية أخرى، ولكن ليس ارتباطات سياسية عريضة. إن من الواضح أنه إذا كان مقدرًا لتركيا أن تلعب دورًا فى سياسات الشرق الأوسط، وتنمى اهتمامها بالمنطقة وبالعالم الثالث بصفة عامة، وفى نفس الوقت تبقى وفية لتقاليدها السياسية الخاصة بالاستقلال القومى، فإن عليها حينئذ أن تتبنى سياسة أكثر صداقة نحو الدول العربية.

إن منطق الحقائق والتاريخ يلزم تركيا أن تبحث عن الأمن والأصدقاء فى منطقتها القريبة.. وليس من خلال حلفاء أصحاب نزوات غريبى الأطوار عبر البحار.

هوامش الفصل السابع

(١) Turkey's Foreign policy in transition 1950-1974 By Kemal H. Karpat and Contributors. «Turkish and Arab-Israeli Relations» by Kemal Karpat. p. 113.

(٢) Ibid., p. 113.

(٣) شاباتاى زفى، ولد فى أزمير بتركيا فى ٢٣ يوليو ١٦٢٦، وتوفى ١٦٧٦، أكثر اليهود المحدثين الذين قبلت دعواهم بشأن المركز المسيحى، أنشأ الطائفة الشاباتية، يعتبر يوم مولده هو اليوم المحدد فى التقاليد اليهودية لمولد المسيح. زاهد درس التلمود والكابالاه Kabbalah. شرع فى التلميح منذ سن الثانية والعشرين بأنه هو المختار، وقدم خطباً صوفية حوت وحيه Revelation. انتهك القانون اليهودى وطرد من جاعات يهودية مختلفة فى ١٦٦٥ تسمى (بنبى غزة)، وفى العام التالى أعلن رسالته المسيحية علناً فى معبد أزمير، خالقاً هستريا من التوقعات. فى ١٦٦٦ ذهب شاباتاى إلى القسطنطينية ليطالب بمملكته من السلطان العثمانى. تم سجنه فى أبيدوس Abydos لكن سمح له باستقبال زوار. اتهمه أحد زواره البولنديين (نحميا هاكوهين) أمام السلطات التركية التى قدمته للمحاكمة. ومع تخييره بين الاعدام والاسلام قبل شاباتاى الاسلام مسبباً موجات صدمية فى العالم اليهودى والعار لاتباعه. لكن لا تحوله ولاموته بعد ذلك بعشر سنوات دمرا حركته المؤسسة على قبول شاباتاى كمسيح. وكان الناتج المرير لهذه القصة ـ المتضمن اصطياد الهراطقة ـ هو قيام حركة ارتجاعية ضد الكابالاة والمسيحية. وقد بقيت عناصر متفرقة من الشاباتيين حتى منتصف القرن العشرين. راجع:

Lexicon Universal Encyclo Pedia, New York N.Y. Vol. 17, p. 5.

أما دونمة فتعنى المتحول إلى دين الاسلام راجع

Redhouse, p. 929.

(٤) «Turkish and Arab-Istaeli Relations» Kemal Karpat. op. cit., p. 115.

(٥) بعد اعلان تركيا الحرب على دول المحور فى ١٩ مارس ١٩٤٥ قرر الاتحاد السوفييتى انهاء معاهدة الصداقة والحياد مع تركيا الموقعة عام ١٩٢٥، وذلك فى مذكرة بعث بها إلى الحكومة التركية فى ٧ أغسطس ١٩٤٦ اتهم فيها الأتراك بخرق معاهدة مونترو الموقعة فى ٢٠ يونيو ١٩٣٦، والخاصة بتنظيم الملاحة فى المضايق التركية الشهيرة (البسفور والدردنيل)، والتى أعادت لتركيا اشرافها العسكرى على هذا الممر الاستراتيجى الهام. وطلب الاتحاد السوفييتى فى مذكرته لتركيا شروطاً جديدة لخلاصة معاهدة جديدة بين الدولتين تتضمن: ١ ـ اعادة كل من قارص واردهان إلى الاتحاد السوفييتى. ٢ ـ منح =

= القواعد العسكرية للاتحاد السوفييتى فى المضايق التركية . ٣ـ تعديل معاهدة مونترو. ويعتبر هذا الاجراء من جانب الاتحاد السوفييتى بداية نشوب الحرب الباردة بينه وبين تركيا.

عن شروط الاتحاد السوفييتى هذه لتركيا راجع

U.S. Department of state, Foreign Relations of the United States, 1945, vol. VIII, pp. 1020-1022.

Howard N., Harry «The United States and the problem of the Turkish Straits» a reference Article H, The Middle East Journal Vol. 1, 1947, p. 72.

مذكور فى «تركيا وحلف شمال الأطلسى» ص٥٧ـ ٥٨ وحاشية ٣ ص ٥٨.

(٦) Ibid., p. 115.

(٧) «The Modern Middle East and North Africa» Louis Aroian and Richard Mitchell-Macmillan Publishing Company New York, 1984, pp. 180-181.

(٨) «Turkish and Arab-Israeli Relations» Kemal Karpat, op. cit., p. 117.

(٩) السياسة الدولية ـ العدد ٥٢ ـ أبريل ١٩٧٨ ـ نبيه الأصفهانى «تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولى» ص ٩٢ـ ١٠٧.

(١٠) تركيا المعاصرة ـ مرجع سبق ذكره، ص ٢٢١ـ ٢٢٢.

(١١) «Turkish and Arab-Israeli Relations» 19.

(١٢) «Turkish and Areb-Israeli Relation» Kemal Karpat., p. 121.

(١٣) «Turkish-Arab Political Relations and some Future Perspe- ctives» seyfi Tashan-Turk-Arap iliskileri, Ge Cmiste Bugun ve Gelecekte 1. Uluslararasi Konferansi Bildirileri, Hacettepe Universitesi-Turkiye ve Orta Dogu Arastirma Enstitusu- Ankara 1979, pp. 165-174.

(١٤) «Turkish and Arab-Israeli Relations» Kemal Karpat., p. 125.

(١٥) Ibid., 127.

(١٦) Ibid., p. 129.

(١٧) Ibid., p. 129.

(١٨) Turk-Arap iliskileri: Ge Cmiste, Bugun ve Gelecekte 1. Uluslararasi Konferansi Bildirileri Ankara 1979 «The Plaestine quéstion and Turkey» prof. Dr. Turkkaya Ataov, pp. 203-220.

(١٩) Studies Turkish-Arab Relations «Annual 1986» Istanbul Foundation for studies on Turkish-Arab Relations, 1986, pp. 259-266.

الفصل الثامن

التقارب التركى العربى فى ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة(*)

تمهيـد:

منذ أواسط أعوام الستينيات وبعد مرحلة عداء مستحكم لمدة خمسة عشر عاماً، شرعت تركيا فى فتح صفحة جديدة ايجابية فى ميادين علاقاتها بالدول العربية؛ ففى ٢ يناير ١٩٦٥ أعرب وزير الخارجية التركى آنذاك فريدون أركن أمام لجنة الشئون الخارجية التابعة للبرلمان التركى عن «ضرورة سعى تركيا نحو توثيق علاقاتها بالبلدان العربية، وتنظيف هذه العلاقات مما علق بها من شوائب». وفى ٣ نوفمبر من العام نفسه ذكر رئيس الوزراء التركى السابق سليمان ديميريل فى حديثه أمام البرلمان مايلى: «سيكون من بين أهدافنا الرئيسية العمل على بناء صداقة حقيقية مع الأقطار العربية فى الشرق الأوسط والمغرب العربى وتطوير التعاون المثمر معها فى كافة الميادين»(١). وتوطدت علاقات تركيا بالدول العربية، على كافة أصعدة التعامل بين الدول، منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا، واتخذت مسارات فعالة حقيقية، كما سيتضح تفصيلاً فى سياق هذه الدراسة.

والفرضية البحثية التى تجتهد هذه الدراسة فى إثباتها، جوهرها الفكرى هو مايلى: أن تركيا منذ فجر تاريخها السياسى الحديث تعيش صراعاً فكرياً مجتمعياً، أو جدلية ضميرية حادة وعامة، قوامها ازدواجية ثقافية أو ثنائية حضارية معنوية، تتميز بها الشخصية القومية التركية. بعبارة أخرى فإن تركيا تنتمى فى آن واحد

(*) أعد هذه الدراسة الأستاذة الدكتورة نازلى معوض أحمد، أستاذ العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ــ جامعة القاهرة.

لعالمين مختلفين: الغرب أو القارة والحضارة الأوربيتين، ثم هى جزء هام لا يتجزأ من القارة الآسيوية، ومن التراث الحضارى الشرقى التليد. وكانت المعضلة الحقيقية أمام النظم الحاكمة المتتالية تكمن فى كيفية التوفيق ما بين متطلبات الانتماء إلى كل من العالمين المذكورين.

وطيلة عقود أربعة من الزمان، وتحت مؤثرات العهد الأتاتوركى وامتداداته، وحتى أواسط الستينيات، كان الخيار التركى العام هو ترجيح كفة الغرب فى تلك المعادلة الحضارية الصعبة، أى التوجه إلى الغرب، وحسم الصراع ما بين الكفتين لصالح العالم الأوربى وانتماء تركيا لأوربا، على حساب الشرق وروابطه المتجذرة مع تركيا. إلا أن الفترة الزمنية محل التحليل فى هذه الدراسة شهدت ومازالت جهودًا خاصة يبذلها العقل السياسى التركى العام من أجل إحداث حسم توازنى ما بين جناحى الحقيقة التركية، وذلك بتنشيط وانعاش علاقات تركيا بالدول العربية على أساس من التراث الدينى والانسانى المشترك، وعلى ضوء المصالح الحياتية والضرورات الأمنية، ما بين الجانبين. هذا السعى التركى الجاد الدؤوب فى الربع قرن الأخير نحو إعادة التوازن فى علاقاتها بكل من الغرب والشرق العربى الاسلامى على وجه التحديد، إنما يمثل الفرضية البحثية التى تجتهد هذه الدراسة فى إثباتها على مدار الصفحات التالية.

وتنقسم هذه الدراسة إلى قسمين رئيسيين: الأول منهما يركز على التحليل السياسى فى أهم **«المحددات المسببّات»** لهذا التحول الايجابى فى علاقات تركيا بالعالم العربى خلال العقدين الماضيين. والقسم الثانى يتناول بالبحث مختلف **«مضامين التحوّل الايجابى»** المذكور، من حيث أبرز المقومات الواقعية وأهم المسلكيات العملية التركية فى مجالات التعامل ما بين تركيا والدول العربية فى عمومياتها، إبّان أعوام السبعينيات والثمانينيات وبما يشمل أحداث الخليج العربى الأخيرة.

القسم الأول: محددات التحوّل

يتركز البحث هنا فى أهم العوامل الأساسية وأقوى المسببات المباشرة التى أدت جميعها إلى التحول الإيجابى فى علاقات تركيا بالعالم العربى. ولأغراض التحليل السياسى يلجأ الباحث إلى تقسيم فرعى ما بين تلك العوامل والمسببات رغم وحدتها الموضوعية وتشابك آثارها، إلى محددات راجعة إلى متغيرات علاقات تركيا بالعالم الغربى خلال العقدين الماضيين، أى إشكاليات تركيا فى العالم الغربى، ثم محددات

نابعة من نفس طبيعة المشكلات الداخلية والمحلية والاقليمية المحيطة بتركيا، أى إشكاليات الدولة والمجتمع فى تركيا.

أولاً: اشكاليات تركيا فى العالم الغربى

لقد اعترضت علاقات تركيا المعاصرة بحلف الأطلنطى وبالولايات المتحدة مشكلات خطيرة خلال العقدين الماضيين، أدت إلى ظهور متغيرات غير مسبوقة فى الرؤية التركية للروابط الأمنية الأطلسية التى تلتزم بها أنقرة منذ عام ١٩٥٢. كما حدثت مصاعب وتعقيدات ألقت بظلال كثيفة على موقف الجماعة الأوربية، أو أوربا الغربية بصفة عامة من تركيا، ومن ثم كان لزاماً على تركيا أن تعيد النظر فى خيارها القائم منذ العشرينيات من هذا القرن، ما بين شقى المعادلة الحضارية الصعبة التى تخصها، أى أفضلية وأسبقية وأولوية روابطها بالغرب الأوربى ـ الأمريكى، على حساب علاقاتها بالشرق الاسلامى ـ العربى.

١ ـ متغيرات الرؤية التركية للروابط الأمنية الأطلسية:

كانت تطورات أزمة الصراع الاقليمى العتيد ما بين تركيا واليونان حول جزيرة قبرص وجزر بحر ايجه (٢)، وتصاعداتها المعاصرة منذ أواسط أعوام الستينيات وحتى الآن، بمثابة العامل المباشر الذى أحدث تصدعاً عميقاً فى بنيان العلاقات التحالفية ما بين تركيا والولايات المتحدة أو حلف الأطلنطى. وقبرص كانت ومازالت ركناً أساسياً من أركان النظرة المصلحية القومية الاقليمية للدولة والمجتمع فى تركيا، فهى تقع على مقربة شديدة من أراضى تركيا لا يفصلها عنها سوى ٤٠ ميلاً من مياه شرق البحر المتوسط، ويسكن الجزيرة منذ القدم مجموعة بشرية تركية صرفة تصل إلى ربع الشعب القبرصى (٣). هذا وقد مر الصراع التركى اليونانى حول قبرص بثلاثة أطوار متعاقبة منذ عام ١٩٦٤ وحتى الآن. الطور الأول عام ١٩٦٤ حين تأهبت تركيا للتدخل عسكرياً فى الجزيرة، والثانى فى أغسطس ١٩٧٤ عندما غزت القوات التركية قبرص واحتلت الثلث الشمالى منها، والثالث فى نوفمبر ١٩٨٣ حينما أعلنت الأقلية التركية بزعامة رؤوف دنكتاشى قيام دولتها المستقلة المنفصلة عن نيقوسيا، فى شمال الجزيرة (٤).

فى الطور الأول جاء رد الرئيس الأمريكى ليندون جونسون، آنذاك، مضاداً للموقف التركى حيث أنذر فى رسالة رسمية إلى الحكومة التركية بأن (٥): «حلفاءكم فى الناتو لم تتوفر لهم الفرصة لدراسة ما إذا كانوا ملزمين بحماية تركيا ضد

الاتحاد السوفييتي إذا ما اتخذت تركيا خطوة ينتج عنها تدخل سوفييتي ». كما اشترط الرئيس الأمريكي في رسالته ألا يستخدم أي سلاح أمريكي من قبل تركيا في صراعها حول قبرص ضد اليونان. وأحدثت هذه الرسالة خيبة أمل عُريضة في تركيا، تولدت عنها عملية مراجعة فكرية عميقة وشاملة في شرائح المجتمع السياسي التركي، لجوهر ومدى الالتزام التركي بالتحالف الأطلسي. وتراوحت درجات هذه المراجعة ما بين التركيز على تناقضات الرأي والرؤية المصلحية ما بين تركيا وحلفائها الأطلسيين الغربيين، وما بين طرح فكرة الحياد الاستراتيجي للدولة التركية، وما بين التشكك في مصداقية المظلة الأمنية الأمريكية الدفاعية عن تركيا في حالة وقوع اعتداء سوفييتي عليها، وما بين الدعوة إلى تجميد علاقات تركيا بالحلف الأطلسي نظرًا لما تمثله من ضوابط مقيدة للسيادة والاستقلال التركيين. ووصل الأمر إلى حد اعتبار هذا التحالف الأطلسي مسببًا رئيسيًا لتدهور العلاقات ما بين القطبين واستمرارية حدة الحرب الباردة، وأن خروج تركيا منه كفيل بتهدئة المناخ العام المتوتر ما بين المعسكرين الكبيرين المتصارعين(٦).

وهكذا أدى الطور الأول من الصراع التركي اليوناني المعاصر حول قبرص إلى اهتزاز الرؤية التركية الرسمية والشعبية لمقتضيات ولزوميات وآثار التحالف الأطلسي على مصالح تركيا القومية الذاتية.

وكان الطور الثاني في أزمة قبرص أعنف وأشد تأثيرًا على الروابط التركية الأطلسية؛ فقد أدى الغزو التركي لقبرص في ١٩٧٤، على أثر وقوع أنقلاب عسكري في قبرص قام بتنحية الرئيس مكاريوس عن السلطة وأعلن قادته عن هدفهم في الاتحاد مع اليونان، إلى ظهور حقيقة ارتفاع الثقل الاستراتيجي النسبي لليونان عن ثقل تركيا، في نطاق أولويات حلف الأطلنطي وزعيمه الأمريكي. ذلك الزعيم الذي فرض عقوبة شديدة على الدولة التركية ازاء واقعة الغزو المذكورة، تمثلت في قرار الكونجرس الأمريكي في فبراير ١٩٧٥ بحظر مبيعات السلاح الأمريكي إلى تركيا والذي استمر في التطبيق حتى سبتمبر ١٩٧٨. وكان هذا القرار الأمريكي بمثابة إرضاء واقعي لليونان التي أعلنت انسحابها عقب واقعة الغزو التركي لقبرص، من الأجهزة العسكرية لحلف الأطلنطي (٧).

كذلك رفضت جميع دول التحالف الغربي الاعتراف بدولة الأتراك الإنفصالية بشمال قبرص. وهكذا كان الموقف الأمريكي والغربي عامة، مناصرًا لليونان ضد تركيا على طول الخط في تطورات أزمة قبرص. وبالتالي اجتاحت الأتراك مشاعر المهانة القومية وضآلة الوزن النسبي لبلادهم في نطاق الجناح الجنوبي الشرقي لحلف

الأطلنطى، قياساً إلى وزن اليونان فى ذلك الجناح، وضاعف من هذه المشاعر تدعيم حلف الأطلنطى للجانب اليونانى فى صراعه العام فى شرق المتوسط ضد تركيا حول جزر بحر ايجه، فقد قامت اليونان بعد الغزو التركى لقبرص بالادعاء أن من حقها السيطرة على بحر ايجه على أساس أن الجرف القارى للجزر الواقعة تحت سيطرتها فى البحر تجعل بحر ايجه كله داخل الحدود الوطنية لليونان، كما أعلنت اليونان آنذاك مد مياه الجزر الاقليمية إلى ١٢ ميلاً مهددة بذلك المياه الاقليمية التركية.

وتحولت مشاعر المهانة القومية التركية وخيبة أمل تركيا فى مساندة حلفائها الأطلنطيين لها فى مشاكلها مع اليونان، إلى إدراك عقلى عام بفداحة الثمن المقدم من جانب أنقرة لصالح سياسات وطموحات حلف الأطلنطى لزعامة العالم انطلاقاً من منطقة الشرق الأوسط(٨).

وترجم العقل السياسى التركى هذا الإدراك إلى إعادة تقييم مبادئ الأمن القومى والمصلحة العليا التركية فى المتوالية الفكرية التالية:

١ـ اعتماد الأمن التركى القومى على علاقات حسن الجوار وبناء جسور الثقة مع الدول المجاورة لتركيا فى المنطقة.

٢ـ اعتبار تركيا أساساً وفى المقام الأول دولة شرق أوسطية وبلقانية ـ بحر متوسطية، قبل أن تكون دولة أوربية.

٣ـ تعديل السياسة الدفاعية التركية بما يتوافق مع متطلبات التوازن العالمى للقوى، ومع مقتضيات الاقتصاد الوطنى التركى، ومع أولويات ومصالح الدولة التركية ذاتها.

٤ـ توافق السياسة الدفاعية التركية مع التزامات تركيا فى حلف الأطلنطى؛ بحيث يكون حجم ونوع المساهمة التركية فى التحالف عاكساً لحجم ونوع مساهمة التحالف الأطلنطى فى أمن تركيا.

هذه المبادئ المذكورة تعتبر طفرة جذرية فى النظرة التركية لطبيعة ارتباطها الأمنى بحلف الأطلنطى، حدثت فى أواخر السبعينيات بعد أن أقدمت الحكومة التركية منذ عام ١٩٧٥ على اغلاق القواعد الأمريكية الموجودة فى أراضيها، كما استمر التوتر فى علاقات تركيا بحلف الأطلنطى طيلة السنوات الأخيرة من عقد السبعينيات.

إلا أنه فى أوائل الثمانينيات تطورت الرؤية التركية مرة أخرى تجاه التحالف الأطلسى، نحو قبول جديد لإعادة تقوية روابطها به تحت وطأة ضغوط اقليمية شديدة تعرضت لها تركيا فى التخوم الاقليمية المباشرة لأراضيها، وفى مقدمتها الغزو السوفييتى

لأفغانستان، والثورة الاسلامية فى إيران، وسقوط نظام الشاه، وانهيار حلف السنتو (جميعها وقع خلال عام ١٩٧٩)، ثم الحرب الإيرانية العراقية (١٩٨٠)، ثم الأزمة اللبنانية وتصاعد التوتر الاسرائيلى العربى (ابتداء من ١٩٨٢)(٩).

هذه الأحداث الاقليمية الخطيرة داخل الشرق الأوسط أعادت لتركيا ثقلها المتميز فى إطار اهتمامات الأمن الأوربى والأطلسى الكثيفة بوضع استراتيجية غربية خاصة بمنطقة جنوب غرب آسيا تحديدًا. وكان هذا من الشواغل الأساسية للبيت الأبيض طيلة فترتى رئاسة ريجان. ومما يذكر أن محطات الاستماع الالكترونية التى كانت الولايات المتحدة تقيمها على الحدود الايرانية السوفيتية منذ الخمسينيات، قد تم نقلها من ايران إلى الحدود التركية السوفيتية (حوالى ٦١٠ كيلو مترًا) يوم ١١ يناير ١٩٧٩ أى قبل خروج الشاه من ايران بخمسة أيام(١٠). وفى هذا السياق عملت واشنطن على توثيق علاقاتها العسكرية مع تركيا، بعد سنوات من التجميد، فأبرم فى مارس ١٩٨٠ اتفاق للتعاون العسكرى بين البلدين لمدة ٥ سنوات قابلة للتجديد، قوامه زيادة المنشآت العسكرية الأمريكية فى أراضى تركيا مقابل زيادة المعونات العسكرية الأمريكية بما قدر بـ٧٥٥ مليون دولار، عام ١٩٨٤. كما تكونت مجموعة عسكرية مشتركة لتطوير شئون الدفاع المشترك بين البلدين، وتم التوصل فى نوفمبر ١٩٨١ إلى «مذكرة تفاهم» للاستخدام المشترك للقواعد الجوية التركية القائمة فى المقاطعات التركية الشرقية القريبة من الخليج العربى. كما أبرمت اتفاقية بين البلدين لتحديث الجيش التركى فى أواخر عام ١٩٨١(١١). ورغم هذا التقارب التعاهدى فى الأمور العسكرية بين أنقرة وواشنطن ظلت العلاقات التركية الأمريكية متوترة لأسباب عدة، منها بطء التحرك الغربى فى تسليح تركيا وتحديث قواتها المسلحة، ثم القيود الأمريكية المفروضة على صادرات النسيج التركية. ثم حملات الكونجرس المتكررة ضد تركيا بالتذكير بمذابح الأرمن فى تركيا عامى ١٩٠٥ و١٩١٥، كذلك أعربت تركيا عن مخاوفها من عدم اهتمام التحالف الغربى بمصالح تركيا فى الجناح الجنوبى عند مناقشة قضايا الحد من الأسلحة النووية أو سحب القوات التقليدية فى الجبهة المركزية للحلف. وكانت تركيا قد طلبت من حليفاتها الغربيات أثناء مفاوضات «سحب القوات المتوازن والمتبادل» التى جرت فى فيينا بين عامى ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ أن يتم التأكيد على عدم انتشار القوات السوفيتية التى تنسحب من وسط أوربا، بشكل يهدد أمن شمال الاقليم التركى ذاته(١٢). إلا أن أهم متغير فى الرؤية الأمنية التركية لطبيعة تحالفها الأطلنطى، والذى يندرج فى سياق التحول الايجابى لعلاقات تركيا بالعالم العربى، يتمثل فى التميز أو الفصل المستحدث منذ

أوائل الثمانينيات، فى العقل السياسى التركى العام، ما بين الالتزامات التركية الأمنية والدفاعية العامة تجاه حلف الأطلنطى، ولزوميات السياسة التركية الأمنية الاقليمية الشرق أوسطية تجاه جاراتها من الدول العربية.

بعبارة أخرى، واجهت تركيا موقفاً حرجاً عندما أثارت الولايات المتحدة مسألة إنشاء قوات التدخل السريع فى الشرق الأوسط ومدى مشاركة تركيا فيها؛ فلقد وضحت فى تلك اللحظة المعنية، من المنظور الأمنى الاقليمى، مراعاة تركيا للتوازن الدقيق ما بين ضرورات تحالفها مع الغرب استراتيجياً واستمراره، وما بين اعتبارات تطبيع وتمديد العلاقات الايجابية المثمرة بينها وبين الدول العربية. الأمر الذى يحتاج إلى بعض التفصيل التحليلى(١٣).

أن أراضى تركيا تشكل فى مجملها مقدمة الجبهة الجنوبية الشرقية لحلف الأطلنطى، ولذا رأى كبار الاستراتيجيين العسكريين الأمريكيين، ومن بينهم الكسندر هيج القائد العام لقوات الناتو (حلف الأطلنطى)، فى أوائل أعوام الثمانينيات أن أقاليم شرق تركيا بموقعها الفريد فى شمال منطقة الخليج هى القاعدة الأرضية والجوية المثلى للدفاع عن المصالح الغربية الجسيمة فى تلك المنطقة الخطيرة بترولياً واستراتيجياً، بما يجعل قواعد حلف الأطلنطى الموجودة داخل أراضى تركيا هى الأكثر ملاءمة ورشادة فى الاستخدام من جميع القواعد الغربية الموجودة فى عمان أو الصومال أو كينيا. وفى عام ١٩٧٩ أجرت الولايات المتحدة مفاوضات مع تركيا بغرض استخدام المنشآت العسكرية التركية كقواعد ارتكاز لقوات الانتشار السريع التى كانت تعسكر فى جزيرة دييجو جارسيا فى المحيط الهندى على مسافة ٣٥٠٠ كيلو متراً من منطقة الخليج، بينما لاتبعد القواعد التركية أكثر من ١٣٠٠ كيلومتراً من عبدان فى عمق الاقليم الايرانى، ولكن تركيا رفضت الطلب الأمريكى المذكور، وكانت تركيا قد أبلغت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٧ أنها لاتقبل استخدام قواعدها فى حل عسكرى لأى نزاع يشمل دول الشرق الأوسط، خلافاً لما حدث عام ١٩٥٨ عندما استخدمت الطائرات الأمريكية قواعد تركيا، ابان التدخل الغربى العسكرى السافر فى أحداث لبنان آنذاك.

ومع ذلك أعادت الولايات المتحدة طرح نفس المطلب أثناء مفاوضات اتفاقية أكتوبر ١٩٨٢ بين الجانبين بشأن تحديث المطارات العسكرية العشرة المقامة داخل تركيا فى الأناضول الشرقى. لكن تركيا ظلت رافضة استخدام هذه المطارات لتغطية مسرح الأحداث فى الشرق الأوسط وتمسكت تركيا فى هذا الصدد بحقيقة قانونية معينة تتعلق بالبيان التعاهدى العام لعلاقاتها بحلف الأطلنطى. ذلك أن جميع

الاتفاقات الدفاعية بين تركيا والولايات المتحدة أو حلف الأطلنطى لا تعطى للجانب الغربى بصفة عامة حق استخدام العسكرية التركية فى عمليات عسكرية شرق أوسطية لمساندة أو مهاجمة دول فى المنطقة إلا إذا تم استئذان تركيا وموافقتها على تلك العمليات، ومعنى ذلك أن أى نزاع قد ينشب حول بترول الشرق الأوسط أو الخليج العربى، حتى وإن كان من أجل الدفاع عن مصالح حلف الأطلنطى، يعتبر نزاعاً خارج الأطر الرسمية لحلف الأطلنطى، هذا وقد أعلنت تركيا مرارًا رفضها لتحمل مسئوليات أمنية خارج نطاق حلف الأطلنطى الجغرافى مثل مناطق الخليج والشرق الأوسط؛ ففى مارس ١٩٨٠ أكدت الحكومة التركية أنها ترى حدود فعاليات حلف الأطلنطى قاصرة جغرافياً على أراضى وحدود الدول الأعضاء فى الحلف. وفى مارس ١٩٨١ صدرت تصريحات رسمية تركية أخرى تؤكد امتناع تركيا عن الالتحاق بأى تحالف آخر غير حلف الأطلنطى. وأعلن وزير الخارجية التركية آنذاك أن الدفاع عن الخليج هو مسألة اقليمية بحتة تخص دول المنطقة وحدها، وأن تركيا ترفض المشاركة من حيث المبدأ فى تحمل أية مسئوليات دفاعية إضافية خارج التزامها الأطلنطى المعروف. كما رفضت حكومة أوزال سنة ١٩٨٤ تقديم تسهيلات للقيادة المركزية الأمريكية Centcom (الاسم الجديد آنذاك لقوات التدخل السريع) للتدخل ضد أهداف شرق أوسطية وخليجية، وأعربت صراحة عن مخاوفها من أن تقوم قوات التدخل الأمريكية بمحاولة التأثير فى الأحوال الداخلية لدول المنطقة، وليس مجرد ردع التدخل السوفييتى فى المنطقة. كذلك جاء النفى التركى قاطعاً ومتكررًا بشأن احتمالات استخدام القواعد الجوية التركية فى المقاطعات الشرقية للبلاد فى عمليات التدخل السريع بالخليج (١٤). ويستند هذا الموقف المبدئى المذكور لتركيا إلى قناعات سياسية فكرية خاصة. إذ يرى الأتراك أن الولايات المتحدة أو حلف الأطلنطى عامة، لم تحدد أهدافها الاستراتيجية بشكل واضح وكاف فى منطقة الخليج العربى والشرق الأوسط (١٥). واتضح هذا الغموض فى عدم تحديد طبيعة مهمة قوات التدخل السريع بالمنطقة أو الأهداف التى يفترض تحقيقها بتلك القوات، صحيح أن الولايات المتحدة ركزت على أن تلك القوات مخصصة لردع أى اعتداء سوفييتى على جنوب غرب آسيا وخاصة على منافذ النفط، إلا أن تركيا تساءلت بشكوك جدية عن مدى فعالية تلك القوات فى الصراعات التى لا تنطوى على تدخل عسكرى سوفييتى مباشر، والتى قد تدور ما بين دول المنطقة ذاتها. وفى تلك الحالة الأخيرة رأت تركيا أن دول المنطقة أقدر على معالجة مثل تلك الصراعات الضيقة إقليمياً، وعلى التحالف الغربى أن يزود البلاد الصديقة للغرب فى المنطقة بالسلاح والبرامج الأمنية، دون التدخل العسكرى المباشر من قبل قوات ذلك التحالف.

هذا الموقف التركى العام المبدئى، الذى يفصل ما بين التزامات حلف الأطلنطى وما بين القضايا الأمنية والمسائل الدفاعية الاقليمية الخاصة بمناطق الخليج العربى والشرق الأوسط، لا يلغى بطبيعة الحال استقلالية وحرية الحركة وصلاحيات التشاور، لدى الدولة التركية، فيما يتعلق بالمشاركة أو عدم المشاركة فى عمليات عسكرية غربية فى نطاق الخليج العربى، وفقاً لظروف وملابسات كل عملية على حدة (كما سنرى فى أزمة الخليج الثانية) لكن المهم فى هذا الصدد أن تركيا ترفض فكرة امتداد التزاماتها تجاه حلف الأطلنطى تلقائياً ومباشرة، إلى محيطها الاقليمى نفسه. كذلك فإن هذا الموقف التركى المذكور، لم ينل من صميم العلاقات الاستراتيجية العسكرية الوثيقة ما بين الولايات المتحدة وتركيا(١٦). ويكفى أن نذكر أهم منشآت الوجود العسكرى لحلف الأطلنطى فى أراضى تركيا وعلى رأسها: القواعد الجوية فى إنسيرليك قرب أدنة وقواعد أزمير حيث توجد قيادة القوات البرية للمنطقة الجنوبية الشرقية لحلف الأطلنطى، وقيادة قوة الحلفاء الجوية التكتيكية السادسة، والمحطات الجوية فى ديار بكير شرق تركيا الوسطى، وكاراموسيل على الشاطىء الجنوبى الشرقى لبحر مرمرة، وبلباس قرب العاصمة أنقرة، والقواعد الادارية فى الاسكندرية ويومورتاليك على الشاطىء الجنوبى الشرقى لتركيا وقرب الحدود السعودية ومحطة أنقرة حيث مقر الرئاسة الادارية للقواعد الأمريكية فى تركيا. هذا بالإضافة إلى حوالى ٢٠ موقعاً للانذار المبكر، يتبع نظام نادج للدفاع الجوى. كما تدخل تركيا فى نظام دفاع حلف الأطلنطى تحت قيادة المنطقة الجنوبية للحلف والتى تشتمل على قوات كل من تركيا وايطاليا واليونان، بالإضافة إلى قوات من الولايات المتحدة والبرتغال والمملكة المتحدة(١٧).

كذلك تحتل تركيا المركز الثالث فى منطقة الشرق الأوسط، بعد اسرائيل ومصر، فى ميدان المساعدات العسكرية الأمريكية لدول المنطقة إلا أن الكونجرس الأمريكى يقوم سنوياً بتخفيض حجم المساعدات العسكرية التى تقررها الادارة الأمريكية. وذلك تحت تأثير ضغط اللوبى اليونانى داخله، فيشترط تارة على تركيا أن تتبع مسلكاً معيناً فى المسألة القبرصية، وتارة يشترط عليها ألا تستخدم المساعدات العسكرية الأمريكية فى أغراض تطوير وتحديث القوات التركية فى شمال قبرص. وكمبدأ شبه ثابت، يتم تحديد حجم المساعدات العسكرية لتركيا على أساس نسبة ٧ إلى ١٠ قياساً بحجم المساعدات العسكرية الأمريكية لليونان، فى نفس العام(١٨).

وهكذا تتواصل ثوابت استراتيجية حاكمة فى علاقات تركيا بالولايات المتحدة وروابطها بحلف الأطلنطى، ولكن فى ظل متغيرات جذرية فى الرؤى والمواقف

التركية، شهدتها السنوات العشرون الماضية، وتصب جميعها فى قنوات التقارب المصلحى الايجابى ما بين تركيا والعالم العربى.

٢ ــ مصاعب علاقات تركيا بأوربا الغربية:

منذ أعوام الأربعينيات تجسد اختيار التوجه الغربى لتركيا، تنظيماً دولياً فى عضوية تركيا لمؤسسات غربية رئيسية. ذلك أن تركيا من أولى البلدان التى انضمت إلى صندوق النقد الدولى وإلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وإلى البنك الدولى للانشاء والتعمير وإلى المجلس الأوربى وإلى اتفاقية التصريف والتجارة (الجات) وإلى التحالف الأطلسى كما هو معروف، كما ترتبط تركيا بالجماعة الاقتصادية الأوربية فى إطار نظام الانتساب لتلك الجماعة وفى مجالات السياسة المتوسطة الخاصة بها.

إلا أن ملامح التناقض الأصيل ما بين التحالف والولاء للغرب من جانب، وما بين مقتضيات المصالح التركية القومية الراسخة من جانب آخر، برزت كأوضح ما تكون فى سلبية وانحياز وعنصرية المواقف السياسية والاقتصادية والتنظيمية التى اتخذتها دول أوربا الغربية تجاه تركيا منذ أوائل السبعينيات، مما كان لابد وأن ينعكس كرد فعل تلقائى، فى مساع تركية حثيثة للتقرب من الدول العربية(١٩). فلقد نددت أوربا الغربية بالمسلكيات التركية المختلفة فى تطورات القضية القبرصية، كما أيدت أوربا الجانب اليونانى على طول الخط فى هذا الصدد. ومن جهة أخرى، تصاعدت الحملات الدعائية والإعلامية والنفسية فى مختلف عواصم أوربا الغربية، وفى المجلس الأوربى منذ سنة ١٩٨٠، لمهاجمة «انتهاكات حقوق الانسان» و«عسكرة السلطة السياسية التركية التعسفية» من جانب الحكومات التركية المتعاقبة، بعد انقلاب سبتمبر سنة ١٩٨٠. ووصل التدخل الأوربى الغربى فى صميم الشئون الداخلية لتركيا، من زاوية الديمقراطية وحقوق الانسان، إلى درجة بعيدة عام ١٩٨٢ على وجه التحديد؛ فقد طالب البرلمان الأوربى فى بروكسل (مارس ١٩٨٢)، بعد إدانته لانتهاك حقوق الانسان ومصادرة الحريات الأساسية للفرد فى تركيا، الجماعة الاقتصادية الأوربية بإيقاف المعونات والمساعدات بأنواعها عن تركيا لحين التزامها باحترام حقوق الانسان. ودعا المجلس الأوربى القادة الأتراك إلى أن يكون الدستور التركى المزمع صياغته وإقراره متفقاً مع الميثاق الأوربى لحقوق الانسان، كما اتخذت أوربا الغربية تدابير فعلية ومارستها ضد النظام التركى الحاكم، وذلك مثل موافقة دول الجماعة الاقتصادية الأوربية على وقف تقديم معونة لتركيا مقدارها ٦٥٠ مليون دولار. كذلك أرسل المجلس الأوربى فى يناير ١٩٨٢ بعثة

استطلاعية لتقصى الأوضاع فى تركيا ، كما وجه تحذيرًا للنظام التركى بالطرد من عضوية المجلس الأوربى ، فى حالة عدم استجابته للمطالب الأوربية الغربية فى ميدان حقوق الانسان ، وإضفاء الصبغة الديمقراطية على النظام الحاكم التركى.

واتسم رد الفعل التركى تجاه القرارات الأوربية بالحدة والعنف وتبلور فى رفض تركيا الاعتراف بقرار الادانة الأوربية ، واعتباره تدخلاً فى صميم الحياة الوطنية التركية ، وتم سحب البرلمانيين الأتراك من المجلس وقصر عضوية تركيا على لجنته الوزارية ، كما هدد رئيس الوزراء التركى بالانسحاب النهائى من المجلس الأوربى.

وعندما عمدت أجهزة الاعلام الأوربية الغربية إلى ممارسة شتى صور الضغط الدعائى الشديد على النظام العسكرى الحاكم فى أوائل الثمانينيات ، من أجل دفعه إلى تسليم السلطة للعناصر المدنية ، رفضت دوائر الرأى فى أنقرة أن تتحول بلادها إلى « نسخة كربونية » من مؤسسات الحكم وتشكيلات السلطة الرسمية القائمة فى دول أوربا الغربية.

إلا أنه رغم التأزم فى العلاقات السياسية بين تركيا ودول أوربا الغربية ، استمرت الروابط الاقتصادية والتجارية والعمالية بين الجانبين طيلة أعوام الثمانينيات ، على حالها من القوة والوثوق ، خاصة فى مجال التجارة الخارجية ؛ حيث بلغت الصادرات الأوربية إلى تركيا نحو ثلث واردات تركيا من العالم الخارجى فى المتوسط السنوى لها على مدار الثمانينيات ، كما بلغت الصادرات التركية إلى أوربا الغربية مايقارب نصف صادرات تركيا إلى عموم العالم الخارجى ، بالإضافة إلى الوجود العمالى التركى الكثيف فى دول الجماعة الأوربية وبصفة خاصة فى ألمانيا (الغربية) . ثم لاحت نذر التأزم من جديد واستمرت طيلة النصف الثانى من أعوام الثمانينيات فى مجالين رئيسيين للعلاقات التركية الأوربية . المجال الأول يتعلق بالقيود العددية والفنية والاجرائية التى فرضتها العواصم الأوربية الغربية على عمليات قدوم واستقدام وتصدير العمالة التركية إليها . أما المجال الثانى ، والأكثر حدة فى تأزمه ، فقد تمثل فى الطلب الرسمى الذى تقدمت به تركيا فى ١٩٨٧/٤/١٣ للانضمام إلى العضوية الكاملة للجماعة الأوربية . وهنا برزت مرة أخرى قوة التأثير اليونانى الشديد المضاد لتركيا فى محيط الجماعة الأوربية ، مما أدى إلى تجميد الطلب التركى ، واستبعاد قبوله على الأقل فى المدى الزمنى القريب أو فى المستقبل المنظور(٢٠).

هذا ولم تقف المعارضة اليونانية وحدها فى وجه احتمالات ضم تركيا إلى حظيرة الجماعة الأوربية ، بل ساندها فى ذلك الاستبعاد مجموعة من الاعتبارات الموضوعية الهامة . أولها أن تركيا تنتمى من حيث المستوى الاقتصادى العام إلى عموم العالم

الثالث، أو كتلة الدول النامية حيث يبلغ متوسط دخل المواطن التركى أقل من نصف متوسط الدخل الفردى فى البرتغال التى تعد أفقر دول الجماعة الأوربية قاطبة، مما يجعل من انضمام تركيا إلى الجماعة الأوربية بتعدادها البالغ نحو ستين مليون نسمة عبئاً ثقيلاً على موارد وسياسات وترتيبات الجماعة الأوربية. كذلك لا يمكن إغفال عامل الثقافة الاسلامية، وأن تسعة أعشار أراضى تركيا تقع فى آسيا وليس فى أوربا. إنه الاختلاف الثقافى والحضارى الواسع بين أوربا الغربية وتركيا، ورغم وجود اتجاهات علمانية ونزعة تغريبية بين النخبة المثقفة والحاكمة فى تركيا، فإنها تبقى مجتمعاً إسلامياً متميزاً بذاتيته الخاصة المختلفة جذرياً عن المجتمعات الأوربية، وقد قبلت تركيا فى المؤسسات الغربية السالفة الذكر عدا الجماعة الأوربية، لأسباب أمنية تتعلق بضرورات الصراع العالمى ما بين القطبين، مما يختلف عن إدخال تركيا فى سوق مشتركة أوربية قائمة على الانتقال الحر والعمالة المتوفرة للعناصر البشرية التركية فى وقت تسعى أوربا تدريجياً إلى احلال عمالة أوربية محل الأتراك. ومن جهة ثانية هناك اعتبار الشرط النظامى السياسى الذى تضعه الجماعة الأوربية لأى دولة تسعى إلى الانضمام إليها. فلقد كان توافر النظام الديمقراطى فى الدولة هو الاشتراط الأساسى لقبول الجماعة الأوربية فى عضويتها اليونان وأسبانيا والبرتغال. ومن ثم تستند هذه الجماعة فى استبعادها للطلب التركى إلى غياب مقومات الديمقراطية من الساحة السياسية التركية. ومن جهة ثالثة تتنافس الصادرات التركية إلى أوربا مع صادرات كل من اليونان وأسبانيا والبرتغال وايطاليا، مما يجعل من تلك الدول جبهة مضادة لقبول انضمام تركيا إلى الجماعة، إلا بعد تقرير الجماعة لمبدأ التعويض وتنفيذه لصالح الدول الأربع المذكورة.

هذه المواقف الأوربية الغربية العدائية إزاء تركيا، أطلقت فى العقل السياسى التركى تساؤلاً صارخاً حول جدوى التحالف مع الغرب وأدرك الأتراك أن ما يصلهم بالحلفاء الغربيين من جسور لا يقوى على احتمال الالتزام الحقيقى بما يفرضه هذا التحالف من تعهدات مقيدة لحرية الحركة الدولية بالنسبة لتركيا.

خلاصة الأمر بصدد خيبة أمل الأتراك، إبّان العقدين الماضيين، فى تعاملاتهم مع القوى الغربية، أن القطب الأمريكى خذل تركيا مراراً إبّان تلك الفترة فى خضم صراعاتها المزمنة مع اليونان فى شرق المتوسط، وأن أوربا أشاحت بوجهها عن تركيا بشىء كثير من العجرفة الجافة والعنصرية والاستعلاء الحضارى. وبالتالى كان من الطبيعى أن تلجأ تركيا إلى جذور عمقها التاريخى وأصالتها الحضارية الشرقية، وبمعنى آخر، كان لزاماً على تركيا حتى تواجه مأزقها مع الغرب، أن تتجه إلى توثيق

علاقاتها ثانية مع دول الجوار العربية، المتاخمة طبيعياً للأقاليم الجنوبية والجنوبية الشرقية، لتركيا.

ثانياً: اشكاليات الدولة والمجتمع فى تركيا المعاصرة

تواجه تركيا المعاصرة، دولة ومجتمعاً، مجموعة من التحديات الجسيمة تشكل محددات حاسمة فى تطوير تركيا لعلاقاتها بالعالم العربى، ويمكن تصنيف تلك التحديات، لأغراض التحليل السياسى ـ ورغم وحدتها الموضوعية وتشابك آثارها الواقعية ـ إلى أربع اشكاليات: جيوستراتيجية، ونظامية سياسية، واقتصادية، واقليمية، وذلك على النحو التالى:

١ ـ الاشكالية الجيوستراتيجية:

تبدو الاشكالية الطبيعية والأزلية التى لا يمكن لتركيا الفكاك منها بل يتحتم عليها التعامل معها بعقلانية دائمة، فى حقيقة الأهمية أو الوزن الاستراتيجى البالغ الفريد لموقع تلك البلاد. ذلك أن تركيا تعتبر من أخطر دول العالم استراتيجياً بموقعها المتميز مابين ٤ بحار: المتوسط ومرمرة والبحر الأسود وقزوين، وعلى مفترق طرق المواصلات البحرية (البوسفور والدردنيل) والبرية (آسيا وأوربا) والجوية (أوربا والشرق الأوسط وآسيا) والبترولية (مابين الخليج العربى والمتوسط)، وتتحكم تركيا فى الزاوية الشمالية الشرقية للبحر المتوسط مما يجعل من تركيا، بمضايقها الواقعة شمالاً على خط مستقيم مع قناة السويس ومضيق باب المندب، ركناً هاماً فى المواجهة الاستراتيجية الكونية مابين القوى العظمى فى العالم(٢١).

وسواحل تركيا هى المنفذ البحرى الوحيد لسفن كل من بلغاريا ورومانيا إلى الموانئ العالمية، وهى المنفذ البحرى الوحيد إلى المياه الدفيئة المفتوحة للملاحة طوال العام بالنسبة لسفن الاتحاد السوفييتى. وهنا تعود بنا الذاكرة إلى ثوابت صراعية محيطة بالدولة التركية منذ القدم: الصراع التركى الروسى على المضايق، وكملحق له نشأ الصراع التركى الأرمنى وما شهده من مجازر تاريخية، ثم الصراع التركى اليونانى ذو الأسس التاريخية والدينية والإثنية والسياسية، ثم الصراع التركى البلغارى المستمر إلى يومنا هذا، والذى يدور حول أقلية مسلمة كبيرة (مليون نسمة) تتعرض داخل بلغاريا لضغوط سلطوية شديدة تستهدف إلغاء هويتها القومية والدينية واللغوية.

ومن جهة أخرى، فإن لتركيا ثقلها الديمغرافى، الذى يصل فى نهايات هذا القرن، طبقاً للتوقعات الفنية، إلى نحو ٧٠ مليون نسمة. كما تملك تركيا أحد أقوى الجيوش الاقليمية فى منطقة الشرق الأوسط بما يشكل رافعة سياسية عسكرية قادرة على التعديل فى موازين القوى فى منطقتها المحيطة بها.

وهكذا تعيش تركيا المعاصرة جدلية القوة والضعف معاً.. فهى تعيش حقائق الموقع الخطير وقوة المقدرة البشرية والعسكرية، وتعيش فى نفس الوقت قيود الضعف وعلاقات التبعية السياسية الدولية لحلف الأطلنطى، والالحاق القسرى بتراث حضارى أوربى استعلائى ومخالف لأصالتها الشرقية المتجذرة.

وانعكست هذه الجدلية، فى تفاعلها مع مشاعر المهانة القومية التى اجتاحت الضمير التركى العام نتيجة للممارسات سالفة الذكر الصادرة عن قوى التحالف الغربى تجاه تركيا وقضاياها الاقليمية المختلفة مع اليونان، انعكست فى تمزق حاد اعترى المجتمع السياسى التركى طيلة العقدين الماضيين. وهذا ينقلنا إلى الاشكالية الثانية فى تركيا المعاصرة.

٢ ــ الاشكالية السياسية:

عاش النظام السياسى فى تركيا المعاصرة، إبّان العقدين الماضيين أزمة حادة مستمرة جعلت للمؤسسة المعسكرية دورًا خاصًا فى الحياة السياسية المدنية حيث تدخلت تلك المؤسسة ثلاث مرات فى أعوام ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠ (بمعدل مرة كل عقد من الزمان خلال العقود الثلاثة الأخيرة) لكى تمنع حدوث حرب أهلية فى البلاد(٢٢). فلقد اجتاحت تركيا فى تلك الفترة ظاهرة العنف والارهاب السياسى داخل اليمين واليسار وبينهما، نتيجة وجود منظمات سرية عدة أغلبها يسارية، توجه أنشطتها ضد النظام الحاكم فى تركيا وضد المصالح الأمريكية فيها. ومن أمثلة هذه المنظمات «جيش التحرير الشعبى التركى»، و«منظمة الشباب الثورى التركية» والتى تنشط بصفة خاصة بين الطلاب الأتراك. وإضافة إلى حزب العمل التركى الماركسى التوجه. وفى أقصى اليمين السياسى هناك عدد من المنظمات الاسلامية التى تقوم بأعمال عنف مثل منظمة «الاتحاد الاسلامى التركى». هذه الجماعات اليمينية واليسارية ظلت تمارس العنف ضد بعضها البعض، وضد النظام السياسى التركى طوال العقود الثلاثة الماضية. ويضاف إلى هذه المنظمات مجموعة أخرى ذات توجهات انفصالية مثل «منظمة الجيش السرى لتحرير أرمينيا» و«الحزب الديمقراطى الكردى» الذى يسعى إلى إقامة دولة كردية مستقلة. وعلى أثر نجاح

انقلاب الجيش التركى لثالث مرة فى سبتمبر ١٩٨٠، استطاعت المؤسسة العسكرية الحاكمة أن تمنع التدهور العام فى الدولة. وفى أكتوبر ١٩٨٢ وضع دستور جديد للبلاد تم إقراره باستفتاء شعبى، ونص على تركيز شديد للسلطة فى شخص رئيس الجمهورية، ولكنه سمح بعودة أحزاب سياسية فى أشكال جديدة؛ فتشكلت ثلاثة أحزاب هى حزب الديمقراطية الوطنية (الذى يمثل اليسار) وحزب الوطن الأم ذو الاتجاه الليبرالى برئاسة تورجوت أوزال، والحزب الشعبى وثيق الصلة بالقيادة العسكرية (وهو حزب يسار الوسط). وفى أول انتخابات عامة بالبلاد، بعد الانقلاب العسكرى الأخير، وجرت فى نوفمبر ١٩٨٣، تمكن حزب أوزال من الفوز بنسبة ٤٥٪، تلاه الحزب الشعبى ٣٠٪، وأخيرًا حزب الديمقراطية الوطنية بنسبة ٢٣٪(٢٣). وفى ظل قيادة أوزال لرئاسة الوزراء، ونظرًا لرغبة القيادة التركية فى الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية الأوربية، اتخذت الحكومة التركية مجموعة من التدابير لإشاعة مزيد من الليبرالية السياسية فى البلاد حيث سمح بتشكيل ثلاثة أحزاب جديدة وهى الحزب الاشتراكى الديمقراطى بزعامة ايردال اينونو، وحزب الصراط المستقيم والذى يتزعمه ديميريل وهو امتداد لحزب العدالة القديم، ثم حزب الرخاء أو الرفاه ذو الاتجاه الاسلامى وتتزعمه نجم الدين أربا كان. وطوال فترة رئاسة أوزال لمجلس الوزراء والتى انتهت فى ديسمبر ١٩٨٧، ثم أعيد التجديد له حتى نوفمبر ١٩٨٩ حيث انتخب رئيسًا للبلاد خلفًا للجنرال ايفرين، أمكن لأوزال كرئيس للوزراء أن يعطى للسياسة التركية شكلاً جديدًا، قوامه الاستقرار النسبى والسماح بالتعددية الليبرالية، ومعارضة تدخل العسكريين فى الشئون السياسية والتنفيذية. كما يحاول أوزال إحداث مصالحة داخلية بين تيارات حزبه المتناقضة، والتى تتراوح نظرتها لتركيا بين العلمانية المفرطة وكعضو كامل العضوية فى الجماعة الأوربية، وتركيا الشرقية ذات الصلات الراسخة مع الدول العربية والاسلامية والتى لا تندمج فى الجماعة الأوربية لاعتبارات دينية وتراثية وتاريخية. وهنا تبرز أخطر التحديات التى تواجه النظام السياسى التركى ألا وهو حسم إشكالية الهوية الأصيلة لتركيا، وبما يتولد عنه من تحديد أبعاد الدور الاقليمى الذى تستهدف تركيا الاضطلاع به فى المستقبل المنظور. وتعد هذه الاشكالية ذات خاصية خاصة، وأن الرؤية الاسلامية المتصاعدة فى تركيا والتى يمثلها حزب الرفاة المذكور، تنادى بتركيز الجهود على تطوير العلاقات مع البلاد الاسلامية والشرقية عمومًا، مقابل تقليص التفاعلات السياسية والاقتصادية مع أوربا الغربية، وتعتقد أن الانضمام إلى عضوية الجماعة الأوربية هو جزء من مؤامرة لضرب الاسلام فى تركيا(٢٤). وتتجلى قوة الاتجاه الاسلامى فى تركيا، فى نتائج الانتخابات المحلية فى ربيع عام ١٩٨٩، حيث بلغت نسبة مؤيدى

حزب الرفاة ٢٠٪ فى المناطق الجنوبية الشرقية لتركيا، وسيطرة الحزب على عدد من البلديات يصل إلى خمس بلديات كبرى من بينها مدينة قونيا وأورفة كما حصل على نسبة ١٥٪ من الأصوات فى أكبر مدن تركيا وهى استانبول. وقد جاءت الأحداث الواقعية لتدعم من رؤية حزب الرفاة بصدد الهوية التركية الأصلية اللاأوربية، حيث رفضت الجماعة الأوربية فى ١٨/ ١٢/ ١٩٨٨ رسمياً طلب تركيا بالحصول على العضوية الكاملة فى الجماعة الأوربية، على أساس الاختلافات الضخمة ما بين البلاد الأوربية وتركيا.

وهكذا تتلاحق التطورات السياسية، سواء داخل تركيا أو خارجها، لتدعم من تصاعد التيار العقيدى الاسلامى بسرعة كبيرة فى دوائر الرأى وشرائح الفكر فى المجتمع السياسى التركى، مما يعنى أن استقرار دعائم النظام الحاكم فى البلاد يقتضى تحولاً جذرياً فى مسار علاقات تركيا مع العالم الاسلامى بصفة عامة، ومع ركائزه من الدول العربية على وجه الخصوص(٢٥).

وبالإضافة أو نتاجاً للمد الاسلامى السياسى المعاصر داخل تركيا، هناك حركة إسلامية سياسية خارجية، رسمية، وواضحة المعالم، تقوم بها تركيا منذ أوائل السبعينيات، وتبرز أساساً فى نطاق أنشطة منظمة المؤتمر الاسلامى. فلقد شاركت تركيا فى اجتماعات المؤتمر الاسلامى منذ انشائه عام ١٩٧٢، بصفتها «عضواً مؤسساً»، ثم طورت مشاركتها بتنظيم اجتماع وزراء خارجية الدول الاسلامية فى استانبول أبريل عام ١٩٧٦. وفى مايو ١٩٧٦ أعلنت تركيا عضويتها الكاملة فى المنظمة الاسلامية. واستمرت إسهامات تركيا، بانتظام فى المؤتمرات الاسلامية المتعاقبة، وظهرت فعاليتها فى عدد من المواقف، أبرزها التحرك الذى قام به الرئيس التركى أفرين، آنذاك، فى القمة الاسلامية المنعقدة بالدار البيضاء عام ١٩٨٤. من أجل العمل على ترتيب عودة مصر إلى المؤتمر الاسلامى، أو فى مجال الاتصالات لترتيب تسوية سلمية للنزاع العراقى الايرانى، انطلاقاً من أن تركيا هى إحدى الدول القليلة فى المؤتمر الاسلامى التى حافظت على علاقات طبيعية ومقبولة مع كل من بغداد وطهران.

وجدير بالذكر فى هذا الشأن أن الجهود الدبلوماسية التركية فى إطار المؤتمر الاسلامى قد أسفرت عن قرار صدر من القمة الاسلامية الخامسة فى الكويت فى فبراير ١٩٨٧، يدعو إلى تعزيز الروابط بين المسلمين والقبارصة الأتراك. وأضفى القرار على الزعيم القبرصى التركى رؤوف دنكتاشى صفة الرئيس، وتحدث عن «الشعب القبرصى التركى» وليس مجرد الطائفة القبرصية التركية».

كذلك استضافت مدينة استانبول التركية، ضمن هذا الاطار التنظيمى الدولى للعالم الاسلامى، العديد من المؤتمرات الاسلامية مثل مؤتمر الدورة الحادية عشرة لمجلس المحافظين للبنك الاسلامى للتنمية، (٢٦ إلى ٢٨ مارس ١٩٨٧)، والدورة السابعة لمؤتمر رؤساء البنوك والمؤسسات المالية فى الدول الأعضاء لمنظمة المؤتمر الاسلامى (٢٩ إلى ٣٠ مارس ١٩٨٧)، والمؤتمر الأول لمنظمة التعاون الاقتصادى الاقليمى، والتى تضم تركيا وباكستان وايران (ابريل ١٩٨٧)(٢٦).

ومن أقوال أوزال ذات الدلالة العميقة فى هذا السياق ما ذكره فى مؤتمر صحفى بأنقره فى أكتوبر ١٩٨٥ من أن: «شعوب منطقة الخليج تعتبر تركيا أحد الأعضاء الأكثر تأثيرًا فى المؤتمر الاسلامى.. وأعرب عن اعتقاده بأن الأتراك، من الناحية السياسية الدولية الاقليمية، فى مقدورهم القيام بدور «حلقة سلام» فى الشرق الأوسط بما يحفظ للغرب مصالحه فى المنطقة، وبما يمثل ركيزة استقرار وأمن فى المنطقة، أقوى أثرًا وأشد أهمية من «مجرد استخدام قواعدنا من قبل قوة الانتشار السريع»(٢٧).

إن هذا التوجه الاسلامى لتركيا المعاصرة يتضمن فى ذاته اشكالية حقيقية من حيث تكييف الطبيعة الحقيقية لهذا التوجه. فهل هو تحرك عقيدى الظاهر، ومصلحى الباطن؟. بعبارة أخرى هل هو مجرد مسعى لاعادة بناء الجسور مع الدول العربية لاجراء مصالحة سياسية معها، وتنشيط العلاقات الاقتصادية الشاملة بين تركيا والعالم العربى؟ أم أن التوجه الاسلامى الحديث فى تركيا ترجمة لعملية نزوع شعبى تركى أصيل نحو الاسلام الذى لم تستطع أن تمحوه من الضمير العام فى تلك البلاد عقود العلمانية والتغريب المتتالية؟

إن التاريخ السياسى الحديث لتركيا يثبت أنه منذ هزيمة الامبراطورية العثمانية الاسلامية فى الحرب العالمية الأولى، وظهور أتاتورك بعلمانيته المعادية للعرب وللاسلام، لم تحقق تركيا من الأمجاد أو حتى من الأمن والاستقرار، ما يستجيب لطموحات وذكريات شعب كان إلى عهد جد قريب على رأس امبراطورية واسعة الأرجاء، تعتبر حجر الزاوية فى كل التوازنات الأوربية والعالمية لعدة قرون ماضية. ومن هنا جاء الالتفاف الشعبى الكبير نسبيًا فى الآونة الأخيرة، حول القوى السياسية الممثلة للتيار الاسلامى فى تركيا. إلا أن النظام الحاكم فى تركيا يأخذ الأمر بالحيطة والحذر البالغين. فهو يخشى من تطور اندفاعى عنيف كالذى حدث فى ايران، كما أنه لا يلجأ إلى قمع أو كبت المشاعر الدينية السياسية. ويعمد هذا النظام إلى تدريس اللغة العربية فى المدارس الحكومية التركية وتعليم الدين الاسلامى فيها، على اعتبار أن

هذه السياسة الرسمية تمثل العاصم الحقيقى ضد المفاهيم الدينية المغلوطة التى تروج لها الجماعات الدينية المتطرفة بهدف إثارة البلبلة والاضطراب فى المجتمع توطئة للاستيلاء على الحكم. ويقوم النظام الحاكم فى تركيا بغض الطرف عن النشاط الدينى لبعض الجماعات التى مازالت محظورة رسمياً، ويسمح بإنشاء عدد من المصارف الاسلامية التركية، ولكنه لايزال يعلن أن تركيا دولة علمانية، وأن الدين لن يكون مصدرًا من مصادر التشريع(٢٨).

وهكذا فإن التوجه الاسلامى لقوى ذات وزن فى الخريطة السياسية والاجتماعية لتركيا، يمثل إشكالية وتحدياً للنظام الحاكم، يفرضان تحولاً ايجابياً فى علاقات تركيا بالعالم العربى، واستثمارًا سياسياً واقتصادياً لروابط راسخة ضميرياً ما بين الجانبين.

٣ـ الاشكالية الاقتصادية:

ورغم الطبيعة التحليلية السياسية لهذه الدراسة، تجدر الاشارة إلى آثار المحددات الاقتصادية، وهى شديدة الواقع والفعالية فى تطور العلاقات السياسية التركيةـ العربية. طيلة العقدين الماضيين. فلقد أدت أزمة الطاقة العالمية فى النصف الأول من أعوام السبعينيات إلى تعقيد شديد فى مشكلات تركيا الاقتصادية، ذلك أن تركيا لاتنتج محلياً سوى ١٦٪ من احتياجاتها النفطية، وتستورد ٨٤٪ من تلك الاحتياجات من الخارج(٢٩). وتعقدت المشكلات الاقتصادية التركية طيلة السبعينيات والثمانينيات؛ فقد كلف البترول المستورد خزينة الدولة مابين ثلاثة إلى أربعة بلايين دولار سنوياً، وارتفع التضخم المالى إلى مايزيد عن ٧٠٪ إلى ٨٠٪، ووصلت البطالة إلى مابين ١٥٪ و٢٠٪، وشهدت البلاد مشكلات إعادة جدولة ديونها، ونقصاً حادًا فى الوقود والسلع الضرورية، وتخفيضاً مستمرًا فى قيمة العملة التركية، وارتفعت الديون الخارجية وفوائدها مع انعدام الاستثمار الخارجى نتيجة للظروف السياسية المضطربة التى سادت المجتمع الخارجى حتى أوائل الثمانينيات. وقد عمدت الحكومة التركية بقيادة أوزال منذ ١٩٨٣ إلى اتباع سياسة تحرير مكثفة للاقتصاد التركى، وإنشاء مناطق اقتصادية حرة ذات وضع دولى، والغاء إجراءات الحماية والدعم، وتشجيع التصدير والمنافسة الحرة المفتوحة. واعتمدت هذه السياسة الليبرالية للاقتصاد التركى على مبدأ جذب الاستثمارات الأمريكية والغربية والعربية. وقد أدت هذه السياسة الاقتصادية إلى إنعاش نسبى للاقتصاد التركى لاحت بوادره فى أواسط الثمانينيات، وإن ظلت الحكومة التركية عاجزة عن مواجهة مشكلتى البطالة والتضخم الذى تجاوز معدله نحو ٧٥٪ عام ١٩٨٨.

وترتفع المديونية التركية الخارجية إلى حد بعيد، فقد بلغت الديون الخارجية التركية، على سبيل المثال عام ١٩٨٧ نحو ٤٠,٨١٨ مليار دولار منها ٤٩ ,٣٠ مليار دولار ديون عامة، ونحو ٨٦٦ مليون دولار ديون القطاع الخاص التركى. وقد استهلكت خدمة هذه الديون نحو ٧,٥ من الدخل القومى التركى، ونحو ٣٤٪ من حصيلة الصادرات التركية من السلع والخدمات فى نفس العام ١٩٨٧(٣٠).

هذا ولم يفلح الولاء التعاهدى التركى لحلف الأطلنطى فى علاج هذه المشكلات التركية الاقتصادية، بل إن الانفاق العسكرى الباهظ من جانب الحكومات التركية المتعاقبة إبّان السبعينيات والثمانينيات والذى يصل فى المتوسط إلى حوالى خُمس الميزانية الكلية للدولة، إنما يعقد من المعضلة الاقتصادية التركية إلى حد بعيد. وترجع ضخامة هذا الانفاق العسكرى التركى المطرد إلى التزامات تركيا تجاه التحالف الغربى، وضرورات مواجهة التحديات اليونانية المستمرة، ثم الاعتبار التركى القومى الخاص بتخطيط وتنفيذ سياسة للصناعة العسكرية التركية، بحيث تصبح تركيا دولة مصدرة للسلاح فى التسعينيات(٣١). وفى مجال التصنيع العسكرى لأغراض التصدير، ومن أجل تحديث قواتها المسلحة ورفع مستواها الفنى بما يتناسب مع القوات الأخرى لدول التحالف الغربى، تقدر احتياجات تركيا خلال العقد الأخير من هذا القرن بـ ٢٥ بليون دولار على الأقل. وهنا يتضح القصور الواقعى فى المعونات والمساعدات الاقتصادية والقروض المالية المقدمة لتركيا من جانب دول الغرب، ومن مؤسسات التمويل العالمية، بل أصبحت الجماعة الأوربية تضع منذ أواسط السبعينيات قيودًا حمائية شديدة لأسواقها فى مواجهة نفس الصادرات الزراعية التركية، لاعتبارات فنية، ولأسباب تجارية تفضيلية موجهة أساسًا لصالح أعضاء الجماعة من دول أوربا الجنوبية الثلاث: اليونان وأسبانيا والبرتغال(٣٢).

ومن ثم كان من الطبيعى أن تسعى الحكومة التركية، خاصة تحت قيادة تورجوت أوزال إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع جيرانها من الدول العربية، بهدف فتح أسواق جديدة للتصدير وللحصول على مساعدات اقتصادية وقروض مالية، بل والأهم من ذلك كله لضمان امدادات النفط الخليجى إليها.

٤ ـ الاشكالية الاقليمية:

واجهت تركيا، دولة ومجتمعًا، فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات تحديات اقليمية شرق أوسطية جسيمة، من شقين: أحداث الغزو السوفييتى لأراضى أفغانستان

واحتلالها فى قلب آسيا ، ثم الانقلاب الجذرى الثورى العنيف لأسس نظام الحكم والعلاقات الاجتماعية فى دولة ايران المتاخمة لأراضى شرق الاقليم التركى .

والواقع أن هذه التحديات المذكورة تثبت فى ذاتها مدى النسبية التى تتسم بها ظواهر السياسة الدولية بصفة عامة ، زمانـًا ومكانـًا وموضوعـًا . فالحدثان الخطيران فى أفغانستان وايران كانا هما ـ كما سبق ذكره ـ المحرك الطارئ الملح فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات لدفعة اهتمام أمريكى وغربى جديدة وقوية نحو تركيا . إلا أن نفس هذين الحدثين (غزو أفغانستان وثورة ايران) كانا فى نفس الوقت من أهم العوامل التى حتمت على العقل السياسى التركى العام أن يقوم بعملية مراجعة شاملة لقناعات مبدئية قائمة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، تجاه محيطه الاقليمى وتجاه المعسكر الغربى . ذلك أن القطب الغربى قد فشل فى ردع هذا الغزو السوفييتى لأفغانستان ، وأخفق فى منع استمرار احتلال السوفييت لهذه النقطة الخطيرة من قلب آسيا . كذلك لم يفلح القطب الغربى فى انقاذ حكم الشاه من السقوط بعد أن ظل النظام الايرانى قرابة ثلاثة عقود من الزمان ، أحد أهم الأعمدة الارتكازية للترتيبات الاستراتيجية الغربية فى منطقتى الخليج العربى والشرق الأوسط .

وهكذا اهتزت أركان النظرة التركية للتحالف الغربى بوصفه صيغة تنظيمية تعاهدية مثلى لضمان الأمن القومى التركى فى مواجهة الخصوم التاريخيين المحيطين بحدود تركيا شرقـًا وغربـًا وشمالاً . ومن ثم نشأت قناعات جديدة فى الفكر التركى أهمها ، أنه من قبيل الأوهام المضللة ، الاصرار على اعتبار الذات التركية منسلخة عن محيطها الطبيعى الجغرافى والجيوستراتيجى ، أو التصميم على إلحاق تركيا حضاريـًا وسياسيـًا دوليـًا بالمعسكر الغربى وبمجتمعات أوربا الغربية . وأن التمسك الدائم بأحادية وإطلاق ارتباط تركيا واستمرارية ولائها للحلف الأطلسى لن يكفل لتركيا سوى مزيد من العزلة السلبية والابتعاد التعسفى عن دول الشرق الأوسط ، مما لابد وأن يكمل وضعية الضعف والتدنى لمكانة تركيا ذاتها داخل ترتيبات ومؤسسات التحالف الغربى ، بل إن التجارب والخبرات الواقعية لتركيا فيما يتعلق بمواقف حلفائها الغربيين الأوربيين إزاء قضاياها الصراعية العتيدة ، قد أثبتت لها ، بما لا يدع مجالاً للشك ، حرج مركزها بينهم ، وأنها جسم غريب حضاريـًا ومعنويـًا وثقافيـًا بل واقتصاديـًا ، ضمن جزئيات منظومة التحالف الغربى .

صفوة القول إذن ..

أن تركيا ، تعرضت لمؤثرات شديدة ناجمة من إشكاليات عدة تم تحليلها فيما سبق ،

خلال ربع القرن الأخير، وبصفة أدق منذ السبعينيات وبالتالى أرست تركيا مبادئ أو أسساً مستحدثة لتعاملاتها مع الدول العربية، تشكل فى كلياتها الخصائص المعاصرة لسياسة تركيا الخارجية تجاه العالم العربى، وذلك من وجهة نظر المصلحة العليا التركية بطبيعة الحال فى إقرار السلام والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط. ويمكن رصد تلك المبادئ الحاكمة لعلاقات تركيا المعاصرة مع العالم العربى فيما يلى:

أولاً: تمتنع تركيا عن مناصرة طرف على طرف آخر فى جميع المنازعات والصراعات الاقليمية بالشرق الأوسط، لكنها لا تتردد فى استعمال مساعيها السلمية إذا دعيت إلى ذلك من قبل الأطراف المعنية، أى تبدى تركيا استعدادها للوساطة الدبلوماسية بين المتصارعين.

ثانياً: أن السياسة الخارجية التركية تولى حساسية خاصة للمصالح الأمنية العربية، وبناء على ذلك تهتم تركيا بألا يلحق تعاونها مع الغرب وبالذات فى المجال الدفاعى أى ضرر بمصالح الدول العربية الأمنية، ومعنى هذا عدم السماح باستخدام المنشآت الدفاعية الموجودة فى تركيا ضد المصالح العربية.

ثالثاً: تراعى تركيا مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لدول الشرق الأوسط. ومن ثم فإنها تعتبر تغيرات الأنظمة السياسية فى هذه الدول تطورات داخلية بحتة تخص الدول التى تقع فيها دون غيرها.

رابعاً: ترى تركيا أن الصيغة المثلى لعلاقاتها بالدول العربية هى صيغة التعامل الثنائى المباشر تبعاً لظروف وخصائص كل دولة عربية على حدة.

خامساً: لا تنازع ولا تعارض بين نظام الدولة التركية العلمانى دستورياً وما بين المشاركة الايجابية للدولة التركية فى الأنشطة التنظيمية الدولية الاسلامية جنباً إلى جنب الدول العربية جميعاً (باستثناء لبنان)(٣٣).

وبالنظر إلى هذه المبادئ الخمسة، ومع استمرارية الرباط التحالفى الوثيق ما بين تركيا وحلف الأطلنطى والقوى الغربية بصفة عامة، يمكن للمرء أن يصل إلى الاستخلاص الفكرى التالى: أن منطق أو رؤية تركيا لعلاقاتها بالعالم العربى، حديثاً، تنطلق من قناعة معينة هى الاستثمار السياسى الدولى لموقع تركيا، جيوستراتيجيا، كدولة رابطة بين الشرق الأوسط والعالم الغربى. بمعنى آخر، فإن تركيا تهدف إلى القيام بدور مزدوج: ممثلة للغرب فى الشرق الأوسط، وممثلة للشرق الأوسط والعالم الاسلامى لدى الغرب.

القسم الثانى
مضامين التحــوّل

يعنى هذا القسم الثانى من الدراسة بتحليل أهم مقومات الانتعاشة الايجابية التى شملت جميع ميادين علاقات تركيا بالعالم العربى إبّان عقدى السبعينيات والثمانينيات. ومع التسليم بأهمية شكليات ورسميات هذه العلاقات مثل استئناف التبادل الدبلوماسى ما بين أنقرة وشتى العواصم العربية المغربية، ومع دولتى اليمن، فى السبعينيات، ومع الاقرار بدلالة الزيارات الرسمية المتبادلة ما بين المسئولين الأتراك ونظائرهم العرب، إلا أن الدراسة تتركز هنا على أبعاد موضوعية محددة من تطور علاقات تركيا بالعالم العربى خلال العقدين الماضيين، وذلك من حيث موقف تركيا من الصراع العربى الاسرائيلى فى تلك الفترة، ثم من حيث ازدهار المعاملات الاقتصادية التركية العربية، ثم من حيث مظاهر التحسن النسبى، أو تخفيف حدة التوتر ما بين أنقره والعواصم العربية المعنية، فى نطاق قضايا المياه والأقليات والنزاعات الاقليمية التاريخية بين الجانبين. وأخيرًا تلقى الدراسة ضوءاً كاشفاً على أهم ركن من أركان السياسة العربية لتركيا، ألا وهو موقف أنقره المعلن والفعلى، وكذا ممارستها السياسية العملية، تجاه صراعات الخليج العربى، أى الحرب العراقية الإيرانية، ثم الغزو العراقى للكويت وما نجم عنه من حرب ثانية فى الخليج العربى، فى الآونة الحالية.

١ ــ تركيا وتطور الصراع العربى الاسرائيلى(٣٤)

لقد كانت أبرز مظاهر التحول فى السياسة التركية الخارجية تجاه العالم العربى وأشدها دوياً إعلامياً، هى تلك التغيرات التى لحقت بالموقف التركى الرسمى تجاه مختلف جوانب الصراع العربى الاسرائيلى، منذ أواخر الستينيات وبعد حرب يونيو ١٩٦٧. فلقد أعلنت تركيا آنذاك تأييدها للموقف العربى، وطالبت بضرورة الانسحاب الكامل من الأراضى العربية التى احتلتها اسرائيل فى تلك الحرب، ودعت إلى وجوب إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية شعب له حقوقه القومية، وإن كانت تركيا لم تستجب للمطالب العربية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل. هذا وإن كانت قد شرعت منذ أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، تحت وطأة المؤثرات والإشكاليات سابقة التحليل فى القسم الأول من هذه الدراسة، فى تقليل مستوى علاقاتها مع اسرائيل، خاصة وأن الأحزاب الاسلامية والتقدمية

التى أنشئت آنذاك فى تركيا، قد ضغطت على الحكومات التركية، لاتخاذ مواقف إيجابية لمناصرة الجانب العربى فى الصراع. وذهب حزب السلامة الوطنية وقتها إلى حد المطالبة بقطع العلاقات كافة مع اسرائيل. وتقلصت بالفعل فى أوائل السبعينيات المبادلات التجارية التركية الاسرائيلية لصالح المبادلات التركية العربية التجارية. فقد ارتفعت قيمة صادرات تركيا إلى الأقطار العربية من ٢٦ مليون دولار فى ١٩٦٦ إلى ٤٦,٤١١ مليون دولار عام ١٩٧٠. وارتفعت فيمة وارداتها من ٤٣,٩ مليون دولار إلى ٥٥,٣٩٤ مليون دولار خلال الفترة نفسها، ومقابل ذلك تقلص حجم التبادل التجارى بين تركيا واسرائيل؛ فقد انخفضت قيمة الصادرات التركية إلى اسرائيل من ١٠,١ ملايين دولار فى ١٩٦٠ إلى ٢,٧٠٨ مليون دولار فى ١٩٧٠. وهبطت قيمة وارداتها من ٧,٦ ملايين دولار إلى ١,٦٢٩ مليون خلال الفترة نفسها.

إلا أن الطفرة الحقيقية فى موقف تركيا من تطور الصراع العربى الاسرائيلى قد حدثت خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ وفى أعقابها. فخلال تلك الحرب شاركت تركيا كلا من ايران وباكستان المشتركة معها فى الحلف المركزى فى الادلاء بتصريح شفهى يحتوى على اعتراف هذه الدول الثلاث بالحقوق الشرعية للفلسطينيين. كما قدمت تركيا إلى سوريا عن طريق الصليب الأحمر شحنات كبيرة من مصل الدم كاشارة للتعاطف مع الجانب العربى. وذهبت تركيا فى تقاربها مع العالم العربى إلى حد السماح للاتحاد السوفييتى خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ باعادة تزويد الجيوش المصرية والسورية عن طريق المرور فوق مجالها الحيوى الجوى، بينما رفضت السماح للولايات المتحدة الأمريكية بإعادة التزود بالوقود أو استخدام التسهيلات التركية لأغراض استطلاعية فى خدمة اسرائيل. كما أجرت تركيا محادثات فنية سياسية من أجل تدريب قوات عسكرية سعودية وأردنية وتونسية. وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ أيدت تركيا القرارات الصادرة لمصلحة العرب فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٧٤/١١/٢٠، كما صوتت لصالح قرار الجمعية العامة فى نوفمبر ١٩٧٥ والذى يعرف الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية والتميز العنصرى. وفى عام ١٩٧٦ استقبلت تركيا وفدًا من منظمة التحرير الفلسطينية، واعترفت بها على أساس أنها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى. وفى أغسطس ١٩٧٩ أصبحت تركيا أول دولة عضو فى حلف الأطلنطى تقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع المنظمة. كذلك استمر التراجع والتقلص فى المبادلات التجارية الاسرائيلية التركية طيلة أعوام الثمانينيات. هذا ولقد سحبت تركيا سفيرها من تل أبيب عام ١٩٨٠، بعد إقرار الكنيست الاسرائيلى القانون الخاص بضم القدس الشرقية واعتبار القدس عاصمة

لاسرائيل، كما خفضت تركيا مستوى التمثيل الدبلوماسى مع اسرائيل إلى مستوى السكرتير الثانى القائم بالأعمال، وأدانت غزو اسرائيل للبنان، وأدانت عمليات قمع الفلسطينيين. واعترفت تركيا بالدولة الفلسطينية المعلنة من قبل المجلس الوطنى الفلسطينى فى اجتماعه التاسع عشر بالجزائر فى نوفبر ١٩٨٨.

وفى سياق الموقف التركى من الصراع العربى الاسرائيلى، طرحت مقاصة سياسية دولية معينة ما بين الجانبين، إبّان العقدين الماضيين. فالعرب ينادون بضرورة قطع تركيا لعلاقاتها مع اسرائيل، والأتراك يطالبون بضرورة اعتراف العرب بجمهورية قبرص الاسلامية، أو بعبارة أخرى بقطع علاقاتهم مع اليونان. ويرد الأتراك بأن قطع العلاقات مع اسرائيل قد يؤدى إلى توحيد جهود اللوبى الصهيونى مع جهود اللوبى اليونانى داخل الكونجرس الأمريكى بما يهدد المصالح التركية والمصالح العربية معاً تهديدًا خطيرًا. ويرد العرب بأن الاعتراف بجمهورية قبرص الاسلامية لابد وأن يفقد القضايا العربية تأييد اليونان النسبى للحقوق العربية فى تلك القضايا.

ورغم هذا الجدل حول الثمن السياسى الذى يطالب به كل من الجانب العربى والجانب التركى تجاه الآخر، تبقى المحصلة النهائية للموقف التركى من الصراع العربى الاسرائيلى، متميّزة، خلال العقدين الماضيين، بتطور ايجابى ملموس لصالح الدعاوى والحجج والأهداف العربية فى ذلك الصراع.

٢ ـ ازدهار المعاملات الاقتصادية التركية العربية(٣٥)

بدأت الانتعاشة المعاصرة فى العلاقات الاقتصادية التركية العربية بالبروتوكول الاقتصادى التركى العراقى عام ١٩٧٢ من أجل توسيع قاعدة التعاون الاقتصادى بين البلدين فى مجالات النفط والترانزيت والتجارة. وبعد ذلك بفترة وجيزة تم تنفيذ مشروع خط أنابيب البترول العراقى الذى يمر عبر تركيا إلى البحر المتوسط من كركوك إلى يومورتاليك، والذى ضمن تزويد تركيا بالنفط العراقى، وسهل للعراق إيجاد منفذ آخر لتصدير النفط الخام إلى الأقطار الأوربية، وتبلغ طاقة هذا الخط مليون ونصف مليون برميل يومياً بعد التوسعات التى أدخلت عليه عام ١٩٨٩. وكانت تركيا تحصل على ٧٠٠ مليون دولار سنوياً من العراق مقابل استخدام هذا الخط. كما يحتل العراق المرتبة الثانية فى قائمة الدول المستوردة من تركيا، والمركز الخامس بين الدول المصدرة لها. وقد بلغ حجم التبادل التجارى بين تركيا والعراق أثناء الحرب العراقية الإيرانية ألفى مليون دولار ما زالت بغداد مدينة منها لأنقره بـ ٧٥٠ مليون دولار.

وازداد استخدام العراق وأقطار الخليج العربى لطرق الترانزيت التجارية ، كما ازداد استخدام الأتراك للعراق كطريق ترانزيت رئيسى لنقل السلع إلى دول الخليج العربى. ومنذ عام ١٩٧٦ أصبح طريق استانبول ـ أنقره ـ الموصل ـ بغداد ـ البصرة ـ الكويت ـ الدمام ـ مسقط ، منطقة ترانزيت واحدة تكمل إحداها الأخرى.

وإذا كانت تركيا تعتبر أن العراق هو مفتاح علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع العالم العربى ، خلال العقدين الماضيين ، فقد تحققت انتعاشة كبيرة فى معاملات تركيا مع عموم الدول العربية خاصة الخليجية والنفطية منها . ووصلت صادرات تركيا إلى الدول العربية فى المتوسط ، إبّان تلك الفترة حوالى ٢٤,٣٪ من إجمالى الصادرات التركية ؛ حيث يعتبر العالم العربى أهم سوق للصادرات التركية و يليه المانيا الغربية ، وايطاليا . أما الواردات التركية من الدول العربية فتمثل أكثر من ١٠٪ من اجمالى وارداتها ، و يأتى العالم العربى فى المركز الثالث من بين أهم المصدرين لها بعد المانيا (الغربية) والولايات المتحدة الأمريكية.

وفى مجال الاستثمارات التركية فى الدول العربية ، بلغت القيمة الاجمالية للعقود التى فازت بها الشركات التركية فى الدول العربية فى الفترة ما بين ١٩٧٦ وحتى يونيو ١٩٨٨ نحو ١٦٨٩٧ مليون دولار ، وتمثل نحو ٩٧,٨٪ من اجمالى العقود التى حصلت عليها الشركات التركية فى الخارج ، وتركزت أغلب هذه العقود فى ليبيا والسعودية والعراق.

وفى ميدان الاستثمارات العربية المباشرة فى تركيا ، بلغت قيمة الأموال العربية ١٣,٧٪ من إجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى تركيا عام ١٩٨٦ (أموال ليبية وسعودية وبحرينية) كذلك تقدم الدول العربية وخاصة ليبيا والسعودية والعراق سوقاً رئيسية للعمال التركية ، والتى تراوحت فى أواخر السبعينيات ما بين ربع وثلث مليون عامل ، بما يشكل أكثر من ٢٠٪ من حجم العمالة التركية فى الخارج . ولا أدل على مدى توثق العلاقات الاقتصادية ما بين تركيا والعالم العربى من أن ٩٠٪ من واردات البترول إلى تركيا تأتى لها من دول الخليج العربى وليبيا ، مما يؤكد عمق الارتباط المصلحى بل المصيرى بين الجانبين.

٣ ـ معالم التهدئة فى القضايا المزمنة

هناك ثلاث قضايا مزمنة جوهرها مشكلات تاريخية قائمة منذ أعوام العشرينيات من هذا القرن ، ما بين تركيا ودولتى شمال العالم العربى أو سوريا والعراق تحديداً ،

واللتان تشتركان مع تركيا فى حدود تصل إلى أكثر من ١٢٠٠ كم، منها ٣١٠كم مع العراق و٩٠٠كم مع سوريا. هذه القضايا تشكل عقبات تعترض مسار التقارب التركى العربى، وتعرقل سبل التحول الايجابى فى سياسة تركيا تجاه العالم العربى. أولها مشكلة الأقليات المتعددة (الكردية والأرمنية والتركمانية) التى تعيش فى المناطق الحدودية المشتركة ما بين الدول الثلاث، وثانيها مشكلة اقليمية تتمثل فى نزاع اقليمى قائم بين سوريا وتركيا حول لواء الاسكندرونة، ونزاع اقليمى خامد، تحت الرماد، بين العراق وتركيا حول اقليم الموصل(٣٦). وثالثها، وأعقدها جميعًا فى الواقع، مشكلة مياه نهرى الفرات والدجلة، ما بين الدول الثلاث، وإن كانت مشكلة مياه الفرات بين تركيا وسوريا أشد حدة وخطورة. وأخطر مشكلات الأقليات ما بين الدول الثلاث، هى مشكلة الأكراد، تلك الأقلية الانفصالية التى تعيش فى مناطق الحدود المشتركة بين كل من تركيا والعراق وسوريا إضافة إلى إيران، ويوجد التجمع الأكبر منها فى المناطق الجنوبية الشرقية لتركيا حيث يعيش حوالى ١٠ملايين كردى، وحيث يقود حزب العمال الشيوعى الكردى حركة سياسية وعسكرية تستهدف فصل هذه المناطق من جنوب شرق تركيا لتكوين دولة كردية فيها، تقارب اقليم كردستان القديم الذى فصل من أراضى الامبراطورية العثمانية، ضمن التسويات الاقليمية فى الشرق الأوسط لما بعد الحرب العالمية الأولى.

وتصاعدت العمليات العسكرية لهذا الحزب الكردى فى أراضى تركيا فى الفترة ما بين أغسطس ١٩٨٤ وحتى نوفمبر ١٩٨٧. وهنا وجهت أنقره اتهامًا مباشرًا لدمشق بمساعدة حركة هذا الحزب سياسيًا ودعائيًا وعسكريًا وماليًا. وتوترت العلاقات التركية السورية توترًا حادًا فى أواخر عام ١٩٨٧ لهذا الاعتبار المذكور حيث طلب أوزال أثناء زيارة رسمية له لدمشق، فى أول زيارة لرئيس وزراء تركيا لسوريا منذ سنوات عديدة آنذاك، طالب الحكومة السورية بابعاد الزعيم الكردى عبد الله أوكالان الذى يحتفظ بمقر له فى دمشق.

هذا وتستثمر سوريا ورقة الأكراد للضغط على تركيا فى مشكلات أخرى، كما سيرد ذكره بعد قليل عند النظر إلى مشكلة الاسكندرونة ومشكلة مياه الفرات.

أما فيما يتعلق بالمشكلة الكردية فى شمال العراق، ونظرًا لمصلحة بغداد فى التعاون المشترك مع أنقره فى مقاومة النزعة الانفصالية الكردية التى تجتاح شمال العراق، مثلما تهدد جنوب شرق تركيا، فقد أبرمت اتفاقية أمنية عام ١٩٨٥ بين البلدين، نصت على الحقوق المتبادلة فيما بينها فى المطاردة المستمرة للانفصاليين الأكراد على عمق يصل إلى ١٠ كم داخل المنطقة الأمنية المشتركة على طول الحدود بين البلدين، كما نصت

الاتفاقية على اتخاذ العراق لاجراءات أمنية معينة تمنع تسلل الأكراد العراقيين عبر الحدود للانضمام إلى الأكراد فى تركيا، وبالرغم من هذه الاتفاقية فإن تعقد الوضع فى منطقة الحدود المشتركة فى ظل ظروف الحرب العراقية الإيرانية، ونظرًا لقيام إيران بتمويل بعض التنظيمات الكردية الانفصالية العاملة فى شمال العراق، لم يستتب الأمن المرجو فى المنطقة على النحو الذى سعت إليه اتفاقية ١٩٨٥ المذكورة، فقد حدثت معارك حقيقية فى مارس وأبريل ١٩٨٨، بين الجماعات المسلحة لحزب العمال الشيوعى الكردى، وقوات تركية فى مناطق جنوب شرق دياربكر وقرية سيرت بجنوب شرق تركيا شمال الحدود مع العراق، إلا أن تحسن العلاقات التركية العراقية لم يتأثر بهذه الأحداث نظراً لتفهم أنقره لطبيعة الظروف الاستثنائية السائدة آنذاك فى المنطقة.

وإلى جانب مشكلة الأقلية الكردية هناك أقلية تركمانية فى العراق، نتجت أيضًا من التخطيط الاقليمى التعسفى فى المنطقة من جانب الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الأولى، إزاء أقاليم الامبراطورية العثمانية. وتثور بين الحين والحين ادعاءات بعض القوى السياسية التركية، بأن هذه الأقلية التركمانية تتعرض لاضطهادات من جانب السلطات العراقية التى تنكر ذلك تمامًا. إلا أن هذه الأقلية المذكورة ضعيفة الأثر فى بنيان العلاقات التركية العراقية، والقائم على مصالح اقتصادية واستراتيجية قوية، طيلة العقدين الماضيين.

أما الأقلية الأرمنية فتستمد قوتها من امتداداتها البشرية والاقتصادية والدعائية العريضة، سواء داخل الاتحاد السوفيتى، أو فى المجتمعات الغربية الأوربية، وبصفة خاصة فى داخل الكونجرس الأمريكى.

وتثير هذه الأقلية الأرمنية، أزمة إضافية فى العلاقات التركية السورية نظرًا لاتهام أنقره الموجه إلى دمشق بمساعدة الحركة الانفصالية الأرمنية، دعائيًا وماليًا وعسكريًا.

ومن جهة أخرى توجد مشكلات إقليمية بين تركيا من جانب وكل من العراق وسوريا من جانب آخر، ناتجة أيضًا من ترتيبات اقليمية فرضتها القوى الاستعمارية الأوربية على منطقة الشرق الأوسط سواء فى أعقاب الحرب العالمية الأولى (مشكلة الموصل وكركوك)، أو مشكلة لواء الاسكندرونة (ماقبل الحرب العالمية الثانية مباشرة). فلقد اقتطع اقليم الموصل من تركيا عام ١٩٢٦ لصالح أراضى شمال العراق، بموجب قرار تحكيم من المحكمة الدائمة للعدل الدولى التابعة لعصبة الأمم، قضى بنسب ملكية هذا الاقليم الغنى بالبترول للعراق، نتيجة ضغط سياسى دولى

بريطانى، مقابل حصول تركيا على تعويضات مالية تتمثل فى نسبة من عوائد بترول الموصل.

هذا النزاع الاقليمى حول الموصل خامد حتى الآن، وإن كان المستقبل قد يحمل فى طياته تطورًا أو إشعالاً جديدًا له فى حالة انهيار العراق سياسيًا أو عسكريًا كدولة. ذلك أن تركيا فى مثل تلك الظروف قد تتدخل لاستعادة الموصل وكركوك بغرض منع قيام دولة كردية مستقلة على أعتابها الجنوبية الشرقية، وبما يضمن لها الامدادات النفطية المصيرية لاقتصادها ولشتى قطاعات الانتاج والحياة فيها. وعلى عكس الموقف التركى السلبى من اقليم الموصل، تمسكت تركيا بلواء الاسكندرونة السورى أصلاً. وتعود المشكلة إلى منتصف الثلاثينيات حينما برز الخطر الألمانى النازى فى القارة الأوربية، وهدد بجولة عسكرية صراعية عالمية ثانية، فسعت فرنسا إلى استمالة تركيا بعيدًا عن تقاربها العتيد السابق مع المانيا، وفى نطاق نظام الانتداب الفرنسى فى المشرق العربى، وامتداداته الواقعية آنذاك، فوافقت على استقطاع لواء الاسكندرونة الذى يضم مدينتى انطاكية والاسكندرونة، بما فيه من مواطنين سوريين كان تعدادهم قرابة ربع مليون نسمة وقتها، وقدمته إلى تركيا ثمنًا سياسيًا واقليميًا واستراتيجيًا لعدم تحالف تركيا مع المانيا النازية ضد فرنسا وبريطانيا، ونظرًا لتميز هذا الاقليم بالأهمية الاستراتيجية على المدخل الشرقى للبحر المتوسط، وبالغنى الطبيعى بالمياه والأراضى الخصبة، قامت تركيا بضم الاقليم إلى أراضيها ضمًا نهائيًا عام ١٩٣٨، وقامت بتهجير سكانه العرب إلى الأراضى السورية المتاخمة للاقليم، بحيث أصبح الأتراك يشكلون الغالبية العظمى من سكانه حاليًا.

ومن الناحية الواقعية لاتعترف سوريا حتى الوقت الحالى بشرعية ضم لواء الاسكندرونة إلى تركيا، بل تعتبر هذا الاقليم أرضًا سورية تحت الاحتلال الأجنبى، وأنه موضوع لحركة سياسية مستقبلية لاستعادته وضمه إلى التراب الوطنى السورى بحكم أصله العربى الحقيقى. ولم تقبل تركيا فى أى لحظة هذا المنطق السورى المذكور بشأن لواء الاسكندرونة، ويستند الموقف التركى الراهن فى هذه المشكلة إلى اتفاق سورى تركى تم توقيعه فى ١٩٨٧/٧/١٣، تضمن عددًا من البروتوكولات للتعاون الاقتصادى والأمنى بين البلدين، بما فيها بنود تنص على حذف منطقة لواء الاسكندرونة من الخرائط السورية ومن الكتب المدرسية نهائيًا، وايقاف كافة محاولات الدعاية السورية بشأن الادعاء بأن تركيا تحتل الاسكندرونة. وذلك مقابل موافقة تركيا بتسوية مشكلة معدلات تدفق المياه فى نهر الفرات من المنابع التركية إلى السهول السورية.

ورغم ملامح التهدئة العامة فى مجال مشكلة الاسكندرونة بين تركيا وسوريا إلا أنه فى أواخر عام ١٩٨٩ وأوائل عام ١٩٩٠ ومع اشتداد تأزم العلاقات بين البلدين حول مياه الفرات، أعلن وزير الاعلام السورى أن الاسكندرونة يجب أن تعود للأراضى السورية، وأن دمشق لم تتنازل قط عن الأصل العربى للواء الاسكندرونة، واستؤنفت الحرب الدبلوماسية والدعائية بين أنقره ودمشق، لفترة محدودة ثم توقفت ولكن إلى حين.

وهكذا تظل المطالبة باستعادة لواء الاسكندرونة، مثله كمثل الموقف السورى المدعم والمساند للحركة الانفصالية الكردية داخل تركيا، وعبر الحدود المشتركة بين البلدين، ورقة ضغط سياسى قوية تلجأ إليها سوريا فى مواجهة تركيا، كلما احتدم الصراع الأساسى والمصيرى بينهما حول مياه الفرات.

وتشير المصادر التركية إلى أن الاتفاق السورى التركى الموقع فى يوليو ١٩٨٧، سالف الذكر، قد تضمن الموافقة على إمداد سوريا بتدفق مائى قدره ١٥,٧٥ مليار متر مكعب سنويـًا. وذلك مقابل مطالب أمنية معينة تصب فى مشكلة الأقليات، وذلك بأن نص الاتفاق على تسليم سوريا للعناصر التركية الانفصالية إذا ثبت قيامهم بما يضر الأمن القومى التركى، وكذلك تعهد سوريا باغلاق مكاتب حزب العمال التركى ومكاتب الحزب الشيوعى التركى وطرد أمينه العام مع كوادره الذين يشرفون على معسكرات التدريب فى منطقة البقاع بلبنان. وكذلك نص الاتفاق المذكور على تعهد سوريا بطرد عناصر الجيش الأرمنى السرى من أراضيها والحد من نشاطه فى لبنان.

وهكذا يتضح التفاعل الوثيق ما بين مشكلة الأقليات ومشكلة لواء الاسكندرونة ومشكلة تدفقات المياه، فى تشكيل جوانب التعقيد فى العلاقات التركية السورية.

إلا أن أعقد ما فى الصورة يتعلق بقضاياه المياه ما بين الجانبين، أو بكيفية توزيع مياه نهرى دجلة والفرات ما بين تركيا والعراق وسوريا(٣٧). حيث ينبع نهر دجلة من جبال أرضروم التركية، ثم يدخل الحدود العراقية بايراد مائى يبلغ نحو ١٨,٥ مليار متر مكعب سنويـًا، ثم يلتقى نهر دجلة عند مدينة «ملبد» العراقية بنهر الذاب الكبير الذى يعد أهم روافده والذى ينبع بدوره من الأراضى التركية. ولاتوجد حتى الآن اتفاقية تركية عراقية لتوزيع مياه دجلة بصفة دائمة ومستقرة وتتيح للعراق الاستفادة من مشاريع السدود والرى التى أقامها على نهر دجلة مثل سد الموصل وعلى رافده الذاب الكبير مثل سد «فتحة» وسد «نجمة». وإن كان الواقع فى هذا الأمر

لا يتضمن خطورة كبيرة، نظرًا لأن الايراد السنوى لنهر دجلة وروافده تبلغ نحو ٥٠,٧٥ مليار متر مكعب فى المتوسط، بينما لا تزيد الأراضى المزروعة بالرى فى العراق كله عن ٤ ملايين فدان، سواء كان الرى بمياه دجلة أو بمياه الفرات، وهى مساحة قليلة. ومن ثم فإن التوصل لمعاهدة دولية حول مياه دجلة أمر ممكن وبلا صعوبات حقيقية نظرًا لوجود عدد كبير من الروافد العراقية لهذا النهر وانخفاض نسبة المياه التى تساهم بها منابعه التركية إلى حوالى نصف ايراده السنوى، وعدم وجود مشاريع تركية هامة لاحتجاز جانب من مياهه الذاهبة إلى العراق.

إلا أن الصورة تتعقد تعقيدًا شديدًا، فيما يخص توزيع مياه نهر الفرات مابين تركيا وسوريا، حيث ينبع نهر الفرات من جبل دملو وجبل اصافى فى جبال أرضروم، وكذلك توجد له منابع أخرى فى جبال طوروس، وكل منابع الفرات الرئيسية، تقع فى الأراضى التركية وإن كان طول نهر الفرات يبلغ فى الأراضى السورية ٦٧٥ كم. وتعتمد سوريا على مياه الفرات فى رى منطقة الجزيرة السورية، كما يتوقف أى تطوير للزراعة السورية بتحويل جانب من الزراعة المطرية إلى زراعة مروية على مياه نهر الفرات بالأساس. ومعلوم أن الزراعة المروية فى سوريا محدودة بنحو ١,٦ مليون فدان من أصل ١٥,٥ مليون فدان تزرع فى سوريا. كذلك فإن العراق يحاول تحقيق المزيد من الاستفادة بمياه الفرات الذى يبلغ طوله فى أراضى العراق نحو ١٢٠٠ كم، من خلال سد «حديثة» الذى شرع العراق فى إقامته بسعة تخزينية ٧,٥ مليار متر مكعب.

إلا أن التأزم الحقيقى بشأن توزيع مياه الفرات يدور فى نطاق العلاقات التركية السورية بالأساس، ومنذ عام ١٩٨٣ حين بدأت تركيا فى إقامة عدد من السدود تبلغ ٢١ سدًا على مياه الفرات، تحت مسمى مشروع جنوب شرق الأناضول الذى يتشعب إلى ١٣ مشروعًا، سبعة منها فى حوض الفرات والستة الباقية فى حوض دجلة. وتم انجاز تسعة سدود منها حتى عام ١٩٩٠، أبرزها سد أتاتورك الذى يعتبر تاسع أكبر سد فى العالم، ويبعد عن الحدود السورية بحوالى ١٣٠ كم بارتفاع ١٧٠ مترًا، وبخزان يتسع إلى ٤٨ مليار متر مكعب من المياه، ويستهدف توليد الطاقة الكهربائية فى حدود ٢٤٠٠ ميجاوات وهو مايعادل خمس الطاقة الكهربائية التى تحتاج إليها تركيا. وبصفة عامة تستهدف تركيا من مشروع جنوب شرق الأناضول، ككل، اقامة مشروعات زراعية ضخمة تجعل من تركيا المصدر الأول للفواكه والحبوب الغذائية والخضروات، لدول الشرق الأوسط جميعًا، وخاصة للدول العربية التى تعانى نقصًا حادًا متزايدًا فى تلك الحاصلات الزراعية المذكورة.

ويمثل هذا الطموح الاقتصادى ، والفنى الهندسى لتركيا خطورة شديدة على الاحتياجات السورية المصيرية من مياه نهر الفرات . ذلك أن امتلاء بحيرة أو خزان سد أتاتورك ، وحده ، وعمق البحيرة ١٦٩ مترًا ، يقتضى كمية هائلة من المياه لا يمكن تحقيقها إلا على مدى ٤ سنوات فى حالة معدل للأمطار فوق المتوسط . ومن ثم بدأت السلطات التركية فى احتجاز مياه الفرات ذاتها بهدف ملء بحيرة أتاتورك تدريجيًا . وهنا انفجرت أزمة شديدة فى ١٣ يناير ١٩٩٠ حين أعلنت الحكومة التركية قطع منسوب نهر الفرات لمدة شهر عن سوريا وعن العراق بهدف تسريع إيصال المياه إلى سد أتاتورك فى اطار مشروع رى جنوب شرق الأناضول . وأشار إعلان الخارجية التركية فى هذا الصدد إلى عدم وجود أى رد فعل معارض من جانب بغداد أو دمشق على لسان مسئولى حكومتى البلدين والذين زاروا أنقره فى ديسمبر ١٩٨٩ أى قبل القرار بشهر واحد .

وكان هذا القرار التركى المذكور تهديدًا حقيقيًا « للأمن المائى السورى » على وجه الخصوص ، ذلك أن أى انخفاض فى مستوى نهر الفرات يؤدى مباشرة إلى الاضرار البالغ بالزراعة السورية عامة ، وإلى عطش حلب ثانى أكبر المدن السورية . وبالرغم من أن تركيا رفعت معدل التدفق من ٥٠٠ متر مكعب فى الثانية إلى ٧٥٠ متر مكعب فى الثانية منذ موعد صدور القرار حتى موعد تنفيذه ، إلا أن خطورة القرار التركى المذكور قد تضاعفت نظرًا لتزايد العجز المائى السورى الذى يصل وفقًا للتوقعات الفنية ، إلى حوالى بليون متر مكعب غام ٢٠٠٠ . وجدير بالذكر فى هذا السياق أن التقديرات الفنية ، على الجانب التركى ، تشير إلى أن المياه المزمع تخزينها خلف هذه السدود فى إطار مشروع رى جنوب شرق الأناضول سوف تكفى لرى ٧٧٠٠ ميلًا مربعًا من الأراضى التركية . مما يعتبر، بصورة عكسية ، اقتطاعًا مخيفًا من الامكانيات المائية المتاحة لرى الأراضى الزراعية فى سوريا .

ومشكلة نهر الفرات تعود إلى سنوات أبعد من واقعة يناير سنة ١٩٩٠ سابقة الذكر؛ فقد بدأت المفاوضات بين العراق وتركيا وسوريا حول تنظيم تقسيم وتوزيع مياه الفرات بين الدول الثلاث منذ ١٩٦٢ حين قامت تركيا ببناء سد كيبان ، وقامت سوريا ببناء سد الطبقة ، وبدأت الدولتان فى ملء هذين السدين خلال الفترة ما بين عام ١٩٧٣ و١٩٧٥ ، مما ألحق أضرارًا كبيرة بالرى فى العراق . وتم ابرام بروتوكول بين الدول الثلاث ينص على تشكيل لجنة فنية مشتركة لتحديد كمية احتياج كل من الدول الثلاث من مياه نهر الفرات وتعددت الاجتماعات بين الأطراف الثلاثة فى إطار هذه اللجنة دون الوصول إلى انجاز حقيقى ، ولم تتوصل

الدول المعنية حتى الآن إلى اتفاقية دولية لتنظيم الاستخدام المشترك لمياه نهر الفرات الذى تحرص الدبلوماسية التركية دائماً على انكار صفة النهر الدولى عنه، بل تطلق عليه مصطلح «مياه ما وراء الحدود». وعلى الرغم من تنفيذ تركيا الفعلى، لخطتها فى **يناير ١٩٩٠، بشأن منع مياه الفرات لمدة ثلاثين يوماً عن سوريا والعراق، إلا أن** الاعتراضات وردود الأفعال الغاضبة من جانب الحكومتين السورية والعراقية لم تتجاوز الحدود الدبلوماسية الاعتيادية للاحتجاج الرسمى والتنديد بالخلفيات السياسية الخفية المستترة وراء القرار التركى المذكور، والتى تدور حول التوترات التركية السورية بشأن مساندة دمشق للأقليتين الكردية والأرمنية ضد النظام التركى، على النحو المذكور سلفاً. فى حين أكد الرئيس التركى أوزال على الصيغة الفنية التقنية للقرار بعيداً عن أى ربط مع القضايا المعلقة بين أنقره ودمشق، كما عرض تقديم تعويضات لسوريا عن النقص فى مياه الفرات المتدفقة إليها، وذلك بزيادة تدفق مياه النهر إلى سوريا فى فترة ماقبل القطع وبتزويدها بالكهرباء تعويضاً عن النقص الذى سيحدث فى سد الثورة المقام على الفرات، هذا وقد طلب العراق من تركيا رسمياً تعديل هذا القرار، وحملها مسئولية غياب أى اتفاق حول اقتسام مياه الفرات. كما أن سوريا أوضحت أن هذا القرار التركى مخالف للاتفاق الذى وقعه أوزال أثناء زيارة له لسوريا فى ١٩٨٧، مع الحكومة السورية، التزم بمقتضاه بتعهد تركيا بتصريف مالا يقل عن ٥٠٠ متر مكعب فى الثانية من مجرى الفرات بعد دخوله الأراضى السورية تحت أى ظرف مهما كان. ذلك أن القرار التركى سوف يؤدى إلى تخفيض المعدل من ٥٠٠ إلى ١٢٠ متر مكعب فى الثانية فقط، حتى بعد انتهاء مدة تنفيذه أى من حيث آثاره اللاحقة، ولم تتجاوز أزمة مياه الفرات فى يناير ١٩٩٠ حدود القنوات الدبلوماسية بين تركيا وكل من الدولتين العربيتين. ولا يتوقع المراقبون تصاعدات أخطر فى هذه المسألة الخلافية بين تركيا وجارتيها الجنوبيتين نظراً لجوهر مشكلة مياه الفرات التي تتعلق بادارة وتوزيع وتخطيط التنمية المائية لنهر الفرات بين الدول الشاطئية الثلاث عليه، ولا يتعلق الأمر بصراع مصيرى أو حرب مياه بالمعنى الحاد للمصطلح؛ فالدول الثلاث لاتعانى من ندرة موارد المياه. فالعراق يعتبر الدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى تتمتع بالاكتفاء الذاتى فى الزراعة القائمة على الرى، ويستفيد من رصيد المياه الذى يزخر به نهر دجلة من خلال مشروع قناة ثارثار الذى استهدف تحويل مياه دجلة إلى منخفض ثارثار، والتحكم فى الفيضان الذى يمتد إلى الفرات، مما يسهل عملية تدفق المياه من نهر لآخر. وتنتفع سوريا بنهر اليرموك، كما تقيم مشروعات توليد الطاقة الكهربائية والرى على نهرى الفرات والخابور.

وهكذا يغلب الظن أن تقتصر قضية مياه الفرات بين تركيا وسوريا، وبدرجة أقل بين تركيا والعراق، على الإطار الدبلوماسى. وفى هذا الاطار صرح زعيم المعارضة التركى ايردال اينونو فى القاهرة بمناسبة حضوره لاجتماع الدولية الاشتراكية بالعاصمة المصرية فى مايو ١٩٩٠ بأنه لا تفكير مطلقًا فى معاودة قطع مياه الفرات عن سوريا أو العراق، وأنه فيما يتعلق بالأزمة التى حدثت مؤخرًا بسبب مياه الفرات فإن المشكلة الجوهرية تكمن فى ضرورة الاتفاق على توزيع أو اقتسام حصص كافية من مياه الفرات.

وفى ظل رئاسة تورجوت أوزال لتركيا، وهو أصلاً مهندس رى عمل سنوات فى مجال بناء السدود على الأنهار التركية، يبرز بصورة أشد أهمية بل وأكثر خطورة البعد المائى فى علاقات تركيا بالعالم العربى، منذ أواخر الثمانينيات، وفى اطار ما أسمته أنقره بمشروع خطوط أنابيب مياه السلام، والذى شرعت تركيا عام ١٩٨٧ إلى دول الخليج العربى وسوريا والعراق والأردن واسرائيل. وقوام هذا المشروع أن تركيا تعرض على هذه المجموعة المذكورة من الدول الشرق أوسطية تزويدها بمياه الشرب والرى من فوائض مياه نهرى سيهان (٥٦١ كم) وكيهان (٥١٠ كم)، وهما من روافد نهر الفرات فى الأراضى التركية، وذلك بطاقة تصل إلى ٤ ملايين متر مكعب من المياه يوميًا، عبر خطوط أنابيب عملاقة يتراوح قطرها ما بين ٣ و ٤ أمتار. ويتكون المشروع المذكور والذى أعدته مؤسسة «براون اندروت» الدولية، بدعم وتأييد دعائى وسياسى من الولايات المتحدة الأمريكية، من جزئين: الجزء الأول الغربى ويقوم على ضخ ٢,٥ مليون متر مكعب يوميًا من المياه التركية إلى مدن حلب وحمص وحماه ودمشق فى سوريا، ثم إلى الأردن ثم إلى أراضى الضفة الغربية المحتلة، ومن ثم إلى ٤ مدن سعودية هى ينبع ومكه والمدينة وجدة. وتمتد الأنابيب الخاصة بهذا الجزء مسافة ٣٤٠٠ كيلومترًا، وبحيث يتراوح قطرها من ٣ إلى ٣,٦ مترًا. والجزء الثانى الشرقى ينطلق من أراضى تركيا إلى البصرة ثم الكويت ثم إلى ٣ مدن سعودية هى الدمام والخبر والهفوف، ثم البحرين وقطر والامارات عبر مسافة تصل إلى ٢٧٠٠ كيلومترًا. وينقل هذا الخط ١,٥ مليون متر مكعب من الماء يومياً بأنابيب يبلغ قطرها نحو ٤ أمتار. وتصل تكاليف المشروع نحو ٨,٥ بليون دولار للجزء الغربى و ١١ بليون دولار للجزء الشرقى. ويقوم الطرح التركى على فكرة الجدوى الاقتصادية للمشروع بالنسبة لدول الخليج بالذات، حيث تبلغ تكلفة المتر المكعب الواحد من الماء المنقول بالأنابيب وفقًا لهذا المشروع دولارًا ونصف دولار، على حين تزيد تكلفة المتر المكعب من متحلية مياه البحر عن ٥ دولارات.

وقام أوزال بعرض المشروع بنفسه على عدد من الرؤساء والملوك العرب أثناء زيارات رسمية قام بها شخصياً لعواصم عربية. إلا أنه لم يجد استجابة موضوعية واضحة، رغم أن التنفيذ المزمع يفترض فيه تمويل دولى من جانب مؤسسات مالية دولية، مثل صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للانشاء والتعمير، وبنك التنمية الاسلامية.

ورغم أن الأتراك يقدمون مشروعهم هذا فى صياغة من الاعتماد المتبادل الايجابى المصلحى التعاونى ما بين دول المنطقة، إذ سيكون لكل الدول التى يمر بها خطا الأنابيب المذكوران، الحق المزدوج فى شراء مياه الشرب منها، وفى تقاضى رسوم مالية على مرور الأنابيب فى أراضيها، إلا أن الشكوك التاريخية والحساسيات السياسية العربية من احتمالات عودة الهيمنة التركية، أو عودة النزعات الامبراطورية العثمانية إلى العقل السياسى العام التركى، تلقى بظلال كثيفة على هذا المشروع المائى التركى العربى الطموح.

٤ ـ تركيا والحرب العراقية الايرانية(٣٨)

لقد تجلت حكمة العقل السياسى التركى العام، فى أوضح صورها، فى أبعاد الموقف التركى المعلن والمنفذ عملياً وواقعياً إبّان الحرب العراقية الايرانية الممتدة ولأكثر من ثمانى سنوات متتالية؛ فلقد التزمت تركيا حيادًا دقيقاً حقيقياً بين الطرفين المتحاربين، ولم تلجأ إلى أدنى صنوف الضغط الاقتصادى أو الدبلوماسى لصالح أحدهما ضد الآخر، بل لقد سعت الدبلوماسية الخارجية سعياً حثيثاً فى مساعدة الطرفين على التوصل إلى تسوية سلمية لنزاعهما، فاشتركت تركيا عضواً فى لجنة السلام الاسلامية التى أنشئت فى ١٩٨٠ منذ بداية أعمالها، وبذلت الجهود فى نطاقها. بل إن الطرفين المتصارعين طلبا من تركيا أن تقوم برعاية مصالح كل منهما لدى الآخر. وقامت تركيا بوظيفة رعاية المصالح هذه فى كل من بغداد باسم طهران وفى طهران باسم بغداد. هذا وإن كانت المساعى الودية التركية قد اقتصرت من زاوية النجاح العملى فى تسوية النزاع سلمياً، على فعالية محدودة عبر وساطة شخصية للرئيس تورجوت أوزال فى مارس ١٩٨٨، وتعلقت بمحاولة ايقاف القصف المتبادل للمدن، ولم تدم المحاولة سوى أيام قليلة، عادت بعدها مظاهر التصعيد العسكرى إلى الذروة.

وبعد وقف القتال بين الجانبين فى أغسطس ١٩٨٨، استمر الموقف التركى الودى الايجابى المحايد من العراق وايران، مع دخول عنصر جديد لذلك الموقف هو دور الشركات التركية فى اطار عمليات تعمير البلدين.

هذا الموقف التركى المتميز من الحرب العراقية الايرانية استند إلى الدعائم المنطقية والاعتبارات الموضوعية الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية والاقليمية، التى تصب جميعها فى المصلحة القومية التركية. وتحتل الاعتبارات المصلحية الاقتصادية المرتبة الأولى من حيث تفسير حقائق ذلك الموقف التركى من الحرب. لقد حقق الحياد التركى مكاسب اقتصادية هائلة للمجتمع والاقتصاد التركيين. وبمقارنة علاقات تركيا بكل من البلدين المتحاربين قبل بدء الحرب ثم خلال سنواتها الثمانى، يتبين بوضوح هذا التحول الكبير فى مستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية ونوعيتها وحجمها واتساعها بين تركيا وكل من العراق وايران. لقد حرصت الدولتان المتحاربتان على توطيد علاقاتها بتركيا، وحرصت تركيا فى المقابل على تثمير وتثمين هذا الحرص الايرانى العراقى المشترك تجاهها. فأصبحت تركيا هى الشريك الاقتصادى الأول مع ايران (قبل اليابان والمانيا الغربية) ابتداء من عام ١٩٨٦، وأصبحت العراق وايران على التوالى، الدولتين الثانية والثالثة فى قائمة الدول المستوردة من تركيا بعد المانيا الغربية. وأصبحت تركيا منذ ١٩٨٥ الدولة المصدرة الرئيسية للعراق، وتم فى ١٩٨٧ إنشاء أنبوب ثان للنفط العراقى عبر الأراضى التركية بطاقة نصف مليون برميل يوميًا، وتم التوسع فيه فى ١٩٨٩ بحيث وصل إلى مليون برميل يوميًا، وهو ما جلب لتركيا دخلاً يفوق ٢٥٠ مليون دولار عام ١٩٨٧، بعد أن أصبحت تركيا هى البوابة الوحيدة إلى العالم الخارجى بالنسبة لصادرات العراق من النفط، بعد الحصار الايرانى لموانئ العراق على الخليج، وبعد إغلاق سوريا لأنابيب النفط المارة فى أراضيها إلى البحر المتوسط. كذلك أبرمت أثناء سنوات الحرب، اتفاقيات خاصة بين العراق وتركيا، لربط شبكتى الكهرباء العراقية والتركية معًا حيث اكتملت فى مارس ١٩٨٧ المرحلة الأولى للمشروع، كما شرعت الدولتان فى دراسة فنية خاصة بتنفيذ المرحلة الثانية.

ثم تأتى البواعث الجيوستراتيجية لهذا الحياد التركى الدقيق فى الحرب ما بين طرفين يتلاصقان مع تركيا فى حدود شاسعة متصلة اتصالاً كثيفًا ما بين الدول الثلاث، مما حتم على تركيا اتباع أقصى درجة من ضبط النفس والتحكم فى أسلوب مواجهتها لتلك الحرب. ووصل الأمر فى هذا الشأن بتركيا أن رفضت الاستجابة لطلبات خليجية فى منتصف عام ١٩٨٧ — وأثناء تصاعد حرب المدن والناقلات — بإرسال وحدات بحرية للمساعدة فى تأمين الملاحة فى الخليج. واستندت فى رفضها إلى عدم كفاية قدرة البحرية التركية خاصة فى ظل ظروف الصراع التركى اليونانى المزمن على جزر بحر ايجه. هذا وإن كان الأمن التركى قد تعرض، رغم جميع الاحتياطات السلوكية التى اتبعتها أنقره تجاه المتحاربين، لمخاطر حقيقية مثلما حدث فى

مارس ١٩٨٧، عندما حاولت ايران قصف الطريق البرى بين تركيا والعراق وتدمير جسوره داخل الأراضى التركية، مما جعل تركيا توجه تحذيرًا شديدًا للطرفين المتحاربين. ثم تقرر اغلاق المجال الجوى التركى فوق المناطق الجنوبية الشرقية على امتداد الحدود التركية مع البلدين معًا.

وتبرز الظاهرة الكردية الانفصالية المشتركة ما بين تركيا والدولتين المتحاربتين فى سياق البواعث الجيوستراتيجية للحياد التركى وللنزعة الايجابية التركية فى مساعى التسوية السلمية للحرب العراقية الايرانية. ذلك أن تركيا عملت على عدم الاشتراك فى تلك الحرب، فضلاً عن الدوافع الاقتصادية سالفة الذكر، لاعتبار أمنى خطير يمس صميم سلامتها الاقليمية فى محافظتها الشرقية الواقعة على نفس خطوط الاشتباكات الايرانية العراقية، والتى يقطنها نحو عشرة ملايين كردى ينتظمون مع أكراد العراق وأكراد ايران فى ١٢ مجموعة حركية سياسية عسكرية تعمل عبر حدود الدول الثلاث، وتستهدف جميعها إقامة دولة كردية مستقلة ومنسلخة من أقاليم تلك الدول الثلاث.

وفى ذلك المجال حققت تركيا مكسبًا سياسيًا مؤكدًا حيث حصلت من الطرفين المتحاربين على تعاونهم من أجل مقاومة الحركة الكردية فى شرق تركيا. وقامت بملاحقة الثوار الأكراد إلى داخل الأراضى العراقية بموافقة عراقية عامى ١٩٨٣ و١٩٨٤، وقامت طائرات تركية بمهاجمة ثوار الأكراد جويًا فى شمال العراق أيضًا، بناءاً على اتفاقية ١٩٨٥ الأمنية سابقة الذكر ما بين العراق وتركيا.

وأخيرًا، قام الموقف التركى من الحرب العراقية الايرانية على رؤية نافذة لضرورات الاستقرار السياسى الاقليمى فى منطقة الشرق الأوسط. فلقد سعت الدبلوماسية التركية إلى ايقاف القتال بين العراق وايران مع عدم التورط فيها بأى درجة من الدرجات؛ لأن استمرار الحرب كان خليقًا باحداث المخاطر السياسية الاقليمية التالية:

- خلق حالة من فراغ القوة فى المنطقة الشرق أوسطية أو أقاليم الخليج العربى (بالمعايير الجيوستراتيجية)؛ نظرًا لاستنزاف قوى الدولتين المتحاربتين، مما يفسح المجال لامتداد النفوذ السوفييتى إليها، وبما يهدد الأمن القومى التركى ذاته، وبما يحمل فى طياته نذر استقطاب دولى جديد فى المنطقة يستحيل معه عودة الاستقرار الاقليمى للمنطقة.
- استمرار الحرب كفيل بتدعيم أو تكثيف حدة التطرف الراديكالى، فى نطاق النظامين المتحاربين، وانطلاقًا منها إلى كافة النظم المحيطة، مما يخلق تربة خصبة

فى المنطقة للجماعات الانفصالية والجماعات الارهابية اليسارية واليمينية على السواء.

ـ استمرار الحرب العراقية الايرانية يتناقض من حيث آثاره مع السياسة العربيه الايجابية النشطة لتركيا المعاصرة؛ فالعالم العربى قد انقسم فى مواقفه من تلك الحرب، ويكفى أن نذكر أن سوريا وليبيا، بدرجات مختلفة، قد ساندتا ايران ضد العراق. ومن ثم فإن حياد تركيا كان ضرورة لاستمرار الروابط السياسية والمصالح الاقتصادية لتركيا مع عموم الدول العربية، كذلك فإن استمرار الحرب، بعواقبها السياسية والأمنية سابقة الذكر كان يمثل عقبة ضخمة فى مسار علاقات تركيا بالعالم العربى والتى تقتضى استتباب السلام فى الشرق الأوسط.

ومن أجل جميع تلك الاعتبارات المصيرية الملحة، حافظت تركيا على حيادها الدقيق وعلى جهود دبلوماسية، وإن لم تكن فعالة فى إنهاء الحرب، للتوصل إلى ايقاف للقتال، وإلى تسوية سلمية للصراع العراقى الايرانى.

٥ ـ تركيا وتداعيات أزمة الخليج الثانية[٣٩]

كانت واقعة غزو العراق لأراضى الكويت يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠، مشكلة حقيقية بالنسبة لتركيا، هددت بهز دعائم سياسة الانفتاح الحديثة لتركيا تجاه العالم العربى. فالعراق، طيلة العقدين الماضيين، تمثل حجر الزاوية الأساسى فى تلك السياسة التركية، كما كانت علاقات تركيا بالعراق، بمثابة القاطرة التى تشد مجمل العلاقات العربية التركية قدماً نحو تحقيق المصالح التركية الشاملة، من وجهة نظر أنقره بطبيعة الحال.

ولذا تشابكت الاعتبارات الموضوعية المتنوعة التى حكمت موقف تركيا من حدوث الأزمة ذاتها، ثم حددت سلوك تركيا تجاه تصاعداتها العنيفة حتى اندلاع حرب الخليج فى ١٦ يناير الماضى. وعلى رأس تلك الاعتبارات الخسائر الاقتصادية والمالية والبترولية والتجارية التى منيت بها تركيا من جراء تلك الأزمة، والتى قدرت بنحو ٤ بلايين دولار. ويكفى أن نذكر فى هذا الصدد أن متوسط قيمة الصادرات التركية إلى العراق، كانت تبلغ ٨٠٠ مليون دولار سنوياً، كما كانت تركيا تحصل سنوياً من العراق على نحو ٣٠٠ مليون دولار لقاء مرور البترول العراقى فى خط الأنابيب الذى يمر عبر الأراضى التركية.

الاعتبار الثانى الذى حكم موقف تركيا من الأزمة يتعلق بالمصالح الاستراتيجية التركية فى المنطقة، وتتمثل فى الحفاظ على الاستقرار الاقليمى وعدم المساس بتوازن

القوى فى المنطقة، وهو ما يقتضى منع العراق من تحقيق أى مكاسب من غزو الكويت، تؤدى إلى تعاظم دوره الاقليمى، وذلك بأن يسيطر العراق على نسبة كبيرة من الانتاج البترولى والاحتياطى العالمى من البترول، هذا عدا احتمالات توسع العراق على حساب دول المنطقة إلى درجة تهدد الأمن القومى التركى، وتفرض على أنقره سباقاً باهظاً فى التسلح.

الاعتبار الثالث الذى حكم موقف تركيا يتمثل فى التحالف الغربى الأطلنطى الذى ترتبط به تركيا منذ ١٩٥٢؛ فقد كانت أزمة الخليج الثانية فرصة سانحة لتركيا لتعزيز دورها الاستراتيجى بالمنطقة، ولاثبات أهميتها فى إطار التحالف الغربى، ولدعم علاقاتها بالولايات المتحدة أمنياً وعسكرياً بل ولبعث وإحياء أمل تركيا فى اكتساب عضوية كاملة فى الجماعة الأوربية. فمنذ الأزمة الكورية قبل ٤٠ عاماً، لم تجد تركيا أزمة دولية كبرى تثبت فيها تركيا إيجابية تحالفها مع الغرب، وقدراتها على الحفاظ على المصالح الغربية فى الشرق الأوسط وفى آسيا. وأتاحت لها أزمة الخليج الثانية فرصة إعادة تأكيد فعالياتها التحالفية مع المعسكر الغربى، بما يشمل تزايد فرص دعم القدرات العسكرية لتركيا وتطوير اقتصادها.

والاعتبار الرابع الذى حدد وحجّم من الموقف التركى فى الأزمة ومن تداعياتها يرجع إلى مواقف المعارضة الداخلية والرأى العام التركى، وهى مواقف رافضة لفكرة مشاركة تركيا فى أى أعمال عسكرية ضد العراق؛ فقد حذر اردال اينونو زعيم الحزب الاشتراكى الديمقراطى —وهو الحزب الرئيسى للمعارضة— من مغبة التحريض على الحرب، وتصعيد الروح العسكرية فى المجتمع، وأعلن أن أوزال يدفع بتركيا إلى الحرب من أجل تقوية مركزه كرئيس للجمهورية، وأن أمريكا والغرب يريدان توريط تركيا. وأظهرت استطلاعات الرأى العام التركى معارضة معظم شرائحه لنشر قوات تركية خارج الحدود. وفى استطلاع للرأى أجرته صحيفة ميليت ونشر فى ١٧ سبتمبر ١٩٩٠ أن ٦٧٪ من المشاركين فيه يؤيدون مساندة تركيا لقرارات مجلس الأمن بشأن فرض المقاطعة الاقتصادية على العراق، وأجاب ٦٥٪ سلباً على السؤال الخاص بدخول تركيا الحرب مع الولايات المتحدة ضد العراق. وفى استطلاع آخر للرأى عارض ٧٤٪ من المشاركين فيه السماح لقوات أجنبية باستخدام تركيا كقاعدة لعمليات عسكرية ضد العراق.

ولم تقتصر الآراء الرافضة للتدخل التركى العسكرى فى أزمة الخليج الثانية على المعارضة أو شرائح الرأى العام، بل لقد ظهرت الاتجاهات الرافضة لمثل ذلك التدخل فى صفوف الحكومة التركية فاستقال وزير الخارجية التركى على بوزر فى ١٢ أكتوبر

١٩٩٠ احتجاجاً على اغفال أوزال لوزارة الخارجية التركية فى إدارته لموقف بلاده من أزمة الكويت، وحذا حذوه وزير الدفاع صفا جيراى والجنرال تورامتاى رئيس أركان الجيش التركى فى ٣ ديسمبر ١٩٩٠. وكادت جلسة صاخبة للمجلس الوطنى للأمن تؤدى إلى استقالة جماعية للقيادة العليا للجيش التركى.

ولقد نتج هذا الانقسام الشديد فى دوائر الحكم بأنقره من التزام قطاع كبير من المؤسسة العسكرية التركية، المستمر، بالتقاليد السياسية الخاصة الأتاتوركية ومنها الحياد الاقليمى، وعدم الانغماس فى شئون الشرق الأوسط والعالم العربى، والأيديولوجية العلمانية المتباعدة عن العالم الاسلامى. كذلك دار هذا التعارض المذكور فى إطار العملية السياسية الديمقراطية، بمعطياتها الطبيعية القائمة على تفاعل القوى السياسية فيما بينها. وبالتالى فقد دعمت هذه الاتجاهات المعارضة من موقف النظام الحاكم التركى إزاء الأطراف الخارجية، وأتاحت له حرية حركة وقدرة على التصرف فى مواجهة تصاعدات الأزمة بما يكفل تحقيق أقصى المصالح التركية الممكنة.

لقد واجهت الحكومة التركية مأزقاً جدلياً خطيرًا، فى إدارتها لموقفها من أزمة الخليج الثانية. وتمثلت تلك الجدلية الشائكة فى التعارض ما بين رغبة تركيا فى الحد من القوة الاقليمية العراقية، والوفاء بالتزاماتها التحالفية مع الغرب من ناحية، وما بين مخاوف اندلاع مواجهة عسكرية مع العراق نظرًا للحدود المشتركة الطويلة ما بين الدولتين، ولوجود أهم وأوسع شبكة لمصادر المياه والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية فى مناطق قريبة من الحدود مع العراق، مما قد يكون هدفاً لضربات عراقية انتقامية. كما أن انهيار وحدة العراق المركزية وتقسيم العراق قد يهدد بتفجير مشكلة الأقليات فى تركيا، خاصة الكردية منها، ما لم تخاطر تركيا مخاطرة عنيفة بالاستيلاء على شمال العراق (الموصل وكركوك أساساً) الغنى بالبترول، وضمه بسكانه الأكراد إلى مناطق الأكراد فى جنوب شرق تركيا، مما يشكل عملية هائلة التكاليف عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، بالنسبة لتركيا.

إلا أن السياسة التركية أحرزت نجاحاً باهرًا فى إدارتها لأزمة الخليج الثانية بما يضيف إلى رصيدها الحافل بالاستثمار البارع للأزمات الدولية والإقليمية، وبما يذكرنا بقضية لواء الاسكندرونة مرة أخرى.

ومنذ اللحظة الأولى لاندلاع الأزمة، أدانت تركيا الغزو العراقى للكويت، رغم علاقاتها الطيبة مع العراق خاصة خلال حربه مع إيران. ولم تتردد تركيا فى اتخاذ موقف مشترك مع سوريا التى توترت علاقاتها معها إلى درجة بعيدة قبل الأزمة، وبادر أوزال بالاتصال بالقيادة السورية فى اليوم الثانى للأزمة. إلا أن تركيا تعمدت

عدم المبادرة باتخاذ إجراء مضاد للعراق انتظارًا للحصول على المقابل من الولايات المتحدة والدول الغربية من خلال مطالبة أنقره بتعويض تركيا عن الخسائر الاقتصادية والآثار السياسية السلبية الناجمة عن أزمة الخليج الثانية، فلم تبادر الحكومة التركية من تلقاء نفسها باتخاذ قرار باغلاق خط أنابيب البترول العراقى الذى يمر عبر أراضيها، كما استقبلت أنقره النائب الأول لرئيس الوزراء العراقى وتباحثت معه حول الموقف التركى من الأزمة فى محاولة عراقية لتحييد تركيا.

ولكن مع صدور قرارات مجلس الأمن بشأن الأزمة، ومع بدء تدفق القوات الأمريكية إلى المنطقة، تكثفت المفاوضات التركية الأمريكية حول الثمن العسكرى والسياسى والاقتصادى الذى يحق لتركيا الحصول عليه فى مقابل اتخاذ الموقف الفعال الذى يحقق المصالح الغربية فى المنطقة، ومن أهم المكاسب التى تحققت لتركيا فى هذا الصدد مايلى:

- تعهد الولايات المتحدة بتعويض تركيا ماليـًا عن عوائد مرور البترول العراقى عبر أراضيها، وبما يزيد عن العوائد التى كانت تحصل عليها تركيا قبل الأزمة من العراق، بالإضافة إلى تعويضها، فى إطار التحالف الغربى عامة عن توقف المبادلات التجارية الضخمة مع العراق. وارتفعت تقديرات هذه التعويضات الغربية الموعودة لتركيا إلى نحو ٤ مليارات من الدولارات.
- رفعت الولايات المتحدة فى ٥ أغسطس ١٩٩٠ آخر أنواع القيود العسكرية المفروضة على تسليح تركيا منذ غزوها لقبرص فى ١٩٧٤، ووافقت واشنطن على منح أنقره مساعدات عسكرية إضافية زيادة على المعونة السنوية المخصصة لها. وشملت هذه المساعدات ٤٠ طائرة من طراز «اف ـ٤» فانتوم ومعدات عسكرية أخرى كانت ممنوعة عن تركيا منذ منتصف السبعينيات. كما وافقت ألمانيا الغربية على تزويد تركيا بـ١٢٠ دبابة من طراز «ليوبارد».
- تعهدت الولايات المتحدة بتدعيم طلب تركيا للانضمام إلى الجماعة الأوربية، لاسيما وأن الجماعة رفضت فى ١٩٨٩/١٢/١٨ طلب تركيا بذلك. كذلك وعدت الولايات المتحدة بالضغط على البنك الدولى لتحرير قروض بحوالى ١,٤٦ مليار دولار كان قد تم تأجيلها بسبب فشل تركيا فى الوفاء بشروط المديونية للبنك الدولى.

وهكذا أصبحت تركيا طرفـًا أصيلاً فى الجبهة الدولية المضادة للعراق، واتخذت مجموعة اجراءات حاسمة لإحكام الحصار على العراق أولها يوم ٧ أغسطس بقرار تركيا

إغلاق خط أنابيب البترول العراقى، وفرض حظر كامل على التجارة المتبادلة مع العراق استجابة لقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ الصادر فى ١٥ أغسطس بشأن فرض الحظر على العراق. كما أصدر البرلمان التركى يوم ٥ سبتمبر ١٩٩٠ قرارًا بتخويل الحكومة التركية سلطات خاصة لارسال قوات إلى الخارج، وللسماح بنشر قوات أجنبية فى الأراضى التركية، فأعلنت أنقرة استعدادها لارسال قوات تركية إلى دول الخليج التى تطلب ذلك (وإن لم يحدث ذلك بالفعل). كما قامت الحكومة التركية بحشد ١٠٠ ألف جندى و١٥ ألف احتياطى قرب الحدود العراقية التركية تحسبًا لامتداد القتال إلى تلك المناطق، تدعمها طائرات تركية وأوربية تم تخصيصها لمهام دفاعية فى المنطقة بعد وقوع الغزو العراقى للكويت، كذلك سمحت تركيا للولايات المتحدة بتمركز مقاتلات اف-١٦ والقاذفات المقاتلة اف-١١١ فى قاعدة انجيرليك الجوية فى جنوب تركيا، ثم كان إعلان تركيا، الخطير فى أثره، يوم ١٨ سبتمبر ١٩٩٠ عن مد أجل اتفاق التعاون العسكرى مع الولايات المتحدة عامًا آخر فى ضوء أزمة الخليج والذى يقضى بتقديم مرافق عسكرية إلى القوات الأمريكية فى الأراضى التركية وينظم استخدام الولايات المتحدة لأكثر من ١٢ قاعدة فى تركيا، تابعة لحلف الأطلنطى، أهمها قاعدة انجيرليك الواقعة على الحدود التركية العراقية السورية.

كذلك شاركت تركيا فى تطبيق قرارات مجلس الأمن رقم ٦٦٥ الخاص بفرض الحصار بالقوة، حيث بدأت فى اعتراض السفن المحملة بالسلع فى طريقها إلى العراق، ورفضت السماح لها بالتوقف فى الموانئ التركية، وتكررت تصريحات القيادة السياسية التركية التى تحذر العراق من احتمال حدوث مواجهة عسكرية تركية عراقية.

هذا وإن كانت المواقف التركية المذكورة جميعها رغم مناهضتها الجوهرية للغزو العراقى للكويت، قد حافظت على حرصها الدقيق فى عدم التورط بالمشاركة المباشرة بالقوات المسلحة التركية ضد العراق. وفى هذا السياق لم ترسل تركيا قوات مقاتلة إلى السعودية بل أرسلت مجموعات فنية فى مجالات النقل والاتصالات والصحة فقط، وذلك من أجل تفادى حدوث مواجهة مع القوات العراقية فى حالة حدوث قتال فعلى. وأوضحت تصريحات كافة المسئولين الأتراك أثناء الشهور السابقة على نشوب الحرب فى الخليج، التزام بلادهم بعدم شن حرب ضد العراق، أو توجيه ضربة وقائية ضده، واستبعاد فكرة قيام تركيا بفتح جبهة ثانية ضد العراق على طول حدودهما المشتركة. وتأكد الحرص التركى فى إصرار أنقره على ضرورة الحصول على موافقة مجلس الأمن قبل القيام بأى عمل عسكرى لاخراج العراق من الكويت.

إلا أن الحرص التركى على عدم التورط المباشر يمثل الوجه الأول لحقيقة الموقف التركى، بينما تركز الوجه الثانى للحقيقة التركية من تداعيات أزمة الخليج الثانية فى تفضيل الحكومة التركية للخيار العسكرى ضمن بدائل حلول تلك الأزمة، أى أن السياسة التركية كانت مؤيدة واقعياً لدفع المواجهة المضادة للعراق إلى درجة الصدام العسكرى المباشر ما بين قوات التحالف الدولى والعراقى، وذلك تحقيقاً لهدف رئيسى من أهداف المصلحة القومية التركية، ألا وهو التخلص من القوة العسكرية العراقية التى تهدد التوازن الاستراتيجى الاقليمى فى منطقة الشرق الأوسط، مما يهز ويتعارض مع مكانة تركيا بطبيعة الحال، سواء فى وسط محيطها أو فى داخل التحالف الغربى.

والخلاصة الجوهرية لحقيقة الموقف التركى من أزمة الخليج الثانية، وتداعياتها حتى اندلاع الحرب، تبدو بجلاء فى مصلحة تركيا المباشرة فى تحجيم العراق الذى خرج من حربه مع إيران قوة عسكرية هائلة تفرض على تركيا، فى حالة استمرار وبقاء تلك القوة العراقية، الاحتفاظ الدائم بقوة ردع مضطردة ومكلفة ومرهقة للاقتصاد التركى، وتحول دون خفض الانفاق العسكرى الذى تتطلع إليه الحكومة التركية من أجل مواجهة مشكلات التضخم والبطالة والمديونية الخارجية.

وأثناء حرب «عاصفة الصحراء»، التزمت تركيا بعدم الدخول كطرف مباشر فى المعارك، وإن كانت الطائرات المقاتلة والقاذفات الأمريكية والانجليزية والفرنسية قد انطلقت من قاعدتى انجيرليك وباتمان فى أراضى جنوب شرقى تركيا. وفى هذا الصدد أكد الرئيس التركى أوزال أن استخدام القوات الأمريكية للقواعد التركية يأتى تطبيقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨، وهو القرار الذى يخول الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة تقديم المساعدة لقوات التحالف الدولى التى تعمل على تحرير الكويت. وعلى الرغم من أن العراق قام بحشد ٨ فرق عسكرية كاملة على الحدود المشتركة مع تركيا، إلا أن الأتراك نجحوا طيلة الـ٤٣ يوماً التى استغرقتها حرب عاصفة الصحراء، فى عدم إطلاق رصاصة واحدة على العراق، ولم يجرح عسكرى تركى واحد فى تلك الحرب. وبعد انتهاء حرب الخليج بأيام معدودة، قام أوزال بزيارة رسمية للاتحاد السوفييتى، تم خلالها توقيع معاهدة جديدة للصداقة وحسن الجوار والتعاون بدلاً من المعاهدة التى أبرمت قبل ٧٠ عاماً بين لينين وأتاتورك، كما تم توقيع اتفاقيات حكومية بين البلدين حول التعاون الاقتصادى والتجارى والعلمى، وتم مد أجل الاتفاقية الخاصة بالتبادل التجارى بين الدولتين لمدة عام آخر. وهكذا تستمر الحصافة التركية السياسية فى استثمارها الرشيد للظروف الموضوعية المحيطة أياً كانت طبيعتها.

صفوة القول أن أزمة الخليج وحرب عاصفة الصحراء قد تفاعلتا فى القضاء على الخطر العراقى الاقليمى، ولكن الميزان الاستراتيجى فى المنطقة قد اختل بما يحتم إعادة النظر فيه ومراجعة أسسه وضوابطه. ومن ثم كان لابد وأن تقوى وتنتعش الطموحات التركية، المشروعة موضوعياً ومنطقياً، فى أن تلعب تركيا دوراً حاسماً فى التوازن الاستراتيجى الشرق أوسطى الجديد، وفى عمليات إعادة تنظيم عمليات إحلال السلام والاستقرار، المزمعة فى المنطقة، ما بعد حرب عاصفة الصحراء.

وهنا تبرز ثلاث علامات استفهام ضخمة قد يجيب عنها المستقبل السياسى القريب للعالم العربى أو لمنطقة الشرق الأوسط:

أولاً: ففيما يتعلق بحدود وطبيعة دور تركيا فى نطاق الصياغة الأمنية الدولية الجديدة للمنطقة، هل تدخل تركيا بصفتها ممثلة رئيسية للمصالح الغربية الشرق أوسطية، فى إطار تحالف أمنى مشترك يجمع بينها وبين دول إعلان دمشق الثمانية (سوريا ومصر ودول مجلس التعاون الخليجى)؟ وهل تنضم إليه إيران وباكستان فى رابطة أمنية خاصة اسلامية عربية، تهيمن عليها الولايات المتحدة بمفاهيمها الذاتية عن فرض السلام فى المنطقة من خلال نزع أسلحة الدمار الشامل من دولها؟ أم ترى تستبعد ايران لتطرفها السياسى، وتستبعد باكستان لاضطراباتها الشديدة الداخلية من ذلك الرباط الأمنى؟

ثانياً: فيما يتعلق بالثورة الكردية الشديدة الناشبة فى العراق بعد انتهاء عاصفة الصحراء، هل تلتزم تركيا بمقولاتها الرسمية المعلنة ومضمونها معارضتها لأى مساس بالسلامة الاقليمية ووحدة أراضى العراق، خشية امتداد الانفصالية الكردية إلى مناطق الأكراد داخل شرق تركيا؟ أم تنقلب الأمور فى المدى المنظور وتعمل السياسة التركية بعقلانيتها المعهودة على مد جسور كثيرة بينها وبين أكراد العراق، تمهيداً لتحقيق مطالبها التاريخية فى استعادة الموصل والكركوك، وضمها بحقولها البترولية الغنية إلى الأراضى التركية؟

ثالثاً: هل تتحول تركيا بسرعة مطردة فى الأعوام القليلة المتبقية من القرن العشرين إلى قوة «اقتصادية مائية» اقليمية كبرى فى الشرق الأوسط؟ بعبارة أخرى، هل تتمكن تركيا فى ظل التحالف الأمنى الاقليمى الجديد، والذى تلعب فيه تركيا دوراً حاسماً بحكم تحالفها الاستراتيجى مع القطب العالمى الأعظم، من تعظيم مكاسبها الاقتصادية والتجارية فى معاملاتها مع الدول العربية، والأخطر من ذلك كله، أن تفلح تركيا فى تنفيذ مشروع أنابيب السلام للمياه التركية فى أراضى دول المشرق العربى ودول الخليج؟

تـــرى ،

هل تشهد السنوات الأخيرة من القرن العشرين انبعاثاً عصرياً لظاهرة القوة الدولية العثمانية التليدة، بمقاييس ومواصفات جديدة ؟

هوامش الفصل الثامن

(١) كمال المنوفى «التطورات الجديدة فى السياسة الخارجية التركية»، السياسة الدولية، السنة ١٢، العدد ٤٤ (أبريل ١٩٧٦) ص ١٤٨.

(٢) نازلى معوض أحمد، الصراع التركى اليونانى فى الجزيرة القبرصية، السياسة الدولية، السنة العاشرة، العدد ٣٨ (أكتوبر ١٩٧٤) ص ١٥٦ — ١٦٣.

(٣) خليل الشقاقى «أبعاد ومشكلات السياسة الأمنية التركية»، السياسة الدولية، السنة ٢٤، العدد ٩٤ (أكتوبر ١٩٨٨)، ص ٣٩.

(٤) سيم شاكماك «موقع تركيا فى حلف الأطلسى وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربى»، المستقبل العربى، السنة الخامسة، العدد ٤٥ (نوفبر ١٩٨٢)، ص ١٠٥ — ١٠٦.

(٥) **George Harris**, Troubled Alliance (California Hoover Institute on War, Revolution and Peace, 1972), p. 115.

فى: خليل الشقاقى، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٦) المرجع السابق، ص ٤٠.

(٧) عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافى. مركز دراسات الوحدة العربية، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربى، محور «العرب والعالم»، بيروت سنة ١٩٨٧، ص ٧٧.

(٨) **Ali L. Karaosmanuglu**, «Turkey's Security and the Middle East», Foreign Affairs, 1, Fall 1983. «Turkey and Nato: Past, Present and Future». Orbis 27 (Summer 1983)- Andrew Mango, «Greece and Turkey: Infriendly Allies», The World Today, 43 (8-9), (August-September 1987).

خليل الشقاقى، مرجع سابق ص ٤٦ — ٤٩.

(٩) ابراهيم نوار «تركيا بين الخوف الأوربى والعنف الآسيوى»، السياسة الدولية، السنة ١٦، العدد ٦٠، أبريل ١٩٨٠، ص ٧٧ — ٨١.

— محمد السعيد ابراهيم «تركيا والاختيار الصعب بعد أحداث إيران»، السياسة الدولية، السنة ١٥، العدد ٥٦، أبريل ١٩٧٩، ص ١٣٩ — ١٤٣.

(١٠) Le Monde, 12 Janvier 1979, p. 3.

(١١) عبد المنعم سعيد، مرجع سابق ص ٨٠.

— طلعت مسلم «تركيا والعالم العربى: الأبعاد السياسية والعسكرية»، الأهرام، ١٩٨٥/١/٣١.

— طلعت مسلم «تطورات الامكانيات العسكرية والتسليحية لدول الجوار»، بحث خاص =

= معد لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربى (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

- Ali L. Karaosmanuglu, op. cit., p. 160.

(١٢) حول تطور العلاقات الأمريكية التركية انظر:

Sukru Elekdage, «The Future of Turkish-US Relations» Foreign Policy, 11 (3-4), 1985.

- Richard N. Hass, «Managing Nato's Weakest Flank: The United States, Greece, and Turkey», Orbis, (30), 3, Fall 1986.

نبيه الأصفهانى «تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولى». السياسة الدولية، السنة ١٤، العدد ٥٢، أبريل ١٩٧٨.

(١٣) انظر بصدد السياسة الأمنية التركية الشرق أوسطية وقضية قوات الانتشار السريع:

— سيم شاكماك، مرجع سابق، ص ١٠٩.

— عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص ٧٥ــ ٨١.

Kenneth N. Waltz, «A Strategy for the Rapid Deployment Force», — International Security, 5 (4) (Spring 1981), pp. 44-73, Albert Wohlitetter, «Meeting the Threat in the Persian Gulf», Survival, 25 (2) 1981, pp. 174-188.

(١٤) **Seyfi Tashan,** «Contemporary Turkish Policies in the Middle East: Prospects and Constraints», Middle East Review, 17 (3), Spring 1985, pp. 12-20.

Nicholas S. Ludington and James W. Spain, «Dateline Turkey: The Case for Patience», Foreign Policy, No. 50, Spring 1983, p. 151.

(١٥) خليل الشقاقى، مرجع سابق، ص ٤٩ــ ٥٠.

(١٦) على كارا عثمان أولو «الأمن التركى والشرق الأوسط»، جريدة الأنباء، ١٥/٩/١٩٨٤ (من أرشيف جريدة الأهرام).

(١٧) طلعت مسلم: «تركيا والعالم العربى»، مرجع سابق.

(١٨) **Harry, J. Shaw,** «Security Assistance: Dabte and Dependency», Foreign Policy, No. 50, Spring 1983, p. 116.

The New York Times, July 12, 1987.

(١٩) انظر بصدد توترات العلاقات التركية الأوربية الغربية:

— عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص ١٢٢، ص ١٧٣ــ ١٧٤.

- «Turkey-EEC Relations» in: Turkey 1983 Almanac (Turkish Daily News Publications, 1983), pp. 496-498.

— سيم شاكماك، مرجع سابق، ص ١١٠.

— خليل الشقاقى، مرجع سابق، ص ١٤١.

— حسين عبد الغنى «أبعاد الأزمة فى العلاقات التركية الأوربية»، السياسة الدولية، السنة ١٣ العدد ٦٩، (يوليو ١٩٨١)، ص ١٨٤ــ ١٨٧.

(٢٠) رفضت الجماعة الأوربية رسمياً الطلب التركى يوم ١٨/١٢/١٩٨٩.
(٢١) «أين موقع تركيا فى معادلات الشرق الأوسط»، المستقبل، السنة ١١، العدد ٥٤٣، ١٨/٧/١٩٨٧.
(٢٢) عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص ٤٠.

- **John H. Mcfadden,** «Civil Military Relations in the Third Turkish Republic», The Middle East Journal, 39 (1) Winter 1985, pp. 69-85.

(٢٣) «التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٩»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام، ص ١٥٤ـ ١٥٥.

(٢٤) **Robert Sherwood,** «Turkish Islam on its Home Ground», The Middle East, March 1987, pp. 26-29.

- Newsweek, Feb. 9, 1987, p. 25; The Middle East, April 1985, pp. 32-33.

- **Ali Karaosmonoughlu,** «Islam and Foreign Policy: a Turkish Perspective», Foreign Policy, 12, (1-2), (1985), pp. 64-78.

(٢٥) **Serif Mardin,** «Islamic Fundamentalist» Perspectives: Egypt and Turkey, Caglar Keyder, «Socio-Political Transformation in Egypt and Turkey: Asces of Comparison»; Ayse On-cu, «Socio-Political Transformation in Egypt, «Rethinking the Turkish Case», Papers Presented to Conference on Socio-Economic Transformation, State and Political Regimes: Egypt and Turkey: July 26-28, 1990, Istanbul.

(٢٦) معلومات أرشيف جريدة الأهرام القاهرية (وكالات الأنباء).

(٢٧) Andrew Wilson, «Turks Want to Act as Bridge», Daily News, 25/2/1984.

كذلك انظر فى هذا الشأن: تصريحات وزير الخارجية التركى فى ٢٤/٥/١٩٨٤ فى ملفات جريدة الأهرام (الاسوشيتدبريس).

(٢٨) «تركيا.. مرحباً بالعثمانيين الجدد»، جريدة الشرق الأوسط، ١٤/١/١٩٨٧.

ـ رياض نجيب الريس «الاستدارة التركية نحو الشرق» مجلة المستقبل، السنة ٧، العدد ٣٣٥ يوليو ١٩٨٣.

(٢٩) **Ali L. Karaosmanuglu,** «Turkey's Security and he Middle East», op. cit., p. 164.

(٣٠) التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٩، مرجع سابق ص ١٥٩ـ ١٦٠.

Dankwart A. Rustow, «Turkey's Liberal Revolution», Middle East Review 17 (3), Spring 1985, pp. 5-11.

(٣١) **Omer Karasapan,** «Turkey's Armaments Industries», Middle East Report, Jan./Feb. 1987, pp. 27-31.

(٣٢) عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوربية: تجربة التكامل والوحدة. سلسلة الثقافة القومية، ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

(٣٣) هذه المبادئ الخمسة استخلصتها الباحثة من مجمل قراءتها لتصريحات المسئولين الأتراك عبر العقدين الماضيين، والمتوفرة فى الملفات الخاصة بتركيا وسياستها الخارجية تجاه العالم العربى، فى أرشيف جريدة الأهرام.

(٣٤) انظر بصدد تطور العلاقات التركية الاسرائيلية:

- محمود على الداود، العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها» المستقبل العربى، السنة ٥، العدد ٤٥، نوفبر ١٩٨٢ ص ٦٧ــ ٦٩.
- نجدة فتحى صفوة «موقف تركيا من قضية فلسطين»، المستقبل العربى، السنة ٥، العدد ٤٥، نوفبر ١٩٨٢، ص ٨٥ــ ١٠٠.
- سيم شاكماك، مرجع سابق، ص ١٠٦ ــ ١٠٧.
- عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص ٧٢ــ ٨١.
- نبيه الأصفهانى «تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولى». السياسة الدولية، السنة ١٤، العدد ٥٢ (أبريل ١٩٨٧)، ص ٩٥ــ ١٠٠.

Karpat, Kemal H., Turkey: Foreign Policy in Transition, 1950- — 1974. Leiden: E.J. Brill, 1975, pp. 25-32.

- خليل الشقاقى، مرجع سابق، ص ٥٠.
- التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٩، مرجع سابق ص ١٥٥

(٣٥) انظر بصدد تطور العلاقات الاقتصادية التركية العربية:

- وليام هيل «العوامل الاقتصادية فى العلاقات التركية ــ العربية»، المستقبل العربى، السنة ٥، العدد ٤٥، ص ٧٧ ــ ٨٤.
- التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٩، مرجع سابق، ص ١٥٩ــ ١٦١.
- عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص ١١١ــ ١١٣.

(٣٦) استقت الباحثة مادة الوقائع المعاصرة للمشكلات التاريخية ما بين تركيا والدول العربية فى مسائل الأقليات والنزاعات الاقليمية من الملفات الخاصة بتركيا وعلاقاتها بالدول العربية فى قسم المعلومات (أرشيف المعلومات) لجريدة الأهرام.

(٣٧) انظر بصدد قضايا المياه بين تركيا والعالم العربى:

- «حالة الأمة العربية فى عام ١٩٨٩»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، تقرير مقدم للاجتماع السنوى للهيئة العامة لمنتدى الفكر العربى، مايو ١٩٩٠، ص ٤٢ــ ٤٣.
- التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٩، مرجع سابق، ص ١٥٧ــ ١٥٩.
- محمد على المداح «أزمة مياه الفرات وقضية المياه فى الشرق الأوسط»، السياسة الدولية، السنة ٢٦ العدد ١٠٠، أبريل ١٩٩٠، ص ١٧٧ــ ١٨١.
- أحمد عباس عبد البديع «أزمة المياه من النيل إلى الفرات»، السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ص ١١٦ــ ١٢٠.

=

=

— بدر أحمد عبد العاطى «ايران وتركيا وترتيبات ما بعد الحرب»، السياسة الدولية، السنة ٢٧ العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ص ٦٩— ٧١.

— «تركيا والعرب: خطط اقتصادية تصطدم بالسياسة»، جريدة الحياة فى ١٨/٩/١٩٩٠.

— «تركيا .. همومها فى الشرق وعقلها فى الغرب» الأهرام الدولى فى ١/٨/١٩٨٧.

— «تركيا تبحث عن دبلوماسية اقليمية»، لوموند دبلوماتيك، نوفبر ١٩٨٧.

— «توجه تركى متزايد لدعم علاقاتها مع العالمين العربى والاسلامى»، جريدة الرياض، ١٩/٤/١٩٨٧.

— «تركيا تعرض مشروعًا لضخ المياه إلى دول التعاون والعراق وسوريا»، الوطن، ٩/٨/١٩٨٧.

— «مشروع لنقل مياه الشرب من تركيا إلى الجزيرة العربية»، فاينانشيال تايمز البريطانية، ٢٤/٤/١٩٨٧.

(٣٨) انظر بصدد موقف تركيا من الحرب العراقية الايرانية:

— أمين النفورى «الحرب العراقية الايرانية» الفكر الاستراتيجى العربى السنة الأولى، العدد الأول، يوليو ١٩٨١، ص ٢١٩— ٢٥٢.

— **Ramazani, Roudollah K.** «Iran: Burying the Hatchet». Foreign Policy; Vol. 64, No. 60, Fall 1985.

— **Selim Ikin, Turkey's** Economic and Financial Relations with the Arab Middle East. The recent Past and the Near Future Ceri-Journees d'études sur la théme: «Relations entre les Pays Arabes d'Orient et la Turquie à l'aube des Années 1990», Fondation Nationale des Sciences Politiques, Paris, 15-16 Mars 1990.

— حديث سيفى تاشهان مدير معهد السياسة الخارجية فى أنقره إلى جريدة الحياة، ٢١/٩/١٩٩٠.

— التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٩، مرجع سابق، ص ١٥٦— ١٥٧.

(٣٩) هاله سعودى «أزمة الخليج ودولتا الجوار: تركيا وايران»، بحث مقدم إلى ندوة «أزمة الخليج: الأبعاد الدولية والاقليمية التى نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية لجامعة القاهرة، يناير ١٩٩٠، ص ١— ٢٥.

- وحيد عبد المجيد «تأثير أزمة الخليج على قضايا عربية أخرى»، بحث مقدم إلى نفس الندوة السابقة، ص ٢٠— ٢٣.

— «تقدير موقف تركيا والحرب» متابعة أزمة الخليج — ١٩٩٠ — سلسلة تقدير الموافق — مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٧/ ١/ ١٩٩١.

— «تقدير موقف تركيا إزاء الغزو العراقى للكويت»، متابعة أزمة الخليج سنة ١٩٩٠ — سلسلة تقدير المواقف — مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أغسطس ١٩٩٠.

=

ـ عماد جاد « الغزو فى الاطار الاقليمى » ، تركيا واسرائيل ، السياسة الدولية ، السنة ٢٦ ، العدد ١٠٢ ، أكتوبر ١٩٩٠ ص ٧٥ ــ ٧٨.
ـ عماد جاد « دول الجوار الجغرافى : حسابات المكسب والخسارة » ، السياسة الدولية ، السنة ٢٧ ، العدد ١٠٣ ، يناير ١٩٩١ ، ص ٧٦ ــ ٨٠.
ـ بدر أحمد عبدالعاطى « ايران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب » ، مرجع سابق ، ص ٦٥ ــ ٦٧.

المصادر والمراجع

أ ــ العربيــة :

١ ــ **إبراهيم خليل أحمد وآخرون**. تركيا المعاصرة ــ الموصل : جامعة الموصل ، مركز الدراسات التركية ، ١٩٨٨ .

٢ ــ **إبراهيم نوار**. «تركيا بين الخوف الأوربي والعنف الاسيوى» ــ **السياسة الدولية** ، س ١٦ ، ع ٦٠ ، ابريل ١٩٨٠ .

٣ ــ **ابن الاثير، على بن محمد**. التاريخ الباهر فى الدولة الاتابكية / تحقيق عبد القادر أحمد طليمات ــ القاهرة : ١٩٦٣م .

٤ ــ ـــــــ الكامل فى التاريخ ــ القاهرة : ادارة الطباعة المنبرية ، ١٩١٩ . ٩مج .

٥ ــ **ابن حوقل**. صورة الأرض .

٦ ــ **ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد**. كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر ــ القاهرة : ١٩٨٤م .

٧ ــ **ابن العديم، عمر بن أحمد**. زبدة الحلب من تاريخ حلب / تحقيق سامى الدهان ــ دمشق : المعهد الفرنسى للدراسات العربية ، ١٩٥١ .

٨ ــ **ابن فضلان**. رسالة ابن فضلان / تحقيق سامى الدهان ــ دمشق : ١٩٥٩م .

٩ ــ **ابن منقذ، أسامة بن مرشد**. كتاب الاعتبار/ تحرير فيليب حتى ــ الولايات المتحدة : مطبعة جامعة برنستون ، ١٩٣٠ .

(٥) أعدها وصاغها ببليوجرافيا محمد محمد عارف أمين مكتبة المعهد.

١٠ــ **ابن ميسر.** المنتقى من أخبار مصر /تحقيق أيمن فؤاد سيد. القاهرة: ١٩٨١م.

١١ــ **ابن النديم.** الفهرست ــ د.م: د.ن، ١٩٧٨.

١٢ــ **ابن واصل.** مفرج الكروب فى أخبار بنى أيوب ــ مخطوط.

١٣ــ **ابن واضح، أحمد بن أبى يعقوب.** تاريخ اليعقوبى ــ النجف: مطبعة العزبى، ١٩٦٠.

١٤ــ **ابن ايبك الدواداري.** كنز الدرر وجامع الغرر/ تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور ــ القاهرة: ١٩٧٢م.

١٥ــ **أبوشامة.** كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين.

١٦ــ **أبوالفدا، إسماعيل بن عبد الملك.** تقويم البلدان ــ باريس: دار الطباعة السلطانية، ١٨٢٠م.

١٧ــ ـــــــ المختصر فى أخبار البشر.

١٨ــ **أبوالفرج الأصفهانى، على بن حسين.** كتاب الأغانى ــ القاهرة: ١٩٥٥.

١٩ــ **أبوالقاسم سعد الله.** الحركة الوطنية الجزائرية ــ القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥.

٢٠ــ **أبويعلى، حمزة بن القلانس.** ذيل تاريخ دمشق ــ بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٠٨م.

٢١ــ **أحمد أمين.** ظهر الإسلام ــ ط٥ ــ القاهرة: ١٩٦٩م.

٢٢ــ **أحمد توفيق مدنى.** هذه هى الجزائر. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٦.

٢٣ــ **أحمد الخطيب.** الثورة الجزائرية: دراسة وتاريخ ــ بيروت: ١٩٥٨.

٢٤ــ **أحمد رفيق البرقاوى.** تطور العراق السياسى ١٩٣٢ ــ ١٩٤١ ــ القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٨١ (رسالة دكتوراة).

٢٥ــ **أحمد طربين.** الوحدة العربية. ١٩١٦ ــ ١٩٤٥ ــ القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٩.

٢٦ـ أحمد عباس عبدالبديع. «أزمة المياه من النيل إلى الفرات» ـ السياسة الدولية، س ٢٧، ع ١٠٤، ابريل ١٩٩١م.

٢٧ـ أحمد عبدالرحيم مصطفى. حركة التجديد الإسلامي في العالم العربي الحديث ـ القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧١.

٢٨ـ أحمد عبدالرحيم مصطفى. «حفاظ العثمانيين على التراث الإسلامي» ـ المجلة العربية للعلوم الانسانية، مج ٨، ع ٣١، صيف ١٩٨٨ ـ الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٨.

٢٩ـ ــــــــ في أصول التاريخ العثماني ـ القاهرة، بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢.

٣٠ـ أحمد عبداللطيف العباد. مشكلة قبرص بين الماضي والحاضر ـ القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٦.

٣١ـ أحمد عزت الأعظمي. القضية العربية: أسبابها مقوماتها وتطوراتها ـ بغداد: ١٩٣١م.

٣٢ـ أحمد فريد مصطفى. العلاقات المصرية الانجليزية وأثرها على الحركة الوطنية في مصر ١٩١٤ ـ ١٩٥٢ ـ القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الآداب.
ـ رسالة دكتوراه.

٣٣ـ أحمد نوري النعيمي. تركيا وحلف الاطلنطي ـ القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٠م.
ـ رسالة دكتوراه.

٣٤ـ ــــــــ. تركيا وحلف شمال الاطلسي ـ عمان: المطبعة الوطنية، ١٩٨١م.

٣٥ـ أرنولد، سير توماس. الخلافة / ترجمة جميل معلي ـ دمشق: ١٩٤٦م.

٣٦ـ أرنولد، توماس. الدعوة إلى الإسلام: بحث في نشر العقيدة الإسلامية / ترجمة حسن إبراهيم حسن ـ ط ٢ ـ القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٧م.

٣٧ـ إسماعيل أحمد ياغي. تطور الحركة الوطنية العراقية ـ القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٧٦.
ـ رسالة دكتوراه.

٣٨ـــــــــــ حركة رشيد عالى الكيلانى ـ القاهرة : جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٧٥.

٣٩ـ **البرت حورانى.** الفكر العربى فى عصر النهضة / ترجمة كريم عزقول ـ بيروت : ١٩٦٨م.

٤٠ـ **أميرة كامل الخربوطلى.** العلاقات المصرية التركية : من ١٩٥٢ إلى ١٩٧١ ـ القاهرة :-جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٩م.
ـ رسالة دكتوراه.

٤١ـ **أمين سعيد.** الثورة العربية الكبرى ـ القاهرة : ١٩٣٥م.

٤٢ـــــــــــ اليمن : تاريخه السياسى منذ استقلاله فى القرن الثالث الهجرى ـ القاهرة : ١٩٥٩م.

٤٣ـ **أمين النفورى.** «الحرب العراقية الإيرانية» ـ **الفكر الاستراتيجى العربى،** س ١ ع ١، يوليو ١٩٨١.

٤٤ـ **انطونيوس، جورج.** يقظة العرب / ترجمة ناصر الدين الأسد واحسان عباس ـ ط ٧ ـ بيروت : ١٩٨٢م.

٤٥ـ **أنيس صايغ.** الهاشميون والثورة العربية الكبرى ـ بيروت : ١٩٦٦م.

٤٦ـ **اولو، على كارا عثمان.** «الامن التركى والشرق الأوسط» ـ **جريدة الانباء،** ١٥/٩/١٩٨٤م.

٤٧ـ «أين موقع تركيا فى معادلات الشرق الأوسط» ـ **المستقبل،** س ١١، ع ٥٤٣، ١٨/٧/١٩٨٧م.

٤٨ـ **باتريك، مارى ملز.** سلاطين بنى عثمان الخمسة ـ بيروت : ١٩٣٣م.

٤٩ـ **بارتولد، ف.** تاريخ الترك فى آسيا الوسطى / ترجمة أحمد السعيد سليمان ـ القاهرة : ١٩٥٨م.

٥٠ـــــــــــ تركستان من الفتح العربى إلى الغزو المغولى / ترجمة صلاح هاشم ـ ١٩٨١م.

٥١ـ **بدر أحمد عبد العاطي.** «إيران وتركيا وترتيبات ما بعد الحرب» ـ **السياسة الدولية**، س٢٧، ع١٠٤، ابريل ١٩٩١م.

٥٢ـ **بروكلمان، كارل.** تاريخ الشعوب الإسلامية/ ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي ـ بيروت: ١٩٧٧م.

٥٣ـ **البلاذري، أحمد بن يحيى.** فتوح البلدان ـ القاهرة: المكتبة التجارية، ١٣١٨هـ.

٥٤ـ **تاج السر أحمد حران.** تطور الفكر العربي من خلال العلاقات العربية التركية في الفترة من ١٩٠٨ ـ ١٩١٤ ـ بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٣م.

٥٥ـ «تركيا تبحث عن دبلوماسية اقليمية» ـ **لوموند دبلوماتيك**، نوفبر ١٩٨٧م.

٥٦ـ «تركيا تعرض مشروعاً لضخ المياه إلى دول التعاون والعراق وسوريا» ـ **الوطن**، ١٩٨٧/٨/٩م.

٥٧ـ «تركيا: مرحباً بالعثمانيين الجدد» ـ **جريدة الشرق الأوسط**، ١٩٨٧/١/١٤م.

٥٨ـ «تركيا.. همومها في الشرق وعقلها في الغرب» ـ **الأهرام الدولي** في ١٩٨٧/٨/١م.

٥٩ـ «تركيا والعرب: خطط اقتصادية تصطدم بالسياسة». جريدة الحياة، في ١٩٩٠/٩/١٨.

٦٠ـ تقدير موقف تركيا إزاء الغزو العراقي للكويت: متابعة ازمة الخليج سنة ١٩٩٠: سلسلة تقدير المواقف. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٠م.

٦١ـ تقدير موقف تركيا والحرب: متابعة أزمة الخليج ـ القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩١/١/١٧م.

٦٢ـ التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٩ ـ القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام، ١٩٨٩م.

٦٣ـ «توجه تركى متزايد لدعم علاقاتها مع العالمين العربى والإسلامى» ـ **جريدة الرياض**، ١٩/٤/١٩٨٧.

٦٤ـ **توفيق برو**. العرب والترك فى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨ ـ القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٤م.
ـ رسالة ماجستير.

٦٥ ـــــــ العرب والترك فى العهد الدستورى العثمانى ١٩٠٨ ـ ١٩١٤ ـ القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠م.

٦٦ـ **توفيق الطويل**. التصوف فى مصر إبّان العصر العثمانى ـ القاهرة: ١٩٤٦م.

٦٧ـ **جامعة الدول العربية**. تقارير الأمين العام للجامعة العربية: للسنوات ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢م ـ القاهرة: الجامعة، ١٩٥٤ ـ ١٩٦٣م.

٦٨ ـــــــ محاضر مجلس الجامعة: دورات ١٩٤٥ ـ ١٩٦٢ ـ القاهرة: الجامعة، ١٩٤٥ ـ ١٩٦٣مم.

٦٩ ـــــــ محاضر اللجنة السياسية: ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢ ـ القاهرة: الجامعة، ١٩٥٤ ـ ١٩٦٣.

٧٠ـ **الجبرتى، عبدالرحمن**. عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ـ القاهرة: ١٩٨٦. ٢مج، جـ٢، ٣.

٧١ـ **جمال زكريا قاسم**. حركة الجامعة الإسلامية وتأثيرها على امارات الخليج العربى: سمنار التاريخ الحديث ـ القاهرة: جامعة عين شمس، ١٩٧٥م.

٧٢ ـــــــ الخليج العربى: دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤ ـ ١٩٤٠ ـ القاهرة: ١٩٦٦م.

٧٣ ـــــــ الصراعات المحلية والدولية فى البحر الأحمر فى النصف الأول من القرن السادس عشر: دراسة فى البحر الأحمر فى التاريخ والسياسة الدولية ـ القاهرة: ١٩٨٠.

٧٤ ـــــــ العرب فى أمريكا: دراسة لتاريخ الهجرة العربية إلى الولايات المتحدة الامريكية ـ القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٨م.

٧٥ ـــــــ «المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على امارات الخليج العربى» ـ **مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية**، ع ١٦.

٧٦ـــــــــ «موقف مصر من الحرب الطرابلسية» ــ مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٦٧م.

٧٧ـ جمال الغزى. ميثاق الوحدة لجزيرة العرب الفتاة ــ د. ت.

٧٨ـ جهاد مجيد محيي الدين. العراق والسياسة العربية ١٩٤١ ــ ١٩٥٨ ــ القاهرة: جامعة عين شمس، كلية الآداب، ١٩٧٧.
ــ رسالة دكتوراه.

٧٩ـ جورج جبور. تطور الفكر السياسى المعاصر فى القطر السورى منذ الاستقلال ــ القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٢م.
ــ رسالة دكتوراه.

٨٠ـ «حالة الأمة العربية فى عام ١٩٨٩»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ــ تقرير مقدم للاجتماع السنوى للهيئة العامة لمنتدى الفكر العربى، مايو ١٩٩٠م.

٨١ـ حسن أحمد محمود. الإسلام والحضارة العربية فى آسيا الوسطى ــ القاهرة: ١٩٦٨م.

٨٢ـ حسن عبد على ريان. دور إمارة الأردن فى السياسة العربية ١٩٣٩ ــ ١٩٥١ ــ القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٧٣م.
ــ رسالة دكتوراه.

٨٣ـ حسين عبد الغنى. «أبعاد الأزمة فى العلاقات التركية الأوربية» ــ السياسة الدولية، س ١٣، ع ٦٩، يوليو ١٩٨١.

٨٤ـ خالد العظم. مذكرات خالد العظم ــ بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣.

٨٥ـ خليل بن شاهين. زبدة كشف الممالك ــ باريس: ١٨٩٤م.

٨٦ـ خليل الشقاقى. «أبعاد ومشكلات السياسة الأمنية التركية» ــ السياسة الدولية، س ٢٤، ع ٩٤، أكتوبر ١٩٨٨م.

٨٧ـ خليل فضل الكبيسى. سياسة العراق الخارجية من ١٩٥٠ ــ ١٩٦٨ فى

المنطقة العربية ــ القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٦ .
ــ رسالة دكتوراه .

٨٨ــ ـــــــــ حلف بغداد ــ القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٦٩ .
ــ رسالة ماجستير .

٨٩ــ **خليل كنه**. العراق : أمسه وغده ــ بيروت : ١٩٦٦م .

٩٠ــ **خيرية قاسمية**. الحكومة العربية فى دمشق بين ١٩١٨ ــ ١٩٢٠ ــ القاهرة : ١٩٧١م .

٩١ــ دائرة المعارف الإسلامية ــ القاهرة : لجنة الترجمة ، ١٩٣٣م .

٩٢ــ **الذهبى ، محمد بن أحمد**. سير أعلام النبلاء / تحقيق صلاح الدين المنجد ــ القاهرة : معهد المخطوطات العربية ، ١٩٥٧م . ٢مج .

٩٣ــ **ذوقان محمد قرقوط**. تطور الحركة الوطنية فى سوريا ١٩٢٠ ــ ١٩٣٦ ــ القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، ١٩٧٤ .
ــ رسالة دكتوراه .

٩٤ــ **رياض رشيد ناجى الحيدرى**. تطور الحركة الوطنية فى العراق ١٩٤٨ ــ ١٩٥٨ ــ القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، ١٩٧٧ .
ــ رسالة دكتوراه .

٩٥ــ **رياض نجيب الريس**. «الاستدارة التركية نحو الشرق» ــ **مجلة المستقبل** ، س ٧ ، ع ٣٣٥ ، يوليو ١٩٨٣ .

٩٦ــ **زكريا سليمان بيومى**. موقف مصر من ضم ابن سعود للحجاز ١٩٢٤ ــ ١٩٢٦ ــ القاهرة : ١٩٨٩م .

٩٧ــ ـــــــــ موقف مصر من المتغيرات فى تركيا بين الحربين العالميتين ١٩١٨ ــ ١٩٣٨ ــ القاهرة : ١٩٨٩م .

٩٨ــ **ساطع الحصرى**. البلاد العربية والدولة العثمانية ــ القاهرة : معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٧ .

٩٩ـــــــ محاضرات فى نشوء الفكرة القومية ــ القاهرة : ١٩٥٢.

١٠٠ـستودارد، لوثروب. حاضر العالم الإسلامى / تعليق شكيب ارسلان ــ القاهرة : د.ت.

١٠١ـسعيد إسماعيل على. دور الأزهر فى السياسة المصرية ــ القاهرة : دار الهلال، ١٩٨٦. (كتاب الهلال).

١٠٢ـسعيد عبدالفتاح عاشور. الحركة الصليبية : صفحة مشتركة فى تاريخ الجهاد العربى فى العصور الوسطى ــ ط ٤ ــ القاهرة : مكتبة الانجلو، ١٩٨٦م.

١٠٣ـــــــ «البنية البشرية لجيوش صلاح الدين» ــ المجلة العربية للعلوم الأنسانية، مج ١٠، ع ٣٧، ١٩٩٠م.

١٠٤ـسعيد عبدالفتاح عاشور. العصر المماليكى فى مصر والشام ــ القاهرة : ١٩٦٥م.

١٠٥ـسيد أحمد محمد يونس. المملكة العربية السعودية وسياستها الخارجية من ١٩٢٤ إلى ١٩٥٣ ــ القاهرة : جامعة عين شمس، كلية الآداب، ١٩٧٥م.
ــ رسالة دكتوراه.

١٠٦ـالسيد محمد رجب حراز. الدولة العثمانية وشبه الجزيرة العربية، ١٨٤٠ ــ ١٩٠٩ ــ القاهرة : ١٩٧١م.

١٠٧ـالسيد محمد عشماوى. تاريخ الفكر السياسى المصرى ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ ــ القاهرة : جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٧٧.
ــ رسالة دكتوراه.

١٠٨ـالسيد مصطفى سالم. الفتح العثمانى الأول لليمن ١٥٣٨ ــ ١٦٤٥ ــ القاهرة : ١٩٧٤م.

١٠٩ـالسيوطى، عبدالرحمن بن أبى بكر. تاريخ الخلفاء / تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد ــ القاهرة : ١٩٥٢م.

١١٠ـــــــ حسن المحاضرة ــ القاهرة : مطبعة الموسوعات، ١٣٢١هـ.

١١١ـشاكماك، سيم، «موقع تركيا فى حلف الأطلسى وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربى» ــ المستقبل العربى، س ٥، ع ٤٥، نوفمبر ١٩٨٢م.

١١٢ـصلاح العقاد. المشرق العربى المعاصر ــ القاهرة: ١٩٧٠م.

١١٣ـصلاح الدين الصباغ. فرسان العروبة فى العراق ــ دمشق: ١٩٥٦.

١١٤ـصلاح الدين مختار. تاريخ المملكة العربية السعودية فى ماضيها وحاضرها.

١١٥ـالطبرى، محمد بن جرير. تاريخ الرسل والملوك/ تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم ــ القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٠ ــ ١٩٦٨ ــ ١٠ مج

١١٦ـطلعت مسلم. «تركيا والعالم العربى: الأبعاد السياسية والعسكرية» ــ الأهرام، ١٩٨٥/١/٣١.

١١٧ ــــــ «تطورات الامكانيات العسكرية والتسليحية لدول الجوار»: بحث خاص معد لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربى ــ القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦م.

١١٨ـعبدالرازق الحسنى. الأسرار الخفية ــ صيدا: ١٩٦٤.

١١٩ ــــــ تاريخ العراق السياسى ــ صيدا: ١٩٥٧.

١٢٠ ــــــ تاريخ الوزارات العراقية ــ صيدا: ١٩٦٦.

١٢١ـعبدالرحمن البزاز. العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ــ القاهرة: ١٩٥٤.

١٢٢ ــــــ هذه قوميتنا ــ القاهرة: ١٩٦٩م.

١٢٣ـعبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم. محمد على وشبه الجزيرة العربية ١٨١٩ ــ ١٨٤٠ ــ القاهرة: ١٩٨١م.

١٢٤ـعبدالعزيز محمد الشناوى. الدولة العثمانية: دولة اسلامية مفترى عليها ــ القاهرة: ١٩٨٠. ٢مج.

١٢٥ـعبدالمنعم سعيد. الجماعة الأوربية: تجربة التكامل والوحدة ــ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦م (الثقافة القومية، ٥).

١٢٦ ــــــ «العرب ودول الجوار الجغرافى: مشروع استشراف مستقبل الوطن العربى، محور «العرب والعالم» ــ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧م.

١٢٧ ــــــ عثمان صالح سبى. تاريخ اريتريا ــ بيروت: ١٩٧٤.

١٢٨-عثمان كمال حداد. ثورة رشيد عالى الكيلانى- صيدا: ١٩٥٠.

١٢٩-عراقى يوسف محمد. الوجود العثمانى- المملوكى فى مصر- القاهرة: ١٩٧٧.

١٣٠-عصام عبد الرءوف الفقى. الدول الإسلامية فى المشرق- القاهرة ١٩٨٧م.

١٣١-على الشلقانى. ثورة الجزائر- القاهرة: دار النديم، ١٩٥٦.

١٣٢-على عبد الرازق. الإسلام وأصول الحكم: بحث فى الحكومة والخلافة فى الإسلام- القاهرة: ١٩٢٥.

١٣٣-عماد أحمد الجوهرى. «العراق والتوسع الصفوى». - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، س ٥، ع ٢٠، أكتوبر ١٩٧٩. - الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٩.

١٣٤-عماد جاد. «دول الجوار الجغرافى: حسابات المكسب والخسارة». - السياسة الدولية، س ٢٧، ع ١٠٣، يناير ١٩٩١.

١٣٥-______ «الغزو فى الاطار الاقليمى: تركيا واسرائيل». السياسة الدولية، س ٢٦، ع ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠م.

١٣٦-عماد الدين الاصفهانى. تاريخ دولة آل سلجوق. - بيروت: ١٩٧٨م.

١٣٧-______ الفتح القسى فى الفتح القدسى، تحقيق محمد محمود صبح. -

١٣٨-العمرى. مسالك الابصار. -

١٣٩-العينى. عقد الجمان. -
مخطوط.

١٤٠-غانم محمد صالح. العراق والوحدة العربية. - القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٧. - رسالة دكتوراه.

١٤١-فاروق أباظة. الحكم العثمانى فى اليمن ١٨٧٢-١٩١٨. - القاهرة: ١٩٧٥م.

١٤٢-فاروق أباظة. عدن والسياسة البريطانية فى البحر الأحمر ١٨٣٩-١٩١٨. - القاهرة: ١٩٧٦م.

١٤٣-فاروق صالح العمر. المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها فى السياسة العراقية ١٩٢٢ـ١٩٤٨ . ـ القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، ١٩٧٥ .

رسالة دكتوراه .

١٤٤-فاضل حسين . سقوط النظام الملكى . ـ القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٧ .

١٤٥-ـــــــــ الفكر السياسى فى العراق المعاصر ١٩١٤ ـ ١٩٥٨ . ـ بغداد : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٨٤م .

١٤٦-ـــــــــ مشكلة الموصل : دراسة فى الدبلوماسية العراقية ـ الانكليزية التركية . ـ القاهرة : ١٩٦٧م .

١٤٧-ـــــــــ مؤتمر لوزان وآثاره فى البلاد العربية . ـ القاهرة : معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٨م .

١٤٨-فاطمة علم الدين عبد الواحد . « الغازى أحمد مختار باشا : القوميسير العثمانى فى مصر » . ـ **مجلة التاريخ والمستقبل** ، مج ٣ ، ١٩٨٩م .

١٤٩-فائق بكر الصواف . العلاقات بين الدولة العثمانية واقليم الحجاز ١٨٧٦ ـ ١٩١٦ . ـ القاهرة : ١٩٧٨ .

١٥٠-فتحى الدين . عبد الناصر وثورة الجزائر . ـ القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٤ .

١٥١-فرحات عباس . حرب الجزائر وثورتها : ليل الاستعمار/ ترجمة أبو بكر رجال . ـ

١٥٢-القزوينى . آثار البلاد وأخبار العباد . ـ

١٥٣-القلقشندى ، أحمد بن عبد الله . صبح الاعشى فى صناعة الانشا . ـ

١٥٤-الكاشغرى ، محمود بن حسن . كتاب ديوان لغات الترك . ـ استانبول : ١٩١٥ ـ١٩١٧ .

١٥٥-كمال المنوفى . « التطورات الجديدة فى السياسة الخارجية التركية » . ـ **السياسة الدولية** ، س ١٢ ، ع ٤٤ ، ابريل ١٩٧٦م .

١٥٦-كيرك ، جورج . موجز تاريخ الشرق الأوسط / ترجمة عمر الاسكندرى . ـ القاهرة : ١٩٥٧ . (الالف كتاب . ١١٤) .

١٥٧ـ لورنس، ت. أ. أعمدة الحكمة السبعة. ـ بيروت: ١٩٦٣م.

١٥٨ـ مجيد خدورى. الاتجاهات السياسية فى العالم العربى: دور الافكار والمثل العليا فى السياسة. ـ بيروت: ١٩٧٢م.

١٥٩ـ ________ قضية الاسكندرونة. ـ دمشق: ١٩٥٣.

١٦٠ـ محمد أحمد أنيس. الشرق العربى والدولة العثمانية. ـ القاهرة: د. ت.

١٦١ـ محمد جميل بيهم. قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور. ـ بيروت: ١٩٥٠م. ٢مج.

١٦٢ـ محمد حرب. السلطان عبد الحميد الثانى: آخر السلاطين العثمانيين الكبار. ـ دمشق: ١٨٩٠.

١٦٣ـ محمد الدرة. أخرب العراقية ـ البريطانية ١٩٤١ ـ بيروت: ١٩٦٩.

١٦٤ـ محمد السعيد إبراهيم. «تركيا والاختيار الصعب بعد أحداث إيران». ـ **السياسة الدولية**، س ١٥، ع ٥٦، ابريل ١٩٧٩م.

١٦٥ـ محمد صفى الدين. الفكر القومى العربى والسياسة العربية: مع التطبيق على مصر وسوريا والجزائر. ـ القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩.
ـ رسالة دكتوراه.

١٦٦ـ محمد طاهر العمرى. تاريخ مقدرات العراق السياسية. ـ بغداد: ١٩٢٥. ٣مج.

١٦٧ـ محمد عبد اللطيف البحراوى. حركة الاصلاح العثمانى فى عصر السلطان محمود الثانى ١٨٠٨ ـ ١٨٣٩. ـ القاهرة: ١٩٧٨م.

١٦٨ـ محمد عزة دروزه. تركيا الحديثة ـ بيروت: ١٩٤٦.

١٦٩ـ محمد على المداح. «أزمة مياه الفرات وقضية المياه فى الشرق الأوسط». ـ **السياسة الدولية**، س ٢٦، ع ١٠٠، ابريل ١٩٩٠م.

١٧٠ـ محمد عمارة. «الشيخ على عبد الرازق: معركة فكرية». ـ **مجلة الطليعة**، نوفبر ١٩٧١م.

١٧١ـ محمد فريد. تاريخ الدولة العلية العثمانية. ـ بيروت: ١٩٧٧م.

١٧٢ـ محمد محمد مرسى الشيخ. الامارات العربية فى بلاد الشام فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر الميلاديين. ـ القاهرة: ١٩٨٠م.

١٧٣-محمد مصطفى زياده . المؤرخون فى مصر فى القرن الخامس عشر الميلادى . ـــ القاهرة : ١٩٥٤م .

١٧٤-محمود على الداود . « العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها » . ـــ **المستقبل العربى** ، س ٥ ، ع ٤٥ ، نوفمبر ١٩٨٢ .

١٧٥-مذكرات محمد فريد : الجزء السادس من القسم الثانى : من أول يونيه ١٩١٦ إلى ٢٣ يناير ١٩١٧ .

١٧٦-المسعودى ، على بن الحسين . مروج الذهب ومعادن الجوهر/ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ـــ ط ٤ . ـــ القاهرة : المكتبة التجارية ، ١٩٦٥م . ٤ مج .

١٧٧-« مشروع لنقل مياه الشرب من تركيا إلى الجزيرة العربية » . ـــ **فاينانشيال تايمز البريطانية** ، ١٩٨٧/٢/٢٤ .

١٧٨-مصطفى صفوت ، مؤتمر برلين ١٨٧٨ وأثره فى البلاد العربية . ـــ القاهرة : معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٧م .

١٧٩-مصطفى عبد القادر النجار . التاريخ السياسى لامارة عربستان العربية . ـــ القاهرة : ١٩٧١م .

١٨٠-المقدسى ، محمد بن أحمد . أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم . ـــ ليدن : ١٩٠٦م .

١٨١-المقدم شاكر . تاريخ الصداقة بين العراق وتركيا . ـــ بغداد : ١٩٥٥ .

١٨٢-المقريزى ، أحمد بن على . الاعراف فى ذكر من بأرض مصر من الاعراب . ـــ ـــ مخطوط .

١٨٣-ـــــــــــ كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك / تحقيق محمد مصطفى زيادة . ـــ القاهرة : لجنة التأليف والترجمة ، ١٩٣٩ ـــ ١٩٤٢م .

١٨٤-ـــــــــــ **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار : المعروف بالخطط المقريزية . ـــ القاهرة : مؤسسة الحلبى للنشر والتوزيع ، د . ت .**

١٨٥-مكى شبيكه . العرب والسياسية البريطانية فى الحرب العالمية الأولى . ـــ القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٥م .

١٨٦-ممدوح خالد الرومان . العراق والسياسة العربية فى الشرق الأوسط ١٩٤١ ـــ ١٩٥٨ . ـــ القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، ١٩٧٧ . ـــ رسالة دكتوراه .

١٨٧ـنازلى معوض أحمد . « الصراع التركى اليونانى فى الجزيرة القبرصية » . ـــ **السياسة الدولية** ، س ١٠ ، ع ٣٨ ، أكتوبر ١٩٧٤ .

١٨٨ـنبيه الأصفهانى . « تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولى » . ـــ **السياسة الدولية** ، س ١٤ ، ع ٤٥ ، ابريل ١٩٧٨ .

١٨٩ـنجده فهمى صفوة . « موقف تركيا من قضية فلسطين » . ـــ **المستقبل العربى** ، س ٥ ، ع ٤٥ ، نوفبر ١٩٨٢ .

١٩٠ـنجلاء عز الدين . العالم العربى / ترجمة محمد عوض ابراهيم وآخرين . ـــ القاهرة : د . ت .

١٩١ـالنويرى . نهاية الأرب .

١٩٢ـهالة سعودى . « أزمة الخليج ودولتا الجوار : تركيا و ايران » . ـــ بحث مقدم إلى ندوة : أزمة الخليج ، الابعاد الدولية والاقليمية ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية لجامعة القاهرة ، يناير ١٩٩٠ م .

١٩٣ـهند حسين طه . الادب العربى فى اقليم خوارزم . ـــ بغداد : ١٩٧٦ م .

١٩٤ـهيل ، وليام . « العوامل الاقتصادية فى العلاقات التركية العربية . ـــ **المستقبل العربى** ، س ٥ ، ع ٤٥ .

١٩٥ـوحيد عبد المجيد . « تأثير أزمة الخليج على قضايا عربية أخرى » . ـــ بحث مقدم إلى ندوة أزمة الخليج ، الابعاد الدولية والاقليمية ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية لجامعة القاهرة ، يناير ١٩٩٠ .

١٩٦ـوميض جمال عمر نظمى . الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية فى العراق . ـــ بيروت : ١٩٨٦ م .

١٩٧ـياقوت الحموى . معجم الأدباء .

١٩٨ـياقوت الحموى . معجم البلدان . ـــ القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٩٠٦ ـــ ١٩٠٧ م .

١٩٩ـيونان لبيب رزق . الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ . ـــ القاهرة : ١٩٧٥ م .

٢٠٠ـــــــــ تاريخ الوزارات المصرية . ـــ القاهرة : ١٩٧٥ م .

٢٠١ـــــــــ الخارجية المصرية . ـــ القاهرة : ١٩٨٩ م .

٢٠٢ـ ــــــــــ ومحمد مزين . تاريخ العلاقات المصرية المغربية : منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢ . ــ القاهرة : ١٩٩٠م .

٢٠٣ـ يونس بحرى . اسرار ٢ مارس والحرب العراقية البريطانية . ــ بغداد : ١٩٦٨ .

المراجع الأجنبية

1- **Allen, W. E. D.** Problems of Turkish Power in the sixteeth century. - London : Central Asian Research Center, 1963.

2- **Aerolan, Louis and Richard Mitchell.** The Middle East and North Africa. - New york: Macmillan Pub., 1984.

3- **Ayalon, David.** Gunpoeder and firearms in the mamuluk kingdom. . London; 1965.

4- **Berkes, Niazi.** The Development of secularism in Turkey. - Montreal: Mcgill University Press, 1964.

5- **Birdwood, I. Nur Al - Said:** a study in Arab Leadership.- London; 1959.

6- **Bovill, E. W.** The Golen trade of Moors.- London; Oxford, U. P., 1968.

7- **Boxer, C.R.** The portuguese seabrone empire 1415-1825.- London: 1977.

8- **British Documents:** F.O.
F.O. 407 / 196 January - June 1923.
F.O. 407 / 209 July - December 1929.
F.O. 407 / 223 (I) January - June 1939.
F.O. 407 / 223 (II) July - December 1939.

9- The Cambridge medieval history.-

10- **Campbil, J.C.** Defence of the Middle East.- New York: Startford Pr., 1960.

11- **Cresy, Edward S.** A History of the Ottom Turks.- Beirut: 1961.

12- **Cremeans, C.** The Arab and the World Nasser's Arab nationalist policy.- New York; Preager, 1965.

13- **Davison, Roderic H.** Turkey.- New Jersey; 1968.

14- **Dawisha, A.** Egypt in the Areb World: the elements of foreign policy.- London: Macmillan Press, 1976.

15- **Degaury, Eeral.** Three Kings in Baghdad.- London: 1961.

16- **Elekdage, Sükrü,** « The Future of Turkish - US relations ».- Foreign Policy, vol. 11, No. 3- 4, 1989.
17- **Gibb, Hamilton and Harold Bowen.** Islamic Society and the West.- London: Oxford University Press; 1953-1957. 2 Parts.
18- **Gibbons.** The Foundation of the Ottoman Empire.- 1916.
19- **Glubb, J.B.** Britain and Arabs.- London: 1977.
20- **Cooch & Temperley.** British documents on the origine of the war 1898- 1914, vol. 10, part 2.- lpndon: 1939.
21- **Groller Academic Encylopedia.-** 1986.
22- **Grousset.** Histoire de l'Armenie.-
23- **Haas, Richard N.** «Managing Nato's Weakest Flank; The United States, Greece and Turkey ».- Orbis, Vol. 30, Fall 1986.
24- **Harris, George.** Troubled alliance.- California: Hoover Institute on war, Revolution and Peace, 1972.
25- **Harry, J. Shaw.** «Security assistance: debte and dependency«.- Foreiqn Policy, No. 50, Spring 1983.
26- **Hogarth, D.C.** Arabia.- Oxfrd: 1922.
27- **Holt, P.M.** Egypt and the fertile gerscent in the Ottoman period, 1516-1922.- New York, 1966.
28- ----------. (ed) Social and political change in modern Egypt.- London: Oxford University Press, 1968.
29- **Hourani, Albert.** The Ottoman background of the modern Middle East of the third Arab Lecture.- Carreros: University of Essex, 1969.
30- **Hurwitz, J.C.** Diplomacy in the Near and Middle East.- New York: 1958. 2 vols.
31- **Inalcik, H.** The Ottoman empire: conquest organization and economy.- London; 1978.
32- **Itzkowitz, Norman.** The Ottoman empire and Islamic tradition.- New york; 1972.
33- **Karasapan, Omer.** «Turkey's armaments Industries » - Middle East Report, Jan/Feb. 1987.
34- **Karaosmonoughlu, Ali.** «Islam and Foreign policy a Turkish perspective». - Foreign policy, vol. 12, No. 1-2, 1985.
35- ----------. **«Turkey and Nato: Past present and future».-** Orbis, 27, summer 1983.

36- **Karaosmanuglu, Ali L.**«Turkey's security and the Middle East».- Foreign Affairs, I Fall, 1983.
37- **Karpat, Kemal H. (ed)** The Ottoman state and its placs in world history.- Leiden: E.J. Brill, 1974.
38- **----------.** Turkey: Foreign policy in transition 1950- 1974.- Leiden: E.j. Brill, 1975.
39- **Khadduri, H.** Independent Iraq.- london: Oxford University Press, 1960.
40- **Kirk, George.** The Middle East.- London: Oxford University Press, 1953.
41- **----------.** A Short history of the Middle East. london: 1966.
42- **Landen, Robert.** The Emergence of the modern Middle East.- London: N.D.
43- **Lane- Poole, Stanley.** Turkey.- Beirut: Khayats, 1966.
44- **Le Monde,** 12 Janvier 1979.-
45- **Lencowski, George.** The Middle East in Arab World Affairs.- Cornell University Press, 1962.
46- **Lewis, Bernard.** The Emergence of modern Turkey, Royal Institute of International Affairs.- London: Oxford University, 1961.
47- **----------.** The Middle East and the West.- London: 1965.
48- **Lexicon Universal Encyclopedia.-** New York: n.d. Vol. 17.
49- **Longrigg, S.** Four centuries of modern Iraq.- London: Oxford, U.P., 1925.
50- **----------.** Iraq 1900 - 1950.- London: 1956.
51- **Ludington, Nicholas S. and James W. Spain.**«Doteline Turkey: The case for patience»Foreign Policy, No. 50, Spring 1985.
52- **Mango, Andrew.** «Greece and Turkey: Unfiendly allies».- The World Today, vol. 43, No. 8-9, august - September 1987.
53- **Mardin, Serif.** «Fundamentalist, perspactives: Egypt and Turkey».- in: Conference on socio- economic tranformation, State and Political regimes: Egypt and turkey: July 26-28, 1990 Istanbul.
54- **Marlowe, John.** The Persian Gulf in the 20th Century.- London: 1926.
55- **Marriott, J.A.R.** The Eastion question.- Oxfrd: 1958.

56- **Mcfadden, John H.** «Civil military relations in the third Turkish republic».- Middle East Journal, Vol. 39, No 1, Winter 1985.

57- **The Middle East,** April 1985.-

58- **Miller, William.** The Ottoman empire and its successors.- London: 1966.

59- **Muir.** The Mamluke or slave dynasty of Egypt.- (1896).

60- The New York Times, July 12, 1987.

61- **Newsweek,** Feb. 9, 1987.

62- **Osmanoglu, Ali Kara.** «Turkey's Policy in the Middle East».- Studies on Turkish- Arab Relations Annual 1986. TAIV Foundation for Studies on Turkish- Arab Relations Klanbil.

63- **«The Palestine question and Turkey».-** in: Turkkaya Atanv. Arapiliskileri Ge ciste bugun vo Gelecekte- I. Uluslararsi Konferonsi bildirleri.- Hacettepe Universitesi.

64- **Price, M. Philips.** A History of turkey from empire to republic.- London; 1961.

65- Rabinovich. Syria under Bath.-

66- **Ramazani, Roudollah K.** «Iran: burying the Hatchet».- Foreign Policy, Vol. 64, No 60, Fall 1985.

67- **Ramsaur, Jr E.E.** The Young Turks.- Beirut; Khayats, 1965.

68- **Redhouse, Sir James.** Turkish and english lexicon.- Istanbul: Cargi Yayinlari, 1978.

69- **Rustow, Dankwart A.** «Turkey's liberal revolution».- Middle East Review, Vol. 17, No. 3, Spring 1985.

70- **Sacher, Howard M.** The emergene of the Middle East 1914-1924.- Washington: 1968.

71- **Sayed - Ahmed. M.A.** Nasser and American foreign policy 1952 - 1956 London: LAAM., 1989.

72- **Saysal, Ismail.** Turkish Arab diplomatic relations after the second world war.

73- **Schlumberger.** Un Empereur Byzantin an dixieme siecle nicephore phocas.

74- **Seale, Patrick.** The Struggle for Syria: a Study of post-war Arab Politics 1945- 1958, issued under the auspices of the Royal Institute of international Affairs.- London; Oxford Univ. Press, 1966.

75- **Sharabi,** H.B. Government and politics in the Twentieth century.- Washington: 1962.

76- **Shaw, S.** A History of the Ottoman empire and modern Turkey.- Cambridge 1977. Vol. I.

77- **Sherwood, Robert.** «Turkish Islam on its home ground».- The Middle East, march 1987.

78- Studies on turkish-Arab relations; Annual 1986.- Istanbul: Foundation for Studies on Turkish Arab Relation, 1986.

79- **Tashan, Seyfi.** «Contemporary Turkish policies in the Middle East: prospects and constraints».- Middle East Review, vol. 17, No. 3, Spring 1985.

80- **Theompson, J.H. and other.** Modernization of the Arab World.- New York: 1966.

81- **«Turkey- EEC relations».**- in: Turkey 1983 Almanac.- Turkish daily news publications, 1983.

82- **«Turkish and Arab-Israeli relations».**- in Kemal H. Karpat. Turkey's foreign policy in transi- tion 1950- 1974.- Leiden; E.J. Brill, 1975.

83- Turkish-Arab Political relations and some future perspectives, Seyfi tashan. Turk-Arap iliskileri: Ge Cmiste Bugun Ve Gelecekte, I. Uluslararsi Konferansi Bildirleri.- Hacettepe Universitesi Turkiye Ve Orta Dagu Arastirma Enstitusa.- Ankara: 1979.

84- **Vasiliev.** History of the Byzantine Empire.-

85- **Waltz, Kenneth N.**«A Strategy for repid force.- Internationl Security, Vol. 5, No. 4, Spring 1981.

86- **Wchiltatter, Albert.** «Meeting the threat in the Persian Gulf».- Survival, Vol. 25, No. 2 1981.

87- **William ofLyre.** A History of deeds beyond sea.- Columbia; 1943.

88- **Wilson, Andrew.** «Turks want to act as bridge» Daily News, 25/2/1984.

89- **Wood,A.C.** A History of the levant company.- London: 1964.

90- **Zeine, N. Zeine.** Arab Turkish relations on the emergence of Arab Nationalism.- Beirut; 1968.

91- **----------.** The Emergence of Arab nationalism. Beirut; 1966.

المحتويات

تقديم ٧
مقدمة ٩
الفصل الأول : التعارف الأولى بين العرب والترك ٢٣
الفصل الثانى : الدور التركى فى الدفاع عن الوطن العربى ٦١
الفصل الثالث : العرب فى ظل الرابطة العثمانية ١١٥
الفصل الرابع : الخروج العربى عن الدولة العثمانية ١٥١
الفصل الخامس : العلاقات العربية التركية فيما بين الحربين العالميتين ٢١١
الفصل السادس : العلاقات العربية التركية فى مرحلة المد القومى العربى ٢٥١
الفصل السابع : تركيا والصراع العربى الإسرائيلى ٢٨٣
الفصل الثامن : التقارب التركى العربى فى ضوء التطورات السياسية
والاقتصادية المعاصرة ٣٠٩
المصادر والمراجع ٣٥٩

رقم الإيداع
١٩٩١/٩٧٤٣

طبع بالمطبعة الفنية ت ٣٩١١٨٦٢